الدر المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الخامس

دار القلم
دمشق

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿وكذلك﴾**: في هذه الكاف ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها للتشبيه، وهي في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، فقَدَّره الزمخشري[١]: «ومثل ذلك التعريف والتبصير نعرِّفُ إبراهيم ونبصره ملكوت» وقدَّره المهدوي: «وكما هديناك يا محمد أرينا إبراهيم». قال الشيخ[٢]: «وهذا بعيد من دلالة اللفظ» قلت: إنما كان بعيداً لأن المحذوف من غير الملفوظ به ولو قدَّره بقوله: «وكما أَرَيْناك يا محمد الهداية» لكان قريباً لدلالـة اللفظ والمعنى معاً عليه. وقدَّره أبو البقاء[٣] بوجهين، أحدهما: قال «هو نصب على إضمار أريناه، تقديرُه: وكما رأىٰ أباه وقومه في ضلال مبينٍ أريناه ذلك، أي: ما رآه صواباً[٤] بإطلاعنا إياه عليه. والثاني قال: «ويجوز أن يكون منصوباً بـ «نُري» التي بعده على أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوف تقديره: نريه ملكوت السموات والأرض رؤية كرؤية ضلال أبيه» انتهى. قلت: فقوله «على إضمار أريناه» لا حاجةَ إليه البتة ولأنَّه يقتضي عدمَ ارتباط قوله «نُري إبراهيم ملكوت» بما قبله.

الثاني: أنها للتعليل بمعنى اللام أي: ولذلك الإنكارِ الصادرِ منـه عليهـم، والدعاءِ إلى الله في زمن كان يُدْعَىٰ فيه غير الله آلهة نريه ملكوت. الثالث: أن الكاف في محل رفع على خبر ابتداء مضمر أي: والأمر كذلك أي: كما رآه من ضلالتهم، نقل الوجهين الأخيرين أبو البقاء[٥] وغيره.

«ونُري» هذا مضارعٌ، والمراد به حكاية حال ماضية، ونري يحتمل أن تكون المتعدِّية لاثنين، لأنها في الأصل بَصَريَّة، فأكسَبَتْها همزةُ النقل مفعولاً ثـانياً، وجعلهـا ابن[٦] عطيـة منقـولـة مِنْ رأىٰ بمعنى عـرف، وكـذلـك

---

(١) الكشاف ٢/٣٠.
(٢) البحر ٤/١٦٥.
(٣) الإملاء ١/٢٤٨.
(٤) الأصل: صواب وهو سهو.
(٥) الإملاء ١/٢٤٩.
(٦) المحرر ٦/٨٧.

[٣٢٧/ب] الزمخشري[1] فإنه قال فيما قدَّمت / حكايته عنه «ومثلِ ذلك التعريف نعرِّف». قال الشيخ[2] بعد حكايته كلام ابن عطية: «ويَحْتاج كونُ «رأىٰ» بمعنى عرف ثم يتعدىٰ بالهمزة إلى مفعولين إلى نَقْلٍ ذلك عن العرب، والذي نقل النحويون أن «رأىٰ» إذا كانت بصَرية تعدَّتْ لمفعول، وإذا كانت بمعنى «علم» الناصبة لمفعولين تَعَدَّتْ إلى مفعولين» قلت: العجبُ كيف خَصَّ بالاعتراضِ ابنَ عطية دون أبي القاسم. وهذه الجملةُ المشتملةُ على التشبيه أو التعليل معترضة بين قوله «وإذ قال إبراهيم» مُنْكِراً على أبيه وقومه عبادة الأصنام وبين الاستدلال عليهم بوحدانية الله تعالىٰ، ويجوز أن لا تكون معترضة إن قلنا إنَّ قولَه «فلمَّا» عطف على ما قبله وسيأتي.

والمَلَكوت مصدر على فَعَلوت بمعنى الملك، وبُني على هذه الزنة، والزيادة للمبالغة وقد تقدَّم ذلك عند ذكر الطاغوت[3]. والجمهور على مَلَكوت بفتح اللام، وقرأ[4] أبو السَّمَّال بسكونها وهي لغةٌ. والجمهـور أيضاً على «مَلَكوت» بتاء مثناة، وعكرمة قرأها مثلَّثة وقال: «أصلها ملكوثا باليونـانية أو بالنبطيَّة» وعن النخعي هي ملكوثا بالعبـرانية، قلت: وعلى هـذا قراءة الجمهور يحتمل أن تكون من هذا، وإنما عُرِّبَتِ الكلمة فتلاعبوا بها، وهذا كما قالوا في اليهود: إنهم سُمُّوا بذلك لأجل يهوذا بن يعقوب بذال معجمة، ولكن لمَّا عَرَّبَتْه العرب أتوا بالدال المهملة، إلا أنَّ الأحسنَ أن يكون مشتقاً من المِلْك، لأنَّ هذه الزِّنَةَ وَرَدَت في المصادر كالرَّغَبوت والرهبوت والجبروت والطاغوت. وهل يختصُّ ذلك بمِلْك الله تعالى أم يُقال له ولغيره؟ فقال الراغب[5]: «والملكوت مختص بملك الله تعالىٰ، وهذا الذي ينبغي». وقال

---

(١) الكشاف ٢/ ٣٠.
(٢) البحر ٤/ ١٦٥.
(٣) انظر إعرابه للآية ٢٥٦ من البقرة.
(٤) البحر ٤/ ١٦٥.
(٥) المفردات ٤٧٣.

الشيخ[1]: «ومن كلامهم: له ملكوت اليمن وملكوت العراق» فعلى هذا لا يختصُّ».

والجمهور أيضاً على «نُرِي» بنون العظمة، وقرىء[2]: «تُري» بتاء من فوق، «إبراهيم» نصباً، «ملكوت» رفعاً أي: تريه دلائل الربوبية فأسند الفعلَ إلى المَلَكوت مُؤولاً بمؤنث فلذلك أنَّث فعله.

قوله: «وليكونَ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن الواو زائدة أي: نُريه ليكون من الموقنين بالله، فاللامُ متعلقةٌ بالفعل قبلها، إلا أن زيادةَ الـواو ضعيفةٌ، ولم يَقُلْ بها إلا الأخفش[3] وفرقةٌ تبعته. الثاني: أنها علةٌ لمحذوف أي: وليكون أَرَيْناه ذلك. الثالث: أنها عطف على علة محذوفة أي: لِيَسْتَدِلَّ وليكون أو ليقيم الحجة على قومه.

والصنم لغةً: كل جثة صُوِّرَتْ من نحاس أو فضة وعُبِدَتْ متقرَّباً بها إلى الله. وقيل: ما اتخذ من صُفْرٍ[4] ورِمْثٍ[5] وحَجَر ونحوها فصنمٌ، وما اتخذ من خشب فوثن، وقيل: بل هما بمعنى واحد. وقيل: الصنم معرَّب من شَمَن. والصنم أيضاً العبد الغويُّ، وهو أيضاً خُبْثُ الرائحة. ويقال: صَنَمَ أي: صَوَّر ويُضْرَبُ به المثل في الحسن قال[6]:

١٩٦٠ـ ما دميةٌ من مرمرٍ صُوِّرَتْ ... أو ظَبْيَةٌ في خَمَرٍ عاطفُ
أحسنَ منها يومَ قالَتْ لنا ... والدمعُ من مُقْلتها واكفُ

---

(١) البحر ٤/١٦٥. (٢) البحر ٤/١٦٥.

(٣) انظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن ١٢٥.

(٤) الصفر: النحاس.

(٥) الرمث: شجر يشبه الغضى.

(٦) لم أقف عليه، وظبية عاطف: إذا كانت تعطف جيدها فتربض. والخمر: ما واراك من شجر وغيره.

لأنتَ أَحْلَى من لذيذ الكرىٰ ... ومن أمانٍ نالـه خـائفُ

آ. (٧٦) **قوله تعالى: ﴿فلمَّا جَنَّ﴾**: يجوز أن تكون هذه الجملة نسقاً على قوله «وإذ قال إبراهيم» عطفاً للتدليل على مدلوله، فيكون «وكذلك نُري إبراهيم» معترضاً كما تقدم، ويجوز أن تكونَ معطوفةً على الجملة من قوله «وكذلك نري إبراهيم» قال ابن عطية[١]: «الفاءُ في قوله: «فلمَّا» رابطةٌ جملةَ ما بعدها بما قبلها، وهي ترجِّحُ أن المرادَ بالملكوت التفصيل المذكور في هذه الآية» والأولُ أحسنُ وإليه نحا الزمخشري[٢].

وجَنَّ: سَتَر، وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادةِ عند ذِكْر «الجنة»[٣]. وهنا خصوصيةٌ لذِكْر الفعلِ المسند إلى الليل يقال: جَنَّ عليه الليل وأجنّ عليه، بمعنى أظلم، فيُستعمل قاصراً، وجنَّه وأجنّه فيُستعمل متعدياً فهذا مما اتَّفق فيه فَعَل وأَفْعَل لزوماً وتعدِّياً، إلا أن الأجود في الاستعمال: جنَّ عليه الليل وأجنَّه الليل فيكون الثلاثي لازماً، وأفعل متعدياً، ومن مجيء الثلاثي متعدياً قوله[٤]:

١٩٦١ـ وماءٍ وَرَدْتُ قُبَيْلَ الكَرَى ... وقد جَنَّه السَّدَفُ الأدهَمُ

ومصدره جَنٌّ وجَنان وجُنون، وفرَّق الراغب[٥] بين جَنَّه وأَجَنَّه، فقال: «جنَّه إذا ستره، وأجنَّه جعل له ما يَجُنُّه كقولك: قَبَرْتُه وأقبرته وسَقَيْتُه وأَسْقَيْتُه» وقد تقدَّم لك شيء من هذا عند ذِكْرِ حزن وأحزن[٦]. ويُحتمل أن يكون «جنَّ»

(١) المحرر ٦/٨٩.
(٢) الكشاف ٢/٣٠.
(٣) من الآية ٢٥ من البقرة.
(٤) البيت لعامر بن سدوس أو للبريق الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣/٥٦؛ واللسان: سدف؛ والطبري ١١/٤٧٩؛ والبحر ٤/١٦٢. والسدف: الظلمة، والأدهم: الضارب إلى السواد.
(٥) المفردات ٩٨.
(٦) انظر إعرابه للآية ٣٨ من البقرة.

في الآية الكريمة متعدياً حذف المفعول منـه تقديره: جنَّ عليه الأشياءَ والمبصرات.

قوله: «رأىٰ كوكباً» هذا جواب «لمَّا»، وللقراء فيه وفيما بعده من الفعلين خلاف كبير بالنسبة إلى الإمالة وعدمها فلأذكرْ ذلك ملخِّصاً له وذاكراً لعلله فأقول: أمَّا «رأىٰ» الثابت الألف فأمال[1] راءه وهمزته إمالةً محضة الأخوان وأبو بكر عن عاصم وابن ذكوان عن ابن عامر، وأمال الهمزةَ منه فقط دون الراءِ أبو عمرو بكماله، وأمال السُّوسي ـ بخلاف عنه ـ عن أبـي عمرو الـراء أيضاً، فالسوسي في أحد وجهيه يوافق الجماعة المتقدمين، وأمال ورش الراء والهمزة بين بين من هذا الحرفِ حيث وقع هذا كلُّه ما لم يتصل به ضمير نحو ما تقدم، فأمَّا إذا / اتصل به ضمير نحو «فرآه في سواء»[2] «فلمَّا رآها»[3] «وإذا [٣٢٨/أ] رآك الذين»[4] فابن ذكوان عنه وجهان، والباقون على أصولهم المتقدمة.

وأما «رأى» إذا حذفت ألفه فهو على قسمين: قسمٍ لا تعود فيه البتةَ لا وَصْلاً ولا وقفاً نحو: «رَأَتْهم من مكان»[5] «رَأَوا العذاب»[6] فلا إمالة في شيء منه، وكذا ما انقلبت ألفه ياءً نحو: «رأيت ثَمَّ رأيت»[7]، وقسمٍ حُذِفَتْ ألفُـه لالتقاء السَّـاكنين وَصْلاً، وتعـود وقفاً نحـو: «رأىٰ القمـر»[8] «رأى الشمس»[9] «ورأىٰ المجرمون النار»[10] «وإذا رأىٰ الذين ظلموا»[11] فهذا فيه

(١) انظر: السبعة ٢٦٠؛ والحجة ٢٥٦؛ والنشر ٢/٤٤.
(٢) الآية ٥٥ من الصافات.
(٣) الآية ١٠ من النمل.
(٤) الآية ٣٦ من الأنبياء.
(٥) الآية ١٢ من الفرقان.
(٦) الآية ٥٤ من يونس.
(٧) الآية ٢٠ من الإنسان.
(٨) الآية ٧٧ من الأنعام.
(٩) الآية ٧٨ من الأنعام.
(١٠) الآية ٥٣ من الكهف.
(١١) الآية ٨٥ من النحل.

خلافٌ أيضاً بين أهل الإمالة اعتباراً باللفظ تارةً وبالأصل أخرىٰ، فأمال الراء وحدها من غير خلاف حمزة وأبو بكر عن عاصم والسوسي بخلافٍ عنه وحده. وأمَّا الهمزة فأمالها مع الراء أبو بكر والسوسي بخلافٍ عنهما. هذا كله إذا وصلْتَ، أمَّا إذا وَقَفْتَ فإنَّ الألفَ ترجع لعدم المقتضي لحَذْفِها، وحكمُ هذا الفعلِ حينئذٍ حكمُ ما لم يتصل به ساكن فيعود فيه التفصيل المتقدم، كما إذا وقفت على رأىٰ مِنْ نحو: «رأى القمر»[1]. فأمَّا إمالة الراء من «رأىٰ» فلإتباعها لإمالةِ الهمزة، هكذا عبارتهم، وفي الحقيقة الإمالة إنما هي للألف لانقلابها عن الياء، والإمالة كما عَرَفْتَ أن تنحى[2] بالألف نحو الياء، وبالفتحة قبلها نحو الكسرة، فمن ثَمَّ صَحَّ أن يقال: أُميلَتْ الراءُ لإمالة الهمزة.

وأمَّا تفصيل ابنِ ذكوان بالنسبة إلى اتصاله بالضمير وعدمه فوجهُه أنَّ الفعلَ لمَّا اتصل بالضمير بَعُدَتْ ألفُه مِنَ الطرف فلم تُمَلْ، ووجهُ مَنْ أمال الهمزةَ في «رأىٰ القمرَ» مراعاةُ الألف وإن كانت محذوفةً إذ حَذْفُها عارضٌ، ثم منهم مَنْ اقتصر على إمالة الهمزة لأنَّ اعتبارَ وجودِها ضعيف، ومنهم مَنْ لم يَقْتصر إعطاءً لها حكمَ الموجودةِ حقيقةً فأتبع الراء للهمزة في ذلك.

والكَوْكَبُ: النجم، ويقال فيه كَوْكبة، وقال الراغب[3]: «لا يقال فيه ـ أي في النجم ـ كوكب إلا عند ظهوره». وفي اشتقاقه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه من مادة «وكب» فتكون الكافُ زائدة، وهذا القول قاله الشيخ رضي الدين الصَّغاني[4]، قال رحمه الله: «حَقُّ كوكب أن يُذكر في مادة «وَكب» عند حُذَّاق

(١) الآية ٧٧ من الأنعام.

(٢) كذا في الأصل. والصحيح تَنْحُوَ.

(٣) المفردات ٤٢٠.

(٤) التكملة والذيل ١/٢٦١. والصغاني ـ ويقال له أيضاً الصاغاني ـ الحسن بن محمد له «التكملة» و«العباب»، توفي سنة ٦٥٠هـ. انظر: البغية ١/٥١٩؛ الأعلام ٢/٢١٤.

النحويين فإنها وَرَدَتْ بكافٍ زائدة عندهم، إلا أنَّ الجوهريَّ[1] أوردها في تركيب ك و ك ب، ولعله تبع في ذلك الليثَ فإنه ذكره في الرباعي، ذاهباً إلى أن الواو أصلية، فهذا تصريحٌ من الصَّغاني بزيادة الكاف، وزيادةُ الكاف عند النحويين لا تجوز، وحروفُ الزيادة محصورةٌ في تلك العشرة. فأمَّا قولُهم «هِنْدِيٌّ وهِنْدِكِيّ» بمعنى واحد وهو المنسوبُ إلى الهند، وقول الشاعر[2]:

١٩٦٢ـ ومُقْـرَبةٍ دُهْمٍ وكُمْتٍ كـأنَّهـا   طَماطِمُ من فوق الوفازِ هَنادِكُ

فظاهـره زيادة الكاف، ولكن خَرَّجها النحويون على أنه من باب سَبْط[3] وسِبَطْر أي مما جاء فيه لفظان أحدهما أطول من الآخر وليس بأصلٍ له، فكما لا يقال الراء زائدة باتفاق، كذلك هذه الكاف، ولذلك قال الشيخ[4]، «وليت شعري: مِنْ حُذَّاق النحويين الذين يرون زيادتهـا لا سيما أول الكلمـة» والثاني: أن الكلمة كلها أصول رباعية، مما كُرِّرَتْ فيها الفاء فوزنها فَعْفَل كـ «فَوْفَل»[5] وهو بناءٌ قليل. والثالث: ساق الراغب[6] أنه من مادة: كبَّ وكَبْكب فإنه قال: «والكَبْكَبَةُ تدهور الشيء في هُوَّة يقال: كَبَّ وكَبْكَبَ نحو: كفَّ وكَفْكَفَ، وصَرَّ الريحُ وصرصر[7]، والكواكب النجوم البادية» فظاهر هذا السياق أن الواو زائدة والكاف بدل من إحدى الياءين وهذا غريبٌ جداً.

قوله: «قال هذا ربِّـي» في «قال» ثلاثةُ أوجه، أظهرُها: أنه استئنافٌ

---

(١) الصحاح ١/٢١٣.

(٢) البيت لكثير وهو في البحر ٤/١٦٢؛ واللسان (هند) منسوباً إلى كثير، والمقـربة: الفرس التي تقرب وتكرم، والدهمة: السواد، والكمت: شدة الاحرار، الطماطم: الأعجم الذي لا يفصح، والوفز: المكان المرتفع.

(٣) السبط والسبطر: الطويل.

(٤) البحر ٤/١٦٢.

(٥) الفوفل: نوع من النخل.

(٦) المفردات ٤٢٠.

(٧) ريح صر، وصرصر: شديدة الصوت، ولا مسوغ لترك تأنيث الفعل الثاني.

أخبر بذلك القولِ أو استفهم عنه على حسب الخلاف. والثاني: أنه نعت لـ «كوكباً» فيكون في محل نصب، وكيف يكون نعتاً لـ «كوكباً» ولا يساعد من حيث الصناعةُ ولا من حيث المعنى؟ أمَّا الصناعةُ فلعدمِ الضميرِ العائد من الجملة الواقعة صفةً إلى موصوفها، ولا يقال: إن الرابطَ حصل باسم الإشارة لأنَّ ذلك خاص بباب المبتدأ والخبر، ولذلك يكثر حذف العائد من الصفة ويقلُّ من الخبر، فلا يلزمُ مِنْ جواز شيء في هذا جوازُه في ذلك، وادِّعاء حذفِ ضميرٍ بعيدٌ، أي: قال فيه: هذا ربـي. وأمَّا المعنى فلا يؤدي إلى أن التقدير: رأى كوكباً متصفاً بهذا القول، وذلك غير مراد قطعاً. والثالث: أنه جواب «فلما جَنَّ»، وعلى هذا فيكون قوله «رأى كوكباً» في محلِّ نصب على الحال أي: فلمَّا جَنَّ عليه الليل رائياً كوكباً.

و «هذا ربـي» محكيٌّ بالقول، فقيل: هو خبرٌ مَحْضٌ بتأويلٍ ذكره أهل التفسير، وقيل: بل هو على حذف همزة الاستفهام أي: أهذا ربـي، [٣٢٨/ب]
وأنشدوا(١):

١٩٦٣ـ لعَمْـرك مـا أدري وإن كنتُ داريـا
بسبعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بثمان

وقوله(٢):

١٩٦٤ـ أفرحُ أن أُرْزَأ الكرامَ وأَنْ
أُوْرَثَ ذَوْداً شصائصاً نَبْلا

وقوله(٣):

١٩٦٥ـ طَرِبْتُ وما شوقاً إلى البيض أطربُ
ولا لَعِباً مني وذو الشيب يلعبُ

---

(١) تقدم برقم ٣٤١.
(٢) تقدم برقم ٣٤٠.
(٣) تقدم برقم ٣٣٩.

وقوله تعالىٰ: «وتلك نِعْمةٌ تَمُنُّها عليَّ»[1] قالـوا: تقديـره: أبسبع، وأأفرح، وأذو، وأتلك. قال ابن الأنباري: «وهذا لا يجوز إلا حيث يكون ثَمَّ فاصلٌ بين الخبر والاستفهام، يعني إنْ دلَّ دليل لفظي كوجود «أم» في البيت الأول بخلاف ما بعده. والأُفول: الغَيْبَةُ والذهاب، يقال: أَفَلَ يأفُل أُفولاً، قال ذو الرمَّة[2]:

١٩٦٦ـ مصابيحُ ليسَتْ باللواتي تقودُها نجومٌ ولا بالآفلاتِ شُموسُها

والإِفَالُ: صغارُ الغنم، والأَفيل: الفصيل الضئيل.

آ. (٧٧) **قوله تعالى:﴿بازغاً﴾**: حال من القمر. والبزوغ: الطلوع، يقال: بَزَغَ بفتح الزاي يبزُغ بضمِّها بُزوغاً، ويستعمـل قاصـراً ومتعديـاً، يقال: بَزَغ البَيْطار الدابَّـة أي: أسال دَمَهَـا فَبَزَغ هـو أي: سال، هـذا هو الأصل، ثم قيل لكل طُلوع: بُزوغ، ومنه: بَزَغَ ناب الصبـي والبعير تشبيهاً بذلك، والقمرُ معروفٌ، سُمِّي بذلك[3] لبياضه وانتشار ضوئـه، والأقمر: الحمار الذي على لون الليلة القمراء، والقَمْراء ضوء القمر، وقيل: سُمِّي قمراً لأنه يَقْمُر ضوء الكواكب ويفوز به، والليالي القُمْر: ليالي تَدَوُّرِ القمر وهي الليالي البيض، لأن ضوء القمر يستمرُّ فيها إلى الصباح، قيل: ولا يُقال له قمر إلا بعد امتلائه في ثالث ليلة وقبلها هلال، على خلاف بين أهل اللغة قَدَّمْتُه في البقرة عند قوله «عن الأَهِلَّة»[4]، فإذا بلغ بعد العشر ثالثَ ليلةٍ قيل له «بدر» إلى خامسَ عشر، ويقال: قَمِرْتُ فلاناً كذا أي خَدَعته عنه، وكأنه مأخوذ من قَمِرَتْ القِرْبَةُ فَسَدَت بالقَمْراء.

---

(١) الآية ٢٢ من الشعراء.

(٢) ديوانه ١٧٣٤/٣، وهو برواية «بالآفلات الدوالك»؛ واللسان والتاج: دلك؛ والبحر ١٦٣/٤.

(٣) انظر: المفردات ٤١٢.

(٤) الآية ١٨٩ من البقرة.

آ. (٧٨) **قوله تعالى: ﴿هذا ربـي﴾**: إنما ذكَّر اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث لأحد وجوه: إمَّا ذهاباً بها مذهب الكوكب، وإمَّا ذهابها مذهب الضوء والنور، وإمَّا بتأويل الطالع أو الشخص أو الشيء، أو لأنه لمَّا أخبر عنها بمذكر أُعْطِيَتْ حكمه، تقول: هند ذاك الإنسان وتِيْكَ الإنسان، قال(١):

١٩٦٧ـ تبيت نُعْمَىٰ على الهِجْـران غـائبـةً
سُقْيـاً ورُعْيـاً لـذاك الغـائبِ الـزاري

فأشار إلى «نُعمى» وهي مؤنث إشارةَ المذكر لوَصْفِها بوَصْف الذكور أو لأن فيها(٢) لغتين التذكير والتأنيث، وإنْ كان الأكثرُ التأنيثَ فقد جمع بينهما في الآية الكريمة فأنَّثَ في قوله «بازغة» وذكَّر في قـوله «هـذا». وقال الزمخشري(٣): «جَعَل المبتدأَ مثلَ الخبر لكـونهما عبـارة عن شيء واحد كقولهم: ما جـاءت حاجتـك، ومَنْ كانت أمـك، و «لم تكن فتنتُهم إلا أنْ قالوا»(٤) وكان اختيارُ هذه الطريقة واجباً لصيانة الربِّ عن شبهة التأنيث، ألا تراهم قالوا في صفة الله: عَلَّام، ولم يقولوا عَلَّامة، وإن كان أبلغَ، احترازاً من علامة التأنيث». قلت: هذا قريبٌ مما تقدَّم في قولي: إن المؤنث إذا أُخبر عنه بمذكر عومل معاملة المذكر نحو: «هند ذاك الإنسان». وقيل: لأنها بمعنى هذا النيِّر أو المرئيُّ.

قال الشيخ(٥): «ويمكن أن يُقال: إن أكثر لغةِ الأعاجم لا يُفَرِّقون في

---

(١) لم أقف عليه، وزرى: عاتَبَ.
(٢) أي في الشمس.
(٣) الكشاف ٢/٣٢.
(٤) الآية ٢٣ من الأنعام.
(٥) البحر ٤/١٦٧.

الضمائر ولا في الإشارة بين المذكر والمؤنث ولا علامة عندهم للتأنيث، بل المذكر والمؤنث سواء، فلذلك أشار إلى المؤنث عندنا حين حكى كلامَ إبراهيم بما يُشار به إلى المذكر، بل لو كان المؤنث بفَرْجٍ لم يكن له عَلامَةٌ تَدُلُّ عليه في كلامهم، وحين أخبر تعالىٰ عنهم بقوله «بازغة» و «أَفَلَتْ» أَتَتْ على مقتضىٰ العربية إذ ليس ذلك بحكاية» انتهىٰ. وهذا إنما يظهر أن[1] لو حكى كلامهم بعينه في لغتهم، أمَّا شيءٌ يُعَبَّر عنه بلغة العرب ويُعطَى حكمَه في لغة العجم فهو محلُّ نظر[2].

قوله: «مِمَّا يُشْرِكون» «ما» مصدرية أي: بريء من إشراككم أو موصولةٌ أي: من الذين يشركونه مع الله في عبادته، فحذف العائد، ويجوز أن تكونَ الموصوفة، والعائدُ أيضاً محذوف، إلا أنَّ حذف عائد الصفة أقلُّ من حذف عائد الصلة، فالجملةُ بعدها لا محلَّ لها على القولين الأوَّلَيْن، ومحلُّها الجر على الثالث.

آ. (٧٩) **قوله تعالى: ﴿للذي فَطَرَ﴾**: قدَّروا قبله مضافاً أي: وجَّهْتُ وجهي لعبادته ولرضاه، كأنهم نَفَوْا بذلك وَهْمَ مَنْ يَتَوهَّم الجهة. و «حنيفاً» حال من فاعل «وَجَّهْتُ»، وقد تقدَّم تفسيرُ هذه الألفاظِ، و «ما» يُحتمل أن تكون الحجازيةَ، وأن تكون التميمية.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾**: قرأ[3] نافع وابن ذكوان وهشام بخلافٍ عنه بنون خفيفة، والباقون بنون ثقيلة، والتثقيلُ هو الأصل؛ لأن النون الأولى نون الرفع في الأمثلة الخمسة، والثانية نون الوقاية، فاسْتُثْقِل اجتماعهما،

---

(١) «أن» هنا مقحمة.

(٢) لا يكفي مثل هذا الرد على الشيخ، ويبقى الإنسان إنساناً ولو كان أبا حيان زمانه.

(٣) انظر: السبعة ٢٦١؛ والنشر ٢/٢٥٠؛ والحجة ٢١٥٧؛ والكشف ١/٤٣٦؛ والبحر ٤/١٦٩.

وفيها لغات ثلاث: الفكُّ وتركهما على حالهما، والإدغام، والحذف، وقد قرىء بهذه اللغات كلها في قوله تعالىٰ: «أفغيرَ الله تأمرونِّي أعبدُ»(١)، وهنا لم تقرأ إلا بالحـذف أو الإدغام، وفي سـورة الحجر: «فَبِمَ تُبَشِّـرون»(٢)، كذلك، فقراءة ابن كثير بالإدغام ونافع بالحذف، والباقون يفتحون النون لأنها عندهم نون رفع، وفي سورة النحل: «تشاقُّون فيهم»(٣)، يُقرأ بفتح النون عند الجمهور لأنها نونُ رفع، ويقرؤه نافع بنونٍ خفيفة مكسورةٍ على الحذف، فنافعٌ حَذَفَ إحدىٰ النونين في جميع هذه المواضع التي ذكرتها لك، فإنه / يقرأ في [٣٢٩/أ] الزمر أيضاً بحذف إحداهما، وقوله تعالىٰ: «أَتَعِدانني» في الأحقاف(٤)، قرأه هشام بالإدغام، والباقون بالإظهار دون الحذف.

واختلف النحاةُ في أيَّتهما المحذوفة: فمذهب سيبويه(٥) ومَنْ تبعه أن المحذوفةَ هي الأُولىٰ، ومذهب الأخفش ومَنْ تبعه أن المحذوفة هي الثانية، استدلَّ سيبويه على ذلك بأنَّ نونَ الرفع قد عُهِد حَذْفُها دون ملاقاة مِثْلٍ رفعاً، وأُنْشِد(٦):

١٩٦٨ــ فإنْ يكُ قومٌ سَرَّهمْ ما صنعتُمُ   سَتَحْتَلبوها لاقِحاً غير بـاهِلِ

أي: فستحتلبونها، لا يقال إن النون حُذِفَتْ جزماً في جواب الشرط؛ لأنَّ الفاء هنا واجبة الدخول لعدم صلاحية الجملة الجزائية شرطاً، وإذا تقرَّر وجوبُ الفاء، وإنما حُذِفت ضرورةً ثبت أن نون الرفع كان مِنْ حقها الثبوت

(١) الآية ٦٤ من الزمر، قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون، «تأمروني»، وابن عامر بنونين، والباقون مشددة النون. السبعة ٥٦٣؛ معجم القراءات ٢٧.
(٢) الآية ٥٤ من الحجر.
(٣) الآية ٧٧ من النحل.
(٤) الآية ١٧ من الأحقاف.
(٥) الكتاب ٢/١٥٤.
(٦) تقدم برقم ١٣٣٠.

إلا أنها حُذِفَتْ ضرورة، وأنشدوا أيضاً قوله[1]:

١٩٦٩ــ أبيتُ أَسْـرِي وتَبِيتي تَـدْلُكي وجهكِ بالعنبرِ والمِسْك الذكي

أي: تبيتين وتَدْلُكين، وفي الحديث: «والذي نفسي بيده لا تَدْخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتىٰ تحابُّوا»[2] فـ«لا» الداخلة على ««تدخلوا» و«تؤمنوا» نافية لا ناهية، لفساد المعنىٰ عليه، وإذا ثَبَتَ حَذْفُها دون ملاقاةِ «مثل» رَفْعاً فلأنْ تُحْذَفَ مع ملاقاة «مثل» استثقالاً بطريق الأَوْلى والأحرىٰ، وأيضاً فإن النون نائبة عن الضمة، والضمةُ قد عُهِد حَذْفُها في فصيح الكلام كقراءةِ أبـي عمرو: «يَنْصُرْكم»[3] و«يُشْعِرْكم»[4] و«يأمرْكم»[5] وبابِه بسكون آخر الفعل، وقوله[6]:

١٩٧٠ــ فاليومَ أشـربْ غيرَ مُسْتَحِقِبٍ إثمـاً من اللّـهِ ولا واغِـلِ

وإذا ثبت حَذْفُ الأصلِ فَلْيَثْبُتْ حَذْفُ الفرع لئلا يلزمَ تفضيل فرع على أصله، وأيضاً فإنَّ ادِّعاء حذف نون الرفع لا يُحْوِج إلى حذف آخر، وحذف نون الوقاية قد يحوج إلى ذلك، وبيانه أنه إذا دخل جازم أو ناصب على أحد هذه الأمثلة فلو كان المحذوف نون الوقاية لكان ينبغي أن تُحْذَفَ هذه النونُ لأنها نون رفع وهي تسقط للناصب والجازم، بخلاف ادِّعاءِ حَذْفِ نون الرفع، فإنه لا يحوج إلى ذلك لأنه لا عملَ له في التي للوقاية.

ولقائلٍ أن يقول: لا يلزم من جواز حَذْفَ الأصل حَذْفُ الفرع، لأنَّ في

---

(١) تقدم برقم ١٣٢٩.
(٢) رواه أبو داود: الأدب ٥/٣٧٨؛ وابن ماجه: المقدمة ١/٢٦؛ وابن حنبل ١/١٦٥.
(٣) الآية ١٦٠ من آل عمران «فمن ذا الذي ينصركم من بعده».
(٤) الآية ١٠٩ من الأنعام «وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون».
(٥) الآية ٦٧ من البقرة «إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة».
(٦) تقدم برقم ٤٧٠.

الأصل قوةً تقتضي جواز حذفه بخلاف الفرع، وعلى الآخر له أن يقول: هذا مُعارَضٌ بإلغاء العامل: وذلك أنه لو كان المحذوفُ نونَ الرفع لأجل نون الوقاية ودخل الجازم والناصب لم يجد له شيئاً يحذفه؛ لأن النون حُذِفت لعارض آخر. واستدلوا لسيبويه أيضاً بأن نون الوقاية مكسورة، فبقاؤها على حالها لا يلزم منه تغييرٌ بخلاف ما لو ادَّعَيْنا حَذْفها فإنَّا يلزمنا تغييرُ نون الرفع من فتح إلى كسر، وتقليلُ العمل أولىٰ، واستدلوا أيضاً بأنها قد حذفت مع مثلها وإن لم يكن نون وقاية كقوله[1]:

١٩٧١ـ كل له نِيَّةٌ في بُغْضِ صاحبِهِ   بنعمـةِ الله نَقْلِيْكُمْ وتَقْـلُونـا

أي: وتَقْلُونـنا، فالمحذوفُ نونُ الرفع لا نونُ «نا» لأنها بعض ضمير، وعُورِض هذا بأن نون الرفع أيضاً لها قوةٌ لدلالتها على الإعراب، فَحَذْفُها أيضاً لا يجوز، وجعل سيبويه المحذوفةَ من قول الشاعر[2]:

١٩٧٢ـ تـراه كـالثَّغـامِ يُعَـلُّ مِسْكـاً   يَسُـوءُ الفـالِيـاتِ إذا فَلَيْني

نونَ الفاعل لا نونَ الوقاية، واستدلَّ الأخفش بأنَّ الثقل إنما حصل بالثانية، ولأنه قد اسْتُغْنِي عنها، فإنه إنما أُتِيَ بها لتقِيَ الفعلَ من الكسر، وهو مأمونٌ لوقوع الكسر على نون الرفع، ولأنها لا تدلُّ على معنى بخلاف نون الرفع، وأيضاً فإنها تُحْذَفُ في نحو: ليتني فيقال: ليتي، كقوله[3]:

١٩٧٣ـ كمُنْيَـةِ جابـر إذ قـال ليتي   أُصـادِفُـه وأُتْلِفُ بعضَ مـالي

واعلم أن حذف النونِ في هذا النحو جائز فصيح، ولا يُلتفت إلى قول

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإملاء ١/٢٤٩.

(٢) تقدم برقم ٧٥٠. وانظر: الكتاب ٢/١٥٤.

(٣) البيت لزيد الخير، وهو في الكتاب ١/٣٨٦؛ ونوادر أبي زيد ٦٨؛ والمقتضب ١/٢٥٠؛ وابن يعيش ٣/٩٠؛ ورصف المباني ٣٠٠؛ والمقرب ١/١٠٨؛ واللسان: ليت؛ والهمع ١/٦٤؛ والدرر ١/٤١.

مَنْ مَنَع ذلك إلا في ضرورةٍ أو قليلٍ من الكلام، ولهذا عِيْبَ على مكي ابن أبـي طالب حيث قال[1]: «الحَذْفُ بعيدٌ في العربية قبيح مكروه، وإنما يجوز في الشعر للوزن، والقرآن لا يُحتمل ذلك فيه إذ لا ضرورة تدعو إليه». وتجاسر بعضهم فقال: «هذه القراءة ـ أعني تخفيـف النون ـ لحنٌ» وهذان القولان مردودان عليهما لتواتر ذلك، وقد قَدَّمْتُ الدليل على صحته لغةً، وأيضاً فإن الثقاتِ نقلوا أنها لغةٌ ثابتةٌ للعرب وهم غطفان فلا معنى لإنكارها.

و«في الله» متعلِّقٌ بـ«أتحاجُّوني» لا بـ«حاجَّه»، والمسـألةُ من بـاب التنازع، وأعمل الثاني لأنه لما أضمر في الأول حذف، ولو أَعْمل الأول لأضْمر في الثاني من غير حذفٍ، ومثله: «يَسْتَفْتونك قل الله يُفْتيكم في الكلالةِ»[2]، كذا قال الشيخ[3]، وفيه نظر، من حيث / إن المعنىٰ ليس على [٣٢٩/ب]
تَسَلُّط «وحَاجَّه» على قوله «في الله»؛ إذ الظاهر انقطاعُ الجملة القولية ممَّا قبلها. وقوله «في الله» أي في شأنه ووحدانيته.

قوله: «وقد هَداني» في محلِّ نصب على الحال، وفي صاحبها وجهان أظهرهما: أنه التاء في «أتحاجوني» أي: أتجادلونني فيه حال كوني مَهْدِيَّاً مِنْ عنده. والثاني: أنه حال من «الله» أي: أتخاصمونني فيه حال كونه هادياً لي، فحجَّتكم لا تُجْدي شيئاً لأنها داحضة.

قوله: «ولا أَخَافُ ما تُشْركون به» هذه الجملة يجوز أن تكونَ مستأنفة، أخبر عليه السلام بأنه لا يخاف ما تشركون به ربَّه ثقةً به، وكانوا قد خوَّفوه مِنْ ضررٍ يحصُل له بسبب سَبِّ آلهتهم، ويحتمل أن تكون في مَحَلِّ نصبٍ على الحال باعتبارين أحدهما: أن تكونَ ثانيةً عطفاً علـى الأولىٰ، فتكون الحالان

(١) المشكل ١/٢٧٤؛ وعبارة مكي الواردة قريبة مما ذكر السمين وليست نصاً.
(٢) الآية ١٧٦ من النساء.
(٣) البحر ٤/١٦٩.

من الياء في «أتحاجونّي». والثاني: أنها حال من الياء في «هداني» فتكون جملةً حالية من بعض جملة حالية فهي قريبة من الحال المتداخلة، إلا أنه لا بد من إضمار مبتدأ على هذا الوجه قبل الفعل المضارع، لما تقدَّم من أن الفعل المضارع بـ «لا» حكمُه حكمُ المثبت من حيث إنه لا تباشره الواو.

و «ما» يجوز فيها الأوجه الثلاثة: أن تكونَ مصدريةً، وعلى هذا فالهاء في «به» لا تعود على «ما» عند الجمهور، بل تعود على الله تعالىٰ، والتقدير: ولا أخاف إشراكَكم بالله، والمفعول محذوف أي: ما تشركون غير الله به، وأن تكون بمعنى الذي، وأن تكون نكرةً موصوفة، والهاء في «بـه» على هذين الوجهين تعود على «ما»، والمعنىٰ: ولا أخاف الذي تشركون الله به، فحذف المفعول أيضاً كما حذفه في الوجه الأول، وقدَّر أبو البقاء[1] قبل الضمير مضافاً فقال: «ويجوز أن تكون الهاءُ عائدة على «ما» أي: ولا أخاف الذي تشركون بسببه»، ولا حاجةَ إلى ذلك.

قوله: «إلا أَنْ يشاء» في هذا الاستثناء قَوْلان، أظهرهما: أنه متصل، والثاني: أنه منقطع، والقائلون بالاتصال: اختلفوا في المستثنى منه، فجعله الزمخشري[2] زماناً فقال: «إلا وقت مشيئة ربي شيئاً يخاف، فحذف الوقت، يعني: لا أخاف معبوداتِكم في وقتٍ قط؛ لأنها لا تقدر على منفعةٍ ولا مَضَرَّة إلا إذا شاء ربي». وجَعَلَه أبو البقاء[3] حالاً فقال: تقديره إلا في حال مشيئة ربي أي: لا أخافها في كل حال إلا في هذه الحال. وممَّن ذهب إلى انقطاعه ابن عطية[4] والحوفي وأبو البقاء في أحد الوجهين، فقال الحوفي: «تقديره: لكن مشيئة الله إياي بضرٍّ أخاف»، وقال ابن عطيـة: «استثناء ليس من الأول

---

(١) الإملاء ١/ ٢٥٠.
(٢) الكشاف ٢/ ٣٢.
(٣) الإملاء ١/ ٢٥٠، وعبارته: «استثناء من غير الأول».
(٤) المحرر ٦/ ٩٤.

ولما كانت قوة الكلام أنه لا يخاف ضراً استثنى مشيئة ربه في أن يريده بضر.

قوله: «شيئاً» يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب على المصدر تقديره: إلا أن يشاء ربي شيئاً من المشيئة، والثاني: أنه مفعول به ليشاء، وإنما كان الأولُ أظهرَ لوجهين، أحدهما: أن الكلام المؤكد أقوىٰ وأثبتُ في النفس من غير المؤكد. والثاني: أنه قد تقدم أن مفعول المشيئة والإرادة لا يُذْكران إلا إذا كان فيهما غرابة كقوله[1]:

١٩٧٤ـ ولو شِئْتُ أَنْ أبكي دماً لَبَكَيْتُه ....

قوله: «عِلْماً» فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب على التمييز، وهو مُحَوَّلٌ عن الفاعل تقديره: وَسِع علمُ ربي كلَّ شيء، كقوله: «واشتعل الرأس شيباً»[2]. والثاني: أنه منصوبٌ على المفعول المطلق؛ لأن معنىٰ وَسِعَ عَلِم. قال أبو البقاء[3]: «لأنَّ ما يَسَعُ الشيء فقد أحاط به، والعالم بالشيء محيطٌ بعلمه» وهذا الذي ادَّعاه من المجاز بعيد. و«كل شيء» مفعول لوسع على كلا التقديرين. و«أفلا تتذكرون» جملة تقرير وتوبيخ، ولا محلَّ لها لاستئنافها.

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿كيف أخاف ما أَشْرَكْتم﴾**: قد تقدَّم الكلام على «كيف» في أول البقرة[4]، وهذه نظيرتها. و«ما» يجوز فيها ثلاثة الأوجه، أعني كونها موصولةً اسميةً أو نكرة موصوفة أو مصدرية، والعائد على الأوَّلين محذوف أي: ما أشركتموه بالله أو إشراككم بالله غيره.

وقوله: «ولا تخافون» يجوز في هذه الجملة أن تكون نسقاً على

---

(١) تقدم برقم ٢٥٤.
(٢) الآية ٤ من مريم.
(٣) الإملاء ١/٢٥٠.
(٤) انظر: إعرابه للآية ٢٨ من البقرة.

«أخاف» فتكون داخلةً في حَيِّز التعجب والإنكار، وأن تكون حالية أي: وكيف أخاف الذي تشركون حال كونكم أنتم غير خائفين عاقبة إشراككم، / ولا بد من [٣٣٠/أ] إضمارِ مبتدأ قبل المضارع المنفيِّ بـ لا، لِما تقدم غيرَ مرة أي: كيف أخاف الذي تُشْركون أو يُخاف إشراككم حال كونكم آمنين مِنْ مَكْرِ الله الذي أَشْركتم به غيره. وهذه الجملةُ وإن لم يكن فيها رابطٌ يعود على ذي الحال لا يضرُّ ذلك لأن الواو بنفسها رابطةٌ، وانظر إلى حسن هذا النظم السويّ حيث جعل متعلق الخوف الواقع منه بالأصنام، ومُتَعَلَّق الخوف الواقع منهم إشراكهم بالله غيرَه تَرْكاً لأن يعادَلَ الباري تعالىٰ بأصنامهم، لو أبرز التركيب على هذا فقال: «ولا تخافون الله» مقابلةً لقوله «وكيف أخاف معبودتكم». وأتىٰ بـ «ما» في قوله «ما أشركتم» وفي قوله «ما لم ينزِّل به سلطاناً» لأنهم غير عقلاء، إذ هي جمادٌ أحجارٌ، وحيث كانوا ينحتونها ويعبدونها.

قوله: «ما لم يُنَزِّلْ» مفعول لـ «أَشْرَكْتُم» وهي موصولة اسمية أو نكرة، ولا تكون مصدرية لفساد المعنىٰ، و «به» و «عليكم» متعلقان بـ«يُنَزِّل»، ويجوز في «عليكم» وجهٌ آخر: وهو أن يكون حالاً من «سلطاناً» لأنه لو تأخَّر عنه لجاز أن يكونَ صفةً. وقرأ الجمهور «سُلْطاناً» ساكنَ اللام حيث وقع. وقرىء[(١)] بضمها، وقيل: هي لغة مستقلة فيثبت بها بناء «فُعُل»[(٢)] بضم الفاء والعين، أو هي إتباع حركةٍ لأخرى.

وقوله: «فأيُّ الفريقين أحقُّ» لم يقل: أيُّنا أحقُّ نحن أم أنتم إلزاماً لخصمه بما يدَّعيه عليه، ولأنه لا يزكِّي القائلُ نفسه، وهذا بخلاف قول الآخر[(٣)]:

---

(١) ذكرها في البحر ٤/ ١٧٠ من دون نسبة.
(٢) أي: بالألف والنون: فُعُلان.
(٣) تقدم برقم ١٢٧٥.

١٩٧٥ـ فلئِنْ لقيتُـكَ خـالِيَيْنِ لتعلمَنْ أيِّـي وأيُّـك فارسُ الأحـزابِ

فللَّـهِ فصاحـةُ القرآن وآدابه. وقوله: «إن كنتم» جوابه محذوف، أي: فأخبروني، ومُتَعَلَّقُ العلم محذوف، ويجوز أَنْ لا يُرادَ له مفعولٌ أي: إن كنتم من ذوي العلم.

آ ٨٢ **قوله تعالى: ﴿الذين آمنوا﴾**: هل هو من كلام إبراهيم أو من كلام قومه أو من كلام الله تعالى؟ ثلاثة أقوال للعلماء وعليها يترتب الإعراب، فإن قلنا: إنها من كلام إبراهيم جواباً عن السؤال في قوله: «فأيُّ الفريقين» وكذا إن قلنا: إنها من كلام قومه، وأنهم أجابوا بما هو حجةٌ عليهم، كأن الموصولَ خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هم الذين آمنوا، وإن جَعَلْنَاهُ من كلام الله تعالىٰ وأنه أَمَرَ نبيه بأن يجيب به السؤال المتقدم فكذلك أيضاً، وإنْ جَعَلْنَاهُ لمجرد الإخبار من الباري تعالىٰ كان الموصول مبتدأ، وفي خبره أوجه أحدها: أنه الجملة بعده فإن «أولئك» مبتدأ ثان، و«الأمن» مبتدأ ثالث، و«لهم» خبره، والجملة خبر «أولئك» و«أولئك» وخبره خبر الأول.

الثاني: أن يكون «أولئك» بدلاً أو عطف بيان، و«لهم» خبر الموصول، و«الأمنُ» فاعلٌ به لاعتماده. الثالث: كذلك، إلا أنَّ «لهم» خبرٌ مقـدم، و«الأمن» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الموصول. الرابع: أن يكون «أولئك» مبتدأ ثانياً، و«لهم» خبره و«الأمن» فاعل به، والجملة خبر الموصول. الخامس: ـ وإليه ذهب أبو جعفر النحاس[1] والحوفي ـ أن «لهم الأمن» خبر الموصول، وأن «أولئك» فاصلة وهو غريب، لأن الفصل من شأن الضمائر لا من شأن أسماء الإشارة، وأمَّا على قولنا بأن «الذين» خبر مبتدأ محذوف فيكون «أولئك» مبتدأً فقط، وخبره الجملة بعده أو الجارُّ وحده، و«الأمنُ» فاعلٌ به، والجملة الأولىٰ على هذا منصوبة بقول مضمر أي: قل هم الذين آمنوا إن كانت من كلام

(١) ليس في كتابه «إعراب القرآن» ما يشير إلى هذا الرأي.

الخليل، أو قالوا هم الذين إن كانت من كلام قومه. وقوله «ولم يَلْبسوا» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنها معطوفة على الصلة فلا محلَّ لها حينئذٍ، والثاني: أن تكون الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب على الحال أي: آمنوا غير مُلْبِسين إيمانهم / بظلم وهوكقوله تعالىٰ: «أَنَّى يكون لي غلام ولم يَمْسَسْني بشر»[1] ولا يُلتفت إلى قول ابن عصفور حيث جعل وقوع الجملة المنفيَّة حالاً قليلاً، ولا إلى قول ابن خروف حيث جعل الواو واجبة الدخول على هذه الجملة وإن كان فيها ضمير يعود على ذي الحال. [٣٣٠/ب]

والجمهور على «يَلْبِسُوا» بفتح الياء بمعنىٰ يَخْلطونه، وقرأ عكرمة بضمها[2] من الإِلباس. «وهم مهتدون» يجوز استئنافها وحاليتها.

آ. ٨٣ **قوله تعالى: ﴿وتلك حُجَّتُنا آتيناها﴾**: «تلك» إشارة إلى الدلائل المتقدمة في قوله: «وكذلك نُرِي إبراهيم»[3] إلى قوله: «وما أنا من المشركين»[4]. ويجوز في «حُجَّتنا» وجهان، أحدهما: أن يكون خبر المبتدأ وفي «آتيناها» حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنه في محل نصب على الحال والعامل فيها معنى الإِشارة، ويدل على ذلك التصريحُ بوقوع الحال في نظيرتها كقوله تعالى: «فتلك بيوتُهم خاويةً»[5]. والثاني: أنه في محل رفع على أنه خبرٌ ثانٍ أخبر عنها بخبرين، أحدهما مفرد والآخر جملة. والثاني من الوجهين الأولين: أن تكون «حُجَّتنا» بدلاً أو بياناً لتلك، والخبر الجملة الفعلية.

وقال الحوفي: «إن الجملة مِنْ «آتَيْناها» في موضع النعت لـ «حُجَّتنا» على نية الانفصال، إذ التقدير: حجة لنا»، يعني الانفصال من الإِضافة

---

(١) الآية ٢٠ من مريم.
(٢) البحر ٤/١٧١.
(٣) الآية ٧٥ من الأنعام.
(٤) الآية ٧٩ من الأنعام.
(٥) الآية ٥٢ من النمل.

ليحصُلَ التنكيرُ المسوِّغُ لوقوعِ الجملة صفةً لحُجَّتنا، وهذا لا ينبغي أن يقال، وقال أيضاً: «إن «إبراهيم» مفعول ثان لآتيناها، والمفعول الأول هو «ها»، وقد قدَّمْتُ لك في أوائل البقرة أن هذا مذهب السهيلي عند قوله «آتَيْنا موسىٰ الكتاب»[1]، وأنَّ مذهبَ الجمهورِ أن تَجْعل الأولَ ما كان عاقلاً والثاني غيرَه، ولا تبالي بتقديمٍ ولا تأخير.

قوله: «علىٰ قومه» فيه وجهان أحدهما: أنـه متعلقٌ بـ«آتينا» قـاله ابن عطية[2] والحوفي أي: أظهرناها لإِبراهيم على قومه. والثاني: أنها متعلقة بمحذوف على أنها حال أي: آتيناها إبراهيم حجةً على قومه أو دليلاً على قومه، كذا قدَّره أبو البقاء[3]، ويلزم من هذا التقدير أن تكون حالاً مؤكدة، إذ التقدير: وتلك حُجَّتنا آتيناها له حجةً.

وقدَّرها الشيخ[4] على حذف مضاف فقال: «أي آتيناها إبراهيم مستعليةً على حجج قومه قاهرة لها» وهذا حسن. ومنع أبو البقاء[5] أن تكون متعلِّقةً بحجتنا قال: «لأنها مصدر، وآتيناها خبر أو حال، وكلاهما لا يُفْصل به بين الموصول وصلته». ومنع الشيخ[6] ذلك أيضاً، ولكن لكون الحجَّة ليست مصدراً قال: «إنما هو الكلام المُؤَلَّفُ للاستدلال على الشيء» ثم قال: «ولو جعلناها مصدراً[7] لم يجز ذلك أيضاً، لأنه لا يفصل بالخبر ولا بمثل هذه الحال بين المصدر ومطلوبه. وفي مَنْعِهِ ومَنْع أبـي البقاء ذلك نظرٌ، لأنَّ الحال

---

(١) الآية ٥٣ من البقرة.
(٢) المحرر ٦/٩٦.
(٣) الإملاء ١/٢٥٠.
(٤) البحر ٤/١٧٢.
(٥) الإملاء ١/٢٥٠.
(٦) البحر ٤/١٧٢.
(٧) أي مجازاً كما في البحر.

وإن كانَتْ جملةً ليسَتْ أجنبيةً حتى يُمْنَعَ الفصل بها لأنها من جملة مطلوبات المصدر، وقد تقدَّم لي نظيرُ ذلك بأشبع من هذا.

قوله: «نرفع» فيه وجهان الظاهر منهما: أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب. الثاني: ـ جوَّزه أبو البقاء[1] وبدأ به ـ أنها في موضع الحال من «آتيناها» يعني من فاعل «آتيناها»، أي: في حال كوننا رافعين، ولا تكون حالاً من المفعول إذ لا ضمير فيها يعود إليه. ويُقْرأ «نرفع» بنون العظمة وبياء الغيبة[2]، وكذلك «يشاء». وقرأ[3] أهل الكوفة «درجات» بالتنوين وكذا التي في يوسف[4]، والباقون بالإضافة فيهما، فقراءة الكوفيين يحتمل نَصْبُ «درجات» فيها من خمسة أوجه أحدها: أنها منصوبةٌ على الظرف و«مَنْ» مفعول «نرفع» أي: نرفع مَنْ نشاء مراتب ومنازل. والثاني: أن ينتصبَ على أنه مفعول ثان قُدِّم على الأول، وذلك يحتاج إلى تضمين «نرفع» معنى فعلٍ يتعدَّى لاثنين وهو «يُعْطي» مثلاً، أي: نعطي بالرفع مَنْ نشاء درجات أي: رُتَباً، والدرجات هي المرفوعة كقوله: «رفيع الدرجات»[5]، وفي الحديث: «اللهم ارفع درجته في عليين»[6] فإذا رُفعت الدرجةُ فقد رُفِعَ صاحبها. والثالث: أن ينتصب على حذف حرف الجر أي: إلى منازل وإلى درجات. الرابع: أن ينتصبَ على التمييز، ويكون منقولاً من المفعولية، فيؤول إلى قراءة الجماعة إذ الأصل: «نرفع

---

(١) الإملاء ١/٢٥٠.
(٢) لم أجد من نسب هذه القراءة.
(٣) انظر: السبعة ٢٦١؛ والكشف ١/٤٣٧؛ والنشر ٢/٢٥١؛ والحجة ٢٥٨، ويعني بالكوفيين عاصم وحمزة والكسائي.
(٤) الآية ٧٦.
(٥) الآية ١٥ من غافر.
(٦) رواه مسلم في الجنائز باب ٤ (٢/٦٣٤)؛ وأحمد ٦/٢٩٧، وكلا الروايتين: في المهديين.

درجاتِ من نشاء» بالإضافة ثم حُوِّل كقوله: «وفَجَّرْنا الأرض عُيونا»[1] أي: عيون الأرض. الخامس: أنها منتصبةٌ على الحال وذلك على حذف مضاف أي: ذوي درجات. ويشهد لهذه القراءةِ قولُه تعالىٰ: «وَرَفَعَ بعضكم فوق بعض درجات»[2] «وَرَفَعْنَا بعضهم فـوق بعض درجات لِيَتَّخِـذَ»[3] «ورفع بعضَهم درجات وآتينا عيسىٰ»[4].

وأمَّا قراءة الجماعة: فدرجات مفعول «نرفع»، والخطاب في «إنَّ ربك» للرسول محمد عليه السلام، وقيل: لإبراهيم الخليل، فعلى هذا يكون فيه التفات من الغَيْبة إلى الخطاب مُنَبِّهاً بذلك على تشريفه له.

آ. ٨٤ **قوله تعالى: ﴿ووَهَبْنا﴾**: فيها وجهان، الصحيح منهما: أنها معطوفة على الجملة الاسمية من قوله / «وتلك حُجَّتنا» وعَطْفُ الاسمية على [٣٣١/أ]
الفعلية وعكسه جائز. والثاني: ـ أجازه ابن عطية[5] ـ وهو أن يكون نسقاً على «آتيناها»، ورَدَّهُ الشيخ[6] بأنَّ «آتيناها» لها محل من الإعراب: إما الخبر، وإمَّا الحال، وهذه لا محل لها لأنها لو كانَتْ معطوفةً على الخبر أو الحال لاشترط فيها رابط. و«كلاًّ» منصوب بـ«هَدَيْنا» بعده، والتقدير: وكل واحد من هؤلاء المذكورين. قوله: «ومن ذريَّته» الهاء في «ذريته» فيها وجهان، أحدهما: أنها تعود على نوح لأنه أقرب مذكور، ولأن إبراهيم ومَنْ بعده من الأنبياء كلِّهم منسوبون إليه. والثاني أنه يعود على إبراهيم لأنه المحدَّث عنه والقصة مسوقة لذكره وخبره، ولكن رُدَّ هذا القول بكون لوطٍ ليس من ذريته

---

(١) الآية ١٢ من القمر.
(٢) الآية ١٦٥ من الأنعام.
(٣) الآية ٣٢ من الزخرف.
(٤) الآية ٢٥٣ من البقرة.
(٥) المحرر ٩٧/٦.
(٦) البحر ١٧٢/٤.

إنما هو ابن أخيه أو أخته، ذكر ذلك مكي[١] وغيره.

وقد أجيب عن ذلك فقال ابن عباس: «هؤلاء الأنبياء كلهم مضافون إلى ذرية إبراهيم وإن كان فيهم مَنْ لم يلحقه بولادةٍ من قبل أمّ ولا أبٍ لأن لوطاً ابن أخي إبراهيم، والعرب تجعل العم أباً». وقال أبو سليمان الدمشقي[٢]: «ووهبنا له لوطاً»[٣] في المعاضدة والمناصرة» فعلى هذا يكون «لوطاً» منصوباً بـ «وهبنا» من غير قيد بكونه مِنْ ذريته، وقوله «داود» وما عُطِفَ عليه منصوب: إمَّا بفعل الهبة وإمَّا بفعل الهداية. و «مِنْ ذريته» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بذلك الفعل المحذوف، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية. والثاني: أنها حال أي: حال كونِ هؤلاء الأنبياء منسوبين إليه. «وكذلك نجزي» [الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف أي: نجزيهم جزاء مثل ذلك الجزاء، ويجوز أن يكون في محل رفع أي: الأمر كذلك][٤]،وقد تقدَّم ذلك في قوله «وكذلك نُري إبراهيم»[٥].

قوله: «واليَسَع» قرأ الجمهور: «الْيَسَعَ» بلام واحدة وفتح الياء بعدها، وقرأ[٦] الأخوان: اللَّيْسَع، بلامٍ مشدَّدة وياء ساكنة بعدها، فقراءةُ الجمهور فيها تأويلان، أحدهما: أنه منقولٌ من فعل مضارع، والأصل: يَوْسَع كيَوْعِد، فوقعت الواو بين ياء وكسرة تقديرية، لأن الفتحة إنما جيء بها لأجل حرف الحلق فحُذِفَتْ لحَذْفها في يَضَع ويَدَع ويَهَب وبابه، ثم سُمِّي به مجرداً عن

---

(١) المشكل ١/٢٧٥.
(٢) لم أقف على ترجمته.
(٣) في الآية ٨٦.
(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من: ي.
(٥) الآية ٧٥ من الأنعام.
(٦) انظر: السبعة ٢٦٢؛ الكشف ١/٤٣٨؛ والحجة ٢٥٩؛ والنشر ٢/٢٥١؛ البحر ٤/١٧٤؛ والأخوان حمزة والكسائي.

ضمير، وزيدت فيه الألف واللام على حَدِّ زيادتها في قوله[1]:

١٩٧٦ـ رأيت الوليدَ بنَ اليزيد مباركاً
شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُهْ

وكقوله[2]:

١٩٧٧ـ باعَدَ أمَّ العمروِ من أسيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ على قصورِها

وقيل: الألف واللام فيه للتعريف كأنه قدَّر تنكيره. والثاني: أنه اسمٌ أعجمي لا اشتقاق له، لأن اليسع يقال له يوشع بن نون فتى موسىٰ، فالألفُ واللام فيه زائدتان أو مُعَرِّفتان كما تقدَّم قبل ذلك، وهل «أل» لازمةٌ له على تقدير زيادتها؟ فقال الفارسي: إنها لازمة شذوذاً كلزومها في «الآن» وقال ابن مالك[3]: «ما قارنت الأداة نَقْلَه كالنضر والنعمان، أو ارتجاله كاليسع والسموءل فإنَّ الأغلب ثبوتُ أل فيه، وقد تُحْذف».

وأمَّا قراءةُ الأخوين فأصله لَيْسَع كـ ضَيْغَم وَصَيْرَف[4] وهو اسم أعجمي، ودخولُ الألفِ واللام فيه على الوجهين المتقدمين. واختار أبو عبيد قراءة التخفيف فقال: «سمعنا اسم هذا النبيّ في جميع الأحاديث: اليسع، ولم يُسَمِّه أحدٌ منهم اللَّيْسع» وهذا لا حجةَ فيه لأنه روي اللفظ بأحد لغتيه، وإنما آثروا[5] الرواة هذه اللفظة لخفتها لا لعدم صحة الأخرىٰ. وقال الفراء[6]

(١) البيت لابن ميادة وهو في الإنصاف ١/٣١٧؛ وابن يعيش ١/٤٤؛ والخزانة ٣/٣٢٧؛ والعيني ١/٢١٨.
(٢) البيت لأبي النجم وهو في المقتضب ٤/٤٨؛ وأمالي الشجري ٢/٢٥٢؛ والإنصاف ١/٣١٧؛ وابن يعيش ١/٤٤؛ واللسان: وبر؛ والهمع ١/٨٠؛ والدرر ١/٥٣.
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٢٩.
(٤) الصيرف: المحتال.
(٥) كذا على لغة أكلوني البراغيث.
(٦) معاني القرآن ١/٣٤٢.

في قراءة التشديد: «هي أشبه بأسماء العجم». وقد تَقَدَّم أنَّ في نون «يونس» ثلاثَ لغات[1] وكذلك في سين يوسف.

قوله: «وكلاًّ فَضَّلْنا» كقوله: «كلاًّ هَدَيْنا»[2].

آ. ٨٧ **قوله تعالى: و ﴿مِنْ آبائهم﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بذلك الفعلِ المقدَّر أي: وهَدَيْنا من آبائهم، أو فَضَّلْنا من آبائهم، و «مِنْ» تبعيضية. قال ابن عطية[3]: «وهدينا من آبائهم وذرياتهم وإخوانهم جماعات». فـ «مِنْ» للتبعيض والمفعول محذوف. الثاني: أنه معطوف على «كلاًّ» أي: وفضَّلنا بعض آبائهم. وقَدَّر أبو البقاء[4] هذا الوجهَ بقوله: «وفَضَّلنا كلاًّ من آبائهم [أو][5] وهَدَيْنا كلاًّ مِنْ آبائهم».

وقوله: «واجتَبَيْناهم» يجوز أن يعطف على «فَضَّلنا»، ويجوز أن يكون مستأنفاً وكرَّر لفظ الهداية توكيداً، ولأن / الهداية أصل كلِّ خير. [٣٣١/ب]

آ. ٨٨ **قوله تعالى: ﴿ذلك هُدىٰ الله﴾**: المشار إليه هو المصدر المفهوم من الفعل قبله: إمَّا الاجتباء، وإمَّا الهداية، أي: ذلك الاجتباء هدىٰ، أو ذلك الهدىٰ إلى الطريق المستقيم هدى الله. ويجوز أن يكون «هدىٰ الله» خبراً، وأن يكون بدلاً من «ذلك»، والخبر «يهدي به»، وعلى الأول يكون «يهدي» حالاً والعاملُ فيه اسمُ الإشارة، ويجوز أن يكونَ خبراً ثانياً. و «مِنْ عبادِه» تبيينٌ أو حالٌ: إمَّا مِنْ «مَنْ» وإمَّا من عائده المحذوف.

آ. ٨٩: والهاء في «بها» تعود على الثلاثة الأشياء وهي: الكتابُ

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٦٣ من النساء.
(٢) انظر إعرابه للآية ٨٤ من الأنعام.
(٣) المحرر ٦/٩٩.
(٤) الإملاء ١/٢٥١.
(٥) من الإملاء.

والحكمُ والنبوة، وهو قول الزمخشري[1]. وقيل: تعودُ على النبوَّة فقط لأنها أقرب مذكور. والباءُ في «بها» متعلقةٌ بخبر ليس، وقُدِّم على عاملها للفواصل. والباء في «بكافرين» زائدةٌ توكيداً.

آ. ٩٠: وأولئك مفعولٌ مقدم لـ «هَدَىٰ الله»، ويَضْعُفُ جَعْلُه مبتدأً على حذف العائد أي: هداهم الله كقوله: «أفحكمُ الجاهلية يَبْغون»[2] برفع «حكم».
قوله: «اقتدِهْ» قرأ[3] الأخوان بحذف هذه الهاء في الوصل، والباقون أثبتوها وصلاً ووقفاً، إلا ابنَ عامر بكَسْرها، ونَقَل ابنُ ذكوان عنه وجهين، أحدهما: الكسر من غير وصل بمدَّة. والثاني وصلُه بمدَّة، والباقون يسكنونها، أمَّا في الوقف فإن القراء اتفقوا على إثباتها ساكنة، وقد اختلفوا أيضاً في «ماليَه»[4] و «سلطانِيَه»[5] في الحاقة، وفي «ماهيه»[6] في القارعة بالنسبة إلى الحذف والإثبات، واتفقوا على إثباتها في «كتابيه»[7] و «حسابيه»[8]

فأمَّا قراءةُ الأخوين فالهاءُ عندهما للسكتِ فلذلك حَذَفاها وَصْلاً إذ مَحَلُّها الوقفُ، وأَثْبتاها وقفاً إتباعاً لرسم المصحف، وأمَّا مَنْ أثبتها ساكنةً فتحتمل عنده وجهين أحدهما: هي هاء سكت، ولكنها ثبتت وصلاً إجراءً للوصل مجرىٰ الوقف كقوله: «لم يتسنَّه وانظر»[9] في أحد الأقوال كما تقدم.

---

(١) الكشاف ٣٣/٢.
(٢) الآية ٥٠ من المائدة، وهي في قراءة ابن وثاب والأعرج وآخرين. انظر: الشواذ ٣٢؛ والقرطبي ٢١٥/٦.
(٣) السبعة ٢٦٢؛ والكشف ٤٣٨/١؛ والحجة ٢٦٠؛ والنشر ٢٥١؛ والبحر ١٧٦/٤.
(٤) الآية ٢٨.
(٥) الآية ٢٩.
(٦) الآية ١٠.
(٧) الآية ١٩ من الحاقة.
(٨) الآية ٢٠ من الحاقة.
(٩) الآية ٢٥٩ من البقرة.

والثاني: أنها ضمير المصدر سُكِّنَتْ وصلاً إجراءً للوصل أيضاً مجرىٰ الوقف نحو: «نؤته»[1] و «فألقه»[2] و «أرْجه»[3] «نولّه»[4] «نُصْله»[5].

واختُلِفَ في المصدر الذي تعود عليه هذه الهاء فقيل: الهدىٰ أي: اقتد الهدىٰ، والمعنىٰ: اقتد اقتداءَ الهدىٰ، ويجوز أن يكون «الهدىٰ» مفعولاً من أجله أي: فبهداهم اقتد لأجل الهدىٰ، وقيل: الاقتداء أي: اقتدِ الاقتداء. ومن إضمار المصدر قوله:[6]

١٩٧٨ـ هـذا سُـراقـةُ لـلقـرآنِ يـدرسُـه
والمـرءُ عنـد الـرُّشـا إن يَلْقَهـا ذيبُ

أي: يَدْرُسُ الدَّرْسَ، ولا يجوز أن تكون الهاء ضمير القرآن، لأن الفعل قد تعدّىٰ له، وإنما زِيْدت اللام تقويةً له حيث تقدَّم معموله ولذلك جعل النحاة نصب «زيداً» مِنْ «زيداً ضربته» بفعل مقدر خلافاً للفراء[7]. وقال ابن الأنباري: «إنها ضمير المصدر المؤكد النائب عن الفعل، وإن الأصل: اقتد اقتد، ثم جعل المصدر بدلاً من الفعل الثاني ثم أضمر فاتصل بالأول.

وأمَّا قراءة ابن عامر فالظاهر فيها أنها ضمير وحُرِّكَتْ بالكسر مِنْ غير وصل، وهو الذي يُسَمِّيه القرَّاء الاختلاس تارةً، وبالصلة وهو المسمَّى إشباعاً أخرىٰ كما قرىء: «أَرْجِهِ»[8] ونحوه، وإذا تقرَّر هذا فقول ابن مجاهد[9] عن

---

(١) الآية ١٤٥ من آل عمران.
(٢) الآية ٢٨ من النمل، الأصل «وألقه» وهو سهو.
(٣) الآية ١١١ من الأعراف.
(٤) الآية ١١٥ من النساء.
(٥) الآية ١١٥ من انساء.
(٦) تقدم برقم ٧٧١.
(٧) انظر: الإنصاف ٨٢/١.
(٨) من الآية ١١١ من الأعراف. وهي قراءة الكسائي ونافع. انظر: السبعة ٢٨٧.
(٩) السبعة ٢٦٢.

ابن عامر «يُشِمُّ الهاء [الكسر][1] من غير بلوغ ياء، وهذا غلط؛ لأن هذه الهاءَ هاءُ وقف لا تُعْرَبُ في حال من الأحوال ـ أي لا تُحَرَّك ـ وإنما تدخل لِتَبْيِّنَ بها حركة ما قبلها» ليس بجيدٍ لِما قَرَّرت لك من أنها ضمير المصدر. وقد رَدَّ الفارسي[2] قول ابن مجاهد بما تقدم. والوجه الثاني: أنها هاء سكت أُجْرِيَتْ مجرىٰ هاء الضمير، كما أجريت هاء الضمير مجراها في السكون، وهذا ليس بجيد، ويُرْوى قول المتنبـي[3]:

١٩٧٩ـ واحـرَّ قلبـاه ممَّن قلبُه شَبِمُ ....

بضم الهاء وكسرها على أنها هاءُ السكت شُبِّهَتْ بهاء الضمير فحركت والأحسن أن تجعل الكسر لالتقاء الساكنين لا لشبهها بالضمير، لأن هاء الضمير لا تكسر بعد الألف فكيف بما يشبهها؟

والاقتداء في الأصل: طلبُ الموافقةِ، قاله الليث. ويقال: قُدْوَة [وقِدْوٌ، وأصله من القِدْو][4] وهو أصل البناء الذي يتشعَّبُ منه تصريف الاقتداء. و«بهداهم» متعلق بـ«اقتد». وجعل الزمخشري[5] تقديمَه مفيداً للاختصاص على قاعدته. والهاءُ في «عليه» تعود على القرآن أو التبليغ، أُضْمرا وإن لم يَجْرِ لهما ذِكْرٌ لدلالة السياق عليهما. و«إنْ» نافية ولا عملَ لها على المشهور، ولو كانت عاملةً لبَطَلَ عملها بـ«إلاَّ». و«للعالمين» متعلق بـ«ذكرىٰ» واللام مُعَدِّية، أي: إنْ القرآن إلا تذكير العالمين. ويجوز أن تكون متعلقةً بمحذوف على أنها صفة لـ«ذكرىٰ» /. [٣٣٢/أ]

---

(١) من البحر والسبعة.
(٢) الحجة ٤١٢/٢ (خ).
(٣) تمامه: ومَنْ بجسمي وحالي عنده سقم
ديوانه ٣٦٢/٣؛ وابن يعيش ٤٤/١٠؛ والتصريح ١٨٣/٢؛ والشبم: البارد.
(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من: ي.
(٥) الكشاف ٣٤/٢.

آ. (٩١) **قوله تعالى: ﴿حَقَّ قَدْرِه﴾**: منصوبٌ على المصدر وهو في الأصل صفة للمصدر، فلما أُضيف الوصف إلى موصوفه انتصب على ما كان ينتصب عليه موصوفه، والأصل: قَدْره الحق كقولهم: جَرْدُ قطيفة وسحق عمامة. وقرأ(١) الحسن البصري وعيسى الثقفي: جَرْد قطيفة وسحق عمامة. وقرأ(١) الحسن البصري وعيسى الثقفي: «قدَّروا» بتشديد الدال، «قَدَره» بتحريكها(٢)، وقد تقدَّم أنهما لغتان.

وقوله: «إذ قالوا» منصوب بـ «قَدَروا» وجعله ابن عطية(٣) منصوباً بقَدْره، وفي كلام ابن عطية ما يُشْعر بأنها للتعليل. و «من شيء» مفعول به زيدت فيه «مِنْ» لوجودِ شَرْطي الزيادة. قوله: «نوراً» منصوب على الحال وفي صاحبه وجهان، أحدهما: أنه الهاء في «به» فالعامل فيها «جاء». والثاني: أنه الكتاب، فالعامل فيه «أنزل» و «للناس» صفة لـ «هدىً».

قوله: «تَجْعلونه» يقرؤه(٤) ابن كثير وأبو عمرو بياء الغيبة، وكذلك «يُبْدونها» و «يُخْفون»، والباقون بتاء الخطاب في ثلاثة الأفعال، فأمَّا الغيبةُ فللحَمْل على ما تقدَّم من الغيبة في قوله: «وما قدروا» إلى آخره، وعلى هذا فيكون في قوله: «وعُلِّمْتُم» تأويلان أحدهما: أنه خطاب لهم أيضاً وإنما جاء به على طريقة الالتفات. والثاني: أنه خطاب للمؤمنين اعترض به بين الأمر بقوله: «قل مَنْ أنزل» وبين قوله «قل الله».

وأمَّا قراءةُ تاءِ الخطاب ففيها مناسبةٌ لقوله «وعُلِّمتم ما لم تعلموا أنتم»

---

(١) البحر ١٧٧/٤.
(٢) أي: بالفتح.
(٣) المحرر ١٠٤/٦.
(٤) انظر: السبعة ٢٦٢؛ الكشف ٤٤٠/١؛ والنشر ٢٥١/٢؛ والحجة ٢٦٠؛ والبحر ١٧٨/٤.

ورجَّحها مكي وجماعـةٌ لذلك، قال مكي[1]: «وذلـك أحسن في المشاكلة والمطابقة واتصال بعض الكلام ببعض، وهو الاختيار لذلك، ولأنَّ أكثر القراء عليه». قال الشيخ[2]: «ومن قال إن المنكرين العربُ أو كفار قريش لم يمكن جَعْلُ الخطاب لهم بل يكون قد اعترض ببني إسرائيل فقال خلال السؤال والجواب: تَجْعَلُونها قراطيس، ومثل هذا يَبْعُدُ وقوعُه؛ لأنَّ فيه تفكيكاً للنظم حيث جَعَلَ أولَ الكلام خطاباً للكفار وآخره خطاباً لليهود. قال: «وقد أُجيب بأنَّ الجميع لَمَّا اشتركوا في إنكار نبوَّة رسولِ الله صلى الله عليه وسلم جاء بعضُ الكلام خطاباً للعرب وبعضه خطاباً لبني إسرائيل».

قوله: «تَجْعلونه قراطيس» يجوز أن تكون «جعل» بمعنىٰ صيَّر، وأن تكون بمعنى ألقى أي: تضعونه في كاغد. وهذه الجملة في محل نصب على الحال: إمَّا من «الكتاب»، وإمَّا من الهاء في «به»، كما تقدم في «نـوراً وهدىٰ»[3].

قوله «قراطيس» فيه ثلاثة [أوجه]، أحدها: أنه على حذف حرف الجر أي: في قراطيس وورق، فهو شبيه بالظرف المبهم فلذلك تَعَدَّى إليه الفعل بنفسه. والثاني: أنه على حذف مضاف أي: تجعلونه ذا قراطيس. والثالث: أنهم نَزَّلوه منزلة القراطيس. وقد تقدم تفسير القراطيس[4]، والجملة من قوله «تبدونها» في محل نصب نعت لقراطيس، وأمَّا «تُخْفون» فقال أبو البقاء[5]: «إنها صفة أيضاً لها، وقدَّر ضميراً محذوفاً أي: وتُخْفون منها كثيراً». وأمَّا

---

(١) الكشف ١/٤٤٠.
(٢) البحر ٤/١٧٨.
(٣) من الآية ٩١ من الأنعام.
(٤) انظر إعرابه للآية ٧ من الأنعام.
(٥) الإملاء ١/٢٥٢.

مكي(١) فقال: «وتُخْفون» مبتدأٌ لا موضعَ له من الإعراب» انتهى، كأنه لمَّا رأى خُلُوَّ [هذه الجملةِ من ضمير](٢) يعود على «قراطيس» منع كونه صفة، وقد تقدَّم أنه مقدر أي: منها، وهو أولى. وقد جوَّز الواحدي في «تبدون» أن يكون حالاً من ضمير «الكتاب» من قوله «تجعلونه قراطيس» على أن تجعل الكتاب القراطيس في المعنى لأنه مكتتبٌ فيها» انتهى. قوله: «على أن تَجْعل» اعتذارٌ عن مجيء ضميره مؤنثاً، وفي الجملة فهو بعيد أو ممتنع.

وقوله: «وعُلِّمْتُمْ» يجوز أن يكون على قراءة الغيبة في «يجعلونه» وما عُطِفَ عليه مستأنفاً، وأن يكون حالاً، وإنما أتى به مخاطباً لأجل الالتفات، وأمَّا على قراءة تاء الخطاب فهو حالٌ، ومَن اشترط «قد» في الماضي الواقع حالاً أضمرها هنا أي: وقد عُلِّمْتُمْ.

قوله: «قل اللَّهُ» الجلالة يجوز فيها وجهان أحدهما: أن تكونَ فاعلةً بفعلٍ محذوف أي: قل أَنْزله، وهذا هو الصحيح للتصريح بالفعل في قوله «لَيَقولُنَّ خلقُهنَّ العزيز»(٣). والثاني: أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: الله أنزله، ووجه مناسبتِه مطابقةُ الجوابِ للسؤال، وذلك أن جملة السؤال اسمية فلتكنْ جملةُ الجوابِ كذلك.

قوله: «في خَوْضهم يَلْعَبون» يجوز أن يكون «في خوضهم» متعلقاً بـ «ذرْهُم»، وأن يتعلَّق بـ «يَلْعبون»، وأن يكونَ حالاً من مفعول «ذَرْهم»، وأن يكونَ حالاً من فاعل «يَلْعبون» فهذه أربعة أوجه، وأمَّا «يلعبون» فيجوز أن يكون حالاً مِنْ مفعول «ذرهم»، ومَنْ مَنَع أن تتعدَّد الحال لواحدٍ لم يُجِزْ حينئذ أن يكون «في خوضهم» حالاً مِنْ مفعول «ذرهم» بل يجعله: إمَّا متعلقاً بـ «ذَرْهُمْ» كما تقدم

---

(١) المشكل ١/٢٧٧.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من: ي.

(٣) الآية ٩ من الزخرف.

أو بـ «يَلْعبون» أو حالاً من فاعله، ويجوز أن يكون «يلعبون» حالاً من ضمير «خَوْضهم»، وجاز ذلك لأنه في قوة الفاعل لأنَّ المصدرَ مضاف لفاعله؛ لأن التقدير: ذرهم يخوضوا لاعبين، وأن يكونَ حالاً من الضمير في «خوضهم» إذا جعلناه حالاً لأنَّه تضمَّن معنى الاستقرار فتكون حالاً متداخلة.

آ. (٩٢) **قوله تعالى: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك﴾**: فيه دليل على / تقدُّم الصفة غير الصريحة على الصريحة. وأجيب عنه بأن «مبارك» [٣٣٢/ب] خبر مبتدأ مضمر، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله «بقوم يحبهم»(١)، وقال مكي(٢)، «مصدِّقُ الذي» نعت للكتاب على حذف التنوين لالتقاء الساكنين، و «الذي» في موضع نصب، وإن لم يُقَدَّرْ حذفُ التنوين كان «مصدق» خبراً بعد خبر، و «الذي» في موضع خفض». وهذا الذي قاله غلطٌ فاحش، لأن حذف التنوين إنما هو للإضافة اللفظية وإن كان اسم الفاعل في نيَّة الانفصال، وحَذْفُ التنوين لالتقاء الساكنين إنما يكون في ضرورة أو ندور كقوله(٣):

١٩٨٠ـ .... ولا ذاكـرَ الـلَّـهَ إلا قـلـيـلا

والنحويون كلُّهم يقولون في «هذا ضاربُ الرجلِ»: إن حذف التنوين للإضافة تخفيفاً، ولا يقول أحدٌ منهم في مثل هذا: إنه حُذِفَ التنوين لالتقاء الساكنين. وقَدَّم وَصْفَه بالإنزال على وَصْفِه بالبركة بخلاف قوله «وهذا ذِكْرٌ مبارك أنزلناه»(٤) قالوا: لأن الأهمَّ هنا وصفُه بالإنزال إذ جاء عقيب إنكارهم أن يُنَزِّل الله على بشر مِنْ شيء بخلاف هناك، ووقعت الصفة الأولى جملةً فعلية، لأن الإنزال يتجدَّد وقتاً فوقتاً والثانية اسماً صريحاً، لأنَّ الاسمَ يدلُّ

---

(١) الآية ٥٤ من المائدة.
(٢) ليس في «المشكل» شيء من هذا القول.
(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.
(٤) الآية ٥٠ من الأنبياء.

على الثبوت والاستقرار، وهو مقصود هنا أي: بركته ثابتة مستقرة، و «مصدِّق» صفة أيضاً أو خبر بعد خبر على القول بأن مبارك خبر لمبتدأ مضمر، ووقع صفـةً للنكرة لأنـه في نيَّة الانفصـال كقـولـه: «هـذا عارضٌ مُمْـطِرُنا»(١) [وقوله](٢):

١٩٨١ـ يا رُبَّ غابطِنا لو كان يعرِفُكم ....

وقال الواحدي: «ومبارك» خبر الابتداء فُصِل بينهما بالجملة، والتقدير: وهذا كتاب مبارك أنزلناه، كقوله: «وهذا ذكرٌ مبارك أنزلناه»(٣) وهذا الذي ذكره لا يَتمشَّى إلا على أنَّ قولَه «مبارك» خبر ثانٍ لـ «هذا»، وهذا بعيدٌ جداً، وإذا سُلِّم ذلك فيكون «أنزلناه» عنده اعتراضاً على ظاهر عبارتـه، ولكن لا يُحتاج إلى ذلك، بل يجعل «أنزلناه» صفة لـ «كتاب»، ولا محذورَ حينئذٍ على هذا التقدير، وفي الجملة فالوجهُ ما قَدَّمْتُه لك من الإعراب.

قوله: «ولتنذرَ» قرأ الجمهور بتاء الخطاب للرسول عليه السلام، وأبو بكر(٤) عن عاصم بياء الغيبة والضمير للقرآن، وهو الظاهر أي: ينذر بمواعظه وزواجره، ويجوز أن يعود على الرسول عليه السلام للعلم به. وهذه اللام فيها وجهان، أحدهما: هي متعلقة بـ «أنزلنا» عطفاً على مقدر، فقدَّره أبو البقاء(٥): «ليؤمنوا ولتنذر»، وقدره الزمخشري(٦) فقال: «ولتنذر» معطوف

---

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٢) عجزه:

لاقى مُباعـدةً منكـم وحُـرْمـانـا

والبيت لجرير وهو في ديوانه ٥٩٥؛ والكتاب ١/٢١٢؛ والمقتضب ٣/٢٢٧؛ وابن يعيش ٣/٥١؛ والعيني ٣/٣٦٤؛ والهمع ٢/٤٧؛ والدرر ٢/٥٦.

(٣) الآية ٥٠ من الأنبياء.

(٤) السبعة ٢٦٣؛ والكشف ١/٤٤٠؛ والحجة ٢٦١؛ والنشر ٢/٢٥١؛ والبحر ٤/١٧٩.

(٥) الإملاء ١/٢٥٣.

(٦) الكشاف ٢/٣٥.

على ما دلَّ عليه صفةُ الكتاب كأنه قيل: أنزلناه للبركات ولتصديق[1] ما تَقَدَّمه من الكتب والإنذار». والثاني: أنها متعلقة بمحذوف متأخر أي: ولتنذر أنزلناه.

وقوله: «أمَّ القرىٰ» يجوز أن يكون من باب الحذف أي: أهل أمّ القرىٰ، وأن يكون من باب المجاز إطلاقاً للمحلّ على الحالّ، وأيُّهما أَوْلى؟ أعني المجاز والإضمار، للناس في المسألة ثلاثة أقوال، تقدَّم بيانها وهذا كقوله: «واسأل القرية»[2]. وهناك وجهٌ لا يمكن هنا: وهو أنه يمكن أن يكون السؤال للقرية حقيقةً ويكون ذلك معجزةً لنبـي، وهنا لا يتأتَّى ذلك وإن كانت القرية أيضاً نفسها هنا تتكلم، إلا أن الإنذار لا يقع لعدم فائدته.

وقوله: «ومَنْ حولها» عطف على «أهل» المحذوف أي: ولتنذر مَنْ حول أم القرىٰ، ولا يجوز أن يُعْطف على «أم القرىٰ» إذ يلزم أن يكون المعنىٰ: ولتنذر أهل مَنْ حولها، ولا حاجة تدعو إلى ذلك لأنَّ «مَنْ حولها» يقبلون الإنذار. قال الشيخ[3]: «ولم يحذف «مَنْ» فيعطف «حول» على «أمّ القرىٰ» وإن كان يَصِحُّ من حيث المعنى لأنَّ «حول» ظرفٌ لا يتصرف، فلو عطف على «أم القرىٰ» لكان مفعولاً به لعطفه على المفعول به وذلك لا يجوزُ؛ لأنَّ العربَ لم تستعمله إلا ظرفاً».

قوله: «والذين يؤمنون بالآخرة» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبره «يؤمنون» ولم يتّحد المبتدأ والخبر لتغاير مُتَعَلَّقيهما، فلذلك جاز أن يقع الخبر بلفظ المبتدأ، وإلَّا فيمتنعُ أن تقول: «الذي يقوم يقوم»، و«الذين يؤمنون يؤمنون»، وعلى هذا فَذِكْرُ الفضلة هنا واجب، ولم يتعرض النحويون لذلك ولكن تعرَّضوا لنظائره. والثاني: أنه منصوب عطفاً على

---

(١) الكشاف: لتصديق.
(٢) الآية ٨٢ من يوسف.
(٣) البحر ٤/١٧٩.

أم القرى أي: ولتنذر الذين آمنوا، فيكون «يؤمنون» حالاً من الموصول، وليست حالاً مؤكدة لما تقدم لك مِنْ تسويغ وقوعه خبراً وهو اختلاف المتعلق، والهاء في «به» تعود على القرآن أوعلى الرسول. «وهم على صلاتهم يحافظون» حال، وقدَّم «على صَلاتهم» لأجل الفاصلة. وذكر أبو علي في «الروضة» أن أبا بكر قرأ «على صلواتهم» جمعاً(١).

آ. **(٩٣) قوله تعالى: ﴿كَذِباً﴾**: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعول «افترى» أي: اختلقَ كَذِباً وافتعله. الثاني: أنه مصدرٌ له على المعنى أي: افترى افتراءً، وفي هذا نظر؛ لأنَّ المعهود في مثل ذلك إنما هو فيما كان المصدر فيه نوعاً من الفعل نحو: «قعد القرفصاء» أو مرادفاً له كـ«قعدت جلوساً» أمَّا / ما كان المصدر فيه أعمَّ من فعله نحو: افترى كذباً وَتَقَرْفَصَ [٣٣٣/أ] قعوداً، فهذا غيرُ معهود إذ لا فائدة فيه، والكذبُ أعمُّ من الافتراء، وقد تقدم تحقيقه. الثالث: أنه مفعول من أجله أي: افترى لأجل الكذب. الرابع: أنه مصدر واقع موقع الحال أي: افترى حال كونه كاذباً وهي حال مؤكدة. وقوله «أو قال» عطف على افترى، و «إلى» في محل رفع لقيامه مقام الفاعل. وجَوَّز أبو البقاء(٢) أن يكون القائم مقام الفاعل ضمير المصدر قال: «تقديره: أُوحي إليَّ الوحيُ أو الإيحاء»، والأول أولى؛ لأن فيه فائدةً جديدة بخلاف الثاني فإن معنى المصدر مفهوم من الفعل قبله.

قوله: «ولم يُوْحَ إليه شيءٌ» جملة حالية، وحُذِف الفاعل هنا تعظيماً له لأنَّ الموحي هو الله تعالى. وقوله: «ومن قال» مجرور المحل لأنه نَسَقٌ على «مَنْ» المجرور بـ مِنْ أي: وممَّن قال. وقد تقدَّم نظير هذا الاستفهام في البقرة(٣)،

(١) قال أبو حيان في البحر ٤/ ١٨٠: «هي رواية خلف عن يحيى عن أبي بكر».
(٢) الإملاء ١/ ٢٥٣.
(٣) انظر إعرابه للآية ١٤٠، ١٤١ من البقرة.

وهناك سؤال وجوابه. وقرأ[1] أبو حيوة: «سَأُنَزِّل» مضعفاً. وقوله: «مثلَ» يجوز فيه وجهان أحدهما: أنه منصوبٌ على المفعول به أي: سأنزل قرآناً مثل ما أنزل الله، و «ما» على هذا موصولة اسمية أو نكرة موصوفة أي: مثل الذي أنزله أو مثل شيء أنزله. والثاني: أن يكون نعتاً لمصدر محذوف تقديره: سأنزل إنزالاً مثل ما أنزل الله، و «ما» على هذا مصدرية أي: مثل إنزال الله، و «إذ» منصوبٌ بـ «ترىٰ»، ومفعول الرؤية محذوف أي: ولو ترىٰ الكفار أو الكذَبة، ويجوز أن لا يُقَدَّر لهامفعول أي: ولو كنت من أهل الرؤية في هذا الوقت، وجواب «لو» محذوف أي: لَرَأَيْتَ أمراً عظيماً. و «الظالمون» يجوز أن تكون فيه أل للجنس، وأن تكون للعهدِ، والمراد بهم مَنْ تقدَّم ذكرُه من المشركين واليهود والكذَبَة المفترين.

و «في غَمَرات الموت» خبر المبتدأ، والجملة في محل خفض بالظرف. والغَمَرات: جمع غَمْرة وهي الشدة المفظعة، وأصلها مِنْ غَمَرَهُ الماء إذا ستره، كأنها تستر بغمِّها وتنزل به، قال[2]:

١٩٨٢ـ ولا يُنْجي من الغَمَـراتِ إلَّا بَـرَاكـاءُ القتـالِ أو الفـرارُ

وتجمع على غُمَر كغَمْرة وغُمَر، قال[3]:

١٩٨٣ـ .... وحـان لتالِـكَ الغُمَرِ انقشـاعُ

ويروى «انحسـار». وقال الراغب[4]: «أصل الغَمْر إزالة أثر الشيء،

---

(١) البحر ٤/١٨١.
(٢) البيت لبشر بن أبي خازم وهو في ديوانه ٧٩؛ والطبري ١١/٥٣٨؛ وابن يعيش ٤/٥٠؛ واللسان: برك؛ والخزانة ٣/٣٥٩. البراكاء: الثبات في الحروب.
(٣) تقدم برقم ٣٧٠.
(٤) المفردات ٣٦٥.

ومنه قيل للماء الكثير الذي يزيل أثر سيله غَمْر وغامِر، وأنشد غيرُ الراغب على غامر[1]:

١٩٨٤ـ نصفَ النهارُ الماءُ غامِرُه ورفيقُه بالغيب لا يدري

ثم قال: «والغَمْرَة معظمُ الماء لسَتْرها مقرَّها، وجُعِلت مثلاً للجهالة التي تغمر صاحبها». والغَمْر: الذي لم يجرِّبْ الأمور وجمعه أغمار، والغِمْر: ـ بالكسر ـ[2] الحقد، والغَمْر بالفتح الماء الكثير، والغَمَر بفتح الغين والميم ما يغمر من رائحة الدسم سائرَ الروائح، ومنه الحديث: «من بات وفي يديه غَمَر»[3]، وغَمِرَت يده وغَمِر عرضَه دنسٌ، ودخلوا في غُمار الناس وخمارهم، والغُمْرَة ما يُطْلَى به من الزَّعْفَران، ومنه قيل للقَدَح الذي يُتناول به الماء: غُمَرٌ، وفلان مغامِرٌ: إذا رَمىٰ بنفسه في الحرب: إمَّا لتوغُّله وخوضه فيه، وإمَّا لتصور الغَمارة منه.

قوله: «والملائكة باسِطُو» جملة في محل نصب على الحال من الضمير المستكنِّ في قوله «في غَمَرات» و«أيديهم» خفض لفظاً وموضعه نصب، وإنما سقطت النون تخفيفاً.

قوله: «أَخْرِجوا» منصوب المحل بقول مضمر، والقول يُضْمر كثيراً تقديره: يقولون: أخرجوا، كقوله: «يَدْخلون عليهم من كل باب سلامٌ عليكم»[4] أي: يقولون: سلامٌ عليكم، وذلك القول المضمر في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير في «باسطو».

---

(١) البيت للأعشىٰ وليس في ديوانه، وهو في أدب الكاتب ٢٧٨؛ وشرح أدب الكاتب ٢٧٩؛ وأمالي الشجري ٢/١٩٠؛ وابن يعيش ٢/٦٥؛ والمغني ٥٥٩؛ ورصف المباني ٤١٩؛ والأشموني ٢/١٩٢؛ والهمع ١/٢٤٦؛ وشواهد المغني ٨٧٨؛ والخزانة ٣/٢٣٣؛ والدرر ١/٢٠٣؛ ونصف: انتصف، والبيت في وصف غائص لطلب اللؤلؤ.

(٢) ضبطت في مطبوعة الراغب بالفتح.

(٣) رواه ابن ماجه: الأطعمة ٢٢ (٢/١٠٩٦)؛ أحمد ٢/٢٦٣.

(٤) الآية ٢٣ من الرعد.

قوله: «اليوم تُجْزَون» في هذا الظرف وجهان، أحدهما: أنه منصوب بـ «أخْرِجوا» بمعنى أخرجوها من أبدانكم، فهذا القول في الدنيا، ويجوز أن يكونَ في يوم القيامة، والمعنى: خلِّصوا أنفسكم من العذاب، فالوقف على قوله «اليوم». والابتداءُ بقوله «تجزون عذاب الهون». والثاني: أنه / منصوب بتُجْزون، والوقف حينئذ على «أنفسَكم»، والابتداء بقوله «اليوم» والمراد باليوم يحتمل أن يكون وقت الاحتضار وأن يكون يوم القيامة، و «عذابَ» مفعول ثان والأول قائم مقام الفاعل، والهُون: الهَوان، قال تعالىٰ: «أيُمْسِكه على هُون»[1]، وقال ذو الإصبع[2]: [٣٣٣/ب]

١٩٨٥ـ اذهَبْ إليك فما أمي براعيةٍ
ترعى المَخَاضَ ولا أُغْضي على الهُون

وقالت الخنساء[3]:

١٩٨٦ـ يُهينُ النفوسَ وهُونُ النفو س يومَ الكريهة أَبْقى لها

وأضاف العذابَ إلى الهُون إيذاناً بأنه متمكن فيه، وذلك أنه ليس كلُّ عذابٍ يكون فيه هُون، لأنه قد يكون على سبيل الزجر والتأديب، ويجوز أن يكونَ من باب إضافةِ الموصوفِ إلى صفته، وذلك أن الأصل: العذاب الهون، وصفَه به مبالغةً ثم أضافه إليه على حدِّ إضافته في قولهم: بقلة الحمقاء ونحوه. ويدل على أن الهُون بمعنى الهوان قراءة[4] عبدالله وعكرمة له كذلك.

قوله: «بما كنتم» «ما» مصدريةٌ أي: بكونكم قائلين غير الحق وكونكم مستكبرين. والباء متعلقة بتُجْزون أي بسببه. و «غير الحق» نصبُه من وجهين،

---

(١) الآية ٥٩ من النحل.
(٢) البيت في تفسير الطبري ٥٤٢/١١؛ والأمالي ٢٥٦/١؛ واللسان: هون.
(٣) ديوانها ٢١٥؛ والطبري ٥٤٢/١١؛ واللسان: هون.
(٤) البحر ١٨١/٤.

أحدهما: أنه مفعول به أي: تذكرون غير الحق. والثاني: أنه نعت مصدرٍ محذوفٍ أي: تقولون القول غير الحق. وقوله: «وكنتم» يجوز فيه وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنه عطف على «كنتم» الأولى فتكون صلةً لـ «ما» كما تقدم. والثاني: أنها جملة مستأنفة سِيقت للإخبار بذلك. و «عن آياته» متعلق بخبر كان، وقُدِّم لأجل الفواصل.

آ. (٩٤) **قوله تعالى: ﴿فرادىٰ﴾**: منصوب على الحال من فاعل «جئتمونا»، وجئتمونا فيه وجهان، أحدهما: أنه بمعنى المستقبَل أي: تجيئوننا، وإنما أبرزه في صورة الماضي لتحقُّقه كقوله تعالى: «أتى أمر الله»[١] «ونادى أصحاب الجنة»[٢]. والثاني: أنه ماضٍ والمراد به حكاية الحال بين يدي الله تعالىٰ يوم يقال لهم ذلك، فذلك اليوم يكون مجيئهم ماضياً بالنسبة إلى ذلك اليوم.

واختلف الناس في «فُرادىٰ» هل هو جمع أم لا؟ والقائلون بأنه جمع اختلفوا في مفرده، فقال الفراء[٣]: «فُرادىٰ جمع فَرْد وفريد وفَرِد وفَرْدان» فجوَّز أن يكون جمعاً لهذه الأشياء. وقال ابن قتيبة[٤]: «هو جمع فَرْدان كـ سَكْران وسُكارىٰ، وعَجلان وعُجالىٰ». وقال قوم: هو جمع فريد كرديف ورُدَافى، وأسير وأُسارىٰ، قاله الراغب[٥]، وقيل: هو جمع فَرَد بفتح الراء، وقيل بسكونها، وعلى هذا فألفُه للتأنيث كألف سُكارىٰ وأُسارىٰ، فَمِنْ ثَمَّ لم ينصرف، وقيل: هو اسم جمع؛ لأنَّ فَرْداً لا يجمع على فُرادىٰ، وقول من قال: إنه جمع له فإنما يريد في المعنىٰ، ومعنى فُرادىٰ: فرداً فرداً، فإذا قلت: جاء القوم فُرادىٰ فمعناه واحداً واحداً، قال الشاعر[٦]:

---

(١) الآية ١ من النحل.
(٢) الآية ٤٤ من الأعراف.
(٣) لم يشر إلى ذلك في معاني القرآن.
(٤) تفسير غريب القرآن ١٥٧.
(٥) المفردات ٣٧٥.
(٦) تقدم برقم ٢٣٥.

١٩٨٧ـ تـرىٰ النُّعَـراتِ الـزُّرْقَ تحت لَبـانِـه
فُــرادى ومـثـنـىٰ أَثْقَـلَتْـهَـا صـواهِـلُهْ

ويقال: فَرِد يَفْرُد فُروداً فهو فارِدٌ وأفردته أنا، ورجل أفرد وامرأة فرداء كأحمر وحمراء، والجمع على هذا فُرْد كحُمْر، ويقال في فرادىٰ: فُراد على زِنَةِ فُعال فينصرف، وهي لغة تميم، وبها قرأ[1] عيسى بن عمر وأبو حيوة: «ولقد جِئْتُمونا فُرَاداً» وقال أبو البقاء[2] «وقرىء في الشاذ بالتنوين على أنه اسم صحيح، يقال في الرفع فُراد مثل نُوام ورُجال[3] وهو جمع قليل» انتهى، ويقال أيضاً: «جاء القوم فُرادَ» غير منصرف فهو كأُحاد ورُباع في كونه معدولاً صفة، وهي قراءة شاذة هنا[4]. وروى[5] خارجة عن نافع وأبـي عمرو كليهما أنهما قرآ «فَرْدى» مثل سَكْرىٰ اعتباراً بتأنيث الجماعة كقوله تعالىٰ: «وترىٰ الناس سَكْرىٰ وما هم بسَكْرىٰ»[6] فهذه أربع قراءات: المشهورة فرادىٰ، وثلاث في الشاذ: فُراداً كرُجال، فُرادَ كأُحادَ، وفَرْدَىٰ كسكرىٰ.

قوله: «كما خَلَقْناكم» في هذه الكاف أوجه، أحدها: أنها منصوبةُ المحل على الحال من فاعل «جئتمونا»، فَمَنْ أجاز تعدد الحال أجاز ذلك من غير تأويل، ومَنْ منع ذلك جَعَلَ الكافَ بدلاً من «فُرادىٰ». الثاني: أنها في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: مجيْئُنا مثل مجيئكم يوم خلقناكم، وقدّره مكي[7]: «منفردين انفراداً / مثل حالكم أول مرة» والأول أحسن [٣٣٤/أ]

(١) المشكل لمكي ٢٧٨/١؛ والبحر ١٨٢/٤.
(٢) الإملاء ٢٥٣/١.
(٣) هذا اللفظ لا معنى له أورده للوزن.
(٤) ذكرها صاحب البحر ١٨٢/٤ من دون نسبـة. وقال في الشواذ ٣٩ «حكاه أبو معاذ».
(٥) الشواذ ٣٨.
(٦) الآية ٢ من الحج وهي قراءة حمزة والكسائي. السبعة ٤٣٤.
(٧) المشكل ٢٧٨/١.

لأن دلالة الفعل على المصدر أقوىٰ من دلالة الوصف عليه. الثالث: أن الكاف في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في فرادى أي: مشبهين ابتداء خلقكم، كذا قدَّره أبو البقاء[1]، وفيه نظر؛ لأنهم لم يُشَبَّهوا بابتداء خلقهم، وصوابه أن تقدر مضافاً أي: مُشْبِهةً حالُكم حال ابتداء خلقكم.

قوله «أولَ مرة» منصوب على ظرف الزمان والعامل فيه: خلقناكم، و«مرة» في الأصل مصدر لـ: مرَّ يَمُرُّ مَرَّة، ثم اتُّسع فيها فصارت زماناً، قال أبو البقاء[2]: «وهذا يدلُّ على قوة شبه الزمان، بالفعل». وقال الشيخ[3]: «وانتصب «أول مرة» على الظرف أي: أول زمان، ولا يتقدَّر أول خلق، لأنَّ أولَ خَلْقٍ يَسْتدعي خلقاً ثانياً، ولا يخلق ثانياً إنما ذلك إعادة لا خَلْقٌ». يعني أنه لا يجوز أن تكون المَرَّة على بابها من المصدرية، ويقدر أولَ مرةٍ من الخلق لما ذكر.

قوله: «وتَرَكْتُمْ» فيها وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب على الحال من فاعل «جِئْتُمونا»، و«قد» مضمرة على رأيٍ، أي: وقد تركتم. والثاني: أنها لا محلَّ لها لاستئنافها، و«ما» مفعولة بـ«ترك»، و«مَنْ» موصولة اسمية، ويضعفُ جَعْلُها نكرة موصوفة والعائد محذوف أي: ما خوَّلْناكموه، و«ترك» هنا متعدية لواحد لأنها بمعنى التخلية، ولو ضُمِّنَتْ معنى صيَّر تَعَدَّت لاثنين، و«خَوَّل» يتعدىٰ لاثنين لأنه بمعنىٰ أعطى وملَّك.

والخَوَل: ما أعطاه الله من النِّعَمِ، قال أبو النجم[4]:

---

(١) الإملاء ١/٢٥٣.

(٢) الإملاء ١/٢٥٤.

(٣) البحر ٤/١٨٢.

(٤) البيت في اللسان: «خول».

١٩٨٨ـ كُومُ الذُّرَى من خَوَلِ المُخَوَّلِ

فمعنى خَوَّلْته كذا: مَلَّكته الخَوَل فيه، كقولهم: مَوَّلته أي: مَلَّكته المال، وقال الراغب[1]: «والتخويل في الأصل: إعطاء الخَوَل، وقيل: إعطاء ما يصير له خَوَلًا، وقيل: إعطاء ما يَحتاج أن يتعهده، من قولهم: فلانٌ خالُ مالٍ وخائل مال، أي: حسن القيام عليه».

وقوله: «وراء ظهوركم» متعلق «بتَرَكْتُم» ويجوز أن يضمَّن «ترك» هنا معنى صَيَّر فيتعدَّىٰ لاثنين أولهما الموصول، والثاني: هذا الظرف فيتعلَّق بمحذوف أي: وصيَّرتم الترك الذي خوَّلناكموه كائناً وراء ظهوركم.

قوله: «وما نَرىٰ» الظاهر أنها المتعدية لواحد فهي بصرية، فعلى هذا يكون «معكم» متعلقاً بنرىٰ، ويجوز أن يكون بمعنى علم، فيتعدَّىٰ لاثنين، ثانيهما هو الظرف فيتعلَّق بمحذوف أي: ما نراهم كائنين معكم أي: مصاحبيكم، إلا أن أبا البقاء[2] استضعف هذا الوجهَ وهو كما قال؛ إذ يصير المعنىٰ: وما يعلم شفعاؤكم معكم، وليس المعنى عليه قطعاً. وقال أبو البقاء[3]: «ولا يجوز أن يكون ـ أي معكم ـ حالاً من الشفعاء، إذ المعنىٰ يصير أن شفعاءهم معهم ولا نراهم» وفيما قاله نظر لا يَخْفى: وذلك أن النفي إذا دخل على ذات بقيد ففيه وجهان أحدهما: نفي تلك الذات بقيدها، والثاني نفي القيد فقط دون نفي الذات، فإذا قلت: «ما رأيت زيداً ضاحكاً» فيجوز أنك لم تَرَ زيداً البتة، ويجوز أنك رأيته من غير ضحك فكذا هنا، إذ التقدير: وما نرى شفعاءكم مصاحبيكم، يجوز أن لم يروا الشفعاء البتة ويجوز أن يَرَوْهم دون مصاحبيهم لهم، فمن أين يلزم أنهم يكونون معهم

(١) المفردات ١٦٣.
(٢) الإملاء ١/٢٥٤.
(٣) الإملاء ١/٢٥٤.

ولا يرونهم من هذا التركيب؟ وقد تقدَّم تحقيق هذه القاعدة في أوائل البقرة وفي قوله «لا يسألوَن الناس إلحافاً»[1].

و «أنهم»[2] سادٌّ مَسَدَّ المفعولين لـ «زعم»، و «فيكم» متعلق بنفس شركاء، والمعنى: الذين زعمتم أنهم شركاء لله فيكم أي: في عبادتكم أو في خلقكم لأنكم أشركتموهم / مع الله في عبادتكم وخلقكم. وقيل «في» بمعنى [٣٣٤/ب] «عند» ولا حاجة إليه. وقيل: المعنى أنهم يتحملون عنكم نصيباً من العذاب أي: شركاء في عذابكم إن كنتم تعتقدون فيهم أنكم إذا أصابكم نائبةٌ شاركوكم فيها.

قوله: «بينكم»[3] قرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية حفص عنه: «بينكم» نصباً، والباقون: «بينُكم» رفعاً. فأمَّا القراءة الأولى ففيها سبعة أوجه، أحسنها: أن الفاعل مضمر يعود على الاتصال، والاتصال وإن لم يكن مذكوراً حتى يعود عليه ضمير لكنه تقدَّم ما يدل عليه وهو لفظة «شركاء»، فإن الشركة تُشْعر بالاتصال، والمعنى: لقد تقطع الاتصال بينكم فانتصب «بينكم» على الظرفية. الثاني: أن الفاعل هو «بينكم» وإنما بقي على حاله منصوباً حَمْلاً له على أغلب أحواله وهو مذهب الأخفش[4]، وجعلوا من ذلك أيضاً قوله «يُفْصَلُ بينكم»[5] فيمن بناه للمفعول، وكذا قوله تعالى: «ومنا دونَ ذلك»[6] قال الواحدي: «كما جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً، تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام» ثم قال: ــ في قوله ومنَّا دون ذلك ــ فدون في موضع رفع

(١) الآية ٢٧٣ من البقرة.
(٢) من قوله تعالى: «زعمتم أنهم فيكم شركاء».
(٣) انظر: السبعة ٢٦٣؛ الكشف ١/٤٤٠؛ النشر ٢/٢٥١؛ والحجة ٢٦١؛ والبحر ٤/١٨٢.
(٤) ليس في كتابه «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.
(٥) الآية ٣ من الممتحنة وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو. السبعة ٦٣٣.
(٦) الآية ٣٣ من الجن.

عنده، وإن كان منصوب اللفظ، ألا ترىٰ أنك تقول: منا الصالحون ومنا الطالحون».

إلا أن الناس لما حَكَوا هذا المذهب لم يتعرَّضوا لبناء هذا الظرف بل صَرَّحوا بأنه معرب منصوب، وهو مرفوعُ المحل، قالوا: وإنما بقي على نصبه اعتباراً بأغلب أحواله. وفي كلام الشيخ[1] لَمَّا حكى مذهب الأخفش ما يصرح بأنه مبنيٌّ فإنه قال: «وخرَّجه الأخفش على أنه فاعل ولكنه مبني حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف. وفيه نظر لأن ذلك لا يصلح أن يكون علة للبناء، وعللُ البناء محصورة ليس هذا منها، ثم قال الشيخ[2]: «وقد يقال لإضافته إلى مبني كقوله: «ومنا دونَ ذلك»[3] وهذا ظاهر في أنه جَعَل حَمْله على أكثرِ أحواله علةً لبنائه كما تقدم.

الثالث: أن الفاعل محذوف، و «بينكم» صفة له قامت مقامه، تقديره: لقد تقطَّع وصلُ بينكم، قاله أبو البقاء[4]، ورَدَّه الشيخ[5] بأنَّ الفاعل لا يُحذف، وهذا غيرُ ردٍّ عليه، فإنه يعني بالحذف عدمَ ذكره لفظاً، وأن شيئاً قام مقامه فكأنه لم يُحْذَفْ. وقال ابن عطية[6]: «ويكون الفعل مسنداً إلى شيء محذوف، أي: لقد تقطع الاتصال بينكم والارتباط ونحو هذا»، وهذا وجهٌ واضح، وعليه فَسَّر الناس. وردَّه الشيخ بما تقدَّم. ويُجاب عنه بأنه عبر بالحذف عن الإضمار لأن كلًّا منهما غير موجود لفظاً. الرابع: أنَّ «بينَكم» هو الفاعل، وإنما بُني لإضافته إلى غير متمكن كقوله تعالىٰ: «إنه لحقٌّ مثل مَا أنكم تنطقون»[7] ففتح

---

(١) البحر ٤/١٨٢.
(٢) البحر ٤/١٨٣.
(٣) الآية ١١ من الجن.
(٤) الإملاء ١/٢٥٤.
(٥) البحر ٤/١٨٣.
(٦) المحرر ٦/١١٣.
(٧) الآية ٢٣ من الذاريات.

«مثل» وهو تابع لـ «حق» المرفوع، ولكنه بُني لإضافته إلى غير متمكن، وسيأتي في مكانه. ومثله قولُ الآخر(١):

١٩٨٩ـ تَتَداعى مَنْخِراه بدَمٍ مثلَ ما أثمرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ

بفتح «مثل» مع أنها تابعة لـ «دمٍ»، ومثله قول الآخر(٢):

١٩٩٠ـ لم يمنعِ الشُّربَ منها غيرَ أنْ نطقَتْ
حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ

بفتح «غير» وهي فاعل «يمنع»، ومثله قول النابغة(٣):

١٩٩١ـ أتاني أبيتَ اللعنَ أنك لُمْتني
وتلك التي تَسْتَكُّ منها المسامعُ
مقالةَ أَنْ قد قلتَ سوف أنالُه
وذلك مِنْ تلقاء مثلِك رائعُ

فمقالة بدل من «أنك لمتني» وهو فاعل، والرواية بفتح تاء «مقالة» لإضافتها إلى أَنْ وما في حيِّزها.

الخامس: أن المسألة من باب الإعمال، وذلك أن «تَقَطَّع» و «ضَلَّ» كلاهما يتوجَّهان على «ما كنتمْ تزعُمون» كلٌّ منهما يطلبه فاعلاً، فيجوز أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني، وأن تكون من إعمال الأول، لأنه ليس هنا قرينة تُعَيِّن ذلك، إلا أنك قد عرفت مما تقدَّم أن مذهب البصريين اختيار

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/١٠٢؛ وابن يعيش ٨/١٣٥؛ واللسان: حمض؛ ورصف المباني ٣١٢.
(٢) البيت لأبي قيس بن الأسلت، وهو في الكتاب ١/٣٦٩؛ وأمالي الشجري ١/٤٦؛ ابن يعيش ٣/٨٠؛ والخزانة ٢/٤٥؛ والهمع ١/٢١٩؛ والدرر ١/١٨٨؛ واللسان: وقل.
(٣) ديوانه ١١١؛ والمغني ٦٧٣. والرائع: المفزع.

إعمال الثاني، ومذهب الكوفيين بالعكس، وقد تقدَّم تقرير ذلك في البقرة، فعلى اختيار البصريين يكون «ضَلَّ» هو الرافع لـ «ما كنتم تزعمون» واحتاج الأول لفاعل فأعطيناه ضميرَه فاستتر فيه، وعلى اختيار الكوفيين يكون «تقطَّع» هو الرافع لـ «ما كنتم تزعمون»، وفي «ضلَّ» ضميره فاعلاً به، وعلى كلا القولين فـ «بينكم» منصوبٌ على الظرف وناصبه «تقطَّع».

السادس: أن الظرف صلة لموصول محذوف تقديره: تقطع ما بينكم، فحذف الموصول وهو «ما» وقد تقدَّم أن ذلك رأي الكوفيين، وتقدَّم ما استشهدوا به عليه من القرآن وأبيات العرب، واستدل القائلُ / بذلك بقول [٣٣٥/أ] الشاعر[1]:

١٩٩٢ـ يُدِيرونني عن سالمٍ وأُديرُهمْ
وجِلْدَةُ بين الأنف والعينِ سالمُ

وبقول الآخر[2]:

١٩٩٣ـ ما بين عَوْفٍ وإبراهيمَ مِنْ نَسَبٍ
إلا قرابةُ بين الزنج والرومِ

تقديره: وجلدة ما بين، وإلا قرابة ما بين، ويدل على ذلك قراءة عبدالله ومجاهد والأعمش: «لقد تقطَّع ما بينكم».

السابع: قال الزمخشري[3]: «لقد تقطع بينكم: لقد وقع التقطع بينكم، كما تقول: جمع بين الشيئين، تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل» انتهى. قوله: «بهذا التأويل» قولٌ حسن: وذلك أنه لو أضمر في «تقطع» ضمير المصدر المفهوم منه لصار التقدير: تقطع التقطع بينكم، وإذا تقطع التقطُّع بينهم حَصَل الوصل، وهو ضد

(١) البيت لأبي الأسود وهو في ديوانه ٢٥٠.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) الكشاف ٣٦/٢.

المقصود فاحتاج أن قال: إن الفعل أسند إلى مصدره بالتأويل المذكور. إلا أن الشيخ اعترض فقال[1]: «وظاهره أنه ليس بجيد، وتحريره أنه أسند الفعل إلى ضمير مصدره فأضمره فيه، لأنه إن أسنده إلى صريح المصدر فهو محذوف، ولا يجوز حذف الفاعل، ومع هذا التقدير فليس بصحيح؛ لأن شرط الإسناد مفقود فيه وهو تغايرُ الحكم والمحكوم عليه» يعني أنه لا يجوز أن يتحد الفعل والفاعل في لفظ واحد من غير فائدة لا تقول: قام القائم ولا قعد القاعد فتقول: إذا أسند الفعل إلى مصدره: فأمَّا إلى مصدره الصريح من غير إضمار فيلزم حذف الفاعل، وأمَّا إلى ضميره فيبقى تقطَّع التقطع، وهو مثل: قام القائم، وذلك لا يجوز مع أنه يلزم عليه أيضاً فساد المعنى كما تقدم من أنه يلزم أن يحصل لهم الوصل» وهذا الذي أورده الشيخُ وقرَّرته مِنْ كلامه حتى فُهِم لا يَرِدُ؛ لِما تقدم من قول الزمخشري على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل، وقد تقدم ذلك التأويل.

وأما القراءة الثانية[2] ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه اتُّسع في هذا الظرفِ، فأُسند الفعل إليه فصار اسماً كسائر الأسماء المتصرف فيها، ويدل على ذلك قوله تعالى: «ومِنْ بيننا وبينك حجابٌ»[3] فاستعمله مجروراً بـ «مِنْ» وقوله تعالى «فراقُ بيني وبَيْنِك»[4] «مَجْمَعَ بينهما»[5] «شهادة بينكم»[6]. وحكى سيبويه[7]: «هو أحمر بين العينين» وقال عنترة[8]:

---

(١) البحر ١٨٣/٤.

(٢) أي: برفع بينكم.

(٣) الآية ٥ من فصلت.

(٤) الآية ٧٨ من الكهف.

(٥) الآية ٦١ من الكهف.

(٦) الآية ١٠٦ من المائدة.

(٧) الكتاب ١٠٠/١.

(٨) ديوانه ١٩٩؛ شرح التبريزي على المعلقات ٢٨١. أقص: أكسر. والصلم: القطع من الأصل، المنسم: الظفر.

١٩٩٤ـ وكـأنمـا أَقِصُ الإكـامَ عشيـةً بقريب بينِ المَنْسِمَيْنِ مُصَلَّمِ

وقال مهلهل[١]:

١٩٩٥ـ كـأنَّ رمـاحَنـا أشـطانُ بئـرٍ بعيـدةِ بين جـالَيْهـا جَـرُورِ

فقد اسْتُعْمِلَ في هذه المواضع كلها مضافاً إليه متصرَّفاً فيه فكذا هنا، ومثله قوله[٢]:

١٩٩٦ـ .... وجِلْدَةُ بين الأنف والعين سالم

وقوله[٣]:

١٩٩٧ـ .... إلا قرابةُ بين الـزنج والـروم

وقوله[٤]:

١٩٩٨ـ ولم يَتْـرك النبـلُ المُخـالِفُ بينهـا
أخـاً لاح [قد] يُـرْجىٰ وما ثـورةُ الهندِ

يروىٰ برفع «بينها» وفتحه على أنه فاعل لـ«مخالف»،وإنما بني لإضافته إلى مبنيّ، ومثلُه في ذلك: أمام ودون كقوله[٥]:

١٩٩٩ـ فَغَـدَتْ كـلا الفَـرْجَيْنِ تحسب أنَّـه
مَـوْلَىٰ المخـافـةِ خَلْفُهـا وأمـامُهـا

---

(١) أمالي القالي ١٣٢/٢؛ ومجالس العلماء ١٤٣؛ والمحتسب ١٩٠/٢؛ واللسان: بين. والجال: ناحية البئر، والجرور: البعيدة.

(٢) تقدم برقم ١٩٩٢.

(٣) تقدم برقم ١٩٩٣.

(٤) لم أقف عليـه، وفي الشطر الثاني نظر.

(٥) البيت من معلقة لبيد، وهو في الكتاب ٢٠٢/١؛ والمقتضب ١٠٢/٣؛ وابن يعيش ٤٤/٢؛ شذور الذهب ١٣٢؛ الهمع ٢١٠/١؛ والدرر ١٧٨/١؛ واللسان: كلا.

برفع أمام، وقوله[1]:

٢٠٠٠ــ ألم تَـرَ أني قـد حَمَيْتُ حقيقـتي
وبـاشَرْتُ حـدَّ الموتِ والمـوتُ دونُها

برفع «دون». الثاني: أن «بين» اسمٌ غير ظرف، وإنما معناها الوصل أي: لقد تَقَطَّع وصلكم. ثم للناس بعد ذلك عبارتان تؤذن بأن «بين» مصدر بان يبين بَيْناً بمعنى بَعُد، فيكون من الأضداد أي إنه مشترك اشتراكاً لفظياً يُستعمل للوصل والفراق كالجَوْن للأسود والأبيض، ويُعْزَىٰ هذا لأبـي عمرو وابن جني والمهدوي والزهراوي، وقال أبو عبيد: / «وكان أبو عمرو يقول: [٣٣٥/ب] معنى تقطَّع بينكم: تقطَّع وصلكم، فصارت هنا اسماً من غير أن يكون معها «ما». وقال الزجاج[2]: «والرفع أجود، ومعناه: لقد تقطَّع وَصْلُكم»، فقد أطلقوا[3] هؤلاء أنَّ «بَيْن» بمعنى الوصل، والأصل في الإِطلاق الحقيقة.

إلا أنَّ ابن عطية[4] طعن فيه وزعم أنه لم يُسْمع من العرب «البين» بمعنىٰ الوصل، وإنما انتزع ذلك من هذه الآية، أو أنه أُريد بالبَيْن الافتراقُ، وذلك مجازٌ عن الأمر البعيد، والمعنىٰ: لقد تقطَّعت المسافة بينكم لطولها فعبَّر عن ذلك بالبين. قلت: فظاهر كلام ابن عطية يؤذن بأنه فَهِـمَ أنها بمعنىٰ الوصل حقيقةً، ثم رَدَّه بكونه لم يُسْمع من العرب. وهذا منه غير مُرْضٍ، لأنَّ أبا عمروٍ وأبا عبيد وابن جني والزهراوي والمهدوي والزجاج أئمة يُقبل قولُهم. وقوله: «وإنما انتُزِع من هذه الآية» ممنوعٌ بل ذلك مفهوم من لغة العرب، ولو لم يكن ممَّن نقلها إلا أبو عمرو لكفىٰ به، وعبارته تؤذن بأنه مجاز، ووجه

---

(١) تقدم برقم ٢٧٦.
(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٠٠.
(٣) كذا على لغة أكلوني البراغيث.
(٤) المحرر ٦/١١٢.

المجاز كما قاله الفارسي[1]: أنه لمَّا استعمل «بين» مع الشيئين المتلابسين في نحو: «بيني وبينك شركَةٌ، وبيني وبينك رحم وصداقة» صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمعنىٰ الوصلة، وعلى خلاف الفرقة، فلهذا جاء لقد تقطَّع وصلكم». وإذا تقرَّر هذا فالقول بكونه مجازاً أولىٰ من القول بكونه مشتركاً، لأنه متى تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز خير منه عند الجمهور.

وقال أبو علي[2] أيضاً: «ويدل على أن هذا المرفوع هو الذي استُعمل ظرفاً أنه لا يخلو من أن يكون الذي هو ظرف اتُّسِع فيه، أو يكون الذي هو مصدر، فلا يجوز أن يكونَ هذا القسمَ لأن التقدير يصير: لقد تقطع افتراقكم، وهذا خلاف القصد والمعنى، ألا ترى أن المراد: وصلكم وما كنتم تتألفون عليه. فإن قلت: كيف جاز أن يكون بمعنىٰ الوصل وأصله الافتراق والتباين؟ قيل: إنه لما استعمل مع الشيئين المتلابسين في نحو: «بيني وبينك شركة»، فذكر ما قدَّمْتُه عنه من وجه المجاز إلى آخره.

وأجاز أبو عبيد والزجاج[3] وجماعة قراءة الرفع. قال أبو عبيد: «وكذلك نقرؤها بالرفع لأنَّا قد وَجَدْنا العرب تجعل «بين» اسماً من غير ما، ويُصَدِّق ذلك قولُـه تعالىٰ: «بلغا مجمعَ بينهما»[4] فجعل «بين» اسماً من غير ما، وكذلك قوله: «هذا فراقُ بيني وبينك»[5] قال: «وقد سمعناه في غير موضع من أشعارها» ثم ذكر ما ذَكَرْتُه عن أبي عمرو بن العلاء، ثم قال: «وقرأها الكسائي نصباً، وكان يعتبرها بحرف عبدالله «لقد تقطع ما بينكم». وقال

(١) الحجة (خ) ٢/ ٤١٨.
(٢) الحجة (خ) ٢/ ٤١٦.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٠٠.
(٤) الآية ٦١ من الكهف.
(٥) الآية ٧٨ من الكهف.

الزجاج[1]: «والرفعُ أجودُ والنصب جائز، والمعنىٰ: لقد تقطع ما كان من الشركة بينكم». الثالث: أن هذا كلام محمول على معناه إذ المعنىٰ: لقد تفرق جمعكم وتشتّت، وهذا لا يصلح أن يكون تفسير إعراب.

قوله: «ما كنتم» «ما» يجوز أن تكون موصولةً اسمية أو نكرة موصوفة أو مصدرية، والعائد على الوجهين الأولين محذوف بخلاف الثالث، والتقدير: تزعمونهم شركاء أو شفعاء، فالعائد هو المفعول الأول و«شركاء» هو الثاني، فالمفعولان محذوفان اختصاراً للدلالة عليهما إن قلنا: إن «ما» موصولةٌ اسمية أو نكرة موصوفة. ويجوز أن يكون الحذف حَذْفَ اقتصار إن قلنا إنها مصدرية، لأن المصدرية لا تحتاج إلى عائد بخلاف غيرها، فإنها تفتقر إلى عائد فلا بد من الالتفات إليه وحينئذ يلزم تقدير المفعول الثاني، ومن الحذف اختصاراً قوله[2]:

٢٠٠١ـ بـأيِّ كـتـابٍ أم بـأيـة سـنـةٍ
تـرى حبَّهـم عـاراً علي وتـحـسـبُ

أي: وتحسب حبهم عاراً علي.

[٣٣٦/أ] آ. (٩٥) **قوله تعالى: ﴿فالق الحب﴾**: يجوز / أن تكون الإضافة محضةً على أنه اسم فاعل بمعنى الماضي لأن ذلك قد كان، ويدل عليه قراءة عبدالله «فلق»[3] فعلاً ماضياً، ويجوز أن تكون الإضافةُ غيرَ محضة على أنه بمعنى الحال أو الاستقبال، وذلك على حكاية الحال، فيكون «الحَبِّ» مجرورَ اللفظ منصوب المحل. والفِلْق: هو شِقُّ الشيء، وقيده الراغب[4] بإبانة بعضِه من بعض، والفَلَق: المطمئنُّ مِنَ الأرض بين الرَّبْوَتين، والفلَق من قوله

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٠٠.
(٢) تقدم برقم ٧٢٤.
(٣) البحر ٤/١٨٤.
(٤) المفردات ٣٨٥.

«أعوذ برب الفلَق»[1] ما علَّمه لموسى عليه السلام حتى فلق به البحر. وقيل: الصبح. وقيل: هي الأنهار المشارُ إليها بقوله: «وجعل خلالها أنهاراً»[2] والفِلْق بالكسر بمعنى المفلوق كالنِّكث والنِّقض، ومنه: «سمعته من فِلْق منه» وقيل: الفِلْق العَجَبُ، والفَليق والفالِقُ ما بين الجبلين وما بين السنامين من البعير، وفسَّر بعضهم «فالق» هنا بمعنى خالق، قيل: ولا يُعرفُ هذا لغةً، وهذا لا يُلتفت إليه لأن هذا منقول عن ابن عباس والضحاك أيضاً، لا يقال ذلك على جهة التفسير للتقريب، لأن الفراء[3] نَقَل في اللغة أن فَطَر وخلق وفلق بمعنىً واحد.

[والنَّوىٰ اسم جنسٍ مفرده نواة على حدّ][4] قمح وقمحة. والنوىٰ: البعد أيضاً، ويقال: نوت البُسْرة وأنْوَتْ: اشتدَّت نواتها، ولام «النواة» ياء لأنَّ عينَها واو، والأكثر التغاير.

قوله: «يُخْرِج» يجوز فيه وجهان أحدهما: أنها جملة مستأنفة فلا محل لها. والثاني: أنها في موضع رفع خبراً ثانياً لـ إنَّ، وقوله «ومُخْرِج» يجوز فيه وجهان أيضاً، أحدهما: أنه معطوف على فالق ـ ولم يذكر الزمخشري[5] غيره ـ أي: الله فالق ومخرج، أخبر عنه بهذين الخبرين، وعلى هذا فيكون «يخرج» على وجهه، وعلى كونه مستأنفاً يكون معترضاً على جهة البيان لِما قبله من معنى الجملة. والثاني: أن يكون معطوفاً على «يخرج»، وهل يُجعل الفعل في تأويل اسم ليصح عَطْفُ الاسم عليه، أو يُجعل الاسم بتأويل الفعل ليصحَّ عطفه عليه؟ احتمالان مبنيان على ما تقدم في «يخرج»: إن قلنا إنه مستأنف فهو فعل غير مؤول باسم، فيُرَدُّ الاسم إلى معنى الفعل، فكأن مُخْرِجاً في قوة

---

(١) الآية ١ من الفلق.
(٢) الآية ٦١ من النمل.
(٣) لم يرد في كتابه معاني القرآن.
(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من: ي.
(٥) الكشاف ٢/٣٧.

يُخْرِج، وإن قلنا: إنه خبر ثان لـ «إنَّ» فهو بتأويل اسم واقعٍ موقع خبر ثان، فلذلك عُطِفَ عليه اسم صريح، ومِنْ عَطْفِ الاسم على الفعل لكون الفعل بتأويل اسم قولُ الشاعر[1]:

٢٠٠٢ــ فألفيتُه يوماً يُبِير عدوَّه ومُجْرٍ عطاءً يَسْتَخِفُّ المعابرا

وقوله[2]:

٢٠٠٣ــ يا رُبَّ بيضاءَ من العواهجِ أمِّ صبيّ قد حَبَا أو دارج

وقوله[3]:

٢٠٠٤ــ بات يُغَشِّيها بعَضْبٍ باترٍ يَقْصِدُ في أَسْوُقِها وجائِرُ

أي: مبيراً، أو أمِّ صبي حابٍ، وقاصِدٍ.

آ. (٩٦) **وقوله تعالى: ﴿فالق الإصباح﴾**: كقوله: «فالق الحب» فيما تقدم[4]. والجمهور على كسر الهمزة وهو المصدر، يقال: أصبح يصبح إصباحاً، وقال الليث والزجاج[5]: إن الصبح والصباح والإصباح واحد، وهما أول النهار، وكذا الفراء[6]. وقيل: الإصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل، رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس. وقيل: هو إضاءة الفجر، نُقل ذلك عن مجاهد، والظاهر أن الإصباح في الأصل مصدر سُمِّي به الصبح وكذا الإمساء، قال امرؤ القيس[7]:

---

(١) تقدم برقم ١٢٨٨.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ٢/١٦٧؛ واللسان: عهج؛ والعيني ٤/١٧٣؛ والتصريح ٢/١٥٢. والعواهج: ج عوهج: الطويلة العنق من الظباء.

(٣) تقدم برقم ١٢٨٩.

(٤) أي: في الآية قبلها.

(٥) ليس في معاني القرآن له.

(٦) معاني القرآن له ١/٣٤٦.

(٧) من معلقته، وهو في ديوانه ١٨.

٢٠٠٥ـ ألا أيها الليلُ الطويلُ ألا انْجَلِ
بصبحٍ وما الإصباح منك بأمثلِ

وقرأ الحسن[١] وأبو رجاء وعيسى بن عمر: الأصباح: بفتح الهمزة وهو جمع صُبْح نحو: قُفْل وأقفال وبُرْد وأبراد، وينشد قوله[٢]:

٢٠٠٦ـ أفنىٰ رياحاً وبني رياحِ تناسخُ الأمساءِ والأصباح

بفتح الهمزة من الأمساء والأصباح على أنهما جمع مُسْي وصُبْح، وبكسرها على أنهما مصدران. وقرىء[٣] / «فالقُ الإصباحَ» بنصب الإصباح [٣٣٦/ب] وذلك على حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله[٤]:

٢٠٠٧ـ .... ولا ذاكرَ اللَّهَ إلا قليلا

وقرىء: «والمقيمي الصلاةَ»[٥] و«لذائقو العذابَ»[٦] بالنصب حملاً للنون على التنوين، إلا أن سيبويه[٧] لا يجيز حذف التنوين لالتقاء الساكنين إلا في شعر، وقد أجازه المبرد[٨] في السَّعة. وقرأ[٩] يحيى والنخعي وأبو حيوة: «فلق» فعلاً ماضياً، وقد تقدم أن عبدالله قرأ الأولى كذلك، وهذا أدلُّ دليلٍ على أن القراءة عندهم سنة متبعة، ألا ترىٰ أن عبدالله كيف قرأ «فلق الحب» فعلاً ماضياً، وقرأ «فالق الأَصباح»، اسمَ فاعل،

---

(١) البحر ٤/١٨٥؛ الشواذ ٣٩.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/١٨٥.
(٣) البحر ٤/١٨٥ من دون نسبة.
(٤) تقدم برقم ١٥٠٤.
(٥) الآية ٣٥ من الحج، وهي قراءة أبي عمرو كما في القرطبي ١٢/٥٩.
(٦) الآية ٣٨ من الصافات، وهي قراءة أبي السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم كما في البحر ٧/٣٥٨.
(٧) الكتاب ١/٨٥.
(٨) انظر مناقشة المبرد للمسألة في المقتضب ١/١٩، ٢/٣١٣.
(٩) البحر ٤/١٨٥؛ الشواذ ٣٩.

والثلاثة المذكورون بعكسه. قال الزمخشري(١): «فإن قلت: فما معنى فَلَق الصبح، والظلمة هي التي تنفلق عن الصبح كما قال(٢):

٢٠٠٨ـ .... تَفَـرِّيَ ليلٍ عن بيـاض نهار

قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن يُراد: فالق ظلمة الإصباح، يعني أنه على حذف مضاف. والثاني: أن يراد فالق الإصباح الذي هو عمود الفجر عن بياض النهار وإسفاره، وقالوا: انشق عمود الفجر وانصدع، وسَمَّوا الفجرَ فَلَقاً بمعنى مفلوق، قال الطائيُّ(٣):

٢٠٠٩ـ وأزرقُ الفجر يبدو قبل أبيضه ....

وقرىء: فالق وجاعل بالنصب على المدح». انتهىٰ. وأنشد غيره(٤):

٢٠١٠ـ فـانشقَّ عنهـا عمـودُ الفَجْرِ جـافلةً
عَدْوَ النَّحوص تخافُ القانِصَ اللَّحِمـا

قوله: «وجاعل الليل» قرأ الكوفيون(٥): «جعل» فعلاً ماضياً، والباقون بصيغة اسم الفاعل، والرسم يحتملهما، والليل منصوب عند الكوفيين بمقتضىٰ قراءتهم، ومجرور عند غيرهم، ووجه قراءتهم له فعلاً مناسبته

---

(١) الكشاف ٢/٣٨.
(٢) البيت لأبـي نواس وصدره:
تـردَّت بـه ثم انفـرىٰ عـن أديمهـا
وهو في الكشاف ٢/٣٨، والبيت في وصف الخمرة.
(٣) عجزه:
وأول الـغـيـث قـطرٌ ثـم يـنـسـكـب
وهو في الكشاف ٢/٣٨، وليس في ديوان حاتم.
(٤) لم أقف عليه. والنحوص من الأُتُن: ما لا ولد لها ولا لبن. والقانص: الصائد. واللحم: الكثير لحم الجسد أو الأكول. والجافل: المنزعج.
(٥) انظر: السبعة ٢٦٣؛ الحجة لأبـي زرعة ٢٦٢.

ما بعده فإن بعده أفعالاً ماضية نحو: «جعل لكم النجوم»[1]، «وهو الذي أنشأكم»[2] إلى آخر الآيات، ويكون «سكناً»: إما مفعولاً ثانياً على أن الجعل بمعنى التصيير، وإمَّا حالاً على أنه بمعنىٰ الخلق، وتكون الحال مقدرة. وأمَّا قراءة غيرهم فجاعل يحتمل أن يكون بمعنىٰ المضيِّ، وهو الظاهر،ويؤيده قراءة الكوفيين، والماضي عند البصريين لا يعمل إلا مع أل خلافاً لبعضهم في مَنْعِ إعمال المعرَّف بها، وللكسائي في إعماله مطلقاً، وإذا تقرر ذلك فـ «سَكَناً» منصوب بفعل مضمر عند البصريين، وعلى مقتضى مذهب الكسائي ينصبه به. وقد زعم أبو سعيد السيرافي أن اسم الفاعل المتعدي إلى اثنين يجوز أن يعمل في الثاني وإن كان ماضياً، قال: «لأنه لَمَّا أضيف إلى الأول تعذَّرت إضافته للثاني فتعيَّن نصبُه له». وقال بعضهم: «لأنه بالإضافة أشبه المعرف بأل فعمل مطلقاً» فعلى هذا «سكناً» منصوب به أيضاً، وأما إذا قلنا إنه بمعنى الحال والاستقبال فنصبُه به. و«سَكَنٌ» فَعَل بمعنىٰ مفعول كالقبض بمعنى مقبوض.

قوله: «والشمس والقمر حسباناً» الجمهور بنصب «الشمس» و«القمر» وهي واضحة على قراءة الكوفيين أي: بعطف هذين المنصوبين على المنصوبين بـ«جعل»،و «حُسْباناً» فيه الوجهان في «سكناً» من المفعول الثاني والحال، وأمَّا على قراءة الجماعة فإن اعتقدنا كونه ماضياً فلا بد من إضمار فعلٍ ينصبُهما أي: وجعل الشمس، وإن قلنا إنه غير ماض فمذهب سيبويه[3] أيضاً أن النصب بإضمار فعل، تقول: «هذا ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً أو عمراً» بنصب عمرو، وبفعل مقدر لا على موضع المجرور باسم الفاعل، وعلى رأي

(١) الآية ٩٧.

(٢) الآية ٩٨.

(٣) الكتاب ١/٥٦، ١/٨٦.

[٣٣٧/أ] غيره يكون النصبُ على محل المجرور، وينشدون قوله(١): /

٢٠١١ـ هـل أنت بـاعثُ دينـارٍ لحـاجتنـا
أو عبـدَ رَبٍّ أخـاعَـوْن بن مِخْـراقِ

بنصب «عبد» وهو محتمل للمذهبين. وقال الزمخشري(٢): «أو يعطفان على محل «الليل». فإن قلت: كيف يكون لـ «الليل» محلٌّ والإضافة حقيقة لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضيّ ولا تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس؟ قلت: ما هو بمعنى الماضي، وإنما هو دالٌّ على فعل(٣) مستمر في الأزمنة.

قال الشيخ(٤): «أمَّا قوله إنما هو دالٌّ على فعل مستمر في الأزمنة، يعني فيكون عاملاً ويكون للمجرور إذ ذاك بعده موضع فيعطف عليه «الشمس والقمر». قال: «وهذا ليس بصحيح، إذا كان لا يتقيد بزمن خاص، وإنما هو للاستمرار، فلا يجوز له أن يعمل، ولا لمجروره مَحَلٌّ، وقد نَصُّوا على ذلك وأنشدوا على ذلك(٥):

٢٠١٢ـ أَلْقَيْتَ كاسبهم في قَعْرِ مُظْلِمَةٍ ....

فليس الكاسب هنا مقيداً بزمان، وإذا تقيد بزمان: فإما أن يكون ماضياً دون أل فلا يعمل عند البصريين، أو بأل أو حالاً أو مستقبلاً فيعمل ويضاف على ما أُحْكِمَ في النحو. ثم قال: «وعلى تقدير تسليم أن الذي للاستمرار

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ٨٧/١؛ والخزانة ٤٧٦/٣؛ والعيني ٥٦٣/٣؛ والهمع ١٤٥/٢؛ والدرر ٢٠٤/٢؛ والأشموني ٣٠١/٢.
(٢) الكشاف ٣٨/٢.
(٣) الكشاف: جَعْلٍ.
(٤) البحر ١٨٧/٤.
(٥) تقدم برقم ١١٥٠.

يعمل فلا يجوز العطف على محل مجروره، بل مذهبُ سيبويه[1] في الذي بمعنى الحال والاستقبال أن لا يجوز العطف على محل مجروره، بل النصبُ بفعل مقدر، لو قلت: هذا ضارب زيدٍ وعمراً لم يكن نصب «عمراً» على المحلّ على الصحيح وهو مذهب سيبويه؛ لأن شرط العطف على الموضع مفقود وهو أن يكون للموضع مُحْرِزٌ لايتغير، وهذا موضحٌ في علم النحو». قلت: وقد ذكر الزمخشري[2] في أول الفاتحة في «مالك يوم الدين»[3] أنه لمَّا لم يُقْصد به زمانٌ صارت إضافته محضةً فلذلك وقع صفةً للمعارف، فمِنْ لازم قوله إنه يتعرَّف بالإضافة أن لا يعمل، لأن العامل في نية الانفصال عن الإضافة، ومتى كان في نية الانفصال كان نكرة، ومتى كان نكرة فلا يقع صفة للمعرفة. وهذا حسن حيث يَرُدُّ عليه بقوله، وقد تقدم تحقيق هذا في الفاتحة[4].

وقرأ[5] أبو حيوة: «والشمسِ والقمرِ» جراً نسقاً على اللفظ. وقرىء شاذاً «والشمسُ والقمرُ» رفعاً على الابتداء، وكان مِنْ حقه أن يقرأ «حسبانٌ» رفعاً على الخبر، وإنما قرأه نصباً، فالخبر حينئذ محذوف تقديره: مجعولان حُسْباناً أو مخلوقان حُسْباناً. فإن قلت: لا يمكن في هذه القراءة رفع «حسبان» حتى نُلْزِمَ القارىء بذلك؛ لأن الشمس والقمر ليسا نفس الحسبان. فالجواب: أنهما في قراءة النصب: إمَّا مفعولان أولان و«حُسْباناً» ثانٍ، وإمَّا صاحبا حال وحسباناً حال، والمفعول الثاني هو الأول، والحال لا بدوأن[6] تكون صادقة على ذي الحال، فمهما كان الجواب لكم كان لنا والجواب ظاهر مما تقدم.

---

(١) الكتاب ١/٥٦، ١/٨٦.
(٢) الكشاف ١/٥٨.
(٣) الآية ٤ من الفاتحة.
(٤) انظر إعرابه للآية ٤ من الفاتحة.
(٥) البحر ٤/١٨٦.
(٦) الواو هنا مقحمة.

والحُسْبان فيه قولان، أحدهما: أنه جمع، فقيل: جمع حِساب كرِكاب ورُكبان وشِهاب وشُهبان، وهذا قول أبي عبيد[1] والأخفش[2] وأبي الهيثم والمبرد. وقال أبو البقاء[3]: «هو جمع حُسْبانة» وهو غلط؛ لأن الحُسْبانة القطعة من النار، وليس المراد ذلك قطعاً. وقيل: بل هو مصدر كالرُّجْحان والنُّقْصان والخُسْران، وأما الحساب فهو اسمٌ لا مصدرٌ، وهذا قول ابن السكيت. وقال الزمخشري[4]: «والحُسْبان بالضم مصدرُ حَسَبت يعني بالفتح كما أن الحِسبان بالكسر يعني مصدر حَسِبْتُ بالكسر، ونظيره الكُفران والشُّكْران» وقيل: بل الحُسبان والحِساب مصدران وهو قول أحمد بن يحيى.

وأنشد أبو عبيد عن أبي زيد في مجيء الحسبان مصدراً قوله[5]:

٢٠١٣ـ على الله حُسْباني إذا النفسُ أشرفَتْ
على طمعٍ أو خاف شيئاً ضميرُها

وانتصاب «حسباناً» على ما تقدم من المفعولية أو الحالية. وقال ثعلب عن الأخفش[6]: إنه منصوبٌ على إسقاط الخافض والتقدير: يجريان بحسبان كقوله «لمن خَلَقْتُ طِيناً» / أي: من طين. وقوله: «ذلك» إشارةً إلى ما تقدم من [٣٣٧/ب]
الفَلْق أو الجعل أو جميعِ ما تقدَّم من الأخبار في قوله «فالق الحَبِّ» إلى «حُسْبانا».

آ. (٩٧) **وقوله تعالى: ﴿جعل لكم النجومَ﴾**: الظاهر أن «جعل»

---

(١) لعله أبو عبيدة لأنه وارد في المجاز ١/٢٠١.
(٢) معاني القرآن ٢/٢٨٢.
(٣) الإملاء ١/٢٥٤.
(٤) الكشاف ٢/٣٨.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: حسب.
(٦) معاني القرآن ٢/٢٨٢.
(٧) الآية ٦١ من الإسراء.

بمعنى خلق فتكون متعديةً لواحد، و«لكم» متعلق بـ «جَعَلَ» وكذا «لتهتدوا».

فإن قيل: كيف يتعلَّق حرفا جر متَّحدان في اللفظ والمعنىٰ؟ فالجواب أن الثاني بدلٌ من الأول بدلُ اشتمال بإعادة العامل، فإن «ليهتدوا» جار ومجرور، إذ اللام لام كي، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» عند البصريين وقد تقدَّم تقريره. والتقدير: جعل لكم النجوم لاهتدائكم، ونظيره في القرآن «لَجَعَلْنا لِمن يَكْفُر بالرحمن لِبيوتهم»[1] فـ «لبيوتهم» بدلٌ من «لمن يكفر» بإعادة العامل، وقال ابن عطية[2]: «وقد يمكن أن يكون بمعنىٰ «صيَّر» ويقدَّر المفعول الثاني من لتَهْتدوا، أي: جعل لكم النجوم هداية».

قال الشيخ[3]: «وهو ضعيفٌ لندور حَذْفِ أحد مفعولي ظنَّ وأخواتها» قلت: لم يَدَّع ابنُ عطيَّة حذف المفعول الثاني حتى يجعله ضعيفاً إنما قال: إنه مِنْ «لتهتدوا» أي: فيُقَدَّر متعلق الجار الذي وقع مفعولاً ثانياً كما يُقدَّر في نظائره والتقدير: جعل لكم النجوم مستقرة أو كائنة لاهتدائكم. وأمَّا قوله: «أي جَعَل لكم النجومَ هدايةً» فلإيضاح المعنى وبيانه.

والنجوم معروفة وهي جمع نجم، والنجم في الأصل مصدر يقال: نَجَم الكوكبُ ينجُمُ نَجْماً ونُجوماً فهو ناجم، ثم أُطلق على الكوكب مجازاً، فالنجم يستعمل مرة اسماً للكوكب ومرة مصدراً، والنجوم تستعمل مرة للكواكب وتارة مصدراً ومنه: نَجَمَ النبت أي: طَلَع، ونَجَم قرن الشاة وغيرها، والنجم من النبات ما لا ساق له، والشجرُ ما له ساق، والتنجيم: التفريق، ومنه نجوم الكنانة[4] تشبيهاً بتفرق الكواكب.

---

(١) الآية ٣٣ من الزخرف.

(٢) المحرر ٦/١١٦.

(٣) البحر ٤/١٨٨.

(٤) كنانة السهام: جَعْبة من جلد.

آ . (٩٨) **قوله تعالى: ﴿فمستقر﴾**: قرأ ابن كثير[١] وأبو عمرو بكسر القاف، والباقون بفتحها، وأمَّا «مُسْتَوْدَع» فالكلُّ قرأه مفتوحَ الدال، وقد روى الأعور[٢] عن أبي عمرو بن العلاء كسرها. فَمَنْ كسر القاف جعل «مستقرّاً» اسم فاعل، والمراد به الأشخاص وهو مبتدأ محذوف الخبر أي: فمنكم مستقر: إمَّا في الأصلاب أو البطون أو القبور، وعلى هذه القراءة تتناسق «ومستودَع» بفتح الدال.

وجوَّز أبو البقاء[٣] في «مستقِر» بكسر القاف أن يكون مكاناً وبه بدأ قال[٣]: «فيكون مكاناً يستقر لكم» انتهى، يعني: والتقدير: ولكم مكان يستقر. وهذا ليس بظاهرٍ البتةَ، إذ المكان لا يوصف بكونه مستقراً بكسر القاف بل بكونه مُسْتَقَرّاً فيه. وأمَّا مستودَع بفتحها فيجوز أن يكون اسم مفعول، وأن يكون مكاناً، وأن يكون مصدراً، فيقدر الأول: فمنكم مستقر في الأصلاب ومستودع في الأرحام، أو مستقر في الأرض ظاهراً ومستودع فيها باطناً، ويقدر للثاني: فمنكم مستقر ولكم مكان تستودعون فيه، ويقدر للثالث: فمنكم مستقر ولكم استيداع.

وأمّا مَنْ فتح القاف فيجوز فيه وجهان فقط: أن يكون مكاناً، وأن يكون مصدراً أي: فلكم مكان تستقرون فيه وهو الصُّلب أو الرحم أو الأرض، أو لكم استقرار فيما تقدم، ويَنقص أن يكون اسم مفعول لأن فعله قاصر لا يُبْنى منه اسم مفعول بخلاف مستودع حيث جاز فيه الأوجه الثلاثة.

وتوجيه قراءة أبي عمرو في رواية الأعور عنه في «مستودِع» بالكسر على أن يُجعل الإنسانُ كأنه مُسْتَوْدِعُ رزقِه وأجَله، حتى إذا نَفِدا كأنه ردَّهما

---

(١) انظر: السبعة ٢٦٣؛ الكشف ١/٤٤٢؛ النشر ٢/٢٥١؛ الحجة ٢٦٢؛ البحر ٤/١٨٨.

(٢) هارون بن موسى الأعور، له قراءة معروفة، روى عن عاصم الجحدري وأبي عمرو. توفي قبل المئتين. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٨.

(٣) الإملاء ١/٢٥٤.

وهو مجاز حسن، ويقوِّي ما قلته قولُ الشاعر(١):

٢٠١٤ـ وما المالُ والأهلون إلا وديعةٌ
ولا بُدَّ يوماً أن تُرَدَّ الودائعُ

/ والإنشاء: الإحداث والتربية، ومنه: إنشاء السحاب، وقال تعالىٰ: [٣٣٨/أ] «أَوَمَنْ يُنَشَّأُ في الحِلْيَة»(٢) فهذا يُراد به التربية، وأكثر ما يستعمل الإنشاء في إحداث الحيوان، وقد جاء في غيره، قال تعالىٰ: «ويُنْشِيء السحابَ الثِّقال»(٣). والإنشاءُ: قسيمُ الخبر، وهو ما لم يكن له خارجٌ، وهل هو مندرجٌ في الطلب أو بالعكس أو قسم برأسه؟ خلافٌ، وقيل: ـ على سبيل التقريب ـ مقارنة اللفظ لمعناه. وقال الزمخشري(٤): «فإن قلت: فَلِمَ قيل «يعلمون» مع ذكر النجوم، و«يفقهون» مع ذِكْرِ إنشاء بني آدم؟ قلت: كأن إنشاء الإنس من نفس واحدة وتصريفهم على أحوال مختلفة ألطف وأدق صنعةً وتدبيراً، فكان ذِكْرُ الفقه الذي هو استعمال فطنة وتدقيقُ نظر مطابقاً له».

آ. (٩٩) **قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنا﴾**: فيه التفاتٌ من غَيْبة إلى تكلم بنون العظمة، والباء في «به» للسببية، وقوله «نبات كل شيء» قيل: المراد كل ما تسمَّى نباتاً في اللغة. وقال الفراء(٥): «رزق كل شيء أي: ما يصلحُ أن يكون غذاءً لكل شيء فيكون مخصوصاً بالمتغذَّىٰ به». وقال الطبري(٦): «هو جميع ما ينمو من الحيوان والنبات والمعادن؛لأنَّ كل ذلك يتغذَّى بالماء» ويترتب على ذلك صناعة إعرابية، وذلك أنَّا إذا قلنا بقولٍ غيرِ الفراء كانت

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٨٩؛ وأسرار البلاغة ١٣٦.
(٢) الآية ١٨ من الزخرف.
(٣) الآية ١٢ من الرعد.
(٤) الكشاف ٢/٣٩.
(٥) معاني القرآن ١/٣٤٧.
(٦) تفسير الطبري ١١/٥٧٣.

الإضافة راجعةً في المعنىٰ إلى إضافة شبه الصفة لموصوفها، إذ يصير المعنى على ذلك: فأخرَجْنا به كلَّ شيء منبَت فإن النبات بمعنىٰ المُنْبَت، وليس مصدراً كهو في «أنبتكم من الأرض نباتاً»[1] وإذا قلنا بقول الفراء كانت الإضافة إضافةً بين متباينين، إذ يصير المعنى: غذاء كل شيء أو رزقه، ولم ينقل الشيخ[2] عن الفراء غيرَ هذا القول، والفراء له في هذه الآية القولان المتقدمان فإنه قال[3]: «رزق كل شيء» قال: «وكذا جاء في التفسير وهو وجه الكلام، وقد يجوز في العربيَّة أن تضيف النبات إلى كل شيء، وأنت تريد بكل شيء النبات أيضاً، فيكون مثل قوله «حق اليقين»[4] واليقين هو الحق».

قوله: «فأخرَجْنا منه» في الهاء وجهان أحدهما: أن تعود على النبات وهذا هو الظاهر ولم يذكر الزمخشري[5] غيره، وتكون «مِنْ» على بابها مِنْ كونها لابتداء الغاية أو تكون للتبعيض، وليس بذلك. والثاني: أن تعود على الماء وتكون «مِنْ» سببية، وذكر أبو البقاء[6] الوجهين فقال: «وأخرجنا منه أي: بسببه. ويجوز أن تكون الهاء في «منه» راجعة على النبات وهو الأشبه، وعلى الأول يكون «فأخرجنا» بدلاً من «أخرجنا» الأول». أي إنه يُكتفى في المعنىٰ بالإخبار بهذه الجملة الثانية وإلا فالبدل الصناعي لا يظهر، والظاهر أنَّ «فأخرجنا» عطف على «فأخرجنا» الأول. وقال الشيخ[7]: «وأجاز أبو البقاء أن يكون بدلاً مِنْ فأخرجنا». قلت: إنما جعله بدلاً بناء على عود الضمير في «منه» على الماء فلا يصحُّ أن يحكىٰ عنه أنه جعله بدلاً مطلقاً؛ لأن البدلية لا تُتَصَوَّرُ على جعل الهاء في «منه» عائدة على النبات.

(١) الآية ١٧ من نوح.
(٢) البحر ٤/١٨٩.
(٣) معاني القرآن ١/٣٤٧.
(٤) من الآية ٩٥ من الواقعة.
(٥) الكشاف ٢/٣٩.
(٦) الإملاء ١/٢٥٤.
(٧) البحر ٤/١٨٩.

والخَضِر بمعنى الأخضر كَعَوِر وأعور. قال أبو إسحاق[1] «يقال اخضَرَّ يخضرُّ فهو خَضِر وأخضر كاعوَّر فهو عَوِرٌ وأعورُ» والخُضْرة أحدُ الألوان وهي بين البياض والسواد لكنها إلى السواد أقرب، ولذلك أُطلق الأسود على الأخضر وبالعكس، ومنه «سَواد العراق» لخضرة أرضه بالشجر. وقال تعالىٰ: «مُدْهامَّتان»[2] أي: شديدتا السواد لريِّهما. والمخاضـرة: مبايَعَـةُ الخُضَر والثمار قبل بلوغها، والخَضِيرة[3] نخلةٌ ينتثر بُسْرُها أخضرَ. وقـوله عليـه السلام[4]: «إياكم وخضراءَ الدِّمَن» فقد فسَّره هو عليه السلام بقوله: «المرأة الحسناء في المنبت السوء» والدِّمَن: مطارحُ الزِّبالة وما يُسْتَقْذر، فقد ينبُت فيها ما يستحسنه الرائي.

قوله: «نُخْرج منه» أي: من الخَضِر. والجمهور على «نُخْرج» مسنداً إلى ضمير المعظم نفسه. وقرأ[5] ابن محيصن والأعمش «يخرج» بياء الغيبة مبنياً للمفعول، «حَبٌّ» قائم مقام فاعله، وعلى كلتا القراءتين تكون الجملة صفة لـ «خَضِراً» وهذا هو الظاهر، وجوَّزوا فيها أن تكون مستأنفةً، ومتراكب رفعاً ونصباً صفة لـ «حَبّ» بالاعتبارين.

قوله: «ومن النخل مِنْ / طلعها قِنْوان» يجوز في هذه الجملة أوجه، [٣٣٨/ب]
أحدها: ـ وهو أحسنها ـ أن يكون «من النخل» خبراً مقدماً، و «من طَلْعِها» بدل بعض من كل بإعادة العامل فهو كقوله: «لقد كان لكم في رسول الله أسوةٌ حسنة لِمَنْ كان يرجو الله»[6] و «قِنْوان» مبتدأ مؤخر، وهذه جملةٌ ابتدائية

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٠٢. وأبو إسحاق هو الزجاج.
(٢) الآية ٦٤ من الرحمن.
(٣) انظر: الصحاح «خضر».
(٤) قال في كشف الخفاء ١/٣١٩: «رواه الدارقطني في الأفراد والرامهرمزي والعسكري وابن عدي، وذكره صاحب «تحفة العروس» عن عمر موقوفاً.
(٥) البحر ٤/١٨٩.
(٦) الآية ٦ من الممتحنة.

عُطِفَتْ على الفعلية قبلها. والثاني: أن يكونَ «قِنْوان» فاعلاً بالجار قبله وهو من النخل، و«من طلعها» على ما تقدم من البدلية، وذلك على رأي الأخفش. الثالث: أن تكون المسألة من باب التنازع، يعني أن كلاً من الجارَّيْن يطلب قنواناً على أنه فاعل على رأي الأخفش: فإن أعملت الثاني وهو مختار قول البصريين[1] أضمرت في الأول، وإن أَعْمَلْتَ الأول ـ كما هو مختار قول الكوفيين ـ أضمرت في الثاني، قال أبو البقاء[2]: «والوجه الآخر أن يرتفع «قِنْوان» على أنه فاعل «من طلعها» فيكون في «من النخل» [ضميرٌ يفسره قنوان][3] وإن رفعت «قنوان» بقوله «ومن النخل» على قول مَنْ أعمل أول الفعلين جاز، وكان في «من طلعها» ضمير مرفوع». قلت: فقد أشار بقوله «على أنه فاعل «من طلعها» إلى إعمال الثاني.

الرابع: أن يكون «قنوان» مبتدأ و«من طلعها» الخبر، وفي «من النخل» ضمير تقديره: ونبت من النخل شيء أو ثمر فيكون «من طلعها» بدلاً منه. قاله أبو البقاء[4]، وهذا كلامٌ لا يَصِحُّ لأنه بعد أن جعل «مِنْ طلعها» الخبر فكيف يُجْعل بدلاً؟ فإن قيل: يجعله بدلاً منه لأن «من النخل» خبر للمبتدأ. فالجواب أنه قد قَدَّم هذا الوجه وجعله مقابلاً لهذا فلا بد أن يكون هذا غيرَه، فإنه قال قبل ذلك: «وفي رفعه وجهان أحدهما: هو مبتدأ وفي خبره وجهان، أحدهما هو «من النخل» ومن طَلْعِها بدل بإعادة الجار». قال الشيخ[5]: «وهذا إعراب فيه تخليط».

---

(١) انظر المسألة في: الإنصاف ١/٤١٤.

(٢) الإملاء ١/٢٥٥.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي، وقوله «يفسره» جاء في الإملاء: «تفسيره».

(٤) الإملاء ١/٢٥٥.

(٥) البحر ٤/١٩٠.

الخامس: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لدلالة «أخرجنا» عليه تقديره: ومخرجةٌ من طلع النخل قنوان» هـذا نص الزمخشري[1]، وهو ـ كما قال الشيخ[2] ـ لا حاجة إليه؛ لأن الجملة مستقلة في الإخبار بدونه.

السادس: أن يكون «من النخل» متعلقاً بفعل مقدر، ويكون «من طلعها قنوان» جملة ابتدائية في موضع المفعول بـ«نخرج». وإليه ذهب ابن عطية[3] فإنه قال: «ومن النخل تقديره: «ونُخْرِجُ من النخل» و «من طلعها قنوان» ابتداء خبره مقدم، والجملة في موضع المفعول بـ«نخرج» قال الشيخ[4]: «وهذا خطأ لأنَّ ما يتعدَّى إلى مفعول واحد لا تقع الجملة في موضع مفعوله، إلا إذا كان الفعل مما يُعَلَّق، وكان في الجملة مانعٌ يمنع من العمل في شيء من مفرداتها على ما شُرِحَ في النحو، و «نُخْرج» ليس ممَّا يُعَلَّق، وليس في الجملة ما يمنع من العمل في مفرداتها، إذ لو سُلِّط الفعلُ على شيء من مفردات الجملة لكان التركيب «ونخرج من النخل مِنْ طَلْعِها قنواناً» بالنصب مفعولاً به.

وقال الشيخ[5]: «ومن قرأ: «يُخْرَج منه حب متراكب» جاز أن يكون قوله «ومن النخل مِنْ طلعها قنوان» معطوفاً عليه نحو: «يُضرب في الدار زيد وفي السوق عمرو» أي أنه يُعطف «قنوان» على «حب»، و «من النخل» معطوف على «منه» ثم قال: «وجاز أن يكون مبتدأ وخبراً وهو الأوجه» والقِنْوان: جمع لـ «قِنْو» كالصِنْوان جمع لصِنْو، والقِنْوُ: العِذْق بكسر العين وهو عنقودُ النخلة، ويقال له الكِباسة، قال امرؤ القيس[6]:

---

(١) الكشاف ٢/ ٣٩.
(٢) البحر ٤/ ١٩٠.
(٣) المحرر ٦/ ١١٨.
(٤) البحر ٤/ ١٨٩.
(٥) البحر ٤/ ١٩٠.
(٦) تقدم برقم ١٧٤٦.

٢٠١٥ـ وفَـرْعٍ يُغَشِّي المَتْنَ أسـودَ فـاحِـمٍ
أثـيثٍ كـقِنْـو الـنخـلة الـمُـتَـعَـثْـكِـلِ

وقال أيضاً(١):

٢٠١٦ـ سـوامِقُ جَبَّارٍ أَثِيثٍ فـروعُـه   وعالَيْنَ قِنْواناً من البُسْر أحمرا

والقنوان: جمع تكسير قال أبو علي: «الكسرةالتي في قِنْوان ليست التي كانت في قِنْو لأن تلك حذفت في التكسير وعاقبتها كسرة أخرىٰ كما قُدِّر تغيير كسرة «هِجان»(٢) جمعاً عن كسرته مفرداً، فكسرة هِجان جمعاً ككسرة ظِراف». قال الواحدي: «وهذا مما توضحه الضمة في آخر «منصور» على قولِ مَنْ قال «يا حارُ» يعني بالضمة ليست التي كانت فيه / في قول مَنْ قال [٣٣٩/أ] «يا حارِ» يعني بالكسر»(٣). وفيه لغات: فلغةُ الحجاز «قِنْوان» بكسر القاف، وهي قراءة(٤) الجمهور. وقرأ الأعمش والحباب عن أبي عمرو والأعرج بضمِّها، ورواها السلمي عن علي بن أبي طالب، وهي لغة قيس، ونقل(٥) ابن عطية عكس هذا فجعل الضمَّ لغةَ الحجاز فإنه قال: «وروي عن الأعرج ضم القاف على أنه جمع «قُنو» بضمِّ القاف»، قال الفراء(٦): «وهي لغة قيس وأهل الحجاز، والكسرُ أشهر في العرب».

واللغة الثالثة: قَنْوان بفتح القاف وهي قراءة أبي عمرو في رواية هارون عنه. وخرَّجها ابن جني(٧) على أنها اسم جمع لقِنْو لا جمعاً إذ ليس في صيغ

---

(١) تقدم برقم ٣١٢.
(٢) الهجان: الكريمة من الإبل.
(٣) يعني أننا حين نرخِّم منصور بقولنا: منصُ فإن الضمة فيه على لغتي الترخيم: من ينتظر ومن لا ينتظر تختلف الواحدة منها عن الأخرى في الفرض والتقدير.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ١/٢٢٣؛ والبحر ٤/١٨٩؛ الشواذ ٣٩.
(٥) المحرر ٦/١١٨.
(٦) ليس في «معاني القرآن».
(٧) المحتسب ١/٢٢٣.

الجموع ما هو على وزن فَعْلان بفتح الفاء، ونظَّره الزمخشري[1] برَكْب، وأبو البقاء[2] بالباقر، وتنظير أبـي البقاء أولىٰ لأنه لا خلاف في الباقر أنه اسم جمع، وأمَّا رَكْب ففيه خلاف لأبـي الحسن[3] مشهور، ويدل على ذلك أيضاً شيء آخر وهو أنه قد سُمِعَ في المفرد كَسْرُ القاف وضمها فجاء الجمع عليهما. وأمَّا الفتح فلم يَرِدْ في المفرد.

واللغة الرابعة قُنْيان بضم القاف مع الياء دون الواو. والخامسة: قِنْيان بكسر القاف مع الياء أيضاً، وهاتان لغتا تميم وربيعة. وأما المفرد فلا يقولونه بالياء أصلاً بل بالواو سواء كسروا القاف أم ضمُّوها، فلا يقولون إلا قِنواً وقُنوا، ولا يقولون قِنيا ولا قُنيا، فخالف الجمعُ مفرده في المادة وهو غريب.

واختُلف في مدلول «القِنْو» فقيل: هو الجُمَّار[4] وهذا يكاد يكون غلطاً، وكيف يُوْصَفُ بكونه دانياً أي: قريب الجنىٰ، والجُمَّار إنما هو في قلب النخلة، والمشهور أنه العِذْق كما تقدم ذلك. قال أبو عبيد: «وإذا ثَنَّيْتَ قِنْواً قلت: قِنوان بكسر النون، ثم جاء جمعه على لفظ الاثنين مثل: صِنْوٌ وصنوان، والإِعراب على النون في الجمع، وليس لهما في كلام العرب نظير» قال[5]:

٢٠١٧ـ .... ومالَ بقِنْوانٍ مِنَ البُسْرِ أحمرا

قلت: إذا وُقف على «قنوان» المثنى رفعاً وعلى «قنوان» جمعاً وقع الاشتراك اللفظي، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: «عندي قنوان» وقفاً احتمل ما ذكرته من التثنية والجمع، فإذا وصلت وقع الفرق فإنك تجعل الإِعراب على النون

---

(١) الكشاف ٢/ ٣٩.

(٢) الإِملاء ١/ ٢٥٥.

(٣) عَدَّها في «معاني القرآن» له جمعاً. انظر: معاني القرآن ٥٠٤.

(٤) الجمار: شحم النخلة.

(٥) تقدم برقم ٢٠٠٩.

حالَ جمعه كغِربان وصِرْدان[1] بكسر النون في التثنية.

ويقع الفرق أيضاً بوجوهٍ أُخَرَ منها: انقلاب الألف ياءً نصباً وجراً في التثنية نحو: رأيت قِنْوَيْك وصِنْويك ومررت بقنويك وصنويك، ومنها: حذف نون التثنية إضافةً وثبوت النون في الجمع نحو: جاء قنواك وصنواك وقنوانك وصنوانك، ومنها: في النسب فإنك تحذف علامتي التثنية فتقول: قِنْوَيّ وصِنْوَي، ولا تحذف الألف ولا النون إذا أردت الجمع بل تقول: قِنْوانيّ وصِنْواني، وهذان اللفظان في الجمع تكسيراً يشبهان الجمع تصحيحاً وذلك أن كلاً منهما لحق آخره علامتان في حال الجمع مزيدتان ولم يتغيَّرْ معها بناء الواحد، والفرق ماقدَّمْتُه لك، وأيضاً فإن الجمع مِنْ قنوان وصنوان، إنَّما فهمناه من صيغة فِعْلان لا من الزيادتين، بخلاف الزيدين، فإن الجمع فهمناه منهما، وهذا الفصل الذي ذكرْتُه مِنْ محاسن علم الإعراب والتصريف واللغة.

وقال الراغب[2] بعد أن ذَكَرَ أنه العِذْق: «والقَناةُ تشبه القِنْوَ في كونهما غصنين، وأما القناة التي يجري فيها الماء قيل لها ذلك لأنها تشبه القناة في الخط والامتداد، وقيل: أصلها مِنْ قَنَيْتُ الشيء إذا ادَّخَرْتَه لأنها مُدَّخِرَةٌ للماء. وقيل: هو مِنْ قاناه أي: خالطه، قال[3] ـ يعني امرأ القيس ـ /: [٣٣٩/ب]

٢٠١٨ـ كبِكْرِ مُقاناةِ البياضِ بصُفْرةٍ غَذَاها نُمَيْرُ الماءِ غيرَ مُحَلَّلِ

وأمَّا «القنا» الذي هو الاحْدِيْداب في الأنف فيشبَّه في الهيئة بالقنا يقال: رجل أقنى وامرأة قَنْواء كأحمر وحمراء». والطَّلع: أول ما يخرج من النخلة في أكمامه. قال أبو عبيد: «الطَّلْعُ: الكُفُرَّىٰ قبل أن تنشقَّ عن الإغريض

(١) الصرد: نوع من الطير.
(٢) المفردات ٤١٤.
(٣) ديوانه ١٦. البكر: البيضة الأولى من النعام، المقاناة: المخالطة، النمير: الماء العذب، غير محلل: لم يُنزل عليه فيكدّر.

والإغريض يسمى طَلْعاً يقال: أطلعت النخلة إذا أخرجت طَلْعَها، تطلُع إطلاعاً وطلع الطلع يَطْلُع طلوعاً ففرقوا بين الإسنادين. وأنشدني بعضهم في مراتب ما تثمره النخلة قول الشاعر:

٢٠١٩ـ إن شِئْتَ أن تَضْبِطَ يا خَليلُ   أسمـاءَ مـا تُثْمِـرُه النخيـلُ
فاسمَعْه مَوْصوفاً على ما أذكرُ   طَلْعٌ وبعـده خَـلال يـظهـر
وبَـلَحٌ ثـم يـليـه بُـسْـرُ   ورُطَب تجنيـه ثـم تَـمْـرُ
فهـذه أنـواعُهـا يـا صـاحِ   مضبوطةً عن صاحب الصِّحاح [1]

قوله: «وجنَّات» الجمهور على كسر التاء من «جنات» لأنها منصوبة نسقاً على نبات أي: فأخرجنا بالماء النبات وجنات، وهو من عطف الخاص على العام تشريفاً لهذين الجنسين على غيرهما كقوله تعالىٰ: «وملائكتِه ورسله وجبريل وميكال»[2] وعلى هذا فقوله «ومن النخل مِنْ طلعها قنوان» جملةٌ معترضة وإنما جيء بهذه الجملة معترضة، وأبرزت في صورة المبتدأ والـخبـر تعظيماً للمِنَّة به؛ لأنه من أعظم قوت العرب؛ لأنه جامع بين التفكُّه والقوت، ويجوز أن ينتصب «جنات» نسقاً على «خضراً». وجوَّز الزمخشري[3] ـ وَجَعَلَهُ الأحسنَ ـ أن ينتصب على الاختصاص كقوله «والمقيمي الصلاة»[4] قال: «بفضلِ هذين الصنفين» وكلامُهُ يُفْهِم أن القراءة الشهيرة عنده برفع «جنات»، والقراءة بنصبها شاذة، فإنه أولُ ما ذكر[5] توجيهُ الرفع كما سيأتي، ثم قال: «وقرىء «وجنات» بالنصب» فذكر الوجهين المتقدمين.

وقرأ الأعمش ومحمد بن أبي ليلى وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم

---

(١) قال صاحب الصحاح «خلل»: الخَلال: البلح. ولم أقف على الأبيات في موردٍ آخر.
(٢) الآية ٩٨ من البقرة.
(٣) الكشاف ٢/ ٤٠.
(٤) الآية ٣٥ من الحج.
(٥) العائد إلى الاسم الموصول محذوف أي ذكره، وتوجيه خبر «أولُ».

«وجنات» بالرفع وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مرفوعة بالابتداء، والخبر محذوف. واختلفت عبارة المعربين في تقديره: فمنهم مَنْ قَدَّره متقدِّماً، ومنهم من قَدَّره متأخراً، فقدَّره الزمخشري[1] متقدماً أي: وثَمَّ جنات، وقدَّره أبو البقاء[2] «ومن الكرم جنات»، وهذا تقدير حسن لمقابلة قوله «ومن النخل» أي: من النخل كذا ومن الكرم كذا، وقَدَّره النحاس[3] «ولهم جنَّات»، وقدَّره ابن عطية[4]: «ولكم جنات»، ونظيره قراءة «وحورٌ عين»[5] بعد قوله: «يطوف عليهم وِلْدانٌ مخلدون بأكواب» أي: ولهم حورٌ عين، ومثل هذا اتَّفَقَ على جوازه سيبويهِ والكسائي والفراء. وقدَّره[6] متأخراً فقال: أي وجنات من أعناب أخرجناها. قال الشيخ[7]: «ودل على تقديره [قوله] قبلُ «فأخرجنا» كما تقول: أكرمت عبدالله وأخوه أي: وأخوه أكرمته». قلت: وهذا التقدير سبقه إليه ابن الأنباري، فإنه قال: «الجناتُ» رُفِعت بمضمر بعدها تأويلها: وجناتٌ من أعناب أخرجناها، فجرىٰ مَجْرَىٰ قول العرب: «أكرمت عبدَالله وأخوه» تريد: وأخوه أكرمته. قال الفرزدق[6]:

٢٠٢٠ـ غـداةَ أحلَّتْ لابنِ أَصْـرَمَ طَعْنَـةً
حصينٍ عَبيـطاتِ السَّدائِفِ والخمـرُ

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٠. (٢) الإملاء ١/ ٢٥٥.
(٣) إعراب القرآن ١/ ٥٦٩. (٤) المحرر ٦/ ١١٨.
(٥) الآية ١٧ من الواقعة، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالرفع، وحمزة والكسائي بالخفض. السبعة ٦٢٢.
(٦) أصل العبارة بخط المؤلف «وَقَدَّره الزمخشري متأخراً فقال» ثم تبين له أن هذا القول ليس للزمخشري، فشطب على الزمخشري ولم يصلح من شأن العبارة، والأوضح أن تكون «وقُدِّرَ متأخراً أي: ».
(٧) البحر ٤/ ١٩٠.
(٨) ديوانه ٣١٧؛ والإنصاف ١٨٧؛ وابن يعيش ١/ ٣٢؛ والتصريح ١/ ٢٤٧. العبيطة: السمينة الفتية، والسديف: السَّنام المقطع.

فرفع «الخمر» وهي مفعولة، على معنى: والخمر أَحَلَّها الطعنة. الوجه الثاني: أن يرتفع عطفاً على «قنوان»، تغليباً للجوار، كما قال الشاعر[1]:

٢٠٢١ـ . . . . وزجَّجْنَ الحـواجبَ والعيـونـا

فنسق «العيون» على «الحواجب» تغليباً للمجاورة، والعيونُ لا تُزَجَّج، كما أن الجنات من الأعناب لا يَكُـنَّ من الطَّلْع، هذا نصُّ مذهب ابن الأنباري أيضاً، فتحصَّل له في الآية مذهبان، وفي الجملة فالجواب ضعيف، وقد تقدم أنه من خصائص النعت.

والثالث: أن يعطف على «قنوان». قال الزمخشري[2]: «على معنىٰ: محاطة أو مُخْرجة من النخل قنوان، وجنات من أعناب أي: من نبات أعناب. قال الشيخ[3]: «وهذا العطفُ هو على أن لا يُلْحَظَ فيه قيدٌ من النخل فكأنه قال: ومن النخل قنوان دانية وجنات من أعناب حاصلة كما تقول: «من بني تميم رجل عاقل ورجل من قريش منطلقان». قلت: وقد ذكر الطبري[4] أيضاً هذا الوجه أعني عطفها على «قنوان»، وضعَّفه ابن عطية، كأنه لم يظهر له ما ظهر لأبـي القاسم من المعنى المشار إليه، ومنع أبو البقاء[5] عطفه على «قنوان» قال: «لأن العنب لا يخرج من النخل». وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة. قال أبو حاتم: «هذه القراءة محال؛ لأن الجنات من الأعناب. لا تكون من النخل». قلت: أمَّا جواب أبـي البقاء فبما قالـه الزمخشـري، وأمَّا جـوابُ أبـي عبيد وأبـي حاتم فبما تقدم من توجيه الرفع. و «من أعناب» صفة لجنات فتكون في محل رفع ونصب بحسب القراءتين، وتتعلق بمحذوف.

---

(١) تقدم برقم ١٢٩٥.
(٢) الكشاف ٢/٤٠
(٣) البحر ٤/١٩٠.
(٤) تفسير الطبري ١١/٥٧٥.
(٥) الإملاء ١/٢٥٥.

قوله: «والزيتونَ والرمَّانَ» لم يقرأهما أحد إلا منصوبين، ونصبهما: إمَّا عطفٌ على جنات وإمَّا على نبات، وهذا ظاهر قول الزمخشري، فإنه قال[١]: «وقرىء «وجنات» بالنصب عطفاً على «نباتَ كل شيء» أي: وَأَخْرَجْنا به جناتٍ من أعناب، / وكذلك قوله: والزيتونَ والرُّمَّان». ونصَّ أبو البقاء[٢] على ذلك [٣٤٠/أ] فقال: «وجنات بالنصب عطفاً على نبات، ومثله: الزيتونَ والرمانَ». وقال ابن عطية[٣]: «عطفاً على «حَبًّا». وقيل على «نبات» وقد تقدم لك أن في المعطوف الثالث فصاعداً احتمالين[٤]، أحدهما: عطفه على ما يليه، والثاني: عطفه على الأول نحو: مررت بزيدٍ وعمروٍ وخالد، فخالد يحتمل عطفه على زيد أو عمرو، وقد تقدم أن فائدة الخلاف تظهر في نحو: «مررت بك وبزيد وبعمرو» فإن جعلته عطفاً على الأول لَزِمَت الباء وإلاَّ جازت.

والزيتون وزنه فَيْعُول فالتاءُ مزيدةٌ[٥]، والنون أصلية لسقوط ذيك في الاشتقاق وثبوت ذي[٦]، قالوا: أرض زَتِنَة أي كثيرة الزيتون، فهو نظير قيصوم[٧]، ولأنَّ فَعْلولاً مفقودٌ أو نادر، ولا يُتَوَهَّم أن تاءَه أصلية ونونَه مزيدة بدلالة الزيت فإنهما مادتان متغايرتان، وإن كان الزيت معتصراً منه، ويقال: زات طعامه أي: جعل فيه زيتاً، وزاتَ رأسَه أي: دَهَنَه به، وازْدات: أي ادَّهن أُبْدلت تاء الافتعال دالاً بعد الزاي كازدجر وازدان. والرُّمَّان وزنه فُعَّال

---

(١) الكشاف ٢/٤٠.

(٢) الإملاء ١/٢٥٥.

(٣) المحرر ٦/١١٩.

(٤) الأصل: احتمالان وهو سهو.

(٥) الأصل: «مزيد» وهو سهو.

(٦) انظر المسألة في: الممتع في التصريف ١/١٢٥.

(٧) القيصوم: نبت مُرُّ الزهر.

نونه أصلية فهو نظير عُنَّاب[1] وحُمَّاض[2] لقولهم: أرض رَمِنَةٌ أي: كثيرتُه.

قوله: «مُشْتَبِهاً» حال: إمَّا من «الرمان» لقربه، وحذفت الحال من الأول تقديره: والرمان مشتبهاً، ومعنى التشابه أي في اللون، وعدم التشابه أي في الطعم. وقيل: هي حال من الأول وحذفت حال الثاني، وهذا كما تقدم لك في الخبر المحذوف، نحو: «واللَّهُ ورسوله أحقُّ أن يُرْضوه»[3] وإلى هذا نحا الزمخشري[4] فإنه قال: «والزيتون مشتبهاً وغير مشتبه والرمان كذلك كقوله[5]:

٢٠٢٢ـ رماني بأمرٍ كنت منه ووالدي بريئاً . . . .

قال الشيخ: «فعلى قوله يكون تقدير البيت: كنت منه بريئاً ووالدي كذلك أي: بريئاً، والبيت لا يتعين فيه ما ذَكَرَ؛ لأن بريئاً على وزن فعيل كصديق ورفيق، فيصحُّ أن يُخْبَرَ به عن المفرد والمثنى والمجموع، فيحتمل أن يكون «بريئاً» خبر «كان» على اشتراك الضمير[6] والظاهر المعطوف عليه فيه[7]، إذ يجوز أن يكون خبراً عنهما[8]، ولا يجوز أن يكون[9] حالاً منهما، إذ لو كان لكان التركيب مشتبهين وغير مشتبهين». قال أبو البقاء[10]: «حال من الرمان ومن

(١) العناب: ضرب من الثمر.
(٢) الحماض: ضرب من العشب.
(٣) الآية ٦٢ من التوبة.
(٤) الكشاف ٢/٤٠.
(٥) تقدم برقم ١٠٧٩.
(٦) أي التاء في كنت.
(٧) أي في الخبر.
(٨) أي قوله «بريئاً» خبر عن التاء ووالدي، وجاز هذا العطف لوجود فاصل.
(٩) أي في الآية «مشتبهاً».
(١٠) الإملاء ١/٢٥٥.

الجميع»، فإن عنى في المعنىٰ فصحيح ويكون على الحذف كما تقدَّم، وإن أراد في الصناعة فليس بشيء لأنه كان يلزم المطابقة.

والجمهور على «مشتبهاً» وقرىء[1] شاذاً متشابهاً وغير متشابه كالثانية، وهما بمعنىٰ واحد. قال الزمخشري[2]: «كقولك: اشتبه الشيئان وتشابها كاستويا وتساويا. والافتعال والتفاعل يشتركان كثيراً». انتهىٰ. وأيضاً فقد جَمَعَ بينهما في هذه الآية في قوله «مشتبهاً وغير متشابه».

قوله: «إلى ثمره» متعلِّق بـ«انظروا» وهي بمعنىٰ الرؤية، وإنما تَعَدَّتْ بـ إلى لِما تَتَضَمَّنه من التفكر. وقرأ الأخوان[3] «ثُمُرِه» بضمتين، والباقون: بفتحتين، وقُرِىءَ شاذاً بضم الأول وسكون الثاني.

فأمَّا قراءة الأخوين فتحتمل أربعة أوجه، أحدها: أن تكون اسماً مفرداً كطُنُب[4] وعُنُق. والثاني: أنه جمع الجمع فَثُمُر جمع ثِمار وثمار جمع ثَمَرة وذلك نحو: أُكُم جمع إكام وإكام جمع أَكَمَة فهو نظير كُثْبان وكُتُب. والثالث: أنه جمع ثَمَرَ كما قالوا: أسَد وأُسُد. والرابع: أنه جمع ثمرة، قال الفارسي[5]: «والأحسن أن يكون جمع ثَمَرَة كخشبة وخُشُب، وأكمة وأُكُم ونظيره في المعتل: لابَة[6] ولُوْب، وناقة ونوق، وساحة وسوح.

وأما قراءة الجماعة فالثَمَر اسم جنس مفرده ثمرة كشجر وشجرة، وبقر وبقرة، وجزر وجزرة. وأما قراءة التسكين[7] فهي تخفيف قراءة الأخوين،

---

(١) البحر ٤/١٩١ من دون نسبة.

(٢) الكشاف ٢/٤٠.

(٣) الأخوان هما: حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٢٦٤؛ الكشف ١/٤٤٣؛ والحجة ٢٦٤؛ والنشر ٢/٢٥١؛ والبحر ٤/١٩١.

(٤) الطنب: حبل يُشَدُّ به الوتد.

(٥) الحجة (خ) ٢/٤٢٢.

(٦) اللابة: الحَرَّة.

(٧) أي بتسكين الميم وضم الثاء.

وقيل: بل هي جمع ثَمَرَة كبُدْن جمع بَدَنَة، ونقل[1] بعضهم أنه يقال ثَمُرَة بزنة سَمُرة، وقياسها على هذا ثَمُر كسَمُر بحذف التاء[2] إذا قُصِدَ جمعُه، وقياسُ تكسيرِه أثمار كعَضُد وأعضاد، وقد قرأ أبو عمرو الذي في سورة الكهف[3] بالضم وسكون الميم، فهذه القراءةالتي هنا فصيحة كان قياس أبـي عمرو أن يقرأهما شيئاً واحداً لولا أن القراءة مستندها النقل. وقرأ أبو عمرو والكسائي وقنبل «خُشْب»[4]. والباقون بالضم، فهذه القراءة نظير تِيك. وهذا الخلاف أعني في «ثَمَرِه» والتوجيه بعينه جارٍ في سورة يس[5]. وأما الذي في سورة الكهف ففيه ثلاث قراءات: فعاصم يقرؤه بفتحتين كما يقرؤه في هذه السورة، وفي يس، فاستمرَّ على عمل واحد، والأخوان يقرآنه بضمتين في السور الثلاث / فاستمرا على عمل واحد، وأمَّا نافع وابن كثير وابن عامر فقرؤوا [٣٤٠/ب] ما في الأنعام ويس بفتحتين وقرؤوا ما في الكهف بضمتين، وأمَّا أبو عمرو فقرأ ما في الأنعام ويس بفتحتين وما في الكهف بضمة وسكون. وقد ذكروا في توجيه الضمتين في الكهف ما لا يمكن أن يأتي في السورتين، وذلك أنهم قالوا في الكهف: الثُّمُر بالضم المال، وبالفتح المأكول.

وقوله: «إذا أثمر» ظرف لقوله: «انظروا»، وهو يحتمل أن يكون متمحضاً للظرف، وأن يكون شرطاً، وجوابه محذوف أو متقدم عند من يرى ذلك أي: إذا أثمر فانظروا إليه.

قوله: «ويَنْعه» الجمهور على فتح الياء مِنْ «ينعه» وسكون النون. وقرأ[6]

---

(١) قوله: «نقل» غير واضح في الأصل.
(٢) أي تاء ثمرة.
(٣) الآية ٤٢، وانظر: السبعة ٢٦٤.
(٤) الآية ٤ من المنافقون «كأنهم خشب مسنَّدة». وانظر: السبعة ٦٣٦.
(٥) الآية ٣٥. وانظر: السبعة ٢٦٤.
(٦) البحر ١٩١/٤.

ابن محيصن بضم الياء وهي قراءة قتادة والضحاك. وقرأ إبراهيم بن أبـي عبلة اليماني: يانعة، ونسبها الزمخشري[1] لابن محيصن، فيجوز أن يكون عنه قراءتان. واليَنع بالفتح والضم مصدر: يَنَعَتِ الثمرة أي: نضجت، والفتح لغة الحجاز، والضم لغة بعض نجد، ويقال أيضاً يُنُع ويُنُوع بواو بعد ضمتين. وقيل: اليَنْع بالفتح جمع يانِع كتاجِر وتَجْر وصاحِب وصَحْب، ويقال: يَنَعَت الثمرة وأينعت ثلاثياً ورباعياً بمعنى. وقال الحَجَّاج: «أرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها»[2]. ويانع اسم فاعل وقيل: أينعت الثمرة وينعت احمرَّت، قاله الفراء[3]، ومنه الحديث[4] في الملاعنة: «إنْ وَلَدَتْهُ أحمرَ مثلَ اليَنَعَة» وهي خَرَزَةٌ حمراء، قيل: هي العقيق أو نوع منه. ويقال: يَنَعَتْ تَيْنِع بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل هذا قول أبـي عبيد[5] وأنشد[6]:

٢٠٢٣ـ .... حـولهـا الـزيتـونُ قـد يَنَعَـا

وقـال الليث بعكس هذا: أي بكسـرها في المـاضي وبفتحها في المستقبل. وناسب ختامَ هذه الآية بقوله «لقوم يؤمنون» كونُ ما تقدَّم دالاًّ على وحدانيته وإيجاده المصنوعات المختلفة، فلا بُدَّ لها مِنْ مدبِّر مع أنها نابتةٌ من أرضٍ واحدةٍ وتُسْقَى بماءٍ واحد، وهذه الدلائل إنما تنفع المؤمنين المتدبِّرين دون غيرهم.

---

(١) الكشاف ٢/٤٠.
(٢) جمهرة خطب العرب ٢/٢٨٨.
(٣) معاني القرآن ١/٣٤٨.
(٤) رواه أحمد في المسند ٥/٣٣٥ برواية «مثل النبقة». وانظر: النهاية ٥/٣٠٢.
(٥) لعله أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/٢٠٢ ولكنه ضبطها في المطبوعة بالفتح.
(٦) صدره:

في قبـاب حـول دَسْكَـرَةٍ

وهو للأحوص في ديوانه ٢٢٢، أو الأخطل أو يزيد بن معاوية؛ ومجاز القرآن ١/٢٠٢؛ ومعاني القرآن للزجاج ٢/٣٠٤؛ واللسان: دسكر ـ ينع؛ والكامل ١/٢٢٧.

آ. ١٠٠ **قوله تعالى: ﴿شركاء الجن﴾**: الجمهور على نصب «الجن» وفيه خمسة أوجه، أحدها: وهو الظاهر أنَّ «الجن» هو المفعـول الأول، والثاني هو «شركاء» قُدِّم، و «لله» متعلِّق بشركاء. والجَعْل هنا بمعنى التصيير، وفائدةُ التقديم كما قاله الزمخشري[1] استعظامُ أن يُتَّخَذَ لله شريكُ مَنْ كان مَلَكاً أو جِنِّيًّا أو إنسِيًّا ولذلك قُدِّم اسم الله على الشركاء» انتهى. ومعنى كونهم جعلوا الجن شركاء لله هو أنهم يعتقدون أنهم يخلقون من المضارِّ والحيَّات والسباع كما جاء في التفسير. وقيل: ثم طائفة من الملائكة يسمَّون الجن كان بعض العرب يعبدها.

الثاني: أن يكون «شركاء» مفعولاً أول و «لله» متعلقٌ بمحذوف على أنه المفعول الثاني، و «الجنّ» بدل من «شركاء»، أجاز ذلك الزمخشـري[2] وابن عطية[3] والحوفي وأبو البقاء[4] ومكي بن أبـي طالب[5]، إلا أنَّ مكِّيًّا لمَّا ذَكَرَ هذا الوجهَ جَعَلَ اللامَ مِنْ «لله» متعلقةً بجَعَلَ فإنه قال: «الجنَّ مفعولُ أولُ لَجَعَلَ و «شركاءَ» مفعولٌ ثانٍ مقدَّم، واللام في «لله» متعلقة بشركاء، وإن شِئْتَ جَعَلْتَ «شركاء» مفعولاً أول، والجن بدلاً من شركاء، و «لله» في موضع المفعول الثاني، واللام متعلقة بجعل». قلت: بعد أن جعل «لله» مفعولاً ثانياً كيف يُتَصَوَّر أن يَجْعَلَ اللامَ متعلقةً بالجعل؟ هذا ما لا يجوز لأنَّه لما صار مفعولاً ثانياً تعيَّنَ تعلُّقُهُ بمحذوف على ما عرفته غيرَ مرة. قال الشيخ[6]: «وما أجاوزه ـ يعني الزمخشري ومن ذُكِرَ معه ـ لا يجوز؛ لأنه يصِحُّ[7] للبدل أن

---

(١) الكشاف ٢/٤٠.
(٢) الكشاف ٢/٤٠.
(٣) المحرر ٦/١٢٠.
(٤) الإملاء ١/٢٥٥.
(٥) المشكل ١/٢٨٢.
(٦) البحر ٤/١٩٣.
(٧) الأصل «لا يصح» وهو سهو، والتصويب من البحر.

يحلَّ محلَّ المبدل منه فيكونَ الكلام منتظماً، لو قلت: وجعلوا لله الجنَّ لم يَصِحَّ، وشرطُ البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول، وهذا لا يَصِحُّ هنا البتَةَ لِما ذكرنا»

قلت: هذا القول المنسوب للزمخشري ومَنْ ذُكِرَ معه سبقهم إليه الفراء[1] وأبو إسحاق[2] فإنهما أجازا أن يكونا مفعولين قُدِّم ثانيهما على الأول وأجازا أن يكون «الجن» بدلاً من «الشركاء» ومفسِّراً للشركاء هذا نصُّ عبارتهم، وهو معنى صحيح أعني كونَ البدل مفسراً، فلا معنى لردِّ هذا القول، وأيضاً فقد رَدَّ هو على الزمخشري عند قوله تعالىٰ «إلا ما أَمَرْتَنِي به أن اعبدوا»[3] فإنه لا يلزم في كل بدلٍ أن يحل مَحَلَّ المبدلِ منه، قال[4]: «ألا ترىٰ إلى تجويز النحويين «زيد مررت به أبـي عبدالله» ولو قلت: «زيد مررت بأبـي عبدالله»

[٣٤١/أ] لم يجز إلا علىٰ رأي الأخفش» وقد سبق هذا في المائدة، فقد قرر / هو أنه لا يلزم حلول البدل محلَّ المبدل منه فكيف يَرُدُّ به هنا؟

الثالث: أن يكون «شركاء» هو المفعول الأول و«الجن» هو المفعول الثاني، قاله الحوفي، وهذا لا يَصِحُّ لِما عرفت أن الأول في هذا الباب مبتدأ في الأصل والثاني خبر في الأصل، وتقرَّر أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة جَعَلْتَ المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً، من غير عكس إلا في ضرورة، تقدَّم التنبيه على الوارد منها.

الرابع: أن يكون «شركاء الجن» مفعولين على ما تقدَّم بيانه. و«لله» متعلق بمحذوف على أنه حال من «شركاء»؛ لأنه لو تأخر عنها لجاز أن يكون

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٤٨/١.
(٢) معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٢.
(٣) الآية ١١٧ من المائدة.
(٤) أي أبو حيان، انظر: البحر ٦١/٤.

صفة لها قاله أبو البقاء[1]، وهذا لا يَصِحُّ؛ لأنه يصير المعنى: جعلوهم شركاء في حال كونهم لله أي: مملوكين، وهذه حال لازمة لا تنفك، ولا يجوز أن يقال إنها غير منتقلة لأنها مؤكدة إذ لا تأكيدَ فيها هنا، وأيضاً فإنَّ فيه تهيئةَ العاملِ في معمول وقَطْعَه عنه؛ فإن «شركاء» يطلب هذا الجارَّ ليعمل فيه والمعنىٰ منصبٌّ على ذلك.

الخامس: أن يكون «الجنَّ» منصوباً بفعل مضمر جواب لسؤال مقدَّر، كأن سائلاً سأل فقال بعد قوله تعالىٰ «وجعلوا لله شركاء»: مَنْ جعلوا لله شركاء؟ فقيل: الجنَّ، أي: جعلوا الجن، نقله الشيخ[2] عن شيخه أبي جعفر بن الزبير[3]، وجعله أحسن مما تقدَّم قال: «ويُؤَيِّد ذلك قراءةُ[4] أبي حيوة ويزيد بن قطيب «الجنُّ» رفعاً على تقدير: هم الجن، جواباً لمن قال: [من][5] جعلوا لله شركاء؟ فقيل: هم الجن، ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه والاستنقاص بمن جعلوه شريكاً لله تعالىٰ. وقال مكي[6]: «وأجاز الكسائي رفع «الجن» على معنىٰ هم الجن»، فلم يَرْوِها عنه قراءةً، وكأنه لم يطَّلع على أن غيرَه قرأها كذلك.

وقرأ شعيب بن أبي حمزة ويزيد بن قطيب وأبو حيوة في رواية عنهما أيضاً «شركاءَ الجنِّ» بخفض «الجن»، قال الزمخشري[7]: «وقرىء بالجر على الإضافة التي للتبيين فالمعنى: أشركوهم في عبادتهم[8] لأنهم أطاعوهم

---

(١) الإملاء ١/٢٢٥. (٢) البحر ٤/١٩٣.

(٣) أحمد بن إبراهيم الغرناطي، أحد نحاة الأندلس ومُحَدِّثيها توفي سنة ٧٠٨، قرأ على العطار. انظر: طبقات القراء ١/٣٢.

(٤) البحر ٤/١٩٣.

(٥) سقط من الأصل سهواً ونقلناه من البحر.

(٦) المشكل ١/٢٨٢.

(٧) الكشاف ٢/٤٠.

(٨) الكشاف: «عبادته».

كما أطاعوا الله». قال الشيخ[1]: «ولا يتضح معنى هذه القراءة، إذ التقدير: وجعلوا شركاء الجن لله». قلت: معناها واضح بما فسَّره الزمخشري في قوله، والمعنى: أَشْرَكوهم في عبادتهم إلى آخره ولذلك سَمَّاها إضافة تبيين، أي إنه بيَّن الشركاء كأنه قيل: الشركاء المطيعين للجن.

قوله: «وَخَلَقهم» الجمهور على «خَلَقَهم» بفتح اللام فعلاً ماضياً، وفي هذه الجملة احتمالان، أحدهما: أنها حالية فـ«قد» مضمرةٌ عند قومٍ وغير مضمرة عند آخرين. والثاني: أنهـا مستأنفـة لا محَلَّ لهـا، والضمير في «خلقهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه يعود على الجاعلين أي: جعلوا له شركاء مع أنه خلقهم وأوجدهم منفرداً بذلك من غير مشاركة له في خلقهم فكيف يشركون به غيره ممَّن لا تأثيرَ له في خلقهم؟ والثاني: أنه يعود على الجن أي: والحال أنه خلق الشركاء فكيف يجعلون مخلوقه شريكاً له؟

وقرأ[2] يحيى بن يعمر: «وَخَلْقهم» بسكون اللام. قال الشيخ[3]: «وكذا في مصحف عبدالله». قلت: قوله «وكذا في مصحف عبدالله» فيه نظر من حيث إن الشكل الاصطلاحي أعني ما يدل على الحركات الثلاث وما يدل على السكون كالجزء منه كـانت مصاحفُ السَّلفِ منهـا مجردة، والضبط الموجود بين أيدينا اليوم أمرٌ حادث، يقال: إن أول مَنْ أحدثه يحيى بن يعمر، فكيف يُنسب ذلك لمصحف عبدالله بن مسعود؟ وفي هذه القراءة تأويلان أحدهما: أن يكون «خَلْقهم» مصدراً بمعنى اختلاقهم. قال الزمخشري[4]: أي اختلاقهم للإفك يعني: وجعلوا لله خَلْقَهم حيث نسبوا قبائحهم إلى الله في قولهم «والله أمَرَنا بها» انتهى. فيكون «لله» هو المفعول الثاني قُدِّم على

---

(١) البحر ٤/١٩٣.
(٢) المحتسب ١/٢٢٤؛ البحر ٤/١٩٤.
(٣) البحر ٤/١٩٤.
(٤) الكشاف ٢/٤٠.

الأول. والتأويل الثاني: أن يكون «خَلْقهم» مصدراً بمعنى مخلوقهم. فيكون عطفاً على «الجن»، ومفعوله الثاني محذوف تقديره: وجعلوا مخلوقَهم وهو ما ينحِتون من الأصنام كقوله تعالىٰ: «أتعبدون ما تنحتون»[1] شركاءَ لله تعالىٰ.

قوله تعالىٰ: «وخَرَقوا» قرأ الجمهور «خَرَقوا» بتخفيف الراء ونافع بتشديدها[2]. وقرأ[3] ابن عباس بالحاء المهملة والفاء وتخفيف الراء، وابن عمر كذلك أيضاً إلا أنه شدد الراء، والتخفيف في قراءة الجماعة بمعنى الاختلاق. قال الفراء[4]: «يقال خلق الإفك وخَرَقه واختلقه وافتراه وافتعله وخَرَصَه بمعنى كَذَب فيه»، والتشديد للتكثير لأن القائلين بذلك خلق كثير وجمٌّ غفير، وقيل: هما لغتان، والتخفيف هو الأصل. وقال الزمخشري[5]: «ويجوز / أن يكون [٣٤١/ب] مِنْ خرق الثوب إذا شقَّه أي: اشتقُّوا له بنين وبنات». وأمَّا قراءة الحاء المهملة فمعناها التزوير أي: زوَّروا له أولاداً لأن المزوِّر محرِّف ومغيِّرٌ الحقَّ إلى الباطل.

وقوله «بغير علمٍ» فيه وجهان. أحدهما: أنه نعت لمصدر محذوف أي: خَرَقُوا له خَرْقاً بغير علم قاله أبو البقاء[6] وهو ضعيفُ المعنى، والثاني: ـ وهو الأحسنُ ـ أن يكونَ منصوباً على الحال من فاعل «خرقوا» أي: افتعلوا الكذبَ مصاحبين للجهل وهو عدم العلم.

آ. ١٠١ **قوله تعالى: ﴿بديع﴾**: قرأ الجمهور برفع العين، وفيها

---

(١) الآية ٩٥ من الصافات.
(٢) السبعة ٢٦٤؛ البحر ١٩٤/٤؛ الحجة ٢٦٤؛ التيسير ١٠٥.
(٣) المحتسب ٢٢٤/١؛ البحر ١٩٤/٤.
(٤) معاني القرآن ٣٤٨/١، ولم يَرِدْ في المطبوعة: افتعل وخرص.
(٥) الكشاف ٤١/٢.
(٦) الإملاء ٢٥٥/١.

ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو بديعُ، فيكون الوقفُ على قوله «والأرض» فهي جملة مستقلة بنفسها. الثاني: أنه فاعلٌ بقوله «تعالىٰ»، أي تعالى بديع السموات، وتكون هذه الجملةُ الفعليةُ معطوفةً على الفعلِ المقدَّرِ قبلَها وهو الناصبُ لسبحان فإنَّ «سبحان» كما تقدَّم من المصادر اللازم إضمارُ ناصبِها. الثالث: أنه مبتدأ وخبرُه ما بعده من قوله «أنَّى يكون له ولد».

وقرأ[1] المنصور «بديعِ» بالجر، قال الزمخشري[2]: «رداً على قوله وجعلوا لله أو على سبحانه» كذا قاله، ولم يُبَيِّنْ على أيِّ وجهٍ من وجوهِ الإعراب هو، وكذا الشيخُ[3] حكاه عنه ومرَّ عليه، ويريد بالردّ كونَه تابعاً إمَّا: لله، أو للضمير المجرور في «سبحانه»، وتبعيَّتُه له على كونه بدلاً من «لله» أو من الهاء في «سبحانه»، ويجوز أن يكون نعتاً لله على أن تكون إضافةُ «بديع» محضةً كما ستعرفه، وأما تبعيَّتُه للهاءِ فيتعيَّنُ أن يكونَ بدلاً، ويمتنعُ أن يكون نعتاً وإن اعتقَدْنا تعريفَه بالإضافة لمعارِضٍ آخر: وهو أن الضميرَ لا يُنعت، إلا ضميرَ الغائب على رأيِ الكسائي، فعلى رأيه قد يجوز ذلك.

وقرأ أبو صالح الشامي[4] «بديعَ» نصباً، ونصبه على المدح وهي تؤيد قراءةَ الجر. وقراءةُ الرفع المتقدمة يحتمل أن يكون أصلها الإتباعُ بالجرِّ على البدل ثم قطع التابع رفعاً. وبديع يجوز أن يكونَ بمعنى مُبْدِع، وقد سَبَقَ معناه، أو يكونَ صفةً مشبهة أضيفت لمرفوعها كقولك: فلان بديع الشعر أي: بديعٌ شعرُهُ، وعلى هذين القولين فإضافته لفظية لأنه في الأول من بابِ إضافة اسم الفاعل لمنصوبه، وفي الثاني من بابِ إضافةِ الصفة المشبهة لمرفوعها، ويجوز أن يكونَ بمعنى عديم النظير والمِثْل فيهما، كأنه قيل: البديع في السموات

---

(١) البحر ٤/١٩٥؛ الشواذ ٣٩.

(٢) الكشاف ٢/٤١.

(٣) البحر ٤/١٩٥.

(٤) لم أقف على ترجمة له، وفي «شواذ القراءات» صالح الشامي.

والأرض، فالإضافةُ على هذا إضافةٌ مَحْضَةٌ.

قوله: «أنَّى يكون له ولد» أنَّى بمعنى كيف أو مِنْ أين، وفيها وجهان أحدهما: أنها خبر كان الناقصة و«له» في محل نصب على الحال، و«ولد» اسمُها، ويجوز أن تكون منصوبةً على التشبيه بالحالِ أو الظرفِ كقوله «كيف تكفرون بالله»(١) والعاملُ فيها قال أبو البقاء(٢): «يكون»، وهذا على رأي مَنْ يُجيز في«كان» أن تعمل في الأحوال والظروف وشبههما، و«له» خبر يكون و«ولد» اسمها. ويجوز في «يكون» أن تكونَ تامةً، وهذا أحسنُ، أي: كيف يُوْجَدُ له ولدٌ وأسباب الوَلَدِيَّةِ منتفيةٌ؟

قوله: «ولم تكنْ له صاحبةٌ» هذه الواو للحال، والجملةُ بعدها في محل نصب على الحال من مضمون الجملة المتقدمة أي: كيف يوجد له ولد والحال أنه لم يكن له زوج، وقد عُلِمَ أن الولد إنما يكون من بين ذكر وأنثى وهو مُنَزَّهٌ عن ذلك.

والجمهور على «تكن» بالتاء من فوق. وقرأ(٣) النخعي بالياء من تحت وفيه أربعة أوجه، أحدها: أن الفعل مسند إلى «صاحبة» أيضاً كالقراءة المشهورة، وإنما جاز التذكير للفصل كقوله(٤):

٢٠٢٤ـ لقـد وَلَدَ الأخيـطِلَ أُمُّ سوءٍ ....

(١) الآية ٢٨ من البقرة.
(٢) الإملاء ١/٢٥٦.
(٣) المحتسب ١/٢٢٤؛ البحر ٤/١٩٤.
(٤) عجزه:

عـلى بـاب اسْتِهَـا صُـلُبٌ وشـامُ

وهو لجرير، ديوانه ٥١٥؛ والمقتضب ٢/١٤٨؛ والخصائص ٢/٤١٤؛ والإنصاف ١/١٧٥؛ وابن يعيش ٥/٩٢. والشام: العلامة.

وقوله[1]:

٢٠٢٥ـ إنَّ امـرَأً غَـرَّه في الـدنيـا واحـدةٌ
بعـدي وبعـدك في الـدنيـا لمغـرور

وقال ابن عطية[2]: «وتذكيرُ كان وأخواتها مع تأنيث اسمِها أسهلُ من ذلك في سائر الأفعال». قال الشيخ[3]: «ولا أعرفُ هذا عن النحويين ولم يُفَرِّقوا بين كان وغيرها». قلت: هذا كلام صحيح، ويؤيده أن الفارسي وإن كان يقول بحرفية بعضها كـ ليس فإنه لا يُجيز حَذْفَ التاء منها، لو قلت: «ليس هند قائمة» لم يجز. الثاني: أن في «يكون» ضميراً يعود على الله تعالى، و «له» خبر مقدم، و «صاحبة» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «يكون». الثالث أن يكون «له» وحدَه هو الخبر، و «صاحبةٌ» فاعل به لاعتماده / وهذا أَوْلَىٰ ممَّا قبله؛ لأنَّ الجارَّ أقربُ إلى المفرد، والأصل في الأخبار الإفراد. الرابع: أنَّ في «يكون» ضميرَ الأمر والشأن و «له» خبرٌ مقدَّمٌ، و «صاحبةٌ» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «يكون» مفسِّرة لضمير الشأن، ولا يجوزُ في هذا أن يكون «له» هو الخبر وحده و «صاحبةٌ» فاعلٌ به كما جاز في الوجه قبله. والفرق أنَّ ضمير الشأنِ لا يُفَسَّر إلا بجملةٍ صريحة، وقد تقدَّم أنَّ هذا النوعَ من قبيل المفردات. و «تكن» يجوز أن تكونَ الناقصة أو التامة حسبما تقدَّم فيما قبلها. [٣٤٢/أ]

وقوله: «وَخَلَقَ كلَّ شيء» هذه جملة إخبارية مستأنفة، ويجوز أن تكون حالاً، وهي حال لازمة.

آ. (١٠٢) **قوله تعالى: ﴿ذلكم﴾**: أي: ذلكم الموصوفُ بتلك

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الخصائص ٢/٤١٤؛ وابن يعيش ٥/٥٣؛ والعيني ٢/٤٧٦؛ والهمع ٢/١٧١؛ والدرر ٢/٢٢٥.

(٢) المحرر ٦/١٢١.

(٣) البحر ٤/١٩٤.

الصفاتِ المتقدمةِ اللّـهُ، فاسم الإشارة مبتدأ و «الله» خبره، وكذا «ربكم» وكذا الجملةُ من قوله «لا إلـه إلا هو»، وكذا «خالق». قال الزمخشري[1]: «وهو[2] مبتدأ وما بعده أخبار مترادفة». قلت: هذا عند مَنْ يجيز تَعَدُّد الخبرِ مطلقاً، ويجوز أن يكون «الله» وحده هو الخبر ما بعده أبدال، كذا قال أبو البقاء[3]، وفيه نظر من حيث إنَّ بعضها مشتقٌ والبدلُ يَقِلُّ بالمشتقات، وقد يقال إن هذه، وإن كانت مشتقة، ولكنها بالنسبة إلى الله تعالى من حيث اختصاصُها به صارت كالجوامد، ويجوز أن يكون «الله» هو البدل، وما بعده أخبارٌ أيضاً، ومَنْ منع تعدُّدَ الخبرِ قَدَّر قبلَ كل خبرٍ مبتدأ، أو يجعلها كلَّها بمنزلة اسم واحد كأنه قيل: ذلكم الموصوفُ هو الجامعُ بين هذه الصفات.

آ. (١٠٤) **قوله تعالى: ﴿قد جاءكم بصائر﴾**: إنما ذَكَّر الفعلَ لشيئين: أحدهما الفصلُ بالمفعول، والثاني كون التأنيث مجازياً. والبصائر جمع البصيرة، وهي الدلالة التي توجب إبصار النفوس للشيء، ومنه قيل للدم الدالِّ على القتيل بصرة[4]. والبصيرة مختصة بالقلب كالبصر للعين، هذا قول بعضهم. وقال الراغب[5]: «ويقال لقوة القلب المُدْرِكة بَصيرة وبَصَر، قال تعالىٰ: «ما زاغ البصرُ وما طَغَى»[6] وقد تقدَّم تحقيق هذا في أوائل البقرة.

و «مِنْ ربكم» يجوز أن يتعلَّق بالفعل قبله، وأن يتعلق بمحذوفٍ على

(١) الكشاف ٢/٤١.
(٢) الكشاف: «ذلكم».
(٣) الإملاء ١/٢٥٦.
(٤) كذا في الأصل، وفي القاموس: المَبْصَرَة: شيء من الدم يُسْتدل به. انظر: القاموس: بصر.
(٥) المفردات ٤٩.
(٦) الآية ١٧ من النجم.

أنه صفة لما قبله، أي: بصائر كائنة من ربكم، و«مِنْ» في الوجهين لابتداء الغاية مجازاً.

قوله: «فَمَنْ أَبْصَرَ» يجوز أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة، فالفاء جوابُ الشرط على الأول، ومزيدة في الخبر لشبه الموصول باسم الشرط على الثاني، ولا بد قبل لام الجر مِنْ محذوف يَصِحُّ به الكلامُ، والتقدير: فالإبصار لنفسه ومَنْ عَمِي فالعَمَىٰ عليها. والإبصار والعَمَى مبتدآن، والجارُّ بعدهما هو الخبر، والفاء داخلة على هذه الجملةِ الواقعة جواباً أو خبراً، وإنما حُذِف مُبْتَدَؤُها للعلم به، وقدَّر الزجاج قريباً من هذا فقال[1]: «فلنفسه نَفْع ذلك، ومَنْ عمي فعليها ضررُ ذلك». وقال الزمخشري[2]: «فَمَنْ أبصر الحقَّ وآمن فلنفسه أبصر وإياها نَفَعَ، ومَنْ عمي فعليها أي: فعلىٰ نفسه عَمِي، وإياها ضَرَّ». قال الشيخ[3]: «وما قَدَّرناه من المصدر أَوْلى، وهو فالإبصار والعمىٰ، لوجهين، أحدهما: أن المحذوف يكون مفرداً لا جملة، والجار يكون عمدةً لا فَضْلة، وفي تقديره هو المحذوفُ جملةٌ والجارُّ والمجرورُ فضلةٌ. والثاني: ــ وهو أقوى ــ وذلك أنه لو كان التقدير فعلاً لم تدخل الفاء سواء كانت «مَنْ» شرطيةً أم موصولة مشبهة بالشرط؛ لأن الفعل الماضي إذا لم يكن دعاءً ولا جامداً، ووقع جوابَ شرط أو خبرَ مبتدأ مشبه بالشرط لم تدخل الفاء في جواب الشرط ولا في خبر المبتدأ، لو قلت: «مَنْ جاءني فأكرمتُه» لم يَجُزْ بخلافِ تقديرنا فإنه لا بد فيه من الفاء، ولا يجوز حَذْفُها إلا في الشعر». قلت: هذا التقدير الذي قدَّره الزمخشري مسبوقٌ إليه سبقه إليه الكلبي[4] فإنه قال: «فَمَنْ أبصر صَدَّق وآمن بمحمد صلى الله عليه وسلم

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٠٦.

(٢) الكشاف ٢/٤٢.

(٣) البحر ٤/١٩٦.

(٤) لعله أبو أحمد بن جُزَيّ الكلبي له «تفسير القرآن العزيز» توفي سنة ٦٢٠. انظر: طبقات المفسرين ١/١٠١.

فلنفسه عمل ومَنْ عمي فلم يُصَدِّق فعلى نفسه جَنَىٰ العذاب». وقوله «إن الفاء لا تدخل فيما ذكر» قد يُنازَعُ فيه، وإذا كانوا فيما يَصْلُحُ أن يكون جواباً صريحاً ويظهر / فيه أثر الجازم كالمضارع يجوز فيه دخول الفاء نحو: «ومَنْ عاد فينتقمُ الله منه»[1] فالماضي بدخولها أَوْلَى وأَحْرىٰ. [٣٤٢/ب]

آ. (١٠٥) **قوله تعالى: ﴿وكذلك﴾**: الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف، فقدَّره الزجاج[2]: «ونُصَرِّفُ الآياتِ مثلَ ما صَرَّفناها فيما تُلي عليكم»، وقدَّره غيرُه: نُصَرِّف الآيات في غير هذه السورة تصريفاً مثل التصريف في هذه السورة.

قوله: «ولِيقولوا» الجمهور على كسرِ اللامِ، وهي لام كي، والفعلُ بعدها منصوب بإضمار «أَنْ» فهو في تأويل مصدر مجرور بها على ما عُرِف غيرَ مرة، وسمَّاها أبو البقاء[3] وابن عطية[4] لام الصيرورة كقوله تعالى: «فالتقطه آلُ فرعون ليكون لهم عَدُوَّاً وحَزَناً»[5] وكقوله[6]:

٢٠٢٦ــ لِدُوا للموتِ وابنُوا للخَراب ....

أي: لمَّا صار أمرُهم إلى ذلك عبَّر بهذه العبارة، والعلة غير مرادة في هذه الأمثلة، والمحققون يأبَوْن جَعْلَها للعاقبة والصيرورة، ويُؤَوِّلون ما وَرَدَ من ذلك على المجاز. وجَوَّز أبو البقاء[7] فيها الوجهين: أعني كونَها لامَ العاقبة أو العلة حقيقةً فإنه قال: «واللام لام العاقبة أي: إن أمرَهم يَصير إلى هذا»

---

(١) الآية ٩٥ من المائدة.
(٢) معاني القرآن ٣٠٧/٢.
(٣) الإملاء ٢٥٦/١، وفي المطبوعة «لام العاقبة».
(٤) المحرر ١٢٤/٦.
(٥) الآية ٨ من القصص.
(٦) تقدم برقم ١٩٣٢.
(٧) الإملاء ٢٥٦/١.

وقيل: إنه قصد بالتصريف أن يقولوا دَرَسْتَ عقوبةً لهم» يعني فهذه علة صريحة وقد أوضح بعضهم هذا فقال[1]: «المعنى: يُصَرِّف هذه الدلائل حالاً بعد حال ليقولَ بعضُهم دارَسْتَ فيزدادوا كفراً، وتنبيهٌ لبعضهم فيزدادوا إيماناً، ونحو: «يُضِلُّ به كثيراً ويَهدي به كثيراً»[2]. وأبو علي جعلها في بعض القراءات لام الصيرورة، وفي بعضها لام العلة فقال: «واللام في ليقولوا في قراءة ابن عامر ومَنْ وافقه بمعنى: لئلا يقولوا أي: صُرِفَت الآيات وأُحْكِمَتْ لئلا يقولوا هذه أساطير الأولين قديمة قد بَلِيَتْ وتكرَّرَتْ على الأسماع»، واللام على سائر القراءات لام الصيرورة». قلت: قراءة ابن عامر دَرَسَتْ بوزن أَكَلَتْ وسَرَقَتْ فعلاً ماضياً مسنداً لضمير الآيات، وسيأتي تحقيق القراءات في هذه الكلمة متواترِها وشاذِّها. قال الشيخ[3] «وما أجازه من إضمارِ «لا» بعد اللام المضمر بعدها «أَنْ» هو مذهب لبعض الكوفيين كما أضمروها بعد «أَنْ» المظهرة في «أَنْ تَضِلُّوا»[4]، ولا يجيز البصريون إضمار «لا» إلا في القسم على ما تبيَّن فيه».

ثم هذه اللام لا بدَّ لها من مُتَعَلَّق، فقدَّره الزمخشري[5] وغيره متأخراً. قال الزمخشري: «وليقولوا جوابه محذوف تقديره: وليقولوا دَرَسْتَ نُصَرِّفها. فإن قلت: أيُّ فرق بين اللامين في لِيَقُولوا ولنبيِّنه؟ قلت: الفرق بينهما أن الأولى مجاز والثانية حقيقة، وذلك أن الآيات صُرِفَت للتبيين، و لم تُصْرَفْ ليقولوا دارست، ولكن لأنه لمَّا حصل هذا القولُ بتصريف الآيات كما حصل للتبيين شَبَّهَ به فَسِيْق مَساقَه، وقيل: ليقولوا كما قيل لنبيِّه». قلت: فقد نص هنا

(١) انظر: البحر ٤/١٩٨.
(٢) الآية ٢٦ من البقرة.
(٣) البحر ٤/١٩٨.
(٤) الآية ١٧٦ من النساء: «يبين الله لكم أن تضلوا».
(٥) الكشاف ٢/٤٢.

على أن لام «ليقولوا» علة مجازية. وجَوَّز بعضهم أن تكون هذه اللام نسقاً على علةٍ محذوفة. قال ابن الأنباري: «دخلت الواو في «وليقولوا» عطفاً على مضمر، التقدير: وكذلك نصرف الآيات لنُلْزِمَهم الحجةَ وليقولوا». قلت: وعلى هذا فاللامُ متعلقةٌ بفعلِ التصريف من حيث المعنى ولذلك قَدَّره مَنْ قدَّره متأخراً بـ «نُصَرِّف». وقال الشيخ[1]: «ولا يتعيَّن ما ذكره المُعْرِبون والمفسِّرون من أن اللامَ لامُ كي أو لامُ الصيرورة، بل الظاهر أنها لام الأمر والفعل مجزوم بها، ويؤيده قراءة مَنْ سكن اللام، والمعنى عليه يتمكن، كأنه قيل: وكذلك نُصَرِّف الآياتِ وليقولوا هم ما يقولون مِنْ كونها دَرَسْتَها وتَعَلَّمتها أو دَرَسَت هي أي: بَلِيَتْ وقَدُمَتْ، فإنه لا يُحْتَفَلُ بهم ولا يُلْتفت إلى قولهم، وهو أمرٌ معناه الوعيدُ والتهديدُ وعدمُ الاكتراث بقولهم أي: نُصَرِّفها وليدَّعُوا فيها ما شاؤوا، فإنه لا اكتراث بدعواهم».

وفيه نظر من حيث إن المعنىٰ على ما قاله الناس وفهموه، وأيضاً فإنَّ بعده / ولنبيِّنَه وهو نصٌّ في لام كي، وأمَّا تسكين اللام في القراءة الشاذة [٣٤٣/أ] فلا يدلُّ لاحتمال أن تكون لام كي سُكِّنت إجراءً للكلمة مُجْرىٰ كَتِف وكَبِد. وقد ردَّ الشيخ[2] على الزمخشري حيث قال[3]: «وليقولوا جوابه محذوف» فقال: «وتسميتُه ما يتعلَّق به قوله «وليقولوا» جواباً اصطلاحٌ غريب، لا يقال في «جئتَ» من قولك «جئت لتقوم» إنه جواب». قلت: هذه العبارة قد تكررت للزمخشري وسيأتي ذلك في قوله «ولِتَصْغَى»[4] أيضاً. وقال الشيخ هناك: «وهذا اصطلاحٌ غريب»، والذي يظهر أنه إنما يُسَمِّي هذا النحوَ جواباً لأنه يقع جواباً لسائل. تقول: أين الذي يتعلَّق به هذا الجارُّ؟ فيُجاب به، فسُمِّي جواباً

(١) البحر ١٩٨/٤.
(٢) البحر ١٩٨/٤.
(٣) أي الزمخشري في الكشاف ٤٢/٢.
(٤) في الآية ١١٣ من الأنعام.

بهذا الاعتبار، وأضيف إلى الجارِّ في قوله «وليقولوا» جوابه، لأن الإضافة [تقع][1] بأدنى ملابسة وإلا فكلامُ إمامٍ يتكرَّر لا يُحمل على فساد.

وأمَّا القراءات التي في «دَرَسَتْ» فثلاث في المتواتر: فقرأ[2] ابن عامر «دَرَسَتْ» بزنة ضَرَبَتْ، وابن كثير وأبو عمرو «دارَسْتَ» بزنة قابلْتَ أنت، والباقون «درسْتَ» بزنة ضربْت أنت. فأمَّا قراءة ابن عامر فمعناها بَلِيَتْ وقَدُمَتْ وتكرَّرَتْ على الأسماع يُشيرون إلى أنها من أحاديث الأولين كما قالوا أساطير الأولين.

وأمَّا قراءة ابن كثير أبي عمرو فمعناها دارسْتَ يا محمدُ غيرَكَ من أهل الأخبار الماضية والقرون الخالية حتى حفظتها فقلتَها، كما حَكَىٰ عنهم فقال: «إنما يُعَلِّمه بشرٌ، لسان الذي يُلْحِدون إليه أعجميٌ»[3] وفي التفسير: أنهم كانوا يقولون: هو يدارس سَلْمَان وعَدَّاساً. وأمَّا قراءة الباقين فمعناها حَفِظْتَ وأَتْقَنْتَ بالدرس أخبارَ الأولين كما حكىٰ عنهم «وقالوا أساطيرُ الأولين اكتَتَبَها فهي تُمْلى عليه بُكْرة وأصيلا»[4] أي تكرَّر عليها بالدَّرْس ليحفظها. وقرىء هذا الحرف في الشاذ عشر قراءاتٍ أُخَرَ فاجتمع فيه ثلاثَ عشرةَ قراءة: فقرأ ابن عباس بخلاف عنه وزيد بن علي والحسن البصري وقتادة «دُرِسَتْ» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول مسنداً لضمير الآيات، وفَسَّرها ابن جني[5] والزمخشري[6] بمعنيين، في أحدهما إشكال. قال أبو الفتح[7]: «يُحتمل أن

(١) سقطت من الأصل وثبتت في ص.
(٢) انظر: السبعة ٢٦٤؛ الكشف ١/٤٤٣؛ والنشر ٢/٢٥١؛ والحجة ٢٦٤؛ والمحتسب ١/٢٢٥؛ والبحر ٤/١٩٧.
(٣) الآية ١٠٣ من النحل.
(٤) الآية ٥ من الفرقان.
(٥) المحتسب ١/٢٢٦.
(٦) الكشاف ٢/٤٢.
(٧) أي ابن جني.

يراد عَفَتْ أو بَلِيَتْ». وقال أبـو القاسم[1]: «بمعنى قُـرِئت أو عُفِيَتْ».قال الشيخ[2]: «أما معنى قُرِئَتْ وبَلِيَتْ فظاهرٌ؛ لأن دَرَسَ بمعنى كرَّر القراءة متعدٍّ، وأمَّا «دَرَس» بمعنى بَلِي وانمحى فلا أحفظه متعدياً ولا وَجَدْنا فيمن وَقَفْنا على شعره من العرب إلا لازماً». قلت: لا يحتاج هذا إلى استقراء فإن معناه [لا] يحتمل أن يكون متعدِّياً إذ حَدَثُه لا يتعدَّىٰ فاعلُه فهو كقام وقعد، فكما أنَّا لا نحتاج في معرفة قصور قام وقعد إلى استقراء بل نَعْرِفُه بالمعنىٰ فكذا هذا.

وقرىء «دَرَّسْتَ» فعلاً ماضياً مشدداً مبنياً للفاعل المخاطب، فيحتمل أن يكون للتكثير أي: دَرَّسْتَ الكتب الكثيرة كذبَّحْتُ الغنم وقَطَّعْتُ الأثواب، وأن تكون للتعدية، والمفعولان محذوفان أي: دَرَّسْتَ غيرَك الكتب وليس بظاهر، إذ التفسير على خلافه. وقُرِىء دُرِّسْتَ كالذي قبله إلا أنه مبني للمفعول أي: دَرَّسك غيرُك الكتبَ، فالتضعيف للتعدية لا غير. وقرىء «دُوْرِسْتَ» مسنداً لتاء المخاطب مِنْ دارَسَ كقاتل، إلا أنه بني للمفعول فقلبت ألفه الزائدة واواً، والمعنى: دارَسَكَ غيرك.

وقرىء «دارسَتْ» بتاء ساكنة للتأنيث لحقت آخر الفعل، وفي فاعله احتمالان، أحدهما: أنه ضمير الجماعة أُضْمِرَتْ وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لدلالة السياق عليها أي: دارستك الجماعة، يُشيرون لأبـي فكيهة وسلمان، وقد تقدم ذلك في قراءة ابن كثير وأبـي عمرو، والثاني: ضمير الإناث على سبيل المبالغة أي: إن الآيات نفسها دارَسَتْكَ وإن كان المراد أهلها.

وقرىء«دَرُسَتْ» بفتح الدال وضم الراء مسنداً إلى ضمير الآيات وهو مبالغة في دَرَسَتْ بمعنى بَلِيَتْ وقَدُمَتْ وانمحت أي اشتد دُروسُها وبـلاها.
وقرأ أُبَـيّ / «دَرَس» وفاعله ضمير النبي صلى الله عليه وسلم أو ضمير الكتاب [٣٤٣/ب]

---

(١) أي الزمخشري.
(٢) البحر ٤/١٩٧.

بمعنى قرأه النبي وتلاه وكُرِّرَ عليه، أو بمعنى بلي الكتاب وامَّحىٰ، وهكذا في مصحف عبدالله درس.

وقرأ الحسن في رواية «دَرَسْنَ» فعلاً ماضياً مسنداً لنون الإناث هي ضمير الآيات، وكذا هي في بعض مصاحف ابن مسعود. وقرىء «دَرَّسْنَ» الذي قبله إلا أنه بالتشديد بمعنى اشتد دُروسها وبِلاها كما تقدَّم. وقرىء «دارسات» جمع دارسة بمعنى قديمات، أو بمعنى ذات دُروس نحو: عيشة راضية، وماء دافق، وارتفاعُها على خبر ابتداء مضمر أي: هنَّ دارسات، والجملة في محلّ نصب بالقول قبلها.

وقوله «ولنبيِّنه» تقدَّم أن هذا عطفٌ على ما قبله فحكمه حكمه. وفي الضمير المنصوب أربعةُ احتمالات، أحدها: أنه يعود على الآيات، وجاز ذلك وإن كانت مؤنثة لأنها بمعنى القرآن. الثاني: أنه يعود على الكتاب لدلالة السياق عليه، ويُقَوِّي هذا أنه فاعل لدَرَسَ في قراءةِ مَنْ قرأه كذلك. الثالث: أنه يعود على المصدر المفهوم مِنْ نُصَرِّف أي نبيِّن التصريف. الرابع: أن يعود على المصدر المفهوم من «لنبينه» أي: نبيِّن التبيين نحو: ضَرَبْتُه زيداً أي ضربت الضرب زيداً. و«لقوم» متعلق بالفعلِ قبلَه. و«يَعْلَمُون» في محل جر صفة للنكرة قبلها.

آ. (١٠٦) **وقوله تعالى: ﴿ما أُوْحِي﴾**: يجوز أن تكون اسمية، والعائد هو القائم مقام الفاعل. و«إليك» فضلةٌ، وأجازوا أن تكون مصدريةً والقائمُ مقامَ الفاعل حينئذ الجار والمجرور أي: الإيحاء الجائي مِنْ ربك، و«مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً فـ «مِنْ ربك» متعلِّقٌ بأُوْحِي. وقيل: بل هو حال من «ما» نفسها. وقيل: بل هو حال من الضمير المستتر في «أوحي» وهو بمعنى ما قبله.

قوله: «لا إله إلا هو» جملة معترضة بين هاتين الجملتين الأمريتين، هذا

هو الأحسن. وجَوَّز أبو البقاء[1] أن تكون حالاً من «ربك» وهي حال مؤكدة تقديره: من ربك منفرداً.

آ. (١٠٧) **وقوله تعالى: ﴿ولو شاء الله﴾**: مفعولُ المشيئة محذوف أي: لو شاء الله إيمانهم، وقد تقدَّم أنه لا يُذْكر إلا لغرابته. وقوله: «جَعَلْناك» هي بمعنى صيَّر، فالكاف مفعول أول و«حفيظاً» هو الثاني، و«عليهم» متعلق به قُدِّم للاهتمام أو للفواصل. ومفعول «حفيظ» محذوف أي: حفيظاً عليهم أعمالَهم. قال أبو البقاء[2]: «هذا يؤيد قول سيبويه[3] في إعمال فعيل» يعني أنه مثالُ مبالغة، وللناس في إعماله وإعمال فَعِل خلاف أثبته سيبويه[4] ونفاه غيره، وكيف يؤيده وليس شيء في اللفظ يَشْهد له؟

وقوله: «وما أنت» يجوز أن تكون الحجازية، فيكون «أنت» اسمها و«بوكيل» خبرها في محل نصب، ويجوز أن تكون التميميةَ فيكون «أنت» مبتدأ و«بوكيل» خبره في محل رفع، والباء زائدة على كلا التقديرين، و«عليهم» متعلِّقٌ بوكيل قُدِّم لِما تقدَّم فيما قبله. وهذه الجملة هي في معنى الجملة قبلها؛ لأنَّ معنى ما أنت وكيل عليهم هو بمعنى ما جعلناك حفيظاً عليهم أي: رقيباً.

آ. (١٠٨) **وقوله تعالى: ﴿مِنْ دون الله﴾**: يجوز أن يتعلَّق بـ«يَدْعُون» وأن يتعلَّق بمحذوف على أنه حال: إمَّا من الموصول، وإمَّا مِنْ عائده المحذوف أي: يَدْعُونهم حالَ كونهم مستقرِّين من دون الله.

---

(١) الإملاء ١/٢٥٧.
(٢) الإملاء ١/٢٥٧.
(٣) الكتاب ٢/٢٥٥.
(٤) الكتاب ٢/٢٥٥.

قوله: «فَيَسُبُّوا» الظاهر أنه منصوب على جواب النهي بإضمار أن بعد الفاء أي: لا تَسُبُّوا آلهتَهم؛ فقد يترتب عليه ما يكرهون مِنْ سَبِّ الله، ويجوز أن يكون مجزوماً نسقاً على[1] فعل النهي قبله كقولهم «لا تَمْدُدْها فتشقَّها» وجاز وقوع «الذين» وإن كان مختصًّا بالعقلاء على الأصنامِ التي لا تَعْقِلُ معاملةً لها معاملةَ العقلاء كما أوقع عليها«مَنْ» في قوله: «ممَنْ لا يَخْلُق»[2] ويجوز أن يكون ذلك للتغليب لأن المعبود من دون الله عقلاء كالمسيح وعُزَيْر والملائكة وغيرهم، فغلَّب العاقل، ويجوز أن يراد بالذين يَدْعون المشركون أي: لا تَسُبُّوا الكَفَرة الذين يَدْعون غير الله من دونه. وهو وجه واضح.

قوله «عَدْوَاً» الجمهور على فتح العين وسكون الدال وتخفيف الواو، ونصبه من ثلاثة أوجه أحدها: أنه منصوب على المصدر لأنه نوعٌ من العامل فيه، لأن السَّبَّ من جنس العَدْوِ. والثاني: أنه مفعول من أجله أي لأجل العدو، وظاهر كلام الزجاج أنه خلط القولين فجعلهما قولاً واحداً، فإنه
[٣٤٤/أ] قال[3]: «وعَدْواً منصوبٌ على المصدر لأن المعنى: فَتَعْدُوا / عَدْواً» قال: «ويكون بإرادة اللام والمعنى: فيسُبُّوا الله للظلم. والثالث: أنه منصوب على أنه واقع موقع الحال المؤكدة لأن السَّبَّ لا يكون إلا عَـدْواً. وقرأ[4] الحسن وأبو رجاء ويعقوب وقتادة وسلام[5] وعبدالله بن زيد «عُدُوَّاً» بضم العين والدال وتشديد الواو، وهو مصدرٌ أيضاً لـ«عدا» وانتصابُه على ما تقدَّم من ثلاثـة الأوجه. وقرأ ابن كثير في رواية ــ وهي قراءة أهل مكة فيما نقله النحاس ــ[6]

---

(١) تكررت «على» في الأصل سهواً.
(٢) الآية ١٧ من النحل.
(٣) معاني القرآن ٣٠٨/٢.
(٤) انظر: المحتسب ٢٢٦/١؛ والنشر ٢٥١/٢؛ والبحر ٢٠٠/٤.
(٥) سلام بن سليمان الطويل، ثقة جليل، أخذ عن عاصم وأبي عمرو، توفي سنة ١٧١. انظر: طبقات القراء ٣٠٩/١.
(٦) إعراب القرآن ٥٧٣/١.

«عَدُوًّا» بفتح العين وضم الدال وتشديد الواو بمعنى أعداء، ونصبه على الحال المؤكدة و«عدوّ» يجوز أن يقع خبراً عن الجمع، قال تعالىٰ: «هم العدو»[1] وقال تعالىٰ: «إنَّ الكافرين كانوا لكم عَدُوًّا مُبينا»[2]. ويقال: عَدا يَعْدُو عَدْواً وعُدُوًّا وعُدْواناً وعَداءً. و«بغير عِلْم» حالٌ أي: يَسُبُّونه غير عالمين أي: مصاحبين للجهل؛ لأنه لو قَدَّره حَقَّ قَدْره لما أَقْدَموا عليه. وقوله «كذلك» نعتٌ لمصدر محذوف أي: زَيَّنَّا لهؤلاء أعمالَهم تزييناً مثلَ تزيينِنا لكلِّ أمةٍ عَمَلَهم، وقيل: تقديره: مثلَ تزيينِ عبادةِ الأصنام للمشركين زَيَّنَّا لكلِّ أمة عَمَلَهم وهو قريب من الأول.

آ. (١٠٩) **وقوله تعالى: ﴿جَهْدَ أيمانهم﴾**: قد تقدَّم الكلام عليه في المائدة[3]. وقرأ طلحة[4] بن مصرف: «لَيُؤْمَنَنْ» مبنياً للمفعول مؤكداً بالنون الخفيفة. قوله «وما يُشْعِركم»: «ما» استفهامية مبتدأة، والجملة بعدها خبرها، وفاعلُ «يشعر» يعود عليها، وهي تتعدى لاثنين الأول ضمير الخطاب، والثاني محذوف، أي: وأي شيء يُدْريكم إيمانُهم إذا جاءتهم الآيات التي اقترحوها؟

وقرأ العامَّة[5] «أنها» بفتح الهمزة، وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر ــ بخلاف عنه ــ بكسرها. فأمَّا على قراءةِ الكسر فواضحةٌ استجودها الناس: الخليل وغيره؛ لأن معناها استئناف إخبار بعدم إيمان مَنْ طُبع على قلبه ولو جاءتهم كلُّ آية. قال سيبويه[6]: «سألْتُ الخليل عن هذه القراءة ــ يعني

(١) الآية ٤ من المنافقون.
(٢) الآية ١٠١ من النساء.
(٣) الآية ٥٣.
(٤) انظر: البحر ٤/٢٠١.
(٥) انظر: السبعة ٢٦٥؛ النشر ٢/٢٥٢؛ الحجة ٢٦٥؛ البحر ٤/٢٠١.
(٦) الكتاب ١/٤٦٢.

قراءة الفتح ـ فقلت: ما منع أن يكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يَحْسُن ذلك في هذا الموضع، إنما قال «وما يُشْعركم»، ثم ابتدأ فأوجب فقال «إنها إذا جاءت لا يؤمنون» ولو فتَح فقال: «وما يُشْعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون» لكان عُذْراً لهم». وقد شرح الناس قولَ الخليل وأوضحوه فقال الواحدي وغيره: «لأنك لو فتحت «أنَّ» وجعلتها التي في نحو «بلغني أن زيداً منطلق» لكان عذراً لمن أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون، لأنه إذا قال القائل: «إن زيداً لا يؤمن» فقلت: وما يدريك أن لا يؤمن، كان المعنى أنَّه يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذراً لمَنْ نفىٰ عنه الإيمان، وليس مرادُ الآية الكريمة إقامةَ عُذْرِهم ووجودَ إيمانهم. وقال الزمخشري[1] «وقرىء «إنها» بالكسر، على أن الكلام قد تمَّ قبله بمعنى: وما يشعركم ما يكون منهم، ثم أخبرهم بعلمه فيهم فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون».

وأمَّا قراءة الفتح فقد وجَّهها الناس على ستة أوجه، أظهرها: أنها بمعنى لعلَّ، حكى الخليل «أتيت السوق أنك تشتري لنا منه شيئاً» أي: لعلك، فهذا من كلام العرب ـ كما حكاه الخليل ـ شاهد على كون «أنَّ» بمعنى لعلَّ، وأنشد أبو جعفر النحاس[2]:

٢٠٢٧ـ أريني جواداً مات هُزْلاً لأنَّني
أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلاً مُخَلَّدا

قال امرؤ القيس[3]: ـ أنشده الزمخشري ـ[4]

٢٠٢٨ـ عُوجا على الطلل المُحيلِ لأنَّنا
نبكي الديار كما بكىٰ ابنُ حِذامِ

---

(١) الكشاف ٢/٤٤.
(٢) تقدم برقم ٧٢٥.
(٣) تقدم برقم ١٣٦٥.
(٤) الكشاف ٢/٤٤.

وقال جرير[1]:

٢٠٢٩ـ هـلَ آنتمْ عـائـجـون بنـا لَـعَـنَّـا
نـرىٰ العَـرَصـاتِ أو أثـرَ الخيـام

وقال عدي بن زيد[2]:

٢٠٣٠ـ أعـاذلَ مـا يُـدْرِيـكَ أن منيَّـتـي
إلى ساعةٍ في اليوم أو في ضحى الغد

وقال آخر[3]:

٢٠٣١ـ قلت لشيبـانَ آدنُ مِنْ لقائِـهْ أنَّا نُغَذِّي النـاسَ مِنْ شِوائِـهْ

فـ «أنَّ» في هذه المواضع كلها بمعنى لعلَّ، قالوا: ويدل على ذلك أنها في مصحف أُبَـيّ وقراءته «وما أدراكم لعلَّها إذا جاءت لا يؤمنون» ونُقِلَ عنه: «وما يشعركم لعلها إذا جاءت»، ذكر ذلك أبو عبيد، وغيره، ورجَّحوا ذلك أيضاً بأنَّ «لعل» قد كَثُرَ ورودها في مثل هذا التركيب كقوله تعالىٰ: وما يُدْريك لعلَّ الساعةَ قريب»[4] «وما يُدْريك لعلَّه يَزَّكَّى»[5] وممَّنْ جعل «أنَّ» بمعنى «لعل» أيضاً يحيى بن زياد الفراء[6].

ورجَّح الزجاج[7] ذلك، فقال: «زعم سيبويه عن الخليل أن معناها «لعلها» قال: «وهذا الوجه أقوىٰ في العربية وأجود»، / ونسب القراءة لأهل [٣٤٤/ب]

(١) تقدم برقم ١٣٦٧.
(٢) تفسير الفخر الرازي ١٣/١٤٤؛ وتفسير الطبري ١٢/٤١؛ واللسان: أنن.
(٣) البيت لأبـي النجم وهو في الكتاب ١/٤٦٠؛ والإنصاف ٥٩١؛ والقرطبـي ٧/٦٤.
(٤) الآية ١٧ من الشورىٰ.
(٥) الآية ٣ من عبس.
(٦) معاني القرآن ١/٣٥٠.
(٧) معاني القرآن ٢/٣١٠.

المدينة، وكذا أبو جعفر[1]. قلت: وقراءة الكوفيين والشاميين أيضاً، إلا أن أبا علي الفارسي[2] ضعَّف هذا القول الذي استجوده الناس وقوَّوه تخريجاً لهذه القراءة فقال: «التوقع الذي تدل عليه «لعلَّ» لا يناسب قراءة الكسر لأنها تدل على حكمه تعالىٰ عليهم بأنهم لا يؤمنون» ولكنه لمَّا منع كونها بمعنى «لعل» لم يجعلها معمولة لـ «يُشْعِركم» بل جعلها على حذف لام العلة أي لأنها، والتقدير عنده: قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، فهو لا يأتي بها لإِصْرارهم على كفرهم، فيكون نظير «وما مَنَعَنا أن نُرْسِلَ بالآيات إلا أَنْ كذَّب بها الأولون»[3] أي بالآيات المقترحة، وعلى هذا فيكون قوله «وما يُشْعركم» اعتراضاً بين العلة والمعلول.

الثاني: أن تكون «لا» مزيدةً، وهذا رأيُ الفراء[4] وشيخه قال: «ومثله «ما مَنَعَكَ أنْ لا تَسجدَ»[5] أي: أن تسجد، فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، والمعنى على هذا: أنها لو جاءت لم يؤمنوا، وإنما حملها على زيادتها ما تقدَّم من أنها لو تُقَدَّر زائدةً لكان ظاهرُ الكلام عذراً للكفار وأنهم يُـؤْمنون، كما عرَفْتَ تحقيقَه أولاً. إلا أن الزجاج نسب ذلك إلى الغلط فقال[6] «والذي ذكر أن «لا» لغوٌ غالط، لأنَّ ما يكون لغواً لا يكون غيرَ لغو، ومَنْ قرأ بالكسر فالإِجماع على أن «لا» غير لغو» فليس يجوز أن يكون معنى لفظة مرةً النفيَ ومرةً الإِيجابَ في سياق واحد.

وانتصر الفارسي[7] لقول الفراء ونفى عنه الغلط، فإنه قال: «يجوز أن

---

(١) وهو النحاس في إعرابه ١/٥٧٣.
(٢) الحجة (خ) ٢/٤٣٠.
(٣) الآية ٥٩ من الإسراء.
(٤) معاني القرآن ١/٣٥٠.
(٥) الآية ١٢ من الأعراف.
(٦) معاني القرآن ٢/٣١٠.
(٧) الحجة (خ) ٢/٤٣٢.

تكون «لا» في تأويلٍ زائدةً، وفي تأويلٍ غيرَ زائدة كقول الشاعر[1]:

٢٠٣٢ـ أبى جودُه لا البخلَ واستعجلَتْ نَعَمْ
بـه مِنْ فتى لا يمنـع الجـودَ نـائِلُهْ

يُنْشد بالوجهين أي بنصب «البخل» وجرِّه، فَمَنْ نَصَبَه كانت زائدة أي: أبىٰ جوده البخل، ومَنْ خفض كانت غيرَ زائدة وأضاف «لا» إلى البخل قلت: وعلى تقدير النصب لا يلزم زيادتها لجواز أن تكون «لا» مفعولاً بها والبخل بدل منها أي: أبى جوده لفظ «لا»، ولفظ «لا» هو بخل. وقد تقدَّم لك طرفٌ من هذا محققاً عند قوله تعالىٰ «ولا الضَّالِّين»[2] في أوائل هذا الموضوع، وسيمر بك مواضعُ منها، كقوله تعالىٰ: «وحرامٌ على قرية أهلكناها أنهم لا يَرْجِعُون»[3] قالوا: تحتمل الزيادةَ وعَدَمَها، وكذا «ما مَنَعَكَ أَنْ لا تسجد»[4] «لئلَّا يعلم أهل الكتاب»[5].

الثالث: أن الفتح على تقديرِ لامِ العلة، والتقدير: إنما الآيات التي يقترحونها عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، وما يُشْعركم اعتراض، كما تقدَّم تحقيق ذلك عن أبي علي فأغنىٰ عن إعادته، وصار المعنى: إنما الآيات عند الله أي المقترحة لا يأتي بها لانتفاء إيمانهم وإصرارهم على كفرهم.

الرابع: أنَّ في الكلام حذفَ معطوفٍ على ما تقدَّم. قال أبو جعفر[6] في معانيه: «وقيل في الكلام حذف، المعنى: وما يشعركم أنها إذا جاءت

---

(١) تقدم برقم ٨٥.
(٢) من الآية ٧ من الفاتحة.
(٣) الآية ٩٥ من الأنبياء.
(٤) الآية ١٢ من الأعراف.
(٥) الآية ٢٩ من الحديد.
(٦) أي النحاس. ولم يرد هذا القول في كتابه «إعراب القرآن».

لا يؤمنون أو يؤمنون» فحذف هذا لعلم السامع، وقَدَّره غيره: ما يشعركم بانتفاء الإيمان أو وقوعه.

الخامس: أنَّ «لا» غير مزيدة، وليس في الكلام حَذْفٌ بل المعنىٰ: وما يدريكم انتفاء إيمانهم، ويكون هذا جواباً لمن حكم عليهم بالكفر أبداً ويئس من إيمانهم. وقال الزمخشري[1]: «وما يشعركم وما يدريكم أنها ـ أن الآيات التي يقترحونها ـ إذا جاءت لا يؤمنون بها، يعني: أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها وأنتم لا تَدْرُون بذلك، وذلك أن المؤمنين كانوا حريصين على إيمانهم وطامعين فيه إذا جاءت تلك الآية ويتمنَّون مجيئها فقال عز وجل: «وما يدريكم أنهم لا يؤمنون» على معنى: أنكم لا تَدْرُوْنَ ما سَبَقَ علمي بهم أنهم لا يؤمنون، ألا ترىٰ إلى قوله: «كما لم يؤمنوا به أول مرة»[2] انتهىٰ. قلت بَسْطُ قوله إنهم كانوا يطمعون في إيمانهم ما جاء في التفسير أن المشركين قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أنزل علينا الآية التي قال الله فيها«إن نَشَأْ نُنَزِّل عليهم من السماء آية فَظَلَّتْ أعناقهم لهاخاضعين» ونحن والله نؤمن فأنزل الله تعالىٰ: وما يُشْعركم إلى آخرها /. وهذا الوجه هو اختيار الشيخ[3] فإنه [٣٤٥/أ] قال: «ولا يحتاج الكلام إلى زيادة «لا» ولا إلى هذا الإضمار» ـ يعني حَذْفَ المعطوف ـ «ولا إلى «أنَّ» بمعنى لعلَّ، وهذا كله خروج عن الظاهر لغير ضرورةٍ، بل حَمْلُه على الظاهر أَوْلى وهو واضح سائغ أي: وما يشعركم ويدريكم بمعرفة انتفاء إيمانهم لا سبيل لكم إلى الشعور بها».

السادس: أنَّ «ما» حرف نفي، يعني أنه نَفَى شعورَهم بذلك، وعلى هذا فيُطْلَبُ لـ «يُشْعركم» فاعلٌ. فقيل: هو ضمير الله تعالىٰ أُضْمر للدلالة عليه، وفيه تكلُّفٌ بعيد أي: وما يُشْعِرُكم الله أنها إذا جاءت الآيات المقترحة

---

(١) الكشاف ٤٣/٢.

(٢) الآية ١١٠ من الأنعام.

(٣) البحر ٢٠٢/٤.

لا يؤمنون. وقد تقدَّم في البقرة كيفيةُ قراءةِ أبي عمرو لـ «يُشْعركم»[1] و «يَنْصركم»[2] ونحوِهما عند قوله «إنَّ الله يَأْمُركم»[3]، وحاصلها ثلاثة أوجه: الضم الخالص، والاختلاس، والسكون المحض.

وقرأ الجمهور: «لا يؤمنون» بياء الغيبة، وابن عامر[4] وحمزة بتاء الخطاب، وقرآ أيضاً في الجاثية[5] «فبأيِّ حديث بعد الله وآياته تؤمنون» بالخطاب، وافقهما عليها الكسائي وأبو بكر عن عاصم، والباقون بالياء للغيبة، فَتَحَصَّل من ذلك أنَّ ابن عامر وحمزة يقرآن بالخطاب في الموضعين، وأنَّ نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وحفصاً عن عاصم بالغيبة في الموضعين، وأن الكسائي وأبا بكر عن عاصم بالغيبة هنا وبالخطاب في الجاثية، فقد وافقا أحد الفريقين في إحدى السورتين والآخر في أخرىٰ.

فأما قراءة الخطاب هنا فيكون الظاهر من الخطاب في قوله «وما يشعركم» أنه للكفار، ويتضح معنى هذه القراءة على زيادة «لا» أي: وما يُشْعركم أنكم تؤمنون إذا جاءت الآيات التي طلبتموها كما أَقْسَمْتُمْ عليه ويتضح أيضاً على كونِ «أنَّ» بمعنى لعلَّ مع كون «لا» نافيةً، وعلى كونها علةً بتقديرِ حَذْفِ اللامِ أي: إنما الآيات عند الله فلا يأتيكم بها؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون بها، ويتضح أيضاً على كون المعطوف محذوفاً أي: وما يدريكم بعدم إيمانكم إذا جاءت الآيات أو وقوعه، لأنَّ مآل أمرِكم مُغَيَّبٌ عنكم فكيف تُقْسِمون على الإِيمان عند مجيء الآيات؟ وإنما يُشْكل إذا جَعَلْنا «أنَّ» معمولةً

---

(١) من الآية ١٠٩ من الأنعام.

(٢) من الآية ١٦٠ من آل عمران.

(٣) من الآية ٦٧ من البقرة.

(٤) انظر: السبعة ٢٦٥؛ الكشف ١/٤٤٦؛ البحر ٤/٢٠١؛ الحجة ٢٦٧؛ النشر ٢/٢٥٢.

(٢) الآية ٦.

لـ «يُشْعركم» وجَعَلْنَا «لا» نافيةً غير زائدة، إذ يكون المعنى: وما يدريكم أيها المشركون بانتفاء إيمانكم إذا جاءتكم، ويزول هذا الإشكال بأنَّ المعنى: أيُّ شيء يدريكم بعدم إيمانكم إذا جاءتكم الآيات التي اقترحتموها؟ يعني لا يمرُّ هذا بخواطركم، بل أنتم جازِمُون بالإيمان عند مجيئها لا يَصُدُّكم عنه صادٌّ، وأنا أعلم أنكم لا تؤمنون وقت مجيئها لأنكم مطبوعٌ على قلوبكم.

وأمَّا على قراءة الغَيْبة فتكون الهمزةُ معها مكسورةً، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم، ومفتوحة وهي قراءة نافع والكسائي وحفص عن عاصم.

فعلىٰ قراءة ابن كثير ومَنْ معه يكون الخطاب في «وما يشعركم» جائزاً فيه وجهان، أحدهما: أنه خطاب للمؤمنين أي: وما يشعركم أيها المؤمنون إيمانهم، ثم استأنف إخباراً عنهم بأنهم لا يؤمنون فلا تَطْمعوا في إيمانهم. والثاني: أنه للكفار أي: وما يُشْعركم أيُّها المشركون ما يكون منكم، ثم استأنف إخباراً عنهم بعدم الإيمان لعلمه السابق فيهم، وعلى هذا ففي الكلام التفاتٌ من خطاب إلى غيبة.

وعلى قراءة نافع يكون الخطابُ للكفار، وتكون «أنَّ» بمعنى لعلَّ، كذا قاله أبو شامة وغيره. وقال الشيخ[1] في هذه القراءة: «الظاهر أن الخطاب للمؤمنين، والمعنى: وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية التي تقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون» يعني أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها، ثم ساق كلام الزمخشري بعينه الذي قَدَّمْتُ ذِكْرَه عنه في الوجه الخامس قال: «ويبعد جداً أن يكون الخطاب في «وما يشعركم» للكفار». قلت: إنما استبعده لأنه لم يَرَ في «أنَّ» هذه أنها بمعنى لعل كما حكيتُه عنه. وقد جعل الشيخُ في مجموع «أنها إذا جاءت لا يؤمنون» بالنسبة إلى كسر الهمزة وفتحِها والخطاب والغَيْبة أربع

---

(١) البحر ٤/٢٠١.

قراءات قال[1]: «وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والعليمي[2] والأعشى عن أبـي بكر، وقال ابن / عطية[3]: «ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية داود الإيادي[4]: [٣٤٥/ب] إنها بكسر الهمزة، وقرأ باقي السبعة بفتحها، وقرأ ابن عامر وحمزة «لا تؤمنون» بتاء الخطاب والباقون بياء الغيبة، فترتَّب أربع قراءات: الأولى: كَسْرُ الهمزة والياء وهي قراءة ابن كثير وأبـي عمرو وأبـي بكر بخلاف عنه في كسر الهمزة» ثم قال: «القراءة الثانية: كَسْرُ الهمزة والتاء وهي رواية العليمي والأعشىٰ عن أبـي بكر عن عاصم، والمناسب أن يكون الخطاب للكفار في هذه القراءة كأنه قيل: وما يدريكم أيها الكفار ما يكون منكم؟ ثم أخبرهم على جهة الجزم أنهم لا يؤمنون على تقدير مجيئها، ويبعد جداً أن يكون الخطاب في «وما يُشْعركم» للمؤمنين وفي «تؤمنون» للكفار. ثم ذكر القراءة الثالثة والرابعة ووجَّهها بنحو ما نَقَلْتُه عن الناس، وفي إثباته القراءة الثانية نظرٌ لا يخفىٰ: وذلك أنه لَمَّا حكى قراءة الخطاب في «تؤمنون» لم يحكها إلا عن حمزة وابنِ عامر فقط، ولم يدخل معهما أبو بكر لا من طريق العليمي والأعشىٰ ولا من طريق غيرهما، والفرض أن حمزة وابن عامر يفتحان همزة «أنها»، وأبو بكر يكسرها ويفتحها، ولكنه لا يقرأ «يؤمنون» إلا بياء الغيبة فمن أين تجيء لنا قراءةُ بكسر الهمزة والخطاب؟ وإنما أتيتُ بكلامه برُمَّته ليُعْرَفَ المأخذ عليه ثم إني جَوَّزْتُ أن تكون هذه روايةً رواها فكشفتُ كتابه في القراءات، وكان قد أفرد فيه فصلاً انفرد به العليمي في روايته، فلم يذكر أنه قرأ «تؤمنون» بالخطاب البتة، ثم كشفت كتباً في القراءات عديدةً فلم أرهم ذكروا

---

(١) البحر ٤/٢٠١.

(٢) يحيى بن محمد الكوفي شيخ القراءة بالكوفة أخذ عن أبـي بكر، توفي سنة ٢٤٣. انظر: طبقات القراء ٣/٣٧٨.

(٣) المحرر ٦/١٢٨.

(٤) كذا في الأصل والصـواب الأودي كما في السبعة ٢٦٥، وهو: داود بن عبدالله الأودي الزعافري أبو العلاء الكوفي ثقة، لم تذكر وفاته. تقريب التهذيب ١/٢٣٣.

ذلك فعرفتُ أنه لَمَّا رأى للهمزة حالتين ولحرف المضارعة في «يؤمنون» حالتين ضربَ اثنين في اثنين فجاء من ذلك أربعُ قراءات ولكن إحداها مهملة.

وقوله «لا يُـؤْمنون» متعلَّقُه محذوف للعلم به أي: لا يؤمنون بها.

قـولـه: «ونُقَلِّب» في هـذه الجملة وجهان، أحـدهمـا ـ ولم يقـل الزمخشري[1] غيره ـ أنها وما عطف عليها من قوله «وَيذَرُهم» عطف على «يـُؤْمنون» داخلٌ في حكم وما يُشْعركم، بمعنى: وما يشعركم أنهم لا يؤمنون، وما يُشْعركم أنَّا نقلِّب أفئدتَهم وأبصارَهم، وما يُشْعركم أنَّا نَذَرَهم» وهذا يساعده ما جاء في التفسير عن ابن عباس ومجاهد وابن زيد، والثاني: أنها استئناف إخبار، وجعله الشيخُ[2] الظاهرَ، والظاهرُ ما تقدَّم.

آ. ١١٠: والْأَفْئِدة: جمع فؤاد وهو القلب، ويُطلق على العقل. وقال الراغب[3]: «الفؤاد كالقلب لكن يقال له فؤاد إذا اعتُبِرَ به معنى التَّفَـؤُّد أي التوقُّد يقال: فَأَدْتُ اللحم: شَوَيْتُه ومنه لحم فئيد أي مَشْويٌّ، وظاهر هذا أن الفؤاد غير القلب ويقال له فُواد بالواو الصريحة، وهي بدلٌ من الهمزة لأنه تخفيفٌ قياسيٌّ وبه يَقْرأ ورش فيه وفي نظائره، وصلاً ووقفاً، وحمزة وقفاً، ويُجْمع على أفئدة، وهو جمعٌ منقاس نحو غُراب وأغْرِبة، ويجوز أَفْيدة بياء بعد الهمزة، وقرأ بها هشام في سورة إبراهيم[4] وسيأتي.

قوله: «كما لم يُـؤْمنوا» الكافُ في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ و «ما» مصدرية، والتقدير: ـ كما قال أبو البقاء[5] ـ تقليباً ككفرهم عقوبةً

(١) الكشاف ٢/٤٤.
(٢) البحر ٤/٢٠٣.
(٣) المفردات ٣٨٦.
(٤) في الآية ٣٧.
(٥) الإملاء ١/٢٥٧.

مساوية لمعصيتهم، وقَدَّره الحوفي بلا يُـؤْمنون به إيماناً ثابتاً كما لم يؤمنوا به أول مرة. وقيل: الكاف هنا للتعليل أي: نقلِّبُ أفئدتهم وأبصارهم لعدم إيمانهم به أولَ مرة. وقيل: في الكلام حَذْفٌ تقديره: فلا يؤمنون به ثاني مرة كما لم يؤمنوا به أول مرة. وقال بعضُ المفسِّرين: «الكافُ هنا معناها المجازاة أي: لمَّا لم يؤمنوا به أولَ مرة نجازيهم بأَنْ نُقَلِّب أفئدتهم عن الهدى ونطبع على قلوبهم، فكأنه قيل: ونحن نقلِّب أفئدتهم جزاءً لما لم يؤمنوا به أول مرة قاله ابن عطية[1]. قال الشيخ[2]: «وهو معنى التعليل الذي ذكرناه، إلا أنَّ تسميتَه ذلك بالمجازاة غريبة لا تُعْهَدُ في كلام النحويين». قلت: قد سُبِقَ ابن عطية إلى هذه العبارة، قال الواحدي: «وقال بعضهم: معنى الكاف في «كما لم يؤمنوا» معنىٰ الجزاءِ، ومعنىٰ الآية: ونقلِّب أفئدتَهم وأبصارهم عقوبةً لهم على تَرْكِ الإيمان في المرة الأولى، والهاء في «به» تعود على الله تعالى أو على رسوله أو على القرآن، أو على القلب المدلول عليه بالفعل، وهو أبعدها / و «أول مرة» نصبٌ على ظرف الزمان وقد تقدَّم تحقيقه. [٣٤٦/أ]

وقرأ[3] إبراهيم النخعي «ويُقَلِّب ـ ويَذَرُهم ـ» بالياء، والفاعلُ ضمير الباري تعالىٰ. وقرأ الأعمش: «وتُقَلَّبُ أفئدتهم وأبصارهم» على البناء للمفعول ورفعِ ما بعده على قيامه مَقامَ الفاعل، كذا رواها الزمخشري[4] عنه، والمشهورُ بهذه القراءةِ إنما هو النخعي أيضاً، ورُوي عنه «ويذرهم» بياء الغَيْبة كما تقدم وسكون الراء. وخَرَّج أبو البقاء[5] هذا التسكينَ على وجهين: أحدهما: التسكين لتوالي الحركات. والثاني: أنه مجزوم عطفاً على «يؤمنوا»،

(١) المحرر ٦/١٣٠.
(٢) البحر ٤/٢٠٤.
(٣) انظر: البحر ٤/٢٠٤.
(٤) الكشاف ٢/٤٤.
(٥) الإملاء ١/٢٥٨.

والمعنى: جزاء على كفرهم، وأنه لم يذرْهم في طغيانهم بل بَيَّنَ لهم». وهذا الثاني ليس بظاهر. و«يَعْمَهون» في محلِّ حال أو مفعول ثان؛ لأن الترك بمعنى التصيير.

آ. (١١١) **قوله تعالى: ﴿قبلاً﴾**: قرأ نافع[١] وابن عامر «قِبَلًا» هنا وفي الكهف[٢] بكسر القاف وفتح الباء، والكوفيون هنا وفي الكهف بضمها، وأبوعمرو وابن كثير بضمها هنا وكسر القاف وفتح الباء في الكهف، وقرأ الحسن البصري وأبو حَيْوة وأبو رجاء بالضم والسكون. وقرأ أُبَـيّ والأعمش «قبيلاً» بياء مثناة من تحت بعد باء موحدة مكسورة. وقرأ طلحة بن مصرف «قَبْلا» بفتح القاف وسكون الباء.

فأمَّا قراءة نافع وابن عامر ففيها وجهان، أحدهما: أنها بمعنى مُقَابلة أي: معايَنَةً ومُشَاهَدَةً، وانتصابه على هذا على الحال، قاله أبو عبيدة[٣] والفراء[٤] والزجاج[٥]، ونقله الواحدي أيضاً عن جميع أهل اللغة يقال: «لَقِيته قِبَلًا» أي عِياناً. وقال ابن الأنباري: «قال أبو ذر: قلت للنبـي صلى الله عليه وسلم أنبيًّا كان آدم؟ فقال: نعم كان نبياً، كلَّمه الله قِبَلًا» وبذلك فَسَّرها ابن عباس وقتادة وابن زيد، ولم يَحْكِ الزمخشري[٦] غيره فهو مصدر في موضع الحال كما تقدَّم. والثاني: أنها بمعنى ناحية وجهه، قاله المبرد وجماعة من أهل اللغة كأبي زيد، وانتصابه حينئذٍ على الظرف كقولهم: لي قِبَلُ فلان دَيْنٌ،

---

(١) انظر: السبعة ٢٦٥؛ والكشف ١/٤٤٦؛ والنشر ٢/٢٥٢؛ والحجة ٢٦٧؛ والبحر ٤/٢٠٥.

(٢) في الآية ٥٥.

(٣) مجاز القرآن ١/٢٠٤.

(٤) معاني القرآن ١/٣٥١.

(٥) معاني القرآن ٢/٣١١.

(٦) الكشاف ٢/٤٥.

وما قِبَلك حق. ويقال: لَقِيْتُ فلاناً قِبَلاً ومُقابلةً وقُبُلاً وقُبَلاً وقَبْلِيًّا وقبيلاً، كلُّه بمعنى واحد، ذكر ذلك أبو زيد وأتبعه بكلام طويلٍ مفيد فَرَحِمَه الله تعالى وجزاه خيراً.

وأمَّا قراءة الباقين هنا ففيها أوجه أحدها: أن يكون «قُبُلاً» جمع قبيل بمعنى كفيل كرَغيف ورُغُف وقضيب وقُضُب ونَصِيب ونُصُب. وانتصابه حالاً قال الفراء[1] والزجاج[2]: «جمع قبيل بمعنى كفيل أي: كفيلاً بصدق محمد عليه السلام»، ويُقال: قَبَلْتُ الرجل أَقْبَلُه قَبالة بفتح الباء في الماضي والقاف في المصدر أي: تكفَّلْت به والقبيل والكفيل والزعيم والأَذِين والضمين والحَمِيل بمعنى واحد، وإنما سُمِّيت الكفالة قَبالة لأنها أوكد تَقَبُّل، وباعتبار معنى الكَفالة سُمِّي العهدُ المكتوب قَبالة. وقال الفراء[3] في سورة الأنعام: «قُبُلاً» جمع «قبيل» وهو الكفيل». قال: «وإنما اخترت هنا أن يكون القُبُل في معنى الكفالة لقولهم «أوتأتيَ بالله والملائكة قَبيلاً»[4] يَضْمَنُون ذلك.

الثاني: أن يكون جمع قبيل بمعنى جماعةً جماعةً أو صنفاً صنفاً، والمعنى: وحَشَرْنا عليهم كلَّ شيء فَوْجاً فوجاً ونوعاً نوعاً من سائر المخلوقات.

الثالث: أن يكون «قُبُلاً» بمعنى قِبَلاً كالقراءة الأولى في أحد وجهيها وهو المواجهة أي: مواجهةً ومعاينةً، ومنه «آتيك قُبُلاً لا دُبُراً» أي: آتيك من قِبَل وجهك، وقال تعالى: «إن كان قميصُه قُدَّ مِنْ قُبُل»[5] وقُرِىء «لقُبُل

(١) معاني القرآن ١/٣٥٠.
(٢) معاني القرآن ٢/٣١١.
(٣) معاني القرآن ١/٣٥٠.
(٤) الآية ٩٢ من الإسراء.
(٥) الآية ٢٦ من يوسف.

عِدَّتِهِنَّ»[1] أي: لاستقبالها. وقال الفراء[2]: «وقد يكون قُبُلًا: من قِبَل وجوههم».

وأمَّا الذي في الكهف فإنه يَصِحُّ فيه معنى المواجهة والمعاينة والجماعة صنفاً صنفاً؛ لأن المراد بالعذاب الجنس وسيأتي له مزيد بيان.

و «قُبُلًا» نصب على الحال ـ كما مَرَّ ـ مِنْ «كلٍّ»[3] وإن كان نكرةً لعمومه وإضافته، وتقدَّم أنه في أحد أوجهه يُنْصَبُ على الظرف عند المبرد. وأمَّا قراءة الحسن[4] فمخفَّفةٌ من المضموم، وقرأه أُبَيٌّ بالأصل[5] وهو المفرد. وأمَّا قراءة طلحة[6] فهو ظرفٌ مقطوعٌ عن الإضافة معناه: أويأتيَ بالله والملائكة قَبْلَه، ولكن كان ينبغي أن يُبْنَىٰ لأن الإضافة مُرادة.

وقوله: «ما كانوا» جواب «لو» وقد تقدَّم أنه إذا كان منفيًّا امتنعَتِ اللام. وقال الحوفي: «التقدير لَمَا كانوا، حُذِفَتْ اللام وهي مرادةٌ»، وهذا ليس بجيد لأن الجوابَ المنفيَّ بـ «ما» يَقِلُّ دخولُها بل لا يجوز عند بعضهم، والمنفيُّ بـ «لم» ممتنع البتة. وهذه اللام[7] لام الجحود جارَّةٌ للمصدر المؤول من «أنْ» والمنصوب بها، وقد تقدَّم تحقيق هذا كلِّه بعَوْن الله تعالىٰ.

قوله «إلا أَنْ يشاءَ الله» يجوز أن يكون متصلاً أي: ما كانوا ليؤمنوا في سائرِ الأحوال إلا في حال مشيئة الله أو في سائر الأزمان إلا في زمان مشيئته.

---

(١) الآية ١ من الطلاق «فطلقوهن لعدتهن». قال القرطبي ١٨/١٥٣: «وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم».
(٢) معاني القرآن ١/٣٥٠.
(٣) أي صاحب الحال «كل شيء».
(٤) أي: قُبْلًا.
(٥) أي: قبيلًا.
(٦) أي: قَبْلًا.
(٧) أي: في ليؤمنوا.

وقيل: إنه استثناء من علة عامة أي: ما كانوا ليؤمنوا لشيء من الأشياء إلا لمشيئة الله تعالى. والثاني: أن يكون منقطعاً، نقل ذلك الحوفي وأبو البقاء[1] واستبعده الشيخ[2].

آ. (١١٢) **قوله تعالى: ﴿وكذلك﴾**: الكافُ في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف، فقدَّره الزمخشري[3] / كما خَلَّيْنا بينك وبين أعدائك كذلك [٣٤٦/ب] فَعَلْنا بمَنْ قَبْلك»، وقال الواحدي: «وكذلك» منسوقٌ على قوله «وكذلك زَيَّنَّا»[4] أي: كما فَعَلْنا ذلك كذلك جَعَلْنا لكلِّ نبيٍّ عدوَّاً». ثم قال: «وقيل: معناه جَعَلْنا لك عدواً كما جعلنا لمن قبلك من الأنبياء، فيكون قولُه «وكذلك» عَطْفاً على معنى ما تَقَدَّم من الكلام، وما تقدَّم يدلُّ على معناه على أنه جعل له أعداءً و«جَعَل» يتعدَّى لاثنين بمعنىٰ صَيَّر. وأعرب الزمخشري[5] وأبو البقاء[6] والحوفي هنا نحوَ إعرابِهم في قوله تعالى: «وجَعَلُوا للهِ شركاءَ الجنَّ»[7] فيكونُ المفعول الأول «شياطين الإنس» والثاني «عَدُوَّا»، و«لكلٍّ» حال من «عدوَّاً» لأنه صفتُه في الأصل، أو متعلِّق بالجَعْل قبلَه، ويجوز أن يكون المفعول الأول «عدوَّاً» و«لكلٍّ» هو الثاني قُدِّم، و«شياطين» بدل من المفعول الأول.

والإضافة في «شياطين الإنس» يُحتمل أن تكونَ من باب إضافة الصفة لموصوفها، والأصل: الإنس والجن الشياطين نحو: جَرْدِ قطيفة، ورجَّحْته بأنَّ المقصودَ التَّسَلِّي والاتِّساء بمن سَبَق من الأنبياء إذ كان في أممهم مَنْ يُعادلهم

(١) الإملاء ١/٢٥٨.
(٢) البحر ٤/٢٠٦.
(٣) الكشاف ٢/٤/٤٥.
(٤) الآية ١٠٨ من الأنعام.
(٥) الكشاف ٢/٤٥.
(٦) الإملاء ١/٢٥٨.
(٧) الآية ١٠٠ من الأنعام.

كما في أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن تكون من الإضافة التي بمعنى اللام، وليست من باب إضافة صفة لموصوف، والمعنى: الشياطين التي للإنس، والشياطين التي للجن، فإنَّ إبليس قسَّم جنده قسمين: قسمٌ مُتَسَلِّط على الإنس، وآخر على الجن كذا جاء في التفسير، ووقع «عَدُوًّا» مفعولاً ثانياً لشياطين على أحد الإعرابين بلفظ الإفراد لأنه يكتفي به في ذلك، وتقدَّم شواهده ومنه[1]:

٢٠٣٣ـ إذا أنــا لـم أَنْفَـعْ صـديـقي بـوِدِّه
فــإنَّ عــدوِّي لـن يَضُـرَّهُـمُ بُغْـضي

فأعاد الضمير مِنْ «يَضُرَّهُم» على «عدّو» فدلَّ على جمعيته.

قوله «يوحي» يحتمل أن يكون مستأنفاً أخبر عنهم بذلك، وأن يكون حالاً من «شياطين» وأن يكون وصفاً لعدو، وقد تقدَّم أنه واقع موقع أعداء، فلذلك عاد الضمير عليه جمعاً في قوله «بعضهم».

قوله «غُروراً» قيل: نصبٌ على المفعول له أي: لِأَنْ يَغُرُّوا غيرهم. وقيل: هو مصدرٌ في موضع الحال أي غارِّين، وأن يكون منصـوباً على المصدر، لأن العامـلَ فيـه بمعنـاه كأنـه قيل: يَغُـرُّون غُروراً بـالوحي. والزخرف: الزينة، وكلامٌ مُزَخْرَف مُنَمَّق، وأصلُه الذَّهب، ولمَّا كان الذهب مُعْجِباً لكل أحد قيل لكل مُسْتَحْسَن مزيَّن: زخرف. وقال أبو عبيدة[2] «كلُّ ما حَسَّنْتَه وزَيَّنْتَه وهو باطل فهو زُخْرف» وهذا لا يلزم إذ قد يُطْلق على ما هو زينةٌ حَـقٌّ، وبيت مزخرف أي: مُزَيَّنٌ بالنقش، ومنه الحديث: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدخل الكعبة حتى أَمَرَ بالزخرف فَنُحِّي»[3] يعني أنهم

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في تفسير الفخر الرازي ١٣/ ١٥٤؛ والبحر ٤/ ٢٠٧.
(٢) مجاز القرآن ١/ ٢٠٥.
(٣) لم أجده.

كانوا يزينون الكعبة بنقوش وتصاوير مُمَوَّهة بالذهب فأُمِرْنا بإخراجها.

قوله: «وما يَفْتَرُوْن» «ما» موصولةٌ اسميةٌ أو نكرةٌ موصوفة، والعائدُ على كِلا هذين القولين محذوف، أي: وما يفترُونه، أو مصدرية، وعلى كلِّ قول فمحلُّها نصبٌ، وفيه وجهان أحدهما: أنها نسقٌ على المفعول في «فَذَرْهُمْ» أي: اتركهمْ واتركْ افتراءهم. والثاني: أنها مفعول معه، وهو مرجوحٌ لأنه متى أَمْكَنَ العطفُ من غير ضعف في التركيب أو في المعنى كان أَوْلَى من المفعول معه.

آ. (١١٣) قوله تعالى: ﴿ولِتَصْغَى﴾: في هذهِ اللام ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها لامُ كي والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار أَنْ. وفيما يتعلَّق به احتمالان: الاحتمال الأول أن يتعلق بيُوحي على أنها نَسَقٌ على «غروراً»، وغروراً مفعول له والتقدير: يُوحي بعضُهم إلى بعضٍ للغرور وللصَّغْو، ولكن لمَّا كان المفعول له الأول مستكمِلاً لشروط النصب نُصِب، ولما كان هذا غيرَ مستكملٍ للشروط وَصَلَ الفعلُ إليه بحرف العلة، وقد فاته من الشروط كونُه لم يتَّحد فيه الفاعل، فإنَّ فاعلَ الوحي «بعضهم» وفاعلَ الصَّغْو الأفئدة، وفات أيضاً من الشروط صريحُ المصدرية. والاحتمالُ الثاني: أن يتعلَّق بمحذوف متأخرٍ بعدها، فقدَّره الزجاج[١]: ولتَصْغى إليه فَعَلُوا ذلك، وكذا قدَّره الزمخشري[٢] فقال: «ولتصغى جوابُه محذوف تقديره: وليكونَ ذلك جَعَلْنا لكلِّ نبيّ عدُوّاً، على أن اللام لام الصيرورة».

الوجه الثاني: / أن اللام لام الصيرورة وهي التي يعبرون عنها بلام [٣٤٧/أ] العاقبة، وهو رأيُ الزمخشري[٣] كما تقدَّم حكايته عنه أيضاً.

---

(١) لم يرد هذا القول في كتابه معاني القرآن.

(٢) الكشاف ٢/٤٥.

(٣) الكشاف ٢/٤٥.

الوجه الثالث: أنها لامُ القسم. قال أبو البقاء[1]: «إلا أنها كُسِرَتْ لمَّا لم يؤكِّد الفعل بالنون» وما قاله غيرُ معروفٍ، بل المعروفُ في هذا القول أنَّ هذه لامُ كي، وهي جواب قسم محذوف تقديره: والله لَتَصْغَى فوضع «لِتَصْغَى» موضع لَتَصْغَيَنَّ، فصار جواب القسم من قبيل المفرد كقولك: «واللهِ لَيقومُ زيدٌ» أي: أحلفُ بالله لَقيامُ زيد، هذا مذهبُ الأخفش وأنشد[2]:

٢٠٣٤ـ إذا قلتُ قَدْني قال بالله حَلْفَةً
لِتُغْنِيَ عني ذا إنائك أجمعا

فقولْه «لتُغْني» جوابُ القسم، فقد ظهر أن هذا القائل يقول بكونها لامَ كي، غايةُ ما في الباب أنها وقعت موقع جواب القسم لا أنها جواب بنفسها، وكُسِرَتْ لَمَّا حَذَفَتْ منها نون التوكيد، ويدلُّ على فساد ذلك أن النونَ قد حُذِفَتْ، ولامَ الجواب باقيةٌ على فتحها قال[3]:

٢٠٣٥ـ لَئِنْ تَكُ قد ضاقَتْ عليكم بيوتُكُمْ
لَيَعْلَمُ ربِّي أنَّ بيتيَ واسعُ

فقوله «لَيَعْلَمُ» جوابُ القسم الموطَّأ له باللام في «لِئنْ»، ومع ذلك فهي مفتوحةٌ مع حَذْفِ نون التوكيد، ولتحقيقِ هذه المسألةِ مع الأخفش موضوعٌ غيرُ هذا.

والضمير في قوله «ما فعلوه» وفي «إليه» يعود: إمَّا على الوحي، وإمَّا على الزخرف، وإمَّا على القول، وإمَّا على الغرور، وإمَّا على العداوة لأنها بمعنى

(١) الإملاء ١/٢٥٨.
(٢) البيت لجريث بن عناب الطائي، وهو في معاني القران للأخفش ٣٣٤؛ والمغني ١/٢٧٨؛ والخزانة ٤/٥٨٠. وقدني: حسبي.
(٣) تقدم برقم ٦٦٣.

التعادي. ولتصغى أي تميل، وهذه المادة تدل على الميل ومنه قوله تعالىٰ «فقد صَغَتْ قلوبكما»[1] وفي الحديث: «فأصغى لها الإناء»[2]، وصاغِيَةُ الرجل قرابتُه الذين يميلون إليه، وعين صَغْوىٰ أي: مائلة، قال الأعشىٰ[3]:

٢٠٣٦ـ تـرىٰ عينهـا صَغْـواءَ في جَنْبِ مُؤْقِهـا
تُـراقب في كَفِّي القـطيـعَ المحـرَّمـا

والصَّغا: مَيْلٌ في الحَنَك والعين، وصَغَت الشمس والنجوم: أي مالت للغروب. ويقال: صَغَوْتُ وصَغِيْتُ وصَغَيْتُ، فاللام[4] واو أو ياء، ومع الياءِ تُكْسَرُ غين الماضي وتُفْتَحُ. قال الشيخ[5]: «فمصدرُ الأول صَغْـوٌ، والثاني صُغِيٌّ، والثالث صَغاً، ومضـارِعُها يَصْغَىٰ بفتـح العين» قلت: قد حكى الأصمعي في مصدر صَغَا يَصْغُو صَغاً، فليس «صَغَاً» مختصاً بكونهِ مصـدراً لـ «صَغِي» بالكسر. وزاد الفراء[6] «صُغِيًّا» و «صُغُوًّا» بالياء والواو مُشَدَّدتين. وأمَّا قولُه «ومضارِعُها أي مضارع الأفعال الثلاثة يَصْغَى بفتح العين، فقد حكى أبو عبيد عن الكسائي صَغَوْتُ أصغو، وكذا ابن السكيت[7] حكى: صَغَوْتُ أَصْغُو، فقد خالفوا بين مضارعِها، وصَغَوْت أَصْغُو هو القياس الفاشي، فإنَّ فَعَل المعتل اللام بالواو قياسُ مضارعِهِ يَفْعُل بضم العين. وقال الشيخ[8] أيضاً: «وهي ــ يعني الأفعال الثلاثة ــ لازمة» أي؛ لا تتعدَّى، وأصغى مثلُها

---

(١) الآية ٥ من التحريم.

(٢) رواه أبو داود (الطهارة باب سؤر الهرة ٣٨) ١/٦٠؛ ابن ماجه: (الطهارة ٣٢) ١/١٣١؛ ابن حنبل ٥/٢٩٦.

(٣) ديوانه ٣٣١. المؤق: طرف العين مما يلي الأنف. القطيع: السوط.

(٤) الأصل: «فالعين» ولعله سهو.

(٥) البحر ٤/٢٠٥.

(٦) ليس في كتابه «معاني القرآن».

(٧) إصلاح المنطق ٢١٥.

(٨) البحر ٤/٢٠٥.

لازم، ويأتي متعدِّياً فتكون الهمزة للنقل، وأنشد على «أَصْغَى» اللازم قول الشاعر(١):

٢٠٣٧ـ ترى السَّفيهَ بـه عن كل مُحْكِمَـةٍ
زَيْـغٌ وفيـه إلى التشبيـه إصغـاء

قلت: ومثلُه قول الآخر(٢):

٢٠٣٨ـ تُصْغِي إذا شدَّها بالرَّحْلِ جانحةً
حتى إذا ما استوى في غَـرْزِها تَثِبُ

وتقول: أصغى فلانٌ بأذنه إلى فلان. وأنشد(٣) على «أصغى» المتعدي قول الآخر(٤):

٢٠٣٩ـ أَصـاخَ مِنْ نَبْـأَةٍ أَصْغى لـهـا أُذُنـاً
صِماخُهـا بـدخيس الذوق مستـور

قلت: وفي الحديث(٥) «فأصغى لها الإناء»، وهذا الذي زعمه مِنْ كون صغَى أو صَغِيَ أو صَغَا يكون لازماً غير موافق عليه، بل قد حكى الراغب(٦) أنه يقال: صَغَيْتُ الإناء وأصغيتُه، وصَغِيت بكسر الغين يحتمل أن يكون من ذوات الياء، ويحتمل أن يكون من ذوات الواو، وإنما قُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها كقَوِي وهو من القوة. وقراءة النخعي(٧) والجراح بن عبدالله:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٦٩/٧؛ والبحر ٢٠٥/٤.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٨/١؛ واللسان: صغي؛ والقرطبي ٦٩/٧. والجانحة: اللاصقة بالأرض، والغرز: ركاب الناقة.

(٣) أي صاحب البحر الشيخ أبو حيان ٢٠٥/٤.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢٠٥/٤. والصماخ: خرق الأذن، والدَّخيس: اللحم الكثير، والنبأة: الصوت الخفيّ.

(٥) تقدم تخريجه في أول حديثه عن هذه المادة.

(٦) المفردات ٢٨٢.

(٧) انظر: المحتسب ٢٢٧/١؛ والبحر ٢٠٨/٤.

«ولِتُصْغَىٰ» من أصغى رباعياً وهو هنا لازم.

وقرأ الحسن: «وَلْتَصْغى ولْيَرْضَوْه[1] / ولْيقترفوا» بسكون اللام في [٣٤٧/ب] الثلاثة. وقال أبو عمرو الداني: «قراءة الحسن إنما هو «ولِتَصْغِي» بكسر الغين» قلت: فتكون كقراءة النخعي. وقيل: قرأ الحسن «ولِتصغى» بكسر اللام كالعامة، ولْيرضوه ولْيقترفوا بسكون اللام، وخَرَّجوا تسكين اللام على أحد وجهين: إمَّا أنها لام كي وإنما سُكِّنَتْ إجراءً لها مع ما بعدها مُجْرى كَبِد ونَمِر، قال ابن جني[2]: «وهو قويٌّ في القياس شاذٌّ في السماع». والثاني: أنها لام الأمر، وهذا وإن تَمَشَّى في ليرضوه وليقترفوا فلا يتمشَّى في «ولتصْغَى» إذ حرفُ العلة يحذف جزماً. قال أبو البقاء[3]: «وليست لامَ الأمر لأنه لم يُجْزم الفعل». قلت قد ثبت حرفُ العلَّة جزماً في المتواتر فمنها: «أَرْسِلْه معنا غداً نَرْتَعي ويلعب»[4] «إنَّه مَنْ يتَّقي ويصبرْ فإن الله»[5] «سنقرئك فلا تَنْسى»[6] «لا تَخَفْ دَرَكاً ولا تَخْشى»[7]، وفي كل ذلك تأويلاتٌ ستقفُ عليها إن شاء الله تعالىٰ فلتكنْ هذه القراءة الشاذة مثلَ هذه المواضع، والقولُ بكون لام «لتصغىٰ» لام كي سُكِّنت لتوالي الحركات واللامين بعدها لامَيْ أمرٍ بعيدٌ وتَشَهٍّ. وقال النحاس[8]: «ويُقْرأ ولْيقترفوا» يعني بالسكون قال: «وفيه معنى التهدد». قلت يريد أنه أَمْرُ

---

(١) كتب المصنف في خاتمة الصفحة على زاويتها اليسرى «وليقترفوا» إشارة إلى أنه سيبدأ بها في الصفحة التالية ولكنه نسيها وكرر «وليرضوه».

(٢) المحتسب ١/٢٢٧.

(٣) الإملاء ١/٢٥٨.

(٤) الآية ١٢ من يوسف قرأ ابن كثير بالنون وكسر العين، ويلعب بالياء وجزم الباء. السبعة ٣٤٥.

(٥) الآية ٩٠ من يوسف قراءة ابن كثير من رواية قنبل في الوصل والوقف. السبعة ٣٥١.

(٦) الآية ٦ من الأعلى وهي قراءة العامة.

(٧) الآية ٧٧ من طه، قرأ حمزة بجزم لا تخف. انظر: السبعة ٤٢١.

(٨) إعراب القرآن ١/٥٧٦.

تهديد كقوله: «اعمَلوا ما شِئْتم»[1] ولم يَحْكِ التسكينَ في «لتصْغَى» ولا في «ليرضوه».

و «ما» في ماهم مُقْتَرِفون موصولةٌ اسمية أو نكرة موصوفة أو نكرة موصوفة أو مصدرية، والعائد على كلا القولين الأولين محذوفٌ أي: ما هم مقترفوه. وقال أبو البقاء[2]: «وأثبت النونَ لَمَّا حُذِفَتْ الهاء» يريد أن الضميرَ المتصل باسم الفاعل المثنى والمجموع على حَدِّه تُحْذَفُ له نون التثنية والجمع نحو: هذان ضارباه وهؤلاء ضاربوه، فإذا حذف الضمير زال الموجب فتعود النون، وهذا هو الأكثر أعني حذف النون مع اتصال الضمير وقد ثبتت قال[3]:

٢٠٤٠ـ ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونه
جميعاً وأيدي المعتفين رواهقهْ

وقال[4]:

٢٠٤١ـ هم الفاعلونَ الخيرَ والآمرونهُ ....

والاقتراف: الاكتساب، واقترف فلان لأهله أي: اكتسب، وأكثر ما يقال في الشر والذنب، ويطلق في الخير قال تعالى: «ومن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ له فيها حُسْناً»[5] وقال ابن الأنباري[6]: «قَرَف واقْتَرَف اكتسب. وأنشد[7]:

٢٠٤٢ـ وإني لآتٍ ما أَتَيْتُ وإنني لِمَا اقترفَتْ نفسي عَليَّ لَراهِبُ

---

(١) الآية ٤٠ من فصلت.
(٢) الإملاء ١/٢٥٨.
(٣) تقدم برقم ١٠٧٥.
(٤) تقدم برقم ٧١١.
(٥) الآية ٢٣ من الشورى.
(٦) الزاهر ١/٥٧٤.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الزاهر ١/٥٧٤.

وأصلُ القِرْف والاقتراف قِشْرُ لِحاء الشجر، والجِلْدَةُ من أعلى الحَرَج[١] وما يُؤخذ منه قِرْف، ثم استعير الاقترافُ للاكتساب حسناً كان أو سيئاً وفي السَّيِّء أكثر استعمالاً، وقارف فلان أمراً: تعاطى ما يُعاب به. وقيل: الاعتراف يزيل الاقتراف، ورجل مُقْرِف أي هجين قال[٢]:

٢٠٤٣ـ كم بجودٍ مُقْرِفٍ نال العُلى وشريفٍ بُخْلُه قد وضَعَهْ

وقَرَفْتُه بكذا اتهمته أو عبته به.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿أفغيرَ الله﴾**: يجوز نصب «غير» من وجهين أحدهما: أنه مفعولٌ لأبتغي مقدماً عليه وَوَلِيَ الهمزة لِما تقدم في قوله «أغيرَ الله أتخذ ولياً»[٣] ويكون «حكماً» حينئذ: إمَّا حالاً وإمَّا تمييزاً لـ «غير» ذكره الحوفي وأبو البقاء[٤] وابن عطية[٥] كقولهم: «إن لنا غيرها إبلاً». والثاني: أن ينتصب «غير» على الحال مِنْ «حَكَماً» لأنه في الأصل يجوز أن يكون وصفاً له، و «حَكَماً» هو المفعول به فتحصَّل في نصب «غير» وجهان.

وفي نصب «حكماً» ثلاثة أوجه: كونه حالاً أو مفعولاً أو تمييزاً. والحَكَمُ أبلغُ من الحاكم قيل: لأنَّ الحَكَم مَنْ تكرَّر منه الحُكْمُ بخلاف الحاكم فإنه يُصَدِّق غيره. وقيل: لأن الحَكَم لا يَحْكمُ إلا بالعدل والحاكم قد يجور. وقوله «وهو الذي أنزل» هذه الجملة في محل نصب على الحال مِنْ فاعل «أبتغي»، و «مفصلاً» حال من «الكتاب».

---

(١) الحرج: غيضة الشجر الملتفة.

(٢) البيت لأنس بن زنيم وهو في الكتاب ١/٢٩٦؛ وشرح المفصل ٤/١٣٢؛ والخزانة ٣/١١٩.

(٣) الآية ١٤ من الأنعام.

(٤) الإملاء ١/٢٥٩.

(٥) المحرر ٦/١٣٤.

وقوله: «والذين آتيناهم» مبتدأ و«يعلمون» خبره، والجملة مستأنفة، و«من ربك» لابتداء الغاية مجازاً، و«بالحق» حال من الضمير المستكنّ في «مُنَزَّل» أي: ملتبساً بالحق فالباء للمصاحبة. وقرأ ابن[1] عامر وحفص عن عاصم «مُنَزَّل» بتشديد الزاي، والباقون بتخفيفها. وقد تقدَّم أن أنزل ونزَّل لغتان أو بينهما فرقٌ.

آ. (١١٥) **قوله تعالى: ﴿صِدْقاً وعَدْلاً﴾**: في نصبهما ثلاثة أوجه أحدها: أن يكونا مصدرين في موضع الحال أي: تَمَّتِ الكلمات صادقاتٍ في الوعد عادلاتٍ في الوعيد. الثاني: أنهما نصب على التمييز، قال ابن عطية[2]: [٣٤٨/أ] / «وهو غير صواب» وممن قال بكونه تمييزاً الطبري[3] وأبو البقاء[4]. الثالث: أنهما نصب على المفعول من أجله أي: تَمَّتْ لأجل الصدق والعدل الواقعين منهما، وهو محلُّ نظر، ذكر هذا الوجهَ أبو البقاء[4].

وقرأ الكوفيون هنا وفي يونس في قوله «كذلك حَقَّتْ كلمة ربك على الذين فسقوا»[6] «إن الذين حَقَّت عليهم كلمة ربك»[7] موضعان، وفي غافر: «وكذلك حَقَّتْ كلمة ربك»[8] «كلمة» بالإفراد، وافقهم ابن كثير وأبو عمرو على ما في يونس وغافر دون هذه السورة، والباقون بالجمع في المواضع الثلاثة. قال الشيخ[9]: «قرأ الكوفيون هنا وفي يونس في الموضعين وفي

---

(١) انظر: السبعة ٢٦٦؛ الكشف ٤٤٨/١؛ والنشر ٢٥٢؛ والحجة ٢٦٨.
(٢) المحرر ١٣٦/٦.
(٣) تفسير الطبري ٦٢/١٢.
(٤) الإملاء ٢٥٩/١.
(٥) الإملاء ٢٥٩/١.
(٦) الآية ٣٣ من يونس.
(٧) الآية ٩٦ من يونس.
(٨) الآية ٦ من غافر.
(٩) البحر ٢٠٩/٤.

المؤمن «كلمة» بالإفراد، ونافع جميع ذلك «كلمات» بالجمع، تابعه أبو عمرو وابن كثير هنا» قلت: كيف نسي ابن عامر؟ لا يقال إنه قد أسقطه الناسخ وكان الأصل «ونافع وابن عامر» لأنه قال «تابعه» ولو كان كذلك لقال «تابعهما». ووجه الإفراد إرادة الجنس وهو نظير: رسالته ورسالاته. وقراءةُ الجمع ظاهرةً لأنَّ كلماته تعالىٰ متنوعة بالنسبة إلى الأمرِ والنهي والوعد والوعيد، وقد أُجْمع على الجمع في قوله «لا مُبَدِّل لكلماتِه»[1] و «لا مبدِّل لكلمات الله»[2].

وقوله «لا مبدِّل لكلماته»: يحتمل أن لا يكونَ لها محلٌّ من الإعراب لأنها مستأنفة، وأن تكونَ جملةً حاليةً من فاعل «تَمَّتْ». فإن قلت: فأين الرابط بين ذي الحال والحال؟ فالجواب أن الرَّبْطَ حصل بالظاهر، والأصل: لا مبدِّل لها، وإنما أُبْرزت ظاهرة تعظيماً لها ولإضافتها إلى لفظ الجلالة الشريفة. قال أبو البقاء[3]: «ولا يجوز أَنْ يكونَ حالاً من «ربك» لئلا يُفْصَلَ بين الحال وصاحبها بالأجنبي وهو «صدقاً وعدلاً» إلا أن يُجْعَلَ «صدقاً وعدلاً» حالاً من «ربك» لا من «الكلمات». قلت: فإنه إذا جعل «صدقاً وعدلاً» حالاً من «ربك» لم يَلْزَمْ منه فَصْلٌ لأنهما حالان لذي حال، ولكنه قاعدته تمنع تعدُّدَ الحال لذي حال واحدة، وتمنع أيضاً مجيء الحال من المضاف إليه، وإن كان المضاف بعض الثاني، ولم يمنع هنا بشيء من ذلك. والرسم في «كلمات» في المواضع التي أشرْتُ إلى اختلاف القراء فيها مُحْتَمِلٌ لخلافهم، فإنه في المصحف الكريم مِنْ غير ألفٍ بعد الميم.

آ. (١١٦) **وقوله تعالى: ﴿إنْ يتَّبِعون﴾**: و «إنْ هم إلا يَخْرُصون» «إنْ» نافية بمعنى ما في الموضعين. والخَرْص: الحَزْرُ، ويُعَبَّر به عن الكذب

---

(١) وهي الآية التي يعربها الآن.

(٢) الآية ٣٤ من الأنعام.

(٣) الإملاء ١/٢٥٩.

والافتراء، وأصله من التظنّي وهو قولُ ما لم يستيقن ويتحقق قاله الأزهري[1]، ومنه خَرَص النخل يقال: خَرَصها الخارص خَرْصاً فهي خِرْص فالمفتوحُ مصدرٌ، والمكسور بمعنى مفعول كالنَّقض والنِّقض والذَّبح والذِّبْح.

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿هو أعلم مَنْ يضلُّ﴾**: في «أعلم» هذه قولان أحدهما: أنها ليست للتفضيل بل بمعنى اسم فاعل في قوته كأنه قيل: إن ربك هو يعلم. قال الواحدي: «ولا يجوز ذلك لأنه لا يطابِقُ«وهو أعلم بالمهتدين». والثاني: أنها على بابها من التفضيل. ثم اختلف هؤلاء في محلِّ «مَنْ»: فقال بعض البصريين: هو جرٌّ بحرفٍ مقدَّرٌ حُذِف وبقي عملُه لقوة الدلالة عليه بقوله «وهو أعلم بالمهتدين» وهذا ليس بشيء لأنه لا يُحْذَفُ الجارُّ ويبقى أثرُه إلا في مواضعَ تقدَّمَ التنبيهُ عليها، وما وَرَدَ بخلافها فضرورةٌ كقوله[2]:

٢٠٤٤ـ .... أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ

[وقوله][3]:

٢٠٤٥ـ .... حتى تبذَّخ فارتقى الأعلامِ

الثاني: أنها في محل نصب على إسقاط الخافض كقوله[4]:

٢٠٤٦ـ تمرُّون الديار ولم تعوجوا ....

قاله أبو الفتح. وهو مردود من وجهين: أحدهما: أن ذلك لا يطَّرد. والثاني: أن أَفْعلَ التفضيل لا تَنْصِبُ بنفسها لضعفها. الثالث: ـ وهو قول الكوفيين ـ أنه نُصِب بنفس أفعل فإنها عندهم تعمل عمل الفعل. الرابع: أنها

---

(١) تهذيب اللغة ٧/١٣٠.

(٢) تقدم برقم ٢٩٢.

(٣) تقدم برقم ٢٩٣.

(٤) تقدم برقم ١٤٨.

منصوبةٌ بفعل مقدَّر يدل عليه أفعل، قاله الفارسي، وعليه خَرَّج قول الشاعر[1]:

٢٠٤٧ــ أكَــرَّ وأَحْمَىٰ للحقيقـةِ منهمُ وأَضْرَبَ منا بالسيوف القوانِسا

فالقوانِس نُصِبَ بإضمار فعلٍ، أي: يَضْرِبُ القوانس، لأن أفعل ضعيفة كما تقرر. الخامس: أنها مرفوعةُ المحلِّ بالابتداء، و«يضلُّ» خبره، والجملة مُعَلِّقة لأفعل التفضيل فهي في محل نصبٍ بها، كأنه قيل: أعلمُ أيُّ الناس يضلُّ كقوله: «لِيَعْلَمَ أيُّ الحزبين أحصىٰ»[2] وهذا رأي الكسائي والزجاج[3] والمبرد ومكي[4]. إلا أن الشيخ[5] رَدَّ هذا بأن التعليق فرع ثبوت العمل في المفعول به / وأفعل لا يعمل فيه فلا يُعَلَّق». والراجح من هذه الأقوال نَصْبُها [٣٤٨/ب] بمضمر وهو قول الفارسي، وقواعد البصريين موافقة له، ولا يجوز أن تكون «مَنْ» في محل جر بإضافة أفعل إليها؛ لئلا يلزم محذور عظيم: وذلك أن أفعل التفضيل لا تُضاف إلا إلى جنسها فإذا قلت: «زيد أعلمُ الضالين» لزم أن يكون «زيد» بعضَ الضالين أي متَّصِفٌ بالضلال، فهذا الوجهُ مستحيل في هذه الآية الكريمة. هذا عند مَنْ قرأ «يَضِلُّ» بفتح حرف المضارعة.

أمَّا مَنْ قرأ بضمِّه: «يُضِلّ» ــ وهو الحسن وأحمد بن أبي سريج[6] ــ فقال أبو البقاء[7]: «يجوز أن تكون «مَنْ» في موضع جر بإضافة «أفعل» إليها. قال:

(١) تقدم برقم ٣٤٥.
(٢) الآية ١٢ من الكهف.
(٣) معاني القرآن ٢/٣١٤.
(٤) المشكل ١/٢٨٥.
(٥) البحر ٤/٢١٠.
(٦) أبو جعفر أحمد بن أبي سريج الصباح، قرأ على الكسائي وحدّث عنه البخاري، ولم تذكر وفاته. انظر: معرفة القراء الكبار ١/١٧٨.
(٧) الإملاء ١/٢٥٩.

«إمَّا على معنى هو أعلم المضلين أي: مَنْ يجد الضلال، وهو مَنْ أضللته أي: وجدته ضالاً مثل أَحْمَدْتُه أي: وجدتُه محموداً أو بمعنى أنه يضلُّ عن الهدىٰ». قلت: ولا حاجة إلى ارتكاب مثل هذا في مثل هذه الأماكن الحرجة، وكان قد عَبَّر قبل ذلك بعبارات استعظمْتُ النطق بها فضربت عنها إلى أمثلةٍ من قولي. والذي تُحْمَلُ عليه هذه القراءة ما تقدَّم من المختار وهو النصب بمضمر. وفاعل «يُضِلّ» على هذه القراءة ضمير يعود على الله تعالى على معنى يجده ضالاً أو يخلُق فيه الضلال، لا يُسأل عما يَفعل. ويجوز أن يكون ضمير «مَنْ» أي: أعلم مَنْ يضلُّ الناس. والمفعول محذوف. وأمَّا على القراءة الشهيرة فالفاعل ضمير «مَنْ» فقط. و«مَنْ» يجوز أن تكون موصولةً وهو الظاهر، وأن تكون نكرةً موصوفة، ذكره أبو البقاء[1].

آ. (١١٨) **وقوله تعالى: ﴿فكُلوا﴾**: في هذه الفاءِ وجهان أحدهما: أنها جوابُ شرطٍ مقدر. قال الزمخشري[2] بعد كلام: «فقيل للمسلمين: إن كنتم متحققين بالإيمان فكُلوا». والثاني: أنها عاطفة على محذوف قال الواحدي: «ودخلت الفاءُ للعطف على ما دلَّ عليه أولُ الكلام كأنه قيل: كونوا على الهدىٰ فكلوا، والظاهر أنها عاطفة على ما تقدَّم من مضمون الجمل المتقدمة كأنه قيل: اتَّبِعوا ما أمركم الله مِنْ أكل المُذَكَّى دون الميتة فكُلوا.

آ. (١١٩) **قوله تعالى: ﴿ومالكم﴾**: مبتدأ وخبر، وقوله «أن لا تأكلوا» فيه قولان أحدهما: هو على حذف حرف الجر أي: أيُّ شيء استقر في منع الآكل مـمَّا ذُكِرَ اسم الله عليه، وهو قول أبي إسحاق الزجاج[3]، فلمَّا حُذِفَتْ «في» جرى القولان المشهوران، ولم يذكر الزمخشري[4] غير هذا

(١) الإملاء ١/٢٥٩.
(٢) الكشاف ٢/٤٦.
(٣) معاني القرآن ٢/٣١٤.
(٤) الكشاف ٢/٤٦.

الوجه. والثاني: أنها في محل نصب على الحال والتقدير: وأيُّ شيءٍ لكم تاركين للأكل، ويؤيد ذلك وقوعُ الحال الصريحة في مثل هذا التركيب كثيراً نحو: «فما لهم عن التذكرة مُعْرِضين»[1] إلا أن هذا مردود بوجهين أحدهما: أنَّ «أنْ» تُخَلِّص الفعلَ للاستقبال فكيف يقع ما بعدها حالاً؟ والثاني: أنها مع ما بعدها مؤولة بالمصدر وهو أشبه بالمضمرات كما تقدم تحريره، والحال إنما تكون نكرة. قال أبو البقاء[2]: «إلا أن يُقَدَّر حَذْفُ مضاف فيجوز أي: «وما لكم ذوي أن لا تأكلوا» وفيه تكلف، ومفعول «تأكلوا» محذوف بقيت صفته، تقديره: شيئاً مما ذُكِرَ اسم الله، ويجوز أن لا يُراد مفعول، بل المراد وما لكم أن لا يقع منكم الأكل، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية أي: أن لا تبتدئوا بالأكل من المذكور عليه اسمُ الله، وزُعِم أن «لا» مزيدةٌ، وهذا فاسد إذ لا داعي لزيادتها.

قوله: «وقد فَصَّل لكم ما حَرَّم» قرأ[3] ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ببنائهما للمفعول، ونافع وحفص عن عاصم ببنائهما للفاعل، وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ببناء الأول للفاعل وبناء الثاني للمفعول، ولم يأت عكس هذه. وقرأ عطية[4] العوفي كقراءة الأخوين، إلا أنه خَفَّف الصاد من «فصل»، والقائم مقام الفاعل هو الموصول، وعائده من قوله «حَرَّم عليكم». والفاعلُ في قراءة مَنْ بنى للفاعل ضميرُ الله تعالىٰ، والجملة في محل نصب على الحال.

قوله: «إلا ما اضْطُرِرْتُم» فيه وجهان أحدهما: أنه استثناء منقطع، قاله ابن

---

(١) الآية ٤٩ من المدثر.

(٢) الإملاء ١/٢٥٩.

(٣) انظر: السبعة ٢٦٧؛ والكشف ١/٤٤٨؛ الحجة ٢٦٨؛ المحتسب ١/٢٢٧؛ النشر ٢/٢٥٣؛ البحر ٤/٢١١.

(٤) عطية بن سعد العوفي القيسي، أبو الحسن الكوفي، روى عن زيد بن أرقم وعبدالله بن عباس، روى له البخاري وأبو داود توفي سنة ١١١. انظر: تهذيب الكمال ٢/٩٤٠.

عطية[1] والحوفي. والثاني: أنه استثناء متصل قال أبو البقاء[2]: «ما» في موضع نصب على الاستثناء من الجنس من طريق المعنى لأنه وبَّخهم بترك الأكل مما سُمِّي عليه، وذلك يتضمن الإباحة مطلقاً». قلت: الأول أوضح والاتصال قلق المعنىٰ. ثم قال: «وقوله وقد فصَّل لكم ما حَرَّم عليكم أي: في حال الاختيار وذلك / حلال حالَ الاضطرار». [٣٤٩/أ]

قوله «لَيُضِلُّون» قرأ[3] الكوفيون بضم الياء، وكذا التي في يونس[4] «ربنا ليضلُّوا» والباقون بالفتح، وسيأتي لذلك نظائر في إبراهيم وغيرها، والقراءتان واضحتان فإنه يقال: ضَلَّ في نفسه وأضلَّ غيره، فالمفعول محذوف على قراءة الكوفيين، وهي أبلغُ في الذمِّ فإنها تتضمَّن قُبْحَ فِعْلهم حيث ضلُّوا في أنفسهم وأَضَلُّوا غيرهم كقوله تعالىٰ: وأضلُّوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل»[5] وقراءةُ الفتح لا تحوج إلى حذف فرجَّحها بعضهم بهذا، وأيضاً فإنهم أجمعوا على الفتح في ص عند قوله «إنَّ الذين يَضِلُّون عن سبيل الله»[6].

وقوله: «بأهوائهم» متعلق بيضلون، والباء سببيَّة أي: بسبب اتِّباعهم أهواءهم وشهواتهم. وقوله «بغير علم» متعلق بمحذوف لأنه حال أي: يضلُّون مصاحبين للجهل أي: ملتبسين بغير علم.

آ. (١٢١) **قوله تعالى: ﴿وإنَّه لفِسْق﴾**: هذه الجملة فيها أوجه، أحدهما: أنها مستأنفة قالوا: ولا يجوز أن تكون منسوقةً على ما قبلها، لأن

---

(١) المحرر ١٣٨/٦.
(٢) الإملاء ٢٥٩/١.
(٣) انظر: السبعة ٢٦٧؛ النشر ٢٥٣/٢؛ الكشف ٤٤٩/١؛ والحجة ٢٦٩؛ البحر ٢١١/٤.
(٤) الآية ٨٨.
(٥) الآية ٧٧ من المائدة.
(٦) الآية ٢٦.

الأولى طلبية وهذه خبرية، وتُسَمَّى هذه الواوُ واوَ الاستئناف. والثاني: أنها منسوقةٌ على ما قبلها ولا يُبالىٰ بتخالفهما وهو مذهب سيبويه، وقد تقدَّم تحقيق ذلك، وقد أَوْرَدْتُ من ذلك شواهد صالحة من شعر وغيره. والثالث: أنها حالية أي: لا تأكلوه والحال أنه فسق. وقد تبجَّح الإمام الرازي[١] بهذا الوجه على الحنفيَّة حيث قَلَبَ دليلهم عليهم بهذا الوجه، وذلك أنهم يمنعون مِنْ أَكْلِ متروك التسمية، والشافعية لا يمنعون منه، استدلَّ عليهم الحنفية بظاهر هذه الآية فقال الرازي: «هذه الجملة حالية، ولا يجوز أن تكون معطوفة لتخالفهما طلباً وخبراً فتعيَّن أن تكون حالية، وإذا كانت حالية كان المعنى: لا تأكلوه حال كونه فسقاً، ثم هذا الفسق مجمل قد فسَّره الله تعالى في موضع آخر فقال: «أو فسقاً أُهِلَّ لغير الله به»[٢] يعني أنه إذا ذُكر على الذبيحة غيرُ اسم الله فإنه لا يجوز أكلُها لأنه فسقٌ» ونحن نقول به، ولا يلزم من ذلك أنه إذا لم يُذْكَر اسمُ الله ولا اسمُ غيره أن تكون حراماً لأنه ليس بالتفسير الذي ذكرناه. وللنزاع فيه مجال من وجوه، منها: أنها لا نُسَلِّم امتناع عطف الخبر على الطلب والعكس كما قدَّمْتُه عن سيبويه، وإن سُلِّم فالواو للاستئناف كما تقدَّم وما بعدها مستأنف، وإن سُلِّم أيضاً فلا نُسَلِّم أنَّ «فسقاً» في الآية الأخرىٰ مُبَيِّن[٣] للفسق في هذه الآية، فإنَّ هذا ليس من باب المجمل والمبيِّن لأن له شروطاً ليست موجودةً هنا.

وهذا الذي قاله مستمد من كلام الزمخشري فإنه قال[٤] «فإن قلت: قد ذهب جماعة من المجتهدين إلى جواز أَكْلِ ما لم يُذْكَرِ اسم الله عليه بنسيانٍ أو عَمْد. قلت: قد تأوَّله هؤلاء بالميتة وبما ذُكر غيرُ اسمِ الله عليه كقوله:

---

(١) انظر: تفسير الفخر الرازي ١٣/١٦٨.

(٢) الآية ١٤٥ من الأنعام.

(٣) الأصل «مُبَيِّناً» وهو سهو.

(٤) الكشاف ٢/٤٧.

«أو فسقاً أُهِلَّ لغير الله به»[1] فهذا أصل ما ذكره ابن الخطيب[2] وتبجَّح به.

والضمير في «إنَّه» يحتمل أن يعود على الأكل المدلول عليه بـ «لا تأكلوا» وأن يعود على الموصول، وفيه حينئذ تأويلان: أن تجعل الموصول نفس الفسق مبالغةً أو على حذف مضاف أي: وإن أكله لفسق، أو على الذِّكْرِ المفهوم من قوله «ذُكر». قال الشيخ[3]: «والضمير في «إنه» يعود على الأكل قاله الزمخشري واقتصر عليه». قلت: لم يَقْتَصِرْ عليه بل ذكر أنه يجوز أن يعود على الموصول، وذكر التأويلين المتقدمين فقال: «الضمير راجع على مصدر الفعل الداخل عليه حرفُ النهي بمعنى: وإن الأكل منه لفسق، أو على الموصول على أن أكلَه لِفِسْق، أو جَعَلَ ما لم يُذكر اسمُ الله عليه [في][5] نفسه فسقاً».

قوله: «لِيجادلوكم» متعلقٌ بـ «يُوحُون» أي: يوحون لأجل مجادلتكم. وأصل «يُوحون»: يُوحِيُون فأُعِلّ[6]. «وإن أَطَعْتموهم» قيل: إنَّ لام التوطئة للقسم[7] فلذلك أجيب القسم المقدَّر بقوله «إنكم لمشركون» وحُذِف جواب الشرط لسدّ جواب القسم مَسَدَّه، وجاز الحذف لأنَّ فعل الشرط ماض. وقال أبو البقاء[8]: «حَذَفَ الفاء من جواب الشرط، وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي، وهو ههنا كذلك وهو قوله وإن أَطَعْتموهم». قلت: كأنه زعم أن

(١) الآية ١٤٥ من الأنعام.
(٢) أي الإمام الرازي.
(٣) البحر ٤/٢١٣.
(٤) الكشاف ٢/٤٧.
(٥) من الكشاف.
(٦) أي: نقلت حركة الياء المضمومة إلى الحاء فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء فأصبح يوحون.
(٧) أي المقدرة مع «إنْ».
(٨) الإملاء ١/٢٦٠.

جواب الشرط هو الجملة من قوله «إنكم لمشركون»، والأصل «فإنكم» بالفاء لأنها جملة اسمية، ثم حُذِفت الفاءُ لكونِ فعل الشرط بلفظ المُضيّ، وهذا ليس بشيء فإن القَسَمَ مقدر قبل الشرط، ويدل على ذلك حذفُ اللام الموطئة قبل «إن» الشرطية وليس فعل الشرط ماضياً كقوله تعالىٰ: «وإن لم تَغْفِرْ لنا وترحمْنا لنكونَنَّ»[1] فهها لا يُمْكنه أن يقول: إن الفاء محذوفة لأن فعل الشرط مضارع، وكأن أبا البقاء ـ والله أعلم ـ أخذ هذا من الحوفي فإني رأيته فيه كما ذكره أبو البقاء، وردَّه الشيخ[2] بنحوٍ مما تقدم.

آ. (١٢٢) **قوله تعالى: ﴿أو مَنْ كان﴾**: «أو مَنْ كان» قد تقدَّم أن هذه الهمزة يجوز أن تكونَ مقدَّمةً على حرفِ العطف وهو رأي الجمهور، وأن تكونَ على حالها وبينها وبين الواو فعل مضمر. و«مَنْ» في محلِّ رفع بالابتداء و«كمَنْ» خبره وهي موصولة، و«يمشي» في محلِّ نصب صفةً لـ «نوراً» و«مَثَلُه» مبتدأ، وفي الظلمات خبره / والجملةُ صلةُ «مَنْ» و«مَنْ» مجرورة بالكاف [٣٤٩/ب] والكافُ ومجرورها كما تقدَّم في محل رفع خبراً لـ مَنْ الأولى، و«ليس بخارج» في محلِّ نصب على الحال من الموصول أي: مثل الذي استقر في الظلمات حال كونه مقيماً فيها. وقال أبو البقاء[3]: «ليس بخارجٍ في موضع الحال من الضمير في «منها»، ولا يجوز أن يكون حالاً من الهاء في «مَثَلُه» للفصل بينه وبين الحال بالخبر». وجعل مكي[4] الجملة حالاً من الضمير المستكنِّ في «الظلمات». وقرأ[5] طلحة بن مصرف «أَفَمَنْ كان» بالفاء بدل الواو.

قوله: «كذلك زُيِّن» نعتٌ لمصدر فقدَّره بعضهم: زُيِّن للكافرين تزييناً

---

(١) الآية ٢٣ من الأعراف.
(٢) البحر ٤/٢١٣.
(٣) الإملاء ١/٢٦٠.
(٤) المشكل ١/٢٨٧.
(٥) البحر ٤/٢١٤.

كما أحيينا المؤمنين، وقدَّره آخرون: زُيّن للكافرين تزييناً لكونِ الكافرين في ظلمات مقيمين فيها، والفاعل المحذوف مِنْ «زُيِّن» المنوبُ عنه هو الله تعالىٰ، ويجوز أن يكون الشيطان، وقد صَـرَّح بكل من الفاعلين مع لفظ «زَيَّن» قال تعالىٰ: «زيَّنَّا لهم أعمالهم»[1] وقال تعالىٰ: «وزيَّن لهم الشيطانُ أعمالهم»[2] و «ما كانوا يعملـون» هو القائمُ مقامَ الفاعل، و «ما» يجوز أن تكون موصولة اسميةً أو حرفيةً أو نكرة موصوفة، والعائد على القول الأول والثالث محذوف دون الثاني عند الجمهور، على ما عُرِفَ غيرَ مرة. وقال الزجاج[3]: «موضع الكاف رفعٌ[4]، والمعنىٰ: مثل ذلك الذي قَصَصْنا عليك زُيِّن للكافـرين أعمالهم».

آ. (١٢٣) **قوله تعالى: ﴿وكذلك جَعَلْنا﴾** قيـل: «كذلك» نَسَقٌ على «كذلك» قبلها ففيها ما فيها، وقَدَّره الزمخشري[5] بأن معناه: وكما جعلنا في مكة صناديدَها ليمكروا فيها، كذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها» واللام في «ليمكروا» يجوز أن تكون للعاقبة وأن تكون للعلةِ مجازاً، و «جَعَلَ» تصييريةٌ فتتعدَّىٰ لاثنين، واختُلف في تقديرهما، والصحيح أن تكون «في كل قرية» مفعولاً ثانياً قُدِّم على الأول، والأول «أكابرَ» مضافاً لمجرميها. والثاني: أن «في كل قرية» مفعول أيضاً مقدم، «أكابر» هو الأول و «مجرميها» بدلٌ من «أكابر» ذكر ذلك أبو البقاء[6]. الثالث: أن يكون «أكابر» مفعولاً ثانياً قُدِّم و «مجرميها» مفعول أول أُخِّرَ، والتقدير: جَعَلْنا في كل قرية مجرميها أكابر،

---

(١) الآية ٤ من النمل.
(٢) الآية ٣٨ من العنكبوت.
(٣) معاني القرآن ٢/٣١٧.
(٤) المطبوعة: «نصب».
(٥) الكشاف ٢/٤٨.
(٦) الإملاء ١/٢٦٠.

فيتعلق الجار بنفس الفعل قبله، ذكر ذلك ابن عطية[1].

قال الشيخ[2]: «وما أجازاه ــ يعني أبا البقاء وابن عطية ــ خطأ وذهول عن قاعدة نحوية وهي: أن أفعل التفضيل إذا كانت بـ«مِنْ» ملفوظاً بها أو مقدَّرة أو مضافة إلى نكرة كانت مفردة مذكرة على كل حال سواء كانت لمذكر أم مؤنث مفرد أم مثنى أم مجموع، وإذا ثُنِّيَتْ أو جُمِعت أو أُنِّثَتْ طابقت ما هي له ولَزِمَها أحد أمرين: إمَّا الألفُ واللامُ وإمَّا الإضافةُ لمعرفة، وإذا تقرر ذلك[3] فالقول بكون «مجرميها» بدلاً أو[4] يكون مفعولاً أول و«أكابر» مفعولٌ ثانٍ خطأ لاستلزام أن يبقىٰ «أكابر» مجموعاً وليست فيه ألف ولام ولا هي مضافة لمعرفة» قال: «وقد تنبَّه الكرماني إلى هذه القاعدة فقال: «أضاف «أكابر» إلى «مجرميها» لأن أفعل لا يُجْمَعُ إلا مع الألف واللام أو مع الإضافة». قال الشيخ: «وكان ينبغي أن يُقَيِّد بالإضافة إلى معرفة».

قلت: أمَّا هذه القاعدة فمُسَلَّمة، ولكن قد ذكر مكي[5] مثل ما ذكر ابن عطية سواء وما أظنه أخذ[6] إلا منه، وكـذلك الواحدي أيضاً ومنع أن تُجَوَّز إضافة «أكابر» إلى«مجرميها» قال رحمه الله: «والآية على التقديم والتأخير تقديره: جَعَلْنا مجرميها أكابر، ولا يجوز أن تكون الأكابر مضافة لأنه لا يتمُّ المعنى، ويحتاج إلى إضمار المفعول الثاني للجعل لأنك إذا قلت: «جعلت زيداً» وسكتَّ لم يُفِد الكلام حتى تقول: رئيساً أو دليلاً أو ما أشبه ذلك، ولأنك إذا أَضَفْتَ الأكابر فقد أضفت النعت إلى المنعوت، وذلك لا يجوز عند

---

(١) المحرر ٦/١٤٣.

(٢) البحر ٤/٢١٥.

(٣) أي إن المطابقة لا تكون إلا بإضافة إلى معرفة أو بألف ولام فكيف طابق وهو غير مضاف ولا محلى بأل؟

(٤) الأصل: «و» وهو سهو. (٥) المشكل ١/٢٨٧.

(٦) أي إن ابن عطية أخذ من مكي؛ لأن وفاة مكي قبل وفاة ابن عطية.

البصريين». قلت: هذان الوجهان اللذان ردَّ بهما الواحدي ليسا بشيء، أمَّا الأول فلا نسلِّم أنَّا نُضْمِرُ المفعول الثاني، وأنه يصير الكلام غير مفيد، وأمَّا ما أورده من الأمثلة فليس مطابقاً لأنَّا نقول: إن المفعول الثاني هنا مذكور مُصَرَّح [به][1] / وهو الجار والمجرور السابق. وأمَّا الثاني فلا نُسَلِّم أنه من [٣٥٠/أ] باب إضافة الصفة لموصوفها لأن المجرمين أكابر وأصاغر، فأضاف للبيان لا لقصد الوصف.

الرابع: أن المفعول الثاني محذوف قالوا: وتقديره: جَعَلْنا في كل قرية أكابر مجرميها فُسَّاقاً ليمكروا، وهذا ليس بشيء، لأنه لا يُحذف شيء إلا لدليل، والدليل على ما ذكروه غير واضح. وقال ابن عطية[2]: «ويقال أكابِرَة كما يقال أحمر وأحامرة». قال الشاعر[3]:

٢٠٤٨ـ إن الأحامرة الثلاثة أتلفتْ
مالي وكنت بهنَّ قِدْماً مُوْلَعا

قال الشيخ[4]: «ولا أعلم أحداً أجاز في جمع أفضل أفاضلة، بل نصَّ النحويون على أن أَفْعَل التفضيل يُجْمع للمذكر على الأَفْضَلِين أو على الأفاضل». قلت: وهذه التاء يذكرها النحويون [على][5] أنها تكون دالة على النسب في مثل هذه البِنْية قالوا: الأزارقة والأشاعثة في الأزرق ورَهطه والأشعث وبنيه، وليس بقياس، وليس هذا من ذلك في شيء. والجمهور على «أكابر»

---

(١) من: ص.
(٢) المحرر ٦/١٤٣.
(٣) البيت للأعشى، وهو في ملحقات ديوانه ٢٤٧؛ والطبري ١٢/٩٥؛ واللسان: حمر؛ والمحرر ٦/١٤٣.
(٤) البحر ٤/٢١٥.
(٥) من: ص.

جمعاً. وقرأ ابن مسلم[1]: «أكبر مجرميها» بالإفراد، وهو جائز وذلك أن أفعل التفضيل إذا أضيفت لمعرفة وأريد بها غير الإفراد والتذكير جاز أن يطابق كالقراءة المشهور هنا، وفي الحديث: «أحاسنكم أخلاقا»[2] وجاز أن يفرد، وقد أُجْمِعَ على ذلك في قوله: «ولَتَجِدَنَّهم أحرص الناس»[3].

آ. (١٢٤) **قوله تعالى: ﴿حيث يجعل﴾: في** «حيث» هذه وجهان أحدهما: أنها خرجت عن الظرفية، وصارت مفعولاً بها على السعة، وليس العاملُ «أعلم» هذه لما تقدم من أنَّ أفعل لا ينصب المفعول به. قال أبو علي: «لا يجوز أن يكون العامل في «حيث»: «أعلم» هذه الظاهرة، ولا يجوز أن تكون «حيث» ظرفاً لأنه يصير التقدير: الله أعلمُ في هذا الموضع، ولا يوصف الله تعالى بأنه أعلم في مواضع وأوقات، لأنَّ عِلْمَه لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة، وإذا كان كذلك كان العامل في «حيث» فعلاً يدلُّ عليه «أعلم»، و«حيث» لا يكون ظرفاً بل يكون اسماً، وانتصابه على المفعول به على الاتساع، ومثل ذلك في انتصاب «حيث» على المفعول به اتساعاً قول الشماخ[4]:

٢٠٤٩ـ وحَلَّأها عن ذي الأراكةِ عامرٌ
أخو الخُضْرِ يَرْمي حيث تُكْوىٰ النواجِزُ

فـ«حيث» مفعولة لأنه ليس يريد أنه يرمي شيئاً حيث تكون النواحز إنما يريد أنه يرمي ذلك الموضع». وتبع الناس الفارسيَّ على هذا القول فقال

---

(١) انظر: البحر ٤/٢١٥.

(٢) رواية البخاري «أحسنكم». انظر: الفتح: الأدب ٣٩ (١٠/٤٥٦) ورواية أحمد: أحاسنكم ٢/١٦١.

(٣) الآية ٩٦ من البقرة.

(٤) ديوانه ١٨٢؛ والتاج: نحر؛ والبحر ٤/٢١٦. حلأها: منعها من الماء والضمير للحمر، وعامر أخو الخضر: قانص مشهور، وذو الأراكة: نخل، النواجز: التي بها داء الرئة.

الحوفي: «ليست ظرفاً لأنه تعالى لا يكون في مكانٍ أعلم منه في مكان آخر، وإذا لم تكن ظرفاً كانت مفعولاً بها على السعة، وإذا كانت مفعولاً لم يعمل فيها «أعلم» لأنَّ «أعلم» لا يعمل في المفعول به فيقدَّر لها فعل»، وعبارة ابن عطية[1] وأبي البقاء[2] نحوٌ من هذا. وأخذ التبريزيُّ كلامَ الفارسي فنقله وأنشد البيت المتقدم.

والثاني: أنها باقية على ظرفيتها بطريق المجاز، وهذا القول ليس بشيء، ولكنْ أجازه الشيخ[3] مختاراً له على ما تَقَدَّم فقال: «وما أجازوه من أنه مفعول به على السَّعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو، لأنَّ النحويين نصُّوا على أن «حيث» من الظروف التي لا تتصرَّف، وشذَّ إضافةُ «لدىٰ» إليها وجرُّها بالباء وبـ«في»، ونصُّوا على أن الظرف المتوسَّع فيه لا يكون إلا متصرِّفاً، وإذا كان كذلك امتنع نصب «حيث» على المفعول به لا على السَّعة ولا على غيرها.

والذي يظهر لي إقرارُ «حيث» علىٰ الظرفية المجازية على أن يُضَمَّن «أعلم» معنىٰ ما يتعدَّى إلى الظرف فيكون التقدير: الله أنفذعلماً حيث يجعل رسالاته أي: هو نافذُ العلمَ في الموضع الذي يَجْعل فيه رسالاته، والظرف هنا مجاز كما قلنا». قلت: قد ترك ما قاله الجمهور وتتابعوا عليه وتأوَّل شيئاً هو أعظمُ مما فرَّ منه الجمهورُ، وذلك أنه يلزمه على ما قَدَّر أنَّ عِلْمَ الله في نفسه يتفاوت بالنسبة إلى الأمكنة فيكون في مكانٍ أبعدَ منه في مكان، ودعواه مجازَ الظرفية لا ينفعه فيما ذكرته من الإشكال، وكيف يُقال مثلُ هذا؟ وقوله «نَصَّ النحاة على عدمِ تصرُّفها» هذا معارض أيضاً بأنهم نصُّوا [٣٥٠/ب]

(١) المحرر ٦/١٤٤.
(٢) الإملاء ١/٢٦٠.
(٣) البحر ٤/٢١٦.

على أنها قد تتصرف بغير ما ذَكَرَ هو مِنْ كونها مجرورةً بـ «لدىٰ» أو إلى أو في، فمنه: أنها جاءت اسماً لإِنَّ في قول الشاعر[1]:

٢٠٥٠ـ إنَّ حيث استقرَّ مَنْ أنت راجيـ
ـهِ حِمَىً فيه عزةٌ وأمانُ

فحيث اسم «إنّ» و«حمى» خبرها أي: إن مكاناً استقرَّ مَنْ أنت راعيه مكانٌ يُحمى فيه العزُّ والأمان. ومِنْ مجيئها مجرورةً بإلى قوله[2]:

٢٠٥١ـ فشدَّ ولم يَنْظر بيوتاً كثيرة
إلى حيث أَلْقَتْ رَحْلَها أمُّ قَشْعَمِ

وقد يُجاب عن الإِشكال الذي أَوْرَدْتُه عليه بأنه لم يُرِدْ بقوله «أنفذ علماً» التفضيل وإن كان هو الظاهر، بل يريد مجردَ الوصف، ويدل على ذلك قوله: أي هو نافذُ العلمَ في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته، ولكن كان ينبغي أن يصرِّح بذلك فيقول: وليس المرادُ التفضيلَ. ورُوِي[3] «حيثَ يجعل» بفتح الثاء، وفيها احتمالان أحدهما: أنها فتحةُ بناءٍ طَرْداً للباب. والثاني: أنها فتحةُ إعرابٍ لأنها معربة في لغة بني فَقْعس حكاها الكسائي.

وقرأ[4] ابن كثير وحفص عن عاصم «رسالته» بالإِفراد، والباقون: رسالاته بالجمع، وقد تقدَّم توجيه ذلك في المائدة[5]، إلا أنَّ بعض مَنْ قرأ هناك بالجمع ـ وهو حفصٌ ـ قرأ هنا بالإِفراد، وبعض مَنْ قرأ هناك بالإِفراد ـ وهو أبو عمروَ والأخوان وأبو بكر عن عاصم ـ قرأ هنا بالجمع.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٢/١٤؛ والهمع ١/١١١؛ والدرر ١/١٨٢.
(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ٢٢؛ والخزانة ٣/١٥٧؛ والهمع ١/٢١٢؛ والدرر ١/١٨١.
(٣) البحر ٤/٢١٦.
(٤) انظر: الكشف ١/٤٤٩؛ والحجة ٢٧٠؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والبحر ٤/٢١٧.
(٥) انظر إعرابه للآية ٦٧ من المائدة.

قوله: «عند الله» يجوز أن ينتصبَ بـ «يصيب»، ويجوز أن ينتصب بصَغار لأنه مصدر، وأجازوا أن يكون صفة لصَغار فيتعلَّق بمحذوف، وقَدَّره الزجاج فقال[1]: «ثابت عند الله». والصَّغار: الذلُّ والهوان يقال منه: صَغُر يَصْغُر صُغْراً وصَغْراً وصَغاراً فهو صاغر، وأمَّا ضدُّ الكِبَر فيقال منه: صَغَر يَصْغَر صِغْراً فهو صغير، هذا قول الليث، فوقع الفرق بين المعنيين بالمصدر والفعل. وقال غيره: إنه يقال صَغُر وصغَر مِنَ الذل.

والعنديَّة هنا مجازٌ عن حَشْرهم يوم القيامة أو عن حكمه وقضائه بذلك كقولك: ثبت عند فلان القاضي أي: في حكمه، ولذلك قَدَّم الصَّغار على العذاب لأنه يصيبهم في الدنيا. و «بما كانوا» الباء للسببية و «ما» مصدرية. ويجوز أن تكون بمعنى الذي.

آ. (١٢٥) **وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّـهُ أن يهديَه﴾**: كقوله: «مَنْ يشأ الله يُضْلِلْه»[2] و «مَنْ» يجوز أن تكون مرفوعة بالابتداء، وأن تكون منصوبةً بمقدَّر بعدها على الاشتغال أي: مَنْ يوفق الله يُرِدْ أن يهديه، و «أن يهديه» مفعول الإرادة. والشرح: البسط والسَّعة قاله الليث، وقال ابن قتيبة[3]: «هو الفتحُ ومنه: شَرَحْتُ اللحم أي فتحته» وشرحَ الكلامَ بسطه وفتح مغلقه وهو استعارة في المعاني حقيقة في الأعيان. و «للإسلام» أي: لقبوله.

وقوله: «يَجْعَلْ» يجوز أن تكون التصييريةَ وأن تكون الخَلْقية، وأن تكون بمعنىٰ سمَّى، وهذا الثالث يفرُّ إليه المعتزلة كالفارسي وغيره من معتزلة النحاة، لأن الله لا يُصَيِّر ولا يخلق أحداً كذا، فعلى الأول يكون «ضيقاً» مفعولاً عند مَنْ شدَّد ياءه[4] وهم العامَّة غيرَ ابنِ كثير[5] وكذلك عند مَنْ خففها

---

(١) معاني القرآن ٢/٣١٨.

(٢) الآية ٣٩ من الأنعام.

(٣) تفسير غريب القرآن ١٥٩.

(٤) أي ياء ضيقاً.

(٥) انظر: السبعة ٢٦٨؛ الكشف ١/٤٥٠؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والحجة ٢٧١؛ والبحر

ساكنة ويكون فيه لغتان: التثقيل والتخفيف كميِّت ومَيْت وهيِّن وهين. وقيل: المخفف مصدر ضاق يضيق ضِيقاً كقوله تعالىٰ: «ولاتك في ضيق»[1] يقال: ضاق يضيق ضَيقاً وضِيقاً بفتح الضاد وكسرها، وبالكسر قرأ ابن كثير في النحل والنمل[2]، فعلىٰ جَعْلِه مصدراً يجيء فيه الأوجه الثلاثة في المصدر الواقع وصفاً لجثة نحو: رجل عدل، وهي حذف مضاف أو المبالغة أو وقوعه موقعَ اسم الفاعل أي: يجعل صدره ذا ضيق أو ضائقاً أو نفس الضيق مبالغةً، والذي يظهر من قراءة ابن كثير أنه عنده اسمُ صفةٌ مخفف من فَيْعِل وذلك أنه استغرب قراءته في مصدرِ هذا الفعلِ دونَ الفتح في سورة النحل والنمل، فلو كان هذا عنده مصدراً لكان الظاهرُ في قراءته الكسرَ كالموضعين المشارِ إليهما، وهذا من محاسنِ علم النحو والقراءات، والخلافُ الجاري هنا جارٍ في الفرقان[3]. وقال الكسائي: / «الضَّيِّق بالتشديد في الأجرام، وبالتخفيف في المعاني». [٣٥١/أ]

ووزن ضيِّق[4] فَيْعِلٍ كميِّت وسيِّد عند جمهور النحويين ثم أدغم، ويجوز تخفيفه كما تقدم تحريره. قال الفارسي: «والياء مثل الواو في الحذف وإن لم تعتلَّ بالقلب كما اعتلَّت الواو، أُتْبِعَت الياءُ الواوَ في هذا كما أتبعت في قولهم «اتَّسر» من اليسر فجعلت بمنزلة اتَّعد». وقال ابن الأنباري: «الذي يثقِّل الياء يقول وزنه من الفعل فَعِيل، والأصل فيه ضَيِيق على مثال كريم ونبيل، فجعلوا الياءَ الأولى ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها من حيث أعلُّوا ضاق يضيق، ثم أسقطوا الألفَ لسكونها وسكونِ ياء فَعِيل فأشفقوا مِنْ أن يلتبس فعيل بـ فَعْل، فزادوا ياء على الياء يكمل بها بناء الحرف ويقع بها فرق بين

---

(١) الآية ١٢٧ من النحل.

(٢) الآية ٧٠ من النمل.

(٣) الآية ١٣ من الفرقان.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٧٩٥.

فعيل وفَعْل. والذين خَفَّفُوا الياء قالوا: أُمِن اللبس لأنه قد عُرِف أصلُ هذا الحرف، فالثقة بمعرفته مانعة من اللبس. وقال البصريون: وزنه من الفعل فَيْعِل فأدغمت الياء في التي بعدها فشُدِّد ثم جاء التخفيف. قال[1]: «وقد ردَّ الفراء وأصحابُه هذا على البصريين، وقالوا: لا يُعرف في كلام العرب اسم على وزن فيعِل يَعْنُون بكسر العين إنما يُعرف فيعَل يعنون بفتحها نحو صيقَل وهيكل، فمتىٰ ادّعىٰ مُدَّعٍ في اسمٍ معتلّ ما لا يُعرف في السالم كانت دعواه مردودةً» قلت: قد تقدَّم تحرير هذه الأقوال عند قوله: «أو كصيِّب»[2] فليُراجَعْ ثَمة. وإذا قلنا إنه مخفف من المشدد فهل المحذوفُ الياءُ الأولى أو الثانية؟ خلاف مرَّت له نظائره.

وإذا كانت «يَجْعَل» بمعنى يخلق فيكون «ضيقاً» حالاً، وإن كانت بمعنى «سَمَّى» كانت مفعولاً ثانياً، والكلام عليه بالنسبة إلى التشديد والتخفيف وتقدير المعاني كالكلام عليه أولاً.

وحَرَجاً وحَرِجاً بفتح الراء وكسرها: هو المتزايد في الضيق فهو أخصُّ من الأول، فكلُّ حَرَج ضَيق من غير عكسٍ، وعلى هذا فالمفتوح والمكسور بمعنى واحد يقال: رجل حَرِج وحَرَج قال الشاعر[3]:

٢٠٥٢ـ لا حَـرِجُ الصـدرِ ولا عنيفُ ....

قال الفراء[4]: «هو في كسره ونصبه بمنزلة الوحَد والوحِد والفرَد والفرِد والدَّنَف والدَّنِف». وفرَّق الزجاج والفارسي بينهما فقالا: المفتوح مصدر والمكسور اسم فاعل. قال الزجاج[5]: «الحَرَج أضيق الضيق، فَمَنْ قال: رجل حَرَج

(١) لعل صاحب هذا القول ابن الأنباري.
(٢) الآية ١٩ من البقرة.
(٣) لم أهتد إلى تمامه وقائله، وهو في اللسان: حرج.
(٤) معاني القرآن ١/٣٥٤.
(٥) معاني القرآن ٢/٣١٩.

ـ يعني بالفتح ـ فمعناه ذو حَرَج في صدره، ومن قال حرِج ـ يعني بالكسر ـ جعله فاعلاً وكذلك دنَـف ودنِف». وقال الفارسي[1]: «مَنْ فتح الراء كان وصفاً بالمصدر نحو: قَمَن وحَرَىً ودنَف ونحو ذلك من المصادر التي يوصف بها، ولا تكون كبطل لأن اسم الفاعل في الأمر العام إنما يجيء على فَعِل، ومن قرأ[2] حَرِجاً ـ يعني بكسر الراء ـ فهو مثل دنِف وفَرِق بكسر العين». وقيل: الحَرَج بالفتح جمع حَرَجَة كقصَبة وقصب، والمكسور صفة كدَنِف، وأصل المادة من التشابك وشدة التضايق فإنَّ الحَرَجة غَيْضة من شجر السَّلَم ملتَّفةٌ لا يَقْدِرُ أحدٌ أن يصل إليها قال العجاج[3]:

٢٠٥٣ـ عـايَنَ حَيَّـاً كـالحِـراج نَعَمُـهْ

الحِراج: جمع حِرْج، وحِرْج جمع حَرَجَة. ومن غريب ما يُحكى أن ابن عباس قرأ هذه الآية فقال: هل هنا أحد من بني بكر؟ فقال رجل: نعم. قال: ما الحَرَجة فيكم؟ قال: الوادي الكثير الشجر المستمسك الذي لا طريق فيه. فقال ابن عباس: فهكذا قلب الكافر، هذه رواية عبيد بن عمير[4]. وقد حكى أبو الصلت الثقفي[5] هذه الحكاية بـأطولَ من هذا عن عمر بن الخطاب

---

(١) الحجة (خ) ٢/٤٤٦.

(٢) قرأ بالفتح ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص، وقرأ بالكسر نافع وأبو بكر. انظر: السبعة ٢٦٨؛ والبحر ٤/٢١٨؛ والحجة ٢٧١؛ والكشف ١/٤٥٠؛ والنشر ٢/٢٥٣.

(٣) بعده:

يكـون أقصـىٰ شَـلِّه مُحْـرَنْـجِمُـهْ

وهو في ديوانه ٤٣٤، واللسان: حرج.

(٤) عبيد بن عمير الليثي المكي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عن عمر بن الخطاب، توفي سنة ٧٤. انظر: طبقات القراء ١/٤٩٦.

(٥) أبو الصلت الثقفي، روى عنه عبدالله اليمامي، وروى له أبو داود. ولم تذكر وفاته. تهذيب الكمال ٣/١٦١٦.

فقال: «قرأ عمر بن الخطاب هذه الآية فقال: ابغوني رجلاً من بني كنانة واجعلوه راعياً، فأتَوْه به فقال له عمر: يا فتىٰ ما الحَرَجَةُ فيكم؟ قال: الحَرَجَةُ فينا الشجرة تُحْدِق بها الأشجار فلا تصل إليها / راعيةٌ ولا وحشية. فقال عمر: «وكذلك قلبُ الكافر لا يصل إليه شيء من الخير». [٣٥١/ب]

وبعضهم يحكي هذه الحكاية عن عمر رضي الله عنه كالمنتصر لمن قرأ بالكسر قال: «قرأها بعض أصحاب عُمَر له بالكسر فقال: ابغوني رجلاً من كنانة راعياً وليكن من بني مُدْلج فَأَتَوْه به فقال: يا فتى ما الحَرَجَةُ تكون عندكم؟ فقال: شجرةٌ تكون بين الأشجار لا يصل إليها راعيةٌ ولا وحشية فقال: كذلك قلب الكافر لا يصل إليه شيءٌ من الخير. قال الشيخ(١): «وهذا تنبيه ـ والله أعلم ـ على اشتقاق الفعل من اسم العين كاستنوق واستحجر» قلت: ليس هذا من باب استنوق واستحجر في شيء، لأن هذا معنى مستقل ومادة مستقلة متصرفة نحو: حَرِجَ يَحْرَج فهو حَرِج وحارج بخلاف تِيْكَ الألفاظ فإن معناها يُضطر فيه إلى الأخذ من الأسماء الجامدة، فإنَّ معنى قولك استنوق الجمل أي: صاركالناقة، واستحجر الطين أي: صار كالحجر، وليس لنا مادةٌ متصرفة إلى صيغ الأفعال من لفظ الحجر والناقة، وأنت إذا قلت: حَرِج صدرُه ليس بك ضرورة أن تقول: صار كالحَرَجة، بل معناه تزايدَ ضيقُه، وأمَّا تشبيهُ عمر بن الخطاب فلإبرازه المعاني في قوالبِ الأعيان مبالغةً في البيان.

وقرأ نافع وأبو بكر عن عاصم «حَرِجاً» بكسر الراء، والباقون بفتحها، وقد عُرِفا. فأمَّا على قراءة الفتح فإن كان مصدراً جاءت فيه الأوجه الثلاثة المتقدمة في نظائره، وإن جُعِلَ صفة فلا تأويل.

ونصبه على القراءتين: إمَّا على كونه نعتاً لضيقاً، وإمَّا على كونِه مفعولاً به تعدَّد، وذلك أن الأفعالَ النواسخَ إذا دخلت على مبتدأ وخبـر كان الخبران

---

(١) البحر ٤/٢١٨.

على حالهما فكما يجوز تعدُّدُ الخبر مطلقاً أو بتأويل في المبتدأ والخبر الصريحين كذلك في المنسوخين حين تقول: «زيدٌ كاتب شاعر فقيه» ثم تقول: ظننتُ زيداً كاتباً شاعراً فقيهاً، فتقول: «زيداً» مفعول أول «كاتباً» مفعول ثان «شاعراً» مفعول ثالث «فقيهاً» مفعول رابع، كما تقول: خبر ثان وثالث ورابع، ولا يلزم من هذا أن يتعدَّى الفعل لثلاثة ولا أربعة لأن ذلك بالنسبة إلى تعدُّد الألفاظ، فليس هذا كقولك في: أعلمْتُ زيداً عمراً فاضلاً، إذ المفعولُ الثالثُ هناك ليس متكرراً لشيء واحد، وإنما بَيَّنْتُ هذا لأنَّ بعض الناس وَهِمَ في فهمه، وقد ظهر لك ممَّا تَقَدَّم أنَّ قوله «ضيقاً حَرَجاً» ليس فيه تكرار. وقال مكي[1]: «ومعنى حَرِج يعني بالكسر كمعنى ضيق كرِّر لاختلاف لفظه للتأكيد» قلت: إنما يكون للتأكيد حيث لم يظهر بينها فارق فتقول: كُرِّر لاختلاف اللفظ كقوله: «صلوات من ربهم ورحمة»[2] [وقوله][3]:

٢٠٥٤ـ . . . . وألفَىٰ قولَها كَذِباً ومَيْنا

[وقوله][4]:

٢٠٥٥ـ . . . .
وهندٌ أتىٰ مِنْ دونها النَّأْيُ والبُعْدُ

وأما هنا فقد تقدَّم الفرق بينهما بالعموم والخصوص أو غير ذلك. وقال أبو البقاء[5]: «وقيل هو جمع «حَرَجَة» مثل قَصَبَة وقَصَب والهاءُ فيه للمبالغة» ولا أدري كيف تَوَهَّم كونَ هذه الهاءِ الدالَّةِ على الوَحْدة في مفرد أسماء

(١) المشكل ١/٢٨٨.
(٢) الآية ١٥٧ من البقرة.
(٣) تقدم برقم ٤٦٥.
(٤) تقدم برقم ٤٦٦.
(٥) الإملاء ١/٢٦٠.

الأجناس كثمرة وبُرَّة(١) ونَبِقة(٢) للمبالغة كهي في راوية ونَسَّابة وفَرُوْقة(٣)؟

وقوله: «كأنما» «ما» هذه مهيِّئة لدخول كان على الجمل الفعلية كهي في «إنما تُوَفَّوْن»(٤).

وقرأ ابن كثير(٥): «يَصْعَد» ساكنَ الصاد مخفَّف العين، مضارع صَعِد أي ارتفع، وأبو بكر عن عاصم يصَّاعد بتشديد الصاد بعدها ألف، وأصلها يتصاعد أي: يتعاطى الصُّعود ويتكلَّفه، فأدغم التاء في الصاد تخفيفاً، والباقون يَصَّعَّد بتشديد الصاد والعين دون ألفٍ بينهما، مِنْ يصَّعَّد أي يفعل الصعود ويُكَلِّفه والأصل: يتصعَّد فأدغم كما في قراءة شعبة، وهذه الجملة التشبيهية يحتمل أن تكون مستأنفة شبَّه فيها حال مَنْ جعل الله صدره ضيقاً حَرَجاً بأنه بمنزلة مَنْ يطلب الصُّعود إلى السماء المُظِلة، أو إلى مكان مرتفع وَعْرٍ كالعقبة الكَـؤُود.

وجَوَّزوا فيها وجهين آخرين أحدهما: أن يكون مفعولاً آخر تعدَّد كما / تَعَدَّد ما قبلها، والثاني: أن يكون حالاً، وفي صاحبها احتمالان، أحدهما: هو الضميرُ المستكنُّ في «ضيِّقا»، والثاني: هو الضمير في «حَـرَجا» و«في السماء» متعلِّق بما قبله. [٣٥٢/أ]

قوله: «كذلك يَجْعَلُ» هو كنظائِره، وقدَّره الزجاج(٦): مثل ما قَصَصْنا عليك يَجْعل، أي: فيكون مبتدأ وخبراً أو نعت مصدر محذوف، فلك أن ترفعَ «مثل» وأن تنصِبَها بالاعتبارين عنده، والأحسن أن يُقَدَّر لها مصدرٌ مناسب

(١) البرة: الحنطة.
(٢) النبقة: حَمْل السِّدر.
(٣) الفروقة: الخائف.
(٤) الآية ١٨٥ من آل عمران.
(٥) انظر: السبعة ٢٦٨؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ الكشف ١/٤٥١؛ والحجة ٢٧١؛ والبحر ٤/٢١٨.
(٦) معاني القرآن ٢/٣١٩.

كما قدَّره الناس وهو: مثل ذلك الجَعْل ـ أي جَعْلِ الصدرِ ضيقاً حرجاً ـ يجعل اللَّـهُ الرجس، كذا قدَّره مكي[١] وغيره، و «يجعل» يُحتمل أن تكونَ بمعنى «ألقى» وهو الظاهر فتتعدَّى لواحد بنفسها وللآخر بحرف جر، ولذلك تَعدَّتْ هنا بـ على، والمعنى: كذلك يلقي اللَّـهُ العذاب على الذين لا يؤمنون، ويجوز أن يكون بمعنى صَيَّر أي: يُصَيِّره مُسْتعلياً عليهم محيطاً بهم، والتقدير الصناعي: مستقراً عليهم.

آ. ١٢٦ **وقوله تعالى: ﴿مستقيماً﴾**: حال من «صراط»، والعامل فيه أحد شيئين: إمَّا «ها» لِما فيها من معنىٰ التنبيه، وإمَّا «ذا» لما فيه من معنىٰ الإشارة وهي حال مؤكدة لامبيِّنة، لأنَّ صراط الله لا يكون إلا كذلك.

آ. ١٢٧ **قوله تعالى: ﴿لهم دارُ﴾**: يحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة فلا محلَّ لها كأن سائلاً سأل عَمَّا أعدَّ الله لهم فقيل له ذلك، ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل «يَذَّكَّرون» ويحتمل أن يكون وصفاً لقوم، وعلى هذين الوجهين فيجوز أن تكون الحال أو الوصف الجارَّ والمجرور فقط ويرتفع «دار السلام» بالفاعلية، وهذا عندهم أولى؛ لأنه أقرب إلى المفرد من الجملة، والأصل في الوصف والحال والخبر الإفراد فما قَرُبَ إليه فهو أَوْلَىٰ

و «عند ربهم» حال من «دار»، والعامل فيها الاستقرار في «لهم». والسلامُ والسَّلامة بمعنى، كاللَّداد واللَّدادة[٢]، ويجوز أن ينتصب «عند» بنفس السلام لأنه مصدر أي: يُسَلِّم عليهم عند ربهم أي: في جنته، ويجوز أن ينتصب بالاستقرار في «لهم». وقوله «وهو وليُّهم» يحتمل أيضاً الاستئناف، وأن يكون حالاً أي: لهم دار السلام، والحال أن الله وليُّهم وناصرهم. و «بما كانوا» الباء سببية و «ما» بمعنى الذي أو نكرةٌ أو مصدريَّة.

---

(١) المشكل ١/ ٢٨٩.

(٢) الألد: الخصم الشحيح.

آ. ١٢٨ قوله تعالى: ﴿ويومَ يَحْشرهم﴾: يجوزُ أن ينتصب بفعل مقدَّر فقدَّره أبو البقاء[1] تارةً بـ «اذكر» وتارةً بالقول المحذوف العامل في جملة النداء من قوله «يا مَعْشَر» أي: ويقول: يا معشرَ يوم نحشرهم، وقَدَّره الزمخشري[2]: «ويوم يَحشرهم وقلنا[3] كان ما لا يوصف لفظاعته». قال الشيخ[4]: «وما قلناه أَوْلَى» يعني مِنْ كونه منصوباً بـ «يقول» المحكي به جملة النداء» قال: «لاستلزامه حذفَ جملتين إحداهما جملة «وقلنا» والأخرى العاملة في الظرف». وقَدَّره الزجاج[5] بفعل قول مبني للمفعول: يُقال لهم يا معشر يوم نحشرهم، وهو معنى حسن، كأنه نظر إلى معنى قوله «ولا يُكَلِّمهم ولا يزكِّيهم» فبناه للمفعول، ويجوز أن ينتصب «يوم» بقوله «وليُّهم» لما فيه من معنى الفعل أي: وهو يتولاَّهم بما كانوا يعملون ويتولاَّهم يوم يحشرهم. و«جميعاً» حال أو توكيد على قول بعض النحويين. وقرأ[6] حفص «يحشرهم» بياء الغيبة ردَّاً على قوله «ربهم» أي: ويوم يحشرهم ربُّهم.

قوله: «يا معشرَ» في محلِّ نصب بذلك القول المضمرِ أي: يقول أو قلنا، وعلى تقدير الزجاج يكون في محل رفعٍ لقيامِه مَقام الفاعل المنوب عنه. والمعشرُ: الجماعة قال[7]:

٢٠٥٦ـ وأبغضُ مَنْ وضعتُ إليَّ فيه ... لساني معشرٌ عنهم أذودُ

---

(١) الإملاء ١/٢٦١.
(٢) الكشاف ٢/٤٩.
(٣) الكشاف: قلنا. والواو هنا مقحمة.
(٤) البحر ٤/٢٢٠.
(٥) معاني القرآن ٢/٢٢٠.
(٦) انظر: السبعة ٢٦٩؛ الكشف ١/٤٥١؛ النشر ٢/٢٥٣؛ والبحر ٤/٢٢٠.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الهمع ١/٨٨؛ والدرر ١/٦٤؛ وحاشية الشيخ يس ١/١٢٨.

والجمع: معاشر، كقوله عليه السلام: «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث»[1] وقال الأودي[2]:

٢٠٥٧ـ فينا معاشرُ لن يَبْنوا لقـومِهِمُ وإن بَنى قومُهمْ ما أفسدوا عادوا

وقوله «من الإنس» في محلّ نصب على الحال أي: أولياؤهم حال كونهم من الإنس، ويجوز أن تكون «مِنْ» لبيانِ الجنس؛ لأنَّ أولياءهم كانوا إنساً وجِنًّاً والتقدير: أولياؤهم الذين هم الإنس. وربَّنا حُذِفَ منه حرف النداء. والجمهور على «أَجَلَنا» بالإفراد لقوله «الذي». وقرىء[3] «آجالنا» بالجمع على أفعال، «الذي» بالإفراد / والتذكير، وهو نعت للجمع، فقال أبو علي: [٣٥٢/ب] «هو جنس أوقع الذي موقع التي». قال الشيخ[4]: «وإعرابه عندي بدل كأنه قيل: الوقت الذي، وحينئذٍ يكون جنساً ولا يكون إعرابُه نعتاً لعدم المطابقة بينهما».

قوله «خالدين» منصوبٌ على الحال وهي حالٌ مقدرة. وفي العامل فيها ثلاثة أوجه أحدها: أنه «مثواكم» لأنه هنا اسمُ مصدر لا اسم مكان، والمعنىٰ: النار ذات ثوائكم، أي إقامتكم في هذه الحال، ولذلك ردَّ الفارسي على الزجاج[5] حيث قال: المثوى المقام أي: النار مكان ثوائكم أي إقامتكم. قال الفارسي: «المَثْوى عندي في الآية اسم المصدر دون المكان لحصول الحال معملاً فيها، واسم المكان لا يعمل عملَ الفعل لأنه لا معنى للفعل فيه، وإذا لم يكن مكاناً ثبت أنه مصدر، والمعنى: النار ذات إقامتكم فيها خالدين،

(١) رواه البخاري (الفتح): الفرائض ٣، ١٢/٥؛ وأحمد ١/٤.
(٢) البحر ٤/٢٢٠.
(٣) البحر ٤/٢٢٠.
(٤) البحر ٤/٢٢٠.
(٥) معاني القرآن ٢/٣٢٠.

فالكاف والميم في المعنى فاعلون وإن كان في اللفظ خفضاً بالإضافة، ومثلُ هذا قولُ الشاعر[1]:

٢٠٥٨ـ ومـا هـي إلا فـي إزارٍ وعِـلْقَـةٍ
مُغَـارَ ابنِ هَمَّامٍ على حَيِّ خَثْعمـا

وهذا يَدُلُّ على حَذْفِ المضاف، المعنىٰ: وما هي إلا إزارٌ وعِلْقةٌ وقت إغارة ابن همام، ولذلك عدَّاه بعلى، ولو كان مكاناً لَمَا عدَّاه فثبت أنه اسم مصدر لا مكان فهو كقولك: «آتيك خفوقَ النجم ومقدَمَ الحاج» ثم قال: «وإنما حَسُن ذلك في المصادر لمطابقتها الزمان، ألا ترى أنه مُتَقَضٍّ غيرُ باقٍ كما أن الزمان كذلك» وذكر كلاماً كثيراً اختصرتُه.

والثاني: أن العامل فيها فعلٌ محذوف، أي: يَثْوُون فيها خالدين، ويدلُّ على هذا الفعلِ المقدر «مثواكم» ويراد بمثواكم مكان الثواء. وهذا جواب عن قول الفارسي المعترض به على الزجاج. الثالث: قاله أبو البقاء[2] أن العامل معنى الإضافة، ومعنى الإضافة لا يصلُح أن يكون عاملاً البتةَ فليس بشيء.

قوله: «إلا ما شاء الله» اختلفوا في المستثنى منه: فقال الجمهور: هو الجملة التي تليها وهي قوله «النار مثواكم خالدين فيها» وسيأتي بيانه عن قرب. وقال أبو مسلم: «هو مستثنىً من قوله «وبلغْنا أَجَلَنا الذي أَجَّلْتَ لنا» أي: إلا مَنْ أهلكته واخترمْتَه قبل الأجل الذي سَمَّيْته لكفرِه وضلاله.

وقد ردَّ الناس عنه هذا المذهبَ من حيث الصناعة ومن حيث المعنىٰ: أمَّا الصناعة فَمِنْ وجهين أحدهما: أنه لو كان الأمر كذلك لكان التركيب إلا

---

(١) البيت لحميد بن ثور وهو في الكتاب ١/١٢٠؛ والمقتضب ٢/١٢١؛ والخصائص ٢/٢٠٨؛ والمحتسب ٢/٢٦٦؛ واللسان: علق؛ وابن يعيش ٦/١٠٩. والعلقة: ثوب قصير.
(٢) الإملاء ١/٢٦١.

ما شئت، ليطابق قوله «أجَّلْتَ»، والثاني: أنه قد فَصَل بين المستثنىٰ والمستثنىٰ منه بقوله «قال النار مثواكم خالدين فيها، ومثل ذلك لا يجوز. وأمَّا المعنىٰ فلأن القول بالأجلين: أجل الاخترام والأجل المسمَّى باطل لدلائل مقررة في غير هذا الموضوع.

ثم اختلفوا في هذا الاستثناء: هل هو متصل أو منقطع؟ على قولين فذهب مكي بن أبي طالب[1] وأبو البقاء[2] في أحد قوليهما إلى أنه منقطع والمعنىٰ: قال النار مثواكم إلا مَنْ آمن منكم في الدنيا كقوله: «لا يذوقون فيها الموتَ إلا الموتَةَ الأولى» أي: لكن الموتة الأولى فإنهم قد ذاقوها في الدنيا، كذلك هذا، لكن الذين شاءهم الله أن يؤمنوا منكم في الدنيا. وفيه بُعْدٌ، وذهب آخرون إلى أنه متصل، ثم اختلفوا في المستثنىٰ منه ما هو؟ فقال قوم: هو ضمير المخاطبين في قوله «مَثْواكم» أي إلا مَنْ آمن في الدنيا بعد أن كان مِنْ هؤلاء الكفرة. و «ما» هنا بمعنى «مَنْ» التي للعقلاء، وساغ وقوعُها هنا لأن المراد بالمستثنىٰ نوعٌ وصنف، و «ما» تقع على أنواع مَنْ يعقل وقد تقدَّم تحقيق هذا في قوله «فانكحوا ما طاب لكم من النساء»[4].

ولكن قد اسْتُبعِد هذا من حيث إن المستثنىٰ مخالفٌ للمستثنىٰ منه في زمان الحكم عليهما، ولا بد أن يشتركا / في الزمان لو قلت: «قام القوم إلا [٣٥٣/أ] زيداً» كان معناه إلا زيداً فإنَّه لم يقم، ولا يَصحُّ أن يكون المعنى: فإنه سيقوم في المستقبل، ولو قلت: «سأضرب القوم إلا زيداً» كان معناه: فإنِّي لا أضربه في المستقبل، ولا يَصِحُّ أن يكون المعنىٰ: فإني ضربته فيما مضى، اللهم إلا أن يُجْعَلَ استثناء منقطعاً كما تقدَّم تفسيره.

---

(١) المشكل ١/٢٩٠.
(٢) الإملاء ١/٢٦١.
(٣) الآية ٥٦ من الدخان.
(٤) الآية ٣ من النساء.

وذهب قوم إلىٰ أنَّ المستثنىٰ منه زمانٌ، ثم اختلف القائلون بذلك، فمنهم من قال: ذلك الزمانُ هو مدةُ إقامتهم في البَرْزَخ أي: القبور. وقيل: هو المدة التي بين حشرِهم إلى دخولهم النار، وهذا قولُ الطبري[1] قال: «وساغ ذلك من حيث العبارةُ بقوله «النار مَثْواكم» لا يَخُصُّ بها مستقبلَ الزمان دون غيره». وقال الزجاج[2]: «هو مجموع الزمانين أي: مدةَ إقامتهم في القبور ومدة حشرهم إلى دخولهم النار». وقال الزمخشري[3]: «إلا ما شاء الله أي: يُخَلَّدون في عذاب النار الأبد كله إلا ما شاء الله إلا الأوقات التي يُنقلون فيها من عذاب النار إلى عذاب الزمهرير، فقد رُوِيَ أنهم يدخلون وادياً فيه من الزمهرير ما يقطع أوصالَهم فيتعاوَوْن ويطلبون الرَّدَّ إلىٰ الجحيم» وقال قوم: «إلا ما شاء الله هم العصاة الذين يدخلون النار من أهل التوحيد، ووقعت «ما» عليهم لأنهم نوع كأنه قيل: إلا النوعَ الذي دخلها من العصاة فإنهم لا يُخَلَّدون فيها. والظاهر أن هذا استثناءٌ حقيقةً، بل يجب أن يكون كذلك. وزعم الزمخشري[4] أنه يكون من باب قول الموتور الذي ظفر بواتره ولم يَزَلْ يُحَرِّق عليه أنيابه وقد طلب أن يُنَفِّسَ عن خناقه: «أهلكني الله إن نَفَّسْتُ عنك إلا إذا شئت» وقد عَلِمَ أنه لا يشاء ذلك إلا التشفِّي منه بأقصىٰ ما يقدر عليه من التشديد والتعنيف، فيكون قوله «إلا إذا شئت» من أشدِّ الوعيد مع تهكم». قلت: ولا حاجة إلىٰ ادِّعاء ذلك مع ظهور معنىٰ الاستثناء فيه وارتكاب المجاز وإبراز ما لم يقع في صورة الواقع. وقال الحسن البصريُّ: «إلا ما شاء الله أي: مِنْ كونهم في الدنيا بغير عذاب»، فجعل المستثنىٰ زمن حياتهم وهو أبعدُ ممَّا تقدَّم.

---

(١) تفسير الطبري ١٢/١١٨.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٢١.
(٣) الكشاف ٢/٥٠.
(٤) الكشاف ٢/٥٠.

وقال الفراء[1]: ـ وإليه نحا الزجاج[2] ـ «المعنى إلا ما شاء الله من زيادةٍ في العذاب». وقال غيره: إلا ما شاء الله من النَّكال، وكل هذا إنما يتمشَّىٰ على الاستثناء المنقطع. قال الشيخ[3]: «وهذا راجعٌ إلى الاستثناء من المصدر الذي يدل عليه معنى الكلام؛ إذ المعنىٰ: يُعَذَّبون في النار خالدين فيها إلا ما شاء الله من العذاب الزائد على النار فإنه يُعَذِّبهم به، ويكون إذ ذاك استثناءً منقطعاً إذ العذابُ الزائد على عذاب النار لم يندرجْ تحت عذاب النار». وقال ابن عطية[4]: «ويتجه عندي في هذا الاستثناء أن يكون مخاطبةً للنبـي صلى الله عليه وسلم ولأمته، وليس مما يُقال يومَ القيامة، والمستثنى هو مَنْ كان مِنَ الكفرة يومئذٍ يؤمن في علم الله، كأنه لمَّا أخبرهم أنه يقال للكفار: النار مثواكم استثنىٰ لهم مَنْ يمكن أن يُـؤْمن ممَّن يَرَوْنه يومئذٍ كافراً، وتقع «ما» على صفة مَنْ يعقل، ويؤيد هذا التأويلَ أيضاً قوله «إن ربك حكيم عليم» أي: بمن يمكن أن يؤمن منهم». قال الشيخ[5]: «وهو تأويلٌ حسن وكان قد قال قبل ذلك: «والظاهر أن هذا الاستثناء هو مِنْ كلام الله تعالىٰ للمخاطبين وعليه جاءت تفاسيرُ الاستثناء، وقال ابن عطية» ثم ساقه إلى آخره، فكيف يَسْتَحْسن شيئاً حكم عليه بأنه خلاف الظاهر من غير قرينة قوية مُخْرِجَةٍ للَّفظ عن ظاهره؟

آ. ١٢٩ **قوله تعالى: ﴿وكذلك نُوَلِّي﴾**: أي: كما خَذَلْنا عصاةَ الإنس والجن حتى استمتع بعضُهم ببعض كذلك نَكِلُ بعضَهم إلى بعض في النصرة والمعونة، فهي نعت لمصدر محذوف، أو في محل رفع أي: الأمرُ

(١) لم يرد في كتابه معاني القرآن.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٢١.
(٣) البحر ٤/٢٢١.
(٤) المحرر ٦/١٥١.
(٥) البحر ٤/٢٢١.

[٣٥٣/ب] مثل تولية بعض / الظالمين، وهو رأي الزجاج في غير موضع. و«بما كانوا يَكْسِبون» ظاهر كنظائره.

آ. ١٣٠ **قوله تعالى: ﴿منكم﴾**: في محل رفعٍ صفةً لرسل فيتعلَّق بمحذوف وقوله «يَقُصُّون» يحتمل أن يكون صفةً ثانية، وجاءت كذا مجيئاً حسناً حيث تقدَّم ما هو قريبٌ من المفرد على الجملة، ويحتمل أن يكون في محل نصب على الحال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: هو «رسل» وجاز ذلك وإن كان نكرةً لتخصُّصِه بالوصف. والثاني: أنه الضمير المستتر في «منكم». وقوله «رسلٌ منكم» زعم الفراء[١] أن في الآية حَذْفَ مضاف أي: ألم يَأتِكم رسلٌ من أحدكم يعني من جنس الإنس» قال: كقوله: «يَخْرُجُ منهما اللؤلؤ والمَرْجان»[٢] وإنما يَخْرجان من الملح، «وجعل القمر فيهن نوراً»[٣] وإنما هو في بعضها، فالتقدير: يخرج مِنْ أحدهما وجعل القمر في إحداهن، فحُذِفَ للعلم به»، وإنما احتاج الفراء إلى ذلك لأن الرسل عنده مختصةٌ بالإنس[٤]، يعني أنه لم يعتقد أن الله أَرْسَل للجن رسولاً منهم، بل إنما أرسل إليهم الإنس كما يُرْوى في التفسير وعليه قام الإجماع أنَّ النبي محمداً صلى الله عليه وسلم مُرْسَلٌ للإنس والجن وهذا هو الحق، أعني أنَّ الجنَّ لم يُرْسَلْ منهم إلا بواسطة رسالة الإنس، كما جاء في الحديث مع الجن الذين لمَّا سَمِعُوا القرآن وَلَّوْا إلى قومهم، ولكن لا يُحْتَاجُ إلى تقدير مضاف وإن قلنا إنَّ رسل الجن من الإنس، للمعنى الذي ذكرتُه وهو أنه يُطْلق عليهم رسل مجازاً لكونهم رسلاً بواسطة رسالة الإنس، وقد زعَمَ قومٌ أن الله أرسل للجن رسولاً منهم يُسَمَّى يوسف.

---

(١) معاني القرآن ١/٣٥٤.
(٢) الآية ٢٢ من الرحمن.
(٣) الآية ١٦ من نوح.
(٤) وهو أيضاً رأي الزجاج في معاني القرآن ٢/٣٢١.

آ. ١٣١ قوله تعالى: ﴿ذلك أَنْ لم يكنْ ربُّك مُهْلِكَ﴾: فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه مبتدأٌ محذوف الخبرِ أي: ذلك الأمر. الثاني: عكسه أي الأمر ذلك. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار فعل أي: فَعَلْنا ذلك، وإنما يظهر المعنى إذا عُرِفَ المشار إليه، وهو يحتمل أن يكون إتيان الرسل قاصِّين الآيات ومنذرين بالحشر والجزاء، وأن يكون ذلك الذي قَصَصْنا مِنْ أَمْرِ الرسل، وأَمْرِ مَنْ كَذَّب ويحتمل أن يكون إشارةً إلى السؤال المفهوم من قوله «ألم يأتِكم».

وقوله «أن لم يكن» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه على حذف لام العلة أي: ذلك الأمر الذي قَصَصْنا، أو ذلك الإتيان أو ذلك السؤال لأجل أن لم يكن، فلمَّا حُذِفَت اللامُ احتمل موضعُها الجرَّ والنصبَ كما عُرِفَ غير مرة. والثاني: أن يكون بدلاً من «ذلك».

قال الزمخشري[١]: «ولك أَنْ تجعلَه بدلاً من «ذلك» كقوله: «وقضينا إليه ذلك الأمرَ أنَّ دابِرَ هؤلاء مقطوعٌ مُصْبحين»[٢] انتهى. فيجوز أن يكون في محلِّ رفعٍ أو نصب على ما تقدم في ذلك، إلا أن الزمخشري القائل بالبدلية لم يذكر في محل ذلك إلا الرفعَ على خبر مبتدأ مضمر، و «أَنْ» يجوز أن تكونَ الناصبة للمضارع، وأن تكون المخففة واسمها ضمير الشأن، و «لم يكن» في محل رفع خبرها، وهي نظير قوله «أن لا يَرْجِعُ إليهم قولاً»[٣] وقوله[٤]:

٢٠٥٩ـ في فتيةٍ كسيوف الهند قد عَلِمُوا
أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَىٰ ويَنْتَعِلُ

و «بظلمٍ» يجوز فيه وجهان، أظهرُهما: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال

---

(١) الكشاف ٢/٥٢.
(٢) الآية ٦٦ من الحجر.
(٣) الآية ٨٩ من طه.
(٤) تقدم برقم ١٧٨٥.

من «ربك» أو من الضمير في «مُهْلِكَ» أي: لم يكن مهلك القرىٰ ملتبساً بظلم، ويجوز أن يكون حالاً من القرىٰ أي: ملتبسة بذنوبها، والمعنيان منقولان في التفسير. والثاني: أنه يتعلق بمُهْلِك على أنه مفعول وهو بعيد، وقد ذكره أبو البقاء[1]. وقوله: «وأهلُها غافلون» جملة حالية.

آ. (١٣٢) **وقوله تعالى: ﴿ولكلٍ﴾**: حُذِف المضاف إليه للعلم به أي: ولكلٍّ فريق من الجن والإنس. وقوله: «ممَّا عملوا» في محل رفع نعتاً لدرجات وقيل: ولكلٍ من المؤمنين خاصة. وقيل: ولكل من الكفار خاصة، لأنها جاءت عقيب خطاب الكفار، إلا أنه يبعده قوله «درجاتٌ» وقد يُقال إنَّ المراد بها هنا المراتب وإن غلب استعمالها في الخير. وقوله «عمَّا يعملون» قرأ العامة بالغيبة ردّاً على قوله «ولكل درجات». وقرأ[2] ابن عامر بالخطاب مراعاةً لما بعده في قوله «يُذْهِبْكم»، «من بعدكم»، «أنشأكم».

آ. (١٣٣) **قوله تعالى: ﴿وربُّك الغنيُّ﴾**[3]: يجوز أن يكون «الغنيُّ» ذو الرحمة خبرين[4] أو وصفين، و «إن يشأ» وما بعده خبر الأول أو يكون الغنيّ وصفاً، و «ذو الرحمة» خبر، والجملة الشرطية خبر ثان أو مستأنف. وقوله «ما يشاء» يجوز أن تكون «ما» واقعةً على ما هو من جنس الآدميِّين، وإنما أتىٰ بـ «ما» وهي لغير العاقل للإبهام الحاصل. ويجوز أن
/ تكون واقعة على غير العاقل وأنه يأتي بجنس آخر، ويجوز أن تكون واقعة على النوع من العقلاء كما تقدم. [٣٥٤/أ]

قوله «كما أنشَأكم» فيه وجهان أحدهما: أنه مصدر على غير الصدر

---

(١) الإملاء ١/٢٦١.
(٢) انظر: السبعة ٢٦٩؛ والحجة ٢٧٢؛ والكشف ١/٤٥٢؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والبحر ٤/٢٢٥.
(٣) الأصل: «الغفور» وهو سهو.
(٤) الأصل: «خبران أو وصفان» وهو سهو.

لقوله «ويَسْتخلف»، لأنَّ معنى يستخلف يُنْشئ . والثاني: أنها نعت مصدر محذوف تقديره: استخلافاً مثل ما أنشأكم. وقوله «مِنْ ذرِّيَّة» متعلق بأنشأكم. وفي «مِنْ» هذه أوجه أحدها: أنها لابتداء الغاية أي: ابتدأ إنشاءكم من ذرية قوم. والثاني: أنها تبعيضية قاله ابن عطية[1]. الثالث: بمعنى البدل، قال الطبري[2] ـ وتبعه مكي بن أبي طالب ـ[3] «هي كقولك: «أخذت من ثوبي درهماً» أي: بدله وعوضه، وكون «مِنْ» بمعنىٰ البدل قليل أو ممتنع، وما ورد منه مؤولٌ كقوله تعالىٰ: «لَجَعَلْنا منكم ملائكة»[4] وقوله[5]:

٢٠٦٠ـ جاريةٌ لم تَأْكُلِ المرقَّقَا ... ولم تَذُقْ من البقول الفُسْتُقا

أي: بدلكم وبدل البقول، والمعنى: من أولاد قوم متقدمين أصلهم آدم. وقال الزمخشري[6]: «من أولاد قوم آخرين لم يكونوا على مثلِ صفتكم وهم أهل سفينة نوح». وقرأ أُبَـيّ بن كعب[7] «ذَرِّيَّة» بفتح الذال، وأبان بن عثمان «ذَرِيَّة» بتخفيف الراء مكسورة، ويروىٰ عنه أيضاً «ذَرْية» بوزن ضَرْبَة وقد تقدَّم تحقيق ذلك[8].

آ. (١٣٤) **قوله تعالى: ﴿إنَّ ما توعدون لآتٍ﴾**: «ما» بمعنى الذي وليست الكافة، و «توعدون» صلتها، والعائد محذوف أي: إنَّ ما توعدونه،

---

(١) المحرر ٦/١٥٤.
(٢) تفسير الطبري ١٢/١٢٧.
(٣) ليس في مشكل مكي.
(٤) الآية ٦٠ من الزخرف.
(٥) تقدم برقم ١١٨٢.
(٦) الكشاف ٢/٥٢.
(٧) البحر ٤/٢٢٥.
(٨) انظر: إعرابه للآية ١٢٤ من البقرة.

و «لآتٍ» الخبر مؤكَّد باللام. وقرأ[1] الأخَوان هنا «مَنْ يكون له عاقبة الدار»، وفي القصص، بالياء، والباقون بالتاء من فوق. وهما واضحتان فإنَّ تأنيثها غير حقيقي، وقد تقدَّم ذلك في قوله: «ولا تنفعها شفاعة»[2].

آ. (١٣٥): وقرأ العامَّة «على مكانتكم» هنا وفي جميع القرآن بالإفراد، وأبو بكر[3] عن عاصم: «مكاناتكم» بالجمع في الجميع، فَمَنْ أفرد فلإرادة الجنس ومَنْ جمع فليطابق ما بعدها فإن المخاطبين جماعة وقد أضيفت إليهم، وقد علم أنَّ لكل واحد مكانه. واختلف في ميم «مكان ومكانة» فقيل: هي أصلية وهما مِنْ مكن يمكن، وقيل: هما من الكون فالميم زائدة، فيكون المعنى على الأول: اعملوا على تمكُّنكم من أمركم وأقصى استطاعتكم وإمكانكم، قال معناه أبو إسحاق[4]، وعلى الثاني: اعملوا على جهتكم وحالكم التي أنتم عليها.

وقوله: «مَنْ تكون له» يجوز في «مَنْ» هذه وجهان أحدهما: أن تكون موصولةً وهو الظاهر، فهي في محل نصب مفعولاً به، و«علم» هنا متعديةٌ لواحد لأنها بمعنى العرفان. والثاني: أن تكون استفهامية فتكون في محل رفع بالابتداء. و«تكون له عاقبة الدار» تكون واسمها وخبرها في محل رفع خبراً لها، وهي وخبرها في محل نصب: إمَّا لسدِّها مَسَدَّ مفعول واحدٍ إن كانت «علم» عرفانية، وإمَّا لسدِّها مَسَدَّ اثنين إن كانت يقينية.

آ. (١٣٦) **قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله﴾**: «جعل» هنا بمعنى صَيَّر

---

(١) انظر: السبعة ٢٧٠؛ الكشف ١/٤٥٣؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والحجة ٢٧٢؛ والحجة ٢٧٢؛ والبحر ٤/٢٢٧.

(٢) الآية ١٢٣ من البقرة.

(٣) انظر: السبعة ٢٦٩؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والحجة ٢٧٢؛ والكشف ١/٤٥٢؛ والبحر ٤/٢٢٦.

(٤) أي الزجاج في معاني القرآن ٢/٣٢٣.

فيتعدى لاثنين أوَّلُهما قوله «نصيباً»، والثاني قوله «لله»، و«ممَّا ذَرَأ» يجوز أن يتعلق بالجعل، وأن يتعلق بمحذوف لأنه كان في الأصل صفة لـ «نصيباً» فلما قُدِّم عليه انتصب حالاً، والتقدير: وجعلوا نصيباً ممَّا ذَرَأ لله، و«من الحَرْث» يجوز أن يكون بدلاً مِنْ «ممَّا ذرأ»[1] بإعادة العامل كأنه قيل: وجعلوا لله من الحرث والأنعام نصيباً. ويجوز أن يتعلق بـ«ذرأ»، وأن يتعلَّق بمحذوف على أنه حال: إمَّا من ما الموصولة أو من عائدها المحذوف، وفي الكلام حذفُ مفعول اقتضاه التقسيم والتقدير: وجعلوا لله نصيباً من كذا ولشركائهم نصيباً منه، يدلُّ عليه ما بعده مِنْ قوله: «فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا» و«هذا لله» جملةٌ منصوبةُ المحل بالقول، وكذلك قوله «وهذا لشركائنا».

وقوله «بزَعْمِهم» فيه وجهان أحدهما: أن يتعلَّق بـ «قالوا» أي: فقالوا ذلك القولَ بزعم لا بيقين واستبصار. وقيل: هو متعلِّق بما تعلَّق به الاستقرار من قوله «لله». وقرأ[2] العامة بفتح الزاي من «زَعمهم» في الموضعين، وهذه لغة الحجاز وهي الفصحى. وقرأ الكسائي «بزُعمهم» بالضم / وهو لغة بني [٣٥٤/ب] أسد، وهل الفتح والضم بمعنى واحد، أو المفتوح مصدر والمضموم اسم؟ خلاف مشهور. وقرأ ابن أبـي عبلة «بزَعَمهم» بفتح الزاي والعين. وفيه لغة رابعة لبعض قيس وبني تميم وهي كسر الزاي، ولم يُقْرأ بهذه اللغة فيما علمت. وقد تقدم تحقيق الزعم[3].

وقوله «لشركائنا» يجوز فيه وجهان أحدهما: أن الشركاء من الشرك، ويعنون بهم آلهتهم التي أشركوا بينها وبين الباري تعالىٰ في العبادة، وليست

---

(١) الأصل «ما» وهو سهو.

(٢) انظر: السبعة ٢٧٠؛ والكشف ٤٥٣/١؛ والنشر ٢٥٣/٢؛ والحجة ٢٧٣؛ والبحر ٢٢٧/٤.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٦٠ من النساء.

الإضافة إلى فاعل ولا إلى مفعول، بل هي إضافة تخصيص والمعنى: الشركاء الذين أشركوا بينهم وبين الله في العبادة. والثاني: أن الشركاء من الشركة، ومعنى كونهم سَمُّوا آلهتهم شركاءهم أنهم جعلوهم شركاء في أموالهم وزروعهم وأنعامهم ومتاجرهم وغير ذلك، فتكون الإضافة إضافةً لفظيةً: إمَّا إلى المفعول أي: شركائنا الذين شاركونا في أموالنا، وإمَّا إلى الفاعل أي: الذين أشركناهم في أموالنا.

وقوله: «ساء ما يحكمون» قد تقدم نظيرها غير مرة، وقد أعربها الحوفي هنا فقال: «ما» بمعنى الذي والتقدير: ساء الذي يحكمون حكمُهم فيكون «حكمُهم» مبتدأ وما قبله الخبر وحُذِف لدلالة «يحكمون» عليه، ويجوز أن تكون «ما» تمييزاً على مذهب مَنْ يجيز ذلك في «بئسما» فتكون في موضع نصب، التقدير: ساء حكماً حكمهم، ولا يكون «يحكمون» صفة لـ «ما» لأنَّ الغرض الإبهام، ولكنْ في الكلام حذفٌ يدل عليه «ما» والتقدير: ساء ما ما يحكمون، فحذف «ما» الثانية» قلت: و «ما» هذه إن كانت موصولة فمذهب البصريين أنَّ حَذْفَ الموصول لا يجوز، وقد عرف ذلك، وإن كانت نكرة موصوفة ففيه نظر، لأنه لم يُعْهَدْ حَذْفُ «ما» نكرةً موصوفة. وقال ابن عطية[1]: «وما» في موضع رفع كأنه قال: ساء الذي يحكمون، ولا يتجه عندي أن تجري «ساء» هنا مجرى نِعْم وبئس؛ لأن المفسَّر هنا مضمر ولا بد من إظهاره باتفاق من النحاة، وإنما اتجه أن يجري مجرى بئس في قوله «ساء مثلاً القوم»[2] لأن المفسَّر ظاهر في الكلام». قال الشيخ[3]: «وهذا كلامُ مَنْ لم ترسخ قدمه في العربية بل شدا فيها شيئاً يسيراً؛ لأنها إذا جرت «ساء» مجرى بئس كان حكمها كحكمها سواء لا يختلف في شيء البتة مِنْ فاعل ظاهر

---

(١) المحرر ٦/١٥٦.

(٢) الآية ١٧٧ من الأعراف.

(٣) البحر ٤/٢٢٨.

أو مضمر وتمييز، ولا خلاف في جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم والتمييز بها لدلالة الكلام عليه. فقوله «لأن المفسَّر هنا مضمرٌ ولا بد من إظهاره باتفاق» قوله ساقط، ودعواه الاتفاق على ذلك ـ مع أن الاتفاق على خلافه ـ عجب عُجاب».

آ. **(١٣٧) قوله تعالى: ﴿وكذلك زَيَّنَ﴾**: هذا في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف كنظائره، فقدّره الزمخشري[١] تقديرين فقال: «ومثل ذلك التزيين وهو تزيينُ الشرك في قسمة القربان بين الله والآلهة، أو: ومثل ذلك التزيينِ البليغ الذي عُلِم من الشياطين». قال الشيخ[٢]: «قال ابن الأنباري: ويجوز أن يكون «كذلك» مستأنفاً غير مشار به إلى ما قبله فيكون المعنىٰ: وهكذا زَيَّن» قلت: والمنقول عن ابن الأنباري أنه مشار به إلى ما قبله، نقل الواحدي عنه أنه قال: «ذلك» إشارة إلى ما نعاه الله عليهم مِنْ قَسْمهم ما قسموا بالجهل فكأنه قيل: ومثل ذلك الذي أَتوه في القَسْم جهلاً وخطأً زَيَّن لكثير من المشركين فشبَّه تزيين الشركاء بخطابهم في القسم، وهذا معنى قول الزجاج[٣].

وفي هذه الآية قراءات[٤] كثيرة، والمتواتر منها ثنتان، الأولىٰ: قرأ العامة «زَيَّنَ» مبنياً للفاعل و «قَتْلَ» نصب على المفعولية و «أولادهم» خفض بالإضافة، و «شركاؤهم» رفع على الفاعلية وهي قراءة واضحة المعنى والتركيب. وقرأ ابن عامر: «زُيِّن» مبنياً للمفعول، «قَتْلُ» رفعاً على ما لم يُسَمَّ فاعله،

---

(١) الكشاف ٢/٥٣.

(٢) البحر ٤/٢٢٩.

(٣) لم يرد في كتابه معاني القرآن.

(٤) انظر: السبعة ٢٧٠؛ والكشف ١/٤٥٣؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والحجة ٢٧٣؛ والمحتسب ١/٢٢٩؛ والبحر ٤/٢٢٩.

«أولادَهم» نصباً على المفعول بالمصدر، «شركائهم» خفضاً على إضافة المصدر إليه فاعلاً. وهذه القراءة متواترة صحيحة، وقد تجرَّأ كثير من الناس على قارئها بما لاينبغي، وهو أعلى القـراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة: أمَّا علوُّ سندِه فـإنه قـرأ عـلى أبـي الدرداء[1] وواثلة بن الأسقـع[2] وفضالـة[3] بن عبيد / ومعـاويـة[4] بن أبـي سفيـان والـمغيـرة[5] المخـزومي، ونقـل يحيـى الذماري[6] أنه قرأ على عثمان نفسه، وأمَّا قِدَمُ هجرته فإنه وُلِد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وناهيك به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه، وترجمته متسعة[7] ذكرتها في «شرح القصيد»، وإنما ذكرت هنا هذه العُجالة تنبيهاً على خطأ مَنْ ردَّ قراءته ونسبه إلى لَحْنٍ أو اتباع مجرد المرسوم فقط. [٣٥٥/أ]

قال أبو جعفر النحاس[8]: «وهذا يعني الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو غيره، لا يجوز في شعرٍ ولا غيره». وهذا خطأ من أبـي جعفر

---

(١) عويمر بن زيد، أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبـي صلى الله عليه وسلم توفي سنة ٣٢. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٦.

(٢) واثلة بن الأسقع الليثي، قرأ عليه يحيـى بن الحارث توفي سنة ٨٥. انظر: طبقات القراء ٢/٣٥٨.

(٣) فضالة بن عبيد، ولي القضاء بدمشق بعد أبـي الدرداء، مات بها في ولاية معاوية. انظر: مشاهير علماء الأمصار ٥٢.

(٤) معاوية بن أبـي سفيان، صحابـي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن توفي سنة ٦٠. انظر: طبقات القراء ٢/٣٠٣.

(٥) المغيرة بن أبـي شهاب: هو عبدالله بن عمرو، أخذ عن عثمان، كان يُقرىء بدمشق توفي سنة ٩١. انظر: طبقات القراء ٢/٣٠٦.

(٦) يحيـى الذماري: شيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر، تابعي توفي سنة ١٤٥. انظر: طبقات القراء ٢/٣٦٧.

(٧) ي: متشعبة، والرسم في الأصل يحتملها.

(٨) إعراب القرآن ١/٥٨٣.

لِمَا سنذكره من لسان العرب، وقال أبو علي الفارسي[1]: «هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها ــ يعني ابن عامر ــ كان أَوْلى لأنهم لم يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظروف، وإنما أجازوه في الشعر» قال: «وقد فصلوا به ــ أي بالظرف ــ في كثير من المواضع نحو قوله تعالى: «إنَّ فيها قوماً جبارين»[2] وقولِ الشاعر[3]:

٢٠٦١ــ على أنني بعدما قد مَضَىٰ ثلاثون للهَجْر حَوْلاً كميلا

وقول الآخر[4]:

٢٠٦٢ــ فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بحبِّها
أخاك مصابُ القلب جَمٌّ بلابلُه

ففصل بين إنَّ واسمها بما يتعلَّق بخبرها، ولو كان بغير الظرف لم يَجُزْ، ألا ترىٰ أنك لو قلت: «إن زيداً عمراً ضارب» على أن يكون «زيداً» منصوباً بضارب لم يَجُز، فإذا لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الكلام بالظرف مع اتساعهم فيه في الكلام، وإنما يجوز في الشعر كقوله[5]:

٢٠٦٣ــ كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً
يهوديٍ يقارِبُ أو يُزيلُ

فأن لا يجوز بالمفعول به الذي لم يُتَّسعْ فيه بالفصل أجدر، ووجه ذلك

---

(١) الحجة (خ) ٢/٤٥٤.
(٢) الآية ٢٢ من المائدة.
(٣) تقدم برقم ١١٢٧.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب ١/٢٨٠؛ والخزانة ٣/٥٧٢؛ والعيني ٢/٣٠٩؛ والهمع ١/١٣٥؛ والدرر ١/١١٣.
(٥) البيت لأبي حية النميري وهو في الكتاب ١/٩١؛ والخصائص ٢/٤٠٥؛ وأمالي الشجري ٢/٢٥٠؛ والإنصاف ٤٣٢؛ وابن يعيش ١/١٠٣؛ واللسان: عجم. يزيل: يفرّق.

على ضَعْفه وقلة الاستعمال أنه قد جاء في الشعر على حَدِّ ما قرأه. قال الطرماح[1]:

٢٠٦٤ـ يَطُفْنَ بحوزيِّ المراتعِ لم تَرُعْ
بواديه مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكنائِنِ

وأنشد أبو الحسن[2]:

٢٠٦٥ـ .... زجَّ القَلوصَ أبي مزادَهْ

وقال أبو عبيد: «وكان عبدالله بن عامر وأهل الشام يقرؤونها «زُيِّن» بضم الزاي، «قتلُ» بالرفع، «أولادَهم» بالنصب، «شركائهم» بالخفض، ويتأوَّلون «قتل شركائهم أولادَهم» فيفرقون بين الفعل وفاعله». قال أبو عبيد: «ولا أحب هذه القراءة لما فيها من الاستكراه، والقراءة عندنا هي الأُوْلَىٰ لصحتها في العربية مع إجماع أهل الحرمين والمِصْرَين[3] بالعراق عليها» وقال سيبويه[4] في قولهم: «يا سارق الليلةِ أهلَ الدار» بخفض «الليلة» على التجوز وبنصب الأهل على المفعولية، ولا يجوز «يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار» إلا في شعر كراهةَ أن يفصلوا بين الجار والمجرور. ثم قال: «وممَّا جاء في الشعر قد فُصل بينه

---

(١) ديوانه ١٦٩؛ والخصائص ٢/٤٠٦؛ والإنصاف ٤٢٩؛ واللسان: حوز؛ والعيني ٣/٤٦٢؛ والبحر ٤/٢٣٠. الحوزي: الثور الذي تجعله بقر الوحش رأساً لها. والكنائن: ج كنانة جَعبة السهام.

(٢) صدره:
فزَجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ
ولا يُعرف قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ١/٣٥٧؛ والخصائص ٢/٤٠٦؛ وابن يعيش ٣/١٩. والضمير للراحلة، والزج: الطعن بسنان الرمح. والقلوص: الناقة الفتية.

(٣) المصران: الكوفة والبصرة.

(٤) الكتاب ١/٩١.

وبين المجرور قولُ عمرو بن قميئة[1]:

٢٠٦٦ــ لمَّا رأت ساتيدَ ما استعبرتْ   لله درُّ اليومَ مَنْ لامها

وذكر أبياتاً أخر ستأتي. ثم قال: «وهذا قبيح، ويجوز في الشعر على هذا: «مررت بخيرٍ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ». وقال أبو الفتح ابن جني[2]: «الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور كثير لكنه من ضرورة الشاعر». وقال مكي بن أبي طالب[3]: «ومن قرأ هذه القراءة ونصب «الأولاد» وخفض «الشركاء» فهي قراءة بعيدة، وقد رُوِيَتْ عن ابن عامر، ومجازها[4] على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر، وأكثر ما يكون بالظرف». وقال ابن عطية[5] رحمه الله: «وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يُجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في شعر كما قال[6]:

٢٠٦٧ــ كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً   يهوديٍ . . . .

/ البيت فكيف بالمفعول في أفصح كلام؟ ولكنْ وجهُها على ضعفها أنها [٣٥٥/ب] وردت في بيت شاذ أنشده أبو الحسن الأخفش[7]:

٢٠٦٨ــ فَزَجَجْتها بِمَزَجَّةٍ   زجَّ القَلوصَ أبي مزادَهْ

---

(١) ديوانه ٣٣٧؛ الكتاب ١/٩١؛ المقتضب ٤/٣٧٧؛ مجالس العلماء ١٥٢؛ والإنصاف ٤٣٢؛ والخزانة ٢/٢٤٧؛ وابن يعيش ٢/٤٦؛ ومعجم البلدان: ساتيد ما.
(٢) الخصائص ٢/٤٠٤.
(٣) المشكل ١/٢٩١.
(٤) كذا في الأصل ومكي. ص: ومدارها.
(٥) المحرر ٦/١٥٨.
(٦) تقدم برقم ٢٠٦٣.
(٧) تقدم برقم ٢٠٦٥.

وفي بيت الطرماح وهو قوله(١):

٢٠٦٩ـ يَـطُفْنَ بحُـوزِيِّ المـراتـع لم تَـرُعْ
بـواديـه من قَـرْع القِسيِّ الكنـائِنِ

وقال الزمخشري(٢) ـ فأغلظ وأساء في عبارته ـ «وأمَّا قراءة ابـن عـامـر ـ فذكرها ـ فشيءٌ لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سَمِجاً مردوداً كما سَمُج ورُدَّ:

.... زجَّ الـقَـلوصَ أبـي مـزادَهْ

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المُعْجِز بحسن نظمه وجزالته»؟ الذي حمله على ذلك أن رأىٰ في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر «الأولاد» و «الشركاء» ـ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم ـ لوَجَدَ في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»(٣) قلت: سيأتي بيان ما تمنَّى أبو القاسم أن يقرأه ابن عامر، وأنه قد قرأ به، فكأن الزمخشري لم يَطَّلِعْ على ذلك فلهذا تمنَّاه.

وهذه الأقوال التي ذكرتُها جميعاً لا ينبغي أن يُلْتفت إليها لأنها طَعْنٌ في المتواتر، وإن كانت صادرةً عن أئمةٍ أكابرَ، وأيضاً فقد انتصر لها مَنْ يقابلهم، وأورد من لسانِ العرب نظمِه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغةً: قال أبو بكر ابن الأنباري: «هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فَصَلَتْ بين

(١) تقدم برقم ٢٠٦٤.
(٢) الكشاف ٢/٥٤.
(٣) قال أبو حيان معلقاً على كلام الزمخشري: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يردُّ على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودٌ نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيَّرتْهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم ودينهم» البحر ٤/٢٣٠.

المتضايفين بالجملة في قولهم: «هو غلامُ إن شاء الله أخيك» يريدون: هو غلام أخيك فأنْ يُفْصَل بالمفرد أسهل» انتهى. وسمع الكسائي قول بعضهم: «إن الشاةَ لتجترُّ فتسمع صوتَ واللّـهِ ربِّها» أي: صوت ربها والله، ففصل بالقسم وهو في قوة الجملة، وقرأ بعض السلف: «فلا تحسبنَّ الله مخلفَ وعدَه رسلِه»[١] بنصب «وعدَه» وخفض «رسله»، وفي الحديث عنه عليه السلام: «هل أنتم تاركو لي صاحبي، تاركو لي امرأتي»[٢] أي: تاركو صاحبي لي، تاركو امرأتي لي.

وقال ابن جني في الخصائص[٣]: «باب ما يَرِد عن العربي مخالفاً للجمهور، إذا اتفق شيء من ذلك: نُظِر في ذلك العربي وفيما جاء به: فإن كان فصيحاً وكان ما جاء به يقبله القياس فَيَحْسُن الظنُّ به؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك مِنْ لغةٍ قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها. أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن أبي الحجاج عن أبي خليفة الفضل بن الحباب قال: قال ابن عوف عن ابن سيرين: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كان الشعر عِلْمَ قوم لم يكن لهم عِلْمٌ أصحُّ منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغَزْوِ فارس والروم ولَهَت عن الشعر وروايته، فلمَّا كثُر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنَّت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوانٍ مُدَوَّنٍ ولا إلى كتاب مكتوب، وأَلِفُوا ذلك وقد هلك مَنْ هلك من العرب بالموت والقتل فحفظوا أقلَّ ذلك وذهب عنهم كثيره. قال: وحدثنا أبو بكر عن أبي خليفة عن يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء: قال: «ما انتهى إليكم ممَّا قالت العرب إلا أقلُّه ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعر كثير». قال أبو الفتح: «فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح [إذا] سُمِع منه

(١) الآية ٤٧ من إبراهيم، ذكرها صاحب البحر ٥/٤٣٩ من دون نسبة.
(٢) رواه البخاري: تفسير سورة ٧:٣ (الفتح ٨/٣٠٣).
(٣) الخصائص ١/٣٨٥.

ما يخالف الجمهورَ بالخطأ ما وُجِد طريق إلى تقبُّل ما يورده إلا إذا كان القياس يعاضده». قلت: وقراءة هذا الإمام بهذه الحيثيَّة بل بطريق الأولىٰ والأحرىٰ لو لم تكن متواترةً فكيف وهي متواترة؟ وقال ابن ذكوان: «سألني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا فرأيته كأنه أعجبه وترنَّم بهذا البيت[1]:

٢٠٧٠ـ تَنْفي يـداها الحصَىٰ في كـل هاجـرة
نَـفْيَ الـدَّراهيمَ تَنْقـادِ الصيـارِيف

بنصب «الدراهيم» وجرّ «تنقاد»، وقد روي بخفض «الدراهيم» ورفع «تنقاد» وهو الأصل وهو المشهور في الروايـة. وقال / الكـرماني: «قـراءة [٣٥٦/أ] ابن عامر وإن ضَعُفَتْ في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه فقويَّةٌ في الرواية عالية» انتهىٰ. وقد سُمِعَ ممَّنْ يُوثق بعربيته: «تَرْكُ يوماً نفسِك وهواها سَعْيٌ في رَداها» أي: تَرْكُ نفسِك يوماً مع هواها سَعْيٌ في هَلاكها، وأمَّا ما ورد في النظم من الفصل بين المتضايفين بالظرف وحرف الجـر وبالمفعول فكثير وبغير ذلك قليلٌ، فمِن الفصلِ بالظرف قولُ الشاعر[2]:

٢٠٧١ـ فَـرِشْني بخيـرٍ لا أكـونَنْ ومِـدْحتي
كـنـاحـتِ يـومـاً صخرةٍ بـعسـيـل

تقديره: كناحت صخرةٍ يوماً، ومثله قول الآخر[3]:

٢٠٧٢ـ كما خُطَّ الكتابُ بكف يـوماً يهوديٍّ . . . .

وقول الآخر[4]:

٢٠٧٣ـ قد سَأَلَتْني أمُّ عمروٍ عن الـ ـأرضِ التي تجهـل أعْلامَها

(١) تقدم برقم ٦٨٧.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٣/ ٤٨١. وراش: أصلح. والعسيل: القضيب.
(٣) تقدم برقم ٢٠٦٣.
(٤) تقدم برقم ٢٠٦٦.

لَمَّا رَأَتْ ساتِيْدَ ما اسْتَعْبَرَتْ   لِلهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامها
تَذَكَّرَتْ أرضاً بها أهلَها   أخوالَها فيها وأعمامَها

يريد: لله دَرُّ مَنْ لامَها اليوم. و «ساتيد ما» قيل: هو مركب والأصل: ساتي دما، ثم سُمِّي به هذا الجبلُ لأنه قُتِل عنده. قيل: ولا تبرح القتلى عنده. وقيل: «ساتيد» كلُّه اسمٌ و «ما» مزيدةٌ. ومثالُ الفصل بالجارِّ قولُه(١):

٢٠٧٤ـ هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخاله   إذا خافَ يوماً نَبْوَةً فدعاهما

وقوله(٢):

٢٠٧٥ـ لأنتَ مُعْتادُ في الهيجا مصابَرَةٍ   يَصْلى بها كلُّ مَنْ عاداك نيرانا

وقوله(٣):

٢٠٧٦ـ كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا   أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريج

وقوله(٤):

٢٠٧٧ـ تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ وقد شَفَتْ   غلائلَ عبدُ القيسِ منها صدورِها

---

(١) البيت لدرنى بنت عبعبة. وهو في الكتاب ١/٩٢؛ والنوادر ١١٦؛ والخصائص ٢/٤٠٥؛ وابن يعيش ٣/١٩؛ والهمع ٢/٥٢؛ والدرر ٢/٦٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في العيني ٣/٤٨٥؛ ومعجم شواهد العربية ٣٨٣.

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٩٩٦؛ وكتاب اللامات ١٠٩؛ وسر الصناعة ١/١١؛ والإنصاف ٤٣٣؛ وابن يعيش ١/١٠٣؛ ورصف المباني ٦٥. والإيغال: الإبعاد والضمير إلى الإبل، الأواخر: ج آخرة وهو عُود يستند إليه الراكب، والميس: ضرب من الشجر.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الإنصاف ٤٢٨؛ والخزانة ٢/٢٥٠؛ وتفسير القرطبي ٧/٩٢؛ ومعجم شواهد العربية ١٧٨. والغلائل: الأحقاد.

يريد: هما أخوا مَنْ لا أخاله في الحرب، ولأنت معتاد مصابرة في الهجاء، وكأن أصواتَ أواخر الميس، وغـلائل صـدورِها. ومن الفصـل بالمفعول قول الشاعر[1]:

٢٠٧٨ـ فَـزَجَـجْـتُـهـا بِـمَـزَجَّـةٍ زجَّ الـقَـلوصَ أبي مـزادَه

ويروىٰ: فَزَجَجْتها فتدافعَتْ، ويُروىٰ: فزجَجْتها متمكناً، وهذا البيت كما تقدَّم أنشـده الأخفش بنصب «القلوص» فاصـلاً بين المصدر وفـاعله المعنوي، إلا أن الفراء[2] قال بعد إنشاده لهذا البيت: «ونحويُّو أهلِ المدينة ينشدون هذا البيت يعني بنصب القلوص» قال: «والصواب: زَجُّ القلوصِ بالخفض» قلت: قوله «والصوابُ يحتمل أن يكون من حيث الرواية» أي: إن الصوابَ خَفْضُه على الرواية الصحيحة، وأن يكون من حيث القياس، وإن لم يُرْوَ إلا بالنصب. وقال في موضع آخر من كتابه «معاني القرآن»: «وهذا مما كان يقوله نحـويُّو أهـلِ الحجاز ولم نجـد مثله في العربيـة»[3] وقال أبو الفتح[4]: «فُصل بينهما بالمفعول به هذا مع قدرتـه على أن يقول: زج القلوصِ أبو مزادة كقولك: «سَرَّني أكلُ الخبزِ زيدٌ» بمعنى أنه كان ينبغي أن يضيف المصدر إلى مفعوله فيبقى الفاعل مرفوعاً على أصله، وهذا معنى قول الفراء الأول «والصواب جر القلوص» يعني ورفع الفاعل. ثم قال ابن جني[5]: «وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوىٰ من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب هذه الضرورةَ مع تمكُّنِه مِنْ تَرْكِها لا لشيء غيرَ الرغبة في إضافة المصدر إلى

---

(١) تقدم برقم ٢٠٦٥.

(٢) معاني القرآن ١/٣٥٨ بعبارة قريبة.

(٣) معاني القرآن ١/٣٥٨.

(٤) الخصائص ٢/٤٠٦.

(٥) الخصائص ٢/٤٠٦.

الفاعل دون المفعول، ومن الفصل بالمفعول به أيضاً قولُ الآخر(١):

٢٠٧٩ـ وحِلَقِ المـاذيِّ والقـوانِسِ فداسَهم دوسَ الحصادَ الدائِسِ

أي: دوس الدائس الحصادَ. ومثله أيضاً(٢):

٢٠٨٠ـ يَفْرُكُ حَبَّ السنبلِ الكُنَافِجِ بالقاع فَرْكَ القطنَ المحالجِ

يريد: فَرْكَ المحالجِ القطنَ، وقول الطرماح(٣):

٢٠٨١ـ .... بواديه من قَرْعِ القِسِيَّ الكنائنِ

يريد: قرع الكنائنِ القسيَّ، قال ابن جني في هذا البيت: «لم نجد فيه بُدّاً من الفصل لأن القوافي مجرورة» وقال في «زجَّ القلوصَ»: فصل بينهما بالمفعول به / هذا مع قدرته إلى آخر كلامه المتقدم. يعني أنه لو أنشد بيت [٣٥٦/ب] الطرماح بخفض «القسيّ» ورفع الكنائن لم يَجُز لأن القوافي مجرورة بخلاف بيت الأخفش، فإنه لو خفض «القلوص» ورفع «أبو مزادة» لم تختلف فيه قافيته ولم ينكسر وزنُه. قلت: ولو رفع «الكنائن» في البيت لكان جائزاً وإن كانت القوافي مجرورةً ويكون ذلك إقواء، وهو أن تكونَ بعضُ القوافي مجرورة وبعضها مرفوعة كقول امرىء القيس(٤):

٢٠٨٢ـ تَخْـدي على العَلَّاتِ سـامٍ رأسُهـا
رَوْعـاءُ مَـنْسِـمُـهـا رثـيـمٌ دامِ

(١) البيت لعمرو بن كلثوم وهو في العيني ٣/٤٦١؛ والأشموني ٢/٢٧٦. والماذي: الدروع الصافية، القوانس: ج قونس وهي أعلى البيضة من الحديد.
(٢) البيت لأبي جندل الطهوي وهو في اللسان كنفج؛ والعيني ٣/٤٥٧؛ ومعجم الشواهد ٤٥٧. والكنافج: المكتنز من السنابل.
(٣) تقدم برقم ٢٠٦٤.
(٤) ديوانه ١١٦. تخدي: تسرع، على العلات: على ما بها من الكلال، وسام: مرتفع، روعاء: حديدة الفؤاد، منسمها: طرف خفها، رثيم: مشقوق، جالت: نهضت، ورواية الديوان في البيتين بجر القافية.

ثم قال:

جـالَتْ لتصـرَعني فقلت لهـا اقصِـري

إنـي امـرُؤٌ صَـرْعي عـليـك حـرامُ

فالميمُ مخفوضةٌ في الأول مرفوعة في الثاني، فإن قيل: هذا عيبٌ في الشعر. قيل: لا يتقاعد ذلك عن أن يكونَ مثلُ هذه للضرورة، والحق إن الإقواء أفحشُ وأكثر عيباً من الفصل المذكور، ومن ذلك أيضاً[1]:

٢٠٨٣ـ فـإن يـكـنِ الـنِّـكـاحُ أَحَـلَّ شـيءٍ

فـإنَّ نـكـاحـهـا مـطرٍ حـرامُ

أي: فإن نكاحِ مطرٍ إيَّاها، فلمَّا قُدِّم المفعول فاصلاً بين المصدر وفاعله اتصل بعامله لأنه قَدِر عليه متصلاً فلا يَعْدِلُ إليه منفصلاً. وقد وقع في شعر أبي الطيب الفصلُ بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول كقوله[2]:

٢٠٨٤ـ بعثتُ إليـه مـن لسـانـي حـديقـة

سقاها الحيا سَقْيَ الريـاضَ السحائبِ

أي: سقي السحائبِ الرياضَ. وأمَّا الفصلُ بغير ما تقدَّم فهو قليل، فمنه الفصلُ بالفاعل كقوله[3]:

٢٠٨٥ـ .... غلائلَ عبدُالقيس منها صدورِها

ففُصِل بين «غلائل» وبين «صدورها» بالفاعل وهو «عبدالقيس» وبالجار وهو «منها» كما تقدم بيانه، ومثلُه قول الآخر[4]:

---

(١) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٨٩؛ والعيني ١/١٠٨، والرواية المشهورة: «مطراً».

(٢) ديوانه بشرح العكبري ١/١٥٨؛ والبحر ٤/٢٣٠. والحيا: المطر.

(٣) تقدم برقم ٢٠٧٧.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الأشموني ٢/٤٨٩؛ والعيني ٣/٤٨٨؛ وتصمي: مِنْ أصميت الصيد: إذا رميته فقتلته بحيث تراه، وتنمي: مِنْ أَنميْتُ الصيد: إذا رميته فغاب عنك ثم مات، لا ترعوي: لا تكف.

٢٠٨٦ـ نرىٰ أسهماً للمـوت تُصْمي ولا تُنْمي
ولا تَرْعوي عن نقضِ أهواؤنا العـزمِ

فأهواؤنا فاعلٌ بالمصدر وهو «نَقْض» وقد فُصِل به بين المصدر وبين المضاف إليه وهو العزم، ومثله قول الآخر(١):

٢٠٨٧ـ أَنْـجَبَ أيـام والـداهُ بـه إذ نَجَـلاه فنِعْمَ مـا نَجَـلا

يـريد: أيـام إذ نجلاه(٢)، ففصـل بالفـاعل وهـو «والداه» المـرفوع بـ «أنجب» بين المتضايفين وهما «أيام ــ إذ ولداه». قال ابن خروف: «يجوز الفصلُ بين المصدر والمضاف إليه بالمفعول لكونه في غير محله، ولا يجوز بالفاعل لكونه في محله، وعليه قراءة ابن عامر». قلت: هذا فرق بين الفاعل والمفعول حيث استُحْسِن الفصل بالمفعول دون الفاعل. ومن الفصل بغير ما تقدَّم أيضاً الفصلُ بالنداء كقوله(٣):

٢٠٨٨ـ وفـاقُ كعبُ بُجَيْـرٍ منقِـذٌ لـك من
تعجيـل مُهْلِكَـةٍ والخـلدِ في سَـقَـرَ

وقول الآخر(٤):

٢٠٨٩ ـ إذا مـا أبـا حفصٍ أَتَتْـكَ رَأَيْتَهـا
على شعـراء النـاس يعلو قصيـدهـا

وقول الآخر(٥):

---

(١) تقدم برقم ١١٦٢.
(٢) الأصل «ولداه» وهي رواية ثانية، ولكن المصنف أثبت «نجلاه» حين روىٰ البيت.
(٣) البيت لبجير بن زهير وهو في ابن عقيل ٨٦/٣؛ والعيني ٤٨٩/٣؛ والهمع ٥٣/٢؛ والدرر ٦٧/٢.
(٤) لم أقف عليه. والفصل هنا بين المضاف «إذا» والمضاف إليه جملة «أتتك».
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في الخصائص ٤٠٤/٢؛ وأوضح المسالك ١٩٥/٣؛ والعيني ٥٨٠/٣؛ والهمع ٥٣/٢؛ والدرر ٦٧/٢. والبرذون: ضرب من الخيل: دُقَّ: زُيِّنَ.

٢٠٩٠ـ كأنَّ بِرْذَوْنَ أبا عصامِ زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجامِ

يريد: وفاق بجيرٍ يا كعب، وإذا ما أتتك يا أبا حفص، وكأن بِرْذون زيدٍ يا أبا عصام. ومن الفصل أيضاً الفصلُ بالنعت كقول معاوية يخاطب به عمرو بن العاص[1]:

٢٠٩١ـ نَجَوْتَ وقد بَلَّ المُراديُّ سيفَه
من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ

وقول الآخر[2]:

٢٠٩٢ـ ولئن حَلَفْتُ على يديكَ لأحْلِفَنْ
بيمينِ أصدقَ مِنْ يمينك مُقْسِمِ

يريد: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، فشيخ الأباطح نعت لأبي طالب، فَصَلَ به بين أبي وبين طالب، ويريد: لأحلفن بيمينٍ مقسم أصدقَ مِنْ يمينك، فأصدق نعت لقوله بيمين، فصل به بين «يمين» وبين «مقسم». ومن الفصل أيضاً الفصل بالفعل الملغى[3]:

٢٠٩٣ـ ألا يا صاحِبَيَّ قِفا المَهارىٰ نسائلْ حيَّ بثنةَ أين سارا
بأيِّ تَراهُمُ الأرَضينَ حَلُّوا أألدبران أم عَسَفُوا الكِفارا

يريد: بأي الأرضين تراهم حلُّوا، فَفَصَلَ بقوله «تراهم» بين «أيّ» وبين «الأرضين». ومن الفصلِ أيضاً الفصلُ بمفعولٍ ليس معمولاً للمصدر

(١) أوضح المسالك ٣/١٩٣؛ والعيني ٣/٤٧٨؛ والهمع ٢/٥٢؛ والدرر ٢/٦٧.
(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٧٧٩؛ وابن عقيل ٣/٨٥؛ والعيني ٣/٤٨٤؛ والأشموني ١/٢٧٨.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في العيني ٣/٤٩٠؛ والأشموني ٢/٢٧٥؛ والهمع ٢/٥٣؛ والدرر ٢/٦٨. المهار: الإبل. والدبران والكفار: موضعان، عسفوا: قطعوا على غير هدى.

المضاف إلى فاعل كقول الشاعر(١):

٢٠٩٤ــ تَسْقي امتياحاً ندىٰ المسواكَ ريقتِها
كما تَضَمَّن ماءَ المُزْنَةِ الرَصفُ

أي: تسقي ندى ريقتها المسواكَ فالمسواك مفعول به ناصبه «تسقي» فَصَل به بين / «ندىٰ» وبين «ريقتها»، وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن قراءة ابن [٣٥٧/أ] عامر صحيحة من حيث اللغة كما هي صحيحة من حيث النقل، ولا التفات إلى قول مَنْ قال: إنه اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشام الذي أرسله عثمان بن عفان رضي الله عنه، لأنه لم يوجد فيه إلا كتابة «شركائهم» بالياء»، وهذا وإن كان كافياً في الدلالة على جَرِّ «شركائهم» فليس فيه ما يدل على نصب «أولادهم» إذ المصحفُ مهملٌ من شكل ونقط فلم يبقَ له حجةٌ في نصب الأولاد إلا النَّقْلُ المحض.

وقد نُقِلَ عن ابن عامر أنه قرأ بجرِّ «الأولاد» كما سيأتي بيانُه وتخريجهُ، وأيضاً فليس رسمها «شركائهم» بالياء مختصًّا بمصحف الشام بل هي كذلك أيضاً في مصحف أهل الحجاز. قال أبو البرهسم(٢): «في سورة الأنعام في إمام أهل الشام وأهل الحجاز «أولادهم شركائهم» بالياء، وفي إمام أهل العراق «شركاؤهم» ولم يَقْرأ أهل الحجاز بالخفض في «شركائهم» لأنَّ الرسمَ سُنَّةٌ مُتَّبعة قد توافقها التلاوة وقد لا توافق». إلا أن الشيخ أبا شامة قال: «قلت ولم تُرْسَمُ كذلك إلا باعتبار قراءتين: فالمضموم عليه قراءة معظم القراء» ثم قال: «وأما شركائهم بالخفض فيحتمل قراءة ابن عامر» وسيأتي كلام أبي شامة هذا

---

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٣٨٦؛ والعيني ٣٧٤/٣؛ والتصريح ٥٨/٢؛ والهمع ٥٢/٢؛ والدرر ٦٦/٢. والرصف: ج رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، والمزنة: السحاب والامتياح هنا: الاستياك.

(٢) عمران بن عثمان الشامي روى عن يزيد بن قطيب ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٦٠٤/١.

بتمامه في موضعه، وإنما أَخَذْتُ منه [بقدر][1] الحاجة هنا. فقوله «إن كل قراءة تابعةٌ لرسم مصحفها» تُشْكِلُ بما ذكرت لك من أن مصحف الحجازيين بالياء مع أنهم لم يقرؤوا بذلك. وقد نقل أبو عمرو الداني أن «شركائهم» بالياء إنما هو في مصحف الشام دون مصاحف الأمصار فقال: «في مصاحف أهل الشام «أولادهم شركائهم» بالياء وفي سائر المصاحف شركاؤهم بالواو». قلت: هذا هو المشهور عند الناس أعني اختصاص الياء بمصاحف الشام، ولكنْ أبو البرهسم ثقة أيضاً فنقبل ما ينقله. وقد تقدَّم قولُ الزمخشري: «والذي حمله على ذلك أنَ رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء».

وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: «ولا بُعْدَ فيما استبعده أهل النحو من جهة المعنى وذلك أنه قد عُهد تقدُّمُ المفعول على الفاعل المرفوع لفظاً فاستمرت له هذه المرتبةُ مع الفاعل المرفوع تقديراً فإن المصدر لو كان منوناً لجاز تقديم المفعول على فاعله نحو: «أعجبني ضربٌ عمراً زيدٌ» فكذا في الإضافة وقد ثَبَتَ جوازُ الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثرَ من شدته بين المضاف والمضاف إليه كقوله تعالى: «فبما نقضِهم ميثاقَهم»[2] «فبما رحمةٍ»[3] فـ «ما» زائدة في اللفظ فكأنها ساقطة فيه لسقوطها في المعنى، والمفعول المقدم هو غير موضعه معنى فكأنه مؤخر لفظاً، ولا التفات إلى قول مَنْ زعم أنه لم يأت في الكلام المنثور مِثْلُه لأنه نافٍ، ومَنْ أسند هذه القراءة مُثْبِت، والإثبات مُرَجَّح على النفي بإجماع، ولو نُقِل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع إليه فما باله لا يكتفي بناقل القراءة من التابعين عن الصحابة؟ ثم الذي حكاه ابن الأنباري يعني

---

(١) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من: ص.
(٢) الآية ١٥٥ من النساء.
(٣) الآية ١٥٩ من آل عمران.

مما تقدَّم حكايته من قولهم «هو غلامُ إن شاء الله أخيك» فيه الفصلُ في غير الشعر بجملة.

وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي والحسن البصـري وعبدالملك قـاضي الجند[1] صاحب ابن عامر: «زُيِّن» مبنياً للمفعول، «قَتْلُ» رفعاً على ما تقدم، «أولادِهم» خفضاً بالإضافة، «شركاؤهم» رفعاً، وفي رفعه تخريجان أحدهما: ـ وهو تخريج سيبويه[2] ـ أنه مرفوع بفعل مقدر تقديره: زَيَّنه شركاؤهم، فهو جواب لسؤال مقدر كأنه قيل: مَنْ زَيَّنه لهم؟ فقيل: شركاؤهم، وهذا كقوله تعالىٰ: «يُسَبَّح له فيها بالغدوّ والآصال رجال»[3] أي: يُسَبِّحه رجال، وقول الآخر[4]:

٢٠٩٥ـ لِيُبْكَ يزيـدُ ضارعُ لخصـومةٍ ....

والثاني: ـ وهو تخريج قطرب ـ أن يكون «شركاؤهم» رفعاً على الفاعلية بالمصدر، والتقدير: زُيِّن للمشركين أنْ قَتَلَ أولادَهم شركاؤهم كما تقول: / «حُبِّب لي ركوبُ الفرسِ زيدٌ» تقديره: حبب لي أَنْ ركب الفرس زيد. [٣٥٧/ب] والفرق بين التخريجين أن التخريج الأول يؤدي إلى أن تكون هذه القراءة في المعنىٰ كالقراءة المنسوبة للعامَّة في كون الشركاء مُزَيِّنين للقتل وليسوا قاتلين، والثاني: [أن][5] يكون الشركاء قاتلين، ولكن ذلك على سبيل المجاز؛ لأنهم لَمَّا زيَّنُوا قَتْلَهم لآبائهم وكانـوا سبباً فيـه نُسِبَ إليهـم القتل مجـازاً. وقال أبو البقاء[6]: «ويمكن أن يقعَ القَتْلُ منهم حقيقةً»، وفيه نظرٌ لقولـه «زُيِّن»

(١) لم أقف على ترجمته.
(٢) الكتاب ١/١٤٦.
(٣) الآية ٣٦ من النور على قراءة ابن عامر وأبـي بكر. السبعة ٤٥٦.
(٤) تقدم برقم ١٢٠١.
(٥) من: ص.
(٦) الإملاء ١/٢٦٢.

والإنسان إنما يُزَيَّن له فِعْلُ نفسه كقوله تعالى: «أَفَمَنْ زُيِّن له سوءُ عملِه فَرَآه حَسَناً»[1].

وقال غير أبي عبيد: «وقرأ أهل الشام كقراءة ابن عامر إلا أنهم خَفَضُوا «الأولاد» أيضاً، وتخريجُها سَهْلٌ: وهو أن تجعلَ «شركائهم» بدلاً من «أولادهم» بمعنى أنهم يُشْركونهم في النسب والمالِ وغير ذلك. قال الزجاج[2]: «وقد رُوِيت «شركايهم» بالياء في بعض المصاحف، ولكن لا يجوزُ إلا على أن يكونَ «شركاؤهم» من نعتِ الأولاد لأنَّ أولادَهم شركاؤهم في أموالهم. وقال الفراء[3]: بعد أن ذكر قراءة العامة وهي «زَيَّن» مبنياً للفاعل، «شركاؤهم» مرفوعاً على أنه فاعل ـ «وقراءة «زُيِّن» مبنياً للمفعول «شركاؤهم» رفعاً على ما تقدم من أنه بإضمار فعل، وفي مصحف أهل الشام شركايهم بالياء، فإن تكنْ مثبتةً عن الأولين فينبغي أن تقرأ «زُين» ويكون الشركاء هم الأولاد، لأنهم منهم في النسب والميراث، وإن كانوا يقرؤون «زَيَّن» ـ يعني بفتح الزاي ـ فلست أعرفُ جهتَها، إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا، ويقولون في تثنية حمراء: حمرايان، فهذا وجه أن يكونوا أرادوا: زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركايُهم، يعني بياء مضمومة لأن «شركاؤهم» فاعل كما مر في القراءة العامة» قال: «وإن شئت جعلت زين فعلاً إذا فتحته لا يُلبس، ثم تخفض الشركاء بإتباع الأولاد». قال أبو شامة: «قلت: يعني تقدير الكلامِ زَيَّن بزُين، فقد اتجه «شركائهم» بالجر أن يكون نعتاً للأولاد سواءٌ قُرِىء زين بالفتح أو الضم».

وقرأت فرقة من أهل الشام ـ ورُوِيَتْ عن ابن عامر أيضاً ـ «زِيْنَ» بكسر

---

(١) الآية ٨ من فاطر.

(٢) ليس هذا القول وارداً في كتابه معاني القرآن.

(٣) معاني القرآن ١/٣٥٧.

الزاي بعدها ياء ساكنة على أنه فعل ماض مبني للمفعول على حَدّ قيل وبيع. وقيل: مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعله، وأولادَهم بالنصب، وشركائِهم بالخفض، والتوجيه واضح مما تقدم فهي [و] القراءة الأولى سواء، غاية ما في الباب أنه أُخذ مِنْ زان الثلاثي وبُني للمفعول فأُعِلَّ بما قد عرفته في أول البقرة(١).

واللام من قوله «لكثير من المشركين» متعلقة بزين، وكذلك اللام في قوله «ليُرْدُوهم». فإن قيل: كيف تُعَلَّق حرفَيْ جر بلفظ واحد وبمعنى واحد بعامل واحد من غير بدلية ولا عطف؟ فالجواب: أن معناهما مختلف فإنَّ الأولىٰ للتعدية والثانية للعِلِّيَّة. وقال الزمخشري(٢) «إن كان التزيين من الشياطين فهي على حقيقة التعليل، وإن كان من السَّدَنة فهي للصيرورة» يعني أن الشيطانَ يفعل التزيين، وغرضه بذلك الإرداء، فالتعليل فيه واضح، وأمَّا السَّدَنةُ فإنهم لم يزيِّنوا لهم ذلك وغرضُهم إهلاكهم، ولكن لمَّا كان مآل حالهم إلى الإرداء أتى باللام الدالَّة على العاقبة والمآل.

قوله «وليَلْبِسوا» عطف على «ليُرْدوا»، عَلَّلَ التزيين بشيئين: بالإرداء وبالتخليط وإدخال الشبهة عليهم في دينهم. والجمهورُ على «وليَلْبِسوا» بكسر الباء مِنْ لبَسْت عليه الأمر ألبِسُه بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع إذا أدْخَلْتَ عليه فيه الشبهة وخلطته فيه. وقد تقدم بيانه في قوله «ولَلَبَسْنا عليهم ما يَلْبِسون»(٣). وقرأ النخعي(٤): «وليلبَسوا» بفتح الباء فقيل: هي لغة في المعنى المذكور تقول: «لَبِسْتُ عليه الأمر بفتح الباء وكسرها ألبِسه وألبَسه، والصحيح أن لَبِس بالكسر بمعنى / لبس الثياب، وبالفتح بمعنى [٣٥٨/أ]

---

(١) انظر إعرابه للآية ١١ من البقرة.

(٢) الكشاف ٥٤/٢.

(٣) الآية ٩ من الأنعام.

(٤) البحر ٢٣٠/٤.

الخلط، فالصحيح أنه استعار اللباس لشدة المخالطة الحاصلة بينهم وبين التخليط حتى كأنهم لبسوها كالثياب وصارت محيطةً بهم.

وقوله: «ما فعلوه» الضمير المرفوع للكثير والمنصوب للقتل للتصريح به ولأنه المسوقُ للحديث عنه. وقيل: المرفوع للشركاء والمنصوب للتزيين، وقيل :المنصوب لِلَّبْسِ المفهوم من الفعل قبله وهو بعيد. وقال الزمخشري[1]: «لما فعل المشركون ما زُيِّن لهم من القتل، أو لما فعل الشياطين أو السَّدَنَة التزيين أو الإرداء أو اللبس ،أو جميع ذلك إن جَعَلْتَ الضمير جارياً مَجْرى اسم الإشارة».

وقوله «فَذَرْهُمْ وما يَفْتَرون» تقدَّم نظيره[2].

آ. (١٣٨) **قوله تعالى: ﴿أنعامٌ﴾**: قرأها الجمهور كذلك على صيغة الجمع، وأبان[3] بن عثمان «نَعَمٌ» بالإفراد وهو قريب، لأن اسم الجنس يقوم مقام الجمع. وقرأ الجمهور «حِجْر» بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم. وقرأ[4] الحسن وقتادة والأعرج بضم الحاء وسكون الجيم. ونُقل عن الحسن وقتادة أيضاً فتحُ الحاء وسكون الجيم. ونُقِل عن أبان بن عثمان ضَمُّ الحاءِ والجيم معاً. وقال هرون: «كان الحسن يضمُّ الحاء من «حجر» حيث وقع في القرآن إلا موضعاً واحداً [وهو]: «وحِجْراً مَحْجوراً»[5] والحاصل أن هذه المادة تدل على المنع والحصر ومنه: فلانٌ في حِجْر القاضي أي: في مَنْعه، وفي حِجْري أي: ما يمنع من الثوب أن ينفلتَ منه شيء، وقد تقدم تحقيق

---

(١) الكشاف ٢/٥٤.
(٢) الأنعام آية ١١٢.
(٣) انظر: البحر ٤/٢٣١.
(٤) انظر: البحر ٤/٢٣١.
(٥) الآية ٥٣ من الفرقان: «وجعل بينهما برزخاً وحجراً محجوراً».

ذلك في النساء[1] فقوله تعالى «وحَرْث حِجْر» أي ممنوع، فـ «فِعْل» بمعنى مفعول كالذِّبْح والنِّطْح بمعنى مذبوح ومنطوح. فإن قيل: قد تقدم شيئان: وهما أنعام وحرث وجيء بالصفة مفردة فالجواب أنه في الأصل مصـدر والمصدر يُذَكَّر ويُوَحَّد مطلقاً. وقال الزمخشري[2]: «ويستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع؛ لأنَّ حكمَه حكم الأسماء غير الصفات» قلت: يعني بكونه حكمه حكم الأسماء أنه في الأصل مصدرٌ لا صفةٌ، فالاسم هنا يُراد به المصدرُ وهو مقابل الصفة.

وأمَّا بقيَّةُ القراءات فقال أبو البقاء[3]: «إنها لغات في الكلمة» وفَسَّر معناها بالممنوع. قلت: ويجوز أن يكون المضمومُ الحاء والجيم مصدراً وقد جاء من المصادر للثلاثي ما هو على وزن فُعُل بضم الفاء والعين نحو: حُلُم. ويجوز أن يكون جمع «حَجْر» بفتح الحاء وسكون الجيم، وفُعُل قد جاء قليلاً جمعاً لفَعْل نحو: سَقْف وسُقُف ورَهْن ورُهُن، وأن يكونَ جمعاً لفِعْل بكسر الفاء، وفُعُل أيضاً قد جاء جمعاً لفِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو حِدْج[4] وحُدُج. وأما حُجْر بضم الحاء وسكون الجيم فهو مخفف من المضمومِها فيجوز أن يكون مصدراً، وأن يكون جمعاً لحَجْر أو حِجْر. وقرأ أبـيّ بن كعب وعبدالله بن العباس وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن الزبير وعكرمة وعمرو ابن دينار والأعمش: حِرْج بكسر الحاء وراء ساكنة مقدمة على الجيم، وفيها تأويلان، أحدهما: أنها من مادة الحَرَج وهو التضييق، قال أبو البقاء[5]: «وأصلُه حَرِج بفتح الحاء وكسر الراء ولكنه خُفِّف ونُقِل مثل فَخْذ في فخِذ». قلت:

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢٣ من النساء.

(٢) الكشاف ٤/٥٥.

(٣) الإملاء ١/٢٦٢.

(٤) الحدج: الحمل.

(٥) الإملاء ١/٢٦٢.

ولا حاجةَ إلى ادِّعاءِ ذلك، بل هذا جاء بطريق الأصالة على وزن فِعْل.
والثاني: أنه مقلوبٌ مِنْ حجر قُدِّمَتْ لام الكلمة على عينها ووزنه فِلْع كقولهم
ناء في نأى ومعيق في عميق، والقلب قليل في لسانهم. وقد قدَّمْتُ منه جملة
صالحة عند قوله تعالى: «أشياء»[1] في المائدة /. [٣٥٨/ب]

قوله: «لا يَطْعَمُها إلا مَنْ نشاء» هذه الجملة في محل رفع نعتاً لأنعام، وَصَفوه بوصفين أحدهما: أنه حجر، والثاني: أنه لا يأكله إلا من شاؤوا، وهم الرجال دون النساء أو سَدَنة الأصنام. و «من يشاء» فاعل بـ «يَطْعَمُها» وهو استثناء مفرغ و «بزعمهم» حال كما تقدم في نظيره.

قوله: «افتراءً» فيه أربعة أوجه أحدها: وهو مذهب سيبويه[2] أنه مفعول من أجله أي: قالوا ما تقدَّم لأجل الافتراء على الباري تعالىٰ. الثاني: مصدر على غير الصدر لأن قولهم المحكيَّ عنهم افتراء، فهو نظير «قعد القرفصاء» وهو قول الزجاج[3]. الثالث: أنه مصدرٌ عاملُه من لفظه مقدر أي: افْتَرَوا ذلك افتراءً. الرابع: أنه مصدر في موضع الحال أي: قالوا ذلك حالَ افترائهم، وهي تشبه الحال المؤكدة؛ لأن هذا القولَ المخصوصَ لا يكون قائله إلا مفترياً. وقوله «على الله» يجوز تعلُّقه بـ «افتراء» على القول الأول والرابع، وعلى الثاني والثالث بقالوا لا بافتراء؛ لأنَّ المصدر المؤكِّد لا يعمل، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوفٍ صفةً لافتراء، وهذا جائز على كل قولٍ من الأقوال السابقة. وقوله «بما كانوا» الباء سببية، و «ما» مصدرية أو موصوفةٌ أو بمعنى الذي.

آ. ١٣٩ **قوله تعالى: ﴿خالصة﴾**: الجمهور على «خالصة» بالتأنيث مرفوعاً على أنه خبر «ما» الموصولة، والتأنيث: إمَّا حَمْلاً على المعنى؛ لأن الذي

---

(١) من الآية ١٠١.
(٢) الكتاب ١/١٨٤ ـ ١٨٦.
(٣) معاني القرآن ٢/٣٢٣.

في بطون الأنعام أنعام، ثم حُمِلَ على لفظها في قوله «ومحرَّم»، وإمَّا لأنَّ التأنيث للمبالغة كهو في عَلاَّمة ونسَّابة وراوية، وإمَّا لأن «خالصة» مصدر على وزن فاعلة كالعاقبة والعافية. وقال تعالىٰ: «بخالصة ذكرىٰ الدار»[1] وهذا القول قول الفراء[2]، والأول له أيضاً ولأبـي إسحاق الزجاج[3]، والثاني للكسائي، وإذا قيل: إنها مصدر كان ذلك على حذف مضاف أي: ذو خلوصٍ أو على المبالغةِ، أو على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل كنظائره. وقال الشاعر[4]:

٢٠٩٦ـ وكنتِ أُمْنِيَّتي وكنتِ خالصتي   وليس كـلُّ امـرِئٍ بمؤتمنِ

وهـذا مستفيضٌ في لسانهم: فـلان خـالصتي أي ذو خلوصي. و «لذكورنا» متعلِّقٌ به، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوف على أنه وصف لخالصة وليس بالقوي.

وقرأ[5] عبدالله وابن جبير وأبو العالية والضحاك وابن أبـي عبلة «خالص» مرفوعاً على ما تقـدَّم من غير هـاء. و «لذكـورنا» متعلق بـه أو بمحذوف كما تقدَّم. وقرأ ابن جبير أيضاً فيما نقله عنه ابن جني[6] «خالصاً» نصباً من غير تاء، ونصبُه على الحال، وفي صاحبه وجهان أظهرهما: أنه الضمير المستتر في الصلة. الثاني: أنه الضمير المستتر في «لذكورنا» فإنَّ «لذكورنا» على هذه القراءة خبر المبتدأ، وهذا إنما يجوز على مذهب أبـي الحسن لأنه يجيز تقديم الحال على عاملها المعنوي نحو: «زيد مستقراً في الدار»، والجمهور يمنعونه، وقد تقدَّم تحقيق هذه المسألة بتفصيلها ودلائلها.

---

(١) الآية ٤٦ من ص.
(٢) معاني القرآن ١/٣٥٩.
(٣) معاني القرآن ٢/٣٢٤.
(٤) لم أقف عليه.
(٥) المحتسب ١/٢٣٢؛ والبحر ٤/٢٣٢.
(٦) المحتسب ١/٢٣٢.

وقرأ ابن عباس أيضاً والأعرج وقتادة «خالصةً» نصباً بالتأنيث، والكلام في نصبه وتأنيثه كما تقدم في نظيره، وخرَّجه الزمخشري[1] على أنه مصدر مؤكد كالعاقبة. وقرأ ابن عباس أيضاً وأبو رزين وعكرمة وأبو حيوة: «خالصُه» برفع «خالص» مضافاً إلى ضمير «ما». ورفعه على أحد وجهين: إمَّا على البدل من الموصول، بدلِ بعض من كل، و«لذكورنا» خبر الموصول، وإمَّا على أنه مبتدأ، و«لذكورنا» خبره والجملة خبر الموصول، وقد عَرَفْتَ ممَّا تقدَّم أنه حيث قلنا: إن «خالصة» مصدر أو هي للمبالغة فليس في الكلام حَمْلٌ على معنى ثم على لفظ، وإن قلنا: إن التأنيث فيها لأجل تأنيث ما في البطون كان في الكلام الحَمْلُ على المعنى أولاً ثم على اللفظ في قوله «مُحَرَّمٌ» ثانياً، وليس لذلك في القرآن نظير، أعني الحمل على المعنى أولاً ثم على اللفظ ثانياً.

إلا أن مكِّيَّاً زعم في غير «إعراب القرآن» له أن لهذه الآية نظائر فذكرها، وأما في إعرابه فلم يذكر أن غيرها في القرآن شاركها في ذلك، فقال في إعرابه[2] «وإنما أَنَّث الخبر / لأنَّ ما في بطون الأنعام أنعامٌ فحمل التأنيث على المعنى، ثم قال: «ومُحَرَّمٌ» فذكَّر حَمْلاً على لفظِ «ما»، وهذا نادرٌ لا نظير له، وإنما يأتي في «مَنْ» و«ما» حَمْلُ الكلام أولاً على اللفظ ثم على المعنى بعد ذلك فاعرفه فإنه قليل». وقال في غير «الإعراب»: «هذه الآية في قراءة الجماعة أَتَتْ على خلاف نظائرها في القرآن؛ لأنَّ كلَّ ما يُحْمل على اللفظ مرةً وعلى المعنى مرة إنما يتبدىء أولاً بالحمل على اللفظ ثم يليه الحَمْل على المعنى نحو: «مَنْ آمنَ باللهِ»[3] ثم قال: «فلهم أجرُهم»، هكذا يأتي في القرآن وكلام العرب، وهذه الآية تَقَدَّم فيها الحَمْلُ على المعنى فقال [٣٥٩/أ]

(١) الكشاف ٢/٥٥.
(٢) المشكل ١/٢٩٢.
(٣) الآية ٦٢ من البقرة.

«خالصة»، ثم حُمِلَ على اللفظ فقال: «ومُحرَّمٌ»، ومثله «كلُّ ذلك كان سَيِّئةً»(١) في قراءة نافع ومَنْ تابعه فأنَّث على معنى «كل» لأنها اسم لجميع ما تقدَّم ممَّا نهى عنه من الخطايا ثم قال: «عند ربك مكروهاً» فذكَّر على لفظ «كل» وكذلك «ما تَرْكبون، لتستووا على ظهوره»(٢)، جَمَعَ الظهور حملاً على معنى «ما» ووحَّد الهاءَ حَمْلاً على لفظ «ما»، وحُكي عن العرب: «هذا الجرادُ قد ذهب فأراحنا مِنْ أَنْفُسِه» جمع الأنفس ووحَّد الهاء وذكَّرها.

قلت: أمَّا قوله «هكذا أتىٰ في القرآن» فصحيح، وأمَّا قوله «وكلام العرب» فليس ذلك بمُسَلَّم؛ إذ في كلام العرب البداية بالحَمْلِ على المعنىٰ، ثم على اللفظ، وإن كان عكسُه هو الكثير، وأمَّا ما جعله نظيرَ هذه الآية في الحَمْل على المعنى أولاً ثم على اللفظ ثانياً فليس بُمَسلَّم أيضاً، وكذلك لا نُسَلِّم أن هذه الآية ممَّا حُمِلَ فيها على المعنىٰ أولاً، ثم على اللفظ ثانياً. وبيان ذلك أنَّ لقائلٍ أن يقول: صلة «ما» جار ومجرور، وهو متعلق بمحذوف فتقدره مسنداً لضمير مذكَّر أي: ما استقرَّ في بطون هذه الأنعام، ويبعد تقديره باستقرَّت، إذا عُرِف هذا فيكون قد حَمَل أولاً على اللفظ في الصلة المقدرة ثم علىٰ المعنى ثانياً. وأمَّا «كل ذلك كان سَيِّئةً» فبدأ فيه أيضاً بالحَمْل على اللفظ في قوله «كان» فإنه ذكَّر ضميره المستتر في «كان» ثم حمل على المعنى في قوله «سيِّئة» فأنَّث. وكذلك «لتَسْتَووا» فإنَّ قبله «ما تركبون»، والتقدير: ما تركبونه، فحمل العائد المحذوف على اللفظ أولاً ثم حُمِلَ على المعنىٰ ثانياً، وكذلك في قولهم «هذا الجراد قد ذهب» حُمِلَ على اللفظ فأفرد الضمير في «ذهب»، ثم حُمِلَ على المعنى ثانياً فجمع في قوله «أنفسه»، وفي هذه المواضع يكون قد حمل فيها أولاً على اللفظ، ثم علىٰ المعنى، ثم على اللفظ، وكنتُ قد

---

(١) الآية ٣٨ من الإسراء وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو أيضاً. انظر: السبعة ٣٨٠.
(٢) الآية ١٣ من الزخرف.

قَدَّمْتُ أن في القرآن من ذلك أيضاً ثلاثة مواضع: آية المائدة: «وَعَبَد الطاغوت»(١)، ولقمان: «ومن الناس مَنْ يشتري لَهْو الحديث»(٢)، والطلاق: «وَمَنْ يؤمن بالله»(٣).

قوله: «وإن يكنْ ميتة» قرأ(٤) ابن كثير «يكن» بياء الغيبة مَيْتَـةٌ رفعاً، وابن عامر: «تكن» بتاء التأنيث، ميتة رفعاً، وعاصم في رواية أبـي بكر «تكن» بتاء التأنيث «ميتةً» نصباً، والباقون «تكن» كابن كثير، «ميتةً» كأبـي بكر. والتذكير والتأنيث واضحان لأن الميتة تأنيث مجازي لأنها تقع على الذكر والأنثى من الحيوان فَمَنْ أنَّث فباعتبار اللفظ، ومَنْ ذكَّر فباعتبارالمعنى، هذا عند مَنْ يرفع «ميتة» بـ «تكن»، أمَّا من ينصبها فإنه يسند الفعل حينئذٍ إلى ضميرٍ فيذكِّر باعتبار لفظ «ما» في قوله «ما في بطون» ويؤنِّث باعتبار معناها. ومن نصب «ميتة» فعلى خبر «كان» الناقصة. ومَنْ رفع فيحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون التامة، وهذا هو الظاهر أي: وإن وجد ميتة أو حَدَثَتْ، وأن تكون الناقصة، وحينئذٍ يكون خبرُها محذوفاً أي: وإن يكن هناك أو في البطون ميتة وهذا رأي الأخفش، فيكون تقدير قراءة ابن كثير: وإن يَحْدُثْ حيوان ميتة أو: وإن يكن في البطون ميتة، على حسب التقديرين تماماً ونقصاناً، وتقدير قراءة ابن عامر كتقدير قراءته، إلا أنه أنَّث الفعل باعتبار لفظ مرفوعه، وتقدير قراءة أبـي بكر: وإن تكنِ الأنعامُ أو الأجنَّة ميتةً، فأنَّث حَمْلاً على المعنى، وقراءة الباقين كتقدير قراءته إلا أنهم ذكَّروا باعتبار اللفظ، قال أبو عمرو بن العلاء: «ويُقَوِّي هذه القراءةَ ـ يعني قراءة التذكير والنصب ـ قوله «فهم فيه» ولم يقل فيها». ورُدَّ هذا / على أبـي عمرو بأن الميتة لكل ميت ذكراً كان أو أنثى فكأنه [٣٥٩/ب]

(١) الآية ٦٠ من المائدة. (٢) الآية ٦ من لقمان.

(٣) الآية ١١ من الطلاق.

(٤) انظر: السبعة ٢٧٠؛ والحجة ٢٧٤؛ والكشف ١/٤٥٤؛ والنشر ٢/٢٥٦؛ والبحر ٤/٢٣٣.

قيل: وإن يكن ميتاً فهم فيه، يعني فلم يَصِرْ له في تذكير الضمير في «فيه» حُجَّةٌ.

ونقل الزمخشري[1] قراءة ابن عامر عن أهل مكة فقال: «قرأ أهل مكة «وإن تكنْ ميتةٌ» بالتأنيث والرفع» فإن عنى بأهل مكة ابن كثير ـ ولا أظنه عناه ـ فليس كذلك وإن عنى غيره فيجوز، على أنه يجوز أن يكون ابن كثير قرأ بالتأنيث أيضاً، لكن لم يُشْتهر عنه اشتهارَ التذكير. وقرأ يزيد «مَيِّتة» بالتشديد. وقرأ عبدالله[2]: «فهم فيه سواء»[3] وأظنها تفسيراً لا قراءةً لمخالفتها السواد.

آ. ١٤٠ **قوله تعالى: ﴿قد خسر الذين قَتَلُوا﴾**: هذا جواب قسم محذوف. وقرأ[4] ابن كثير وابن عامر ـ وهي قراءة الحسن وأبي عبدالرحمن ـ «قَتَّلوا» بالتشديد مبالغة وتكثيراً، والباقون بالتخفيف، و «سفهاً» نصب على الحال أي: ذوي سَفَهٍ، أو على المفعول من أجله وفيه بُعْدٌ، لأنه ليس علة باعثة أو على أنه مصدر لفعل مقدر أي سفهوا سفهاً، أو علىٰ أنه مصدر على غير الصدر؛ لأن هذا القتل سَفَهٌ. وقرأ اليماني[5] «سُفَهاء» على الجمع وهي حال، وهذه تقوِّي كونَ قراءةِ العامة مصدراً في موضع الحال حيث صرَّح بها. و «بغير علم»: إمَّا حال أيضاً، وإمَّا صفةٌ لسفهاً وليس بذاك.

آ. ١٤١ **قوله تعالى: ﴿مختلفاً أكلُهُ﴾**: منصوب على الحال، وفيها قولان أحدهما: أنها حال مقدرة لأن النخل والزرع وقت خروجِهما لا أَكْلَ فيهما حتى يقال فيه متفق أو مختلف، فهو كقوله «فادخلوها خالدين»[6]

---

(١) الكشاف ٢/٥٥.
(٢) انظر: البحر ٤/٢٣٣.
(٣) أي بدل شركاء.
(٤) انظر: السبعة ٢٧١؛ والنشر ٢/٢٥٦؛ والحجة ٢٧٥؛ والبحر ٤/٢٣٣.
(٥) البحر ٤/٢٣٤.
(٦) الآية ٧٣ من الزمر.

وكقولهم: «مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً» أي: مقدِّراً الاصطياد به. والثاني: أنها حال مقارنة وذلك على حذف مضاف أي: وثمر النخل وحَبّ الزرع. و «أُكُلُه» مرفوع بـ «مختلفاً» لأنه اسم فاعل، وشروط الإعمال موجودة. والأُكُل: الشيء المأكول، وقد تقدَّم أنه يُقْرأ بضم الكاف وسكونها ومضى تحقيقه في البقرة[1].

والضمير في «أُكُله»: الظاهر أنه يعود على الزرع فقط: إمَّا لأنه حذف حالاً من النخل لدلالة هذه عليها تقديره: والنخل مختلفاً أكله، والزرع مختلفاً أكله، وإمَّا لأن الزرع هو الظاهر فيه الاختلافُ بالنسبة إلى المأكول منه كالقمح والشعير والفول والحمص والعَدَس وغير ذلك. وقيل إنها تعود عليهما، قال الزمخشري[2]: «والضمير للنخل، والزرعُ داخلٌ في حكمه لكونه معطوفاً عليه». قال الشيخ[3]: «وليس بجيد، لأن العطفَ بالواو لا يُجَوِّزُ إفراد ضمير المتعاطفين». وقال الحوفي: «والهاء في «أكُله» عائدةٌ على ذِكْرِ ما تقدَّم من هذه الأشياء المنشآت»، وعلى هذا الذي ذكره الحوفي لا تختص الحال بالنخل والزرع بل يكون لِما تقدَّم جميعه.

قال الشيخ[4]: «ولو كان كما زعم لكان التركيب «أكلها»، إلا إنْ أُخذ ذلك على حذف مضاف أي: ثمر جنات، وروعي هذا المحذوفُ فقيل: «أُكُلُه» بالإفراد على مراعاته، فيكون ذلك كقوله: «أو كظلمات في بحر لُجِّيٍّ يغشاه موج»[5] أي: أو كذي ظلمات؛ ولذلك أعاد الضمير في يغشاه عليه». قلت: فيبقى التقدير: مختلفاً أكل ثمر الجنات وما بعدها، وهذا يلزم منه إضافة الشيء

(١) انظر إعرابه للآية ٢٦٥ من البقرة.

(٢) الكشاف ٢/٥٦.

(٣) البحر ٤/٢٣٦.

(٤) البحر ٤/٢٣٦.

(٥) الآية ٤٠ من النور.

إلى نفسه، لأن الأُكُل كما تقدم غير مرة أنه الثمر المأكول. قال الزمخشري[1] في الأكل: «وهو ثمره الذي يؤكل». وقال ابن الأنباري: «إن مختلفاً نُصب على القطع فكأنه قال: والنخل والزرع المختلف أُكُلُهما» وهذا رأي الكوفيين وقد تقدم إيضاحه غير مرة.

وقوله: «والزيتونَ والرُّمَّان إلى قوله «إذا أَثْمر» قد تقدم إيضاحه[2].

قوله «حصادِه» قرأ[3] أبو عمرو وابن عامر وعاصم بفتح الحاء، والباقون بكسرها، وهما لغتان في المصدر لقولهم جَداد[4] وجِداد، وقَطاف وقِطاف[5]، وحَران وحِران[6]. قال سيبويه[7]: «جاؤوا بالمصدر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثالِ فِعال، وربما قالوا فيه فَعال» يعني أن هذا مصدر خاص دال على معنى زائد على مطلق المصدر فإن المصدر الأصلي إنما هو الحصد، فالحصدُ ليس فيه دلالةٌ على انتهاء زمان ولا عدمها بخلاف الحَصاد والحِصاد. ونسب الفراء[8] الكَسْرَ لأهل الحجاز / والفتح لتميم [٣٦٠/أ] ونجد. واختار أبو عبيد الفتح قال: «للفخامة، وإن كانت الأخرىٰ فاشية غير مدفوعة»، ومكي[9] الكسرَ قال: «لأنه الأصل وعليه أكثر الجماعة».

وقوله «يوم حصاده» فيه وجهان أحدهما: أنه منصوب بـ «آتوا» أي: أعطوا

---

(١) الكشاف ٢/ ٥٦.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٩٩ من الأنعام.

(٣) انظر: السبعة ٢٧١؛ الكشف ١/ ٤٥٦؛ والنشر ٢/ ٢٥٦؛ والحجة ٢٧٥؛ والبحر ٤/ ٢٣٨.

(٤) الجداد: صرام النخل.

(٥) القطاف: وقت القطف.

(٦) ضبطها في القاموس واللسان بالكسر والضم فقط. والحران مصدر حَرَنت الدابَّة.

(٧) الكتاب ٢/ ٢١٧.

(٨) لم يرد هذا القول في كتابه معاني القرآن.

(٩) الكشف ١/ ٤٥٦.

واجبه يوم الحصاد. واستشكل بعض الناس ذلك بأن الإيتاء إنما يكون بعد التصفية فكيف يوجب الإيتاء في يوم الحصـد؟ وأجيب بأن ثَمَّ محـذوفاً والتقدير: إلى تصفيته قالوا: فيكون الحصاد سبباً للوجوب المُوَسَّع والتصفية سبب للأداء، وأحسنُ من هذا أن يكون المعنىٰ: واهتموا بإيتاء الزكاة الواجبة فيه واقصدوه في ذلك اليوم.

والثاني :أنه منصوب بلفظ «حقه» على معنى: وأعطوا ما استحق منه يوم حصاده، فيكون الاستحقاق ثابتاً يوم الحصاد والأداء بعد التصفية، ويؤيد ذلك تقديرُ المحذوف عند بعضهم كما قَدَّمْتُه، وقال في نظـير هذه الآية: «انظروا إلى ثَمَره»[1] وفي هذه «كُلُوا» قيل: لأن الأولى سِيْقَتْ للدلالة على كمال قدرته وعلى إعادة الأجسام من عُجْب الذَّنَب فأمر بالنظر والتفكُّـر في البداية والنهاية، وهذه سِيْقَت في مَعْرِض كمال الامتنان فناسب الأمر بالأكل، وتحصَّل من مجموع الآيتين الانتفاعُ الأخروي والدنيوي، وهذا هو السبب لتقدم النظر على الأمر بالأكل.

آ. ١٤٢ **قوله تعالى: ﴿حَمولةً وفَرْشاً﴾**: منصوبان على أنهما نُسِقا على جنات أي: وأنشأ من الأنعام حمولة. والحَمولة: ما أطاق الحملَ عليه من الإبل. والفَرْش صغارُها، هذا هو المشهورُ في اللغة. وقيل: الحَمولة كبارُ الأنعام أعني الإبل والبقر والغنم، والفَرْش صغارها قال: «ويدل له أنه أبدل منه قولَه بعد ذلك ثمانية أزواج من الضأن» كما سيأتي. وقال الزجاج[2]: «أجمع أهل اللغة على أن الفَرْشَ صغار الإبل، وأنشد[3]:

٢٠٩٧ـ أَوْرَثَني حَمولةً وفَرْشاً ... أَمُشُّها في كل يومٍ مَشَّا

---

(١) الآية ٩٩ من الأنعام.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٢٧ ولكنه هنا لم ينشد شيئاً.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٧/١١٢؛ والبحر ٤/٢٣٤. ومشَّ: حَلَبَ.

وقال الآخر(١):

٢٠٩٨ـ وَحَوَيْنا الفَرْشَ مِنْ أنعامكم والحَمُولاتِ وربَّاتِ الحجالْ

قال أبو زيد: «يحتمل أن يكون سُمِّيَتْ بالمصدر لأنَّ الفَرْشَ في الأصل مصدر». والفَرْش لفظٌ مشترك بين معانٍ كثيرة منها ما تقدَّم، ومنها متاع البيت، والفضاء الواسع، واتساع خفِّ البعيرِ قليلاً، والأرض الملساء، عن أبي عمرو بن العلاء، ونباتٌ يلتصق بالأرض، ومنه قول الشاعر(٢):

٢٠٩٩ـ كمِشْفَر الناب تلوك الفَرْشا

وقيل: الحَمُولة: كلُّ ما حُمِل عليه، من إبل وبقر وبغل وحمار، والفَرْشُ هنا ما اتُّخِذَ من صوفه ووبره وشعره مايفترش، وأنشدوا للنابغة(٣):

٢١٠٠ـ وحَلَّتْ بيوتي في يَفاعٍ مُمَنَّعٍ
تَخَالُ به راعي الحَمولَةِ طائرا

وقال عنترة(٤):

٢١٠١ـ وما راعني إلا حَمُولة أهلها وسطَ الديارِ تَسُفُّ حب الخِمْخِمِ

آ. ١٤٣ **قوله تعالىٰ: ﴿ثمانية أزواج﴾**: في نصبه ستةُ أوجه، أحسنُها: أن يكونَ بدلاً من «حَمولة وفرشاً» لولا ما نقله الزجاج من الإجماع المتقدم(٥)، ولكن ليس فيه أن ذلك محصورٌ في الإبل، والقول بالبدل هو قول

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٧/١١٢؛ والبحر ٤/٢٣٤. وربات الحجال: صغار الإبل.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان فرش.

(٣) ديوانه ـ بيروت ـ ٦٤؛ شرح المفصل ٢/٥٤. واليفاع: المشرف من الأرض.

(٤) ديوانه ١٨٨ والخمخم: نبت تعلفه الإبل.

(٥) أي أن الفرش صغار الإبل.

الزجاج[1] والفراء[2]. والثاني: أنه منصوب بـ «كلوا» الذي قبله أي: كلوا ثمانيةَ أزواج، ويكون قوله «ولا تَتَّبِعُوا» إلى آخره كالمعترض بين الفعل ومنصوبه وهو قول علي بن سليمان وقَدَّره: كُلوا لحمَ ثمانية. وقال أبو البقاء[3]: «هو منصوب بـ «كلوا» تقديره: كُلوا مما رزقكم الله ثمانية أزواج، ولا تُسْرفوا معترض بينهما». قلت: صوابه أن يقول: «ولا تتَّبعوا» بدلَ «ولا تسرفوا» لأنَّ «كُلوا» الذي يليه «ولا تسرفوا» ليس منصبّاً على هذا لأنه بعيد منه، ولأنَّ بعده ما هو أَوْلَىٰ منه بالعمل، ويُحتمل أن يكون الناسخ غلط عليه، وإنما قال هو «ولا تَتَّبعوا» ويدل على ذلك أنه قال «تقديره: كلوا ممَّا رزقكم الله»، وكلوا الأولُ ليس بعده «مما رزقكم» إنما هو بعد الثاني. الثالث: أنه عطف على «جنات» أي: أنشأ جنات وأنشأ ثمانية أزواج، ثم حُذِفَ الفعل وحرف العطف وهو مذهب الكسائي. قال أبو البقاء[4]: «وهو ضعيف» قلت: الأمر كذلك، وقد سُمِع ذلك في كلامهم نثراً ونظماً، ففي النثر قولهم: «أكلت لحماً سمكاً تمراً» وفي نظمهم قول الشاعر[5]:

٢١٠٢ـ كيف أصبحتَ كيف أَمْسَيْتَ مِمَّا
يـزرَعُ الـودَّ فـي فـؤاد الـكـريـمِ

أي: أكلت لحماً وسمكاً وتمراً، وكيف أصبحت وكيف أمسيت، وهذا على أحد القولين في ذلك. والقول الثاني أنه بدل بداء. ومنه الحديث: «إن الرجلَ ليصلِّي الصلاة، وما كُتِبَ له نصفُها ثلثُها ربعُها إلى أن وصل إلى

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٢٨.
(٢) معاني القرآن ١/٣٥٩.
(٣) الإملاء ١/٢٦٣.
(٤) الإملاء ١/٢٦٣.
(٥) تقدم برقم ١٢٨٥.

العُشْر»(1). الرابع: أنه منصوب بفعل محذوف مدلولٍ عليه بما في اللفظ تقديره: كلوا ثمانيةَ أزواج، وهذا أضعفُ ممَّا قبله. الخامس: أنه منصوبٌ على الحال، تقديره: / مختلفةً أو متعددة، وصاحب الحال «الأنعام» فالعامل [٣٦٠/ب] في الحال ما تعلَّق به الجار وهو «مِنْ». السادس: أنه منصوب على البدل مِنْ محلِّ «ممَّا رزقكم الله».

قوله: «من الضَّأْنِ اثنين» في نصب «اثنين» وجهان أحدهما: أنه بدلٌ من «ثمانية أزواج» وهو ظاهرُ قولِ الزمخشري فإنه قال(2): «والدليل عليه «ثمانية أزواج» ثم فَسَّرها بقوله «من الضأن اثنين» الآية. وبه صَرَّح أبو البقاء(3) فقال: «واثنين بدل من الثمانية وقد عُطِفَ عليه بقية الثمانية». والثاني: أنه منصوبٌ بأنشأ مقدَّراً، وهو قول الفارسي، و «مِنْ» تتعلَّق بما نصب «اثنين».

والجمهور على تسكين همزة «الضأن» وهو جمع ضائن وضائنة كتاجِر وتاجرة وتَجْر، وصاحب وصاحبة وصَحْب، وراكب وراكبة ورَكْب. وقرأ الحسن(4) وطلحة بن مصرف وعيسى بن عمر «الضَّأَن» بفتحها، وهو إمَّا جمع تكسير لضائن كما يقال خادم وخدم وحارس وحرس وطالب وطَلَب، وإمَّا اسم جمع. ويُجْمع على ضَئين كما يقال: كلب وكليب، قال(5):

٢١٠٣ـ ....فـذَتْ نَبْلَهـمْ وكليبُ

وقيل: الضَّئين والكليب اسما جمع، ويقال ضِئين بكسر الضاد، وكأنها إتباع لكسر الهمزة نحو: بِعير وشِعير بكسر الباء والشين لكسر العين. والضأن

---

(1) لم أقف على تخريجه.
(2) الكشاف ٢/٥٧.
(3) الإملاء ١/٢٦٣.
(4) البحر ٤/٢٣٩؛ المحتسب ١/٢٣٤.
(5) تقدم برقم ١٠٥٦.

معروفٌ وهو ذو الصوف من الغنم، والمعز ذو الشعر منها. وقرأ أبان بن عثمان(١) «اثنان» بالرفع على الابتداء والخبر الجار قبله. وقرأ ابن كثير(٢) وأبو عمرو وابن عامر المَعَز بفتح العين، والباقون بسكونها، وهما لغتان في جمع ماعِز، وقد تقدَّم أن فاعِلاً يُجمع على فَعْل تارة وعلى فَعَل أخرىٰ كتاجر وتَجْر وخادِم وخَدَم، وقد تقدَّم تحقيقُه، ويُجْمع أيضاً على مِعْزىٰ، وبها قرأ أُبَـيّ، قال امرؤ القيس(٣):

٢١٠٤ـ ألا إنْ لا تـكـن إبِـلٌ فـمِـعْـزَى
كـأنَّ قُـرونَ جِـلَّتِـهـا الـعِـصِـيُّ

وقال أبو زيد: إنه يُجْمع على أُمْعوز، وأنشد(٤):

٢١٠٥ـ . . . . كالتَّيْس في أُمْعوزِهِ المُتَرَبِّلِ

ويجمع أيضاً على مَعِيز، وأنشدوا لامرىء القيس(٥):

٢١٠٦ـ ويمنحهـا بـنـو شَمَجَىٰ بـنِ جَـرْمٍ
مـعـيـزَهُـمُ حـنَـانَـكَ ذا الـحَـنَـانِ

والإبل: اسم جمع لا واحد له من لفظه، بل واحدُه جمل وناقة وبعير، ولم يجىء اسم على فِعِل عند سيبويه(٦) غيره، وزاد غير سيبويه بِكِراً وإِطِلاً

(١) البحر ٤/٢٣٩.
(٢) السبعة ٢٧١؛ والنشر ٢/٢٥٦؛ الحجة ٢٧٥؛ والبحر ٤/٢٣٩.
(٣) تقدم برقم ١٠٦٩.
(٤) البيت لربيعة بن مقروم وصدره:
أخـلصْتُـه صُـنْعـاً فـآضَ مُحَمْلِجـاً
وهو في النوادر ٧٧. والمحملج والمتربل: كثير اللحم مكتنزُه.
(٥) ديوانه ١٤٣؛ والقرطبي ٧/١١٤. وحنانك ذا الحنان: رحمتك يا ذا الرحمة.
(٦) الكتاب ٢/١٧٩.

ووِتِداً ومِشِطاً، وسيأتي لهذا مزيد بيان في الغاشية إن شاء الله، والنسبة إليه إبَلي بفتح الباء لئلَّا يتوالَىٰ كسرتان مع ياءين.

قوله: «آلذَّكَرَيْنِ حَرَّم» الذَّكَرَيْن منصوب بما بعده، وسببُ إيلائه الهمزةَ ما تقدم في قوله «أأنت قلتَ للناس»[1] و «أم» عاطفة للْأُنْثَيَيْن على الذكرين، وكذلك أم الثانية عاطفة ما الموصولة على ما قبلها فمحلُّها نصبٌ تقديره: أم الذي اشتملت عليه أرحام، فلما التقت الميم ساكنة مع ما بعدها وجَب الإدغامُ.

آ. (١٤٤) و «أم» في قوله تعالى: ﴿أم كنتم شهداء﴾: منقطعة ليست عاطفةً؛ لأن بعدها جملةً مستقلة بنفسها فتُقَدَّر بـ بل والهمزة والتقدير: بل أكنتم شهداء. و «إذ» منصوب بشهداء أنكر عليهم ماادَّعَوْه، وتهكَّم بهم في نسبتهم إلى الحضور في وقتِ الإيصاء بذلك. و «بهذا» إشارة إلى جميع ما تقدَّم ذِكْرُه من المحرَّمات عندهم.

آ. (١٤٥) قوله تعالى: ﴿مُحَرَّماً﴾: منصوبٌ بقوله «لا أَجِدُ» وهو صفة لموصوف محذوف حُذِفَ لدلالة قوله على «طاعم يَطْعَمُه» والتقدير: لا أجد طعاماً محرَّماً. و «على طاعم» متعلق بمحرَّماً و «يَطْعَمُه» في محل جرّ صفةً لطاعم. وقرأ[2] الباقر ـ ونقلها مكي[3] عن أبـي جعفر ـ «يَطَّعِمُه» بتشديد الطاء وأصلها يَطْتَعِمه افتعالاً من الطعم، فأبدلت التاء طاء لوقوعها بعد طاء للتقارب فوجب الإدغام. وقرأت عائشة ومحمد بن الحنفية وأصحاب عبدالله بن مسعود «تَطَعَّمه» بالتاء من فوق وتشديد العين فعلاً ماضياً.

قوله «إلا أن يكونَ» منصوبٌ على الاستثناء وفيه وجهان، أحدهما: أنه

---

(١) الآية ١١٦ من المائدة.
(٢) البحر ٤/٢٤١.
(٣) المشكل ١/٢٩٦.

متصل قال أبو البقاء[1]: «استثناء من الجنس، وموضعه نصب، أي: لا أجد مُحَرَّماً إلا الميتة» والثاني: أنه منقطع، قال مكي[2]: «وأن يكون في موضع نصب على الاستثناء المنقطع». وقال الشيخ[3]: «وإلا أن يكون» استثناء منقطع لأنه كون وما قبله عين، ويجوز أن يكون موضعه نصباً بدلاً على لغة تميم ونصباً على الاستثناء على لغة الحجاز» يعني أن الاستثناء / المنقطع فيه لغتان [٣٦١/أ] إحداهما لغة الحجاز وهو وجوبُ النصبِ مطلقاً، ولغة التميميين يجعلونه كالمتصل، فإن كان في الكلام نفي أو شبهه رُجِّح البدلُ، وهنا الكلام نفي فيترجَّح نصبُه عند التميميين على البدل دون النصب على الاستثناء فنصبُه من وجهين، وأمَّا الحجاز فنصبُه عندهم مِنْ وجهٍ واحد، وظاهر كلام أبي القاسم الزمخشري أنه متصل فإنه قال[4]: «محرماً أي: طعاماً محرماً من المطاعم التي حَرَّمتموها، إلا أن يكون ميتة: إلا أن يكون الشيء المحرم ميتة» وقرأ ابن عامر في رواية[5]: «أوحَىٰ» بفتح الهمزة والحاء مبنياً للفاعل.

وقوله تعالى: «قل آلذَّكَرَيْنِ» وقوله «نَبِّئوني»، وقوله أيضاً «آلذكرين» ثانياً وقوله «أم كنتم شهداء» جمل اعتراضٍ بين المعدودات التي وقعَتْ تفصيلاً لثمانية أزواج. قال الزمخشري[6]: «فإن قلت: كيف فصل بين المعدود وبين بعضه[7] ولم يُوالِ بينه؟ قلت: قد وقع الفاصل بينهما اعتراضاً غيرَ أجنبي من المعدود، وذلك أن الله عز وجل مَنَّ على عباده بإنشاء الإنعام لمنافعهم

---

(١) الإملاء ١/٢٦٣.
(٢) المشكل ١/٢٩٦.
(٣) البحر ٤/٢٤١.
(٤) الكشاف ٢/٥٧.
(٥) البحر ٤/٢٤١.
(٦) الكشاف ٢/٥٧.
(٧) عبارة الكشاف: «بين بعض المعدود وبعضه».

وبإباحتها لهم، فاعترض بالاحتجاج على مَنْ حرَّمها، والاحتجاج على مَنْ حرَّمها تأكيد وتسديد للتحليل، والاعتراضات في الكلام لا تُساق إلا للتوكيد».

وقرأ ابن عامر[1] «إلا أَنْ تكونَ ميتةٌ» بالتأنيث ورفع ميتة يعني: إلا أن يوجدَ ميتة، فتكون تامةعنده، ويجوز أن تكون الناقصة والخبرُ محذوفٌ تقديره: إلا أن يكون هناك ميتة، وقد تقدَّم أن هذا منقولٌ عن الأخفش في قوله مثل ذلك «وإن يكن ميتة»[2]. وقال أبو البقاء[3]: «ويُقْرأ برفع «ميتة» على أنَّ «تكون» تامة، وهو ضعيف لأن المعطوف منصوب». قلت: كيف يُضَعِّف قراءة متواترة؟ وأما قوله «لأن المعطوف منصوب» فذلك غير لازم؛ لأن النصب على قراءة مَنْ رفع «ميتة» يكون نَسَقَاً على محلِّ «أن تكون» الواقعة مستثناةً تقديره: إلا أن يكـون ميتة، وإلا دمـاً مسفوحاً، وإلا لحم خنزيـر. وقال مكي[4] ابن أبـي طالب «وقرأ أبو جعفر «إلا أن تكون» بالتاء، ميتةٌ بالرفع»، ثم قال: «وكان يلزم أبا جعفر أن يقرأ «أو دمٌ» بالرفع وكذلك مابعده». قلت: هذه هي قراءة ابن عامر نسبها لأبـي جعفر يزيد بن القعقاع المدني شيخ نافع وهو محتمل، وقوله «كان يلزمه» إلى آخره هو معنىً ما ضَعَّف به أبو البقاء هذه القراءةَ، وقد تقدَّم جوابُ ذلك، واتفق أن ابن عامر يقرأ «وإن تكنْ ميتةٌ» بالتأنيث والرفع وهنا كذلك.

وقرأ ابن كثير وحمزة «تكون» بالتأنيث، «ميتةً» بالنصب على أن اسم «تكون» مضمر عائد على مؤنث أي: إلا أن يكون المأكول، ويجوز أن يعودَ الضميرُ مِنْ «تكون» على «محرَّماً»، وإنما أنَّث الفعلَ لتأنيث الخبر كقوله «ثم

---

(١) انظر: السبعة ٢٧٢؛ الكشف ١/٤٥٦؛ الحجة ٢٧٦؛ النشر ٢/٢٥٧؛ البحر ٤/٢٤١.

(٢) الآية ١٣٩ من الأنعام.

(٣) الإملاء ١/٢٦٤.

(٤) المشكل ١/٢٩٦.

لم تكن فتنَتهم إلا أن»[1] بنصب «فتنتهم» وتأنيث «تكن». وقرأ الباقون «يكون» بالتذكير، «ميتة» نصباً، واسم «يكون» يعود على قوله «مُحَرَّماً» أي: إلا أن يكون ذلك المحرَّم. وقدَّره أبو البقاء[2] ومكي[3] وغيرهما: «إلا أن يكون المأكولُ» أو «ذلك ميتة».

قوله: «أو دماً» «دماً» على قراءةِ العامة معطوفٌ على خبر «يكون» وهو «ميتة»، وعلى قراءة ابن عامر وأبي جعفر معطوفٌ على المستثنى وهو «أن يكون» وقد تقدم تحرير ذلك. ومسفوحاً صفة لـ «دماً». والسَّفْحُ: الصَّبُّ. وقيل: السَّيَلان وهو قريب من الأول، وسفح يُستعمل قاصراً ومتعدِّياً يقال: سَفَحَ زيدٌ دمعه ودمه أي: أهراقَه وسفح هو، إلا أن الفرق بينهما وقع باختلاف المصدر ففي المتعدي يقال: سَفْح، وفي اللازم يقال سُفُوح، ومن التعدِّي قوله تعالى: «أو دماً مسفوحاً» فإن اسم المفعول التام لا يُبْنىٰ إلا مِنْ متعدٍّ، ومن اللزوم ما أنشده أبو عبيدة[4] لكثير عزة[5]:

٢١٠٧ـ أقــول ودَمْعي واكفٌ عنــد رسـمهــا
عليــك ســلامُ الله والــدمــعُ يَسْفَــح

قوله: «أو فِسْقاً» فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه عطف على خبر يكون أيضاً أي: إلا أن يكون فسقاً. و «أُهِلَّ» في محل نصب لأنه صفة له كأنه قيل: أو فِسْقاً مُهَلًّا به لغير الله، جعل العينَ المحرَّمة نفسَ الفسق مبالغة، أو على حذف مضاف ويُفَسِّره ما تقدَّم من قوله: / «ولا تأكلوا ممَّا لم يُذْكر اسم الله عليه [٣٦١/ب] وإنه لفِسْق»[6]. الثاني: أنه منصوب عطفاً على محل المستثنى أي: إلا أن

(١) الآية ٢٣ من الأنعام.
(٢) الإملاء ١/٢٦٣.
(٣) المشكل ١/٢٩٦.
(٤) لم يرد في «مجاز القرآن».
(٥) ديوانه ٤٦٣؛ وتفسير الفخر الرازي ١٣/٢٢٢.
(٦) الآية ١٢١ من الأنعام.

يكون ميتة أو إلا فسقاً. وقوله «فإنه رجْسٌ» اعتراض بين المتعاطفين. والثالث: أن يكون مفعولاً من أجله، والعامل فيه قوله «أُهِلَّ» مقدَّم عليه، ويكون قد فصل بين حرف العطف وهو «أو» وبين المعطوف وهو الجملة من قوله «أُهِلَّ» بهذا المفعول من أجله، ونظيره في تقديم المفعول له على عامله قوله[1]:

٢١٠٨ـ طَرِبْتُ وما شوقاً إلى البيض أطربُ
ولا لَعِباً مني وذو الشيب يَلْعَبُ

و «أُهِلَّ» على هذا الإعراب عَطْفٌ على «يكون»، والضمير في «به» عائد على ما عاد عليه الضمير المستتر في «يكون»، وقد تقدَّم تحقيقُه، قاله الزمخشري[2]. إلا أن الشيخ[3] تَعَقَّب عليه ذلك فقال: «وهذا إعرابٌ متكلَّف جداً وتركيب على هذا الإعراب خارج عن الفصاحة وغيرُ جائزٍ على قراءةِ مَنْ قرأ «إلا أن يكون ميتةٌ» بالرفع، فيبقى الضمير في «به» ليس له ما يعود عليه، ولا يجوز أن يُتكلَّفَ محذوفٌ حتى يعود الضمير عليه، فيكون التقدير: أو شيء أهِلَّ لغير الله به؛ لأنَّ مثل هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر». قلت: يعني بذلك أنه لا يُحذف الموصوف والصفة جملة إلا إذا كان في الكلام «مِنْ» التبعيضية كقولهم: «منا ظَعَنَ ومنا أقام» أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، فإن لم يكن فيه «مِنْ» كان ضرورة كقوله[4]:

---

(١) تقدم برقم ٣٣٩.

(٢) الكشاف ٢/٥٨.

(٣) البحر ٣/٢٤٣.

(٤) لم أهتد إلى قائله وقبله:

مالك عندي غيرُ سهمٍ وحَجَرْ
وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوترْ

وهو في المقتضب ٢/١٣٩؛ والخصائص ٢/٣٦٧؛ والمحتسب ٢/٢٢٧؛ والإنصاف ١١٥؛ وابن يعيش ٣/٥٩؛ والهمع ٢/١٢٠؛ والدرر ٢/١٥٢. والكبداء: القوس.

٢١٠٩ــ تَرْمي بكفَّيْ كان مِنْ أرمىٰ البشَرْ

أي: بكفَّيْ رجل، وهذا رأي بعضهم، وأمَّا غيره فيقول: متى دل دليل على الموصوف حذف مطلقاً، فقد يجوز أن يرىٰ الزمخشري هذا الرأيَ.

وقوله: «فإنه» الهاء فيها خلاف، والظاهر عَوْدُها على «لحم» المضاف لخنزير. وقال ابن حزم[1]: «إنها تعود على خنزير لأنه أقرب مذكور» ورُجِّح الأول بأن اللحم هو المحدَّث عنه، والخنزير جاء بعَرَضيَّة الإضافة إليه، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: «رأيت غلام زيد فأكرمته» أن الهاء تعود على الغلام لأنه المحدَّث عنه المقصودُ بالإخبار عنه، لا على زيد؛ لأنه غير مقصود. ورُجِّح الثاني بأن التحريم المضاف للخنزير ليس مختصاً بلحمه بل شحمُه وشعره وعظمه وظِلْفُه كذلك، فإذا أعدنا الضمير على خنزير كان وافياً بهذا المقصود، وإذا أَعَدْنا على «لحم» لم يكن في الآية تعرُّضٌ لتحريم ما عـدا اللحمَ مما ذكر. وقد أُجيب عنه بأنه إنما ذُكِر اللحم دون غيره، وإن كان غيرُه مقصوداً بالتحريم؛ لأنه أهمُّ ما فيه وأكثر ما يُقصد منه اللحم، كما ذلك في غيره من الحيوانات، وعلى هذا فلا مفهوم لتخصيص اللحم بالذِّكر، ولو سُلِّم فإنه يكون من باب مفهوم اللقب وهو ضعيف جداً. وقوله «فإنه رِجْسٌ»: إمَّا على المبالغة بأَنْ جُعِل نفس الرجس، أو على حَذْفِ مضاف وله نظائر.

آ. (١٤٦) **قوله تعالى: ﴿وعلى الذين هادُوا﴾**: متعلق بحرَّمْنا، وهو يُفيد الاختصاص عند بعضهم كالزمخشري[2] والرازي[3]، وقد صَرَّح به الرازي هنا أعني تقديمَ المعمول على عامله.

---

(١) علي بن أحمد الأندلسي الظاهري له: الفصل؛ المحلى، جمهرة الأنساب، توفي سنة ٤٥٦. انظر: الأعلام ٥/٥٩.

(٢) الكشاف في هذا الموضع لم يذكر شيئاً من ذلك.

(٣) تفسير الفخر الرازي ١٣/٢٢٣.

وفي «الظفر» لغات خمس، أعلاها: ظُفُر وهي قراءة العامة، وظُفْر بسكون العين وهي تخفيف المضمومها، وبها قرأ[(١)] الحسن في روايةٍ وأبي بن كعب والأعرج، وظِفِر بكسر الظاء والفاء، ونسبها الواحدي لأبي السمَّال قراءةً، وظِفْر بكسر الظاء وسكون الفاء وهي تخفيف المكسورها، ونسبها الناس للحسن أيضاً قراءة، واللغة الخامسة أُظْفور ولم يُقرأ بها فيما علمت، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر[(٢)]:

٢١١٠ـ ما بين لُقْمَتِها الأولى إذا انحدَرَتْ
وبين أخرى تليها قِيْدُ أُظْفورِ

وجمع الثلاثي أظفار، وجمع أظفور أظافير وهو القياس، وأظافر من غير مدّ وليس بقياس، وهذا كقوله[(٣)]:

٢١١١ـ .... العينين والعواوِرِ

وقد تقدَّم تحقيق ذلك في قوله مفاتح الغيب[(٤)].

قوله: «ومن البقر» فيه وجهان أحدهما: أنه معطوف على «كل ذي» فتتعلق «مِنْ» بحرَّمنا الأولى لا الثانية، وإنما جيء بالجملة الثانية مفسرة لما أبهم في «من» التبعيضية مِن المحرم فقال: «حَرَّمْنَا عليهم شحومهما» والثاني: أن يتعلق بحرَّمْنا المتأخرة والتقدير: / وحرَّمنا على الذين هادوا من البقر والغنم [٣٦٢/أ]

---

(١) البحر ٤/٢٤٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان ظفر، وفيه «قيس» بدلاً من «قيد».

(٣) تمامه:

حنى عظامي وأراه ثائري ... وكَحَّلَ العينين والعواور

والمشهور: «بالعواور» وهو لجندل بن المثنى. الكتاب ٢/٣٧٤؛ والخصائص ١/١٩٥؛ والمحتسب ١/١٠٧؛ وابن يعيش ٥/٧٠؛ واللسان: عور؛ والتصريح ٢/٢٦٩.

ثائري: قاتلي. والشاهد حذف الياء، والأصل عواوير.

(٤) الآية ٥٩ من الأنعام.

شحومهما، فلا يجب هنا تقديم المجرور بها على الفعل، بل يجوز تأخيره كما تقدَّم، ولكن لا يجوز تأخيره عن المنصوب بالفعل فيقال: حـرَّمنا عليهم شحومَهما من البقر والغنم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقال أبو البقاء[1]: «ولا يجوز[2] أن يكون «مِن البقر» متعلقاً بـ «حَرَّمنا» الثانية». قال الشيخ[3]: «وكأنه توهَّم أنَّ عَوْد الضمير مانع من التعلق، إذ رتبةُ المجرور بـ مِنْ التأخير لكن عَمَّاذا؟ أما عن الفعل فمسلَّم، وأما عن المفعول فغير مُسَلَّم» يعني أنه إن أراد أنَّ رتبة قوله «من البقر» التأخير عن شحومهما فيصير التقدير: حرَّمْنا عليهم شحومهما من البقر فغير مُسَلَّم. ثم قال الشيخ: «وإن سَلَّمنا أنَّ رُتْبَتَه التأخير عن الفعل والمفعول فليس بممنوع بل يجوز ذلك كما جاز: «ضرب غلامَ المرأة أبوها» و «غلامَ المرأة ضرب أبوها»، وإن كانت رتبة المفعول التأخير، لكنه وجب هنا تقديمه لعود الضمير الذي في الفاعل الذي رتبتُه التقديم عليه فكيف بالمفعول الذي هو والمجرور في رتبة واحدة؟ أعني في كونهما فضلةً فلا يُبالى فيهما بتقديم أيِّهما شِئْتَ على الآخر، قال الشاعر[4]:

٢١١٢ ـ . . . . وقد رَكَدَتْ وسطَ السماء نجومُها

فقدَّم الظرفَ وجوباً لعود الضمير الذي اتصل بالفاعل على المجرور بالظرف». قلت: لقائلٍ أن يقول لا نُسَلِّم أن أبا البقاء إنما مَنَعَ ذلك لِما ذكره حتى يُلْزَمَ بما ألزمته بل قد يكون منعه لأمر معنوي.

والإضافة في قوله «شحومهما» تفيد الدلالة على تأكيـد التخصيص والربط، إذ لو أتى في الكلام «من البقر والغنم حرَّمْنا عليهم الشحوم» لكان

---

(١) الإملاء ١/٢٦٤.
(٢) في مطبوعة الإملاء: «ويجوز».
(٣) البحر ٤/٢٤٤.
(٤) لم أهتد إلى تمامه وقـائـلـه، وهو في البحر ٤/٢٤٤.

كافياً في الدلالة على أنه لا يُراد إلا شحومُ البقر والغنم، هذا كلام الشيخ[1] وهو بَسْطُ ما قاله الزمخشري[2] فإنه قال: «ومن البقر والغنم حَرَّمْنا عليهم شحومهما كقولك: «مِنْ زيد أخذت ماله» تريد بالإضافة زيادة الربط.

قوله: «إلا ما حَمَلَتْ ظهورُهُما» «ما» موصولة في محل نصب على الاستثناء المتصل من الشحوم أي: إنه لم يُحَرِّم الشحم المحمول على الظهر، ثم إن شئت جعلت هذا الموصول نعتاً لمحذوف أي: إلا الشحم الذي حملته ظهورهما، كذا قدَّره الشيخ[3]، وفيه نظر، لأنه هو قد نَصَّ على أنه لا يُوصف بـ«ما» الموصولة وإن كان يُوصف بالذي، وقد ردَّ هو على غيره بذلك في مثل هذا التقدير، وإن شِئْتَ جَعَلْته موصوفاً بشيء محذوف أي: إلا الذي حملته ظهورهما من الشحم، وهذا الجارُّ هو وصف معنوي لا صناعي فإنه لو أظهر كذا لكان إعرابه حالاً.

وقوله «ظهورهما» يحتمل أن يكون من باب «فقد صَغَتْ قلوبُكما»[4] بالنسبة إلى ضمير البقر والغنم من غير نظر إلى جمعيتهما في المعنى، ويحتمل أن يكون جَمَعَ «الظهور» لأن المضاف إليه جمع في المعنى، فهو مثل «قَطَعْت رؤوس الكبشين» فالتثنية في مثل هذا ممتنعة.

قوله: «أو الحوايا» في موضعها من الإعراب ثلاثة أوجه، أحدها: ـ وهو قول الكسائي ـ أنها في موضع رفع عطفاً على «ظهورهما» أي: وإلا الذي حَمَلَتْه الحوايا من الشحم فإنه أيضاً غير محرَّم، وهذا هو الظاهر. الثاني: أنها في محل نصب نسقاً على «شحومهما» أي: حَرَّمْنا عليهم الحوايا

---

(١) البحر ٤/٢٤٤.
(٢) الكشاف ٢/٥٨.
(٣) البحر ٤/٢٤٤.
(٤) الآية ٤ من التحريم.

أيضاً أو ما اختلط بعظم فتكون الحوايا والمختلط مُحَرَّمَيْن، وسيأتي تفسيرهما، وإلى هذا ذهب جماعة قليلة، وتكون «أو» فيه كالتي في قوله تعالىٰ: «ولا تُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً» يُراد بها نفي ما يدخل عليه بطريق الانفراد كما تقول: «هؤلاء أهلٌ أن يُعْصَوا فاعصِ هذا أو هذا» فالمعنى: حَرَّم عليهم هذا وهذا. وقال الزمخشري[1]: «أو بمنزلتها في قولهم: «جالس الحسن أو ابن سيرين».

قال الشيخ[2]: «وقال النحويون «أو» في هذا المثال للإباحة فيجوز له أن يجالسهما وأن يجالس أحدهما، والأحسن في الآية إذا قلنا إن «الحوايا» معطوف على «شحومهما» أن تكون «أو» / فيه للتفصيل فصَّل بها ما حَرَّم عليهم من البقر والغنم». [٣٦٢/ب] قلت: هذه العبارة التي ذكرها الزمخشري سبقه إليها أبو إسحاق فإنه قال[3]: «وقال قوم: حُرِّمت عليهم الثُّروب[4] وأُحِلَّ لهم ما حملت الظهور، وصارت الحوايا أو ما اختلط بعظم نسقاً على ما حرَّم لا على الاستثناء، والمعنى على هذا القول: حُرِّمَتْ عليهم شحومهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم إلا ما حملت الظهور فإنه غير مُحَرَّم، وأدخلت «أو» على سبيل الإباحة كما قال تعالىٰ «ولا تُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً»[5]، والمعنى: كل هؤلاء أهلٌ أن يُعْصَى فاعصِ هذا أو اعص هذا، و«أو» بليغةٌ في هذا المعنى لأنك إذا قلت: «لا تُطع زيداً وعمراً» فجائز أن تكون نَهَيْتَني عن طاعتهما معاً في حالة، فإذا أطعتُ زيداً على حِدَته لم أكن عاصياً، وإذا قلت: لا تُطع زيداً أو عمراً أو خالداً فالمعنى: أن كل هؤلاء أهل أن لا يُطاع فلا تُطِع واحداً منهم ولا تطع الجماعة، ومثلُه: جالس الحسن أو ابن سيرين أو الشعبي، فليس

(١) الكشاف ٢/٥٨.
(٢) البحر ٤/٢٤٥.
(٣) معاني القرآن ٢/٣٣١.
(٤) الثروب: جمع الثَّرْب وهو شحم يغشى الكَرِش والأمعاء.
(٥) الآية ٢٤ من الإنسان.

المعنى: أني آمرك بمجالسةِ واحدٍ منهم، فإنْ جالَسْتَ واحداً منهم فأنت مصيب، وإن جالَسْتَ الجماعة فأنت مصيب. وأمَّا قوله «فالأحسن أن تكون «أو» فيه للتفصيل» فقد سَبَقه إلى ذلك أبو البقاء فإنه قال[1]: و «أو» هنا بمعنى الواو لتفصيل مذاهبهم أو لاختلاف أماكنها، وقد ذكرناه في قوله «كونوا هوداً أو نصارىٰ»[2]. وقال ابن عطية[3] ردّاً على هذا القول أعني كون الحوايا نسقاً على شحومهما: «وعلى هذا تدخل الحوايا في التحريم، وهذا قولٌ لا يعضُده لا اللفظ ولا المعنى بل يدفعانه» ولم يبيِّن وجهَ الدفع فيهما. الثالث: أن «الحوايا» في محل نصب عطفاً على المستثنىٰ وهو ما حَمَلَتْ ظهورُهما كأنه قيل: إلا ما حملت الظهور أو إلا الحوايا أو إلا ما اختلط، نقله مكي[4]، وأبو البقاء[5] بدأ به ثم قال: «وقيل: هو معطوف على الشحوم». ونقل الواحدي عن الفراء[6] أنه قال: «يجوز أن يكون في موضع نصب بتقدير حذف المضاف على أن يريد أو شحوم الحوايا فيحذف الشحوم ويكتفي بالحوايا كما قال تعالىٰ: «واسأل القرية»[7] يريد أهلها، وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيد أنه قال: قلت للفراء: هو بمنزلة قول الشاعر[8]:

٢١١٣ـ لا يَسْمعُ المرءُ فيها ما يُؤَنِّسُهُ
بالليل إلا نئيمَ البُومِ والضُّوَعا

فقال لي: نعم، يذهب إلى أن «الضوع» عطف على «النئيم»

(١) الإملاء ١/٢٦٤.
(٢) الآية ١٣٥ من البقرة.
(٣) المحرر ٦/١٧٣.
(٤) المشكل ١/٢٩٧.
(٥) الإملاء ١/٢٦٤.
(٦) معاني القرآن ١/٣٦٣.
(٧) الآية ٨٢ من يوسف.
(٨) البيت للأعشىٰ وهو في ديوانه ١٣٩. والضوع: طائر أسود، والنئيم: صوته.

ولم يعطف على «البوم»، كما عُطِفت الحوايا على «ما» ولم تعطف على الظهور. قلت: فمقتضى ما حكاه ابن الأنباري أن تكون «الحوايا» عطفاً على «ما» المستثناة، وفي معنى ذلك قَلَقٌ بَيِّنٌ.

هذا ما يتعلق بإعرابها، وأما ما يتعلق بمدلولها فقيل: هي المباعر، وقيل: المصارين والأمعاء، وقيل: كل ما تحويه البطن فاجتمع واستدار، وقيل: هي الدوارة التي في بطن الشاة. واختُلِفَ في مفرد «الحوايا» فقيل: حاوية كضاربة وقيل: حَوِيَّة كطريفة وقيل: حاوياء كقاصِعاء[1]. وقد جوَّز الفارسي أن يكون جمعاً لكل واحد من الثلاثة يعني أنه صالح لذلك. وقال ابن الأعرابي: هي الحَوِيَّة والحاوية ولم يذكر الحاوياء. وذكر ابن السكيت[2] الثلاثة فقال «يقال: حاوية وحوايا مثل زاوية وزوايا، وراوية وروايا» ومنهم من يقول حَوِيَّة وحوايا مثل الحَوِيَّة التي توضع على ظهر البعير ويُركب فوقها، ومنهم مَنْ يقول لواحدتها «حاوياء» وأنشد قول جرير[3]:

٢١١٤ـ تَضْغُو الخَنانيصُ والغُول التي أكلَتْ
في حاوِيَاءِ رَدُومِ الليل مِجْعارِ

وأنشد أبو بكر ابن الأنباري[4]:

٢١١٥ـ كأنَّ نقيق الحَبِّ في حاويائه
فحيحُ الأفاعي أو نقيقُ العقارب

فإن كان مفردها حاوية فوزنُها فواعل كضاربة وضوارب ونظيرها في

(١) القاصعاء: جحر لليربوع.
(٢) لم يرد هذا النص في كتابه «إصلاح المنطق».
(٣) ديوانه ٣١٣؛ واللسان: حوي. والردوم: الضروط، المجعار: السلوح، والخنانيص: صغار الخنازير. تضغو: تصيح وتصوّت.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في شرح شواهد الشافية ٤٤٣.

المعتل: زاوية وزوايا وراوية وروايا، والأصل حواوي كضوارب فقلبت الواو التي هي عين الكلمة همزة لأنها تالي حرفي لين اكتنفا مدة مَفاعِل، فاسْتُثْقِلت همزة مكسورة فقُلِبَتْ ياءً فاستثقلت الكسرة على الياء فجُعِلَتْ فتحة، فتحرك حرف العلة وهو الياء التي هي لام الكلمة بعد فتحةٍ فقُلِبَتْ ألفاً فصارت حوايا، وإن شئت قلت: قُلِبَتْ الواو همزة مفتوحة فتحرَّكَتْ الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصارت همزة مفتوحة بين ألفَيْن يشبهانها فقلبت الهمزة ياء، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله «نغفرْ لكم خطاياكم»[1] / واختلافُ أهل [٣٦٣/أ] التصريف في ذلك، وكذلك إذا قلنا مفردها «حاوياء» كان وزنها فواعل أيضاً كقاصِعاء[2] وقواصِع وراهِطاء[3] ورواهِط، والأصل حواوي أيضاً فَفُعِل به ما فُعِل فيما قبله، وإن قلنا إن مفردها حَوِيَّة فوزنها فعائل كطرائف، والأصل حوائي فقُلِبت الهمزةُ ياءً مفتوحة، وقُلبت الياء التي هي لام ألفاً فصار اللفظ «حوايا» أيضاً فاللفظُ متَّحد والعمل مختلف.

وقوله «أو ما اختلط بعظم» فيه ما تقدَّم في حوايا، ورأى الفراء[4] فيه أنه منصوبٌ نَسَقاً على «ما» المستثناة في قوله «إلا ما حَمَلَتْ ظهورهما» والمراد به الأَلْيَة وقيل: هو كلُّ شحمٍ في الجَنْب والعين والأذن والقوائم.

قوله: «ذلك جَزَيْناهم» فيه أوجهُ أحدها: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: الأمر ذلك، قاله الحوفي ومكي[5] وأبو البقاء[6]. الثاني: أنه مبتدأٌ، والخبر ما بعده، والعائد محذوف، أي: ذلك جزيناهموه، قاله أبو البقاء[7] وفيه

---

(١) الآية ٥٨ من البقرة.

(٢) القاصعاء: جحر لليربوع.

(٣) الراهطاء: جحر لليربوع.

(٤) معاني القرآن ١/٣٦٣.

(٥) المشكل ١/٢٩٨.

(٦) الإملاء ١/٢٦٤.

(٧) الإملاء ١/٢٦٤.

ضعف، من حيث إنه حَذَفَ العائد المنصوب وقد تقدَّم ما في ذلك في المائدة عند قوله «أفحكمَ الجاهلية يبغون»[1]، وأيضاً فقدَّر العائد متصلاً، وينبغي أن لا يُقَدَّر إلا منفصلاً ولكنه يشكل حَذْفُه وقد تقدم تحقيقه أول البقرة. وقال ابن عطية[2]: «ذلك في موضع رفع» ولم يبيِّنْ على أي الوجهين المتقدمين وينبغي أن يُحْمَلَ على الأول لضعف الثاني. الثالث: أنه منصوب على المصدر، وهو ظاهر كلام الزمخشري[3] فإنه قال: «ذلك الجزاء جزيناهم وهو تحريم الطيبات». إلا أن هذا قد ينخدش بما نقله ابن مالك وهو أن المصدر إذا أشير إليه وَجَبَ أن يُتْبع بـ «ذلك» المصدرُ فيقال: «ضربت ذلك الضرب» و «قمت هذا القيام» ولو قلت: «ضربت زيداً ذلك» و «قمت هذا» لم يَجُزْ، ذكر ذلك في الرد على من أجاب عن قول المتنبي[4]:

٢١١٦ـ هذي بَرَزْتِ فَهِجْتِ رسيسا ثم انصرفْتِ وما شَفَيْتِ نسيسا

فإنهم لَحَّنوا المتنبي من حيث إنه حذف حرف النداء من اسم الإشارة إذ الأصل: يا هذي، فأجابوا عنه بأنَّا لا نُسَلِّم أن «هذي» منادى بل إشارةٌ إلى المصدر كأنه قال: بَرَزْتِ هذي البَرْزة. فردَّ ابن مالك هذا الجواب بأنه لا يَنْتَصِبُ اسم الإشارة مشاراً به إلى المصدر إلا وهو متبوع بالمصدر. وإذا سُلِّم هذا فيكون ظاهر قول الزمخشري[5] «إنه منصوب على المصدر» مردوداً بما رُدَّ به الجوابُ عن بيت أبي الطيب، إلا أنَّ رَدَّ ابن مالك ليس بصحيح لورود اسم الإشارة مشاراً به إلى المصدر غيرَ متبوع به، قال الشاعر[6]:

---

(١) الآية ٥٠.
(٢) المحرر ٦/١٧٣.
(٣) الكشاف ٢/٥٨.
(٤) تقدم برقم ٥٨٥.
(٥) الكشاف ٢/٥٨.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في المغني ٨١٤؛ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣١٩.

٢١١٧ـ يا عمرُو إنك قد مَلِلْت صَحابتي
وصحابَتيك إخالُ ذاك قليلُ

قال النحويون: «ذاك» إشارة إلى مصدر «خال» المؤكِّد له، وقد أنشده هو على ذلك.

الرابع: أنه منصوب على أنه مفعولٌ ثانٍ قُدِّم على عامله لأنَّ «جزىٰ» يتعدَّىٰ لاثنين، والتقدير: جَزَيْناهم ذلك التحريم. وقال أبو البقاء[١] ومكي[٢]: إنه في موضع نصب بجَزَيْناهم، ولم يُبَيِّنا على أي وجه انتصب: هل على المفعول الثاني أو المصدر؟

وقوله «لصادقون» معمولُه محذوفٌ أي: لصادقون في إتمام جزائهم في الآخرة إذ هو تعريضٌ بكذبهم حيث قالوا: نحن مُقْتدون في تحريم هذه الأشياءِ بإسرائيل والمعنى: لَصادقون في إخبارنا عنهم ذلك، ولا يقدَّر له معمول أي: من شأننا الصدق. والضمير في «كذَّبوك» الظاهر عَوْدُه على اليهود لأنهم أقرب مذكور. وقيل: يعود على المشركين لتقدُّم الكلام معهم في قوله «نَبِّئوني بعلم»[٣] و «أم كنتم شُهَداء»[٤].

آ. (١٤٧) **وقوله تعالى: ﴿ذو رحمةٍ﴾**: جيء بهذه الجملة اسمية وبقوله «ولا يُرَدُّ بأسُه» فعليةً تنبيهاً على مبالغة سَعَة الرحمة، لأن الاسمية أدلُّ على الثبوت والتوكيد من الفعلية. وقوله: «عن القوم المجرمين» يحتمل أن يكون مِنْ وَضْع الظاهر موضعَ المضمر تنبيهاً على التسجيل عليهم بذلك، والأصل: ولا يُرَدُّ بأسُه عنكم. وقال أبو البقاء[٥]: «فإن كَذَّبوك» شرط، جوابه

---

(١) الإملاء ١/٢٦٤.
(٢) المشكل ١/٢٩٨.
(٣) الآية ١٤٣ منالأنعام.
(٤) الآية ١٤٤ من الأنعام.
(٥) الإملاء ١/٢٦٤.

«فقل ربكم ذو رحمة واسعة» والتقدير: فقل يصفح عنكم بتأخير العقوبة» وهذا تفسير معنى لا إعراب.

آ. (١٤٨) **وقوله تعالى: ﴿ولا آباؤنا﴾**: عطف على الضمير المرفوع المتصل / ولم يأتِ هنا بتأكيد بضمير رفع منفصل ولا فاصل بين [٣٦٣/ب] المتعاطفين اكتفاءً بوجود «لا» الزائدة للتأكيد فاصلة بين حرف العطف والمعطوف، وهذا هو على قواعد البصريين[(١)]. وأمَّا الكوفيون فلا يشترطون شيئاً من ذلك وقد تقدَّم إتقان هذه المسألة.

وفي هذه الآية لم يُؤَكِّد الضمير وفي آية النحل أكَّد فقال تعالىٰ: «ما عَبَدْنا مِنْ دونه من شيء نحن ولا آباؤنا»[(٢)]، وهناك أيضاً قال «من دونه» مرتين وهنا قالها مرة واحدة فقال الشيخ[(٣)]: «لأنَّ لفظَ العبادة يَصِحُّ أن ينسب إلى إفراد الله بها، وهذا ليس بمستنكرٍ، بل المستنكرُ عبادةُ غير الله أو شيءٍ مع الله فناسب هنا ذكر «من دونه» مع العبادة، وأمَّا لفظ «ما أشركنا» فالإشراك يدلُّ على إثبات شريك فلا يتركَّب مع هذا الفعلِ لفظُ «من دونه» لو كان التركيب في غير القرآن «ما أشركنا مِنْ دونه» لم يصِحَّ المعنىٰ، وأمَّا «من دونه» الثانية فالإشراك يدلُّ على تحريم أشياء وتحليل أشياء فلم يَحْتَجْ إلى لفظ «من دونه» وأمَّا لفظ العبادة فلا يدلُّ على تحريم شيء كما يدل عليه لفظ «أشرك» فقيَّد بقوله «من دونه»، ولمَّا حَذَفَ «مِنْ دونه» هنا ناسب أن يحذف «نحن» ليطَّرِدَ التركيب في التخفيف». قلت: وفي هذا الكلام نظرٌ لا يَخْفى. وقوله «من شيء»: «مِنْ» زائدة في المفعول أي: ما حَرَّمنا شيئاً، و «مِنْ دونه» متعلق بحرَّمْنا أي: ما حرَّمنا من غير إذنه لنا في ذلك. و «كذلك» نعت لمصدر محذوف

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٧٤.
(٢) الآية ٣٥ من النحل.
(٣) البحر ٤/٢٤٦.

أي: مثل التكذيب المشار إليه في قوله «فإن كَذَّبُوك». وقرىء[1] «كَذَب» بالتخفيف.

وقوله: «حتى ذاقُوا» جاء به لامتداد التكذيب أوالكذب، وقوله «مِنْ علم»: يحتمل أن يكون مبتدأ و«عندكم» خبر مقدم، وأن يكون فاعلاً بالظرف لاعتماده على الاستفهام، و«مِنْ» زائدة على كلا التقديرين. وقرأ النخعي[2] وابن وثاب «إن يتَّبعون» بياء الغيبة، قال ابن عطية[3]: «وهذه قراءة شاذة يُضَعِّفها قولُه «وإنْ أنتم إلا تخرُصون» يعني أنه أتى بعدها بالخطاب فبَعُدَتْ الغيبةُ. وقد يُجاب عنه بأن ذلك من باب الالتفات.

آ. (١٤٩) **وقوله تعالى: ﴿قل فللَّـهِ﴾**: بين «قل» وبين[4] «فلله» شيء محذوف، فقدَّره الزمخشري[5] شرطاً جوابه: فلله. قال: «فإن كان الأمرُ كما زعمتم مِنْ كونكم على مشيئة الله فلله الحجة». وقَدَّره غيره جملةً اسمية والتقدير: قل أنتم لاحُجَّةَ لكم على ما ادَّعَيْتُمْ فلله الحجة البالغة عليكم.

آ. (١٥٠) **قوله تعالى: ﴿قل هَلُمَّ شهداءَكم﴾**: «هلمَّ» هنا اسم فعل بمعنىٰ أَحْضِروا، و«شهداءَكم» مفعول به، فإن اسم الفعل يعمل عَمَلَ مُسَمَّاه من تَعَدٍّ ولُزوم. واعلم أنَّ «هلمَّ» فيها لغتان لغةُ الحجازيين ولغة التميميين: فأمَّا لغة الحجاز فإنها فيها بصيغةٍ واحدةٍ سواء أُسْنِدَتْ لمفرد أم مثنى أم مجموع أم مؤنث نحو: هلمَّ يا زيد يا زيدان يا زيدون يا هند يا هندان يا هندات، وهي على هذه اللغة عند النحاة اسم فعل لعدم تغيُّرِها، والتزمت

---

(١) البحر ٤/٢٤٧ من دون نسبة.

(٢) البحر ٤/٢٤٧.

(٣) المحرر ٦/١٧٦.

(٤) لا وجه لتكرار «بين» هنا.

(٥) الكشاف ٢/٥٩.

العرب فَتْحَ الميم على هذه اللغة وهي حركة بناء بُنِيت على الفتح تخفيفاً، وأمَّا لغة تميم وقد نسبها الليث إلى بني سعد فتلحقها الضمائر كما تَلْحق سائر الأفعال فيُقال: هلمَّا هلمُّوا هلمِّي هَلْمُمْن. وقال الفراء[1]: «يقال هَلُمِّين يا نسوة» وهي على هذه اللغة فعل صريح لا يتصرَّف. هذا قول الجمهور، وقد خالفَ بعضهم في فعليَّتها على هذه اللغة وليس بشيء، والتزمت العرب أيضاً فيها على لغة تميم فَتْحَ الميم إذا كانت مسندةً لضمير الواحد المذكر، ولم يُجيزوا فيها ما أجازوا في ردَّ وشدَّ من الضم والكسر.

واختلف النحويون فيها: هل هي بسيطة أو مركبة؟ ثم القائلون بتركيبها اختلفوا فيما رُكِّبت منه: فجمهور البصريين على أنها مركبة من «ها» التي للتنبيه، ومن «المم» أمراً مِنْ لَمَّ يَلُمُّ، فلما ركِّبتا حُذِفَتْ ألف «ها» لكثرة الاستعمال، وسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة الميم المنقولة إليها، لأجل الإدغام، وأدغمت الميم في الميم، وبُنيت على الفتح فقيل: بل نُقِلت حركة الميم للام فسقطت الهمزةُ للاستغناء عنها فلما جيء بـ «ها» التي للتنبيه التقى ساكنان: ألف ها واللام مِنْ «لَمَّ» لأنها ساكنة تقديراً، ولم يَعْتَدُّوا بهذه الحركة لأنَّ حركة النقل عارضة، فحذفت ألـفُ «ها» لالتقاء الساكنين تقديراً. وقيل: بل حذفت ألف «ها» لالتقاء الساكنين، وذلك أنه لَمَّا جيء بهامع الميم سَقَطَتْ همزة الوصل في الدرج فالتقى ساكنان: ألف «ها» ولام «المم» / فحُذِفت ألف [٣٦٤/أ] «ها» فبقي هَلْمُم، فنُقِلَتْ حركة الميم إلى اللام وأدغمت. وذهب بعضهم إلى أنها مركبة من «ها» التي للتنبيه أيضاً ومن «لَمّ» أمراً مِنْ «لَمَّ الله شَعْثَه» أي جمعه، والمعنى عليه في هلم، لأنه بمعنى: اجمع نفسك إلينا، فحُذِفت ألف «ها» لكثرة الاستعمال، وهذا سهلٌ جداً، إذ ليس فيه إلا عملٌ واحد هو حَذْفُ

(١) لم يرد هذا القول في كتابه معاني القرآن.

ألف «ها» وهو مذهب الخليل وسيبويه[1]. وذهب الفراء[2] إلى أنها مركبة من هل التي للزجر ومن أمَّ أمراً من الأَمّ وهو القصد، وليس فيه إلا عملٌ واحد وهو نقل حركة الهمزة إلى لام هل. وقد رُدَّ كل واحد من هذه المذاهب بما يطول الكتاب بذكره من غير فائدة. و «هَلُمَّ» تكون متعدية بمعنى أَحْضِر، ولازمةً بمعنى أقبِلْ، فمَنْ جَعَلَها متعدية أخذها مِن اللَّمِّ وهو الجمع، ومَنْ جَعَلَها قاصرةً أخذها من اللَّمَمِ وهو الدنو والقرب.

آ. (١٥١) **قوله تعالى: ﴿أتلُ ما حرَّم﴾**: في «ما» هذه ثلاثة أوجه أظهرها: أنها موصولةٌ بمعنى الذي والعائد محذوف أي: الذي حَرَّمه، والموصول في محل نصب مفعولاً به. والثاني: أن تكون مصدريةً أي: أتل تحريم ربكم، ونفس التحريم لا يُتْلَىٰ وإنما هو مصدرٌ واقع موقع المفعول به أي: أتلُ مُحَرَّم ربكم الذي حرَّمه هو. والثالث: أنها استفهامية في محل نصب بحرَّم بعدها، وهي مُعَلِّقة لأتْل والتقدير: أتل أيَّ شيء حرَّم ربكم، وهذا ضعيف لأنه لا تُعَلِّقُ إلا أفعالُ القلوب وما حُمِل عليها. وأمَّا «عليكم» ففيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بَحَرَّم، وهذا اختيار البصريين. والثاني: أنه متعلق بأَتْلُ وهو اختيار الكوفيين يعني أن المسألة من باب الإِعمال[3]، وقد عرفت أن اختيار البصريين إعمالُ الثاني، واختيارَ الكوفيين إعمالُ الأول.

قوله: «أنْ لا تُشْركوا» فيه أوجه أحدها: أنَّ «أَنْ» تفسيرية لأنه تَقَدَّمَها ما هو بمعنى القول لا حروفه و «لا» هي ناهية و «تشركوا» مجزومٌ بها، وهذا وجهٌ ظاهر، وهو اختيار الفراء[4] قال: «ويجوزُ أن يكون مجزوماً بـ «لا» على

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٥٨، ٢/١٦٠.
(٢) لم يرد هذا القول في كتابه «معاني القرآن».
(٣) أي التنازع.
(٤) معاني القرآن ١/٣٦٤.

النهي كقولك: أمرتك أَنْ لا تذهب إلى زيد بالنصب والجزم. ثم قال: والجزم في هذه الآية أحبُّ إليَّ كقوله تعالىٰ: «أَوْفوا المكيال والميزان»[1] قلت: يعني فعطفُ هذه الجملة الأمرية يُقَوِّي أنَّ ما قبلها نهي ليتناسب طرفا الكلام، وهو اختيار الزمخشري أيضاً فإنه قال[2]: «وأَنْ في «أن لا تشركوا» مفسرة و«لا» للنهي» ثم قال بعد كلام: «فإن قلت: إذا جعلت «أن» مفسرةً لفعل التلاوة وهو معلَّق بما حرَّم ربكم وَجَبَ أَنْ يكون ما بعده منهيَّاً عنه مُحَرَّماً كله كالشرك وما بعده مما دخل عليه حرفُ النهي فما تصنع بالأوامر؟ قلت: لَمَّا وَرَدَت هذه الأوامرُ مع النواهي، وتقدَّمهن جميعاً فعلُ التحريم، واشتركن في الدخول تحت حكمه عُلم أن التحريمَ راجعٌ إلى أضدادها وهي الإِساءة إلى الوالدين، وبَخْسُ الكيل والميزان، وتَرْكُ العدلِ في القول، ونكثُ العهد».

قال الشيخ[3]: «وكونُ هذه الأشياء اشتركت في الدخول تحت حكم التحريم، وكونُ التحريم راجعاً إلى أضداد الأوامر بعيدٌ جداً وإلغازٌ في التعامي ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك». قلت: ما استبعده ليس ببعيدٍ وأين الإِلغاز والتعمِّي من هذا الكلامِ حتى يرميَه به. ثم قال الشيخ: «وأمَّا عطف هذه الأوامر فيحتمل وجهين، أحدهما: أنها معطوفة لا على المناهي[4] قبلها فيلزم انسحاب التحريم عليها حيث كانت في حَيِّز «أن» التفسيرية، بل هي معطوفة على قوله «تعالوا أتل ما حَرَّم»، أمرهم أولاً بأمرٍ يترتب عليه ذِكْرُ مَناهٍ، ثم أمرهم ثانياً بأوامر وهذا معنى واضح. والثاني: أن تكون الأوامر معطوفةً على المناهي وداخلةً تحت «أن» التفسيرية، ويصحُّ ذلك على تقدير محذوف تكون «أن» مفسرةً له وللمنطوق قبله الذي دلَّ على حَذْفِه، والتقدير: وما أمركم به فحذف

---

(١) الآية ٨٥ من هود.

(٢) الكشاف ٢/٦١.

(٣) البحر ٤/٢٥٠.

(٤) مطبوعة البحر: «معطوفة على المناهي» وهو تحريف.

وما أمركم به لدلالة ما حَرَّم عليه، لأن معنى ما حَرَّم ربكم: ما نهاكم ربكم عنه فالمعنى: تعالوا أتلُ ما نهاكم ربكم عنه وما أمركم به، وإذا كان التقدير هكذا صح أن تكون «أن» تفسيرية لفعل / النهي الدالِّ عليه التحريمُ وفعل الأمر [٣٦٤/ب] المحذوف، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: «أمرتك أن لا تكرم جاهلاً وأكرم عالماً» إذ يجوز أن يُعْطف الأمر على النهي والنهي على الأمر كما قال[١]:

٢١١٨ـ .... يقولون لاتَهْلِكْ أسىً وتجمَّلِ

وهذا لا نعلم فيه خلافاً بخلاف الجمل المتباينة بالخبر والاستفهام والإنشاء فإنَّ في جواز العطف فيها خلافاً» انتهىٰ.

الثاني: أن تكون «أَنْ» ناصبةً للفعل بعدها، وهي وما في حَيِّزها في محل نصب بدلاً من«ماحرم». الثالث: أنها الناصبة أيضاً وهي وما في حَيِّزها بدل من العائد المحذوف إذ التقدير: ما حَرَّمه، وهو في المعنىٰ كالذي قبله.

و «لا» على هذين الوجهين زائدة لئلا يفسد المعنىٰ كزيادتها في قوله تعالىٰ: «أن لا تسجد»[٢] و «لئلا يعلم»[٣]. قال الشيخ[٤]: «وهذا ضعيف لانحصار عموم المُحَرَّمِ في الإشراك، إذ ما بعده من الأمر ليس داخلاً في المُحَرَّم ولا ما بعد الأمر مما فيه لا يمكن ادِّعاء زيادة «لا» فيه لظهور أنَّ «لا» فيه للنهي». ولمَّا ذكر مكي[٥] كونَها بدلاً مِنْ «ما حرم» لم ينبِّه على زيادة «لا» ولا بد منه. وقد منع الزمخشري[٦] أن تكون بدلاً مِنْ «ما حرم» فقال: «فإن قلت: هلا قلت

---

(١) من معلقة امرىء القيس. وصدره:

وقـوفـاً بهـا صحبي عـليَّ مـطيَّهم

وهو في ديوانه ١٠.

(٢) الآية ١٢ من الأعراف: «قال ما منعك أن لا تسجد».

(٣) الآية ٢٩ من الحديد: «لئلا يعلم أهل الكتاب».

(٤) البحر ٢٥١/٤.

(٥) المشكل ٢٩٨/١.

(٦) الكشاف ٦١/٢.

هي التي تنصب الفعل وجعلت «أن لا تشركوا» بدلاً من «ما حرم». قلت: وجب أن يكون أن لا تشركوا ولا تقربوا ولا تقتلوا ولا تتبعوا السبل نواهي لانعطاف الأوامر عليها، وهي قوله «بالوالدين إحساناً»؛ لأنَّ التقدير: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، وأَوْفوا وإذا قلتم فاعدِلوا، وبعهد الله أَوْفوا». فإن قلت: فما تصنع بقوله «وأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتَّبعوه»[1] فيمَنْ قرأ بالفتح، وإنما يستقيم عطفُه على «أَنْ لا تشركوا» إذا جعلت «أن» هي الناصبة حتى يكون المعنى: أتل عليكم نفي الإشراك وأتل عليكم أن هذا صراطي مستقيماً؟ قلت: أجعل قولَه «وأن هذا صراطي مستقيماً» علةً للاتِّباع بتقدير اللام كقوله «وأنَّ المساجد لله فلا تَدْعُوا مع الله أحداً»[2] بمعنى: ولأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، والدليل عليه القراءة بالكسر كأنه قيل: واتبعوا صراطي لأنه مستقيم، أو: واتبعوا صراطي أنه مستقيم».

واعترض عليه الشيخ[3] بعد السؤال الأول وجوابه وهو «فإن قلت: هَلاَّ قلت هي الناصبة» إلى: «وبعهد الله أَوْفُوا» فقال: «لا يتعيَّنْ أن تكونَ جميعُ الأوامر معطوفة على ما دخل عليه «لا» لأنَّا بيَّنَّا جواز عطف «وبالوالدين إحساناً» على «تعالَوا» وما بعده معطوف عليه، ولا يكون قوله «وبالوالدين إحساناً» معطوفاً على أن لا تشركوا».

الرابع: أن تكون «أَنْ» الناصبة وما في حَيِّزها منصوبةً على الإغراء بـ «عليكم»، ويكون الكلامُ الأول قَدْ تمَّ عند قوله «ربكم»، ثم ابتدأ فقال: عليكم أن لا تشركوا، أي: الزموا نفي الإشراك وعدمه، وهذا ــ وإن كان ذكره

---

(١) في الآية ١٥٣.
(٢) الآية ١٨ من الجن.
(٣) البحر ٤/٢٥١.

جماعة كما نقله ابن الأنباري ـ ضعيف لتفكك التركيب عن ظاهره؛ ولأنه[1] لا يتبادر إلى الذهن.

الخامس: أنها وما في حَيِّزها في محل نصب أو جر على حذف لام العلة والتقدير: أتل ما حرم ربكم عليكم لئلا تشركوا، وهذا منقول عن أبـي إسحاق[2]، إلا أن بعضهم استبعده[3] من حيث إن ما بعده أمرٌ معطوف بالواو ومناهٍ معطوفة بالواو أيضاً فلا يناسب أن يكونَ تبييناً لِما حرَّم، أمَّا الأمرُ فمِنْ حيث المعنىٰ، وأمَّا المناهي فمِنْ حيث العطف.

السادس: أن تكون هي وما بعدها في محل نصب بـإضمارِ فعلٍ تقديره: أوصيكم أن لا تشركوا؛ لأن قوله «وبالوالدين إحساناً» محمول على أوصيكم بالوالدين إحساناً، وهو مذهب أبـي إسحاق[4] أيضاً.

السابع: أن تكون «أَنْ» وما في حَيِّزها في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف أي: المُحَرَّمُ أن لا تشركوا، أو المتلوُّ أن لا تشركوا، إلا أن التقدير بنحو المتلوّ أحسنُ؛ لأنه لا يُحْوج إلى زيادة «لا»، والتقـدير بالمحرم أن لا تشركوا يحوج إلى زيادتها لئلا يفسد المعنى.

الثامن: أنها في محل رفع أيضاً على الابتداء، والخبـر الجارُّ قبله والتقدير: عليكم عَدَمُ الإشراك، ويكون الوقف على قوله «ربكم» كما تقدَّم في وجه الإغراء، وهذا مذهب لأبـي بكر بن الأنباري فإنه قال: «ويجوز أن يكونَ في موضع رفع بـ«على» كما تقول: عليكم الصيام والحج».

التاسع: أن يكون في موضع رفع بالفاعلية بالجارِّ قبلها، وهو ظاهر قول

---

(1) قوله «لأنه» غير واضح في الأصل.

(2) معاني القرآن ٢/٣٣٤.

(3) الذي استبعده هو صاحب البحر ٤/٢٥١.

(4) معاني القرآن ٢/٣٣٤.

[٣٦٥/أ] ابن الأنباري المتقدم، والتقدير: استقرَّ / عليكم عدم الإشراك. وقد تحصَّلت في محل «أن لا تشركوا» على ثلاثة أوجه، الرفع والنصب والجر، فالجر من وجه واحد وهو أن يكون على حذف حرف الجر على مذهب الخليل والكسائي، والرفع من ثلاثة أوجه، والنصب من ستة أوجه، فمجموع ذلك عشرة أوجه تقدَّم تحريرها.

و «شيئاً» فيه وجهان أحدهما: أنه مفعول به. والثاني: أنه مصدر أي إشراكاً أي: شيئاً من الإشراك.

وقوله «وبالوالدين إحساناً» تقدم تحريره في البقرة(١).

قوله: «مِنْ إملاق» «مِنْ» سببية متعلقة بالفعل المنهيّ عنه أي: لا تقتلوا أولادَكم لأجل الإملاق. والإملاق: الفقر في قول ابن عباس. وقيل: الجوع بلغة لخم، نقله مؤرج. وقيل: الإسراف، أَمْلق أي: أسرف في نفقته، قاله محمد بن نعيم الترمذي(٢). وقيل الإنفاق، أملق مالَه أي أنفقه قاله المنذر ابن سعيد(٣). والإملاق: الإفساد أيضاً قاله شمر(٤)، قال: «وأَمْلَقَ يكون قاصراً ومتعدياً، أَمْلَقَ الرجل: إذا افتقر فهذا قاصر، وأملق ما عنده الدهر أي: أفسده» وأنشد النضر بن شميل على ذلك قول أوس بن حجر(٥):

٢١١٩ــ ولمَّا رأيت العُدْمَ قَيَّد نائلي وأملق ما عندي خطوبٌ تَنَبَّلُ

أي: تَذْهب بالمال. تَنَبَّلَتْ بما عندي: أي ذهبت به.

---

(١) الآية ٨٣.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) المنذر بن سعيد النفري الأندلسي، كان ظاهرياً حافظاً، له: الأحكام؛ تفسير القرآن، توفي بعد سنة ٣٥٥. انظر: طبقات المفسرين ٢/٣٣٦.

(٤) شَمِر بن حمدويه الهروي، أخذ عن الفراء والأصمعي، وله كتاب كبير في اللغة وغريب الحديث ولم تذكر وفاته. بغية الوعاة ٢/٤.

(٥) ديوانه ٩٤. تنبل: تأخذ الأنبل من مالي.

وفي هذه الآية الكريمة «نحن نرزقكم وإياهم»، فقدَّم المخاطبين، وفي الإسراء[1] قَدَّمَ ضمير الأولاد عليهم فقال «نحن نرزقهم وإياكم» فقيل: للتفنُّنِ في البلاغة. وأحسن منه أن يقال: الظاهر من قوله «من إملاق» حصول الإملاق للوالد لا توقُّعُه وخشيته فبُـدِئَ أولاً بالعِدَةِ برزق الأباء بشارةً لهم بزوال ما هم فيه من الإملاق، وأما في آية سبحان[2] فظاهرها أنهم مُوْسرون وإنما يخشَوْن حصول الفقر ولذلك قال: خَشْيَةَ إملاقٍ، وإنما يُخْشى الأمور المتوقعة فبُدىء فيها بضمان رزقهم فلا معنىً لقتلكم إياهم، فهذه الآية تفيد النهيَ للآباء عن قتل الأولاد وإن كانوا متلبِّسين بالفقر، والأخرىٰ عن قتلهم وإن كانوا مُوْسِرين، ولكن يخافون وقوع الفقر وإفادة معنى جديد أولى من ادِّعاء كون الآيتين بمعنى واحد للتأكيد.

قوله «ما ظهر منها وما بَطَن» في محل نصب بدلاً من الفواحش بدلَ اشتمال أي: لا تَقْرَبوا ظاهرها وباطنها كقولك: ضربْتُ زيداً ما ظهر منه وما بطن، ويجوز أن تكون «مَنْ» بدل البعض من الكل. و «منها» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من فاعل «ظهر». وحُذِفَ منها بعد قوله «بطن» لدلالة قوله «منها» في الأول عليه.

قوله «إلا بالحق» في محلِّ نصب على الحال من فاعل «تقتلوا» أي: لا تقتلوها إلا متلبِّسين بالحق، ويجوز أن يكون وصفاً لمصدر محذوف أي: إلا قَتْلاً متلبِّساً بالحق، وهو أن يكون القتل للقِصاص أو للرِدَّة أو للزنا بشرطه كما جاء مبيَّناً في السنَّة. وقوله: «ولا تَقْتلوا» هذا شبيهٌ بما هو مِنْ ذِكْر الخاص بعد العام اعتناءً بشأنه؛ لأن الفواحشَ يندرج فيها قَتْلُ النفس، فجرَّد منها هذا استفظاعاً له وتهويلاً، ولأنه قد استثنى منه في قوله «إلا بالحق» ولو لم يَذْكر

(١) الآية ٣١.

(٢) وهي الإسراء.

هذا الخاصّ لم يَصِحَّ الاستثناء من عموم الفواحش، لو قيل في غير القرآن: «لا تَقْرَبوا الفواحشَ إلا بالحق» لم يكن شيئاً.

قوله «ذلكم وَصَّاكم» في محله قولان أحدهما: أنه مبتدأ، والخبر الجملة الفعلية بعده. والثاني: أنه في محل نصب بفعلٍ مقدَّر من معنى الفعل المتأخر عنه، وتكون المسألة من باب الاشتغال، والتقدير: ألزمكم أو كلَّفكم ذلك، ويكون «وصَّاكم به» مفسِّراً لهذا العامل المقدر كقوله تعالى: «والظالمين أَعَدَّ لهم عذاباً أليماً»(١)، وناسب قوله هنا «لعلكم تعقلون» لأنَّ العقل مَنَاطُ التكليف والوصية بهذه الأشياء المذكورة.

آ ١٥٢ قوله تعالى: ﴿إلا بالتي هي أحسن﴾: استثناء مفرغ أي: لا تَقْرَبُوه إلا بالخَصْلة الحسنى، فيجوز أن يكون حالاً، وأن يكون نعت مصدر، وأتى بصيغة التفضيل تنبيهاً على أنه يَتَحَرَّى في ذلك، ويَفْعل الأحسنَ ولا يَكْتفي بالحسن.

قوله: «حتى يبلغَ» هذه غايةٌ من حيث المعنى فإن المعنى: احفظوا ما لَه حتى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ولو/ جعلناه غاية للفظ كان التقدير: لا تقربوه حتى يبلغَ فاقربوه، وليس ذلك مراداً. [٣٦٥/ب]

والأَشَدُّ: اختلف النحويون فيه على خمسة أقوال فقيل: هو جمع لا واحد له، وهو قول الفراء(٢) فإنه قال: «الأشدُّ واحدها «شَدّ» في القياس ولم أسمع لها بواحد»، وقيل: هو مفردٌ لا جمعٌ، نقل ابن الأنباري عن بعض أهل اللغة ذلك، وأنه بمنزلة الآنُك(٣)، ونَقَلَ الشيخ(٤) عنه أن هذا الوجه

---

(١) الآية ٣١ من الإنسان.
(٢) لم يرد في كتابه معاني القرآن.
(٣) الآنك: الرصاص أو خالصه.
(٤) البحر ٤/٢٥٣.

مختاره في آخرين، ثم قال: «وليس بمختار لفقدان أَفْعُل في المفردات وَضْعاً» وقيل:هو جمع «شِدَّة»، وفِعْلة يجمع على أَفْعُل كنِعْمَة وأنعُم، قاله أبو الهيثم وقال: «وكأن الهاء في الشدة والنعمة لم تكن في الحرف إذ كانت زائدة، وكان الأصل نِعم وشِدّ فجمعا على أَفْعُل كما قالوا: رجل وأرجُل وقدح وأقْدُح وضِرس وأضرُس. وقيل: هو جمع شُد بضم الشين نقله ابن الأنباري عن بعض البصريين قال: «كقولك: هو وُدٌّ، وهم أَوَدّ. وقيل: هو جمع شَدّ بفتحها وهو محتمل. والمراد هنا ببلوغ الأشد بلوغ الحُلُمِ في قول الأكثر لأنه مَظِنَّة ذلك. وقيل: هو مبلغ الرجال من الحيلة والمعرفة. وقيل: هو أن يبلغ خمسة عشر إلى ثلاثين. وقيل: أن يبلغ ثلاثة وثلاثين. وقيل: أربعين. وقيل: ستين، وهذه لا تليق بهذه الآية، إنما تليق بقوله تعالىٰ «حتى إذا بلغ أَشُدَّه وبلغ أربعين سنة»(١). والأَشَدُّ: مشتق من الشِدَّة وهي القوة والجَلادة، وأنشد الفراء(٢):

٢١٢٠ـ قـد سـاد وهـو فتىً حتى إذا بلغت
أَشُـدُّهُ وعـلا فـي الأمـر واجتـمعـا

وقيل: أصله من الارتفاع، مِنْ شَدَّ النهارُ إذا ارتفع وعلا، قال عنترة(٣):

٢١٢١ـ عهدي به شَـدَّ النهار كـأنما خُضِبَ البَنانُ ورأسُه بالعِظْلِمِ

والكَيْل والميزان: هما الآلة التي يُكال بها ويوزن، وأصل الكيـل المصدر ثم أطلق على الآلة. والميزان: مِفْعال من الوَزْن لهذه الآلة كالمصباح والمقياس لما يُستصبح به ويُقاس، وأصل ميزان مِوْزان ففُعِلَ به ما فُعِلَ بميقات وقد تقدم في البقرة(٤).

---

(١) الآية ١٥ من الأحقاف.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان شدد.
(٣) ديوانه ٢١٣. والعظلم: نبات.
(٤) الآية ١٨٩ من البقرة.

و «بالقسط» حال من فاعل «أَوْفوا» أي: أوفوهما مُقْسِطين أي: ملتبسين بالقسط، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول أي: أوفوا الكيل والميزان متلبسين بالقسط أي تامِّين. وقال أبو البقاء[1]: «والكَيْلُ هنا مصدر في معنى المكيل، وكذلك الميزان. ويجوز أن يكون فيه حذف مضاف، تقديره: مكيل الكيل وموزون الميزان»، ولا حاجة إلى ما ادَّعاه من وقوع المصدر موقع اسم المفعول ولا من تقدير المضاف لأن المعنى صحيح بدونهما، وأيضاً فميزان ليس مصدراً إلا أنه يعضُد قولَه ما قاله الواحدي فإنه قال: «والميزان أي: وزن الميزان لأن المراد إتمام الوزن لا إتمام الميزان، كما أنه قال «وأَوْفوا الكيل» ولم يقل المِكْيال فهو من باب حذف المضاف» انتهى. والظاهرُ عدم الاحتياج إلى ذلك وكأنه لم يعرف أن الكيل يُطْلق على نفس المكيال حتى يقول «ولم يقل المكيال».

قوله «لا نُكَلِّف» معترض بين هذه الأوامر، وقوله «ولو كان» أي: ولو كان المقول له والمقول عليه ذا قرابة. وقد تقدَّم نظير هذا التركيب مراراً. وقوله «وبعهدِ الله» يجوز أن يكونَ من باب إضافة المصدر لفاعله أي: بما عاهدكم الله عليه، وأن يكون مضافاً لمفعوله أي: بما عاهدتم الله عليه كقوله «صدقوا ما عاهدوا الله عليه»[2] «بما عاهد عليه الله»[3] وأن تكون الإضافة لمجرد البيان أضيف إلى الله من حيث إنه الآمرُ بحفظه، والمراد به العهد الواقع بين الآيتين.

وخُتِمَت هذه بالتذكُّر لأنَّ الأربعة قبلها خفيَّةٌ تحتاج إلى إعمال فكر ونظر حتى يقفَ متعاطيها على العدل فناسبها التذكُّر،وهذا بخلاف الخمسة الأشياء

---

(١) الإملاء ١/٢٦٥.
(٢) الآية ٢٣ من الأحزاب.
(٣) الآية ١٠ من الفتح.

فإنها ظاهرة بحسبِ تعقُّلها وتفهُّمها فلذلك خُتِمَت بالفعل. وتَذَكَّرون حيث وقع يقرؤه الأخوان[1] وعاصم في رواية حفص بالتخفيف، والباقون بالتشديد والأصل: تتذكرون، فَمَنْ خَفَّفَ حَذَفَ إحدى الياءين، وهل هي تاء المضارعة أو تاء التفعُّل؟ خلاف مشهور. ومَنْ ثقَّل أدغم التاء / في الذال. [٣٦٦/أ]

قوله «وأن هذا» قرأ الأخوان[2] بكسر «إن» على الاستئناف و «فاتبعوه» جملة معطوفة على الجملة قبلها. وهذه الجملة الاستئنافية تفيد التعليل لقوله «فاتبعوه»، ولذلك استشهد بها الزمخشري على ذلك كما تقدَّم، فعلى هذا يكون الكلام في الفاء في «فاتَّبِعوه» كالكلام فيها في قراءة غيرهما وستأتي.

وقرأ ابن عامر «وأَنْ» بفتح الهمزة وتخفيف النون، والباقون بالفتح أيضاً والتشديد. فأمَّا قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه، أحدها: ــ وهو الظاهر ــ أنها في محل نصب نَسَقاً على ما حرَّم أي: أتل ما حرم وأتل أنْ هذا صراطي، والمراد بالمتكلم النبي صلى الله عليه وسلم لأنَّ صراطه صراط الله عز وجل، وهذا قول الفراء[3] قال: «بفتح «أن» مع وقوع «أتلُ» عليها يعني: أتل عليكم أنَّ هذا صراطي مستقيماً». والثاني: أنها منصوبة المحل أيضاً نسقاً على «أن لا تشركوا» إذا قلنا بأنَّ «أَنْ» المصدرية وأنها وما بعدها بدل من «ما حَرَّم» قاله الحوفي. الثالث: أنها على إسقاط لام العلة أي: ولأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتَّبِعوه كقوله تعالىٰ: «وأن المساجد لله فلا تَدْعُوا»[4] قال أبو علي[5]: «من فتح «أنَّ» فقياس قول سيبويه أنَّه حَمَلها على «فاتَّبعوه» والتقدير: ولأن هذا صراطي

---

(١) انظر: السبعة ٢٧٢؛ الكشف ١/٤٥٧؛ والنشر ٢/٢٥٧؛ والبحر ٤/٢٥٣.

(٢) انظر: السبعة ٢٧٣؛ والكشف ١/٤٥٧؛ والحجة ٢٧٧؛ والنشر ٢/٢٥٧؛ والبحر ٤/٢٥٣.

(٣) معاني القرآن ١/٣٦٤.

(٤) الآية ١٨ من الجن.

(٥) الحجة (خ) ٢/٤٦٨.

مستقيماً فاتَّبعوه كقوله: «وأنَّ هذه أمتكم أمةً واحدة»[١]. قال سيبويه[٢]: «ولأن هذه أمتكم» وقال في قوله تعالىٰ: «وأن المساجد لله»: ولأن المساجد». قال بعضهم: وقد صرَّح بهذه اللام في نظير هذا التركيب كقوله تعالىٰ: «لإيلاف قريش إيلافهم فليعبدوا»[٣]، والفاء على هذا كهي في قولك: زيداً فاضرب، وبزيد فامرر. وقد تقدم تقريره في البقرة[٤]. قال الفارسي: «قياس قول سيبويه في فتح الهمزة أن تكون الفاء زائدة كهي في «زيد فقائم» قلت: سيبويه لا يجوِّز زيادتها في مثل هذا الخبر، وإنما أراد أبو علي بنظيرها في مجرد الزيادة وإن لم يَقُلْ به، بل قال به غيرُه. الرابع: أنها في محل جر نسقاً على الضمير المجرور في «به» أي: ذلكم وصَّاكم به وبأن هذا، وهو قول الفراء[٥] أيضاً. وردَّه أبو البقاء[٦] بوجهين أحدهما: العطف على الضمير المجرور من غير إعادةِ الجار. والثاني: أنه يصير المعنى: وَصَّاكم باستقامة الصراط وهذا فاسدٌ». قلت: والوجهان مردودان، أمَّا الأول فليس هذا من باب العطف على المضمر من غير إعادة الجار لأن الجارَّ هنا في قوة المنطوق به، وإنما حُذِفَ لأنه يَطَّرد حَذْفُه مع أنَّ وأنْ لطولهما بالصلة، ولذلك كان مذهب الجمهور أنها في محل جر بعد حذفه لأنه كالموجود، ويدل على ما قلته ما قال الحوفي قال: «حُذِفت الباء لطول الصلة وهي مرادة، ولا يكون في هذا عَطْفُ مُظْهَرٍ على مضمر لإرادتها». وأمَّا الثاني فالمعنىٰ صحيح غير فاسد؛ لأن معنى توصيتنا باستقامة الصراط أن لا نتعاطى ما يُخْرِجنا عن الصراط، فوصيتنا باستقامته مبالغة في اتباعه.

---

(١) الآية ٥٢ من المؤمنون قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بفتح الألف وتشديد النون، وقرأ ابن عامر «وأنْ»، وعاصم وحمزة والكسائي «وإنَّ». انظر: السبعة ٤٤٦.

(٢) الكتاب ١/٤٦٤.

(٣) الآية ١ من قريش.

(٤) الآية ٤٠ من البقرة.

(٥) معاني القرآن ١/٣٦٤.

(٦) الإملاء ١/٢٦٥.

وأمَّا قراءةُ ابنِ عامر فقالوا: «أنْ» فيها مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن أي: «وأنَّه» كقوله تعالىٰ: «أن الحمدُ لله»[1] وقوله[2]:

٢١٢٢ـ . . . . أنْ هـالـكٌ كـلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِـلُ

وحينئذٍ ففيها أربعةُ الأوجه المذكورة في المشددة. و «مستقيماً» حال، العامل: إمَّا «ها» التنبيه، وإمَّا اسم الإشـارة، وفي مصحف عبدالله «وهـذا صراطي» بدون «أنَّ» وهي قراءة الأعمش، وبها تتأيَّد قراءةُ الكسر المؤذنة بالاستئناف.

قوله: «فتفرَّق» منصوب بـإضمار «أن» بعـد الفاء في جـواب النهي والجمهور على «فتفرق» بتاء خفيفة، والبزي بتشديدها، فَمَنْ خَفَّف حذف إحدىٰ التاءين، ومَنْ شدَّد أدغم، وتقدم هذا آنفاً في «تذكرون»[3]. و «بكم» يجوز أن تكون مفعولاً به في المعنى أي: فيفرقكم، ويجوز أن تكون حالاً أي: وأنتم معها كقوله[4]:

٢١٢٣ـ . . . . تَدُوس بنا الجمـاجمَ والتَّرِيبـا

وختم هذه بالتقوىٰ وهي اتقاء النار لمناسبة الأمر باتباع الصراط، فإنَّ مَنْ اتَّبعه وقىٰ نفسه من النار.

آ. ١٥٤ **قوله تعالى: ﴿ثم آتَيْنا﴾**: أصل «ثم» المهلة في الزمان، وقد تأتي للمهلة في الأخبار. وقال الزجاج[5]: «هو معطوف على «أتل» تقديره: أتل

(١) الآية ١٠ من يونس.
(٢) تقدم برقم ١٧٨٥.
(٣) الآية ٨٠ من الأنعام.
(٤) تقدم برقم ٤٥٤.
(٥) معاني القرآن ٢/٣٣٦.

[٣٦٦/ب] ما حَرَّم ثم أتل آتينا، وقيل: هو عطف على «قل» على / إضمار قل أي: ثم قل آتينا. وقيل: تقديره ثم أخبركم آتينا. وقال الزمخشري[١]: «عطف على وصَّاكم به». قال: «فإن قلت: كيف صح عطفه عليه بـثم، والإيتاء قبل التوصية به بدهر طويل؟ قلت: هذه التوصية قديمة لم يزل تتواصاها كل أمة على لسان نبيها فكأنه قيل: ذلكم وصاكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً، ثم أعظم من ذلك أنَّا آتينا موسى الكتاب. وقيل: هو معطوف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله «ووهبنا له إسحاق»[٢]. وقال ابن عطية[٣]: «مُهْلَتُها في ترتيب القول الذي أمر به محمد صلى الله عليه وسلم كأنه قال: ثم ممَّا وصَّيناه أنَّا آتينا موسىٰ الكتاب ويدعو إلى ذلك أن موسى عليه السلام متقدِّم بالزمان على محمد عليه السلام». وقال ابن القشيري[٤]: «في الكلام محذوف تقديره: ثم كنَّا قد آتينا موسى الكتاب قبل إنزالنا القرآن على محمد عليه الصلاة والسلام». وقال الشيخ[٥]: «والذي ينبغي أن يُسْتعمل للعطف كالواو من غير اعتبار مهلة، وبذلك قال بعض النحويين». قلت: وهذه استراحة، وأيضاً لا يلزمُ من انتفاء المهلة انتفاء الترتيب فكان ينبغي أن يقول من غير اعتبار ترتيب ولا مُهْلَةٍ على أن الفرض في هذه الآية عدمُ الترتيب في الزمان.

قوله: «تماماً» يجوز فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله أي: لأجل تمام نعمتنا. الثاني: أنه حال من الكتاب أي: حال كونه تماماً.

---

(١) الكشاف ٦٢/٢.
(٢) الآية ٨٤ من الأنعام.
(٣) المحرر ١٨٣/٦.
(٤) عبدالله بن عبدالكريم روى عن الصيرفي توفي سنة ٤٧٧. انظر: طبقات المفسرين ٢٣٨/١. وهناك عبدالرحيم بن أبي القاسم له: التيسير في التفسير توفي سنة ٥١٤. طبقات المفسرين ٢٩٢/١.
(٥) البحر ٢٥٥/٤.

الثالث: أنه نصب على المصدر لأنه بمعنىٰ: آتيناه إيتاء تمامٍ لا نقصان. الرابع: أنه حال من الفاعل أي متمّين. الخامس: أنه مصدر منصوب بفعل مقدر من لفظه، ويكون مصدراً على حذف الزوائد والتقدير: أتممناه إتماماً.

و «على الذي» متعلق بـ «تماماً» أو بمحذوف على أنه صفة، هذا إذا لم يُجْعَلْ مصدراً مؤكِّداً فإنْ جُعِلَ تَعَيَّن جَعْلُه صفة.

و «أحسن» فيه وجهان أظهرهما: أنه فعلٌ ماضٍ واقع صلةً للموصول، وفاعله مضمر يعود على موسىٰ أي: تماماً على الذي أحسن، فيكون الذي عبارة عن موسىٰ. وقيل: كل مَنْ أحسن. وقيل: «الذي» عبارة عن ما عمله موسى وأتقنه أي: تماماً على الذي أحسنه موسىٰ. والثاني: أن «أحسن» اسم على وزن أفعل كأفضل وأكرم، واستغنىٰ بوصف الموصول عن صلته، وذلك أن الموصول متى وُصِف بمعرفة نحو: «مررت بالذي أخيك»، أو بما يقارب المعرفة نحو: «مررت بالذي خيرٍ منك وبالذي أحسن منك» جاز ذلك واستغنى به عن صلته، وهو مذهب الفراء وأنشد(١):

٢١٢٤ـ حتى إذا كـانـا همـا اللَّذيْنِ مثـلَ الجَـدِيْلَيْنِ المُحَمْلَجَيْنِ

بنصب مثل على أنه صفة لـ «اللذين» المنصوب على خبر كان. ويجوز أن تكون «الذي» مصدرية، وأحسن فعل ماض صلتها، والتقدير: تماماً على إحسانه أي إحسان الله إليه وإحسان موسى إليهم، وهو رأي يونس والفراء كقوله(٢):

٢١٢٥ـ فَثَبَّـتَ اللَّـهُ مـا آتـاك مِـنْ حَسَـنٍ
تثبيتَ عيسى ونصـراً كـالـذي نُصِـرُوا

---

(١) انظر: معاني القرآن ١/٣٦٥. والبيت لم أهتد إلى قائله وهو في الدرر ١/٦٢. والجديل: الزمام، المحملج: المحكم الفتل.

(٢) البيت لعبدالله بن رواحـة، وهو في ديوانه ٩٤؛ والبحر ٢/٣١١.

وقد تقدَّم لك تحقيق هذا.

وفتحُ نون «أحسن» قراءة العامة. وقرأ[1] يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق برفعها، وفيها وجهان، أظهرهما: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: على الذي هو أحسن، فحذف العائد، وإن لم تَطُل الصلة فهي شاذة من جهة ذلك، وقد تقدَّم ذلك بدلائله عند قوله: «ما بعوضةٌ»[2] فيمن رفع «بعوضة». والثاني: أن يكون «الذي» واقعاً موقع الذين، وأصل «أَحْسن» أَحْسَنوا بواو الضمير حُذِفَت الواو اجتزاءً بحركة ما قبلها، قاله التبريزي وأنشد[3]:

٢١٢٦ـ فلو أنَّ الأَطِبَّا كانُ حولي ... وكان مع الأطباء الأُساةُ

وقول الآخر[4]:

٢١٢٧ـ إذا ما شاءُ ضرُّوا مَنْ أرادوا ... ولا يألوهُمُ أحدٌ ضِرارا

وقول الآخر[5]:

٢١٢٨ـ شَبُّوا على المجد وشابوا واكتهلْ

يريد: اكتهلوا فحذف الواو وسكن الحرف قبلها، وقد تقدَّم أبياتٌ أُخَرُ كهذه في تضاعيف هذا التصنيف، ولكن جماهير النحاة تخصُّ هذا بضرورة الشعر /. [٣٦٧/أ]

وقوله: «وتفصيلاً» وما عُطِف عليه منصوب على ما ذُكِر في «تماما».

---

(١) المحتسب ١/٢٣٤؛ البحر ٤/٢٥٥.
(٢) الآية ٢٦ من البقرة.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن يعيش ٧/٥؛ والإنصاف ٣٨٥؛ والخزانة ٢/٣٨٥؛ والعيني ٤/٥٥١؛ والهمع ١/٥٨؛ والدرر ١/٣٣.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٢٥٦.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٢٥٦.

آ. (١٥٥) **قوله تعالى: ﴿وهذا كتابٌ أَنْزَلْناه مباركٌ﴾**: يجوز أن يكون كتاب وأنزلناه ومبارك إخباراً عن اسم الإشارة عند مَنْ يُجيز تعدُّدَ الخبر مطلقاً، أو بالتأويل عند مَنْ لم يُجَوِّز ذلك. ويجوز أن يكون أنزلناه ومبارك وَصْفَيْن لكتاب عند مَنْ يجيز تقديمَ الوصف غير الصريح على الوصف الصريح. وقد تقدَّم تحقيق ذلك في السورة قبلها في قوله «بقوم يحبُّهم ويحبونه»[١]، قال أبو البقاء[٢]: «ولو كان قُرِىء «مباركاً» بالنصب على الحال لجاز» ولا حاجة إلى مثل هذا وقُدِّم الوصف بالإنزال لأن الكلام مع منكري أن الله ينزِّل على البشر كتاباً ويرسله رسولاً، وأمَّا وصفُه بالبركة فهو أمر متراخٍ عنهم،وجيء بصفة الإنزال بجملةٍ فعلية أُسند الفعل فيها إلى ضمير المعظِّمِ نفسه مبالغة في ذلك بخلاف ما لو جيء بها اسماً مفرداً.

آ. (١٥٦) **قوله تعالى: ﴿أن تقولوا﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنه مفعول من أجله.قال الشيخ[٣]: «والعاملُ فيه «أنزلناه» مقدَّراً مدلولاً عليه بنفس «أنزلناه» الملفوظ به تقديره: أنزلناه أن تقولوا. قال: «ولا جائزٌ أن يعمل فيه «أنزلناه» الملفوظ به لئلا يلزمَ الفصلُ بين العامل ومعموله بأجنبي، وذلك أن «مبارك»: إمَّا صفة وإمَّا خبر وهو أجنبي بكل من التقديرين، وهذا الذي مَنَعَه هو ظاهر قول الكسائي والفراء[٤].والثاني: أنها مفعول به،والعامل فيه «واتقوا» أي: واتقوا قولكم كيت وكيت، وقوله «لعلكم ترحمون» معترضٌ جارٍ مجرىٰ التعليل، وعلى كونه مفعولاً من أجله يكون تقديرُه عند البصر يين على حذف مضاف تقديره: كراهةَ أن تقولوا، وعند الكوفيين يكون تقديره: أن لا تقولوا

---

(١) الآية ٥٤ من المائدة.

(٢) الإملاء ١/٢٦٦.

(٣) البحر ٤/٢٥٧.

(٤) معاني القرآن ١/٣٦٦.

كقوله: «رواسيَ أَنْ تميدَ بكم»[1] أي: أن لا تميد بكم وهذا مطَّردٌ عندهم في هذا النحوِ، وقد تقدَّم ذلك غيرَ مرة. وقرأ الجمهور «تقولوا» بتاء الخطاب وقرأه[2] ابن محيصن «يقولوا» بياء الغيبة.

قوله: «وإنْ كنا» «إنْ» مخففةٌ من الثقيلة عند البصريين، وهي هنا مهملةٌ ولذلك وَلِيَتْها الجملة الفعلية، وقد تقدَّم تحقيق ذلك، وأن الكوفيين يجعلونها بمعنى «ما» النافية، واللام بمعنى إلا، والتقدير: ما كنا عن دراستهم إلا غافلين. وقال الزجاج[3] بمثل ذلك، فنحا نحو الكوفيين. وقال قطرب: «إنْ» بمعنىٰ قد واللام زائدة. وقال الزمخشري[4] بعد أَنْ قَرَّر مذهب البصريين كما قدمته: «والأصل: إنَّه كنا عن عبادتهم» فقدَّر لها اسماً محذوفاً هو ضمير الشأن، كما يُقَدِّر النحويون ذلك في «أَنْ» بالفتح إذا خُفِّفَتْ، وهذا مخالف لنصوصهم وذلك أنهم نصُّوا على أنَّ «إنْ» بالكسر إذا خُفِّفت ولِيَتْها الجملة الفعلية الناسخة فلا عَمل لها لا في ظاهر ولا مضمر. و «عن دراستهم» متعلق بخبر «كنا» وهو «غافلين»، وفيه دلالة على بطلان مذهب الكوفيين في زعمهم أن اللام بمعنى إلا، ولا يجوز أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها فكذلك ما هو بمعناها.

قال الشيخ[5]: «ولهم أن يجعلوا «عنها» متعلقاً بمحذوف». وتقدَّم أيضاً خلاف أبي علي في أن هذه اللام ليست لامَ الابتداء بل لامٌ أخرىٰ، «ويدل[6] أيضاً على أن اللام لام ابتداء لزمت للفرق فجاز أن يتقدَّم معمولُها

---

(١) الآية ١٥ من النحل.
(٢) البحر ٤/٢٥٧.
(٣) معاني القرآن ٢/٣٣٨.
(٤) الكشاف ٢/٦٢.
(٥) البحر ٤/٢٥٧.
(٦) يتابع أبو حيان هنا كلامه بعد الجملة المعترضة التي أوردها السمين.

عليها لمَّا وقعت في غير ما هو لها أصل، كما جاز ذلك في: «إنَّ زيداً طعامَك لآكل» حيث وقعت في غير ما هو لها أصلٌ، ولم يَجُز ذلك فيها إذا وقعت فيما هو لها أصل وهو دخولها على المبتدأ». وقال أبو البقاء[1]: «واللام في «لغافلين» عوض أو فارقة بين إنْ وما» قلت: قوله «عوض» عبارة غريبة، وأكثر ما يقال إنها عوضٌ عن التشديد الذي ذهب من إنَّ، وليس بشيء.

آ. (١٥٧) **وقوله تعالى: ﴿فقد جاءكم﴾**: جواب شرط مقدر فقدَّره الزمخشري[2]: إن صدقتم فيما كنتم تعدُّون من أنفسكم فقد جاءكم وهو من أحسن الحذوف» وقدَّره غيره: إن كنتم كما تزعمون أنكم إذا أنزل عليكم كتاب تكونون أهدىٰ من اليهود والنصارىٰ فقد جاءكم. ولم يؤنث الفعل؛ لأن التأنيث مجازي وللفصل بالمفعول، و«من ربكم» يجوز أن يتعلق بجاءكم، وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «بيِّنة». وقوله: وهدىً ورحمةٌ محذوف بعدهما: من ربكم.

وقوله: «فَمَنْ أظلمُ» الظاهر أنها جملة مستقلة. وقال بعضهم: هي جواب شرط مقدر تقديره: فإن كذَّبتم فلا أحدَ أظلمُ منكم.

والجمهور على «كذَّب» مشدداً، وبآيات الله متعلق به. وقرأ يحيى[3] ابن وثاب وابن أبي عبلة «كَذَبَ» بالتخفيف، وبآيات الله يجوز أن يكون مفعولاً، وأن يكون حالاً / أي: كذَّب ومعه آيات الله. وصَدَف مفعوله محذوف أي: وصدف عنها غيرَه. وقد تقدم تفسير ذلك[4]. [٣٦٧/ب]

آ. (١٥٨) **وقوله تعالى: ﴿أو يأتي ربُّك﴾**: تقدم أنه على حذف

---

(١) الإملاء ١/٢٦٦.

(٢) الكشاف ٢/٦٣.

(٣) البحر ٤/٢٥٨؛ المحتسب ١/٢٣٥.

(٤) انظر إعرابه للآية ٤٦ من الأنعام: «ثم هم يصدفون».

مضاف. وقرأ الأخوان[1]: «إلا أن يأتيهم الملائكة» بياء منقوطة من تحت لأن التأنيث مجازي وهو نظير «فناداه الملائكة»[2]. وأبو العالية وابن سيرين[3]: «يوم تأتي بعض» بالتأنيث كقوله «تَلْتَقِطْه بعضُ السيَّارة»[4].

قوله: «يوم يأتي» الجمهور على نصب «اليومَ»، وناصبه ما بعد «لا»، وهذا على أحد الأقوال الثلاثة في «لا» وهي أنها يتقدم معمول ما بعدها عليها مطلقاً، ولا يتقدَّم مطلقاً، ويُفَصَّل في الثالث: بين أن يكون جواب قسم فيمتنع، أو لا فيجوز. وقرأ[5] زهير الفرقبي «يومُ» بالرفع وهو مبتدأ، وخبره الجملة بعده، والعائد منها إليه محذوف أي: لا تنفع فيه.

وقرأ الجمهور «ينفع» بالياء من تحت. وقرأ[6] ابن سيرين: تنفع بالتاء من فوق. قال أبو حاتم: «ذكروا أنه غلط». قلت: وذلك لأن الفعل مسند لمذكر، وجوابه أنه لما اكتسب بالإضافة التأنيث أجرى عليه حكمه كقوله[7]:

٢١٢٩ـ وتَشْـرَق بـالقـول الـذي قـد أَذَعْتَـهُ
كمـا شَـرِقَتْ صـدرُ القنـاةِ من الـدم

وقد تقدَّم لك تحقيق هذا في أول السورة، وأنشد سيبويه على ذلك[8]:

٢١٣٠ـ مَشَيْنَ كمـا اهتَـزَّتْ رمـاحٌ تسفَّهَـتْ
أعـاليهَـا مَـرُّ الـريـاحِ النَّـواسمِ

---

(١) انظر: السبعة ٢٧٤؛ الحجة ٢٧٧؛ النشر ٢/٢٥٧؛ الكشف ١/٤٥٨.
(٢) الآية ٣٩ من آل عمران على قراءة حمزة والكسائي. السبعة ٢٠٥.
(٣) البحر ٤/٢٥٩.
(٤) الآية ١٠ من يوسف. وهي قراءة مجاهد والحسن. البحر ٥/٢٨٤، والإتحاف ٢٦٢.
(٥) المحتسب ١/٢٣٦؛ والبحر ٤/٢٦٠. وزهير الفرقبي له اختيار في القراءة وكان في زمن عاصم ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٢٩٥.
(٦) المحتسب ١/٢٣٦ ونسبها لأبي العالية، والبحر ٤/٢٥٩.
(٧) تقدم برقم ٥٤٢.
(٨) تقدم برقم ٥٤١.

وقيل: لأن الإيمان بمعنى العقيدة فهو كقولهم: «أتته كتابـي فاحتقرها» أي: صحيفتي ورسالتي. وقال النحـاس[1]: «في هذا شيء دقيق ذكـره سيبويه[2]: وذلك أن الإيمان والنفس كل منهما مشتمل على الآخر فأنَّث الإيمان إذ هو من النفس وبها». وأنشد سيبويه «مَشَيْن كما اهتزَّت» البيت. وقال الزمخشري[3] في هذه القراءة «لكون الإيمان مضافاً إلى ضمير المؤنث الذي هو بعضه كقولهم: «ذهبت بعض أصابعه». قال الشيخ[4]: «وهو غلطٌ؛ لأن الإيمان ليس بعضاً للنفس» قلت: قد تقدَّم آنفاً ما يَشْهد لصحة هذه العبارة من كلام النحاس في قوله عن سيبويه: «وذلك أنَّ الإيمان والنفس كلٌّ منهما مشتملٌ على الآخر، فَأَنَّثَ الإيمانَ إذ هو من النفس وبها» فلا فرقَ بين هاتين العبارتين، أي لا فرق بين أن يقولَ هو منها وبها أو هو بعضها، والمرادُ في العبارتين المجازُ.

قوله: «لم تكنْ آمَنَتْ» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ أحـدها: أنها في محل نصب لأنها نعتٌ لنفساً، وفَصَل بالفاعل وهو «إيمانها» بين الصفـة وموصوفها لأنه ليس بأجنبـي، إذ قد اشترك الموصـوف الذي هـو المفعول والفاعل في العامل، فعلى هذا يجوز: «ضرب هنداً غلامُها القرشية» وقوله «أوكسبت» عطف على «لم تكن آمنت».

وفي هذه الآية بحوثٌ حسنة تتعلق بعلم العربية، وعليها تُبْنى مسائل من أصول الدين، وذلك أن المعتزلي يقول: مجردُ الإيمان الصحيح لا يكفي بل لا بد من انضمام عَمَلٍ يقترن به ويصدِّقه، واستدل بظاهر هذه الآية، وذلك

(١) إعراب القرآن ١/٥٩٤.
(٢) الكتاب ١/٢٥.
(٣) الكشاف ٢/٦٤.
(٤) البحر ٤/٢٦٠.

كما قال الزمخشري(١) «لم تكنْ آمَنَتْ من قبلُ» صفة لقوله «نفساً» وقوله «أوكسبت في إيمانها خيراً» عُطِفت على «آمنت» والمعنى: أن أشراط الساعة إذا جاءت وهي آياتٌ مُلْجِئَةٌ مضطرة ذهب أوانُ التكليف عندها فلم ينفع الإيمان حينئذ نفساً غيرَ مقدِّمَةٍ إيمانَها قبل ظهور الآيات أو مقدِّمةً إيمانَها غير كاسبة خيراً في إيمانها، فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيراً ليعلم أن قوله «الذين آمنوا وعملوا الصالحات» جَمْعٌ بين قرينتين لا ينبغي أن تنفك إحداهما عن الأخرىٰ حتى يفوزَ صاحبُهما ويَسْعَدَ، وإلا فالشِّقوة والهلاك». وقد أجاب الناس عن هذا الظاهر بأن المعنى بالآية الكريمة: أنه إذا أتى بعض الآيات لا ينفع نفساً كافرة إيمانُها الذي أوقعته إذ ذاك، ولا ينفع نفساً سَبْقُ إيمانها وما كسبت فيه خيراً، فقد عَلَّق نفع نفي الإيمان بأحد وصفين: «إمَّا نفي سبق الإيمان فقط وإمَّا سبقه مع نفي كسب الخير، ومفهومه أنه ينفع الإيمان السابق وحده أو السابق ومعه الخير، ومفهوم الصفة قوي فيُسْتدل بالآية لمذهب أهل السنة فقد قَلَبوا دليلهم دليلاً عليهم.

وقد أجاب القاضي ناصرالدين بن المنيِّر(٢) عن قول الزمخشري فقال(٣): «قال أحمد: هو يرومُ الاستدلال على أن الكافر والعاصي في الخلود سواء حيث سوّىٰ في الآية بينهما في عدم الانتفاع بما يستدركانه بعد ظهور الآيات، ولايتمُّ ذلك، فإن هذا الكلام في البلاغة يُلَقَّبُ باللفِّ وأصله: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعدُ ولا نفساً لم تكسب خيراً قبل ما تكسبه من الخير بعدُ، فلَّف الكلامَيْن فجعلهما

---

(١) الكشاف ٢/٦٣.

(٢) أحمد بن محمد بن المنير المالكي، له: البحر الكبير والانتصاف من صاحب الكشاف، بيَّن فيه ما تضمَّنه من الاعتزال. توفي سنة ٦٨٣. انظر: معجم المؤلفين ٢/١٦١.

(٣) الانتصاف وهو حاشية على الكشاف ٢/٦٣.

كلاماً واحداً إيجازاً وبلاغةً، ويظهر بذلك أنها لا تخالف مذهب الحق فلا ينفع بعد ظهور الآيات اكتسابُ الخير وإن نفع الإيمان المتقدم من الخلود، فهي بالردِّ على مذهبه أَوْلى من أن تدلَّ له» /. [٣٦٨/أ]

الثاني: أن هذه الجملةَ في محل نصب على الحال من الضمير المجرور، قاله أبو البقاء[1] يعني من «ها» في إيمانها. الثالث: أن تكون مستأنفة. وبهذا بدأ أبو البقاء[2] وثَّنى بالحال، وجعل الوصفَ ضعيفاً كأنه استشعر ما ذكره الزمخشري ففرَّ مِنْ جَعْلها نعتاً، والشيخ[3] جعل الحال بعيداً والاستئناف أبعد منه.

آ. (١٥٩) وقرأ الأخوان[4]: «فارقوا»: من المفارقة وفيها وجهان أحدهما: أن فاعَلَ بمعنى فَعَّل نحو: ضاعَفْتُ الحساب وضعَّفْتُه. وقيل: هي من المفارقة، وهي التركُ والتخلِيَةُ ومَنْ فرَّق دينه فآمن ببعض وكفر ببعض فقد فارق الدين القيم. وقرأ الباقون فرَّقوا بالتشديد. وقرأ الأعمش وأبو صالح[5] وإبراهيم فَرَقوا مخفف الراء. قال أبو البقاء[6]: «وهو بمعنى المشدد، ويجوز أن يكون بمعنى فَصَلُوه عن الدين الحق» وقد تقدم معنى الشيع[7].

وقوله: «لستَ منهم» في محل رفع خبراً لإنَّ، و«منهم» هو خبر «ليس» إذ به تتمُّ الفائدة كقول النابغة[8]:

---

(١) الإملاء ٢٦٦/١.
(٢) الإملاء ٢٦٦/١.
(٣) البحر ٢٦٠/٤.
(٤) انظر: السبعة ٢٧٤؛ والمحتسب ٢٣٨/١؛ والنشر ٢٥٧/٢؛ والحجة ٢٧٨؛ والبحر ٢٥٩/٤.
(٥) لعله محمد بن عمير أبو صالح الهمذاني الكوفي، مقرىء عارف بحرف حمزة. توفي سنة ٣١٠. طبقات القراء ٢٢٢/٢.
(٦) الإملاء ٥٦٦/١.
(٧) انظر إعرابه للآية ٦٥ من الأنعام. (٨) تقدم برقم ١٠٢٣.

٢١٣١ـ إذا حاولْتَ في أسد فُجورا فإني لستُ منك ولست مني

ونظيره في الإثبات: «فَمَنْ تَبِعَني فإنه مني»[١]، وعلى هذا فيكون «في شيء» متعلقاً بالاستقرار الذي تعلق به منهم أي: لست مستقراً منهم في شيء أي: مِنْ تفريقهم. ويجوز أن يكون «في شيء» الخبر و«منهم» حال مقدمة عليه، وذلك على حذف مضاف أي: لست في شيء كائن من تفريقهم، فلمَّا قُدِّمت الصفة نصبت حالاً.

آ. (١٦٠) **قوله تعالى: ﴿فله عَشْرُ أمثالها﴾**: إنما ذكَّر العددَ والمعدودُ مذكَّر لأوجه منها: أنَّ الإضافة لها تأثيرٌ كما تقدَّم غيرَ مرة فاكتسب المذكر من المؤنث التأنيث فأُعطي حكمَ المؤنث من سقوط التاء من عدده؛ ولذلك يؤنث فعلُه حالةَ إضافتِهِ لمؤنث نحو: «تلتقطه بعض السيارة»[٢]، [وقوله][٣]:

٢١٣٢ـ . . . . كما شَرِقت صدرُ القَنَاةِ . . . .

[وقولـه][٤]:

٢١٣٣ـ . . . . تسفَّهت أعاليَها مرُّ الرياح . . .

إلى غير ذلك مما تقدم تحقيقه. ومنها: أن هذا المذكر عبارة عن مؤنث، فروعي المراد دون اللفظ وعليه قوله[٥]:

٢١٣٤ـ وإنَّ كلاباً هذه عشرُ أَبْطُنٍ
وأنت بريء من قبائلها العشرِ

(١) الآية ٣٦ من إبراهيم.
(٢) الآية ١٠ من يوسف وهي قراءة مجاهد والحسن. البحر ٥/٢٨٤؛ الإتحاف ٢٦٢.
(٣) تقدم برقم ٥٤٢.
(٤) تقدم برقم ٥٤١.
(٥) البيت للنواح الكلابي، وهو في الكتاب ٢/١٧٤؛ والمقتضب ٢/١٤٨؛ والخصائص ٢/٤١٧؛ والعيني ٤/٤٨٤.

لم يُلْحِق التاء في عدد أبطن وهي مذكرة لأنها عبارة عن مؤنث وهي القبائل فكأنه قيل: وإن كلاباً هذه عشر قبائل، ومثله قول عمر ابن أبي ربيعة[1]:

٢١٣٥ـ وكان مِجَنِّي دونَ مَنْ كنت أتَّقي
ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ

لم يُلحِق التاء في عدد «شخوص» وهي مذكرة لَمَّا كانت عبارة عن النسوة، وهذا أحسنُ مما قبله للتصريح بالمؤنث في قوله: كاعبان ومعصر، وهذا كما أنه إذا أريد بلفظ مؤنث معنى مذكر فإنهم ينظرون إلى المراد دون اللفظ فيُلْحقون التاء في عدد المؤنث، ومنه قول الشاعر[2]:

٢١٣٦ـ ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جار الزمانُ على عِيالي

فألحق التاءَ في عدد «أنفس» وهي مؤنثة لأنها يراد بها ذكور، ومثله: «اثنتي عشرة أسباطاً»[3] في أحد الوجهين وسيأتي إن شاء الله في موضعه.

ومنها: أنه راعى الموصوف المحذوف والتقدير: فله عشرُ حسناتٍ أمثالها، ثم حذف الموصوف وأقام صفته مُقامَه تاركاً العدد على حاله، ومثله «مررت بثلاثة نسابات» ألحقت التاء في عدد المؤنث مراعاةً للموصوف المحذوف، إذ الأصل: بثلاثة رجال نسابات. وقال أبو علي: «اجتمع ههنا أمران كلٌّ منهما يوجب التأنيث، فلمَّا اجتمعا قوي التأنيث، أحدهما: أن الأمثالَ في المعنىٰ «حسنات» فجاز التأنيثُ كقوله[4]:

٢١٣٧ـ .... ثلاثُ شخوصٍ كاعبان ومعصر

(١) ديوانه ١٠٠.
(٢) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٣٩٥.
(٣) الآية ١٦٠ من الأعراف.
(٤) تقدم برقم ٢١٣٥.

أراد بالشخوص النساء، الآخر: أن المضاف إلى المؤنث قد يؤنَّث وإن كان مذكراً كقول من قال: «قُطِعَتْ بعض أصابعه» «تلتقطه بعضُ السَّيَّارة»[1].

وقرأ يعقوب[2] والحسن وسعيد بن جبير والأعمش وعيسى بن عمر بالتنوين «أمثالُها» بالرفع صفة لعشر أي: فله عشر حسنات أمثال تلك الحسنة، وهذه القراءة سالمةٌ من تلك التأويل المذكورة في القراءة المشهورة.

آ. (١٦١) **قوله تعالى: ﴿دِيْناً﴾**: نصبه من أوجه، أحدها: أنه مصدر على المعنى أي: هداني هداية دين قيم، أو على إضمار «عَرَّفني ديناً» أو الزموا ديناً. وقال أبو البقاء[3]: «إنه مفعول ثان لهداني، وهو غلط؛ لأن المفعول الثاني هنا هو المجرور بإلىٰ فاكتفى به. وقال مكي[7]: إنه منصوب على البدل من محل«إلى صراط». وقيل: بهداني مقدرةً لدلالة «هداني» الأول عليها، وهو كالذي قبله في المعنى.

وقرأ الكوفيون[5] وابن عامر: «قِيَماً» بكسر القاف وفتح الياء خفيفة [٣٦٨/ب] والباقون بفتحها وكسر الياء شديدة، وتقدَّم توجيه إحدى القراءتين في / النساء والمائدة. و «مِلَّة» بدل من«ديناً»أو منصوب بإضمار أعني. و «حنيفاً» قد ذكر في البقرة[6].

وقرأ نافع[7] ومَحْيايْ بسكون ياء المتكلم وفيها الجمع بين ساكنين.

---

(١) الآية ١٠ من يوسف. وتقدم تخريجها قبل قليل.
(٢) انظر: النشر ٢/٢٥٧؛ البحر ٤/٢٦١.
(٣) الإملاء ١/٢٦٧.
(٤) المشكل ١/٣٠١.
(٥) انظر: السبعة ٢٧٤؛ والنشر ٢/٢٥٧؛ والكشف ١/٤٥٨؛ والحجة ٢٧٨؛ والبحر ٤/٢٦٢.
(٦) انظر إعرابه للآية ١٣٥ من البقرة.
(٧) انظر: السبعة ٢٧٤؛ الحجة ٢٧٩؛ الكشف ١/٤٥٩؛ النشر ٢/٢٥٧؛ البحر ٢/٢٦٢.

قال الفارسي[1] كقوله «التقت حَلْقتا البطان» «ولفلان ثلثا المال» يعنون الألفين. وقد طعن بعض الناس على هذه القراءة بما ذكرت من الجمع بين الساكنين، وتعجَّبْتُ من كون هذا القارىء يحرِّك ياء «مماتي» ويُسَكِّن ياء «مَحْياي». وقد نقل بعضهم عن نافع الرجوع عن ذلك. قال أبو شامة: «فينبغي أن لا يَحِلَّ نَقْلُ تسكين ياء «محياي» عنه». وقرأ نافع في رواية «محيايِ» بكسر الياء وهي تُشْبه قراءة حمزة في «مُصْرِخِيِّ»[2] وستأتي إن شاء الله تعالى. وقرأ[3] ابن أبي إسحاق وعيسى الجحدري: «ومَحْيَيَّ» بإبدال الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم، وهي لغة هذيل، وقد أنشدْتُ عليها قول أبي ذؤيب[4]:

٢١٣٨ــ سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهُمُ فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

في سورة البقرة. ومن هنا إلى آخر السورة إعرابُه ظاهر لِما تكرر من النظائر. وأكَّد قوله «لغفور» باللام دلالةً على سَعة رحمته، ولم يؤكد سرعة العقاب بذلك هنا وإن كان قد أكد ذلك في سورة الأعراف، لأن هناك المقامَ مقامُ تخويف وتهديد وبعد ذكر قصة المعتدين في السبت وغيره فناسب تأكيدَ العقاب هناك، وأتى بصفتي الغفران والرحمة، ولم يأت في جانب العقاب إلا بصفة واحدة دلالة على حلمه وسَعَة مغفرته ورحمته.

انتهى بحمد الله.

(١) الحجة (خ) ٢/٤٧٢.
(٢) الآية ٢٢ من إبراهيم، وذلك بتحريك ياء بمصرخي الثانية بالكسر. السبعة ٣٦٢.
(٣) البحر ٤/٢٦٢.
(٤) تقدم برقم ٣٩٤.

سورة الأعراف

/ بسم الله الرحمن الرحيم [٣٦٨/ب]

آ. (١) قوله تعالى: ﴿المص﴾: قد تقدم الكلام على الأحرف المقطعة في أول هذا الموضوع[1].

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿كتابٌ﴾: يجوز أن يكون خبراً عن الأحرف قبله، وأن يكون خبر[2] مبتدأ مضمر أي: هو كتاب، كذا قدَّره الزمخشري[3]. ويجوز أن يكون «كتاب» مبتدأ، و«أُنْزِل» صفته، و«فلا تكن» خبره، والفاء زائدة على رأي الأخفش[4] أي: كتاب موصوف بالإنزال إليك، لا يكن في صدرك حرج منه. وهو بعيد جداً. والقائمُ مقامَ الفاعل في «أُنْزِل» ضميرٌ عائدٌ على الكتاب. ولا يجوز أن يكون الـجـارٌّ لئلا تخلوَ الصفةُ من عائد.

قوله: «منه» متعلقٌ بـ«حَرَجٌ». و«مِنْ» سببيَّة أي: حَرَجٌ بسببه تقول: حَرِجْتُ منه أي: ضِقْتُ بسببه، ويجوز أن يتعلق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ له أي: حرج كائن وصادر منه. والضمير في «منه» يجوز أن يعود على الكتاب

---

(١) انظر: إعرابه للآية ١ من البقرة.

(٢) الأصل: «خبراً» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٢/٦٥.

(٤) لم يشر الأخفش إلى ذلك في كتابه «المعاني» لدى إعرابه هذه الآية، وأما مذهبه في جواز زيادة الفاء فهو في معانيه ١/١٢٤.

وهو الظاهر، ويجوز أن يعود على الإنزال المدلول عليه بـ «أُنْزِل»، أو على الإنذار أو على التبليغ المدلولِ عليهما بسياقِ الكلام، أو على التكذيب الذي تضمَّنه المعنى. والنهيُ في الصورة للحرج، والمرادُ الصادرُ منه، مبالغة في النهي عن ذلك، كأنه قيل: لا تتعاطَ أسباباً ينشأُ عنها حَرَجٌ، وهو من باب «لا أُرَيَنَّك ههنا»: النهي متوجه على المتكلم والمرادُ به المخاطبُ، كأنه قال: لا تكنْ بحضرتي فأراك. ومثله: «فلا يَصُدَّنَّك عنها مَنْ لا يؤمن»[١].

قوله: «لتنذرَ به» في متعلَّق هذه اللامِ ثلاثةُ أوجه أحدها: أنها متعلقة بـ «أُنْزِل» أي: أُنْزِلَ إليك للإنذار، وهذا قول الفراء[٢] قال: «اللام في «لتنذرَ» منظوم بقوله «أُنْزِل» على التقديم والتأخير، على تقدير: كتابٌ أُنزل إليك لتنذرَ به فلا يكن». وتبعه الزمخشري[٣] والحوفي وأبو البقاء[٤]. وعلى هذا تكونُ جملةُ النهي معترضةً بين العلة ومعلولها، وهو الذي عناه الفراء بقوله «على التقديم والتأخير». والثاني: أن اللامَ متعلقةٌ بما تعلَّق [به] خبر الكون، إذ التقديرُ: فلا يكنْ حرجٌ مستقراً في صدرك لأجل الإنذار. كذا قاله الشيخ[٥] عن ابن الأنباري، فإنه قال: «وقال ابن الأنباري: التقدير: فلا يكنْ في صدرك حرجٌ منه كي تنذرَ به فَجَعَلَه متعلقاً بما تعلَّق به «في صدرك»، وكذا علَّقه به صاحب «النظم»[٦]، فعلى هذا لا تكونُ الجملةُ معترضةً». قلت: الذي نقله الواحدي عن نص ابن الأنباري في ذلك أن اللامَ متعلقةٌ بالكون، وعن صاحب «النظم» أن اللام بمعنى «أن» وسيأتي بنصَّيْهما إن شاءالله، فيجوز أن يكون لهما كلامان.

---

(١) الآية ١٦ من طه.

(٢) معاني القرآن ١/٣٧٠.

(٣) الكشاف ٢/٦٦.

(٤) الإملاء ١/٢٦٧.

(٥) البحر ٤/٢٦٦.

(٦) وهو عبدالقاهر الجرجاني.

الثالث: أنها متعلقةٌ بنفس الكون، وهو مذهب ابن الأنباري والزمخشري[1]، وصاحب / «النظم» على ما نقله الشيخ[2]. قال أبو بكر ابن [٣٦٩/أ]
الأنباري: «ويجوز أن تكونَ اللامُ صلةً للكون على معنى: فلا يكن في صدرك شيءٌ لتنذر، كما يقول الرجل للرجل: لا تكن ظالماً ليقضي صاحبك دَيْنَه، فَتَحْمِل لامَ كي على الكون». وقال الزمخشري[3]: «فإن قلت: بمَ تَعَلَّق به «لتنذر»؟ قلت بـ «أُنْزِل» أي: أُنْزِل لإنذارك به، أو بالنهي، لأنه إذا لم يُخِفْهم أنذرهم، وكذا إذا علم أنه من عند الله شَجَّعه اليقين على الإنذار».
قال الشيخ[4]: «فقوله بالنهي ظاهره أنه يتعلَّق بفعل النهي، فيكون متعلقاً بقوله «فلا يكن»، وكان [عندهم][5] في تعليق المجرور والعمل في الظرف فيه خلافٌ، ومبناه على أنَّ «كان» الناقصة هل تدلُّ على حَدَثٍ أم لا؟ فمن قال إنها تدلُّ على الحدث جوَّز ذلك، ومَنْ قال لا تدلُّ عليه مَنَعَه»[6]. قلت: فالزمخشري مسبوقٌ إلى هذا الوجهِ، بل ليس في عبارته ما يدل على أنه تعلَّق بـ «يكون» بل قال «بالنهي» فقد يريد بما تضمَّنه من المعنى، وعلى تقدير ذلك فالصحيحُ أن الأفعالَ الناقصة كلُّها لها دلالةٌ على الحدث إلا «ليس»، وقد أقمت على ذلك أدلةً وأَثْبَتُّ من أقوال الناس بما يشهدُ لصحة ذلك كقول سيبويه[7] وأضرابه، في غير هذا الموضوع.

وقال صاحب «النظم»: «وفيه وجهٌ آخرُ وهو أن تكونَ اللامُ بمعنى أَنْ

---

(١) الكشاف ٦٦/٢.
(٢) البحر ٢٦٦/٤.
(٣) الكشاف ٦٦/٢.
(٤) البحر ٢٦٧/٤.
(٥) زيادة من البحر.
(٦) انظر المسألة في المغني ٥٧٠.
(٧) يستأنس في ذلك بالكتاب ٢١/١.

والمعنى: لا يَضِقْ صدرُك ولا يضعُفْ عن أن تنذرَ به، والعرب تضعُ هذه اللامَ في موضع «أَنْ» كقوله تعالى: «يُريدون أَنْ يُطْفِئوا نورَ الله»[1] وفي موضع آخر: «ليطفئوا»[2] فهما بمعنى واحد» قلت: هذا قول ساقط جداً، كيف يكون حرفٌ يختصُّ بالأفعال يقع موقع آخرَ مختصٍ بالأسماء؟

قوله: «وذكرى» يجوز أن يكونَ في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جَرّ. فالرفعُ من وجهين، أحدهما: أنها عطفٌ على «كتابٌ» أي: كتاب وذكرى أي تذكير، فهي اسمُ مصدرٍ وهذا قول الفراء[3]. والثاني من وجهي الرفع: أنها خبرُ مبتدأ مضمر أي: هو ذكرى، وهذا قول أبي إسحاق الزجاج[4]. والنصبُ من ثلاثة أوجه، أحدُها: أنه منصوبٌ على المصدر بفعلٍ من لفظه تقديره: وتَذَكَّرْ ذكرى أي: تذكيراً. والثاني: أنَّها في محلِّ نصب نسقاً على موضع «لتنذرَ» فإنَّ موضعَه نصبٌ، فيكون إذ ذاك معطوفاً على المعنى، وهذا كما تُعْطَف الحال الصريحة على الحال المؤولة كقوله تعالى: «دعانا لجَنْبه أو قاعداً أو قائماً»[5] ويكونُ حينئذ مفعولاً من أجله كما تقول: «جئتك لتكرِمَني وإحساناً إليّ». والثالث: قال أبو البقاء[6]: ـ وبه بدأ ـ «إنها حالٌ من الضمير في «أُنْزِل» وما بينهما معترض». وهذا سهوٌ فإن الواو مانعة من ذلك، وكيف تدخل الواوُ على حال صريحة؟

والجرُّ من وجهين أيضاً، أحدهما: العطف على المصدر المُنْسَبِك من «أَنْ» المقدرة بعد لام كي والفعل، والتقدير: للإنذار والتذكير. والثاني:

---

(١) الآية ٣٢ من التوبة.

(٢) الآية ٨ من الصف «يريدون ليطفئوا نور الله».

(٣) معاني القرآن ١/٣٧٠.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٤٨.

(٥) الآية ١٢ من يونس.

(٦) الإملاء ١/٢٦٨.

العطفُ على الضمير في «به»، وهذا قول الكوفيين(١). والذي حَسَّنه كونُ «ذكرى» في تقدير حرفٍ مصدري ـ وهو «أَنْ» ـ وفِعْلٍ ولو صَرَّح بـ «أَنْ» لحَسُنَ معها حذفُ حرف الجر، فهو أحسنُ مِنْ «مررت بك وزيدٍ» إذ التقديرُ: لأَنْ تُنْذِرَ به وبأن تُذَكِّر.

و «للمؤمنين» يجوز أن تكونَ اللامُ مزيدةً في المفعول به تقويةً له، لأنَّ العاملَ فرعٌ، والتقدير: وتُذَكر المؤمنين. والثاني: أن تتعلَّق بمحذوفٍ لأنه صفة لذكرى.

آ. (٣) **قوله تعالى ﴿من ربكم﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّق بأُنْزِل، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية المجازية. والثاني: أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ: إمَّا مِن الموصول، وإمَّا مِنْ عائده القائمِ مقامَ الفاعل.

قوله: «مِنْ دونِه أولياء»: «من دونه» يجوز أن يتعلق بالفعل قبله، والمعنى: لا تعدلوا عنه إلى غيره من الشياطين والكهان. والثاني: أن يتعلق بمحذوف، لأنه كان في الأصل صفةً لأولياء، فلما تقدَّم نُصِبَ حالاً، وإليه يميل تفسيرُ الزمخشري فإنه قال(٢): «أي لا تتولَّوا مِنْ دونِه مِنْ شياطين الإنس والجن فيحملوكم على الأهواء والبِدَع». والضمير في «دونِه» يُحْتمل ـ وهو الظاهر ـ أن يعودَ على «ربكم»؛ ولذلك قال الزمخشري(٣): «مِنْ دون الله»، وأن يعودَ على «ما» الموصولة، وأن يعودَ على الكتاب المنزل،

---

(١) انظر المسألة في: الإنصاف ٤٦٣؛ الصبان ٣/٩٩؛ التصريح ٢/١٩٠. وانظر: الورقة ٨٣ ب من الدر المصون.
(٢) الكشاف ٢/٦٦.
(٣) الكشاف ٢/٦٦.

والمعنى: لا تعدلوا عنه إلى الكتبِ المنسوخةِ. وقرأ[1] الجحدري: «ابتَغُوا» بالغين المعجمة من الابتغاء. ومالك بن دينار ومجاهد: «ولا تبتغوا» من الابتغاء أيضاً.

قوله: «قليلاً ما تَذَكَّرون» قد تقدَّم نظيرُ هذا في قوله تعالى: «فقليلاً ما يؤمنون»[2] وهو أنَّ «قليلاً» نعتُ مصدرٍ محذوف أي: تذكُّراً قليلاً تَذَكَّرون، أو نعتُ ظرفِ زمانٍ محذوفٍ أيضاً أي: زماناً قليلاً تَذَكَّرون، فالمصدرُ أو الظرفُ منصوبٌ بالفعل بعده، و«ما» مزيدةٌ للتوكيد، وهذا إعراب جليٌّ واضح. وقد أجاز الحوفي أن يكونَ / نعتَ مصدرٍ محذوف لقوله «ولا تَتَّبعوا» [٣٦٩/ب] أي: ولا تتبعوا مِنْ دونِه أولياءَ اتِّباعاً قليلاً، وهو ضعيف، لأنه يَصير مفهومُه أنهم غيرُ مَنْهِيِّين عن اتباع الكثير، ولكنه معلومٌ من جهة المعنى فلا مفهوم له.

وحكى ابن عطية[3] عن أبي عليّ أن «ما» مصدريةٌ موصولةٌ بالفعل بعدها، واقتصر على هذا القَدْر، ولا بد من تتمةٍ له، فقال بعض الناس: «ويكون «قليلاً» نعت زمانٍ محذوف، وذلك الزمانُ المحذوف في محل رفع خبراً مقدماً، و«ما» المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر مبتدأ مؤخراً، والتقدير: زمناً قليلاً تذكُّركم أي: أنهم لا يقع تذكُّرهم إلا في بعض الأحيان، ونظيرُه: زمناً قليلاً قيامُك». وقد قيل: إن «ما» هذه نافيةٌ، وهو بعيد؛ لأن «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عند البصريين، وعلى تقدير تسليم ذلك فيصير المعنى: ما تذكَّرون قليلاً، وليس بطائل، وهذا كما سيأتي في قوله تعالى: «كانوا قليلاً من الليل ما يَهْجَعُون»[4] عند مَنْ جَعَلَها نافيةً.

---

(١) البحر ٤/٢٦٧؛ الشواذ ٤٢.
(٢) الآية ٨٨ من البقرة.
(٣) التفسير ٧/٧.
(٤) الآية ١٧ من الذاريات.

وهناك وجهٌ لا يمكنُ أن يأتيَ ههنا وهو: أن تكون «ما» مصدريةً، وهي وما بعدها في محل رفع بالفاعلية بـ «قليلاً» الذي هو خبر «كان»، والتقدير: كانوا قليلاً هجوعُهم، وأمَّا هنا فلا يمكن ذلك لعدمِ صحة نصب «قليلاً» بقوله: «ولا تتَّبعوا» حتى تجعل «ما تذكَّرون» مرفوعاً به. ولا يجوز أن يكونَ «قليلاً» حالاً من فاعل «تَتَّبعوا» و«ما تذكَّرون» مرفوعٌ به، إذ يصير المعنى: أنهم نُهوا عن الاتِّباع في حالِ قلةِ تذكُّرهم، وليس ذلك بمراد.

وقرأ[1] الأخَوان وحفص: «تَذَكَّرون» بتاء واحدة وتخفيف الذال، وابن[2] عامر بتاءين وتخفيف الذال، والباقون بتاء وتشديد الذال، وهنَّ واضحات، تقدم معناها في الأنعام[3].

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿وكم مِنْ قريةٍ أهلكناها﴾**: في «كم» وجهان، **أحدهما**: أنها في موضعِ رفعٍ بالابتداء، والخبرُ الجملةُ بعدها، و«من قرية» تمييز، والضمير في «أهلكناها» عائدٌ على معنى كم. وهي هنا خبرية للتكثير، والتقدير: وكثير من القرى أهلكناها. ونقل أبو البقاء[4] عن بعضهم أنه جعل «أهلكناها» صفةً لقرية، والخبرُ قوله: «فجاءها بأسنا» قال: «وهو سهوٌ لأنَّ الفاء تمنعُ من ذلك». قلت: ولو ادَّعى مُدَّعٍ زيادتَها على مذهب الأخفش[5] لم تُقْبَلْ دعواه؛ لأن الأخفش إنما يزيدها عند الاحتياج إلى زيادتها.

---

(١) انظر: السبعة ٢٧٨؛ الحجة ٢٧٩؛ البحر ٢٦٨/٤.
(٢) في الحجة أن ابن عامر قرأ «يتذكرون» بياء وتاء، وكذا في البحر، وفي السبعة أنه روي عنه بياء وتاء وروي عنه بتاءين.
(٣) انظر: إعرابه للآية ٨٠ من الأنعام.
(٤) الإملاء ٢٦٨/١.
(٥) للأخفش مذهبان في «معاني القرآن» فقد قرر زيادتها أحياناً (المعاني، ص ١٢٤) ومنع ذلك أحياناً أخرى (المعاني، ص ٨٠).

والثاني: أنها في موضع نصبٍ على الاشتغال بإضمار فعل يفسِّره ما بعده، ويُقَدَّر الفعلُ متأخراً عن «كم»؛ لأن لها صدر الكلام، والتقدير: وكم من قريةٍ أهلكناها أهلكناها، وإنما كان لها صدرُ الكلام لوجهين أحدهما: مضارعتُها لـ «كم» الاستفهامية. والثاني: أنها نقيضةُ «رُبَّ» لأنها للتكثير و «رُبَّ» للتقليل، فحُمِل النقيضُ على نقيضه كما يحملون النظير على نظيره.

ولا بد من حَذْفِ مضافٍ في الكلام لقوله تعالى: «أو هم قائلون» فاضْطُرِرْنَا إلى تقدير محذوف، ثم منهم مَنْ قَدَّره قبل «قرية» أي: كم من أهل قرية، ومنهم مَنْ قدَّره قبل «ها» في «أهلكناها» أي: أهلكنا أهلَها، وهذا ليس بشيءٍ؛ لأن التقادير إنما تكون لأجل الحاجة، والحاجةُ لا تدعو إلى تقديرِ هذا المضاف في هذين الموضعين المذكورين، لأن إهلاكَ القرية يمكن أن يقع عليها نفسِها، فإن القرى تُهْلَكُ بالخَسْف والهدمِ والحريق والغَرَق ونحوه، وإنما يُحتاج إلى ذلك عند قوله «فجاءها» لأجل عَوْدِ الضمير من قوله: «هم قائلون» عليه، فيُقَدَّر: وكم من قرية أهلكناها فجاء أهلَها بأسُنا. قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: هل تُقَدِّرُ المضافَ الذي هو الأهل قبل «قرية» أو قبل الضمير في «أهلكناها»؟ قلت: إنما يُقَدَّر المضافُ للحاجة ولا حاجة، فإن القرية تَهْلَكُ كما يَهْلَك أهلُها، وإنما قدَّرناه قبل الضمير في «فجاءها» لقوله «أوهم قائلون»».

وظاهرُ الآيةِ أن مجيء البأس بعد الإهلاك وعقيبه؛ لأن الفاء تعطي ذلك، لكن الواقعَ إنما هو مجيءُ البأس، وبعده يقع الإهلاك. فمن النحاة[2] من قال: الفاء تأتي بمعنى الواو فلا تُرَتِّبُ، وجَعَلَ من ذلك هذه الآيةَ، وهو ضعيفٌ. والجمهور أجابوا عن ذلك بوجهين، أحدهما: أنه على حَذْفِ

---

(١) الكشاف ٢/٦٧.

(٢) راجع المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٨؛ والمغني ٢١٤.

الإرادة أي: أردنا إهلاكها كقوله: «إذا قمتم إلى الصلاة»[1]، «فإذا قَرَأْتَ القرآن»[2]،«إذا دخل أحدكم الخَلاءَ فَلْيُسَمِّ الله»[3]. الثاني: أن المعنى أهلكناها أي خذلناهم ولم نوفِّقْهم فنشأ عن ذلك هلاكُهم، فعبَّر بالمُسَبَّب عن سببه وهو باب واسع. وثَمَّ أجوبةٌ ضعيفة منها: أن الفاءَ هنا تفسيرية نحو: «توضأ فغسل وجهَه ثم يديه» فليست للتعقيب، ومنها: أنها للترتيب في القول فقط كأنه أخبر عن قرىً كثيرة أنها أهلكها ثم قال: فكان من أمرها مجيء البأس. / ومنها ما قاله الفراء[4] وهو أن الإهلاك هو مجيء البأس، ومجيء [٣٧٠/أ] البأس هو الإهلاك، فلمَّا كانا متلازمَيْن لم تُبالِ بأيهما قدَّمْتَ في الرتبة كقولك: «شتمني فَأَساء» و«أساء فشتمني» فالإساءةُ والشتمُ شيء واحد فهذه ستة أقوال.

واعلم أنه إذا حُذِف مضافٌ وأقيم المضافُ إليه مُقامَه جاز لك اعتباران، أحدهما: الالتفاتُ إلى ذلك المحذوف، والثاني ـ وهو الأكثر ـ عدم الالتفات إليه، وقد جُمِعَ الأمران ههنا فإنه لم يُراعِ المحذوفَ في قوله «أهلكناها فجاءها» وراعاه في قوله «أوهم قائلون»، هذا إذا قدَّرْنا الحذفَ قبل «قرية»، أمَّا إذا قدَّرْنا الحذفَ قبل ضمير «فجاءها» فإنه لم يُراعِ إلا المحذوفَ فقط، وهو غيرُ الأكثر.

قوله: «بَيَاتاً» فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه منصوبٌ على الحال، وهو في الأصل مصدر، بات يبيتُ بَيْتاً وبَيْتَةً وبَيَاتاً وبَيْتُوتة. قال الليث: «البَيْتوتَةُ دخولُك في الليل» فقوله «بياتاً» أي بائتين. وجَوَّزوا أن يكون مفعولاً له، وأن

---

(١) الآية ٦ من المائدة.

(٢) الآية ٩٨ من النحل «فاستعذ بالله من الشيطان الرحيم».

(٣) لم أقف على تخريجه بهذا اللفظ.

(٤) معاني القرآن ١/٣٧١.

يكون في حكم الظرف. وقال الواحدي: «قوله بياتاً: أي ليلاً»، وظاهر هذه العبارة أن يكون ظرفاً، لولا أن يُقال: أراد تفسير المعنى.

قوله: «أوهم قائلون» هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ نسقاً على الحال. و «أو» هنا للتنويع لا لشيء آخر كأنه قيل: أتاهم بأسنا تارةً ليلاً كقوم لوط، وتارة وقت القيلولة كقوم شعيب. وهل يحتاج إلى تقديرِ واوِ حال قبل هذه الجملة أم لا؟ خلاف بين النحويين. قال الزمخشري[(١)]: «فإن قلت: لا يقال: «جاء زيد هو فارس» بغير واو فما بالُ قوله تعالى «أوهم قائلون»؟ قلت: قَدَّر بعض النحويين الواوَ محذوفةً، وردَّه الزجاج[(٢)] وقال: «لو قلت: جاءني زيد راجلاً أو هو[(٣)] فارس، أو: جاءني زيد هو فارس لم تحتج إلى واو؛ لأن الذكر قد عاد على الأول». والصحيح أنها إذا عُطِفَتْ على حال قبلها حُذِفت الواو استثقالاً لاجتماع حرفَيْ عطفٍ؛ لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل، فقولك: «جاء زيد راجلاً أو هو فارس» كلام فصيح واردٌ على حَدِّه، وأمَّا «جاءني زيد هو فارس» فخبيث»[(٤)]. قال الشيخ[(٥)]: «أما بعض النحويين الذي اتهمه الزمخشري فهو الفراء[(٦)]. وأمَّا قول الزجاج [في][(٧)] التمثيلين: لم تحتج فيه إلى الواو لأن الذِّكْرَ قد عاد على الأول ففيه إبهامٌ، فتعيينه أنه يمتنع دخولها في المثال الأول، ويجوز في المثال الثاني، فليس

---

(١) الكشاف ٢/٦٧.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٤٩.

(٣) في مطبوعة الزجاج «وهو» تحريف.

(٤) انتهى كلام الزمخشري.

(٥) البحر ٤/٢٦٩.

(٦) معاني القرآن ١/٣٧٢، قال الفراء: «واو مضمرة، المعنى: أو وهم، فاستثقلوا نسقاً على نسق ولو قيل لكان جائزاً».

(٧) زيادة من البحر.

انتفاءُ الاحتياج على حدٍّ سواء[1]، لأنه في الأول لامتناع الدخول، وفي الثاني لكثرته لا لامتناعه». قلت: أمَّا امتناعها في المثال الأول فلأن النحويين نصُّوا على أن الجملة الحالية إذا دخل عليها حرف عطف امتنع دخول واو الحال عليها، والعلةُ فيه المشابهة اللفظية، ولأن واو الحال في الأصل عاطفة.

ثم قال الشيخ[2]: «وأمَّا قولُ الزمخشري فالصحيحُ إلى آخره فتعليلُه ليس بصحيح، لأنَّ واوَ الحال ليست بحرف عطف فيلزم مِنْ ذكرها اجتماعُ حرفَيْ عطفٍ؛ لأنها لو كانَتْ حرفَ عطف لَلَزِم أن يكونَ ما قبلها[3] حالاً حتى تعطفَ حالاً على حال، فمجيئُها فيما لا يمكن أن يكونَ حالاً دليلٌ على أنها ليست واوَ عطفٍ ولا لُحِظ فيها معنى واو عطف تقول: «جاء زيد والشمسُ طالعةٌ» فجاء زيد ليس بحالٍ فتعطف عليها جملة حال، وإنما هذه الواوُ مغايرةٌ لواو العطف بكلِ حال، وهي قِسْمٌ من أقسام الواو، كما تأتي للقَسَمِ وليست فيه للعطف كما إذا قلت: «والله ليخرجَنَّ». قلت: أبو القاسم لم يدَّعِ في واوِ الحال أنها عاطفةٌ، بل يدَّعي أن أصلَها العطف، ويدل على ذلك قولُه: استعيرت للوصل، فلو كانت عاطفةً على حالها لما قال: استعيرت، فدلَّ قولُه ذلك على أنها خرجَتْ عن العطف واسْتُعْمِلت لمعنى آخر، لكنها أُعْطيت حكم أصلها في امتناع مُجامعها لعاطف آخر. وأمَّا تسميتُها حرفَ عطفٍ فباعتبار أصلها، ونظير ذلك واو «مع» فإنهم نَصُّوا على أن أصلَها واوُ العطف، ثم اسْتُعْمِلَتْ في المعيَّة، فكذلك واوُ الحال، لا امتناعَ أن يكونَ أصلُها واوَ العطف /. [٣٧٠/ب]

---

(١) عبارة البحر: «فانتفاء الاحتياج ليس على حد سواء».

(٢) البحر ٤/ ٢٦٩.

(٣) البحر: ما قبل الواو.

ثم قال الشيخ[1]: «وأما قولُه فخبيث[2] فليس بخبيث؛ وذلك أنه بناه على أن الجملةَ الحالية إذا كانَتْ اسميةً وفيها ضمير ذي الحال فحذفُ الواوِ منها شاذٌ وتبع في ذلك الفراءَ، وليس بشاذ بل هو كثيرٌ في النظم والنثر». قلت: قد سبق أبا القاسم في تسمية هذه الواوِ حرفَ عطفٍ الفراءُ وأبو بكر ابن الأنباري. قال الفراء[3]: «أوهم قائلون فيه واو مضمرة، المعنى: أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقاً على إثرِ نسقٍ، ولو قيل لكان صواباً». قلت: قد تقدم أن الشيخ نقل أن الواو ممتنعة في هذا المثال ولم يَحْكِ خلافاً، وهذا قول الفراء: «ولو قيل لكان صواباً» مُصَرِّحٌ بالخلاف له. وقال أبو بكر: «أُضمرت واوُ الحال لوضوح معناها كما تقول العرب: «لقيت عبدالله مسرعاً أو هو يركض» فيحذفون الواوَ لأَمْنِهم اللَّبْسَ، لأن الذِّكْرَ قد عاد على صاحب الحال، ومن أجل أنَّ «أو» حرفُ عطف والواو كذلك، فاستثقلوا جمعاً بين حرفين من حروف العطف فحذفوا الثاني». قلت: فهذا تصريحٌ من هذين الإمامين بما ذكره أبو القاسم، وإنما ذكرتُ نصَّ هذين الإمامين لأُعْلِمَ اطِّلاعَه على أقوال الناس، وأنه لا يأتي بغير مصطلح أهل العلم كما يرميه به غيرَ مرة.

و «قائلون» من القَيْلُولة[4]. يقال: قال يَقيل قَيْلولة فهو قائل كبائع. والقيلولة: الراحةُ والدَّعَةُ في الحر وسط النهار وإن لم يكن معها نوم. وقال الليث: هي نَوْمَةُ نصف النهار. قال الأزهري[5]: «القيلولة: الراحة وإن لم يكن فيها نوم، بدليل قوله تعالى: «أصحابُ الجنةِ

---

(١) البحر ٤/٢٦٩.
(٢) هذا يعود إلى مثال الزمخشري «جاءني زيد هو فارس».
(٣) معاني القرآن ١/٣٧٢.
(٤) انظر: المفردات ٤١٦.
(٥) تهذيب اللغة ٩/٣٠٦.

يومئذ خيرٌ مستقراً وأحسنُ مقيلاً»[1] والجنةُ لا نومَ فيها» قلت: ولا دليلَ فيما ذكر لأنَّ المقيل هنا خرج عن موضوعه الأصلي إلى مجرد الإقامة بدليل أنه لا يُراد أيضاً الاستراحة في نصف النهار في الحر، فقد خَرَجَ عن موضوعه عندنا وعندكم إلى ما ذكرته لك. والقيلولة مصدرٌ ومثلها: القائلة والقَيْل والمَقيل.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿فما كان دعواهم﴾ جَوَّزوا في «دعواهم» وجهين، أحدهما: أن يكون اسماً لـ «كان» و «إلا أَنْ قالوا» خبرها، وفيه خدشٌ من حيث إنَّ غير الأعرف جُعِل اسماً، والأعرفَ جُعِل خبراً، وقد فهمت ذلك في أول الأنعام عند «لم تكن فتنتهم»[2]. والثاني: أن يكون «دعواهم» خبراً مقدماً و «إلا أن قالوا» اسماً مؤخراً، ذكر ذلك الزمخشري[3]، ومكي ابن أبي طالب[4]، وسبقهما إلى ذلك الفراء[5] والزجاج[6]، واختاره الزجاج. ولكن ذلك يُشْكل مِنْ قاعدةً أخرى ذكرها النحاة وهو أن الاسمَ والخبر في هذا الباب متى خفي إعرابُهما وَجَبَ تقديمُ الاسم وتأخيرُ الخبر نحو: كان موسى صاحبي، وما كان دعائي إلا أن استغفرتُ، قالوا: لأنهما كالمفعول والفاعل، فمتى خفي الإعرابُ التَزَمَ كلٌّ في مرتبته، وهذه الآيةُ مما نحن فيه فكيف يُدَّعى فيها ذلك، بل كيف يختاره الزجاج؟ وقد رأيتُ كلامَ الزجاج هنا فيمكن أن يؤخذَ منه جوابٌ عن هذا المكان وذلك أنه قال[7]: «إلا أن الاختيارَ إذا كانت «الدعوى» في موضع رفع أن يقول: فما كانت دعواهم، فلمَّا قال: «كان

---

(١) الآية ٢٤ من الفرقان.
(٢) الآية ٢٣.
(٣) الكشاف ٢/٦٧.
(٤) المشكل ١/٣٠٥.
(٥) معاني القرآن له ١/٣٧٢.
(٦) معاني القرآن له ٢/٣٥١.
(٧) معاني القرآن ٢/٣٥١ بعبارة قريبة.

دعواهم» دَلَّ على أن الدعوى في موضعِ نصبٍ، غيرَ أنه يجوز تذكير الدعوى وإن كانَتْ رفعاً» قلت: فمِنْ هنا يقال: تذكيرُ الفعل فيه قرينةٌ مرجِّحة لإِسناد الفعل إلى «أن قالوا»، ولو كان مسنداً للدعوى لكان الأرجح «كانت» كما قال، وهو قريب من قولك: «ضربت موسى سلمى» فقدَّمْتَ المفعولَ بقرينة تأنيث الفعل، وأيضاً فإن ثَمَّ قرينةً أخرى وهي كونُ الأعرفِ أحقَّ أن يكون اسماً من غير الأعرف.

والدَّعْوى تكون بمعنى الدعاء وبمعنى الادِّعاء، والمقصود بها ههنا يحتمل الأمرين جميعاً، ويحتمل أيضاً أن يكون بمعنى الاعتراف. فمِنْ مجيئها بمعنى الدعاء ما حكاه الخليل[1]: «اللهم أشركنا في صالح دعوى المسلمين» تريد في صالح دعائهم، وأنشدوا[2]:

٢١٣٩ــ وإنْ مَـذِلَـتْ رِجْلي دعوتُك أشتفي ... بدَعْواكَ مِنْ مَذْلٍ بها فتهونُ

[٣٧١/أ] / ومنه قوله تعالى: «فما زالت تلك دعواهم»[3] وقال الزمخشري[4]: «ويجوز: فما كان استغاثتُهم إلا قولَهم هذا لأنه لا يُستغاث من الله تعالى بغيره، مِنْ قولهم دعواهم يالكعب». وقال ابن عطية[5]: «وتحتمل الآية أن يكون المعنى: فما آلت دعاويهم التي كانت في حال كفرهم إلا إلى الاعتراف كقول الشاعر[6]:

٢١٤٠ــ وقد شهِدَتْ قيسٌ فما كان نصرُها ... قتيبـةَ إلا عضَّهـا بـالأبـاهـم

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٢٨.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير ابن عطية ٧/٩؛ واللسان: مذل. والمذل: الخدر.
(٣) الآية ١٥ من الأنبياء.
(٤) الكشاف ٢/٦٧.
(٥) التفسير ٧/١٠.
(٦) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٨٥٥؛ والمقتضب ٤/٩٠؛ وتفسير ابن عطية ٧/١٠؛ والبحر ٤/٢٦٩.

و «إذ» منصوب بـ «دعواهم».

وقوله: «إنَّا كنَّا» «كنَّا» وخبرُها في محلِّ رفع خبراً لإنَّا، وإنَّ وما في حيِّزها في محلِّ نصب محكياً بـ «قالوا»، و «قالوا» وما في حيزه لا محلَّ له لوقوعه صلةً لأنْ. وأَنْ وما في حيِّزها في محل رفع أو نصبٍ على حسب ما تقدَّم مِنْ كونها اسماً أو خبراً.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿الذين أُرْسِلَ إليهم﴾**: القائمُ مقامَ الفاعل الجارُّ والمجرور.

آ. (٧) **وقوله تعالى: ﴿بعلمٍ﴾**: في موضع الحال من الفاعل، والباء للمصاحبة أي: لنقصَّنَّ على الرسل والمرسلِ إليهم حالَ كوننا ملتبسين بالعلم. ثم أكَّد هذا المعنى بقوله «وما كنَّا غائبين».

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿والوزنُ يومئذٍ الحقُّ﴾**: «الوزنُ» مبتدأ، وفي الخبر وجهان، أحدهما: هو الظرفُ أي: الوزن كائنٌ أو مستقرٌ يومئذ أي: يوم إذ نسأل الرسل والمرسل إليهم. فحذف الجملةَ المضافَ إليها «إذ» وعَوَّض منها التنوين. هذا مذهب الجمهور خلافاً للأخفش[1]. وفي «الحق» على هذا الوجهِ ثلاثةُ أوجه أحدها: أنه نعتٌ للوزن أي: الوزن الحق في ذلك اليوم. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوف كأنه جوابُ سؤال مقدر مِنْ قائل يقول: ما ذلك الوزنُ؟ فقيل: هو الحق لا الباطل. والثالث: أنه بدلٌ من الضمير المستكنِّ في الظرف. وهو غريب ذكره مكي[2].

والثاني من وجهي الخبر: أن يكون الخبرُ «الحق»، و «يومئذ» على هذا فيه وجهان أحدهما: أنه منصوبٌ على الظرف ناصبُه «الوزن» أي: يقع الوزنُ ذلك

---

(١) ليس في كتابه المعاني إشارة إلى ذلك.

(٢) المشكل ١/٣٠٥.

اليوم. والثاني: أنه مفعول به على السَّعة. وهذا الثاني ضعيف جداً لا حاجة إليه. ولـمَّا ذكر أبو البقاء كونَ «الحق» خبراً، وجَعَل «يـومئذ» ظـرفاً للوزن قال(١): «ولا يجوز على هذا أن يكونَ صفةً، لئلا يلزمَ الفصلُ بين الموصول وصلتِه». قلت: وأين الفصل؟ فإن التركيب القرآني إنما جاء فيه «الحق» بعد تمام الموصول بصلته، وإذا تمَّ الموصول بصلته جاز أن يوصفَ. تقول: «ضَرْبُك زيداً يوم الجمعة الشديدُ حسنٌ» فالشديدُ صفة لضربك. فإن توهَّم كونَ الصفة محلُّها أن تقع بعد الموصوف وتليه، فكأنها مقدمة في التقدير فحصل الفصلُ تقديراً، فإن هذا لا يُلتفت إليه، لأن تلك المعمولاتِ من تتمة الموصول فلم يكُ إلا الموصول. وعلى تقدير اعتقاد ذلك له، فالمانعُ من ذلك أيضاً صيرورةُ المبتدأ بلا خبر، لأنك إذا جعلت «يومئذ» ظرفاً للوزن و «الحق» صفته فأين خبره؟ فهذا لو سَلِمَ من المانع الذي ذكره كان فيه هذا المانع الآخر.

وقد طوَّل مكي(٢) بذكر تقدير تقديم «الحق» على «يومئذ» وتأخيره عنه باعتبار الإعرابات المتقدمة، وهذا لا حاجة إليه لأنَّا مقيَّدون في القرآن بالإتيان بنظمه. وذكر أيضاً أنه يجوز نصبه، يعني أنه لو قرىء به لكان جائزاً، وهذا أيضاً لا حاجة إليه.

وموازين فيها قولان. أحدهما: أنها جمع ميزان: الآلة التي يُوْزَنُ بها، وإنما جُمِع لأنَّ كلَّ إنسانٍ له ميزانٌ يخصُّه على ما جاء في التفسير، أو جُمع باعتبار الأعمال المُكْثِرة، وعبَّر عن الحالِّ بالمحلِّ. والثاني: أنها جمع موزون وهي الأعمال، والجمع حينئذ ظاهر.

---

(١) الإملاء ١/٢٦٩.
(٢) المشكل ١/٣٠٥.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿بما كانوا﴾: متعلِّقٌ بـ «خسروا» و «ما» مصدرية و «بآياتنا» متعلق بـ «يظلمون» قُدِّم عليه للفاصلة. وتعدَّىٰ «يظلمون» بالباء: إمَّا لتضمُّنه معنى التكذيب نحو «كذَّبوا بآياتنا»[١]، وإمَّا لتضمُّنه معنى الجحد نحو «وجَحَدوا بها»[٢].

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿وجَعَلْنا لكم﴾: يجوز أن تكون بمعنى «خلق» فتتعدَّى لواحد فيتعلَّق الجارَّان بالجَعْل، أو بمحذوفٍ على أنهما حالان مِنْ «معايش» لأنهما لو تأخرا لجاز أن يكونا وصفين. ويجوز أن تكونَ التصييرية فتتعدَّى لاثنين أولهما «معايش»، والثاني أحد الجارَّين، والآخر[٣]: إمَّا حال فيتعلق بمحذوف، وإمَّا متعلق بنفس الجعل / وهو الظاهر. [٣٧١/ب]

ومعايش جمع معيشة وفيها ثلاثة مذاهب، مذهب سيبويه[٤] والخليل: أن وزنها مَفْعُلة بضم العين أو مَفْعِلة بكسرها، فعلى الأول جُعِلت الضمةُ كسرةً ونُقِلَتْ إلى فاء الكلمة. وقياس قول الأخفش في هذا النحو أن يُغَيَّر الحرفُ لا الحركةُ، فمعيشة عنده شاذة إذ كان ينبغي أن يُقال فيها مَعُوشة. وأما على قولنا إن أصلها مَعْيِشة بكسر العين فلا شذوذَ فيها. ومذهب الفراء[٥] أنَّ وزنها مَفْعَلة[٦] بفتح العين وليس بشيء. والمعيشة اسمٌ لما يُعاشُ به أي يُحْيا، وهي في الأصل مصدرٌ لعاش يعيش عَيْشاً وعِيْشة قال تعالى: «في عيشة راضية»[٧]

---

(١) الآية ١١ من آل عمران.
(٢) الآية ١٤ من النمل.
(٣) أي والجارُّ الآخر.
(٤) الكتاب ٣٦٤/٢، ٣٦٧. وانظر: معاني القرآن للأخفش ٢٩٣/٢.
(٥) معاني القرآن ٣٧٣/١.
(٦) ضُبطت في المطبوعة بكسر العين.
(٧) الآية ٢١ من الحاقة.

ومعاشاً: قال تعالى: «وجَعَلْنا النهارَ مَعَاشاً»[1] ومَعِيشاً قال رؤبة[2]:

٢١٤١ـ إليـك أشكـو شِـدَّةَ المعيشِ وجُهْـدَ أعـوامٍ نَتَفْنَ ريشي

والعامَّةُ على «معايش» بصريح الياء. وقد خرج خارجة فروى[3] عن نافع «معائش» بالهمز. وقال النحويون: هـذه غلـطٌ؛ لأنه لا يُهمـز عندهم إلا ما كان فيه حرفُ المد زائداً نحو: صحائف ومدائن، وأما «معايش» فالياءُ أصلٌ لأنها من العَيْش. قال الفارسي عن أبي عثمان[4]: «أصلُ أَخْذِ هذه القراءةِ عن نافع». قال: «ولم يكن يدري ما العربية؟». قلت: قد فَعَلَتْ العربُ مثل هذا، فهمزوا منائر ومصائب جمع منارة ومصيبة، والأصل: مناوِر ومصاوب. وقد غلَّط سيبويه[5] مَنْ قال مصائب[6]، ويعني بذلك أنه غلط بالنسبة إلى مخالفة الجادَّة[7]، وهذا كما تقدَّم عنه أنه قـال[8]: «واعلم أنَّ بعضَهم يغلطُ فيقول: «إنهم أجمعون ذاهبون» قال: «ومنهم مَنْ يأتي بها على الأصل فيقول: مصاوب ومناور، وهذا كما قالوا في جمع مقال ومقام: مَقَاوِم ومَقاوِل في رجوعهم بـالعين إلى أصلها قـال[9]: وأنشد النحـويون على ذلك[10]:

---

(١) الآية ١١ من النبأ.

(٢) تقدم برقم ٩٥٣.

(٣) السبعة ٢٧٨؛ البحر ٤/٢٧١؛ الشواذ ٤٢، وأضاف إلى خارجة الأعرج.

(٤) وهو المازني انظر: المنصف ١/٣٠٧.

(٥) الكتاب ٢/٣٦٧.

(٦) رسمت في الأصل بالياء وعبارة سيبويه «مصائب غلط منهم».

(٧) أي قاعدة النحاة في عدم الهمز لأن العين أصلية.

(٨) الكتاب ١/٢٩٠.

(٩) لم يقل سيبويه ذلك فلم يَرِدْ هذا البيت في كتابه. والزجاج في إعرابه ٢/٣٥٣ قال هذه العبارة بين يدي البيت.

(١٠) البيت للأخطل في ديوانه ١٢٣؛ والخصائص ٣/١٤٥؛ وابن يعيش ١٠/٩٠.

٢١٤٢ـ وإنِّي لَقَـوَّامٌ مَقَـاوِمَ لم يكن جريرٌ ولا مَوْلَى جريرٍ يقومُها

ووجهُ همزِها أنهم شبَّهوا الأصليَّ بالزائد فتوهَّموا أن معيشة بزنة صحيفة فهمزوها كما همزوا تِيْك. قالوا: ونظير ذلك في تشبيههم الأصلي بالزائد قولهم في جمع مَسِيل: مِسْلان توهَّموه على أنه على زنة قضيب وقِضبان[١] وقالوا في جمعه أَمْسِلة كأنهم توهَّموا أنه بزنة رغيف وأرغفة، وإنما مسيل وزنه مَفْعِل لأنه من سَيَلان الماء. وأنشدوا على مَسيل وأَمْسِلة قولَ أبـي ذؤيب الهذلي[٢]:

٢١٤٣ـ بِـوادٍ لا أنيسَ بـه يَبـابٍ وأَمْـسِلةٍ مَـذانِـبُهـا خَـلِيـفُ

وقال الزجاج[٣]: «جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ، ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيهَ بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة». قلت: وهذه القراءة لم ينفرد بها نافع بل قرأها جماعة جِلَّةٌ[٤] معه، فإنها منقولةٌ عن ابن عامر الذي قرأ على جماعة من الصحابة كعثمان وأبـي الدرداء ومعاوية، وقد سبق ذلك في الأنعام، وقد قرأ بها قبل ظهور اللحن وهو عربـي صريح. وقرأ بها أيضاً زيد بن علي وهو على جانب من الفصاحةِ والعلمِ الذي لا يدانيه إلا القليلُ. وقرأ بها أيضاً الأعمشُ والأعرجُ وكفى بهما في الإتقان والضبط. وقد نقل الفراء[٥] أن قَلْبَ هذه الياء تشبيهاً لها بياء صحيفة قد جاء وإنْ كان قليلاً.

---

(١) قضيب يُجمع على قضبان بكسر القاف وضمها. القاموس: قضب.

(٢) ديوان الهذليين ١٠١/١. يباب: قفر. الأمسلة: مجاري الماء. الخليف: طريق وراء جبل. المذانب ج مِذْنَب وهو مسيل الماء إلى الأرض ورواية الديوان: مدافعها.

(٣) معاني القرآن ٣٥٣/٢.

(٤) جلة: ج جليل.

(٥) معاني القرآن ٣٧٣/١ وعبارته «وربما هَمَزَت العرب هذا وشبهه».

وقوله: «قليلاً ما تشكرون» كقوله: «قليلاً ما تذكرون»[1].

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿ولقد خلقناكم ثم صوَّرْناكم ثم قلنا﴾**:
اختلف الناس في «ثم» في هذين الموضعين: فمنهم مَنْ لم يلتزم فيها ترتيباً وجعلها بمنزلة الواو فإنَّ خَلْقَنا وتصويرَنا بعد قوله تعالى للملائكة «اسجدوا». ومنهم مَنْ قال: هي للترتيب لا في الزمان بل للترتيب في الإخبار، ولا طائل في هذا. ومنهم مَنْ قال: هي للترتيب الزماني وهذا هو موضوعُها الأصلي. ومنهم مَنْ قال: الأولى للترتيب الزمانيْ والثانية للترتيب الإخباري. واختلفت عبارة القائلين بأنها للترتيب في الموضعين فقال بعضهم: إنَّ ذلك على حذف مضافين، والتقدير: ولقد خلقنا آباءكم ثم صَوَّرْنا آباءكم ثم قلنا، ويعني بأبينا آدم عليه السلام. والترتيب الزماني هنا ظاهر بهذا التقدير. وقال بعضهم:
[٣٧٢/أ] الخطاب في «خلقناكم وصوَّرْناكم» لآدم عليه السلام وإنما خاطبه / بصيغة الجمع وهو واحد تعظيماً له ولأنه أصلُ الجميع، والترتيب أيضاً واضح.

وقال بعضهم: المخاطبُ بنو آدم والمراد به أبوهم، وهذا من باب الخطاب لشخصٍ والمرادُ به غيره كقوله: «وإذ نَجَّيْناكم مِنْ آل فرعون»[2] إلى آخره، وإنما المُنَجَّىْ والذي كان يُسامُ سُوءَ العذاب أسلافُهم. وهذا مستفيضٌ في لسانهم. وأنشدوا على ذلك قوله[3]:

٢١٤٤ـ إذا افتخرَتْ يوماً تميمٌ بقوسها ... وزادَتْ على ما وطَّدَتْ مِنْ مناقب
فأنتم بذي قارٍ أمالَتْ سيوفُكمْ ... عروشَ الذين استرهنوا قوسَ حاجبِ

وهذه الوقعةُ إنما كانت في أسلافهم.

---

(١) الآية ٣ من الأعراف.
(٢) الآية ٤٩ من البقرة.
(٣) لم أهتد إلى قائلها. وهما في البحر ٤/٢٧٣.

والترتيبُ أيضاً واضحٌ على هذا. ومن قال: إن الأولى للترتيب الزماني والثانية للترتيب الإخباري اختلفت عباراتهم أيضاً. فقال بعضهم: المراد بالخطاب الأول آدمُ وبالثاني ذريتُه، والترتيبُ الزماني واضح، و«ثم» الثانية للترتيب الإخباري. وقال بعضهم: ولقد خلقناكم في ظهر آدم ثم صوَّرناكم في بطونِ أمَّهاتكم. وقال بعضهم: ولقد خلقنا أزواجكم ثم صوَّرنا أجسامكم. وهذا غريبٌ نقله القاضي أبو يعلى[1] في «المعتمد». وقال بعضهم: خلقناكم نُطَفاً في أصلاب الرجال ثم صوَّرْناكم في أرحام النساء. وقال بعضهم: ولقد خلقناكم في بطون أمهاتكم وصوَّرْناكم فيها بعد الخلق بشَقِّ السمع والبصر، فـ «ثم» الأولى لترتيب الزمان، والثانية لترتيب الإخبار.

وقوله: «إلا إبليس» تقدَّم الكلام عليه في البقرة[2]. وقوله «لم يكن» هذه الجملةُ استئنافيةٌ لأنها جواب سؤال مقدر، وهذا كما تقدَّم في قوله في البقرة «أبـى». وتقدم أن الوقف على إبليس. وقيل: فائدة هذه الجملة التوكيدُ لِما أخرجه الاستثناء من نفي سجود إبليس. وقال أبو البقاء[3]: «إنها في محل نصب على الحال أي: إلا إبليس حال كونه ممتنعاً من السجود». وهذا كما تقدم له[4] في البقرة من أن «أبـى» في موضع نصب على الحال.

آ. **(١٢) قوله تعالى: ﴿أن لا تَسجدَ﴾**: في «لا» هذه وجهان، أظهرهما: أنها زائدة للتوكيد. قال الزمخشري[5]: «لا» في «أن لا تسجد»

---

(١) أحمد بن علي الموصلي، حافظ محدّث ثقة، نعته الذهبـي بمحدّث الموصل، له المعجم والمسند الكبير والمسند الصغير توفي سنة ٣٠٧. انظر: الأعلام ١/١٧١.

(٢) الآية ٣٤ «فسجدوا إلا إبليس أبـى واستكبر وكان من الكاذبين».

(٣) الإملاء ١/٢٦٩.

(٤) له: أي لأبـي البقاء. انظر: الإملاء ١/٣٠.

(٥) الكشاف ٢/٦٨.

صلةٌ بدليل قوله تعالى: «ما منعك أن تسجد لِما خلقتُ بيدَيَّ»[1] ومثلها: «لئلا يعلمَ أهلُ الكتاب»[2] بمعنى ليعلم. ثم قال: «فإن قلت: ما فائدةُ زيادتها؟ قلت: توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه، كأنه قيل: ليتحقَّق عِلمُ أهل الكتاب، وما منعك أن تحقق السجود وتُلْزِمَه نفسك إذ أمرتك؟ وأنشدوا على زيادة «لا» قولَ الشاعر[3]:

٢١٤٥ـ أبى جودُه لا البخلَ واستعجلَتْ نَعَمْ   به مِنْ فتى لا يمنع الجودَ نائلُه

يروى «البخل» بالنصب والجر، والنصبُ ظاهرُ الدلالة في زيادتها، تقديرُه: أبى جودُه البخلَ. وأمَّا في روايةِ الجر فالظاهرُ منها عدمُ الدلالة على زيادتها. ولا حجةَ في هذا البيتِ على زيادة «لا» في رواية النصب، ويتخرَّجُ على وجهين أحدهما: أن تكون «لا» مفعولاً بها و «البخل» بدل منها لأنَّ «لا» تُقال في المنع فهي مؤدِّية للبخل. والثاني: أنها مفعول بها أيضاً، والبخل مفعول من أجله والمعنى: أبى جودُه لفظ «لا» لأجل البخل أي كراهة البخل، ويؤيد عدمَ الزيادة روايةُ الجر. قال أبو عمرو بن العلاء: «الرواية فيه بخفض «البخل» لأن «لا» تُسْتعمل في البخل»، وأنشدوا أيضاً على زيادتها قول الآخر[4]:

٢١٤٦ـ أَفَعَنْكَ لا برقٌ كأنَّ وميضَه   غابٌ تَسَنَّمَه ضِرامٌ مُثْقَبُ

---

(١) الآية ٧٥ من ص.

(٢) الآية ٢٩ من الحديد.

(٣) تقدم برقم ٨٥ والأصل «به من نعم من فتى» وبذلك يضطرب عروضياً.

(٤) البيت لساعدة بن جؤية وهو في ديوان الهذليين ١٧٢/١ برواية: أفمنك، تشيُّمه بدلاً من تسنمه. اللسان لا؛ البحر ٢٧٣/٤. والغاب: ضرب من الشجر. والضرام: النار في الحطب. وقوله «غـاب» في الأصل غراب وهو تحريف.

يريد: أفعنك برقٌ. وقد خَرَّجه الشيخ[1] على احتمال كونها عاطفةً وحَذْفِ المعطوف، والتقدير: أفعنك لا عن غيرك. وكونُ «لا» في الآية زائدةً هو مذهب الكسائي والفراء[2] وأبي إسحاق[3]. وما ذكرته من كون «البخل» بدلاً من «لا» و «لا» مفعولٌ بها هو مذهب الزجاج. وحكى بعضهم عن يونس قال: «كان أبو عمرو بن العلاء يجرُّ «البخل» ويجعل «لا» مضافة إليه، أراد أبىٰ جوده لا التي هي للبخل لأن «لا» قد تكون للبخل وللجود، فالتي للبخل معروفة، والتي للجود أنه لو قال له: «امنع الحق» أو «لا تعط المساكين» فقال: «لا» كان جوداً. قلت: يعني فتكون الإضافة للتبيين، لأن «لا» صارت مشتركةً فميَّزها بالإضافة وخصَّصها به. / وقد تقدم طرف جيد من زيادة «لا» في أواخر الفاتحة[4] وأقوال الناس في ذلك. [٣٧٢/ب]

وقد زعم جماعةٌ أن «لا» في هذه الآية الكريمة غيرُ زائدة، لكن اختلفت عبارتهم في تصحيح معنى ذلك فقال بعضهم: في الكلام حَذْفٌ يصحُّ به النفي، والتقدير: ما منعك فأحوجك أن لا تسجد؟ وقال بعضهم: المعنى على ما ألجأك أن لا تسجد؟ وبعضهم: مَنْ أمَرَكَ أن لا تسجد؟ ومَنْ قال لك أن لا تسجد، أو ما دَعاك أن لا تسجد؟ وهذا تمحُّل مَنْ يتحرَّج مِنْ نسبة الزيادة إلى القرآن وقد تقدَّم تحقيقه، وأنَّ معنى الزيادة على معنىً يفهمه أهلُ العلم وإلا فكيف يُدَّعىٰ زيادةٌ في القرآن بالعُرْف العام؟ هذا ما لا يقوله أحد من المسلمين.

و «ما» استفهاميةٌ في محل رفع بالابتداء، والخبرُ بعدها أي: أيُّ شيء

---

(١) البحر ٤/٢٧٣.

(٢) معاني القرآن ١/٣٧٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٣٥٥ وأبو إسحاق هو الزجاج.

(٤) انظر: الورقة ٩ أ.

منعك. و «أَنْ» في محل نصبٍ أو جر لأنها على حَذْفِ حرف الجر إذ التقدير: ما منعك من السجود؟ و «إذ» منصوب بتسجد أي: ما منعك من السجود في وقت أمرِي إياك به. وقوله: «خَلَقْتني من نار» لا محلَّ لهذه الجملةِ لأنها كالتفسير والبيان للخبرية.

آ. (١٣) **وقوله تعالى: ﴿منها﴾**: و «فيها» الضميرُ يعود على الجنة لأنه كان من سكانها. عن ابن عباس: أنهم كانوا في عدن لا في جنة الخلد. وقيل: يعود على السماء، لأنه يُروى في التفسير أنه وَسْوس إليهما وهو في السماء. وقيل: على الأرض أُمِر أن يَخْرج منها إلى جزائر البحار، ولا يدخل في الأرض إلا كالسارق. وقيل: على الرتبة المنيفة والمنزلة الرفيعة. وقيل: على الصورة والهيئة التي كان عليها لأنه كان مُشْرِق الوجه فعاد مُظْلِمَه. وقوله: «فاخرجْ» تأكيدٌ لـ «اهبط» إذ هو بمعناه.

وقوله: «فيها» لا مفهومَ له، يعني أنه لا يُتَوَهَّم أنه يجوز أن يتكبَّر في غيرها. ولمَّا اعتبر بعضهم هذا المفهوم احتاج إلى تقدير حذف معطوف كقوله: «تقيكم الحرَّ»[١] قال: «والتقديـرُ فما يكون لك أن تتكبَّر فيها ولا في غيرها».

آ. (١٤) **والضمير في ﴿يُبْعثون﴾**: يعود على بني آدم لدلالة السياق عليهم، كما دلَّ على ما عاد عليه الضميران في منها وفيها كما تقدَّم.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿فبما أَغْوَيْتني﴾**: في هذه الباء وجهان أحدهما: أن تكون قسميةً وهو الظاهر. والثاني: أن تكون سببيَّة، وبه بدأ الزمخشري[٢] قال: «فبما أغويتني: فبسبب إغوائك إياي لأقعدنَّ لهم» ثم

---

(١) الآية ٨١ من النحل.

(٢) الكشاف ٢/٦٩.

قال: «والمعنى: فبسبب وقوعي في الغَيِّ لاجتهدنَّ في إغوائهم حتى يَفْسُدوا بسببي كما فَسَدْتُ بسببهم. فإن قلت: بم تَعَلَّقَت الباء فإن تعلُّقها بـ «لأقعدن» يصدُّ عنه لام القسم لا تقول: واللّهِ بزيدٍ لأمرَّنَّ؟ قلت: تَعَلَّقَتْ بفعل القسم المحذوف تقديره: فبما أغويتني أقسم بالله لأقعدنَّ أي: فبسبب إغوائك أُقْسِم. ويجوز أن تكون الباء للقسم أي: فأقسم بإغوائك لأقعدنَّ». قلت: وهذان الوجهان سبق إليهما أبو بكر بن الأنباري، وذكر عبارةً قريبة من هذه العبارة.

وقال الشيخ[1]: «وما ذكره من أن اللام تصدُّ عن تعلُّق الباء بـ «لأقعدَنَّ» ليس حكماً مُجْمَعاً عليه بل في ذلك خلافٌ». قلت: أمَّا الخلافُ فنعم، لكنه خلافٌ ضعيف لا يُقَيَّد به أبو القاسم، والشيخُ نفسه قد قال عند قوله تعالى: «لَمَنْ تَبِعك منهم لأملأنَّ»[2] في قراءة مَنْ كسر اللام في «لمن»، إنَّ ذلك لا يُجيزه الجمهور وسيأتي لك مبيناً إن شاء الله.

و «ما» تحتمل ثلاثة أوجه أظهرها: أنها مصدرية أي: فبإغوائك إياي. والثاني: أنها استفهامية يعني أنه استفهم عن السبب الذي أغواه به فقال: فبأي شيء من الأشياء أغويتني؟ ثم استأنف جملةً أَقْسَمَ فيها بقوله «لأقعدَنَّ». وهذا ضعيفٌ عند بعضِهم أو ضرورةٌ عند آخرين من حيث إنَّ «ما» الاستفهامية إذا جُرَّت حُذِفَتْ ألفها، ولا تَثْبت إلا في شذوذ كقولهم: عمَّا تسأل؟ أو ضرورةً كقوله[3]:

٢١٤٧ـ على ما قام يَشْتِمني لئيمٌ كخنزيرٍ تمرَّغَ في رمادِ

---

(١) البحر ٤/٢٧٥.

(٢) الآية ١٨ من الأعراف وهي قراءة أبي بكر في بعض طرقه والجحدري. انظر: البحر ٤/٢٨٨.

(٣) تقدم برقم ٦١٦.

والثالث: أنها شرطية، وهو قولُ ابن الأنباري، ولا بد من إيراد نصِّه قال: ـ رحمه الله ـ «ويجوز أن تكونَ «ما» بتأويل الشرط، والباءُ من صلة الإغواء، والفاءُ المضمرة جواب الشّرط، والتقديـر: فبأي شيء أغـويتني فلأقعدنَّ لهم صراطك» فتُضْمر الفاءَ [في] جواب الشرط كما تضمرها في قولك «إلى ما أومأتَ إني قابلُه، وبما أمرت إني سامعٌ مطيع». وهذا الذي قاله ضعيف جداً، فإنه على تقدير صحة معناه يمتنع من حيث الصناعة، فإن فاء الجزاء لا تُحذف إلا في ضرورة شعر كقوله(١):

٢١٤٨ـ مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللَّـهُ يشكرُها والشرُّ بالشـر عند الله مِثْـلان

[٣٧٣/أ] أي: فالله. وكان المبرد(٢) / لا يُجَوِّز ذلك ضرورة أيضاً، وينشد البيت المذكور:

مَنْ يفعل الخير فالرحمن يشكره ....

فعلى رأي أبـي بكر(٣) يكون قوله «لأقعدنَّ» جوابَ قسم محذوف، وذلك القسم المقدر وجوابه جواب الشرط، فيقدِّرُ دخول الفاء على نفس جملة القسم مع جوابها تقديره: فبما أغويتني فواللَّـهِ لأقعدنَّ. هذا يُتَمِّمُ مذهبه.

وقوله: «صراطَك» في نصبه ثلاثة أوجه أحدها: أنه منصوب على إسقاط الخافض. قال الزجاج(٤): «ولا اختلاف بين النحويين أنَّ «على»

---

(١) تقدم برقم ١٤٠.

(٢) لم يفعل ذلك في المقتضب، وإنما أورد البيت بسقوط الفاء من لفظ الجلالة ثم قال: «إنه على إرادة الفاء» المقتضب ٢/ ٧٠.

(٣) أي أبـي بكر بن الأنباري.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٥٨.

محذوفة كقولك: «ضُرِب زيدٌ الظهرَ والبطنَ» أي: على الظهر والبطن». إلا أن هذا الذي قاله الزجاج ـ وإن كان ظاهرهُ الإجماع ـ ضعيفٌ من حيث إن حرف الجر لا يَطَّرِدُ حذفه، بل هو مخصوص بالضرورة أو بشذوذ كقوله[1]:

٢١٤٩ـ تمُرُّون الديارَ فلم تعوجوا ....

[وقوله][2]:

٢١٥٠ـ .... لولا الأسى لقضاني

[وقوله][3]:

٢١٥١ـ فَبِتُّ كأنَّ العائداتِ فَرَشْنني ....

والثاني: أنه منصوب على الظرف والتقدير: لأقعدنَّ لهم في صراطك. وهذا أيضاً ضعيف لأن «صراطك» ظرفُ مكانٍ مختصٌ، والظرف المكاني المختص لا يصل إليه الفعل بنفسه بل بـ «في»، تقول: صليت في المسجد ونمت في السوق. ولا تقول: صَلَّيْتَ المسجد، إلا فيما استثني في كتب النحو[4]، وإنْ ورد غير ذلك كان شاذاً كقولهم «رَجَع أدراجَه» و «ذهبت» مع «الشام» خاصة[5]. أو ضرورة كقوله[6]:

٢١٥٢ـ جزى الله بالخيراتِ ما فعلا بكم رفيقَيْنِ قالا خَيْمَتَيْ أمِّ معبدِ

---

(١) تقدم برقم ١٤٨.
(٢) تقدم برقم ١٨٣٥.
(٣) تقدم برقم ١٨٣٤ وورد في الأصل مكسوراً: «فلو أن العائدات».
(٤) وهو: دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة انظر: شرح الكافية ١٨٦/١.
(٥) قال في شرح الكافية ١٨٦/١: «وأما نحو «ذهبت الشام» فانتصاب «الشام» على الظرفية اتفاقاً لأن ذهب لازم، وهو شاذ».
(٦) تقدم برقم ٤٨١.

أي: قالا في خيمتي. وجعلوا نظيرَ الآية في نصب المكان المختص قولَ الآخر[1]:

٢١٥٣ـ لَـدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِـلُ مَتْنَه   كما عَسَـلَ الـطريقَ الثعلبُ

وهذا البيت أنشده النحاة على أنه ضرورة. وقد شذَّ ابن الطراوة عن مذهب النحاة فجعل «الصراط» و«الطريق» في هذين الموضعين مكانين مُبْهمين. وهذا قولٌ مردودٌ لأن المختصَّ من الأمكنة ما له أقطارٌ تحويه وحدودٌ تحصره، والصراط والطريق من هذا القبيل. والثالث: أنه منصوبٌ على المفعول به لأنَّ الفعلَ قبله وإن كان قاصراً فقد ضُمِّن معنى فعلٍ متعدٍّ. والتقدير: لألزمَنَّ صِراطك المستقيم بقعودي عليه.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿ثم لآتِيَنَّهم﴾**: جملةٌ معطوفة على جواب القسم أيضاً، وأخبر أنه بعد أن يقعد على الصراط يأتي من هذه الجهات الأربع، ونوَّع حرف الجر فجرَّ الأُوَّلَيْن بـ«مِنْ» والثانيَيْن بـ«عن» لنكتة ذكرها الزمخشري[2]. قال رحمه الله: «فإن قلت كيف قيل: مِنْ بين أيديهم ومِنْ خلفهم بحرف الابتداء، وعن أيمانهم وعن شمائلهم بحرف المجاوزة؟ قلت: المفعول فيه عُدِّي إليه الفعلُ نحو تعديتِهِ إلى المفعول به، فكما اختلفَتْ حروفُ التعدية في ذلك اختلفت في هذا وكانت لغةً تُـؤْخَذُ ولا تُقاسُ، وإنما يُفَتَّشُ عن صحة موقعها فقط، فلمَّا سمعناهم يقولون: جلس عن يمينه وعلى يمينه، وعن شماله وعلى شماله قلنا: معنى «على[3] يمينه» أنه تَمَكَّن من جهة اليمين

---

(١) البيت لساعدة بن جؤية وهو في ديوان الهذليين ١/١٩٠؛ والكتاب ١/١٦؛ والخصائص ٣/٣١٩؛ وأمالي الشجري ١/٤٢؛ والهمع ١/٢٠٠؛ والدرر ١/١٦٩. واللدن: اللين. يعسل: يتحرك ويضطرب. المتن: الظهر.

(٢) الكشاف ٢/٧١.

(٣) في المطبوعة «عن» تحريف.

تمكُّنَ المستعلي من المستعلَى عليه. ومعنى «عن يمينه» أنه جلس متجافياً عن صاحب اليمين غيرَ ملاصقٍ له منحرفاً عنه، ثم كَثُر حتى استعمل في المتجافي وغيرِه كما ذكرنا في تعالَ. ونحوُه من المفعول به قولهم: «رميت على القوس وعن القوس ومن القوس»، لأنَّ السهم يُبْعِدُ عنها ويَسْتعليها إذا وُضع على كَبِدِها للرمي، ويبتدىء الرميُ منها، فلذلك قالوا: جلس بين يديه وخلفه بمعنى في لأنهما ظرفان للفعل، ومِنْ بين يديه، ومن خلفه، لأنَّ الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول: جئت من الليل تريد بعض الليل». قلت: وهذا كلامُ مَنْ رسخت قدمُه في فهم كلام العرب. وقال الشيخ(١): «وهو كلامٌ لا بأسَ به» فلم يوفِّه حقَّه.

ثم قال: «وأقول: وإنما خَصَّ بين الأيدي والخلف بحرف الابتداء الذي هو أمكن في الإتيان لأنهما أغلبُ ما يجيء العدوُّ منهما فينال فرصته، وقدَّم بين الأيدي على الخلف لأنها الجهة التي تدلُّ على إقدام العدو وبسالته في مواجهة قِرْنِه غيرَ خائفٍ منه، والخلف جهةُ غَدْرٍ ومخاتلة وجهالة القِرْن بمَنْ يغتاله ويتطلب غِرَّته وغَفْلَتَه، وخَصَّ الأيمان والشمائل بالحرف الذي يدلُّ على المجاوزة لأنهما ليستا بأغلب ما يأتي منهما العدو، وإنما يجاوز إتيانَه إلى [٣٧٣/ب] الجهة التي هي أغلب في ذلك، وقُدِّمت الأيمان على الشمائل لأنها هي الجهةُ القويةُ في ملاقاة العدو، وبالأَيْمان البطشُ والدفعُ، فالقِرْنُ الذي يأتي مِنْ جهتها أبسلُ وأشجع إذ جاء من الجهة التي هي أقوى في الدفع، والشمائل ليست في القوة والدفع كالأَيْمان.

والأَيْمان والشمائل جَمْعا يمين وشمال، وهما الجارحتان وتُجْمَعان في القلة على أَفْعُل، قال(٢):

---

(١) البحر ٤/٢٧٦.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في الكتاب ١/١١٣؛ ٢/٤٧؛ والنوادر ١٦٥؛ والخصائص ٢/١٣٠؛ وأمالي الشجري ١/٣٠٦؛ وابن يعيش ٥/٤١؛ والخزانة ٤/٤٠١.

٢١٥٤ـ يـأتي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُـلِ

والشمائل يُعَبَّر بها عن الأخلاق والشيم تقول: له شمائلُ حسنة ويُعَبَّر عن الحسنات باليمين،وعن السيئات بالشمال، لأنهما منشأ الفعلين: الحسن والسيِّئ. ويقولون: اجعلني في يمينك لا في شِمالك قال(١):

٢١٥٥ـ أبُثْنَىٰ أفي يُمْنَىٰ يديكِ جَعَلْتِني ... فَأَفْرحَ أم صَيَّرْتني في شِمالكِ

يَكْنون بذلك عن عِظَم المنزلة عند الشخص وخِسَّتها وقال(٢):

٢١٥٦ـ رأيت بني العَلَّاتِ لمَّا تضافروا ... يَحُوزون سَهْمي بينهمْ في الشَّمائل

والشمائل: جمع شَمَال بفتح الشين وهي الريح. قال امـرؤ القيس(٣):

٢١٥٧ـ وهَبَّتْ له ريحٌ بمختلف الصُّوىٰ ... صَباً وشَمالٌ في منازِلِ قُفَّالِ

والألف في الشمال زائدةٌ، لذا يُزاد فيها الهمزةُ أيضاً بعد الميم فيقولون شَمْأَل، وقبلها فيقولون شَأْمَل، يدلُّ على ذلك كلِّه سقوطُه في التصريف قالوا: «شَمَلَت الريح»(٤) إذا هبَّت شَمالاً.

قوله: «ولا تجدُ أكثرَهم» الوِجْدان هنا يحتمل أن يكون بمعنى اللقاء أو بمعنى العلم أي: لا تُلْفِي أكثَرهم شاكرين، أو لا تعلم أكثرهم شاكرين، فشاكرين حالٌ على الأول، مفعول ثان على الثاني. وهذه الجملة تحتمل وجهين أحدهما: أن تكون استئنافية أخبر اللعين بذلك لتظنِّيه(٥) أو لأنه علمه بطريق. ويحتمل أن تكون داخلةً في حَيِّز ما قبلها في جواب القسم، فتكونَ معطوفةً على قوله «لأقعدَنَّ»، أَقْسَمَ على جملتين مُثْبَتَيْن وأخرى منفية.

---

(١) لم أقف عليه.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان شمل؛ وتهذيب اللغة ١١/٣٧٤.
(٣) ديوانه ١٣. له: أي للجمر. والصوى: الأكم الصغار والقفال: الراجعون من السفر.
(٤) من باب أكل.
(٥) تظنَّن: ظنَّ، وقد تبدل النون ألفاً فيصير تظنَّى، وتبدل هذه الألف في المصدر ياءً.

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿مَذْؤوماً مَدْحُوراً﴾**: حالان من فاعل «اخرج» عند مَنْ يجيز تَعدُّدَ الحال لذي حال واحدة. ومَنْ لا يُجِزْ ذلك فَمَدْحُوراً صفةٌ لمذؤوماً أو هي حالٌ من الضمير في الحال قبلها فيكون الحالان متداخلين. ومَذْؤوماً مدحوراً اسما مفعول مِنْ ذَأَمه ودَحَره. فأمَّا ذَأَمَه فيقال بالهمز: ذَأَمه يَذْأَمه كَرأَمه[١] يَرْأَمُهُ، وذامه يَذيمه كباعه يبيعه من غير همز، وعليه قولهم: «لن يَعْدَمَ الحسناء ذاماً»[٢] يُروى بهمزةٍ ساكنة أو ألف، وعلى اللغة الثانية قول الشاعر[٣]:

٢١٥٨ـ تَبِعْتُك إذْ عَيْني عليها غِشاوةٌ فلما انجلَتْ قَطَّعْتُ نفسي أَذِيْمُها

فمصدرُ المهموز ذَأْم كرَأْس، وأما مصدر غير المهموز فَسُمِعَ فيه ذامٌ بألف، وحكى ابن الأنباري[٤] فيه ذَيْماً كبَيْعٍ قال: «يقال ذَأَمْتُ الرجل أَذْأَمُه وذِمْتُه أَذِيْمُه ذَيْماً وذَمَمْتُه أَذُمُّه ذَمَّاً بمعنىً». وأنشد[٥]:

٢١٥٩ـ وأقاموا حتى انبرَوا جميعاً في مَقامٍ وكلُّهم مَذْؤومُ

والذَّامُ: العَيْبُ ومنه المثل المتقدم: «لن يَعْدَمِ الحسناءُ ذاما» أي كلُّ امرأة حسنة لا بد أن يكون فيها عيبٌ ما. وقالوا: أردتَ أن تَذيمه فمدحتَه أي: تَعيبه فمدحته، فأبدل الحاء هاءً. وقيل: الذام الاحتقارُ، ذَأَمْتُ الرجل: أي احتقرته قاله الليث. وقيل: الذام الذَّمُّ، قاله ابن قتيبة[٦] وابن الأنباري.

---

(١) رأم: أصلح.
(٢) مثل عربي. انظر: فصل المقال ٤٤.
(٣) تقدم برقم ١٥٦. (٤) الزاهر له ٢/٥.
(٥) البيت لحسان بن ثابت وهو في ديوانه ٤١ برواية:
لم يُوَلّوا حتى أبيدوا جميعاً في مقام وكلهمْ مذمومُ
وهو في الزاهر لابن الأنباري ٢/٥.
(٦) تفسير الغريب لابن قتيبة ١٦٦؛ والزاهر ٢/٥.

والجمهور على «مَذْؤوماً» بالهمز. وقرأ[1] أبو جعفر والأعمش والزهري «مَذُوْمَاً» بواو واحدة من دون همز. وهي تحتمل وجهين أحدهما: ـ ولا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه ـ أنه تخفيف «مذؤوماً» في القراءة الشهيرة بأَنْ أُلْقِيَتْ حركةُ الهمزة على الذال الساكنة، وحُذِفَت الهمزةُ على القاعدة المستقرة في تخفيف مثله، فوزن الكلمة آل إلى مَفُول لحذف العين. والثاني: أن هذه القراءةَ مأخوذةٌ مِنْ لغة مَنْ يقول: ذِمْتُه أذيمه كبِعْتُه أبيعه، وكان مِنْ حق اسم المفعول [٣٧٤/أ] على هذه اللغةِ مَذيم كمبيع قالوا: إلا أنه أُبْدلت / الواو من الياء على حَدِّ قولهم «مكول» في «مكيل» مع أنه من الكيل. ومثل هذه القراءة في احتمال الوجهين قولُ أمية بن أبـي الصلت[2]:

٢١٦٠ـ وقـالَ لإبـليسَ ربُّ العبـادِ … [أَن] اخرُجْ لعيناً دحيراً مَذُوْمَا

أنشد على ذلك الواحدي على لغة ذامه بالألف يَذيمه بالياء، وليته جعله محتملاً للتخفيف مِنْ لغة الهمز.

والدَّحْر: الطَّرْدُ والإبعاد يقال: دَحَره يَدْحَرُه دَحْراً ودُحوراً، ومنه: «ويُقْذَفون من كلِّ جانبٍ دُحوراً»[3] وقول أمية في البيت المتقدم «لَعيناً دحيراً» وقوله أيضاً[4]:

٢١٦١ـ وبإذنه سجدوا لآدمَ كلهمْ … إلا لعيناً خاطِئاً مَدْحورا

وقال الآخر[5]:

٢١٦٢ـ دَحَرْتُ بني الحصيب إلى قَديدٍ … وقد كانوا ذوي أَشَرٍ وفَخْرِ

(١) البحر ٢٧٧/٤، شواذ ابن خالويه ٤٢.
(٢) ديوانه ٢٣٥.
(٣) الآية ٩ من الصافات.
(٤) ديوانه ٢٣٥.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في تفسير ابن عطية ٢٤/٧؛ والبحر ٢٦٥/٤؛ والقديد: اسم وادٍ أو ماء. والأشر: البطر.

قوله: «لَمَنْ تَبِعَكَ» في هذه اللام وفي «مَنْ» وجهان أظهرهما: أن اللام لامُ التـوطئة لقسم محذوف و«مَنْ» شرطية في محل رفع بالابتداء و«لأملأنَّ» جواب القسم المدلول عليه بلام التوطئة، وجواب الشرط محذوف لسدِّ جوابِ القسم مسدَّه. وقد تقدم إيضاح ذلك غير مرة. والثاني: أن اللامَ لامُ ابتداء، «مَنْ» موصولة و«تبعك» صلتها، وهي في محل رفع بالابتداء أيضاً، و«لأملأنَّ» جواب قَسم محذوف، وذلك القسمُ المحذوفُ وجوابُه في محلِّ رفع خبراً لهذا المبتدأ، والتقدير: للذي تبعك منهـم والله لأملأنَّ جهنم منكم. فإن قلت: أين العائد من الجملة القسمية الواقعة خبراً عن المبتدأ؟ قلت: هو متضمِّنٌ في قوله «منكم» لأنه لمَّا اجتمع ضميرا غيبة وخطاب غَلَّب الخطاب على ما عُرِف غير مرة.

وفَتْحُ اللام هو قراءةُ العامَّة. وقرأ[1] عاصم في رواية أبـي بكر من بعض طرقِهِ والجحدري: «لِمَنْ» بكسرها، وخُرِّجتْ على ثلاثة أوجه أحدها: ـ وبه قال ابن عطية[2] ـ أنها تتعلق بقوله «لأملأنَّ» فإنه قال: «لأجل مَنْ تبعك منهم لأملأنَّ»، وظاهر هذا أنها متعلقةٌ بالفعل بعد لام القسم. قال الشيـخ[3]: «ويمتنع ذلك على قول الجمهور أن[4] ما بعد لام القسم لا يعمل فيما قبلها». والثاني: أن اللام متعلقةٌ بالذَّأْمِ والدَّحْر، والمعنى: اخرج بهاتين الصفتين لأجل تُباعك[5]. ذكره أبو الفضل الـرازي في كتاب «اللوائـح على شاذ القراءة». قلت: ويمكن أن تجيء المسألةُ من باب الإعمال لأن كلًّا من

---

(١) البحر ٤/٢٧٧، رواية عصمة عن أبـي بكر؛ الشواذ ٤٢.
(٢) التفسير ٧/٢٤.
(٣) البحر ٤/٢٧٨.
(٤) كذا في الأصل والبحر، والتقدير: لأنَّ، أو يكون الفعل: ويمنع.
(٥) كذا في الأصل بهذا الـضـبط، وفي البحر «اتباعك» ولعلها أصح.

مذؤوماً ومدحوراً يطلب هذا الجارَّ عند هذا القائل من حيث المعنى ويكون الإعمال للثاني كما هو مختار البصريين للحذف من الأول.

والثالث: أن يكون هذا الجارُّ خبراً مقدماً والمبتدأ محذوف تقديره: لمن تبعك منهم هذا الوعيدُ، ودلَّ على قوله «هذا الوعيد» قولُه «لأملأن جهنم»، لأن هذا القسمَ و جوابهَ وعيدٌ، وهذا أراده[1] الزمخشري[2] بقوله: «بمعنى لمن تبعك منهم الوعيد[3] وهو قوله «لأملأن جهنم» على أنَّ «لأملأنَّ» في محل الابتداء و «لمن تبعك» خبره. قال الشيخ[4]: «فإن أراد ظاهر كلامه فهو خطأ على مذهب البصريين لأنَّ قولَه «لأملأنَّ» جملةٌ هي جوابُ قسم محذوف، من حيث كونُها جملةً فقط لا يجوز أن تكون مبتدأة، ومن حيث كونها جواباً للقسم المحذوف يمتنع أيضاً؛ لأنها إذ ذاك من هذه الحيثيَّة لا موضع لها من الإعراب، ومن حيث كونُها مبتدأ لها موضع من الإعراب، ولا يجوز أن تكون الجملة لها موضع من الإعراب لا موضع لها من الإعراب، وهو محال لأنه يلزم أن تكون في موضع رفع لا في موضع رفع، داخلٌ عليها عاملٌ غيرُ داخل عليها عاملٌ، وذلك لا يُتَصَوَّر».

قلت: بعد أن قال الزمخشري: «بمعنى لِمَنْ تبعك الوعيد وهو لأملأنَّ» كيف يحسن أن يُتردد بعد ذلك فيُقال: إن أراد ظاهر كلامه، كيف يريده مع التصريح بتأويله هو بنفسه؟ وأمَّا قوله «على أن لأملأنَّ في محل الابتداء» فإنما قاله لأنه دالٌ على الوعيد الذي هو في محل الابتداء، فنسب إلى الدالِّ ما يُنْسب إلى المدلول من جهة المعنى. وقول الشيخ أيضاً «ومن حيث كونُها جواباً

---

(١) الأصل: أراد وهو سهو.
(٢) الكشاف ٧١/٢.
(٣) عبارة الكشاف: هذا الوعيد.
(٤) البحر ٢٧٨/٤.

/ للقسم المحذوف أيضاً إلى آخره كلامُ متحمَّلٍ عليه، لأنه يريد جملة [٣٧٤/ب] الجواب فقط البتة، إنما يريد الجملة القسمية برُمَّتها، وإنما استغنىٰ بذكرها عن ذكر قسيمها لأنها ملفوظ بها، وقد تقدَّم لك ما يشبه هذا الاعتراضَ الأخير عليه وجوابه. وأمَّا قولُ الشيخ: «ولا يجوز أن تكون الجملةُ لها موضعٌ من الإعراب لا موضعَ لها من الإعراب» إلى آخر كلامه كله شيءٌ واحدٌ ليس فيه معنى زائد.

وقوله تعالىٰ: «أجمعين» تأكيد. واعلم أن الأكثر في أجمع وأخواته المستعملة في التأكيد إنما يؤتىٰ بها بعد «كل» نحو: «فسجد الملائكةُ كلُّهم أجمعون»(١) وفي غير الأكثر قد تجيء بدون «كل» كهذه الآية الكريمة، فإنَّ «أجمعين» تأكيد لـ «منكم»، ونظيرها فيما ذكرتُ لك أيضاً قوله تعالىٰ: «وإن جهنَّم لمَوْعِدُهم أجمعين»(٢).

آ. (١٩) وفي البقرة: ﴿رغَداً﴾: وهو محذوفٌ لدلالة الكلام عليه(٣).

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿فوسوس لهما﴾، أي: فَعَلَ الوسوسة لأجلهما. والفرق بين وسوس له ووسوس إليه أنَّ وسوس له بمعنى لأجله كما تقدم، ووسوس إليه ألقى إليه الوسوسة.

والوَسْوَسَةُ: الكلام الخفيُّ المكرر، ومثله الوَسْواس وهو صوت الحَلْيِ، والوَسْوَسة أيضاً الخَطْرة الرديئة، ووسوس لا يتعدىٰ إلى مفعول بل هو لازم ويقال: رجل مُوَسْوِس بكسر الواو ولا يقال بفتحها، قاله ابن

---

(١) الآية ٣٠ من الحجر.

(٢) الآية ٤٣ من الحجر.

(٣) يعني في قوله هنا «فكلا من حيث شئتما» حذف «رغدا» أما في البقرة آية ٣٥ فقد قال «وكلا منها رغداً حيث شئتما».

الأعرابيّ. وقال غيره: يقال: مُوَسْوَس له ومُوَسْوَس إليه. وقال الليث: «الوسوسة حديثُ النفس والصوت الخفي من ريحٍ تهزُّ قصباً ونحوه كالهمس». قال تعالىٰ: «ونَعْلَمُ ما تُوَسْوِسُ به نفسه»[1] وقال رؤبة بن العجاج يصف صياداً[2]:

٢١٦٣ــ وَسْوَسَ يدعو مُخْلِصاً ربَّ الفَلَقْ لَمَّا دَنا الصيدُ دنا مِنَ الوَهَقْ

أي: لَمَّا أراد الصيدَ وَسْوس في نفسه: أيخطىء أم يصيب؟ وقال الأزهري[3]: «وسوس ووَزْوَزَ بمعنى واحد».

قوله: «لِيُبْدِيَ» في هذه اللام قولان أظهرهما: أنها لامُ العلة على أصلها، لأنَّ قَصْدَ الشيطان ذلك. وقال بعضهم: اللام للصيرورة والعاقبة، وذلك أن الشيطان لم يكن يعلم أنهما يعاقبان بهذه العقوبة الخاصة، فالمعنىٰ: أن أمرهما آيل إلى ذلك. والجواب: أنه يجوزُ أن يُعْلم ذلك بطريق من الطرق المتقدمة في قوله «ولا تجدُ أكثرهم شاكرين»[4].

قوله: «ماوُوْرِي» «ما» موصولة بمعنى الذي وهي مفعولٌ لـ «يُبدي» أي لِيُظْهِر الذي سُتِر. وقرأ الجمهور «وُوْرِي» بواوين صريحتين وهو ماضٍ مبني للمفعول، أصله وارَىٰ كضارب فلمَّا بُني للمفعول أُبْدِلَت الألفُ واواً كضُوْرِبَ، فالواو الأولى فاء والثانية زائدة. وقرأ[5] عبدالله: أُوْرِيَ بإبدال الأولى همزةً وهو بدلٌ جائزٌ لا واجب. وهذه قاعدة كلية[6] وهي: أنه إذا اجتمع في أول

---

(١) الآية ١٦ من سورة ق.
(٢) ديوانه ١٠٨؛ البحر ٤/٢٦٥؛ ابن عطية ٧/٢٩، والوهق: حبل.
(٣) لم أجد هذا النص في تهذيب الأزهري.
(٤) الآية ١٧ من الأعراف.
(٥) البحر ٤/٢٧٩.
(٦) انظر: المتمع ١/٣٣٢.

الكلمة واوان، وتحركت الثانية أو كان لها نظيرٌ متحرك وجب إبدال الأولى همزة تخفيفاً، فمثال النوع الأول «أُوَيصل» و«أواصل» تصغير واصل وتكسيره، فإن الأصل: وُوَيْصِل، وواصل فاجتمع واوان في المثالين ثانيتهما متحركة فوجب إبدال الأولى همزة. ومثال النوع الثاني أُوْلى فإن أصلها وُوْلَىٰ، فالثانية ساكنة لكنها قد تتحرك في الجمع في قولك أُوَل كفُضْلىٰ وفُضَل. فإن لم تتحرك ولم تُحْمَلْ على متحرك جاز الإبدال كهذه الآية الكـريمة. ومثله وُوْطِىء وأُوْطِىء.

وقرأ يحيى بن وثاب «وُرِيَ» بواو واحدة مضمومة وراء مكسورة، وكأنه من الثلاثي المتعدي، وتحتاج إلى نَقْلٍ أنَّ وَرَيْتُ كذا بمعنى وارَيْتُه.

والمُواراة: السَّتْرُ، ومنه قوله عليه السلام لمَّا بلغه موت أبـي طالب: «لعلِّي أذهب مُوارٍ» ومنه قول الآخر(١):

٢١٦٤ـ على صَـدىً أسـودَ المُـواري في التُّرْب أمسىٰ وفي الصفيح

وقد تقدم تحقيق هذه المادة(٢).

والجمهور على قراءة «سَوْءاتهما» بالجمع من غير نقلٍ ولا إدغام. وقرأ(٣) مجاهد والحسن «سَوَّتهما» بالإفراد وإبدال الهمزة واواً وإدغام الواو فيها. وقرأ الحسن أيضاً وأبو جعفر وشَيْبَة بن نصاح «سَوَّاتِهما» بالجمع وتشديد الواو بالعمل المتقدم. وقرأ(٤) أيضاً سَواتِهما / بالجمع أيضاً إلا أنه نَقَل حركةَ [٣٧٥/أ] الهمزة إلى الواو من غير عملٍ آخر، وكلُّ ذلك ظاهر: فَمَنْ(٥) قرأ بالجمع

(١) لم أقف عليه وهو من مخلع البسيط.
(٢) في قوله تعالى «فأواري سَوْءة أخي» من الآية ٣١ المائدة.
(٣) البحر ٤/٢٧٩، شواذ ابن خالويه ٤٢.
(٤) كذا بالبناء للمعلوم وفي البحر بالمجهول، ونسبها ابن خالويه إلى الزهري والحسن.
(٥) الأصل: وفمن بإقحام الواو سهواً.

فيحتمل وجهين، أظهرهما: أنه من باب وَضْعِ الجمع مَوْضعَ التثنية كراهيةَ اجتماع تثنيتَيْن والجمع أخو[1] التثنية فلذلك ناب منابها كقوله «صَغَتْ قلوبُكما»[2] وقد تقدَّم تحقيق هذه القاعدة. ويحتمل أن يكون الجمعُ هنا على حقيقته؛ لأنَّ لكل واحد منهما قُبُلاً[3] ودبراً، والسَّوْءات كناية عن ذلك فهي أربعٌ؛ فلذلك جيء بالجمع، ويؤيد الأولَ قراءةُ الإفراد فإنه لا تكون كذلك إلا والموضع موضع تثنية نحو: «مَسَح أذنيه ظاهرَهما وباطنهما»[4].

قوله: «إلا أنْ تكونا» استثناءٌ مفرغ وهومفعول من أجله، فيقدِّره البصريون إلا كراهةَ أن تكونا، وقدَّره الكوفيون إلا أن لا تكونا، وقد تقدَّم غيرَ مرة أن قول البصريين أَوْلى لأن إضمارَ الاسم أحسنُ من إضمار الحرف.

والجمهور على «مَلَكَيْن» بفتح اللام. وقرأ[5] ابن عباس والحسن والضحاك ويحيىٰ بن أبي كثير والزهري وابن حكيم عن ابن كثير «مَلِكين» بكسرها. قالوا: ويؤيِّد هذه القراءة قولُه في موضع آخر: «هل أَدُلُّك على شجرةِ الخلد ومُلْكٍ لا يَبْلَىٰ»[6]، والمُلك يناسِبُ المَلِك بالكسر. وأتىٰ بقوله «من الخالدين» ولم يقل «أو تكونا خالدَيْن» مبالغةً في ذلك؛ لأن الوصف بالخلود أهم من المِلْكية أو المُلْك، فإن قولك: «فلان من الصالحين» أبلغُ من قولك صالح، وعليه «وكانت من القانتين»[7].

---

(١) الأصل: أخوا بإقحام الألف سهواً.
(٢) الآية ٤ من التحريم.
(٣) الأصل: قبل ودبر وهو سهو.
(٤) رواه أبو داود (الطهارة ٥١)؛ ١/ ٩٤؛ وابن ماجة (الطهارة ٥٢) ١/ ١٥١.
(٥) البحر ٤/ ٧٩؛ الشواذ ٤٢.
(٦) الآية ١٢٠ من طه.
(٧) الآية ١٢ من التحريم.

آ. (٢١) **قوله تعالى: ﴿وقاسَمَهما﴾**: المفاعلةُ هنا تحتمل أن تكون على بابها، فقال الزمخشري[١]: «كأنه قال لهما: أُقسم لكما إني لمن الناصحين، وقالا له: أتقسم بالله أنت إنك لمن الناصحين لنا، فَجعَل ذلك مقاسمةً بينهم، أو أقسم لهما بالنصيحة وأقسما له بقبولها، أو أَخْرج قسمَ إبليس على وزن المفاعلة؛ لأنه اجتهد فيها اجتهادَ المُقاسِم». وقال ابن عطية[٢]: «وقاسمهما: أي حلف لهما، وهي مفاعلة إذ قبول المحلوف له وإقباله على معنى اليمين كالقسم وتقريره، وإن كان باديءَ الرأي يعطي أنها من واحد»، ويحتمل أن يكون فاعَل بمعنى أفعل كباعَدْته وأبعدته، وذلك أن الحَلْفَ إنما كان من إبليس دونهما وعليه قول خالد بن زهير[٣]:

٢١٦٥ـ وقاسَمَها بالله جَهْداً لأنتمُ ... ألذُّ مِنَ السَّلْوى إذا ما نشورها

قوله: «لكما لَمِن الناصحين» يجوز في «لكما» أن يتعلق بما بعده على أن أل معرفةٌ لا موصولة، وهذا مذهبُ أبي عثمان[٤]، أو على أنها الموصولة ولكن تُسُومح في الظرف وعديله ما لا يتسامح في غيرهما اتساعاً فيهما لدوَرانهما في الكلام، وهو رأي بعض البصريين وأنشد[٥]:

٢١٦٦ـ رَبَّيْتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدا ... كان جزائي بالعصا أن أُجْلدا

فـ «بالعصا» متعلق بأُجْلَد وهو صلة أَنْ، أو أن ذلك جائز مطلقاً ولو في المفعول به الصريح، وهو رأي الكوفيين وأنشدوا[٦]:

٢١٦٧ـ .... وشفاءُ غَيِّك خابِراً أن تسألي

---

(١) الكشاف ٢/٧٢.

(٢) تفسير ابن عطية ٧/٣١.

(٣) تقدم برقم ٤٨٠.

(٤) وهو المازني.

(٥) تقدم برقم ٧٢٩.

(٦) تقدم برقم ١٥٩٧.

أي: أن تسألي خابراً، أو أنه متعلقٌ بمحذوف على البيان أي: أعني لكما كقولهم: سقياً لك ورَعياً، أو تعلَّق بمحذوف مدلول عليه بصلة أل أي: إني ناصحٌ لكما. ومثلُ هذه الآية الكريمة: «إني لِعملكم من القالِين»[1] «وكانوا فيه من الزاهدين»[2]: وجعل ابن مالك[3] ذلك مطَّرداً في مسألة أل الموصولة إذا كانت مجرورة بـ مِنْ.

ونَصَح يتعدىٰ لواحد تارةً بنفسه وتارة بحرف الجر، ومثله شكر، وقد تقدم[4]، وكال ووزن. وهل الأصلُ التعدِّي بحرف الجر أو التعدي بنفسه أو كلٌّ منهما أصل؟ الراجح الثالث. وزعم بعضُهم أن المفعول في هذه الأفعال محذوفٌ وأن المجرور باللام هو الثاني، فإذا قلت: نصحتُ لزيدٍ فالتقدير: نصحت لزيد الرأيَ. وكذلك شَكَر له صنيعه وكِلْتُ له طعامه ووَزَنْتُ له متاعه فهذا مذهب رابع. وقال الفراء: «العربُ لا تكاد تقول: نصحتك، إنما يقولون نصحتُ لك وأنصح لك»، وقد يجوز نصحتك. قال النابغة[5]:

٢١٦٨ـ نصحتُ بني عوفٍ فلم يتقبَّلوا ... رسولي ولم تنجحْ لديهم وسائلي

وهذا يقوِّي أن اللام أصل.

والنُّصْحُ: بَذْلُ الجهد في طلب الخير خاصة، وضده الغش. وأمَّا «نصحت لزيد ثوبه» فمتعدٍ لاثنين لأحدهما بنفسه، وللثاني بحرف الجر باتفاق، وكأن النصح الذي هو بذل الجهد في الخير مأخوذ مِنْ أحد معنيين: إمَّا

---

(١) الآية ١٦٨ من الشعراء.
(٢) الآية ٢٠ من يوسف.
(٣) انظر: شرح الكافية له ٢/١٠١٩.
(٤) انظر الآية ٥٢ من البقرة.
(٥) ديوانه ١٩٧؛ وأمالي الشجري ١/٣٦٢؛ ومعجم شواهد العربية ٣٠٨.

مِنْ نَصَح أي أخلص، ومنه: ناصح العسل أي خالصه، فمعنى نصحه أخلصَ له الوُدَّ، وإمَّا من نَصَحْتُ الجِلْد والثوب إذا أحكمتَ خياطتهما، ومنه الناصح للخيَّاط والنِّصاح للخيط، فمعنى نَصَحه أي: أحكم رأيه منه. ويقال: نَصَحه نُصوحاً ونَصاحة قال تعالىٰ[1]: «توبوا / إلى الله توبةً نُصوحاً» بضم النون في [٣٧٥/ب] قراءة أبـي بكر، وقال الشاعر في «نَصاحة»[2]:

٢١٦٩ــ أَحْبَبْتُ حُبَّاً خالَطَتْه نَصاحةً ....

وذلك كذُهوب وذَهاب.

آ. (٢٢) **قوله تعالى: ﴿فَدَلَّاهما بغُرور﴾**: الباء للحال أي: مصاحبين للغرور أو مصاحباً للغرور فهي حال: إمَّا من الفاعلِ أو من المفعول. ويجوز أن تكون الباءُ سببيةً أي: دَلَّاهما بسبب أن غرَّهما. والغُرور مصدر حُذف فاعله ومفعوله، والتقدير: بغُروره إياهما. وقوله: «فدلَّاهما» يحتمل أن يكون من التَدْلية من معنى دلا[3] دَلْوَه في البئر والمعنى أطمعهما. قال أبو جندب الهذلي[4]:

٢١٧٠ــ أَحُصُّ فلا أُجير ومَنْ أُجِرْه فليس كمَنْ تَدَلَّىٰ بالغُرورِ

وأن تكون من الدالِّ والدالَّة وهي الجُرْأة أي: فجرَّأهما قال[5]:

٢١٧١ــ أظن الحِلْمَ دَلَّ عليَّ قومي وقد يُسْتَجْهَلُ الرجلُ الحليمُ

---

(١) الآية ٨ التحريم. وانظر الحجة ٧١٤.
(٢) لم أهتد إلى قائله وعجزه وهو في المفردات ٤٩٤.
(٣) رسمت في الأصل بالياء والفعل واوي.
(٤) ديوان الهذليين ٩١/٣. أحص: أمنع الجوار.
(٥) البيت لقيس بن زهـير، وهو في اللسان دلل.

وعلى الثاني يكون الأصل دَلَّلهما، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل الثالثَ حرفَ لين، كقولهم: تظنَّيْتُ في تظنَّنْت وقَصَّيْت أظفاري في قَصَصْت وقال[1]:

٢١٧٢ـ تَقَضِّيَ البازِيْ إذا البازي كسرْ

والذَّوْق: وجود الطعم بالفم ويعبر به عن الأكل. وقيل: الذوق مَسُّ الشيء باللسان أو بالفم يقال فيه: ذاق يذوق ذَوْقاً مثل: صام يصوم صوماً، ونام ينام نوماً.

قوله: «وطَفِقا» طَفِقَ من أفعالِ الشُّروع كأخذ وجعل وأنشأ وعَلِق وهَبَّ وانبرى، فهذه تدلُّ على التلبُّس بأول الفعل، وحكمُها حكمُ أفعالِ المقاربة من كونِ خبرها لا يكون إلا مضارعاً، ولا يجوزُ أن يقترنَ بأَنْ البتة لمنافاتها لها لأنها للشروع وهو حالٌ و «أَنْ» للاستقبال، وقد يقع الخبر جملةً اسمية كقوله[2]:

٢١٧٣ـ وقد جَعَلَتْ قَلوصُ بني سهيلٍ   من الأكْوارِ مَرْتَعُها قريبُ

وشرطية كإذا كقول عمر: «فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يَخْرج أَرْسَلَ رسولاً» ويقال: طَفِقَ بفتح الفاء وكسرها، وطَبِق بالباء الموحدة أيضاً. والألف اسمها و «يخصفان» خبرها.

والخَصْف الخَرْز في النِّعال، وهو وَضْعُ طريقة[3] على أخرى وخَرْزُهما، والمِخْصَف: ما يُخْصَفُ به وهو الإشْفى قال[4]:

---

(١) تقدم برقم ٥١٩.

(٢) البيت لرجل من بني بحتر وهو في المغني ٣١٠؛ والعيني ٢/١٧٠؛ والخزانة ٤/٩٢؛ والتصريح ١/٢٠٤.

(٣) الطريقة: الطبقة من جلد أو نحوه تطبَّق على مثلها، كل طبقة طراق.

(٤) البيت لأبي كبير الهذلي يصف عقاباً وتمامه:

حتى انتهيت إلى فراشِ عزيزةٍ   سوداءَ رَوْثَةُ أنفِها كالمِخْصَف

وهو في ديوان الهذليين ٢/١١٠؛ واللسان خصف. والروثة: الطرف.

٢١٧٤ـ .... أَنْفِهاكالمِخْصَف

والخَصَفَةُ أيضاً الجُلَّة للتمر، والخَصَفُ: الثياب الغليظة، وخَصَفْتُ الخَصْفة نَسَجْتُها، والأَخْصَف والخصيف طعام يبرق، وأصله أن يُوضع لبنٌ ونحوه في الخَصْفة فيتلوَّن بلونها، وقال العباس يمدح النبي صلى الله عليه وسلم[١]:

٢١٧٥ـ .... طِبْتَ في الظلال وفي مستودَعٍ حيث يُخْصَفُ الورقُ

يشير إلى الجنة أي حيث يخرز ويطابق بعضها فوق بعض.

قوله: «ألم أَنْهكما» يجوز أن تكون هذه الجملةُ التقريرية مفسرةً للنداء ولا محلَّ لها، ويُحتمل أن يكون ثَمَّ قولٌ محذوف وهي معمولةٌ له أي: فقال: ألم أنْهَكما، وذلك القولُ مفسِّر للنداء أيضاً. وقال الشيخ[٢]: «الأَوْلى أن يعود الضمير في «عليهما» على عورتيهما كأنه قيل: يَخْصِفان على سَوْءاتيهما، وعاد بضمير الاثنين لأن الجمعَ يُراد به اثنان، ولا يجوز أن يعود الضمير على آدم وحواء لأنه تقرَّر في علم العربية أنه لا يتعدَّى فعل الظاهر والمضمر المتصل إلى الضميرِ المتصلِ المنصوب لفظاً أو محلاً في غير باب ظن وفقد وعدم ووجد، لا يجوز: زيد ضربه ولا ضربه زيد، ولا زيد مرَّ به ولا مرَّ به زيد، فلو جَعَلْنا الضميرَ في «عليهما» عائداً على آدم وحواء لَلَزِمَ من ذلك تعدِّي «يَخْصِفُ» إلى الضمير المنصوب محلاً وقد رفع الضمير المتصل وهو الألف في «يَخْصِفان»، فإنْ أُخِذَ ذلك على حَذْف مضاف مرادٍ جاز ذلك وتقديره: يَخْصِفان على بَدَنَيْهما» قلت: «ومثلُ ذلك فيما ذكر «وهزِّي إليك»[٣] «واضمُمْ

---

(١) تمام صدره: من قبلها طِبْت في الظلال، وهو في اللسان خصف.

(٢) البحر ٤/٢٨٠.

(٣) الآية ٢٥ من مريم.

إليك جناحَك»[1] وقول الشاعر[2]:

٢١٧٦ـ هَوِّنْ عليك فإن الأمور بِكَفِّ الإلهِ مقاديرُها

وقوله أيضاً[3]:

٢١٧٧ـ دَعْ عنك نَهْباً صِيْح في حَجَراته ولكنْ حديثاً ما حديثُ الرواحلِ

و «من ورق» يحتمل أن تكون «مِنْ» لابتداء الغاية وأن تكون للتبعيض. وقرأ[4] أبو السَّمَّال «وطَفِقا» بفتح الفاء وهي لغة كما تقدم.

وقرأ[5] الزهري «يُخْصِفان» مِنْ أخصف وهي تحتمل وجهين أحدهما: أن يكون أَفْعَلَ بمعنى فَعَل. والثاني: أن تكون الهمزةُ للتعدية، والمفعولُ على هذا محذوفٌ أي: يَخْصِفان أنفسهما أي: يجعلان أنفسَهما خاصِفين. وقرأ [٣٧٦/أ] الحسن والأعرج ومجاهد وابن وثاب / «يَخِصِّفان» بفتح الياء وكسر الخاء والصادُ مشددةٌ، والأصل: يختصفان، فأُدْغمت التاء في الصاد ثم أُتْبعت الخاءُ للصاد في حركتها، وسيأتي لهذه القراءة نظيرٌ في يونس ويس نحو «يَهِدِّي»[6] و «يَخِصِّمُون»[7] إن شاء الله تعالى. وروى محبوب عن الحسن كذلك إلا أنه فتح الخاء فلم يُتْبِعْها للصاد، وهي قراءة يعقوب أيضاً وابن بريدة. وقرأ عبدالله «يُخُصِّفان» بضم الياء والخاء وكسر الصاد مشددة وهي مِنْ خصَّف بالتشديد، إلا أنه أتبع الخاء للياء قبلها في الحركة وهي قراءة عَسِرةُ النطق، ويدل على

---

(١) الآية ٣٢ من القصص.

(٢) تقدم برقم ٨٠.

(٣) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٩٤، والحجرات: النواحي، والنهب: الغارة. وقد أصاب التفعيلة الأولى خرم وهو حذف الأول من فعولن.

(٤) البحر ٤/٢٨٠؛ الشواذ ٤٢.

(٥) البحر ٤/٢٨٠؛ ابن عطية ٧/٣٢ ـ ٣٣.

(٦) الآية ٣٥ من يونس «أفمنْ يهدي إلى الحقِّ أحقُّ أن يُتَّبع أم مَنْ لا يَهِدِّي إلا أن يُهْدَى».

(٧) الآية ٤٩ من يس «ما ينظرون إلا صيحة واحدة تأخذهم وهم يَخِصِّمون».

أن أصلها مِنْ خَصَّف بالتشديد قراءةُ بعضهم «يُخَصِّفَان» كذلك إلا أنه بفتح الخاء على أصلها.

قوله: «أَلَمْ أَنْهَكما» هذه الجملةُ في محل نصب بقول مقدر ذلك القولُ حالٌ تقديره: وناداهما قائلاً ذلك. ولم يُصَرِّحْ هنا باسم المنادي للعلم به. و «لكمـا»[1] متعلق بـ «عدو» لِما فيه من معنى الفعل. ويجوزُ أن تكونَ متعلقةً بمحذوف على أنها حال من «عدوّ» لأنها لو تأخّرت لجاز أن تكون وصفاً له.

آ. **(٢٣) قوله تعالى: ﴿وإن لم تَغْفِرْ﴾**: هذا شرطٌ حُذِفَ جوابه لدلالة جواب القسم المقدر عليه، فإنَّ قَبْلَ حرف الشرط لامَ التوطئة للقسم مقدرةً كقوله: «وإن لم يَنْتَهُوا عمَّا يقولون لَيَمَسَّنَّ»[2]، ويدلُّ على ذلك كثرةُ ورودِ لامِ التوطئة قبل أداة الشرط في كلامهم. وما بعد ذلك قد تقدَّم إعرابُه في البقرة.

آ. **(٢٥) قوله تعالى: ﴿ومنها تُخْرَجُون﴾**: قرأ الأَخَوان[3] وابن ذكـوان «تَخْرُجون» هنا، وفي الجاثية: «فاليومَ لا تَخْرجون منها ولا»[4] وفي الزخرف: «كذلك تَخْرجون»[5] وفي أول الروم: «وكذلك تَخرجون، ومن آياته»[6] قرؤوا الجميعَ مبنياً للفاعلَ، والباقون قرؤوه مبنياً للمفعول، وفي أول الروم خلافٌ عن ابن ذكوان. وتحرَّزْتُ بأول الروم من قوله: «إذا أنتم

---

(١) من قوله: «إن الشيطان لكما عدو مبين».
(٢) الآية ٧٣ من المائدة.
(٣) السبعة ٢٧٨، الحجة ٢٨٠.
(٤) الآية ٣٥ من الجاثية.
(٥) الآية ١١ من الزخرف.
(٦) الآية ١٩ من الروم.

تَخْرجون»(١) فإنه قُرِئ مبنياً للفاعل من غير خلاف، ولم يذكر بعضهم موافقةَ ابنِ ذكوان للأخَوَيْن في الجاثية. والقراءتان واضحتان.

و [في] قوله: «قالا ربَّنا»(٢): فائدةُ حَذْفِ حرف النداء هنا تعظيم المنادى وتنزيهه. قال مكي(٣): «ونداء الربِّ قد كَثُر حَذْفُ «يا» منه في القرآن، وعلةُ ذلك أن في حذف «يا» من نداء الرب معنى التعظيم والتنزيه، وذلك أنَّ النداءَ فيه طَرَفٌ من معنى الأمر؛ لأنك إذا قلت: يا زيد فمعناه: تعالَ يا زيد، أدعوك يا زيد، فحُذِفت «يا» من نداء الرب ليزولَ معنى الأمر وينقص لأنَّ «يا» تُـؤَكِّده وتُظهر معناه فكان في حذف «يا» الإجلالُ والتعظيم والتنزيه».

آ. (٢٦) **قوله تعالى: ﴿يُواري﴾**: في محلِّ نصبٍ صفةً للباساً. وقوله «وريشاً» يُحْتمل أن يكونَ من باب عطف الصفات، والمعنى: أنه وصف اللباس بشيئين: مواراةِ السَّوْءة والزينة، وعبَّر عنها بالريش، لأنَّ الريش زينةٌ للطائر، كما أن اللباس زينة للآدميين ولذلك قال الزمخشري(٤): «والريش لباسُ الزينة»، استعير مِنْ ريش الطير لأنه لباسُه وزينتُه». ويُحْتَمل أن يكون من باب عطف الشيء على غيره أي: أَنْزَلْنا عليكم لباسَيْن لباساً موصوفاً بالمواراة ولباساً موصوفاً بالزينة، وهذا اختيار الزمخشري فإنه قال(٥) بعدما حَكَيْتُه عنه آنفاً: «أي: أنزلنا عليكم لباسَيْن لباساً يواري سَوْءاتكم ولبـاساً يُزَيِّنُكم، لأن الزينةَ غرضٌ صحيح كما قال تعالى: «لتركبوها وزينة»(٦) «ولكم

---

(١) الآية ٢٥ من الروم.
(٢) عاد إلى الآية ٢٣.
(٣) المشكل ١/٣٠٨.
(٤) الكشاف ٢/٧٤.
(٥) الكشاف ٢/٧٤.
(٦) الآية ٨ من النحل.

فيها جَمالٌ»[1] وعلى هذا فالكلام في قوة حذف موصوف وإقامة صفته مُقامه والتقدير: ولباساً ريشاً أي: ذا ريش».

والرِّيْشُ فيه قولان، أحدهما: أنه اسم لهذا الشيءِ المعروف. والثاني: أنه مصدرٌ يُقال: راشَه يَريشه رِيْشاً إذا جعل فيه الرِّيش، فينبغي أن يكون الريشُ مشتركاً بين المصدر والعين وهذا هو التحقيق. وقرأ[2] عثمان وابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والسُّلمي وعلي بن الحسين وابنه زيد وأبو رجاء وزر بن حبيش، وعاصم وأبو عمرو في رواية عنهما: «ورِياشاً»، وفيها تأويلان أحدهما ــ وبه قال الزمخشري ــ[3] أنه جمع رِيْش فيكون كشِعْب وشِعاب. والثاني: أنه مصدرٌ أيضاً فيكون ريش ورياش مصدرَيْن لـ راشه الله رَيشاً ورياشاً أي: أنعم عليه. وقال الزجاج[4]: «اللباس، فعلى هذا هما اسمان للشيء الملبوس قالوا: لِبْس ولِباس». قلت: وقد جَوَّز الفراء[5] أن يكون مصدراً فأخذ الزمخشري بأحد القولين، وغيرُه بالآخر، وأنشدوا[6]:

٢١٧٨ــ ورِيْشي منكمُ وهَـواي مَعْكمْ وإن كـانت زيـارتُكم لِمـامـا

قوله: «ولباسُ التقوى» قرأ نافع[7] وابن عامر والكسائي «لباسَ» بالنصب والباقون «لباسُ» بالرفع. فالنصب نسقاً على «لباساً» أي: أنزلنا لباساً موارياً وزينة، وأنزلنا أيضاً لباس التقوى، وهذا يُقَوِّي كون «ريشاً» صفةً ثانية للباساً

---

(١) الآية ٦ من النحل.

(٢) البحر ٢٨٢/٤؛ وابن عطية ٣٨/٧؛ والشواذ ٤٢.

(٣) الكشاف ٧٤/٢.

(٤) معاني القرآن ٣٦٢/٢؛ وتفسير الزجاج اللباس لقوله الريش وليس الرياش حيث قال: «ويقرأ رياشاً. والريش: اللباس».

(٥) معاني القرآن له ٣٧٥/١.

(٦) تقدم برقم ١٩٧ وسقطت الواو من «ريشـي» في الأصل سهواً.

(٧) السبعة ٢٨٠، الحجة ٢٨٠؛ البحر ٢٨٣/٤.

الأول إذ لو أراد أنه صفة لباسٍ ثانٍ لأبرز موصوفه كما أبرز هذا اللباسَ المضاف للتقوى[1].

وأمَّا الرفعُ فمِنْ خمسة أوجه، أحدها: أن يكون «لباس» مبتدأ، و «ذلك» مبتدأ ثان و «خير» خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والرابطُ هنا اسمُ الإشارةِ وهو أحدُ الروابط الخمسة المتفق عليها، ولنا سادسٌ فيه خلافٌ تقدَّم التنبيه عليه. وهذا الوجهُ هو أَوْجَهُ الأعاريب في هذه الآية الكريمة. الثاني: أن يكون «لباس» خبرَ مبتدأ محذوف أي: وهو لباس التقوى، وهذا قول [٣٧٦/ب] أبي إسحاق الزجاج[2]، وكأن المعنى/ بهذه الجملة التفسيرُ للّباس المتقدم، وعلى هذا فيكون قوله «ذلك» جملةً أخرى من مبتدأ وخبر. وقَدَّره مكي[3] بأحسنَ مِنْ تقدير الزجاج فقال: «وسَتْر العورة لباس التقوى». الثالث: أن يكون «ذلك» فَصْلاً بين المبتدأ وخبره، وهذا قول الحوفي ولا أعلم أحداً من النحاة أجاز ذلك، إلا أن الواحديَّ قال: «ومَنْ قال إن «ذلك» لغوٌ لم يَلْقَ على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على أحد ما ذكرنا». قلت: فقوله «لغو» هو قريب من القول بالفصل؛ لأنَّ الفصلَ لا محلَّ له من الإعراب على قول جمهور النحويين من البصريين والكوفيين. الرابع: أن يكون «لباس» مبتدأً و «ذلك» بدلٌ منه أو عطفُ بيان له أو نعت و «خير» خبره، وهو معنى قول الزجاج[4] وأبي علي[5] وأبي بكر ابن الأنباري، إلا أنَّ

---

(١) أي إن الريش صفة ثانية لقوله «ولباساً» الأول؛ ولذلك لم يذكر له إضافة كما صنع في لباس الثاني حيث إنها تختلف عن لباس الأول، ولذلك أبرز الثانية بقوله: «ولباس التقوى».

(٢) معاني القرآن ٢/٣٦٣.

(٣) المشكل ٢/٣٠٩.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٦٢.

(٥) الحجة ٣/٦ (خ).

الحوفي قال: «وأنا أرى أن لا يكون «ذلك» نعتاً للباس التقوى؛ لأن الأسماءَ المبهمة أعرف ممَّا فيه الألفُ واللام وما أضيف إلى الألف واللام، وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقلَّ منه تعريفاً، فإن كان قد تقدَّمَ قولُ أحدٍ به فهو سهوٌ».

قلت: أمَّا القول به فقد قيل كما ذَكَرْتُه عن الزجاج والفارسي وابن الأنباري، ونصَّ عليه أبو علي في «الحجة» أيضاً وذكره الواحدي. وقال ابن عطية[1]: «هو أنبل الأقوال»، وذكر مكي[2] الاحتمالات الثلاثة: أعني كونه بدلاً أو بياناً أو نعتاً، ولكن ما بحثه الحوفي صحيح من حيث الصناعةُ، ومن حيث إن الصحيح في ترتيب المعارف ما ذَكَر من كونِ الإشارات أعرفَ من ذي الأداة، ولكن قد يقال: القائلُ بكونه نعتاً لا يجعله أعرفَ مِنْ ذي الألف واللام. الخامس: جوَّز أبو البقاء[3] أن يكون «لباسُ» مبتدأً، وخبره محذوف أي: ولباسُ التقوى ساتر عوراتكم» وهذا تقديرٌ لا حاجةَ إليه.

وإسنادُ الإنزال إلى اللباس: إمَّا لأن أنزل بمعنى خلق كقوله: «وأنزلْنا الحديد»[4] وأنزلَ لكم من الأنعام ثمانية أزواج»[5]، وإمَّا على ما يسمِّيه أهلُ العلم التدريجَ وذلك أنه ينزل أسبابه، وهي الماء الذي هو سببٌ في نبات القطن والكتَّان والمرعى الذي تأكله البهائم ذواتُ الصوفِ والشعر والوبر التي يُتَّخَذُ منها الملابسُ، ونحو قولِ الشاعر يصف مطراً[6]:

---

(1) التفسير ٧/٣٩.
(2) المشكل ١/٣٠٩ ـ ٣١٠.
(3) الإملاء ١/٢٧١.
(4) الآية ٢٥ من الحديد.
(5) الآية ٦ من الزمر.
(6) رجز لم أهتد إلى قـائله، وهو في الكامل ٣/٩١؛ وابن عطية ٧/٣٨؛ والبحر ٤/٢٨٢.
والمستنّ: المتحرك المضطرب، والربابة: السحابة البيضاء، والآبال: ج إبل أراد أن السحاب ينبت ما تأكله الإبل فيصير الشحم في السنام.

٢١٧٩ـ أقبل في المُسْتَنِّ من سَحابَهْ ... أسنِمــة الآبـال في ربـابَــهْ

فجعله جائياً لأسنمة. . .(١) الإبل مجازاً لمَّا كان سبباً في تربيتها، وقريب منه قول الآخر(٢):

٢١٨٠ـ إذا نَزَلَ السَّماءُ بـأرض قومٍ ... رَعَيْنـاه وإن كـانـوا غضـابـا

وقال الزمخشري(٣): «جَعَلَ ما في الأرض منزَّلاً من السماء لأنه قضى ثَمَّ وكتب، ومنه «وأنزل لكم من الأنعامِ ثمانيةَ»(٤). وقال ابن عطية(٥): «وأيضاً فَخَلْقُ الله وأفعالُه إنما هي من علوٍ في القَدْر والمنزلة».

وفي قراءة عبدالله وأُبَـيّ «ولباس التقوى خير» بإسقاط «ذلك»، وهي مقوِّيةٌ للقول بالفصل والبدل وعطف البيان. وقرأ النحوي(٦): «ولَبُوسُ» بالواو ورفع السين. فأمَّا الرفعُ فعلى ما تقدَّم في «لباس»، وأمَّا «لبوس» فلم يُبَيِّنوها: هل هي بفتح اللام فيكون مثلَ قوله تعالى: «وعلَّمناه صنعةَ لَبوسٍ لكم»(٧) أو بضم اللام على أنه جمعٌ وهو مُشْكل، وأكثر ما يُتَخَيَّل له أن يكون جمع لِبْس بكسر اللام بمعنى ملبوس.

وقوله: ذلك مِنْ آيات الله» مبتدأٌ وخبر، والإشارة به إلى جميع ما تقدَّم من إنزال اللباسِ والريش ولباس التقوى. وقيل: بل هو إشارة لأقرب مذكور وهو لباسُ التقوى فقط.

---

(١) كلمة لم أتبينها وأسقطها في (ش)، أما (ي) فكتبها التي.
(٢) البيت لمعاوية بن مالك، وهو في اللسان سمو.
(٣) الكشاف ٢/٧٤.
(٤) الآية ٦ من الزمر.
(٥) التفسير ٧/٣٨.
(٦) لم ينصَّ صاحب «البحر» عليها، ونسبها ابن خالويه ٤٣ إلى سكن النحوي.
(٧) الآية ٨٠ من الأنبياء.

آ. (٢٧) **قوله تعالى: ﴿لا يَفْتِنَنَّكم﴾**: هو نهيٌ للشيطان في الصورة، والمراد نَهْيُ المخاطبين عن متابعته والإصغاءِ إليه، وقد تقدم معنى ذلك في قوله «فلا يكنْ في صدرك حَرَجٌ»(١). وقرأ(٢) ابن وثاب وإبراهيم: «لا يُفْتِنَنَّكم» بضمِّ حرفِ المضارعة مِنْ أفتنه بمعنى حَمَلَه على الفتنة. وقرأ زيد بن علي «لا يَفْتِنْكم» بغير نون توكيد.

قوله: «كما أخرج» نعتٌ لمصدرٍ محذوف أي: لا يَفْتننكم فتنةً مثلَ فتنة إخراج أبوَيْكم. ويجوز أن يكون التقدير: لا يُخْرِجَنَّكم بفتنته إخراجاً مثل إخراجه أبويكم. وقوله: «يَنْزِع» جملة في محل نصب على الحال. وفي صاحبها احتمالان، أحدهما: أنه الضمير في «أخرج» العائدُ على الشيطان، والثاني: أنه الأبوين(٣)، وجاز الوجهان لأنَّ المعنى يَصِحُّ على كلٍ من التقديرين، والصناعةُ مساعدةٌ لذلك؛ فإن الجملة مشتملة على ضمير الأبوين وعلى ضمير الشيطان. قال الشيخ(٤): «فلو كان بدل «ينزع» نازعاً تعيَّن الأولُ، لأنه إذ ذاك لو جُوِّز الثاني لكان وصفاً جرى على غير مَنْ هو له فكان يجب إبراز الضمير، وذلك على مذهب البصريين». قلت: يعني أنه يفرِّق / بين الاسم والفعل إذا جريا على غير ما هما له في المعنى: فإن كان [٣٧٧/أ] اسماً كان مذهبُ البصريين ما ذكر، وإن كان فعلاً لم يَحْتَجْ إلى ذلك. وقد تقدَّم لك الكلامُ على هذه المسألة، وأن الشيخ جمال الدين بن مالك سَوَّى بينهما، وأن مكيَّاً له فيها كلام مُشْكل.

و «يَنْزِعُ» جيء بلفظ المضارع على أنه حكاية حال كأنها قد وقعَتْ

---

(١) الآية ٢ من الأعراف.

(٢) البحر ٢٨٣/٤؛ الشواذ ٤٣.

(٣) كذا على الحكاية.

(٤) البحر ٢٨٣/٤.

وانقضَتْ. والنَّزْعُ[1]: الجَذْبُ بقوة للشيء عن مقرِّه، ومنه «تَنْزِعُ الناسَ كأنهم أعجازُ نخل مُنْقَعِر»[2] ومنه نَزْع القوس، وتستعمل في الأعْراض، ومنه نَزْعُ العداوة والمحبة من القلب، ونُزِع فلانٌ كذا سُلِبَه، ومنه «والنازعاتِ غَرْقاً»[3] لأنها تَقْلع أرواح الكفرة بشدة، ومنه المنازعةُ وهي المخاصمة، والنَّزْع عن الشيء كفٌّ عنه، والنزوع: الاشتياق الشديد، ومنه نَزَع إلى وطنه ونَزَع إلى مذهب كذا نَزْعَةً، وأنزع القومُ: نَزَعَتْ إبلهم إلى مواطنها، ورجل أَنْزَعُ أي زال شعرُه، والنَّزْعتان بياض يكتنف الناصية، والنَّزْعة أيضاً الموضع مِنْ رأس الأنزع، ولا يقال امرأة نَزْعاء إذا كان بها ذلك، بل يقال لها: زَعْراء، وبئر نَزُوع أي قريبة القَعْر لأنها يُنزع منها باليد.

قوله: «إنه يراكم هو وقبيلُه»: «هو» تأكيد للضمير المتصل ليسوغَ العطفُ عليه، كذا عبارة بعضهم. قال الواحدي: «أعاد الكناية ليحسن العطف كقوله: «اسكن أنت وزوجُك»[4] قلت: ولا حاجةَ إلى التأكيد في مثل هذه الصورةِ لصحة العطف، إذ الفاصلُ هنا موجودٌ وهو كافٍ في صحة العطف، فليس نظيرَ «اسكن أنت وزوجُك». وقد تقدَّم لك بحثٌ في «اسكن أنت وزوجك» وهو أنه ليسَ من باب العطف على الضمير لمانعٍ ذُكر ثَمَّةَ.

و «قبيلُه» المشهورُ قراءته بالرفع نسقاً على الضمير المستتر، ويجوز أن يكونَ نسقاً على اسم «إنَّ» على الموضع عند مَنْ يجيز ذلك، ولا سيما عند مَنْ يقول: يجوز ذلك بعد الخبر بإجماع. ويجوز أن يكون مبتدأً محذوفَ الخبر فتحصَّل في رفعه ثلاثة أوجه. وقرأ[5] اليزيدي «وقبيلَه» نصباً وفيها تخريجان،

(١) انظر: المفردات ٤٨٧.
(٢) الآية ٢٠ من القمر.
(٣) الآية ١ من النازعات.
(٤) الآية ٣٥ من البقرة.
(٥) البحر ٤/٢٨٤؛ الشواذ ٤٣.

أحدهما: أنه منصوب نسقاً على اسم إنَّ لفظاً إنْ قلنا إنَّ الضميرَ عائد على الشيطان، وهو الظاهر. والثاني: أنه مفعولٌ معه أي: يراكم مصاحباً لقبيله. والضمير في «إنه» فيه وجهان الظاهرُ منهما كما تقدَّم أنه للشيطان. والثاني: أن يكون ضمير الشأن، وبه قال الزمخشري(١)، ولا حاجةَ تدعو إلى ذلك.

والقبيل: الجماعة يكونون من ثلاثة فصاعداً من جماعة شتى، هذا قول أبـي عبيد. والقبيلةُ: الجماعةُ من أب واحد، فليست القبيلةُ تأنيثَ القبيل لهذه المغايرة.

قوله: «مِنْ حيث لا تَرَوْنَهم» «مِنْ» لابتداء غاية الرؤية، و«حيث» ظرفٌ لمكان انتفاء الرؤية، و«لا تَرَوْنهم» في محل خفض بإضافة الظرف إليه، هذا هو الظاهر في إعراب هذه الآية.

وثَمَّ كلامٌ مُشْكل منقول عن أبـي إسحاق(٢)، رأيت ذِكْرَه لئلا يَتَوَهَّم صحتَه مَنْ رآه. قال أبو إسحاق(٣): «ما بعد «حيث» صلةٌ لها وليست بمضافةٍ إليه». قال الفارسي: «هذا غيرُ مستقيم، ولا يَصِحُّ أن يكون ما بعد «حيث» صلةً لها؛ لأنه إذا كان صلة لها وَجَبَ أن يكونَ للموصول فيه ذكرٌ، كما أن في سائر صلات الموصول ذِكْراً للموصول، فخلوُّ الجملة التي بعد «حيث» من ضميرٍ يعود على «حيث» دليلٌ على أنها ليست صلة لحيث، وإذا لم تكن صلةً كانت مضافة. فإن قيل: نقدِّر العائد في هذا كما نقدِّر العائدَ في الموصولات، فإذا قلت: «رأيتك حيث زيد قائم» كان التقدير: حيث قائمه، ولو قلت: رأيتك حيث قـام زيـد» كـان التقـديـر: حيث قـام زيـد فيـه، ثم اتُّسِـع في الحرف فَحُذِف فاتصل الضمير فحذف، كما يُحْذف في قولك: «زيد الذي

---

(١) الكشاف ٢/٧٥.
(٢) أي الزجاج.
(٣) معاني القرآن ٢/٣٦٣.

ضربت» أي: الذي ضربته. قيل: لو أريد ذلك لجاز استعمالُ هذا الأصل، فَتَرْكُهم لهذا الاستعمالِ دليلٌ على أنه ليس أصلاً له».

قلت: أبو إسحاق لم يَعْتقد كونَها موصولةً بمعنى الذي، لا يقول بذلك أحد، وإنما يزعم أنها ليست مضافةً للجملة بعدها فصارت كالصلة لها أي كالزيادة، وهو كلامٌ متهافت، فالردُّ عليه من هذه الحيثيَّةِ لا من حيثية اعتقادِه لكونها موصولةً. ويُحتمل أن يكون مرادُه أن الجملة لَمَّا كانت من تمام معناها بمعنى أنها مفتقرةٌ إليها كافتقار الموصول لصلته أُطْلق عليها هذه العبارة، ويَدُلُّ على ما قلته أنَّ مكياً ذكر في علة بنائها فقال[1]: «ولأنَّ ما بعدها مِنْ تمامها كالصلة والموصول» إلا أنه يَرَى أنها مضافةٌ لما بعدها.

وقرىء[2] «من حيث لا تَرَوْنه» بالإفراد، وذلك يحتمل وجهين أحدهما: يكون الضميرُ عائداً على الشيطان وحده دون قبيله، لأنه هو رأسُهم وهم تَبَعٌ له ولأنه المَنْهيُّ [عنه] أول الكلام، وأن يكون عائداً عليه وعلى قبيله، ووحَّد الضميرَ إجراءً له مُجرى اسم الإشارة في قوله تعالى «عَوَانٌ بين ذلك»[3].
[٣٧٧/ب] ونظير هذه القراءة / قول رؤبة[4]:

٢١٨١ـ فيها خطوطٌ من سَـوادٍ وبَلَقْ كأنه في الجلد تـوليعُ البَهَقْ

وقد تقدم هذا البيتُ بحكايته معه في البقرة[5].

قوله: «إنَّا جَعَلْنا» يحتمل أن يكون بمعنى صَيَّر أي: صَيَّرْنا الشياطينَ

---

(١) المشكل ١/٣١٠.
(٢) البحر ٤/٢٨٥.
(٣) الآية ٦٨ من البقرة.
(٤) تقدم برقم ٥٣٩.
(٥) انظر: الورقة ٢٩ ب.

أولياءَ. وقال الزهراوي: «جعل هنا بمعنى وصف»[1] وهذا لا يُعْرَفُ في «جعل»، وكأنه فرارٌ من إسناد جَعْل الشياطين أولياء لغير المؤمنين إلى[2] الله تعالى وكأنها نزعةٌ اعتزالية. و«للذين» متعلق بأولياء لأنه في معنى الفعل، ويجوز أن يتعلق بمحذوف لأنه صفةٌ لأولياء.

آ. (٢٨) **قوله تعالى: ﴿وإذا فَعَلُوا﴾**: هذه الجملةُ الشرطية لا محلَّ لها من الإعراب لأنها استئنافية وهو الظاهر، وجوَّز ابنُ عطية[3] أن تكونَ داخلةً في حَيِّز الصلة لعطفها عليها. قال ابن عطية: «ليقع التوبيخُ بصفةِ قومٍ قد جعلوا أمثالاً للمؤمنين[4] إذ أشبه فعلُهم فِعْلَ الممثَّل بهم» وقوله: «وَجَدْنا» يُحْتمل أن تكون العِلْمِيَّة أي: عَلِمْنا طريقتهم أنها هذه، ويحتمل أن تكونَ بمعنى لَقِيْنا، فيكون «عليها» مفعولاً ثانياً على الأول، وحالاً على الثاني.

وقوله «لا يأمر بالفحشاء» حُذِف المفعولُ الأول للعلم به أي: لا يأمر أحداً، أو لا يأمركم بأمر. . .[5] ذلك.

وقوله: «ما لا تعلمون» مفعولٌ به، وهذا مفرد في قـوة الجملة، لأنَّ ما لا يعلمون ـ ممَّا يتقوَّلونه على الله تعالى ـ كلامٌ كثير من قولهم «والله أَمَرَنا بها» كتبحير البحائر وتسييب السوائب وطوافهم بالبيتِ عُراةً إلى غير ذلك، وكذلك أيضاً حُذِف المفعول من قوله «أَمَر ربـي بالقسط».

آ. (٢٩) **قوله تعالى: ﴿وأقيموا﴾**: فيه وجهان، أظهرهما: أنه معطوفٌ على الأمر المقدر أي: الذي ينحلُّ إليه المصدر وهو «بالقسط»، وذلك

---

(١) وهذا أيضاً تقدير النحاس في إعرابه ١/٦٠٨.

(٢) قوله «إلى الله» متعلق بإسناد.

(٣) التفسير ٧/٤٢.

(٤) ابن عطية: للموبخين.

(٥) كلمة لم أتبينها، كتبها في ش «غيره» وفي ي «عين».

أن القِسْط مصدرٌ فهو ينحلُّ لحرفٍ مصدري وفعل، فالتقدير: قل: أمر ربـي بأن أقسِطوا وأقيموا، وكما أن المصدر ينحلُّ لـ «أَنْ» والفعل الماضي نحو: «عجبت من قيامِ زيد وخرج» أي: من أن قام وخرج، ولـ «أَنْ» والفعل المضارع كقولها[1]:

٢١٨٢ـ لَـلُبْس عبـاءة وتَـقَـرَّ عيـني ....

أي: لَأنْ ألبس وتَقَرَّ، كذلك ينحلُّ لـ «أَنْ» وفعل أمر[2] لأنها بالثلاث الصيغ[3]: الماضي والمضارع والأمر بشرط التصرُّف. وقد تقدَّم لنا تحقيقُ هذه المسألةِ وإشكالِها وجوابِه، وهذا بخلاف «ما» فإنها لا تُوصل بالأمر، وبخلاف «كي» فإنها لا تُوْصَلُ إلا بالمضارع، فلذلك لا ينحلُّ المصدر إلى «ما» وفعل أمر، ولا إلى كي وفعلٍ ماضٍ أو مضارع[4]. وقال الزمخشري[5]: «وأقيموا وجوهكم: وقل أقيموا وجوهكم أي: اقصدوا عبادته». وهذا من أبـي القاسم يحتمل تأويلين، أحدهما: أن يكونَ قولُه «قل» أراد به أنه مقدَّرٌ غيرُ هذا الملفوظ به، فيكون «أقيموا» معمولاً لقولٍ أمرٍ مقدرٍ، وأن يكون معطوفاً على قوله «أَمَر ربـي» فإنه معمول لـ «قل». وإنما أظهر الزمخشري «قل» مع «أقيموا» لتحقيق عطفيَّته على «أَمَر ربـي». ويجوز أن يكونَ قولُه «وأقيموا» معطوفاً على أمرٍ محذوفٍ تقديرُه: قل أَقْبِلوا وأقيموا.

وقال الجرجاني صاحب «النظم»: «نَسَق الأمرَ على الجر[6]، وجاز ذلك

---

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) نحو: كتبت إليه بأن قم.

(٣) لعل الأفصح: بثلاث الصيغ.

(٤) كذا في الأصل لعل الصواب: أو أَمْر.

(٥) الكشاف ٢/ ٧٥.

(٦) الأمر: أقيموا، والجر: بالقسط.

لأنَّ قوله «قل أَمَر ربـي» قول؛ لأنَّ الأمر لا يكون إلا كلاماً والكلام قول، وكأنه قال: قل يقول ربـي: أقسطوا وأقيموا» يعني أنه عطف على المعنى.

و «مَسْجِد» هنا يحتمل أن يكون مكاناً وزماناً. قال الزمخشري[1]: «في وقت كل سجود وفي مكان كل سجود» وكان مِنْ حَقِّ مسجِدِ مَسْجَد بفتح العين لضمها في المضارع، وله في هذا الشذوذ أخواتٌ كثيرةٌ مذكورةٌ في التصريف[2].

وقوله: «مُخْلِصين» حال من فاعل «ادعُوه»، و «الدّين» مفعول به باسم الفاعل. و «له» متعلِّقٌ بمخلصين، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوف على أنه حال من «الدين».

قوله: «كما بدأكم» الكافُ في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدر محذوف تقديره: تَعُودون عَوْداً مثلَ ما بدأكم. وقيل: تقديره: يَخْرجون خروجاً مثل ما بدأكم ذكرهما مكي[3]، والأول أليقُ بلفظِ الآيةِ الكريمة. وقال ابن الأنباري: «موضعُ الكاف في «كما» نصبٌ بتعودون؛ وهو على مذهبِ العرب في تقديم مفعول الفعل عليه أي: تعودون كما ابتدأ خلقكم». قال الفارسي: «كما بدأكم تعودون» ليس على ظاهره إذ ظاهرُه: تعودون كالبَدْء[4]، وليس المعنى تشبيهَهم بالبَدَاء[5]، إنما المعنى على إعادةِ الخَلْق كما ابتُدِىء، فتقديرُ كما بدأكم تعودون: كما بدأ خَلْقَكم أي: يُحْيـي خَلْقَكم عَوْداً كبدئه، وكما أنه لم يَعْنِ بالبَدْء ظاهرَه من غير حذفِ المضافِ إليه كذلك لم يَعْنِ

(١) الكشاف ٢/٧٥.
(٢) نحو: المَطْلِع والمَسْكِن والمنسِك والمنبِت. انظر: ابن يعيش ١٠٧/٦.
(٣) المشكل ٣١١/١.
(٤) قوله «كالبدء» غير واضح في الأصل. ش: على البدء.
(٥) لعله بالبدء، لأن البداء مصدر بدا بمعنى ظهر.

بالعَوْد من غير حذف المضافِ الذي هو الخَلْق فلمَّا حَذَفَه قام المضافُ إليه مَقامَ الفاعِل فصار الفاعلون مخاطَبِين، كما أنه لَمَّا حَذَفَ المضافَ من قوله «كما بدأ خلقكم صار المخاطبون مفعولين في اللفظ» قلت: يعني أن الأصل كما بدأ خَلْقُكُمْ يعود خَلْقُكم فحذف الخَلْقَ في الموضعين، فصار المخاطبون في الأول مفعولين بعد أن كانوا مجرورين بالإضافة، وفي الثاني صاروا فاعلين بعد أن كانوا مجرورين بالإضافة أيضاً.

و «بدأ» بالهمز أنشأ واخترع، ويُسْتعمل بهذا المعنى ثلاثياً ورباعياً على أَفْعل، فالثلاثيُّ كهذه الآيةِ، وقد جمع بين الاستعمالين في قوله تعالى: «أولم يَروا كيف يُبْدِىء الله الخلق»[١] فهذا مِنْ أبدأ، ثم قال: «كيف بَدَأَ الخَلْق»[٢] هذا فيما يتعدَّى بنفسه. وأمَّا ما يتعدى بالباء نحو: بدأت بكذا بمعنى قَدَّمْته وجَعَلْته أولَ الأشياء يُقال[٣] منه: بدأت به وابتدأت به. وحكى الراغب[٤] أيضاً أنه يقال مِنْ هذا: أَبْدَأْت به على أَفْعَل وهو غريب، وقولهم «أَبْدَأْتُ من أرض كذا» أي ابتدأت منها بالخروج. والبَدْءُ: السيِّدُ، سُمِّيَ بذلك قيل: لأنه يُبْدأ به في العدِّ إذا عُدَّ السادات، وذكروا عليه قوله[٥]:

٢١٨٣ـ فَجِئْتُ قبورَهم بَدْءاً ولمَّا ... فناديْتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ

أي: جئت قبور قومي سَيِّداً ولمَّا أكن سيداً، لكنْ بموتهم صُيِّرْتُ
[٣٧٨/أ] سيِّداً / وهذا يَنْظُرُ لقول الآخر[٦]:

٢١٨٤ـ خَلَتِ الديارُ فسُدْتُ غيرَ مُسَوَّدِ ... ومن العَناء تفرُّدي بالسُّؤْدُدِ

---

(١) الآية ١٩ من العنكبوت.
(٢) الآية ٢٠ من العنكبوت «فانظروا كيف بدأ الخلق».
(٣) لعل الأفصح: فيقال.
(٤) المفردات ٤٠.
(٥) تقدم برقم ٢١٦.
(٦) لم أقف عليه.

و «ما» مصدرية[1] أي: كبَدْئكم.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿فريقاً هدىٰ وفريقاً حَقَّ عليهم الضلالة﴾:**

في نصب «فريقاً» وجهان أحدُهما: أنه منصوب بهدى بعده، وفريقاً الثاني منصوب بإضمار فعلٍ يفسِّره قولُه «حَقَّ عليهم الضلالة» من حيث المعنى، والتقدير: وأضلَّ فريقاً حَقَّ عليهم، وقَدَّره الزمخشري[2]: «وخَذَل فريقاً» لغرضٍ له في ذلك[3]. والجملتان الفعليتان في محل نصب على الحال من فاعل «بدأكم» أي: بَدَأكم حالَ كونه هادياً فريقاً ومُضِلاً آخر، و «قد» مضمرةٌ عند بعضهم. ويجوز على هذا الوجهِ أيضاً أن تكون الجملتان الفعليتان مستأنفتَيْن، فالوقفُ على «يعودون» على هذا الإعرابِ تامٌّ بخلاف ما إذا جَعَلهما حالَيْن، فالوقفُ على قوله «الضلالة».

الوجه الثاني: أن ينتصبَ «فريقاً» على الحال من فاعل «تَعُودون» أي: تعودون: فريقاً مَهْدِيًّا وفريقاً حاقًّا عليه الضلالة، وتكون الجملتان الفعليتان على هذا في محل نصب على النعت لفريقاً وفريقاً، ولا بد حينئذ من حَذْفِ عائد على الموصوف من هَدَىٰ أي: فريقاً هداهم، ولو قَدَّرْته «هداه» بلفظ الإفراد لجاز، اعتبار[4] بلفظ «فريق»، إلا أن الأحسنَ الأول لمناسبة قوله: «وفريقاً حقَّ عليهم»، والوقف حينئذ على قوله «الضلالة»، ويؤيد إعرابَه حالاً قراءةُ[5] أُبَيّ بن كعب: «تعودون فريقَيْن: فريقاً هدىٰ وفريقاً حقَّ عليهم الضلالة» ففريقَيْن نصب على الحال، وفريقاً وفريقاً بدل[6] أو منصوب بإضمار

---

(١) أي في «كما بدأتم».

(٢) الكشاف ٢/٧٦.

(٣) وهو الاعتزال.

(٤) التقدير: وهذا اعتبار.

(٥) البحر ٤/٢٨٨.

(٦) واضح أن فريقاً الثانية لا يجوز فيها البدلية لوجود الواو فهي بدل بحكم أن المعطوف على الشيء يأخذ حكمه.

أعني على القطع، ويجوز أن ينتصبَ فريقاً الأول على الحال من فاعل تعودون، وفريقاً الثاني نصب بإضمار فعلٍ يفسِّره «حـقَّ عليهم الضلالة» كما تقدم تحقيقه في كل منهما.

وهذه الأوجهُ كلُّها ذكرها ابن الأنباري فإنه قال كلاماً حسناً، قال رحمه الله: «انتصب فريقاً وفريقاً على الحال من الضمير الذي في تعودون، يريد: تعودون كما ابتدأ خَلْقُكم مختلفين، بعضكم أشقياء وبعضكم سُعَداء، فاتصل «فريق» وهو نكرةٌ بالضمير الذي في «تعودون» وهو معرفة فقُطِع عن لفظه، وعُطِف الثاني عليه». قال: «ويجوز أن يكونَ الأول منصوباً على الحال من الضمير، والثاني منصوب بحقَّ عليهم الضلالة، لأنه بمعنى أضلَّهم كما يقول القائل: «عبدالله أكرمته وزيداً أحسنت إليه» فينتصب زيداً بأحسنت إليه بمعنى نَفَعْته، وأنشد[1]:

٢١٨٥ـ أثعلبةَ الفوارسِ أم رِياحا عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشابا

نصب ثعلبة بـ «عَدَلْتَ بهم طهية» لأنه بمعنى أَهَنْتَهم أي: عَدَلْت بهم مَنْ هو دونَهم، وأنشد أيضاً قوله[2]:

٢١٨٦ـ يا ليت ضيفَكمُ الزبيرَ وجارَكم إيايَ لَبَّس حبلَه بحبالي

فنصب «إياي» بقوله: لَبَّس حبله بحبالي، إذ كان معناه خالطني وقصدني» قلت: يريد بذلك أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر من معنى الثاني لا من لفظه، هذا وجهُ التنظير. وإلى كون «فريقاً» منصوباً بـ «هدى» و «فريقاً» منصوباً بـ «حَقَّ» ذهب الفراء[3]، وجَعَلَه نظيرَ قوله تعالى: «يُدْخِلُ مَنْ يشاء

---

(١) تقدم برقم ٧٧٢.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) معاني القرآن ١/٣٧٦.

في رَحْمته والظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً»[1].

وقوله: «إنهم اتَّخذوا» جارٍ مَجْرى التعليل وإن كان استئنافاً لفظاً، ويدلُّ على ذلك قراءةُ عيسى بن عمر[2] والعباس بن الفضل وسهل بن شعيب «أنهم» بفتح الهمزة وهي نصٌ في العِلِّيَّة أي: حَقَّتْ عليهم الضلالة لاتِّخاذهم الشياطينَ أولياءَ، ولم يُسْند الإِضلال إلى ذاته المقدسة وإن كان هو الفاعلَ لها تحسيناً للفظ وتعليماً لعباده الأدبَ، وعليه: «وعلى الله قَصْدُ السبيل ومنها جائر»[3].

آ. (٣٢) **وقوله تعالى: ﴿قل مَنْ حَرَّمَ﴾**: استفهامٌ معناه التوبيخُ والإِنكار، وإذا كان للإِنكارِ فلا جوابَ له إذ لا يُراد به استعلامٌ، ولذلك نُسِب مكي[4] إلى الوهم[5] في زعمه أن قوله: قل هي للذين آمنوا إلى آخره جوابه.

وقوله «من الرزق» حالٌ من «الطيبات». قوله «خالصة» قرأها[6] نافع رفعاً، والباقون نصباً. فالرفع من وجهين أحدهما: أن تكون مرفوعةً على خبر المبتدأ وهو «هي»، و«للذين آمنوا» متعلِّقٌ بـ «خالصة»، وكذلك يوم القيامة، وقال مكي[7]: «ويكون قوله للذين تبييناً». قلت: فعلى هذا تتعلق بمحذوف كقولهم: سَقْياً لك وجَدْعاً له. و«في الحياة الدنيا» متعلِّقٌ بآمنوا، والمعنى: قل الطيبات / خالصة للمؤمنين في الدنيا يوم القيامة أي: تَخْلُص يومَ القيامة [٣٧٨/ب] لِمَنْ آمن في الدنيا، وإن كانت مشتركاً فيها بينهم وبين الكفار في الدنيا،

(١) الآية ٣١ من الإنسان.
(٢) البحر ٤/٢٨٨.
(٣) الآية ٩ من النحل.
(٤) المشكل ١/٣١٣ حيث قال: «فقد فرَّق بين بعض الاسم وبعض بقوله والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا».
(٥) قال أبو حيان: «وتوهَّم مكي هنا أن له جواباً...». انظر: البحر ٤/٢٩١.
(٦) الحجة ٢٨١؛ السبعة ٢٨٠.
(٧) المشكل ١/٣١٢.

وهو معنى حسن. وقيل: المراد بخلوصها لهم يوم القيامة أنهم لا يُعاقبون عليها، وإلى تفسير هذا نحا سعيد بن جبير.

الثاني: أن يكون خبراً بعد خبر، والخبر الأول قوله «للذين آمنوا»، و «في الحياة الدنيا» على هذا متعلِّقٌ بما تعلق به الجارُّ من الاستقرار المقدر، ويوم القيامة معمولٌ لخالصة كما مَرَّ في الوجه قبله، والتقدير: قل الطيبات مستقرة أو كائنة للذين آمنوا في الحياة الدنيا، وهي خالصة لهم يوم القيامة، وإن كانوا في الدنيا يُشاركهم الكفار فيها. ولَمَّا ذكر الشيخ[1] هذا الوجه لم يُعَلِّقْ «في الحياة» إلا بالاستقرار، ولو عَلَّق بآمنوا كما تقدَّم في الوجهِ قبله لكان حسناً وكون «خالصة» خبراً ثانياً هو مذهبُ الزجاج[2]، واستحسنه الفارسي ثم قال: «ويجوز عندي»، فذكر الوجه الأول كما قررته ولكن بأخصر[3] عبارة.

والنصبُ من وجهٍ واحد وهو الحال، و «للذين آمنوا» خبر «هي» فيتعلق بالاستقرار المقدر، وسيأتي أنه يتعلَّق باستقرار خاص في بعض التقادير عند بعضهم.

و «في الحياة الدنيا» على ما تقدَّم مِنْ تعلُّقِه بآمنوا أو بالاستقرار المتعلِّق به «للذين». و «يوم القيامة» متعلِّقٌ أيضاً بخالصة، والتقدير: قل الطيباتُ كائنةٌ أو مستقرة للمؤمنين في الحياة حالَ كونهم مقدَّراً خلوصُها لهم يوم القيامة. وسَمَّى الفراء[4] نصبَها على القطع فقال: «خالصةً نصبٌ على القطع»، وجعلَ خبر «هي» في اللام التي في قوله «للذين». قلت: يعني بالقطع الحال.

---

(١) البحر ٤/٢٩١.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٦٨.

(٣) لا يقال: «خصر» حتى يؤخذ منه أفعل تفضيل وإنما يقال: اختصر. انظر: القاموس: خصر.

(٤) معاني القرآن ١/٣٧٧.

وجوَّز أبو علي أن يتعلق «في الحياة الدنيا» بمحذوف على أنه حال، والعامل فيها ما يعمل في «للذين آمنوا». وجَوَّزَ الفارسي[١] وتبعه مكي[٢] أن يتعلق «في الحياة» بحرَّم، والتقدير: مَنْ حرَّم زينةَ الله في الحياة الدنيا؟ وجوَّز أيضاً أن يتعلق بالطيبات، وجوَّز الفارسيُّ[٣] وحدَه أن يتعلق بالرزق. ومنع مكي[٤] ذلك قال: «لأنك قد فَرَّقْتَ بينهما بقوله: «قل هي للذين آمنوا» يعني أن الرزقَ مصدر فالمتعلِّق به مِنْ تمامه كما هو من تمام الموصول، وقد فصلْتَ بينه وبين معموله بجملة أجنبية، وسيأتي عن هذا جواب عن اعتراض اعتَرَض به على الأخفش.

وجوَّز الأخفش[٥] أن يتعلق «في الحياة» بأخرج أي: أخرجها في الحياة الدنيا. وهذا قد ردَّه عليه الناسُ، فإنه يلزم منه الفصلُ بين أبعاض الصلة بأجنبي وهو قولُه «والطيبات من الرزق» وقولُه «قل هي للذين آمنوا»، وذلك أنه لا يُعْطَفُ على الموصول إلا بعد تمام صلته، وهنا قد عطفت على موصوف الموصول قبل تمام صلته، لأنَّ «التي أَخْرَجَ» صفة لزينة، و«الطيبات» عطف على «زينة». وقوله «قل هي للذين» جملة أخرى قد فَصَلَت على هذا التقدير بشيئين.

قال الفارسي[٦] ـ كالمجيب عن الأخفش ـ : «ويجوز ذلك وإن فُصِل بين الصلة والموصول بقوله: «هي للذين آمنوا» لأنَّ ذلك كلامٌ يَشدُّ[٧] الصلة

(١) الحجة (خ) ٣/٦.
(٢) المشكل ١/٣١٣.
(٣) الحجة (خ) ٣/٦.
(٤) المشكل ١/٣١٣.
(٥) ليس في كتابه «المعاني» إشارة إلى ذلك.
(٦) الحجة (خ) ٣/٦.
(٧) الحجة: يُسَدِّد القصة.

وليس بأجنبـي منها حَدّاً كما جاء ذلك في قوله: «والذين كسبوا السيئات جزاءُ سيئةٍ بمثلها وتَرْهَقُهم ذِلَّة»[1]، فقوله: «وتَرْهَقُهم ذِلَّة» معطوفٌ على «كَسَبُوا» داخلٌ في الصلة». قلت: هذا وإن أفاد في ما ذكر فلا يفيد في الاعتراضِ الأولِ، وهو العطفُ على موصوفِ الموصول قبل تمام صلته إذ هو أجنبـيٌّ منه، وأيضاً فلا نُسَلِّم أن هذه الآية نظيرُ آيةِ يونس فإن الظاهرَ في آية يونس أنه ليس فيها فصلٌ بين أبعاضِ الصلة. قوله: «لأن جزاء سيئة بمثلها» معترض، و «ترهقهم» عطف على «كَسَبوا» قلنا ممنوع، بل «جزاءُ سيئةٍ بمثلها» هو خبر الموصول فيُعْترض بعدم الرابط بين المبتدأ والخبر، فيُجاب بأنه محذوفٌ، وهو مِنْ أحسنِ الحذوفِ لأنه مجرور بـ مِنْ التبعيضية، وقد نصَّ النحاة على أن ما كان كذلك كَثُر حَذْفُه وحَسُنَ، والتقدير: والذين كَسَبُوا السيئاتِ جزاءُ سيئة منهم بمثلها، فجزاءُ سيئةٍ مبتدأ و«منهم» صفتُها، و«بمثلها» خبره، والجملةُ خبرُ الموصولِ وهو نظيرُ قولِهم: «السَّمْن مَنَوان بدرهم» أي: منوان منه، وسيأتي لهذه / الآية مزيد بيان. [٣٧٩/أ]

ومنع مكي[2] أن يتعلق «في الحياة الدنيا» بزينة قال: «لأنها قد نُعِتت والمصدر واسم الفاعل[3] متى نُعِتا لا يعملان لبُعْدهما عن شبه الفعل» قال: «ولأنه يُفَرِّق بين الصلة والموصول؛ لأنَّ نعت الموصول ليس من صلته». قلت: لأن «زينة» مصدر فهي في قوة حرفٍ موصولٍ وصلته، وقد تقرَّر أنه لا يُتْبع الموصولُ إلا بعد تمام صلته. فقد تحصَّل في تعلُّق «للذين آمنوا» ثلاثةُ أوجه: إمَّا أَنْ يتعلَّق بخالصة، أو بمحذوفٍ على أنها خبرٌ، أو بمحذوفٍ على أنها للبيان. وفي تعلُّق «في الحياةالدنيا» سبعةُ أوجهٍ أحدها: أن يتعلَّق بآمنوا.

---

(١) الآية ٢٧ من يونس.

(٢) المشكل ٣١٣/١.

(٣) عبارة المشكل: والظروف والمصادر.

الثاني: أن يتعلق بمحذوفٍ على أنها حال. الثالث: أن يتعلَّق بما تعلَّق به للذين آمنوا. الرابع: أن يتعلق بحرَّم. الخامس: أن يتعلق بأخرج. السادس: أن يتعلق بقوله: «الطيبات». السابع أن يتعلَّق بالرزق. ويوم القيامة له متعلق واحد وهو خالصة، والمعنى: أنها وإن اشتركت فيها الطائفتان دنيا فهي خالصةٌ للمؤمنين فقط أخرى.

فإن قيل: إذا كان الأمر على ما زعَمْتَ مِنْ معنى الشِّركة بينهم في الدنيا فكيف جاء قوله: «قل هي للذين آمنوا» وهذا مُؤْذِنٌ ظاهراً بعدم الشِّرْكة؟ قلت: قد أجابوا عن ذلك من أوجه: أحدُها: أن في الكلام حذفاً تقديره: قل هي للذين آمنوا ولغيرهم في الحياة الدنيا خالصة لهم يوم القيامة، قاله أبو القاسم الكرماني، وكأنه دلَّ على المحذوف قولُه بعد ذلك «خالصةً يوم القيامة» إذ لو كانت خالصةً لهم في الدارَيْن لم يَخُصَّ بها إحداهما. والثاني: أن «للذين آمنوا» ليس متعلقاً بكونٍ مطلقٍ بل بكون مقيدٍ، يدلُّ عليه المعنى، والتقدير: قل هي غيرُ خالصةٍ للذين آمنوا، لأن المشركين شركاؤهم فيها خالصة لهم يوم القيامة، قاله الزمخشري(١)، ودلَّ على هذا الكون المقيَّد مقابلُه وهو قوله: «خالصةً يوم القيامة». الثالث: ما ذكره الزمخشري(٢)، وسبقه إليه التبريزي قال: «فإن قلت: هَلاَّ قِيل [هي](٣) للذين آمنوا ولغيرهم؟ قلت: التنبيهُ على أنها خُلِقَتْ للذين آمنوا على طريق الأصالة، وأنَّ الكفرةَ تبعٌ لهم كقوله تعالى: «ومَنْ كفر فامتِّعه قليلاً»(٤). وقال التبريزي: «ولم يَذْكر الشركة بينهم وبين الذين أشركوا في الدنيا تنبيهاً أنه إنما خَلَقها للذين آمنوا بطريق الأصالة، والكفار تَبَعٌ لهم، ولذلك خاطب المؤمنين بقوله: «هو الذي

---

(١) الكشاف ٢/٧٦.

(٢) الكشاف ٢/٧٦.

(٣) زيادة من الكشاف.

(٤) الآية ١٢٦ من البقرة.

خلق لكم ما في الأرض جميعاً»[1]، وهذا الثالثُ في الحقيقة ليس جواباً ثالثاً إنما هو مبين لحُسْن حذف المعطوف وعدمِ ذِكْره مع المعطوف عليه.

آ. (٣٣) **قوله تعالى: ﴿ما ظَهَر منها وما بَطَن﴾**: تقدَّم في آخر السورة قبلها[2]. وقوله: «والإِثم» الظاهرُ أنه الذنب. وقيل: هو الخمر هنا، قاله الفضل[3] وأنشد[4]:

٢١٨٧ـ نهانا رسولُ الله أَنْ نقرَبَ الزِّنىٰ ... وأن نشرب الإِثمَ الذي يُوجب الوِزْرا

وأنشد الأصمعي[5]:

٢١٨٨ـ ورُحْتُ حزيناً ذاهلَ العقل بعدهمْ ... كأني شربتُ الإِثمَ أو مَسَّني خَبَلُ

قال: وقد تُسَمَّى الخمرُ إثماً، وأنشد[6]:

٢١٨٩ـ شَرِبْتُ الإِثمَ حتى ضَلَّ عقلي ... كذاك الإِثْمُ يَذْهب بالعقولِ

ويُروى عن ابن عباس والحسن البصري أنهما قالا: «الإِثم: الخمر». قال الحسن: «وتصديق ذلك قولُه: «قُلْ فيهما إثْمٌ كبير»[7] والذي قاله الحذَّاقُ: إن الإِثم ليس من أسماء الخمر. قال ابن الأنباري: «الإِثم لا يكون اسماً للخمر؛ لأن العرب لم تُسَمِّ الخمر إثماً في جاهلية ولا إسلام، وقول ابن عباس والحسن لا ينافي ذلك، لأن الخمر سبب الإِثم بل هي معظمه فإنها مؤجِّجةٌ للفتن، وكيف يكون ذلك وكانت الخمرُ حين نزول هذه السورة

---

(١) الآية ٢٩ من البقرة.
(٢) انظر: إعرابه للآية ١٥١ من الأنعام.
(٣) لعله الفضل بن الحباب وقد تقدمت ترجمته.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٢٩٢.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٢٩٢.
(٦) تقدم برقم ٥٩٠.
(٧) الآية ٢١٩ من البقرة «ويسألونك عن الخمر والميسر قل...».

حلالاً؛ لأن هذه السورةَ مكية، وتحريمُ الخمر إنما كان في المدينة بعد أُحُدٍ، وقد شربها جماعةٌ من الصحابة يوم أحد فماتوا شهداء وهي في أجوافهم. وأمَّا ما أنشده الأصمعي من قوله «شَرِبت الإثم» فقد نَصُّوا أنه مصنوعٌ، وأما غيره فالله أعلم».

و «بغير الحق» حالٌ، وهي مؤكدة لأن البغي لا يكون إلا بغير حق و «أَنْ تُشْرِكوا» منصوبُ المحلِّ نسقاً على مفعول «حَرَّمَ» أي: وحَرَّم إشراكَكم عليكم، ومفعولُ الإشراك «ما لم يُنَزِّلْ به سلطاناً» وقد تقدَّم بيانُه في الأنعام[1]. و «أَنْ تقولوا» أيضاً نسقٌ على ما قبله أي: وحَرَّم قولكم عليه مِنْ غير علمٍ. وقال الزمخشري[2]: «ما لم يُنَزِّل به سلطاناً: تهكُّمٌ بهم لأنه / لا يجوزُ أن يُنْزِل برهاناً أَنْ يُشْرَكَ به غيرُه». [٣٧٩/ب]

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿ولكل أمة﴾: خبر مقدم، ولا حاجة إلى حذف مضاف كما زعم بعضُهم أن التقديرَ: ولكلِّ أحدٍ من أمةٍ أَجَلٌ أي عُمْرٌ، كأنه توهَّم أن كل أحد له عمرٌ مستقلٌ، وأن هذا مراد الآية الكريمة، ومراد الآية أعمُّ من ذلك. وقوله: «فإذا جاء أَجَلُهم» قال بعضهم[3]: «كل موضع في القرآن من شِبْهِ هذا التركيب فإنَّ الفاءَ داخلةٌ على «إذا» إلا في يونس[4] أما في يونس فيأتي حكمُها، وأمَّا سائر المواضع فقال: «لأنها عَطَفَتْ جملةً على أخرى بينهما اتصالٌ وتعقيب، فكان الموضعُ موضعَ الفاء». وقرأ[5] الحسن وابن سيرين «آجالهم» جمعاً.

---

(١) انظر: إعرابه للآية ٨١ من الأنعام.
(٢) الكشاف ٧٧/٢.
(٣) انظر: البحر ٢٩٣/٤ ونسبه إلى بعضهم.
(٤) الآية ٤٩ من يونس: «لكل أمة أجل إذا جاء أَجَلُهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون».
(٥) البحر ٢٩٣/٤.

قوله: «لا يَسْتأخرون»: جوابُ «إذا»، والمضارعُ المنفيُّ بـ «لا» إذا وقع جواباً لـ «إذا» في الظاهر جاز أن يُتَلقَّى بالفاء وأن لا يُتَلَقَّى بها. قال الشيخ[1]: «وينبغي أن يُعْتَقَدَ أنَّ بين الفاء والفعل بعدها اسماً مبتدأ فتصير الجملةُ اسميةً، ومتى كانت كذلك وَجَبَ أن تُتَلَقَّى بالفاء أو إذا الفجائية». و «ساعة» نصبٌ على الظرف وهي مَثَلٌ في قلة الزمان.

قوله: «ولا يَسْتَقْدِمون» هذا مستأنفٌ، معناه الإخبار بأنهم لا يَسْبقون أَجَلَهم المضروبَ لهم بل لا بد من استيفائهم إياه، كما أنهم لا يتأخرون عنه أقلَّ زمان. وقال الحوفي وغيرُه: «إنه معطوفٌ على «لا يستأخرون» وهذا لا يجوزُ، لأن «إذا» إنما يترتَّب عليها وعلى ما بعدها الأمورُ المستقبلة لا الماضية، والاستقدامُ بالنسبة إلى مجيء الأجل متقدم عليه فكيف يترتب عليه؟ ويصير هذا من باب الإخبار بالضروريات التي لا يَجْهل أحدٌ معناها، فيصير نظير قولك: «إذا قمت فيما يأتي لم يتقدم قيامك فيما مضى» ومعلوم أن قيامَك في المستقبل لم يتقدَّمْ قيامك هذا.

وقال الواحدي: «إن قيل: ما معنى هذا مع استحالة التقديم على الأجل وقتَ حضوره؟ وكيف يَحْسُن التقديمُ مع هذا الأجل؟ قيل: هذا على المقاربة لأنَّ العربَ تقول: «جاء الشيء» إذا قَرُب وقتُه، ومع مقاربة الأجل يُتَصور الاستقدامُ، وإن كان لا يتصور مع الانقضاء، والمعنى: لا يستأخرون عن آجالهم إذا انقضَتْ ولا يَسْتقدمون عليها إذا قاربت الانقضاء». قلت: هذا بناءً منه على أنه معطوفٌ على «لا يستأخرون» وهو ظاهرُ أقوال المفسرين.

آ. (٣٥) **وقوله تعالى: ﴿إمَّا يأتينَّكم﴾**: قد تقدَّم نظيره في البقرة[2]. و «منكم» صفةٌ لرسل، وكذلك «يَقُصُّون» وقُدِّم الجارُّ على الجملة لأنه أقربُ

---

(١) البحر ٤/٢٩٣.

(٢) في الآية ٣٨ من البقرة.

إلى المفردِ منها. وقوله «فَمَنْ» يُحتمل أن تكون «مَنْ» شرطيةً، وأن تكونَ موصولةً. فإن كان الأولَ كانت هي وجوابُها جواباً للشرطِ الأول، وهي مستقلةٌ بالجواب دون الجملة التي بعد جوابها، وهي «والذين كَذَّبوا»، وإن كان الثاني كانت هي وجوابُها والجملة المشار إليها كلاهما جواباً للشرط، كأنه قَسَّم جوابَ قوله: «إمَّا يأتينَّكم» إلى مُتَّقٍ ومُكَذِّب وجزاء كل منهما. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في البقرة.

وحَذَفَ مفعولَيْ «اتَّقىٰ وأصلحَ» اختصاراً للعِلْم بهما أي: اتَّقى ربَّـه وأصلح عمله، أو اقتصاراً أي: فَمَنْ كان من أهلِ التقوى والصلاح، من غير نظرٍ إلى مفعول كقوله: «وأنه هو أغنى وأَقْنى»(١) ولكن لا بد من تقديرِ رابطٍ بين هذه الجملةِ وبين الجملةِ الشرطية، والتقدير: فَمَنْ اتَّقى منكم والذين كَذَّبوا منكم.

وقرأ(٢) أُبَيٌّ والأعرجُ «تأتينَّكم» بتاء مثناة من فوق، نظراً إلى معنى جماعة الرسل، فيكونُ قوله تعالى: «يَقُصُّون» بالياء من تحت حَمْلاً على المعنى؛ إذ لو حُمل على اللفظ لقال: «تَقُصُّ» بالتأنيث أيضاً.

آ. (٣٧) **وقوله تعالى: ﴿مِن الكتاب﴾**: في محلِّ الحال من «نصيبهم» أي: حال كونه مستقراً من الكتاب و«مِنْ» لابتداء الغاية.

قوله: «حتى إذا»: «حتى» هنا غايةٌ، و«إذا» وما في حَيِّزها تقدَّم لك الكلامُ عليها غيرَ مرة: هل هي جارَّةٌ أو حرفُ ابتداء؟ وتقدَّم عبارةُ الزمخشري فيها. واختلفوا فيهـا إذا كانت حرفَ ابتداء أيضاً: هل هي حينئذ جارَّةٌ وتتعلَّق بما قبلها تعلُّقَ حروفِ الجر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والجملة

---

(١) الآية ٤٨ من النجم.

(٢) البحر ٤/٢٩٤.

بعدها في محل جر، أو ليست بجارَّةٍ بل هي حرفُ ابتداء فقط، غيرُ جارة وإن كان معناها الغاية كقوله[1]:

٢١٩٠ـ سَرَيْتُ بهمْ حتى تَكِلَّ مطيُّهم وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ

وقول الآخر[2]:

٢١٩١ـ فما زالت القتلى تَمُجُّ دماءَها بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أَشْكَلُ

خلاف. الأولُ قولُ ابن درستويه، والثاني قول الجمهور. وقال صاحب «التحرير»[3]: «حتى هنا ليست للغاية بل هي ابتداء وخبره» وهـذا وهمٌ إذ الغايةُ معنى لا يفارقها، وقوله: «بل هي ابتداءٌ وخبرٌ» تسامحٌ في العبارة، يريد: بل الجملةُ بعدها. ثم الجملة التي بعدها في هذا المكان ليست ابتداءً وخبراً بل هي جملةٌ فعلية / وهي: «قالوا»، و«إذا» معمولةٌ لها. وممن ذهب إلى [٣٨٠/أ] أنها ليست هنا للغاية الواحديُّ فإنه حكى في معنى الآية أقوالاً ثم قال: «فعلى هذا القولِ معنى: «حتى» للانتهاء والغاية، وعلى القَوْلين الأوَّلين ليست «حتى» في هذه الآيةِ للغاية بل هي التي يقعُ بعدها الجملُ وينصرف الكلام بعدها إلى الابتداء كـ «أمَّا» و«إذا». ولا تَعَلُّق لقوله «حتى إذا» بما قبله بل هذا ابتداءُ خبرٍ، أخبر عنهم، كقوله[4]:

٢١٩٢ـ فيـا عجبا حتى كليبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجـاشعُ

قلت: وهذا غير مَرْضيٍّ منه لمخالفته الجمهور. وقوله: «لا تعلُّق لها بما قبلها» ممنوعٌ على جميع الأقوال التي ذكرها، ولولا خوفُ الإطالة لأورَدْت

---

(١) تقدم برقم ١٥٤٦.

(٢) تقدم برقم ٦٥٦.

(٣) لعله «التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير» لمحمد بن سليمان المعروف بابن النقيب المتوفى سنة ٦٩٨. انظر: كشف الظنون ١/٣٥٨.

(٤) تقدم برقم ٧٣٣.

ما تَوَهَّمَ كونَه مانعاً مِمَّا ذكر، ولذكَرْتُ الانفصال عنه، والظاهر أنها إنما تتعلَّقُ بقوله «ينالهم نصيبُهم».

وقوله: «يَتَوَفَّوْنهم» في محلِّ نصبٍ على الحال. وكُتِبت «أينما» متصلةً[1] وحقُّها الانفصالُ، لأنَّ «ما» موصولةٌ لا صلةٌ، إذ التقدير: أين الذين تدعونهم؟ ولذلك كُتِبَ «إنَّ ما توعدون لآت»[2] منفصلاً و «إنما الله»[3] متصلاً. وقولهم: «ضلُّوا» جواب من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، وذلك أن السؤالَ إنما وقع عن مكان الذين كانوا يَدْعونهم من دون الله، فلو جاء الجوابُ على نسق السؤال لقيل: هم في المكان الفلاني، وإنما المعنى: ما فَعَل معبودُكم ومَنْ كنتم تدعونهم؟ فأجابوا بأنهم ضاعوا عنهم وغابوا.

قوله: «وشهدوا» يُحتمل أن يكونَ نَسَقاً على «قالوا» الذي وقع جواباً لسؤال الرسل فيكون داخلاً في الجواب أيضاً. ويحتمل أن يكون مستأنفاً مقتطعاً عَمَّا قبله ليس داخلاً في حيز الجواب. كذا قال الشيخ[4] وفيه نظر؛ من حيث إنه جَعَل هذه الجملة جواباً لعطفها على قالوا، وقالوا في الحقيقة ليس هو الجواب، إنما الجواب هو مقول هذا القول وهو «ضلُّوا عنا» فـ «ضَلُّوا عنا» هو الجوابُ الحقيقي الذي يُسْتفاد منه الكلام. ونظيره أن يقول: سَأَلْتُ زيداً ما فعل؟ فقال: أطعمتُ وكسوتُ، فنفس أطعمتُ وكسوتُ هو الجوابُ. وإذا تقرَّر هذا فكان ينبغي أن يقول «فيكون» معطوفاً على «ضلوا عنا»، ثم لو قال كذلك لكان مُشْكلاً من جهة أخرى: وهو أنه كان يكون التركيبُ الكلامي: «ضلُّوا عنا وشهدنا على أنفسنا أنَّا كنَّا»، إلا أَنْ يُقال: حكى الجواب الثاني على المعنى، فهو محتملٌ على بُعْدٍ بعيد.

---

(١) وجدتها منفصلة في المصاحف المتداولة.
(٢) الآية ١٣٤ من الأنعام.
(٣) الآية ١٧١ من النساء: «إنما الله إله واحد». (٤) البحر ٤/٢٩٥.

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿في أمم﴾**: يجوز أن يتعلَّق قولُه «في أمم» وقوله: «في النار» كلاهما بادخلوا فيجيء الاعتراضُ المشهور: وهو كيف يتعلَّق حرفا جر متحدا اللفظ والمعنى بعاملٍ واحد؟ فيُجاب بأحد وجهين: إمَّا أنَّ «في» الأولى ليست للظرفية بل للمعيَّة، كأنه قيل: ادخلوا مع أممٍ أي: مصاحبين لهم في الدخول، وقد تأتي «في» بمعنى مع كقوله تعالى: «ونتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة»[1]. وقول الشاعر[2]:

٢١٩٣ـ شموسٌ وَدُوْدٌ في حياءٍ وعفةٍ رخيمةُ رَجْعِ الصوتِ طيبةُ النَّشْر

وإمَّا بأنَّ «في النار» بدلٌ من قوله «في أمم» وهو بدلُ اشتمال كقوله تعالى: «أصحابُ الأخدود، النارِ»[3] فإن «النارِ» بدلٌ من «الأخدود»، كذلك «في النار» بدلٌ من «أممٍ» بإعادة العامل بدل اشتمال، وتكونُ الظرفيةُ في «في» الأولى مجازاً؛ لأن الأمم ليسوا ظروفاً لهم حقيقة، وإنما المعنى: ادخلوا في جملةِ أممٍ وغمارِهم. ويجوز أن تتعلق «في أمم» بمحذوفٍ على أنه حال أي: كائنين في جملة أمم. و «في النار» متعلق بخَلَتْ أي: تسبقكم في النار.

ويجوز أن تتعلق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لأمم فتكون «أمم» قد وُصِفَتْ بثلاثة أوصاف، الأول: الجملةُ الفعليةُ وهي قولُه «قد خَلَتْ»، والثاني: الجار والمجرور وهو قوله «من الجن والإنس»، والثالث: قولُه «في النار»، والتقدير: في أمم خاليةٍ من قبلكم كائنةٍ من الجن والإنس ومستقرةٍ في النار.

ويجوز أن تتعلَّق «في النار» بمحذوفٍ أيضاً لا على الوجه المذكور، بل على كونِه حالاً مِنْ «أمم»، وجاز ذلك وإن كانَتْ نكرة لتخصُّصها بالوَصْفَيْن

---

(١) الآية ١٦ من الأحقاف.
(٢) لم أقف عليه. والنشر: الرائحة. والشموس: النُّفُور.
(٣) الآية ٤ من البروج.

المشارِ إليهما. ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في «خَلَتْ» إذ هو ضميرُ الأمم. وقُدِّمَتْ / الجنُّ على الإنس لأنهم الأصلُ في الإغواء. [٣٨٠/ب]

وقوله «حتى» هذه غاية لما قبلها، والمعنى: أنهم يدخلون فوجاً فوجاً لاعناً[١] بعضُهم لبعض إلى انتهاء تـداركهم فيها. والجمهـور قرؤوا «إذا ادَّاركوا» بوصل الألف وتشديد الدال، والأصلُ: تداركوا، فلما أريد إدغامُه فُعِل به ما فُعِل بادَّارَأْتم. وقد تقدَّم تحقيقُ تصريفه في البقرة[٢].

قال مكي[٣]: «ولا يُسْتطاع اللفظُ بوزنها مع ألف الوصل؛ لأنَّك تَرُدُّ الزائد أصلياً فتقول: افَّاعلوا، فتصير تاء تفاعَل فاءَ الفعل لإدغامها في فاء الفعل، وذلك لا يجوز فإنْ وَزَنْتَها على الأصل فقلت: تَفَاعلوا جاز». قلت: هذا الذي ذَكَر مِنْ كونه لا يمكن وزنُه إلا بالأصل وهو تفاعلوا ممنوع. قوله: «لأنك تَرُدُّ الزائدَ أصلياً» قلنا: لا يلزم ذلك لأنَّا نَزِنُه بلفظِه مع همزةِ الوصل ونأتي بتاء التفاعل بلفظها فنقول: وزنُ ادَّاركوا اتْفاعَلوا فيُلْفَظُ بالتاءِ اعتباراً بأصلها لا بما صارت إليه حالَ الإدغام. وهذه المسألةُ نَصُّوا على نظيرها وهو أن تاءَ الافتعال إذا أُبْدلت إلى حرف مجانس لما قبلها[٤]... تُبْدَلُ طاءً أو دالاً في نحو: اصطبر واضطرب وازدجر وادَّكر، إذا وُزِن ما هي فيه قالوا: يُلْفَظُ في الوزن بأصل تاء الافتعال، ولا يُلْفَظُ بما صارَتْ إليه من طاء أو دال، فتقول: وزن اصطبر افتعل لا افطعل، ووزن ازدَجَر افتعل لا افدعل، فكذلك تقول هنا: وزن ادَّاركوا اتْفاعلوا لا افَّاعلوا، فلا فرقَ بين تاء الافتعال والتفاعل في ذلك.

---

(١) الأصل: «لا عنى» ولا وجه للقصر.
(٢) انظر: إعرابه للآية ٧٢ من البقرة.
(٣) المشكل ١/٣١٥ وقد اضطربت نسخ «المشكل» في ألفاظ هذا النص.
(٤) كلمة لم أتبينها، رسمُها أقرب إلى الفاصلة الكبيرة في ش، ي: كما.

وقرأ[1] ابن مسعود والأعمش، ورُويت عن أبـي عمرو: تداركوا وهي أصلُ قراءة العامة. وقرأ أبو عمرو: «إذا إدَّاركوا» بقطع همزة الوصل. قال ابن جني[2]: «هذا مُشْكِلٌ، ومثلُ ذلك لا يفعله ارتجالاً، وكأنه وَقَفَ وِقْفة مستنكرٍ ثم ابتدأ فقطع». قلت: وهذا الذي يُعْتقد من أبـي عمرو، وإلا فكيف يَقْرأ بما لا يَثْبت إلا في ضرورة الشعر في الأسماء؟ كذا قال ابن جني[2]، يعني أَنَّ قَطْع ألف الوصل في الضرورة إنما جاء في الأسماء.

وقرأ حميد «أُدْرِكوا» بضم همزة القطع، وسكون الدال وكسر الراء، مثل «أُخْرِجوا» جعله مبنياً للمفعول بمعنى: أُدْخِلوا في دَرَكاتها أو أدراكها، ونُقِل عن مجاهد بن جبر قراءتان: فَروى عنه مكي[3] «ادَّرَكوا» بوصل الألف وفتح الدال مشددة وفتح الراء، وأصلُها «ادْتَرَكوا» على افتعلوا مبنياً للفاعل ثم أدغم كما أدغم ادَّان من الدَّيْن. وروى عنه غيره «أَدْرَكوا» بفتح الهمزة مقطوعةً وسكونِ الدال وفتح الراء أي أدرك بعضهم بعضاً. وقال أبو البقاء[4]: «وقرىء: إذا ادَّاركوا» بألفٍ واحدة ساكنة بعدها دالٌ مشددة وهو جمعٌ بين ساكنين، وجاز في المنفصل كما جاز في المتصل، وقد قال بعضهم «اثنا عْشر» بإثبات الألف وسكون العين»، قلت: يعني بالمتصل نحو: الضالِّين وجانّ، ومعنى المنفصل أن ألف «إذا» من كلمة، والساكن الثاني من كلمة أخرى. وادَّاركوا بمعنى تلاحقوا. وتقدَّم تفسيرُ هذه المادة[5].

و «جميعاً» حالٌ من فاعل «ادَّاركوا». وأُخْراهم وأُولاهم: يحتمل أن تكونَ

---

(١) البحر ٤/٢٩٦.
(٢) المحتسب ١/٢٤٧ ـ ٢٤٨.
(٣) لم ترد هذه الرواية في مشكل مكي.
(٤) الإملاء ١/٢٧٣.
(٥) انظر: إعرابه للآية ٧٨ من النساء.

فُعْلى أنثى أفعل الذي للمفاضلة، والمعنى على هذا كما قال الزمخشري[1]: «أُخْراهم منزلةً، وهم الأتباع والسَّفَلة، لأُولاهم منزلةً وهم السَّادة والرؤساء»، ويحتمل أن تكون «أخرى» بمعنى آخِرة تأنيث آخِر مقابل لأوَّل، لا تأنيث «آخَر» الذي للمفاضلة كقوله: «ولا تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أُخرى»[2].

والفرقُ بين أخرى بمعنى آخِرة وبين أخرى تأنيث آخَر بزنة أفعل للتفضيل أنَّ التي للتفضيل لا تدلُّ على الانتهاء كما لا يَدُلُّ عليه مذكَّرها، ولذلك يُعْطف أمثالُها عليها في نوعٍ واحد تقول: مررت بامرأةٍ وأخرى وأخرى، كما تقول: برجل وآخر وآخر، وهذه تدلُّ على الانتهاء كما يدلُّ عليه مذكَّرها ولذلك لا يُعْطَفُ أمثالُها عليها، ولأنَّ الأولى تفيد إفادة «غير»، وهذه لا تفيد إفادةَ «غير». والظاهرُ في هذه الآيةِ الكريمة أنهما ليستا للتفضيل بل لِما ذكرت لك /. [٣٨١/أ]

وقوله: «لأُولاهم» اللامُ للتعليل أي لأجل، ولا يجوز أن تكون التي للتبليغ كهي في قولك: قلت لزيدٍ افعل. قال الزمخشري[3]: «لأنَّ خطابَهم مع الله لا معهم» وقد بَسَط القولَ قبله في ذلك الزجاج[4] فقال: «والمعنى: وقالت أخراهم: يا ربَّنا هؤلاء أضلونا، لأولاهم» فَذَكَرَ نحوه. قلت: وعلى هذا فاللامُ الثانيةُ في قوله «أُولاهم لأخراهم» يجوز أن تكون للتبليغ، لأنَّ خطابَهم معهم بدليل قوله: «فما كان لكم علينا مِنْ فضلٍ، فذوقوا بما كنتم تَكْسِبون».

وقوله «ضِعْفاً» قال أبو عبيدة[5]: «الضِّعْفُ: مثلُ الشيء مرةً واحدة» قال

---

(١) الكشاف ٢/٧٨.
(٢) الآية ١٨ من فاطر.
(٣) الكشاف ٢/٧٨.
(٤) معاني القرآن ٢/٣٧١.
(٥) مجاز القرآن بعبارة قريبة ١/٢١٤.

الأزهري[1]: «وما قاله أبو عبيدة هو ما يَسْتعمله الناس في مجاز كلامهم، وقد قال الشافعي قريباً منه فقال في رجل أوصى: «أَعْطوه ضِعْف ما يُصيب ولدي» قال: «يُعطَى مثله مرتين». قال الأزهري[2]: «الوصايا يُستعمل فيها العُرْف وما يتفاهمه الناس، وأما كتاب الله فهو عربي مبين، ويُرَدُّ تفسيرُه إلى لغة العرب وموضوعِ كلامِها الذي هو صنعةُ ألسنتها. والضِّعْف في كلام العرب المِثْل إلى ما زاد، ولا يُقتصر به على مِثْلين بل تقول: هذا ضِعْفه أي مِثْلاه وثلاثةُ أمثاله، لأنَّ الضِّعْفَ في الأصل زيادةٌ غيرُ محصورة، ألا ترى إلى قول الله تعالى: «فأولئك لهم جزاءُ الضِّعف»[3] لم يُرِدْ به مِثْلاً ولا مِثْلين، وأَوْلى الأشياء به أن يُجْعل عشرةَ أمثالِه كقوله تعالى: «مَنْ جاء بالحسنةِ فله عشرُ أمثالِها»[4] فأقلُّ الضعف محصورٌ وهو المِثْل وأكثرُه غير محصور». ومثلُ هذه المقالةِ قال الزجاج[5] أيضاً فإنه قال: «أي عذاباً مضاعفاً لأن الضِّعْفَ في كلام العرب على ضربين أحدهما: المثل، والآخر: أن يكون في معنى تضعيف الشيء» أي زاد به إلى ما لا يَتناهَى. وقد تقدم طرفٌ من هذا في البقرة[6].

و«ضِعْفاً» صفة لـ «عذاباً». و«من النار» يجوز أن يكون صفة لـ «عذاباً» وأن يكون صفةً لـ«ضِعْفاً»، ويجوز أن يكونَ ضعفاً بدلاً من «عذاباً».

وقوله «لكلٍّ» أي: لكل فريق من الأخرى والأولى. وقوله: «ولكن لا تعلمون، قراءةُ العامة بتاء الخطاب: إمَّا خطاباً للسائلين، وإمَّا خطاباً لأهل

(١) تهذيب اللغة ١/٤٨٠.
(٢) تهذيب اللغة ١/٤٨٠.
(٣) الآية ٣٧ من سبأ.
(٤) الآية ١٦٠ من الأنعام.
(٥) معاني القرآن ٢/٣٧٢.
(٦) انظر: إعرابه للآية ٢٤٥ من البقرة.

الدنيا أي: ولكن لا تعلمون ما أعدَّ من العذاب لكل فريق. وقرأ[1] أبو بكر عن عاصم بالغيبة، وهي تحتمل أن يكون الضميرُ عائداً على الطائفة السائلة تضعيفَ العذاب أو على الطائفتين أي: لا يعلمـون قَدْر مـا أَعَدَّ لهم من العذاب.

آ. **(٣٩) قوله تعالى: ﴿فما﴾**: هذه الفاءُ عاطفةٌ هذه الجملةَ المنفية على قول الله تعالى للسَّفلة: «لكلٍ ضعف» فقد ثَبَتَ أن لا فضلَ لكم علينا، وأنَّا متساوون في استحقاق الضعف فذوقوا. قال الشيخ[2] ـ بعد أن حكى بعضَ كلامِ الزمخشري[3] ـ: «والذي يظهر أن المعنى: انتفاء كون فضلٍ عليهم من السَّفَلة في الدنيا بسبب اتباعهم إياهم وموافقتِهم لهم في الكفر أي: اتِّباعُكم إيانا وعدمُ اتِّباعكم سواءٌ، لأنكم كنتم في الدنيا عندنا أقلَّ من أن يكون لكم علينا فضلٌ باتباعكم بل كفرتم اختياراً، لا أنَّا حَمَلْناكم على الكفر إجباراً، وأن قوله «فما كان» جملةٌ معطوفة على جملة محذوفة بعد القول دَلَّ عليها ما سَبَقَ من الكلام، والتقدير: قالت أولاهم لأخراهم: ما دعاؤكم الله أنَّا أَضْللناكم وسؤالكم ما سألتم، فما كان لكم علينا من فضلٍ بضلالكم، وأنَّ قوله: «فذوقوا» من كلام الأولى خطاباً للأخرى على سبيل التشفِّي، وأنَّ ذوق العذاب هو بسبب ما كَسَبْتُمْ لا بأنَّا أضللناكم. وقيل: فذوقوا من خطاب الله لهم».

و «بما» الباءسببية، و «ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي، والعائد محذوف أي: تكسبونه.

---

(١) السبعة ٢٨٠؛ الحجة ٢٨١.

(٢) البحر ٤/٢٩٦.

(٣) الكشاف ٢/٧٨.

آ. (٤٠) وقرأ أبو عمرو(١): ﴿لا تُفْتَح﴾: بضم التاء من فوق والتخفيف. والأخوان بالياء من تحت والتخفيف، والباقون: بالتأنيث والتشديد. فالتأنيث والتذكير باعتبار الجمع والجماعة، والتخفيفُ والتضعيفُ باعتبار التكثير وعدمِه، والتضعيفُ هنا أوضح لكثرة المتعلق. وهو في هذه القراءاتِ مبنيٌّ للمفعول. وقرأ أبو حيوة وأبو البرهسم «تَفَتَّح» بفتح التاء مِنْ فوق والتضعيف، والأصل: / لا تتفتَّح بتاءَيْن فحُذِفت إحداهما، وقد تقدَّم في [٣٨١/ب] «تذكَّرون»(٢) ونحوه، فـ «أبواب» على قراءة أبي حَيْوة فاعلٌ، وعلى ما تقدم مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه. وقرىء: «لا تَفْتَحُ» بالتاء ونصب «الأبواب» على أن الفعل للآيات، وبالياء على أن الفعل لله، ذكره الزمخشري(٣).

وقوله «في سَمِّ الخِياط» متعلقٌ بـ «يَلِجَ». وسَمُّ الخياط ثقب الإِبرة وهو الخُرْتُ، وسينُه مثلثةٌ، وكل ثقبٍ ضيقٍ فهو سَمّ. وقيل: كل ثقب في البدن، وقيل: كل ثقب في أنفٍ أو أذن فهو سَمٌّ، وجمعه سُموم، قال الفرزدق(٤):

٢١٩٤ـ فَنَفَّسْتُ عن سَمَّيْهِ حتى تَنَفَّسَا   وقلت له لا تخش شيئاً ورائيا

والسُّمُّ: القاتل سُمِّي بذلك لِلُطْفه وتأثيره في مسام البدن حتى يصل إلى القلب، وهو في الأصل مصدرٌ ثم أريد به معنى الفاعل لدخوله باطنَ البدن، وقد سَمَّه إذا أدخله فيه، ومنه «السَّامَّة» للخاصَّة الذين يدخلون في بواطن

(١) السبعة ٢٨٠، الحجة ٢٨٢؛ البحر ٢٩٧/٤.
(٢) انظر: إعرابه للآية ١٥٢ من الأنعام.
(٣) الكشاف ٧٨/٢.
(٤) ليس في ديوانه، وصدره في تهذيب اللغة ٣٢٢/١٢، واللسان: سمم و«سَمَّيهِ» هنا أراد بهما منخريه.

الأمور ومَسَامِّها، ولذلك يقال لهم الدُّخْلُلُ. والسَّموم: الريح الحارة لأنها تؤثر تأثيرَ السُّمِّ القاتل. والخِياط والمِخْيَط الآلة التي يُخاط بها فِعال ومِفْعَل كإزار ومِئْزَر ولِحاف ومِلْحَف وقِناع ومِقْنع. ولا يقال للبعير جَمَل إلا إذا بَزَل[1]. وقيل: لا يُقال له ذلك إلا إذا بلغ أربع سنين، وأول ما يخرج ولد الناقة ولم تُعرف ذكوريتُه أو أنوثتُه يقال له: سَلِيْل، فإن كان ذكراً فهو سَقْبٌ، والأنثى حائل، ثم هو حُوار إلى الفِطام وبعده فصيل إلى سنة، وفي الثانية ابنُ مَخاض وبنت مخاض، وفي الثالثة ابن لَبون وبنت لَبون، وفي الرابعة حِقٌّ وحِقَّة، وفي الخامسة جَذَع وجَذَعة، وفي السادسة ثَنِيٌّ وثَنِيَّة، وفي السابعة رَباع ورَباعِية مخففة، وفي الثامنة سَديس لهما، وقيل: سَديسة للأنثى، وفي التاسعة بازل وبازلة، وفي العاشرة مُخْلِفٌ ومُخْلِفة، وليس بعد البُزُول والإخلاف سِنٌّ بل يقال: بازل عام أو عامين ومُخْلِفُ عام أو عامَيْن حتى يَهْرَم فيقال له فَوْد.

والوُلوج: الدخول بشدة ولذلك يقال: هو الدخول في مضيق فهو أخصُّ من الدخول. والوَليجة: كلُّ ما يعتمده الإنسان، والوليجة: الداخلُ في قومٍ ليس منهم.

والجَمَل قراءة العامة وهو تشبيه في غاية الحسن، وذلك أن الجملَ أعظمُ حيوانٍ عند العرب وأكبره جثةً حتى قال[2]:

٢١٩٥ـ .... جسمُ الجِمالِ وأحلام العصافير

(١) بزل البعير: طلع نابه وذلك في السنة الثامنة أو التاسعة فهو بازِل.

(٢) البيت لحسان، في ديوانه ٢١٩/١؛ والكتاب ٢٥٤/١؛ والبحر ٢٩٧/٤، وصدره:

لا عيبَ بالقومِ مِنْ طُول ولا عظمٍ

[وقوله](1):

٢١٩٦ـ لقـد كَبُـر البعيـرُ بغيـر لُبٍّ ....

وسُمُّ الإبرة في غاية الضيق، فلما كان المَثَلُ يُضْرَب بعِظَم هذا وكبره، وبضيق ذاك حتى قيل: أضيقُ من خُرْتِ الإبرة، ومنه الخِرِّيْتُ وهو البصير بمضايق الطرق قيل: لا يَدْخلون الجنة حتى يتقحَّمَ أعظمُ الأشياء وأكبرها عند العرب في أضيقِ الأشياءِ وأصغرِها، فكأنه قيل: لا يَدْخلون حتى يُوجدَ هذا المستحيلُ، ومثلُه في المعنى قولُ الآخر(2):

٢١٩٧ـ إذا شاب الغراب أتَيْتُ أهلي وصارَ القارُ كاللبنِ الحليب

وقرأ ابن(3) عباس في رواية ابن حَوْشب ومجاهد وابن يعمر وأبو مجلز والشعبي ومالك بن الشخير(4) وابن محيصن وأبو رجاء وأبو رزين وأبان عن عاصم: «الجُمَّل» بضم الجيم وفتح الميم مشددة وهو القَلْسُ. والقَلْسُ: حبلٌ غليظ يُجمع من حبال كثيرة فَيُفْتَل وهو حبلُ السفينة وقيل: الحبل الذي يُصْعَد به [إلى] النخل، ويروى عن ابن عباس أنه قال: «إن الله أحسنُ تشبيهاً من أن يُشَبِّه بالجمل» كأنه رأى إن صحَّ عنه أن المناسب لسُمّ الإبرة شيء يناسب الخيط المسلوك فيها. وقال الكسائي: «الراوي ذلك عن ابن عباس أعجمي فشدّد الميم»(5). وضَعَّف ابن عطية(6) قول الكسائي بكثرة رواتها عن

(١) عجزه:

فلم يَسْتَغْنِ بالعظم البعيرُ

ولم أهتد إلى قائله وهو في الدر اللقيط على حاشية البحر المحيط ٢٩٧/٤، وصدره في البحر ٢٩٧/٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في تفسير الماوردي ٢٨/٢.

(٣) البحر ٢٩٧/٤؛ الشواذ ٤٣.

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) أي لعجمته.

(٦) التفسير ٦٠/٧.

ابن عباس قراءةً. قلت: وكذلك هي قراءة مشهورة بين الناس. وروى مجاهد عن ابن عباس ضمَّ الجيم وفتح الميم خفيفةً، وهي قراءة ابن جبير وقتادة وسالم الأفطس[1].

وقرأ ابن عباس أيضاً في رواية عـطاء: الجُمُل بضم الجيم والميم مخففة، وبها قرأ الضحَّاك والجحدري. وقرأ عكرمة وابن جبير بضم الجيم وسكون الميم. والمتوكل[2] وأبو الجوزاء بالفتح والسكون، وكلها لغات في القَلْس المذكور. وسئل ابن مسعود عن الجمل في الآية، فقال: زوج الناقة، كأنه فهم ما أراد السائل فاستغباه. وقرأ[3] عبدالله وقتادة وأبو رزين وطلحة: «سُمّ» بضم السين. وأبو عمران الحوفي[4] وأبو نهيك والأصمعي عن نافع: سِمّ بالكسر. وقد تقدَّم أنها لغات. وقرأ عبدالله وأبو رزين وأبو مجلز: المِخْيَط بكسر الميم وسكون الخاء وفتح الياء. وطلحة بفتح الميم. وهذه مخالفة للسواد.

قوله: «وكذلك» أي: ومثل ذلك الجزاء نجزي المجرمين، فالكافُ نعتٌ لمصدر محذوف.

آ. (٤١) **وقوله تعالى: ﴿لهم مِنْ جهنَّم مهادٌ﴾**: والجملةُ محتملة للحالية والاستئناف، ويجوز حينئذ / في «مهاد» أن تكون فاعلاً بـ «لهم» فتكون [٣٨٢/أ] الحال من قبيل المفردات، وأن تكون مبتدأ فتكون من قبيل الجمل. و «من

---

(١) سالم بن عجلان الأموي أبو محمد الحراني ثقة توفي سنة ١٣٢. تهذيب الكمال ٤٦٢/١.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) البحر ٢٩٧/٤؛ ونسب في الشواذ ٤٣ قراءة الكسر إلى أبي حيوة، وقراءة الضم لأبي السمّال.

(٤) لعله أبو عمران الجوني عبدالملك بن حبيب الأزدي، روى عن أنس بن مالك، ثقة. توفي سنة ١٢٨. تهذيب الكمال ٨٥١/٢. فيكون الحوفي تحريفاً.

جهنم» حال من «مِهاد» لأنه لو تأخر عنه لكان صفةً، أو متعلِّقٌ بما تعلَّق الجارُّ قبله.

وغَواشٍ: جمع غاشية. وللنحاة في الجمع الذي على مفاعل إذا كان منقوصاً بقياسٍ خلافٌ: هل هو منصرف أو غير منصـرف؟ فبعضهم قال: هو منصرفٌ لأنه قد زال [منه] صيغة منتهى الجموع فصار وزنُه وزن جَناح وقَذَال فانصرف. وقال الجمهور: هو ممنوع من الصرف، والتنوينُ تنوينُ عوض. واختُلِفَ في المُعَوَّض عنه ماذا؟ فالجمهور على أنه عوضٌ من الياء المحذوفة. وذهب المبرد إلى أنه عوضٌ من حركتها. والكسرُ ليس كسرَ إعراب، وهكذا جَوارٍ ومَوالٍ. وبعضهم يجرُّه بالفتحة قال[1]:

٢١٩٨ـ ولو كان عبدُالله مولىً هجوتُه ... ولكنَّ عبـدَاللّـهِ مَوْلَى مَـواليـا

وقال آخر[2]:

٢١٩٩ـ قـد عَجِبَتْ مني ومن يُعَيْلِيـا ... لَمَّـا رَأَتْني خَلَقـاً مُقْلَوْلِيـا

وهذا الحكمُ ليس خاصاً بصيغة مَفاعل، بل كل غير منصرف إذا كان منقوصاً فحكمه حكم ما تقدم نحو: يُعَيْلٍ تصغير يَعْلى، ويَرْمٍ اسم رجل، وعليه قولُه: «ومن يُعَيْلِيا»، وبعضُ العرب يُعْرب «غواشٍ» ونحوه بالحركات على الحرف الذي قبل الياء المحذوفة فيقول: هؤلاء جوارٌ، وقرىء[3] «ومن

---

(١) البيت للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في الكتاب ٢/٥٨؛ ابن يعيش ١/٦٤؛ والخزانة ١/١١٤؛ والهمع ١/٣٦؛ والدرر ١/١٠.

(٢) البيت للفرزدق وليس في ديوانه، وهو في الكتـاب ٢/٥٩؛ والمقتضب ١/١٤٢؛ واللسان: علو. ويُعَيْلِيا تصغير يعلى علم رجل. خلقا: رث الهيئة. مقلوليا: المتجافي المنكمش.

(٣) ذكرها في البحر ٤/٢٩٨ بدون نسبة، ونسبها ابن خالويه ٤٣ إلى أبي رجاء.

فوقهم غواشٌ» برفع الشين وهي كقراءة عبدالله «وله الجوارُ»[1] برفع الراء. وقد حرَّرْتُ هذه المسألةَ وما فيها من المذاهبِ واللغات في موضوعٍ غير هذا.

قوله: «وكذلك» تقدَّم مثله[2]. وقوله «الظالمين» يحتمل أن يكون من باب وقوع الظاهرِ موقع المضمر. والمراد بالظالمين المجرمون، ويحتمل أن يكونوا غيرَهم وأنهم يُجْزَون كجزائهم.

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿والذين آمنوا﴾**: مبتدأ وفي خبره وجهان، أحدهما: أنها الجملةُ من قوله «لا نكلِّفُ نفساً» وعلى هذا فلا بد من عائدٍ وهو مقدر، وتقديره: نفساً منهم. والثاني: هو الجملة من قوله «أولئك أصحاب»، وتكون هذه الجملةُ المنفيَّةُ معترضةً بينهما، وهذا الوجه أعرب[3].

آ. (٤٣) **وقوله تعالى: ﴿مِنْ غلٍّ﴾**: يجوز أن تكون «مِنْ» لبيان جنس «ما»، ويجوز أن تكون حالاً فتتعلَّق بمحذوف أي: كائناً مِنْ غِل. وقوله: «تجري من تحتهم الأنهار» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها حال من الضمير في «صدورهم» قاله أبو البقاء[4]. وجَعَل العامل في هذه الحال معنى الإضافة. والثاني: أنها حال، والعامل فيها «نزعنا»، قاله الحوفي. والثالث: أنها استئناف إخبار عن صفة أحوالهم.

وردَّ الشيخ[5] الوجهين الأوَّلين: أمَّا الثاني فلأنَّ «تجري من تحتهم الأنهار» ليس مِنْ صفة فاعل «نَزَعْنا» ولا مفعوله وهما «نا» و «ما» فكيف ينتصب

---

(١) الآية ٢٤ من الرحمن ونسبها في الإتحاف ٤٠٦ إلى الحسن.
(٢) في الآية ٤٠ قبلها.
(٣) مجيء أفعل التفضيل هنا من الثلاثي: عَرُب لسانه: أي فَصُح. أو مِنْ أَعْرب شذوذاً.
(٤) الإملاء ١/٢٧٤.
(٥) البحر ٤/٢٩٨.

حالاً عنهما؟ وهو واضح . وأمَّا الأولُ فلأنَّ معنى الإضافة لا يعمل إلا إذا أَمْكن تجريدُ المضاف وإعمالُه فيما بعده رفعاً أو نصباً. قلت: قد تقدم غيرَ مرة أن الحالَ تأتي من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه لـمَدْرَكٍ آخر لا لِما ذكره أبو البقاء من أنَّ العامل هو معنى الإضافة، بل العامل في الحال هو العامل في المضاف وإن كانت الحالُ ليست منه؛ لأنهما لما كانا متضايفَيْنِ وكانا مع ذلك شيئاً واحداً ساغ ذلك.

والغِلُّ: الحِقْد والإِحْنَةُ والبغض، وكذلك الغُلول. وجمع الغِلّ غلال[1]. والغُلول: الأَخْذُ في خُفْية، وأحسنُ ما قيل أن ذلك من لفظ الغِلالة[2] كأنه تَدَرَّع ولبس الحقد والخيانة حتى صار إليه كالغِلالة الملبوسة.

قوله: «لولا أَنْ هدانا» أَنْ وما في حَيِّزها في محل رفع بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ على ما قَدَّرْته غير مرة، وجواب «لولا» مدلول عليه بقوله: «وما كنا» تقديره: لولا هدايةٌ لنا موجودة لشَقِيْنا أو ما كنا مهتدين. و«لقد جاءت» جواب قسم مقدر. و«بالحق» يجوز أن تكون الباءُ للتعدية، فبالحق مفعولٌ معنى، ويجوز أن تكون للحال أي: جاؤوا ملتبسين بالحق.

قوله: «أَنْ تلكم» يجوز أن تكون المفسِّرة، فَسَّرَت النداء ـ وهو الظاهر ـ بما بعدها. ويجوز أن تكون المخففةَ، واسمُها ضمير الأمر محذوفاً، وأن[3] وما بعدها في محل نصب أو جر؛ لأنَّ الأصلَ: بأن تلكم، وأشير إليها بإشارة البعيد لأنهم وُعِدوها في الدنيا. وعبارة بعضهم «هي إشارة لغائبة» [فيها] مسامحة لأنَّ الإشارة لا تكون إلا لحاضر، ولكن العلماء تُطْلق على البعيد غائباً مجازاً.

---

(١) لم أجد هذا الجمع.

(٢) الغلالة: ثوب رقيق يُلبس بين الثوبين وانظر: المفردات ٣٦٣.

(٣) الأصل: «ومن» وهو سهو.

و «أُورِثتموها» يجوز أن تكون هذه الجملةُ حاليةً كقوله: «فتلك بيوتُهم خاويةً»[1]، ويجوز أن تكونَ خبراً عن «تلكم» ويجوز أن تكون «الجنة» بدلاً أو عطف بيان، و «أُورثتموها» الخبر. ومنع أبو البقاء[2] أن تكون حالاً من «تلكم» للفصل بالخبر، ولأن المبتدأ لا يعمل في الحال. وأدغم[3] أبو عمرو والأخوان الثاء في التاء، وأظهرها الباقون.

و «بما كنتم تعملون» تقدم غير مرة[4]. والجماعة على «وما كنا»[5] بواو وكذلك هي في مصاحف الأمصار غيرَ الشام. وفيها وجهان، أظهرهما: أنها واو الاستئناف، والجملة بعدها مستأنفة. والثاني: أنها حالية. وقرأ ابن عامر: «وما كنا» بدون واو، والجملة على ما تقدَّم من احتمالي الاستئناف والحال، وهي في مصحف الشاميين كذا / فقد قرأ كلٌّ بما في مصحفه. [٣٨٢/ب]

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿أَنْ قد وَجَدْنا﴾**: «أَنْ» يحتمل أن تكون تفسيرية للنداء، وأن تكونَ مخففةً من الثقيلة، واسمُها ضميرُ الأمر والشأن، والجملة بعدها خبرها، وإذا كان الفعلُ متصرفاً غيرَ دعاء فالأجود الفصلُ بـ «قد» كهذه الآية أو بغيرها. وقد تقدَّم تحقيقه في المائدة. وقال الزمخشري[6]: «فإن قلت: هلا قيل: ما وعدكم ربكم، كما قيل: «ما وَعَدنا ربنا». قلت: حُذِف ذلك تخفيفاً لدلالة «وَعَدْنا» عليه. ولقائل أن يقول: أُطْلِق ليتناول كلَّ ما وَعَدَ الله من البعث والحساب والعقاب والثواب وسائرِ أحوالِ القيامة، لأنهم كانوا مكذِّبين بذلك أجمعَ، ولأن الموعودَ كلَّه ممَّا ساءهم،

(١) الآية ٥٢ من النمل.
(٢) الإملاء ١/٢٧٤.
(٣) السبعة ٢٨١؛ البحر ٤/٣٠٠.
(٤) انظر إعرابه للآية ١٠٥ من المائدة.
(٥) في قوله تعالىٰ: «وما كنا لنهتدي». وانظر: السبعة ٢٨٠.
(٦) الكشاف ٢/٨٠.

وما نعيم أهلِ الجنة إلا عذابٌ لهم فأطلق لذلك» قلت: قوله: «ولقائلٍ إلى آخره» هذا الجوابُ لا يطابق سؤالَـه لأن المُدَّعىٰ حَـذْفُ المفعول الأول وهو ضمير المخاطبين، والجواب وقع بالمفعول الثاني الذي هو الحسابُ والعقاب وسائر الأحوال، فهذا إنما يناسب لو سُئل عن حَذْفِ المفعول الثاني لا المفعول الأول.

و «نعم» حرفُ جوابٍ كأجل وإي وجَيْر وبلىٰ. ونقيضتها لا، و «نعم» تكون لتصديق الإخبار أو إعلام استخبار أو وَعْدِ طالب، وقد يُجاب بها النفيُ المقرونُ باستفهام وهو قليل جداً كقوله[1]:

٢٢٠٠ـ أليس الليلُ يجمعُ أُمَّ عمروٍ وإيَّـانـا فـذاك بـنـا تَـدَانـي
نعم وترى الهلالَ كما أراه ويَعْلوهـا النهـارُ كـمـا عَـلانـي

فأجاب قوله «أليس» بـ نعم، وكان من حقه أن يقول: بلى، ولذلك يُروىٰ عن ابن عباس في قوله تعالىٰ: «ألستُ بربكم قالوا بلىٰ»[2]: لو قالوا: نعم لكفروا، وفيه بحثٌ يأتي إن شاء الله تعالى قريباً.

وتُكْسَرُ عينُها، وبها قرأ الكسائي[3] والأعمش ويحيى بن وثاب، وهي لغةُ كنانة. وطعن أبو حاتم عليها وقال: «ليس الكسر بمعروف». واحتجَّ الكسائي لقراءته بما يُحكى عن عمر بن الخطاب أنه سأل قوماً فقالوا: نَعَم ــ يعني بالفتح ــ فقال: «أمَّا النَّعَم فالإبل فقولوا: نَعِم» أي بالكسر. قال أبو عبيد: «ولم نَرَ[4] العرب يعرفون ما رَوَوْه عن عمر ونراه مُوَلَّداً». قلت: هذا طعنٌ في

---

(١) تقدم برقم ٥٦٧.
(٢) الآية ١٧٢ من الأعراف.
(٣) السبعة ٢٨١؛ الحجة ٢٨٢؛ البحر ٤/ ٣٠٠.
(٤) قوله: «نر» لم يظهر في مصورة الأصل وأثبتناه من (ي) و (ش).

المتواتر فلا يُقبل. وتبدل عينها حاءً، وهي لغةٌ فاشيةٌ كما تبدل حاء «حتى» عيناً.

وقوله: «بينهم» يجوز أن يكونَ منصوباً بـ «أذَّن» أو بـ «مؤذِّن»، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه صفةٌ لـ «مؤذِّن». قال مكي[1] عند إجازته هذا الوجه: «ولكن لا يعمل في «أَنْ» «مُـؤَذِّن» إذ قد نَعَته» يعني أنَّ قوله «أَنْ لعنةُ» لا يجوز أن يكونَ معمولاً [لـ «مؤذن لأنه موصوف، واسم الفاعل متى وُصِف لم يعمل. قلت: هذا يُوهِمُ أنَّا إذا لم نجعل «بينهم» نعتاً لـ «مؤذِّن» جاز أن يعمل في «أن»][2] وليس الأمر كذلك، [لأنك لو قلت][2]: «ضرب ضاربٌ زيداً» تنصب زيداً بـ ضرب لا بضارب. لكني قد رأيت الواحدي [أجاز ما][2] أجاز مكي [من كون][2] «مؤذِّن» عاملاً في «أَنْ»، وإذا وَصَفْتَه امتنع ذلك، وفيه ما تقدَّم وهو حسن.

و «أَنْ» يجوز أن تكون المفسِّرة، وأن تكونَ المخففةَ، والجملة الاسميةُ بعدها الخبر، ولا حاجةَ هنا لفاصل. وقرأ[3] الأخوان وابن عامر والبزِّي[4]: «أنَّ» بفتح الهمزة وتشديد النون ونصب اللعنة على أنها اسمها، و «على الظالمين» خبرها، وكذلك في النور[5] «أن لعنةُ الله عليه»[6] خَفَّف «أَنْ» ورفع اللعنة نافع وحده، والباقون بالتشديد والنصب. وقرأ[7] عصمة عن الأعمش: إنَّ

---

(١) المشكل ٣١٧/١.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل وأثبتناه من (ش) و (ي).

(٣) انظر: الحجة ٢٨٣، السبعة ٢٨١؛ البحر ٣٠١/٤.

(٤) البزي هو راوي ابن كثير الذي له رواية ثانية رواها القواس عنه بتخفيف أن ورفع لعنة. الحجة ٢٨٣؛ السبعة ٢٨١.

(٥) الآية ٧. وانظر: الحجة ٤٩٥.

(٦) الأصل: عليها وهو سهو.

(٧) البحر ٣٠١/٤.

بالكسر والتشديد وذلك: إمَّا على إضمار القول عن البصريين، وإمَّا على إجراء النداء مُجْرى القول عند الكوفيين.

آ. (٤٥) **وقوله تعالى: ﴿الذين﴾**: يجوز أن يكون مرفوعَ المحل ومنصوبَه على القطع فيهما، ومجرورَه على النعت أو البدل أو عطف البيان. ومفعول «يَصُدُّون» محذوفٌ أي: يصدُّون الناس. ويجوز ألَّا يُقَدَّر له مفعول، والمعنى: الذين من شأنهم الصدُّ كقولهم: «هو يعطي ويمنع». ويجوز أن يكون «يَصُدُّون» بمعنى يُعْرضون، مِنْ صَدَّ صُدوداً فيكون لازماً.

آ. (٤٦) **قوله تعالى: ﴿وبينهما﴾**: أي: بين أصحاب الجنة وأصحاب النار، وهذا هو الظاهر لقوله «فضُرِب بينهم بسور». وقيل: بين الجنة والنار، وبه بدأ الزمخشري[1]. وقوله: «وعلى الأعراف» قال الزمخشري[2]: «أي: وعلى أعراف الحجاب» كأنه جعل أل عوضاً من الإضافة وهو مذهب كوفي، وقد تقدم تحقيقه. وجعل بعضُهم نفس الأعراف هي نفس الحجاب المتقدِّمِ ذكرُه، عبَّر عنه تارة بالحجاب وتارة بالأعراف. قال الواحدي: ـ ولم يذكر غيره ـ «ولذلك عُرِّفَت الأعراف لأنه عَنَىٰ بها الحجاب».

والأعراف جمع عُرْف بضم العين، وهو كل مُرْتَفَع من أرض وغيرها استعارةً مِنْ عُرْف الديك وعُرْف الفَرَس، كأنه عُرِف بارتفاعه دونَ الأشياءِ المنخفضة فإنها مجهولة غالباً، قال أمية بن أبي الصلت[3]:

٢٢٠١ـ وآخرون على الأعراف قد طَمِعوا ... في جنة حَفَّها الرُّمَّانُ والخَضِرُ

---

(١) الكشاف ٢/٨١.

(٢) الكشاف ٢/٨١.

(٣) ديوانه ٣٩٠؛ والبحر ٤/٣٠٢.

ومثله أيضاً قوله(١):

٢٢٠٢ـ كـلُّ كِنـازٍ لَحْمِـه نيـافِ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ كالجبلِ المُوْفِي على الأعرافِ

وقال آخر ـ هو الشماخ ـ(٢):

٢٢٠٣ـ فظلَّتْ بأعرافٍ تَـعـادَى كأنها ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ رِماحٌ نَحاها وِجْهةَ الريحِ راكزُ

وقوله «يَعْرِفون» في محل رفع نعتاً لرجال. و«كُلًّا» أي: كل فريق من أصحاب الجنة وأصحاب النار. وقوله «أَنْ سَلامٌ عليكم» كقوله «أَنْ لعنةُ الله على الظالمين»(٣) إلا أنه لم يُقْرأ هنا إلا بأنْ الخفيفة فقط.

قوله: «ونادَوا» هذا الضميرُ وما بعده لرجال. وقوله «لم يدخلوها» في هذه الجملة أوجه، أحدها: أنها حال من فاعل «نادوا» أي: نادىٰ أهل الأعراف حالَ كونهم غير داخلين الجنة. وقوله «وهم يطمعون» يحتمل أن يكون حالاً مِنْ فاعل «يَدْخلوها» ثم لك اعتباران بعد ذلك، الأول: أن يكون المعنىٰ: لم يدخلُوها طامعين في دخولها بل / دخلوها على يأس مِنْ دخولها. [٣٨٣/أ] والثاني: أن المعنى: لم يدخلوها حال كونهم طامعين أي: لم يدخلوا بعد، وهم في وقت عدم الدخول طامعون، ويحتمل أن يكون مستأنَفاً أخبر عنهم بأنهم طامعون في الدخول.

الوجه الثاني(٤): أن يكون حالاً من مفعول «نادوا» أي: نادَوهم حالَ كونهم غيرَ داخلين. وقوله: «وهم يَطْمَعون» على ما تقدم آنفـاً. والوجه

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في مجاز القرآن ٢١٥/١؛ واللسان: نوف؛ والبحر ٢٨٧/٤. والكناز: المجتمع اللحم. والنياف: الطويل في ارتفاع.

(٢) ديوانه ٢٠١؛ ومجاز القرآن ٢١٥/١. وتعادىٰ: تتعادىٰ أي تتبارىٰ في العَدْو، وشبَّهها بالرماح لأن الرماح إذا ركزت مالت قليلاً مع الرياح.

(٣) الآية ٤٤ من الأعراف.

(٤) في إعراب جملة «لم يدخلوها».

الثالث: أن تكون في محلِّ رفعٍ صفةً لرجال قاله الزمخشري[١]. وفيه ضعفٌ من حيث إنه فَصَل فيه بين الموصوف وصفته بجملة قوله: «ونادَوا» وليست جملةَ اعتراض. والوجه الرابع: أنها لا محلَّ لها من الإعراب لأنها جوابُ سائلٍ سأل عن أصحاب الأعراف فقال: ما صُنِعَ بهم؟ فقيل: لم يدخلوها وهم يطمعون في دخولها.

وقال مكي[٢] كلاماً عجيباً وهو أن قال: «إنْ حَمَلْتَ المعنى على أنهم دخلوها كان «وهم يطمعون» ابتداء وخبراً[٣] في موضع الحال من المضمر المرفوع في«يدخلوها»، معناه: أنهم يئسوا من الدخول فلم يكن لهم طمعٌ في الدخول، لكن دخلوا وهم على يأس من ذلك، فإنْ حَمَلْتَ معناه أنهم لم يدخلوا بعدُ ولكنهم يطمعون في الدخولِ برحمة الله كان ابتداءً وخبراً مستأنفاً». وقال بعضُهم: «جملةُ قوله «لم يدخلوها» من كلام أصحاب الجنة، وجملةُ قوله «وهم يطمعون» من كلام الملائكة» قال عطاء عن ابن عباس: «إن أصحابَ الأعراف ينادُون أصحابَ الجنة بالسلام، فيردُّون عليهم السلام، فيقول أصحاب الجنة للخزنة: ما لأصحابنا على أعراف الجنة لم يدخلوها؟ فيقول لهم الملائكة جواباً لهم وهم يطمعون»، وهذا يَبْعد صحته عن ابن عباس إذ لا يلائم فصاحة القرآن.

والطمع هنا يحتمل أن يكونَ على بابه، وأن يكونَ بمعنى اليقين. قالوا: لقوله تعالى حكايةً عن إبراهيم على نبيِّنا وعليه أفضلُ الصلاة والسلام: «والذي أطمع أن يغفر»[٤] وقال[٥]:

---

(١) الكشاف ٢/٨١، ٨٢.

(٢) المشكل ١/٣١٨.

(٣) الأصل «وخبر» وهو سهو.

(٤) الآية ٨٢ من الشعراء.

(٥) لم أقف عليه.

٢٢٠٤ـ وإنـي لأطـمـعُ أنَّ الإلـه   قـديـرٌ بحسْنِ يَقيني يَقينـي

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿تِلْقاء﴾**: منصوبٌ على ظرف المكان قال مكي[١]: «وجمعُه تلاقِيّ». قلت: لأن تِلْقاء وزنه تِفْعال كتمثال، وتمثال وبابه يُجمع على تفاعيل، فالتقت الياءُ الزائدة مع الياء التي هي لام الكلمة فأدغمت فصارت تلاقِيَّ. والتلقاء في الأصل مصدر ثم جُعِل دالاً على المكان أي: على جهة اللقاء والمقابلة قالوا: ولم يجـئ من المصادر على تِفْعال بكسر التاء إلا لفظتان: التِلقاء والتِبْيان، وما عدا ذلك من المصادر فمفتوحُ نحو التَّرْداد والتَّكرار، ومن الأسماء مكسورٌ نحو تِمثال وتِمْساح وتِقْصار[٢].

وفي قوله: «صُرِفَتْ أبصارُهم» فائدةٌ جليلة وهو أنهم لم يَلْتفتوا إلى جهة النار إلا مجبورين على ذلك لا باختيارهم لأنَّ مكان الشر محذور. وقد تقدَّم خلافُ القراء في نحو «تلقاء أصحاب» بالنسبة إلى إسقاط إحدى الهمزتين أو إثباتها أو تسهيلها في أوائل البقرة[٣]. وقرأ[٤] الأعمش: «وإذا قُلِبَتْ» وهي مخالفةٌ للسواد، كقراءة «لم يدخلوها وهم ساخطون»[٥] أو «وهم طامِعُون»[٦] على أنَّ هذه أقرب. و «قالوا» هو جوابُ «إذا» والعامل فيها.

آ. (٤٨) **قوله تعالى: ﴿ما أَغْنى﴾**: يجوز أن تكونَ استفهاميةً للتوبيخ والتقريع وهو الظاهر، ويجوز أن تكونَ نافيـة. وقولـه: «وما كنتم»: «مـا»

---

(١) المشكل ٣١٨/١.
(٢) التقصار: قلادة.
(٣) انظر: إعرابه للآية ٦، ١٣ من البقرة.
(٤) البحر ٣٠٣/٤.
(٥) قراءة إياد بن لقيط. البحر ٣٠٣/٤.
(٦) قال في البحر ٣٠٣/٤: «قراءة ابن النحوي».

مصـدرية ليُنْسَق مصـدرٌ على مثله أي: ما أغنى عنكم جمعُكم وكـونُكم مستكبرين. وقرىء[1] «تستكثرون» بتاء مثلثة من الكثرة.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿أهؤلاء الذين أَقْسَمْتُمْ﴾**: يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب بالقول المتقدم أي: قالوا: ما أغنى وقالوا: أهؤلاء الذين. والثاني: أن تكون جملةً مستقلةً غيرَ داخلةٍ في حيز القول، والمشارُ إليهم على القول الأول هم أهل الجنة، والقائلون ذلك هم أهل الأعراف، والمقولُ لهم هم أهل النار. والمعنى: وقال أهلُ الأعراف لأهل النار: أهؤلاء الذين في الجنة اليوم هم الذين كنتم تَحْلفون إنهم لا يدخلون الجنة، برحمة الله وفضله ادخلـوا الجنة أي: قالوا لهم أو قيل لهم: ادخلوا الجنة.

وأمَّا على القول الثاني وهو الاستئناف: فاختُلف في المشار إليه. فقيل: هم أهل الأعراف، والقائلُ ذلك مَلَكٌ يأمره الله بهذا القول، والمقول له هم أهلُ النار. وقيل: المشار إليه هم أهل الجنة، والقائلُ هم الملائكة، والمقولُ له هم أهل النار. وقيل: المشار إليهم هم أهل الأعراف وهم / القائلون ذلك [٣٨٣/ب] أيضاً، والمقول لهم الكفارُ، وقوله «ادخلوا الجنة» من قولةِ أهل الأعراف أيضاً أي: يـرجعون فيخـاطب بعضُهم بعضاً فيقـولون: ادخلوا الجنـة. وقـال ابن الأنباري: «إن قوله: أهؤلاء الذين أَقْسَمْتم لا ينالهم الله برحمة» من كلام أصحاب الأعراف. وقوله «ادخلوا» من كلام الله تعالى، وذلك على إضمار قول أي: فقال لهم الله: ادخلوه، ونظيره قوله تعالى: «يريد أن يُخْرِجَكم من أرضكم بسِحْره»[2] فهذا من كلام الملأ، فماذا تأمرون؟ فهذا من كلام فرعون أي: فقال: فماذا تأمرون؟.

---

(١) البحر ٣٠٣/٤.

(٢) الآية ٣٥ من الشعراء.

وقرأ[1] الحسن وابن سيرين: «أَدْخِلوا الجنة» أمراً مِنْ أَدْخَـل وفيها تأويلان، أحدهما: أن المأمور بالإِدخال الملائكة أي: أَدْخلوا يا ملائكةُ هؤلاء. ثم خاطب البشر بعد خطاب الملائكة فقال: لا خوف عليكم، وتكون الجملة من قوله: «لا خوف» لا محلَّ لها من الإِعراب لاستئنافها. والثاني: أن المأمور بذلك هم أهل الأعراف والتقدير: أدخلوا أنفسَكم، فحذف المفعولَ في الوجهين. ومثلُ هذه القراءة هنا قولُه تعالى: «أَدْخِلوا آل فرعون»[2] وستأتي إن شاء الله، إلا أن المفعولَ هناك مصرَّحٌ به في إحدى القراءتين.

والجملة من قوله «لا خوف» على هذا في محلِّ نصبٍ على الحال أي: أَدْخِلوا أنفسكم غير خائفين. وقرأ عكرمة «دَخَلوا» ماضياً مبنياً للفاعل. وطلحة وابن وثاب والنخعي «أُدْخِلوا» مِنْ أُدْخِل ماضياً مبنياً للمفعول على الإِخبار، وعلى هاتين فالجملة المنفية في محل نصبٍ بقول مقدر، ذلك القولُ منصوبٌ على الحال أي: مقولاً لهم لا خوف.

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿أَنْ أفيضوا﴾**: كأحوالِها من احتمال التفسير والمصدرية، و«من الماء» متعلق بأفيضوا على أحدِ وجهيه: إمَّا على حذف مفعول أي: شيئاً من الماء فهي تبعيضيةٌ، طلبوا منهم البعضَ اليسير، وإمَّا على تضمين «أفيضوا» معنىً ما يتعدَّىٰ بـ مِنْ أي: أنعموا منه بالفيض. وقـوله: «أو ممَّا رزقكم» «أو» هنا على بابها من اقتضائها لأحد الشيئين: إمَّا تخييراً أو إباحةً أو غيرَ ذلك ممَّا يليق بها، وعلى هذا يقال كيف قيل: ﴿حَرَّمَهُمَا﴾ فأعيد الضمير مثنًى، وكان من حق مَنْ يقول إنها لأحد الشيئين أن يعودَ مفرداً على

---

(١) البحر ٤/٣٠٤؛ الشواذ ٤٤.

(٢) الآية ٤٦ من غافر. قرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص بقطع الألف وكسر الخاء، وقرأ الباقون بالوصل والأمر. انظر: الحجة ٦٣٣.

ما تقرر غير مرة؟ وقد أجابوا بأن المعنى: حَرَّم كلاً منهما. وقيل إن «أو» بمعنى الواو فعود الضمير واضحٌ عليه.

و «ممَّا»: «ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية، وهو الظاهر، والعائد محذوف أي: أو من الذي رزقكموه الله، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، وفيه مجازان: أحدهما: أنهم طَلَبوا منهم إفاضةَ نفس الرزق مبالغةً في ذلك. والثاني: أن يَرادَ بالمصدر اسمُ المفعول كقوله: «كلوا واشربوا مِنْ رزق الله»[1] في أحد وجهيه. وقال الزمخشري[2]: «أو ممَّا رزقكم الله من غيره من الأشربة لدخوله في حكم الإفاضة. ويجوز أن يُراد: أو أَلْقُوا علينا مِنْ ما رزقكم الله من الطعام والفاكهة كقوله[3]:

٢٢٠٥ـ عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً ....

قال الشيخ[4]: «وقوله «و[5]ألقوا علينا مما رزقكم الله من الطعام والفاكهة» يحتمل وجهين، أحدهما أن يكون قوله: «أفيضوا» ضُمِّن معنى «ألقوا» علينا من الماء أو مما رزقكم الله فيصحَّ العطف، ويحتمل ـ وهو الظاهر من كلامه ـ أن يكونَ أضمر فعلاً بعد «أو» يَصِل إلى مما رزقكم الله وهو «ألقوا»، وهما مذهبان للنحاة فيما عُطِف على شيء بحرف عطف، والفعل لا يصل إليه، والصحيح منهما التضمين لا الإضمار». قلت: يعني الزمخشري أن الإفاضة أصل استعمالها في الماء وما جرى مجراه في المائعات، فقوله «أو مِنْ غيره من الأشربة» تصحيح ليسلِّط الإفاضةَ عليه؛ لأنه

---

(١) الآية ٦٠ من البقرة.
(٢) الكشاف ٢/٨٢.
(٣) تقدم برقم ١٥٠.
(٤) البحر ٤/٣٠٥.
(٥) كذا بالواو في الأصل والبحر. وهي في الكشاف «أو».

لو حُمِل مما رزقكم الله على الطعام والفاكهة لم يَحْسُن نسبة الإفاضة إليهما إلا بتجوُّز، فذكـر وجه التجـوز بقولـه «ألقوا»، ثم فسَّـره الشيخ بمـا ذكر، وهو كما قال، فإن العلَف لا يُسْنَدُ إلى الماء. فقوله إمَّا بالتضمين أي فَغَذَّيتُها، ومثلُه[1]:

٢٢٠٦ـ .... وزجَّجْنَ الحـواجبَ والعيـونـا

وقوله[2]:

٢٢٠٧ـ يـا ليت زوجَـك قـد غـدا متـقـلِّدا سيـفـاً ورُمْـحـا

وقوله تعالىٰ: «والذين تَبَوَّءُوا الدارَ والإيمانَ»[3] وقد مضى من هذا جملةٌ صالحة. وزعم بعضهم أن قوله «أو مما رزقكم الله» عامٌّ يندرج فيه الماء المتقدم، وهو بعيدٌ أو متعذِّرٌ للعطف بأو.

والتحريم[4] هنا المَنْعُ كقوله[5]:

٢٢٠٨ـ حرامٌ على عينيَّ أن تُطْعَما الكَرىٰ ....

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿الـذيـن﴾**: يجوز أن يكون في محل جَرٍّ وهو الظاهر نعتاً أو بدلاً من «الكافرين»: ويجوز أن يكونَ رفعاً أو نصباً على القطع. وقوله: «وغَرَّتْهم» عطفٌ على الصلة. وقولـه: «فاليـومَ» منصوب

(١) تقدم برقم ١٢٩٥.
(٢) تقدم برقم ١٤٩.
(٣) الآية ٩ من الحشر.
(٤) وهو الوارد في قوله «حرَّ مهما».
(٥) لم أهتد إلىقائله، وعجزه:
وأن تُـرْقـآ حـتى ألاقِـيـك يـا هـنـد
وهو في الكشاف ٨٢/٢؛ وشواهده ٣٧٢/٤؛ والبحر ٣٠٥/٤ وفي الأصل «تطعم» وهو سهو. رقأ الدمع: إذا سكن.

[٣٨٤/أ] بما بعده. / وقوله: «كما» نعتٌ لمصدر محذوف أي: ينساهم نسياناً كنسيانهم لقـاءَ أي بتركهم. و«ما» مصدريةٌ. ويجوز أن تكونَ الكافُ للتعليل أي: تركناهم لأجل نسيانهم لقاءَ يومهم. و«يومهم» يجوز أن يكونَ متسعاً فيه فأُضيف المصدرُ إليه، كما يُضاف إلى المفعول به. ويجوز أن يكون المفعولُ محذوفاً، والإِضافةُ إلى ظرف الحدث أي: لقاء العذاب في يومهم. وقوله: «ومـا كانـوا» «ما» مصـدريةٌ نسقاً على أختهـا المجـرورة بـالكـاف أي: وكما يجحدون بآياتنا، والتعليل فيه واضح.

آ. **(٥٢) والضمير في: ﴿جِئْناهم﴾**: عائدٌ على مَنْ تقدَّم من الكفرة، والمراد بـ«كتاب» الجنس. وقيل: يعودُ على مَنْ عاصر النبـي عليه الصلاة والسلام. والمراد بالكتاب القرآن. والباء في «بكتاب» للتعدية فقط. وقوله: «فَصَّلناه» صفةٌ لـ«كتاب»، والمرادُ بتفصيله إيضاحُ الحقِّ من الباطل، أو تنزيله في فصولٍ مختلفةٍ كقوله: «وقرآناً فَرَقْناه»[(١)]. وقرأ الجحدري[(٢)] وابن محيصن بالضاد المعجمة أي: فضَّلْناه على غيرِه من الكتب السماوية. وقوله: «على عِلْم» حال: إمَّا من الفاعلِ أي: فَصَّلْناه عالمين بتفصيله، وإمَّا من المفعول أي: فصَّلْناه مشتملاً على علم. ونَكَّر «علم» تعظيماً.

وقوله: «هدىً ورحمةً» الجمهورُ على النصب، وفيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول من أجله أي: فصَّلناه لأجل الهداية والرحمة. والثاني: أنه حال: إمَّا من كتاب، وجاز ذلك لتخصصه بالوصف، وإمَّا من مفعول «فصَّلناه». وقرأ[(٣)] زيد بن علي «هدىً ورحمةٍ» بالجر، وخرَّجه الكسائي والفراء[(٤)] على

---

(١) الآية ١٠٦ من الإسراء.
(٢) البحر ٤/٣٠٦؛ الشواذ ٤٤.
(٣) البحر ٤/٣٠٦.
(٤) معاني القرآن ١/٣٨٠.

النعت لـ «كتاب»، وفيه المذاهب المشهورة في نحو «[مررت] برجل عدل»، وخرَّجه غيرهما على البدل منه. وقرأته فرقة «هدىً ورحمةٌ» بالرفع على إضمار المبتدأ. وقال مكي[1]: «وأجاز الفراء والكسائي «هدى ورحمة» بالخفض، يجعلانه بدلاً من «علم»، ويجوز هدى[2] ورحمة على تقدير: هـو هدى ورحمة» وكأنه لم يَطَّلع على أنهما قراءتان مَرْوِيَّتان حتى نسبهما على طريق الجواز. و «لقومٍ» صفة لرحمة وما عُطِفت عليه.

آ. (٥٣) وقوله تعالى: ﴿تأويله﴾: قد تقدَّم ذلك في آل عمران[3]. وقال الزمخشري[4] ههنا: «والتأويل مادتُه من همزة وواو ولام مِنْ آل يؤول» وقال الخطابي: «أَوَّلْتُ الشيءَ رَدَدْتُه إلى أوله، واللفظةُ مأخوذةٌ من الأول». قال الشيخ[5]: وهو خطأٌ لاختلاف المادتين». و «يومَ» منصوب بـ «يقول»، وقد جاءَتْ منصوبةً بالقول، و «بالحق» يجوز أن تكونَ الباءُ للحال، وأن تكونَ للتعدية أي: جاؤوا ملتبسين بالحق أو أجاؤوا الحق.

قوله: «مِنْ شفعاء» «مِنْ» مزيدة في المبتدأ و «لنا» خبرٌ مقدم. ويجوز أن يكونَ «من شفعاء» فاعلاً و «مِنْ» مزيدة أيضاً، وهذا جائزٌ عند كل أحد لاعتماد الجارِّ على الاستفهام. وقوله: «فيشفعوا» منصوب بإضمار «أَنْ» في جواب الاستفهام، فيكون قد عَطَفْتَ اسماً مؤولاً على اسمٍ صريح أي: فهل لنا شفعاء فشفاعة منهم لنا.

قوله: «أو نُرَدُّ» الجمهور عَلَىٰ رفع «نُرَدُّ» ونصب «فنعملَ»، فَرَفْعُ «نردُّ»

---

(١) المشكل ٩١-٣١.
(٢) الأصل «وهدى» وهو سهو.
(٣) انظر: إعرابه للآية ٧ من آل عمران: الورقة ٢٥/ب.
(٤) لم يذكر الزمخشري في هذا الموضع شيئاً من ذلك.
(٥) البحر ٤/٣٠٦.

على أنه عَطَفَ جملةً فعلية وهي «نُرَدُّ» على جملة اسمية وهي: هل لنا من شفعاء فيشفعوا، ونصبُ «فنعملَ» على ما انتصب عليه «فيشفعوا». وقرأ[1] الحسنُ برفعهما على ما تقدم، كذا روى عنه ابن عطية[2] وغيره. وروى عنه الزمخشري[3] نصب «نُرَدّ» ورفع «فنعمل». وقرأ أبو حيوة وابن أبـي إسحاق بنصبهما. فنصبُ «نُرَدَّ» عطفاً على «فيشفعوا» جواباً على جواب، ويكون الشفعاء في أحد شيئين: إمَّا في خلاصهم من العذاب، وإمَّا في رجوعهم للدنيا ليعملوا صالحاً، والشفاعةُ حينئذ منسحبةٌ على الخلاص أو الردّ، وانتصب «فنعملَ» نسقاً على «فنردَّ»، ويجوز أن يكون «أو نُرَدَّ» من باب «لألزمنَّك أو تقضيَني حقي» إذا قدَّرناه بمعنى: حتى تقضيَني أو كي تقضيَني، غَيًّا[4] اللزومَ بقضاء الحق أو عَلَّله به فكذلك الآية الكريمة أي: حتى نُرَدَّ أو كي نُرَدَّ، والشفاعةُ حينئذ متعلقةٌ بالردِّ ليس إلا، وأمَّا عند من يقدِّر «أو» بمعنى «إلا» في المثال المتقدم وهو سيبويه[5] فلا يظهر معنى الآية عليه، إذ يَصير التقدير: هل يشفع لنا شفعاءُ إلا أن نُرَدَّ. وهذا استثناءٌ غير ظاهر.

وقوله: «ما كانوا» فاعل «ضَلَّ»، و «ما» موصولةٌ عائدها محذوف.

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿إنَّ ربكم اللَّهُ﴾**: الجمهور على رفع الجلالة خبراً لـ «إنَّ»، ويَضْعُف أن تُجْعل بدلاً من اسم «إنَّ» على الموضع عند مَنْ يرى ذلك، والموصولُ خبرٌ لـ «إنَّ» وكذا لو جَعَلَه عطفَ بيان، ويتقوَّى هذا بنصب

---

(١) البحر ٤/٣٠٦؛ والشواذ ٤٤.
(٢) التفسير ٧/٧٤.
(٣) الكشاف ٢/٨٢.
(٤) غيًا: جعل غايته.
(٥) الكتاب ١/٤٢٧.

الجلالة في قراءة[1] بكار فإنها فيها بدلٌ أو بيانٌ لاسم «إنَّ» على اللفظ، ويضعف أن تكونَ خبرَها عند مَنْ يرىٰ نَصْبَ الجزأين فيها كقوله[2]:

/ ٢٢٠٩ـ إذا اسْوَدَّ جنحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ خُطاك خِفافاً إنَّ حُرَّاسنا أُسْدا [٣٨٤/ب]

وقوله[3]:

٢٢١٠ـ إنَّ العجوزَ خَبَّةً جَرُوزا تأكلُ كلَّ ليلةٍ قَفيزا

قيل: ويؤيد ذلك قراءةُ الرفع أي في جَعْلها إياه خبراً، فالموصولُ نعتُ لله أو بيان له أو بدل منه، أو يُجْعل خبراً لـ إنَّ على ما تقدم من التخاريج، ويجوز أن يكون معطوفاً على المدح رفعاً أو نصباً.

وقوله: «في ستة» أصل ستة: سِدْس فقُلِبَتْ السينُ تاءً فلاقَتْها الدال وهي مقاربةٌ لها ساكنة فوجب الإدغام[4]، وهذا الإبدالُ لازمٌ، ويدلُّ على أن هذا هو الأصل رجوعُه في التصغير إلى سُدَيْسَةٍ وفي الجمع [أَسْداس، وقولهم: جاء فلان سادساً وساتّاً وسادِياً بالياء مثناة][5] مِنْ أسفل قال الشاعر[6]:

٢٢١١ـ .... وتَعْتَدُّني إن لم يَقِ اللَّهُ ساديا

أي سادساً فأبدلها ياء.

---

(١) البحر ٣٠٧/٤. وبكار لعله ابن عبدالله البصري الشهير في رواية أبان، روى عن الخليل والأعور ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١٧٧/١.

(٢) تقدم برقم ١٨٣٨.

(٣) تقدم برقم ١٨٣٧.

(٤) بعد قلب الدال تاء.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من ي و ش و «قولهم» وما بعده ورد مكرراً في ي.

(٦) لم أهتد إلى قائله وصدره:

بُوَيْزِلُ عامٍ قد أذاعت بخمسةٍ

وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٣٩/٢؛ والمخصص ١١٢/١٧؛ والمقرب ٩٨؛ وشرح شواهد الشافية ٤٤٧. والبيت لرجل يقارع زوجته في أيهما يموت قبلاً.

و «في ستة أيام» الظاهر أنه ظرفٌ لـ «خلق السمواتِ والأرض» فاسْتُشْكِل على ذلك: أن اليوم إنما هو بطلوع الشمس وغروبها وذلك إنما هو بعد وجودِ السموات والأرض. وأجابوا عنه بأجوبة منها: أن الستةَ ظرفٌ لخلق الأرض فقط، فعلى هذا يكون قوله «خلق السمواتِ» مطلقاً لم يُقَيَّدْ بمدة، ويكون قولُه «والأرض» مفعولاً بفعل مقدر أي وخلق الأرض، وهذا الفعلُ مقيدٌ بمدة ستة أيام، وهذا قولٌ ضعيف جداً. وقوله «ثم استوىٰ» الظاهرُ عَوْدُ الضمير على الله تعالىٰ بالتأويل المذكور في البقرة[1]. وقيل: الضمير يعود على الخَلْق المفهومِ مِنْ خَلَق أي: ثم استوىٰ خَلْقُه على العرش[2]. ومثله: «الرحمن على العرش استوىٰ»[3] قالوا: يحتمل أن يعود الضمير في «استوىٰ» على الرحمن، وأن يعود على الخَلْق، ويكون «الرحمن» خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو الرحمن.

والعرش: يُطْلق بإزاءِ معانٍ كثيرة فمنه سرير المَلِك، وعليه «نَكِّروا لها عَرْشَها»[4] «ورفع أبويه على العرش»[5]. ومنه السلطان والعزُّ، وعليه قول زهير[6]:

٢٢١٢ـ تدارَكْتُما عبساً وقد ثُلَّ عرشُها وذبيانَ إذ زلَّتْ بأقدامها النَّعْلُ

وقال الآخر[7]:

(١) انظر: إعرابه للآية ٢٩ من البقرة.
(٢) ما حاجتنا إلى هذه التأويلات العجيبة البعيدة عن روح النص ليرضي صاحبها ضيق فكره فيلوي عنق النص؟
(٣) الآية ٥ من طه.
(٤) الآية ٤١ من النمل.
(٥) الآية ١٠٠ من يوسف.
(٦) ديوانه ١٠٦، وثلّ عرشها: أصابها ما هدمها.
(٧) تقدم برقم ١٠٤٩.

٢٢١٣ـ إنْ يَقْتُلوك فقد ثَلَلْتُ عروشَهُمْ   بربيعةَ بن الحارث بن شهاب

ومنه خشب تُطوىٰ به البئرُ بعد أن يُطوى بالحجارة أسفلُها. ومنه ما يلاقي ظهر القدم وفيه الأصابع. ومنه السقف وكلُّ ما علاك فهو عرش، وكأن المادة دائرة مع العلو والرفعة، ويقال لأربعة كواكب صغار أسفلَ من العَوَّاء[1].

قوله: «يُغْشي الليلَ النهارَ» قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص هنا وفي سورة الرعد[2] «يُغْشي» مخففاً مِنْ أغشىٰ على أفْعَل، والباقون على التشديد مِنْ غشَّى على فَعَّل، فالهمزةُ والتضعيفُ كلاهما للتعدية أكسبا الفعلَ مفعولاً ثانياً، لأنه في الأصل متعدٍ لواحدٍ فصار الفاعل مفعولاً. وقرأ حميد بن قيس «يَغْشىٰ» بفتح الياءِ والشين، «الليلُ» رفعاً، «النهار» نصباً هذه رواية الداني عنه. وروىٰ ابن[3] جني عنه نصب «الليل» ورفع «النهار». قال ابن عطية[4]: «ونَقْلُ ابن جني أَثْبَتُ» وفيه نظرٌ من حيث إن الداني أعنى من أبـي الفتح بهذه الصناعة وإن كان دونه في العلم بطبقات، ويؤيد روايةَ الداني أيضاً أنها موافقةٌ لقراءة العامة من حيث المعنى، وذلك أنه جعل الليل فاعلاً لفظاً ومعنى، والنهار مفعولاً لفظاً ومعنى، وفي قراءة الجماعة: الليل فاعل معنى، والنهار مفعول لفظاً ومعنى، وذلك أن المفعولَيْن في هذا الباب متى صَلُح أن يكونَ كلُّ منهما فاعلاً ومفعولاً في المعنى وَجَبَ تقديمُ الفاعل معنى لئلا يُلْبِسَ نحو: «أعطيت زيداً عمراً» فإن لم يُلْبس نحو: «أعطيت زيداً درهماً، وكَسَوْتُ عمراً جبةً» جاز، وهذا كما في الفاعل والمفعول الصريحين

---

(١) ويقال لها عرش السماك أو عجز الأسد. انظر: القاموس عرش.
(٢) الآية ٣ «يغشي الليل النهار». وانظر: السبعة ٢٨٢، البحر ٤/٣٠٨.
(٣) المحتسب ١/٢٥٣.
(٤) التفسير ٧/٧٥.

نحو: ضرب موسى عيسى، وضرب زيد عمراً، وهذه الآيةُ الكريمةُ من باب «أعطيت زيداً عمراً» لأن كلاً من الليل والنهار يَصْلُح أن يكون غاشياً مغشَّياً فوجَبَ جَعْلُ «الليل» في قراءة الجماعة هو الفاعل المعنوي و«النهار» هو المفعول من غير عكس، وقراءة الداني[1] موافقةٌ لهذه لأنها المصرِّحَةُ بفاعلية الليل، وقراءة ابن جني مخالفةٌ لها، وموافقةُ الجماعة أولى. قلت: وقد روى الزمخشري[2] قراءةَ حميد كما رواها أبو الفتح فإنه قال: «يُغَشِّي» بالتشديد: أي يلحق الليل بالنهار أو النهار بالليل، يحتملهما جميعاً، والدليل على الثاني قراءةُ حميد بن قيس «يَغْشى» بفتح الياء ونصب الليل ورفع النهار»

[٣٨٥/أ] انتهى. وفيما / قاله أبو القاسم نظر لِما ذَكَرْتُ لك من أن الآية الكريمة مما يجب فيها تقديمُ الفاعل المعنوي، وكأن أبا القاسم تبع أبا الفتح[3] في ذلك فلم يلتفتْ إلى هذه القاعدةِ المذكورة سهواً.

قوله «يَطْلبه» حال من الليل لأنه هو المحدَّث عنه أي: يغشى النهار طالباً له، ويجوز أن يكونَ من النهار أي مطلوباً وفي الجملة ذِكْرُ كلٍّ منهما. و«حثيثا» يُحتمل أن يكون نعتَ مصدرٍ محذوف أي: طَلَباً حثيثا، وأن يكون حالاً من فاعل «يطلبه» أي حاثًّا، أو من مفعوله أي: محثوثاً. والحَثُّ: الإعجال والسرعة والحَمْل على فعلِ شيءٍ كالحَضِّ عليه، فالحثُّ والحضُّ أخَوان. يقال: حَثَثْتُ فلاناً فاحتثَّ[4] فهو حثيث ومحثوث. قال[5]:

٢٢١٤ـ تَدَلَّى حثيثاً كأنَّ الصُّوا رَ يَتْبَعُهُ أُزْرَقِيٌّ لَحِمْ

---

(١) لعل الأنسب: رواية.

(٢) الكشاف ٢/٨٢.

(٣) أبو القاسم الزمخشري وأبو الفتح ابن جني.

(٤) الأصل: فاحتثث وهو سهو.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٤١؛ واللسان: حثث؛ والأزرقي: الصقر؛ الصوار: قطيع البقر.

فهذا يُحتمل أن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوف، وأن يكونَ حالاً أي: تولَّى تَوَلِّيَاً حثيثاً أو تولَّى في هذه الحال.

قوله: «والشمس» قرأ[1] ابن عامر هنا وفي النحل[2] برفع «الشمس» وما عُطف عليها ورفع «مُسَخَّرات»، وافقه حفص عن عاصم في النحل خاصة على رفع «والنجوم مسخرات»، والباقون بالنصب في الموضعين. وقرأ أبان ابن تغلب هنا برفع «النجوم» وما بعدها فقط، كحفص في النحل.

فأما قراءةُ ابن عامر فعلى الابتداء والخبر، جعلها جملةً مستقلة بالإِخبار بأنها مسخرات لنا من الله تعالى لمنافعنا. وأما قراءة الجماعة فالنصبُ في هذه السورة على عطفها على «السموات» أي: وخلق الشمس، وتكون «مسخرات» على هذا حالاً من هذه المفاعيل. ويجوز أن تكون هذه منصوبة بـ «جَعَل» مقدراً، فتكون هذه المنصوباتُ مفعولاً أول، ومسخرات مفعولاً ثانياً.

وأما قراءةُ حفص في النحل فإنه إنما رفع هناك لأن الناصبَ هناك «سخَّر» وهو قولُه تعالى «وسخَّر لكم الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ»، فلو نصب النجوم ومسخرات لصار اللفظ: سَخَّرها مسخرات، فيلزم التأكيد فلذلك قطعهما على الأول ورفعهما جملةً مستقلة. والجمهورُ يخرِّجونها على الحال المؤكدة وهو مستفيضٌ في كلامهم، أو على إضمار فعل قبل «والنجوم» أي: وجعل النجوم مسخرات، أو يكون «مسخرات» جمع مُسَخَّر المراد به المصدر، وجُمِع باعتبار أنواعه كأنه قيل: وسخَّر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم تسخيرات أي أنواعاً من التسخير.

---

(١) السبعة ٢٨٢؛ الحجة ٢٨٤؛ البحر ٣٠٩/٤.
(٢) الآية ١٢: «وسَخَّـر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره».

وقوله: «بأمره» متعلق بمسخرات أي بتيسيره وإرادته[1] لها في ذلك. ويجوز أن تكون الباءُ للحال أي: مصاحبةً لأمره غيرَ خارجةٍ عنه في تسخيرها. وقوله: «له الخَلْقُ والأَمْرُ» يجوز أن يكون مصدراً على بابه، وأن يكونَ واقعاً موقع المفعول به.

آ. (٥٥) **وقوله تعالى: ﴿تضرُّعاً وخُفْية﴾**: نصب على الحال أي: متضرِّعين مُخْفين الدعاءَ ليكونَ أقربَ إلى الإجابة. ويجوز أن ينتصبا على المصدر أي دعاءَ تضرُّع وخفية. وقرأ أبو بكر «خِفية» بكسر الخاء وقد تقدم ذلك في الأنعام[2]، إلا أن كلامَ أبـي علي[3] يُرْشِد إلى أن «خِفْيَة» بالكسر بمعنى الخَوْف، وهذا إنما يتأتَّىٰ على ادِّعاء القلب أي يُعتقد تقدُّمُ اللامِ على العين وهو بعيدٌ، ولأنه كان ينبغي أن تعودَ الواوُ إلى أصلها، وذلك أن «خِيْفة» ياؤها عن واو لسكونها وانكسار ما قبلها، ولما أُخِّرَت الواو تحـرَّكت وسُكِّن ما قبلها، إلا أن يُقال: إنها قُلبت متروكةً على حالها. وقـرأ الأعمش[3] «وخِيْفة» وهي تؤيد ما ذكره الفارسي، نَقَل هذه القراءة عنه أبو حاتم. وقرأ ابن أبـي عبلة[4] «إن الله» أتىٰ بالجلالة مكان الضمير.

آ. (٥٦) **قوله تعالى: ﴿خوفاً وطَمَعاً﴾**: حالان أي ادْعُوه ذوي خوف وطمـع، أو خائفين طـامعين، أو مفعولان من أجلهمـا أي: لأجل الخـوف والطمع.

قوله: «قريبٌ» إنما لـم يؤنِّثها وإن كانت خبراً عن مؤنث لوجوه منها: أنها في معنى الغفران فحُمِلت عليه، قاله النضر بن شميل واختاره أبو إسحاق[5].

---

(١) سقطت الواو والهمزة من الأصل وأثبتناها من (ش).

(٢) انظر: إعرابه للآية ٦٣، والبحر ٤/٣١١؛ والسبعة ٢٨٣.

(٣) الحجة (خ) ٣/١٤.

(٤) البحر ٤/٣١١.

(٥) وهو الزجاج في معاني القرآن ٢/٣٨٠.

ومنها: أنها صفةٌ لموصوفٍ مذكر حذف وبقيت صفتُه، والتقدير: إن رحمة الله شيء قريب. ومنها: أنها في معنىٰ العفو أو المطر أو الرحم. ومنها: أنها بمعنى[1] النسب أي ذات قرب كحائض أي ذات حيض. ومنها: تشبيهُ فعيل بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح، كما حُمِل هذا عليه حيث قالوا: أسير وأُسَراء، وقبيل وقُبَلاء، حَمْلاً على رحيم ورُحَماء وعليم وعُلَماء وحكيم وحُكَماء. ومنها: أنه مصدرٌ جاء على فعيل كالنَّقِيق وهو صوت الضفدع والضَّغيب وهو صوت الأرنب، وإذا كان مصدراً / لزم الإفرادُ والتذكير. ومنها: أنها بمعنى مفعول أي مُقَرَّبة قاله [٣٨٥/ب] الكرماني وليس بجيد؛ لأن فعيلاً بمعنى مفعول لاينقاس، وعلى تقدير اقتياسه فإنما يكون من الثلاثي المجرد لا من المزيد فيه، ومُقَرَّبة من المزيد فيه. ومنها: أنه من باب المؤنث المجازي فلذلك جاز التذكيرُ كطلع الشمس. قال بعضهم: «وهو غيرُ جيد لأن ذلك حيث كان الفعل متقدماً نحو: طلع الشمس، أما إذا تأخر وَجَبَ التأنيثُ إلا في ضرورة شعر كقوله[2]:

٢٢١٥ـ .... ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها

قلت: وهذا يجيء على مذهب ابن كيسان فإنه لا يَقْصُر ذلك على ضرورة الشعر بل يُجيزه في السَّعة. وقال الفراء[3]: «قريبة وبعيدة: إمَّا أن يُراد بها النسبُ وعدمُه فتؤنثها العرب ليس إلا، فيقولون: فلانةٌ قريبةٌ مني أي في النسب، وبعيدةٌ مني أي في النسب، أمَّا إذا أريد القربُ في المكان فإنه يجوز الوجهان؛ لأن قريباً وبعيداً قائمٌ مقام المكان فتقول: فلانةٌ قريبةٌ وقريب، وبعيدة وبعيد. التقدير: هي في مكانٍ قريبٍ وبعيد. وأنشد[4]:

(١) قوله «بمعنى» غير واضح في الأصل.
(٢) تقدم برقم ٢٨٣.
(٣) معاني القرآن ١/ ٣٨٠.
(٤) البيت لعروة بن حزام وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨١؛ والبحر ٤/ ٣١٣.

٢٢١٦ـ عشيَّةَ لا عفراءُ منك قريبةٌ   فتَدْنو ولا عفـراءُ منك بعيـدُ

فجمع بين اللغتين. إلا أنَّ الزجاج[١] ردَّ على الفراء قوله وقال: «هذا خطأ لأنَّ سبيلَ المذكر والمؤنث أن يجريا على أفْعالهما» قلت: «وقد كَثُر في شعر العرب مجيءُ هذه اللفظةِ مذكرةً وهي صفة لمؤنث قال امرؤ القيس[٢]:

٢٢١٧ـ له الويلُ إن أمسىٰ ولا أمُّ سالمٍ   قريبٌ ولا البَسْباسَةُ ابنـةُ يشكرا

وفي القرآن «وما يُدْريك لعلَّ الساعة تكون قريباً»[٣] وقال أبو عبيدة[٤]: «قريب في الآية ليس وصفاً لها، إنما هو ظرفٌ لها وموضع، فيجيء هكذا في المؤنث والاثنين والجميع، فإن أريد بها الصفةُ وَجَبَت المطابقةُ، ومثلُها لفظةُ «بعيد» أيضاً». إلا أنَّ عليَّ بن سليمان الأخفش خطَّأه قال: «لأنه لو كانت ظرفاً لانتـصَبَ كقولك: «إن زيداً قريباً منك». وهذا ليس بخطأ لأنه يجوز أن يُتَّسعَ في الظرف فيعطىٰ حكمَ الأسماء الصريحة فتقول: زيدٌ أمامُك وعمروٌ خلفُك برفع أمام وخلف، وقد نصَّ النحاة على أنَّ نحو «إن قريباً منك زيد» أن «قريباً» اسم إنَّ، و«زيدٌ» خبرها، وذلك على الاتِّساع. و«من المحسنين» متعلقٌ بـ «قريب».

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿بُشْراً﴾**: قد تقدَّم خلافُ القراء في إفراد «الريح» وجمعها بالنسبة إلى سائر السور في البقرة[٥]. وأمَّا «بُشْراً» فقرأه[٦] في هذه السورة ــ وحيث ورد في غيرها من السور ــ نافع وأبو عمرو وابن كثير بضم

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٨١.
(٢) تقدم برقم ٥٦٢.
(٣) الآية ٦٣ من الأحزاب.
(٤) مجاز القرآن ١/ ٢١٦.
(٥) انظر: إعرابه للآية ١٦٤ من البقرة.
(٦) السبعة ٢٨٣؛ الحجة ٢٨٥؛ البحر ٤/ ٣١٦؛ الشواذ ٤٤.

النون والشين، وهي قراءةُ الحسن وأبـي عبدالرحمن وأبـي رجاء بخلافٍ عنهم وشيبـة بن نصاح والأعـرج وعيسى بن عمر وأبـي[1] يحيـى وأبـي[2] نـوفل الأعرابيين. وفي هذه القراءة وجهان فيتحصَّل فيها ستة أوجه، أحدها: أنَّ «نُشُراً» جمع ناشر كبازِل[3] وبُزُل وشارِف[4] وشُرُف وهو جمع شاذ فيٌ فاعل. ثم «نشر» هذا اختُلِفَ في معناه فقيل: هو على النسب: إمَّا إلى النَّشْر ضد الطيّ، وإمَّا إلى النشور بمعنى الإحياء كقوله: «وإليه النشور»[5] والمعنى: ذا نشر أو ذا نشور كـ «لابن» و«تامر». وقيل: هو فاعِل مِنْ نَشَر مطاوع أَنْشر يقال: أنشر الله الميت فنشر فهو ناشر وأنشد[6]:

٢٢١٨ـ حتى يقـولَ الناسُ ممَّـا رَأَوا يـا عجبـاً للميتِ النـاشِـرِ

وقيل: ناشر بمعنى مُنْشِر أي: المُحْيـي تقول: نشر الله الموتىٰ وأنشرها، ففَعَل وأَفْعَل على هذا بمعنى واحد، وهذه الثالثة ضعيفة.

الوجه الثاني: أن «نُشُراً» جمع نَشُور. هذا فيه احتمالان، أحدهما: ـ وهو الأرجح ـ أنه بمعنى فاعِل، وفَعول بمعنى فاعِل ينقاس جمعُه على فُعُل كصَبُور وصُبُر وشكور وشُكُر. والثاني: أنه بمعنى مفعول كرَكوب وحَلوب بمعنى مَرْكوب ومحلوب قالوا: لأنَّ الريح تُوْصَفُ بالموتِ وتوصفُ بالإحياء، فمن الأولِ قولُه[7]:

---

(١) ثمة رجال كثيرون عرفوا بأبـي يحيـى. انظر: تقريب التهذيب ٤٨٩/٢.
(٢) لعله أبو نوفل بن أبـي عقرب الكناني وهو عمرو بن مسلم ثقة من الثالثة. انـظر: التقريب ٤٨٢/٢.
(٣) البازل: البعير طلع نابه في السنة الثامنة أو التاسعة.
(٤) الشارف من الدواب: المسنّ.
(٥) الآية ١٥ من الملك.
(٦) تقدم برقم ١٠٥٤.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٣١٧/٤.

٢٢١٩ــ إني لأرجو أن تموتَ الـريحُ فـأقعـدُ اليـومَ وأستـريـحُ

ومن الثاني قولهم: «أنشرَ اللّـهُ الريحَ وأحياها» وفَعول بمعنى مفعول يُجْمع على فُعُل كرسول ورُسُل. وبهذا قال جماعة كثيرة، إلا أن ذلك غيرُ مقيس في المفرد / وفي الجمع، أعني أنه لا ينقاس فَعول بمعنى مفعول [٣٨٦/أ] لا تقول: زيد ضَروب ولا قتول بمعنى مضروب ومقتول، ولا ينقاس أيضاً جمعُ فَعُول بمعنى مفعول على فُعُل.

وبيان ستة الأوجه في هذه القراءةِ: أنها جمع لناشِر بمعنى ذا نشر ضد الطيّ. الثاني: جمع ناشِر بمعنى ذي نشور. الثالث: جمع ناشر مطاوعِ أنشر. الرابع: جمعُ ناشِر بمعنى مُنْشِر. الخامس: جمع نُشور بمعنى فاعل. السادس: جمع نُشور بمعنى مَفْعول.

وقرأ ابنُ عامر بضمِّ النون وسكون الشين وهي قراءةُ ابن عباس وزر ابن حبيش ويحيى بن وثاب والنخعي وابن مصرف والأعمش ومسروق. وقد كُفِينا مؤونةَ تخريج هذه القراءة بما ذُكِر في القراءة قبلَها فإنَّها مخففةٌ منها كما قالوا: رُسْل في رُسُل وكُتْب في كُتُب، فَسَلَبُوا الضمةَ تخفيفاً، وإذا كانوا قد فعلوا ذلك في المفرد الذي هو أخفُّ من الجمع كقولهم في عُنُق: عُنْق، وفي طُنُب، طُنْب فما بالُهم في الجمع الذي أثقل من المفرد؟

وقرأ الأخَوان: «نَشْراً» بفتح النون وسكون الشين. ووجهُها: أنها مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال بمعنى ناشرة أو منشورة أو ذات نشر كلُّ ذلك على ما تقدَّم في نظيره. وقيل: نَشْراً مصدر مؤكِّد؛ لأنَّ أرسل[١] وأنشر متقاربان. وقيل: نَشْراً مصدر على حذف الزوائد أي: إنشاراً، وهو واقعٌ موقعَ الحال أي: مُنْشِراً أو مُنْشَراً حسبَ ما تقدَّم في ذلك.

---

(١) أي في قوله «يرسل الرياح».

وقرأ عاصم: «بُشْراً» بالباء الموحدة مضمومةً وسكونِ الشين، وهو جمعُ بشيرة كنذيرة ونُذُر. وقيل: جمع فعيل كقليب وقُلُب ورغيف ورُغُف، وهي مأخوذةٌ في المعنى من قوله تعالىٰ: «وهو الذي يُرْسِلُ الرياحَ مُبَشِّرات»[1] أي تُبَشِّر بالمطر، ثم خُفِّفت الضمَّة كما تقدَّم في «نُشُـر». ويؤيد ذلـك أن ابنَ عباس والسلمي وابن أبـي عبلة قرؤوا بضمِّها، وهي مرويَّةٌ عن عاصم نفسِه. فهذه أربعُ قراءاتٍ في السبع.

والخامسة ما ذكرْتُه الساعة عن ابن عباس ومَنْ معه. وقرأ مسروق: «نَشَراً» بفتح النون والشين، وفيها تخريجان أحدهما: نقله[2] أبو الفتح أنه اسمُ جمعٍ كـ «غَيَب» و«نَشَأ» لغائبة وناشئة. والثاني: أن فَعَلًا بمعنىٰ مفعول كقَبَض بمعنى مقبوض. وقرأ أبو عبدالرحمن «بَشْراً» بفتح الباء وسكون الشين. ورُوِيَتْ عن عاصم أيضاً على أنه مصدرُ «بَشَر» ثلاثياً. وقرأ ابن السَّمَيْفَع «بُشْرىٰ» بزنة رُجعى وهو مصدرٌ أيضاً. فهذه ثمان[3] قراءات: أربع مع النون وأربع مع الباء، هذا ما يتعلَّق بالقراءات وما هي بالنسبة إلى كونها مفـردة أو جمعاً.

وأمَّا نصبها فإنها في قراءة نافع ومن معه وابنِ عامر منصوبةٌ على الحال من «الرياح» أو «الريح» حسبما تقدَّم في الخلاف. وكذلك هي في قراءة عاصم وما يُشْبهها. وأمَّا في قراءة الأخوين ومسـروق فتحتمل المصـدرية أو الحاليةَ، وكلُّ هذا واضح وكذلك قراءة بُشْرى بزنة رُجْعى. ولا بد من

(١) ليس ثمة آية بهذا اللفظ وإنما آية الروم ٤٦: «ومن آياته أن يُرْسِلَ الرياح مبشرات».
(٢) تخريج أبـي الفتح في المحتسب لهذه القراءة ١/٢٥٦ أن الأصل: ذوات نشر، والنشر أن تنتشر الغنم بالليل.
(٣) الأفصح أن تكون علامة الرفع سكون الياء، وتُحذف الياء إن أفردت. انظر: باب العدد في «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري، ص ٦٢٩.

التعرُّض لشيء آخر وهو أنَّ مَنْ قرأ «الرياح» بالجمع وقرأ «نُشْراً» جمعاً كنافع وأبـي عمرو فواضحٌ.

وأمَّا مَنْ أفرد «الريح» وجمع «نشراً» كابن كثير فإنه يجعلُ الريحَ اسم جنس فهي جمع في المعنى فوَصَفَها بالجمع. كقول عنترة[1]:

٢٢٢٠ـ فيهـا اثنتانِ وأربعـونَ حَلُوبـةً سُوداً كخافيةِ الغُرابِ الأسْحَمِ

والحالية في بعض الصور يجوز أن تكون مِنْ فاعل «يُرْسل» أو مفعوله، وكلُّ هذا يُعْرف مما قَدَّمْتُه فلا حاجةَ إلى ذِكْر كلِّ صورةٍ بلفظها. و «بين» ظرف لـ «يُرْسل» أو للبشارة فيمن قرأه كذلك.

وقوله: «حتى إذا أَقَلَّتْ» غايةٌ لقوله «يرسل». وأقلَّتْ: أي حَمَلَتْ، مِنْ أَقْلَلْتُ كذا أي حملتُه بسهولة، وكأنه مأخوذ من القِلَّة لأنه يقال: أَقَلَّه أي: حَمَله بسهولة فهو مستقلٌّ لما يحمله. والقُلَّة بضم القاف هذا الظرفُ المعروف[2]، وقِلال هَجَر كذلك لأنَّ البعير يُقِلُّها أي يَحْملها. والسَّحاب تقدم تفسيره[3]، وأنه يُذَكَّر ويُؤَنَّثُ، ولذلك عاد الضمير عليه مذكَّراً في قوله «سُقْناه». ولو حُمِل على المعنىٰ كما حُمِل قوله «ثقالاً»[4] فجُمِع لقال «سقناها». و «لبلدٍ» جعل الزمخشري[5] اللامَ للعلة أي: لأجلِ بلده. قـال الشيخ[6]: «فـرقٌ بين قولك: / سُقْت له مالاً، وسُقْتُ لأجله مالاً، فإنَّ «سُقْت له» أَوْصَلْتَه إليه وأَبْلَغْته إياه، بخلاف «سُقْته لأجله» فإنه لا يلزم منه إيصاله له، فقد يسوق المال [٣٨٦/ب]

---

(١) من معلقته، وهو في ديوانه ١٩٣، وابن يعيش ٣/٥٥؛ والخزانة ٣/٣١٠. الخافية: إحدى ريشات أربع إذا ضم الطائر جناحه خَفِيَتْ. الأسحم: الأسود.

(٢) القلة: جرة من الفخار يُشرب منها.

(٣) انظر: إعرابه للآية ١٦٤ من البقرة.

(٤) ولو حمل الوصف على اللفظ لقال: ثقيلاً.

(٥) الكشاف ٢/٨٤.

(٦) البحر ٤/٣١٧.

لغيري لأجلي وهو واضحٌ. وقد تقدَّم الخلافُ في تخفيف «ميت» وتثقيله في آل عمران[1]. وجاء هنا وفي الروم[2] «يرسل» بلفظ المستقبل مناسَبةً لما قبله، فإنَّ قبله: «ادْعُوه خَوْفاً» وهو مستقبل. وفي الروم «لِيَجْزِي الذين» وهو مستقبل. وأمَّا في الفرقان[3] وفاطر[4] فجاء بلفظ الماضي «أرسل» لمناسبةِ ما قبله وما بعده في المضيّ؛ لأنَّ قبله: «ألم تَرَ إلى ربِّك كيفَ مَدَّ الظلَّ» وبعده «مَرَجَ البحرَيْن»، فناسب ذلك الماضي، ذكره الكرماني.

وقوله: «فَأَنْزَلْنا به» الضميرُ في «به» يعودُ على أقربِ مذكورٍ وهو «بلد ميت» وعلى هذا فلا بد من أن تكون الباءُ ظرفيةً بمعنى: أنزلنا في ذلك البلد الميت الماء. وجعل الشيخُ[5] هذا هو الظاهر. وقيل: الضمير يعود على السحاب. ثم في الباء وجهان، أحدُهما: هي بمعنى «مِنْ» أي: فأنزلنا من السحاب الماء. والثاني: أنها سببيةٌ أي: فأنزلْنا الماءَ بسبب السحاب. وقيل: يعودُ على السَّوْق المفهومِ من الفعل. والباءُ سببيةٌ أيضاً أي: فأنزلْنا بسبب سَوْقِ السحاب. وهو ضعيف لعَوْد الضمير على غيرِ مذكور مع إمكان عَوْدِه على مذكور.

وقوله: «فَأَخْرَجْنَا به» الخلافُ في هذه الهاء كالذي في قبلها، ونزيد عليه وجهاً[6] أحسنَ منها وهو العَوْدُ على الماء، ولا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه و «مِنْ» تبعيضيةٌ أو ابتدائية وقد تقدَّم نظيرُه. و «كذلك» نعتُ مصدر محذوف أي: يُخْرِج الموتى إخراجاً كإخراجنا هذه الثمراتِ.

---

(١) انظر: إعرابه للآية ٢٧ من آل عمران.
(٢) الآية ٤٦ «ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات».
(٣) الآية ٤٨ «وهو الذي أرْسل الرياح بُشْراً».
(٤) الآية ٩ «والله الذي أرسل الرياح».
(٥) البحر ٣١٧/٤.
(٦) الأصل «وجه» وهو سهو.

آ. (٥٨) والبلد يُطْلَقُ على كل جزءٍ من الأرض عامراً كان أو خراباً، وأنشدوا على ذلك قولَ الأعشىٰ[١]:

٢٢٢١ـ وبلدةٍ مثلِ ظَهْرِ التُّرْسِ مُوْحشةٍ للجنِّ بالليل في حافاتِها زَجَلُ

و «بإذن ربه» يجوز أن تكونَ الباءُ سببيةً أو حاليةً. وقوله: «إلا نَكِداً» فيه وجهان أحدُهما: أن ينتصب حالاً أي عَسِراً مُبْطئاً. يقال منه نَكِد يَنْكَد نَكَداً بالفتح فهو نَكِد بالكسر. والثاني: أن ينتصبَ على أنه نعتُ مصدرٍ محذوف أي: إلا خروجاً نَكَداً. وَصَفَ الخروجَ بالنَّكَد كما يوصف به غيرُه، ويؤيِّده قراءة أبي جعفر ابن القعقاع «إلا نَكَداً» بفتح الكاف. قال الزجاج[٢]: «وهي قراءةُ أهل المدينة» وقراءة ابن مصرِّف «إلا نَكْداً» بالسكون وهما مصدران. وقال مكي[٣]: «هو تخفيف نَكِد بالكسر مثل كَتْف في كتِف» يقال: رجل نَكِد وأَنْكد. والمَنْكُود: العطاء النَّزْر، وأنشدوا في ذلك[٤]:

٢٢٢٢ـ وأَعْطِ ما أَعْطَيْتَه طَيِّباً لا خيرَ في المَنْكودِ والناكد

وأنشدوا أيضاً[٥]:

٢٢٢٣ـ لا تُنْجزِ الوعدَ إنْ وَعَدْتَ وإنْ أَعْطَيْتَ أَعْطَيْتَ تافِهاً نَكِدا

وقوله: «كذلك نُصَرِّف» كما تقدَّم في نظيره. وقرأ[٦] ابن أبي عبلة وأبو حيوة وعيسى بن عمر: «يُخْرَج» مبنياً للمفعول. «نباتُه» مرفوعاً لقيامِه مَقامَ

---

(١) ديوانه ٥٩. والزجل: الأصوات المختلطة.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٨٢. وانظر: الإتحاف ٢٢٦؛ البحر ٤/٣١٩؛ الشواذ ٤٤.
(٣) المشكل ١/٣٢٢.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الطبري ١٢/٤٩٥؛ وتفسير الماوردي ٢/٣٤؛ والبحر ٤/٣١٥. وسقطت الواو من أعط في الأصل سهواً.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في الطبري ١٢/٤٩٥؛ ومجاز القرآن ١/٢١٧.
(٦) البحر ٤/٣١٩؛ الشواذ ٤٤، وضبطها الناشر «يُخْرِج نباتَه».

الفاعل وهو الله تعالىٰ. وقوله: «والذي خَبُثَ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: والبلد الذي خَبُث، وإنما حُذِف لدلالةِ ما قبلَه عليه، كما أنه قد حُذِف منه الجارُّ في قوله «بإذن ربه»، إذ التقديرُ: والبلد الذي خَبُث لا يَخْرُج بإذن ربه إلا نكداً. ولا بد من مضاف محذوف: إمَّا من الأول تقديره: وبيان الذي خَبُث لا يَخْرُج، وإمَّا من الثاني تقديرُه: والذي خَبُث لا يخرج نباته إلا نكداً. وغايرَ بين الموصولين فجاء بالأول بالألف واللام[1]، وفي الثاني جاء بـالذي، ووُصِلَتْ بفعل ماضٍ.

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿لقد أَرْسَلْنا﴾**: جوابُ قسمٍ محذوف تقديره: واللَّـهِ لقد أرسَلْنا. قال الزمخشري[2]: «فإن قلتَ: ما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع «قد»، وقلَّ عنهم قولُه[3]:

٢٢٢٤ـ حَلَفْتُ لها بالله حَلْفَـةَ فاجـرٍ   لَناموا ....

قلت: إنما كان ذلك لأن الجملةَ القَسَمية لا تُساقُ إلا تأكيداً للجملة المقسمِ عليها التي هي جوابُها فكانت مَظَنَّةً لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم»، وأمَّا غير أبـي القاسم من النحاة[4] فإنه قال: «إذا كان جواب القسم ماضياً مثبتاً متصرفاً: فإمَّا أن يكون قريباً مِنْ زمن الحال فتأتي بـ «قد» وإلاَّ أَتَيْتَ باللام وحدها» فظاهر هذه العبارة جوازُ الوجهَيْن باعتبارَيْن.

---

(١) وهو قوله «الطيب».

(٢) الكشاف ٢/٨٤.

(٣) تمامه:

لَناموا فما إنْ من حديث ولا صالِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه ٣٢. والفاجر هنا: الكاذب. والصالي: الذي يصطلي بالنار.

(٤) انظر: البحر ٤/٣٢٠.

وقال هنا: «لقد» من غير عاطفٍ وفي هود[1] والمؤمنين[2]: «ولقد» بعاطف. وأجاب الكرماني بأن[3] في هود قد تقدَّم ذِكْرُ الرسول مرات، وفي المؤمنين ذُكِر نوح ضمناً في قوله «وعلى الفلك» لأنه أولُ مَنْ صنعها [فَحَسُنَ أن يُـؤْتَىٰ بالعاطف على ما تقدم][4] بخلافه في هذه السورة /. [٣٨٧/أ]

قوله «غيره» قرأه الكسائي[5] بخفض الراء في جميع القرآن، والباقون برفعها. وقرأ عيسى بن عمر «غيرَه» بالنصب. فالجرُّ على النعت أو البدل من «إله» لفظاً. والرفعُ على النعتِ أو البدل من موضع «إله» لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيه، وموضعُه رفع: إمَّا بالابتداء وإمَّا بالفاعلية. ومنع مكي[6] في وجهِ الجر أن يكونَ بدلاً من «إله» على اللفظ قال: «كما لا يجوزُ دخولُ «مِنْ» لو حَذَفْتَ المبدل منه لأنها لا تدخل في الإيجاب» وهذا كلامٌ متهافت. والنصبُ على الاستثناء، والقراءتان الأُوْلَيان أرجحُ ؛ لأن الكلامَ متى كان غيرَ إيجاب رَجَحَ الإتباع على النصب على الاستثناء، وحكمُ «غير» حكمُ الاسمِ الواقعِ بعد «إلا». و «من إله» إذا جَعَلْته مبتدأ فلك في الخبر وجهان أظهرهما: أنه «لكم»، والثاني: أنه محذوفٌ أي: ما لكم مِنْ إلهٍ في الوجود أو في العالم غير الله، و «لكم» على هذا تخصيصٌ وتبيين.

وجيء هنا بفاء العطف حيث قيل «فقال» وكذا في المؤمنين[7]، وفي قصة هود وصالح وشعيب هنا بغير فاء، والأصل الفاء، وإنما حُذِفَتْ تخفيفاً

---

(١) هود آية ٢٥.

(٢) المؤمنون آية ٢٣.

(٣) اسمها على تقدير الحال والشأن.

(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل بسبب التصوير حققناه من (ش) و (ي).

(٥) الحجة ٢٨٦؛ السبعة ٢٨٤؛ البحر ٤/٣٢٠؛ الشواذ ٤٤.

(٦) المشكل ١/٣٢٣.

(٧) «ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله» الآية ٢٣.

وتوسُّعاً واكتفاءً بالربط المعنوي، وكانت الثواني[1] فما بعدها بالحذف أَوْلى، وأمَّا في هود[2] فيقدَّر قبل قوله «إني لكم»: فقال، بالفاء على الأصل. وجاء هنا «ما لكم من إله غيره» فلم يَعْطِفْ هذه الجملةَ المنفيَّةَ بفاءٍ ولا غيرها لأنها مبينة[3] ومنبِّهة على اختصاص الله تعالى بالعبادة ورَفْضِ ما سواه وكانت في غاية الاتصال.

آ. (٦٠) وقال ابن عطية[4]: «وقرأ ابن عامر «المَلَوُ» بواو وهي كذلك في مصاحف الشام، وهذه القراءة ليست مشهورةً عنه».

قوله «لَنَراكَ» يجوز أن تكون القلبيةَ فتتعدَّى لاثنين ثانيهما «في ضلال»، وأن تكون البصريةَ وليس بظاهر فالجارُّ حال، وجعل الضلالَ ظرفاً مبالغةً في وَصْفهم له بذلك، وزادوا في المبالغة بأن أكَّدوا ذلك بأنْ صَدَّروا الجملة بـ «إنَّ» وفي خبرها اللام.

آ. (٦١) **وقوله تعالى: ﴿ليس بي ضلالةٌ﴾**: مِنْ أحسنِ الردِّ وأبلغه لأنه نفىٰ أن تلتبسَ به ضلالةٌ واحدة فضلاً عن أن يحيطَ به الضلال، ولو قال لستُ ضالاً لم يؤدِّ هذا المؤدَّىٰ. وقوله: «ولكني» جاءت «لكن» هنا أحسنَ مجيء لأنها بين نقيضين، لأن الإنسان لا يخلو من أحد شيئين: ضلال أو هدى، والرسالة لا تجامع الضلالَ. و «من رب» صفة لرسول و «مِنْ» لابتداء الغاية المجازية.

---

(١) لعله يعني بالثواني الآيات التي ستتلو قصة نوح وهي التي ستتحدث عن الرسل وأقوامهم.

(٢) «ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه إني لكم نذير مبين» الآية ٢٥.

(٣) رسمها في الأصل بزيادة ياء.

(٤) الذي في ابن عطية ٧/ ٨٨ «وقال ابن عباس الملو بواو وكذلك هي في مصاحف الشام» ولم يذكر ابن عامر.

آ. (٦٢) **وقوله تعالى: ﴿أُبَلِّغكم﴾**: يجوز أن تكونَ جملةً مستأنفة أُتي بها لبيان كونِه رسولاً، ويجوز أن تكونَ صفةً لرسول، ولكنه راعى الضمير السابق الذي للمتكلم فقال: «أُبَلِّغُكُمْ» ولو راعى الاسمَ الظاهر بعده لقال: يُبَلِّغكم، والاستعمالان جائزان في كل اسم ظاهر سبقه ضميرٌ حاضر من متكلم أو مخاطب فتحرَّر لك فيه وجهان: مراعاةُ الضميرِ السابق وهو الأكثر ومراعاةُ الاسمِ الظاهر، فتقول: «أنا رجلٌ أفعل كذا» مراعاةً لـ: أنا. وإن شئت «أنا رجلٌ يفعل كذا» مراعاةً لرجل، ومثله: «أنت رجل تفعل ويفعل» بالخطاب والغيبة. وقوله «بل أنتم قومٌ تُفْتنون»[1] جاء على الأكثر. ومثله ما لو وقع بعد الضمير موصولٌ نحو: «أنا الذي فَعَلْتُ وفعل»، و«أنت الذي فعل وفعلت». ومنه[2]:

٢٢٢٥ـ نحن الذين بايَعُوا محمَّداً على الجهاد ما بقينا أبدا

فَجَمَعَ بين الاستعمالين، وقد تقدَّم هذا بأوضحَ منه هنا.

وقرأ[3] أبو عمرو: «أُبْلِغُكم» بالتخفيف والباقون بالتشديد، وهذا الخلافُ جارٍ هنا في الموضعَيْن[4] وفي الأحقاف[5]. والتضعيف والهمزةُ للتعدية كأنزل ونَزَّل. وجمع «رسالة» باعتبار أنواعها من أمرٍ ونهيٍ ووَعْظٍ وزجر وإنذار وإعذار. وقد جاء الماضي على أفْعَل في قوله «فإن تَوَلَّوا فقد أَبْلَغْتُكم»[6] فهذا شاهدٌ لقراءة أبي عمرو، وجاء على فَعَّل في قوله:

---

(١) الآية ٤٧ من النمل.
(٢) لم أهتد إلى قائله،وهو في الهمع ١/٨٧؛ الدرر ١/٦٣.
(٣) السبعة ٢٨٤؛ الحجة ٢٨٦؛ البحر ٤/٣٢١.
(٤) الموضع الثاني في الآية ٦٨ «أبلغكم رسالات ربي».
(٥) الأحقاف آية ٢٣ «وأبلغكم ما أرسلت به».
(٦) الآية ٥٧ من هود.

«فما بَلَّغْتَ رسالته»[1] فهذا شاهدٌ لقراءة الجماعة.

آ. (٦٣) **قوله تعالى: ﴿أَنْ قد جاءكم﴾**: أي مِنْ أَنْ جاءكم، فلمَّا حَذَفَ الحرف جرى الخلاف المشهور. وقد تقدَّم الخلافُ في هذه الهمزة السابقة على الـواو[2]. وقدَّر الـزمخشري[3] على قـاعدتِـه معطوفـاً عليه محذوفاً / تقديرُه: أكذَّبتم وعَجِبْتم. و«مِنْ ربكم» صفةٌ لذِكْر. وقوله «على [٣٨٧/ب] رجل» يجوز أن يكونَ على حذفِ مضافٍ أي: على لسان رجل. وقيل «على» بمعنىٰ مع أي: مع رجل فلا حذف. وقيل: لا حاجة إلى حَذْفٍ ولا إلى تضمينِ حرفٍ لأنَّ المعنى: أُنزل إليكم ذِكْرٌ على رجل، وهذا أَوْلَىٰ، لأن التضمينَ في الأفعال أحسنُ منه في الحروف لقوتها وضعف الحروف.

آ. (٦٤) **وقوله تعالى: ﴿في الفُلْك﴾**: يجوز أن يتعلَّق بأَنْجيناه أي: أنجيناه في الفلك. ويجوز أن تكونَ «في» حينئذ سببيةً أي: بسبب الفُلْك كقوله «إنَّ امرأةً دخلت النار في هرة»[4]. ويجوز أن يتعلق «في الفلك» بما تعلَّق به الظرفُ الواقعُ صلةً أي: الذين استقروا في الفلك معه. و«عَمِين» جمع عَمٍ، وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المادة[5]. وقيل هنا: عمٍ إذا كان أعمىٰ البصيرة غيرَ عارفٍ بأموره، وأعمى أي في البصَر. قال زهير[6]:

٢٢٢٦ـ وأَعْلَـمُ عِلْـمَ اليومِ والأمسِ قبله ... ولكنني عن عِلْـمِ ما في غدٍ عَمِ

وهذا قول الليث. وقيل: عمٍ وأعمى بمعنىً، كخَضِر وأخضر. وقال بعضهم: «عَمٍ» فيه دلالةٌ على ثبوت الصفة واستقرارِها كفَرِح وضَيِّق، ولو أُريد

---

(١) الآية ٦٧ من المائدة.
(٢) في قوله: أو عجبتم.
(٣) الكشاف ٢/٨٦.
(٤) رواه البخاري بدء الخلق (الفتح) ٦/٣٥٦؛ مسلم: التوبة ٤/٢١١٠.
(٥) انظر إعرابه للآية ١٨ من البقرة.
(٦) تقدم برقم ١٦٩٦.

الحدوثُ لقيل: عامٍ كما يُقال: فارح وضائق. وقد قُرِىء «قوماً عامين» حكاها الزمخشري[1].

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿أخاهم هوداً﴾**: «أخاهم» نصب بأَرْسَلْنا الأولى كأنه قيل: لقد أرسلْنا نوحاً وأرسلْنا إلى عادٍ أخاهم، وكذلك ما يأتي من قوله «وإلى ثمود أخاهم»[2] «وإلى مَدْيَنَ أخاهم شعيباً»[3] «ولوطاً»[4] ويكون ما بعد «أخاهم» بدلاً أو عطف بيان. وأجاز مكي[5] أن يكونَ النصبُ بإضمار «اذكر» وليس بشيء؛ لأن المعنى على ما ذكرْتُ مع عدم الاحتياج إليه.

و «عاد» اسم للحَيِّ ولذلك صَرَفَه، ومنهم مَنْ جعله اسماً للقبيلة، ولذلك منعه. قال[6]:

٢٢٢٧ـ لو شَهْدَ عـادَ في زمانِ عـادِ لابْتَـزَّهـا مَبـارِكَ الـجِـلادِ

وعاد في الأصل اسم للأب الكبير، وهو عاد بن عـوص بن أرَم ابن سام بن نوح فسُمِّيت به القبيلةُ أو الحيّ، وكذلك ما أشبهه من نحو «ثمود» إنْ جَعَلْته اسماً لمذكَّر صَرَفْتَه، وإنْ جَعَلْته اسماً لمؤنث مَنَعْته. وقد بَوَّب له سيبويه باباً[7]. وأمَّا هود فاشتهر في ألسنة النحاة أنه عربي، وفيه نظرٌ؛ لأن الظاهرَ من كلام سيبويه[8] لمَّا عَـدَّه مع نـوح ولوط أنـه أعجمي، ولأنَّ

---

(١) الكشاف ٢/٨٦ وقال في الشواذ ٤٤ «حكاه عيسى بن سليمان».
(٢) الآية ٧٣ من الأعراف.
(٣) الآية ٨٥ من الأعراف.
(٤) الآية ٨٠ من الأعراف ولوطاً إذ قال لقومه».
(٥) المشكل ١/٣٢٣.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب ٢/٢٧؛ والمخصص ١٧/٤٢؛ والبحر ٤/٣٢٣؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٨. ومبارك الجلاد: وسط الحرب. ابتزها: سلبها، فالممدوح لو شهد عاداً لغلبها مع قوتها.
(٧) الكتاب ٢/٢٦.
(٨) الكتاب ٢/١٩.

أبا البركات النسَّابة الشريف[١] حكى أن أهل اليمن تزعم أن يَعْرُبَ ابنَ قحطان بن هود هو أولُ مَنْ تكلم بالعربية وسُمِّيت به العَرَبُ عَرَباً، وعلى هذا يكون «هود» أعجمياً، وإنما صُرِفَ لِما ذُكر في أخويه نوح ولوط[٢]. وهود اسمه عابر بن شالح بن أرفخشد بن سام بن نوح، فمعنى «أخاهم» أنه منهم. ومَنْ قال: إنه مِنْ عاد في النسب فالأخوة ظاهرة.

وهنا «قال» بغير فاء وقد تقدَّم أنها مُرادةٌ. وقال الزمخشري[٣]: «فإن قلت: لِـمَ يُحْذَفُ العاطفُ من قوله «قال يا قوم» ولم يقل: فقال، كما في قصة نوح[٤]؟ قلت: هو على تقدير سؤال سائل قال: فما قال لهم هود؟ فقيل له: قال يا قوم». انتهىٰ. وعلى هذا فلا تُقَدَّر هذه الفاءُ البتة.

آ. (٦٦) وقيل هنا: «قال الملأ الذين كفروا» فوَصَفَ الملأ بالكفر، ولم يُوصفوا في قصة نوح. فقيل: لأن هذه صفةٌ مميزة، إذ منهم مَنْ آمن كمرثد بن سعد بخلاف قوم نوح فإنه لم يؤمنْ منهم أحدٌ. قاله الزمخشري[٥] وغيرُه. وفيه نظرٌ لقوله تعالىٰ «لن يؤمنَ مِن قومك إلا مَنْ قد آمن»[٦] «وما آمنَ معه إلا قليلٌ»[٧]. ويحتمل أنَّ حال مخاطبةِ نوحٍ لقومٍ لم يؤمن منهم أحد بعدُ ثم آمنوا، بخلاف قصة هود فإنه حالَ الخطابِ كان فيهم مؤمن، ويُحتمل أن يكونَ صفةً لمجرد الذمِّ من غير قَصْدِ تمييزٍ بها.

---

(١) انظر: البحر ٣٢٣/٤ وهو محمد بن أسعد أبو علي ابن أبي البركات الحسيني المالكي نسابة، نقيب الأشراف في مصر، له المقدمة الفاضلية في الأنساب وطبقات الطالبيين. انظر: لسان الميزان ٧٤/٥؛ الوافي بالوفيات ٢٠٢/٢؛ معجم المؤلفين ٤٩/٩.

(٢) أي إنه ثلاثي ساكن الوسط.

(٣) الكشاف ٨٦/٢.

(٤) في الآية ٥٩ من السورة نفسها.

(٥) الكشاف ٨٧/٢.

(٦) الآية ٣٦ من هود.

(٧) الآية ٤٠ من هود.

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿إذ جعلكم﴾**: في «إذ» وجهان أحدهما: أنه ظرفٌ منصوبٌ بما تضمَّنَتْه الآلاء من معنى الفعل كأنه قيل: واذكروا نِعَمَ اللَّهِ عليكم في هذا الوقت. ومفعولُ «اذكروا» محذوفٌ لدلالة قوله بعد ذلك: فاذكروا آلاءَ الله، ولأنَّ قوله «إذ جعلكم خُلَفاء»، وزادكم كذا هو نفس الآلاء، وهذا ظاهرُ قولِ الحوفي. وقال الزمخشري[١]: «إذ» مفعول اذكروا، أي: / اذكروا هذا الوقتَ المشتمل على النِّعَمِ الجسيمة». [٣٨٨/أ]

وقوله «في الخَلْق»: يُحتمل أن يُراد به المصدر، بمعنى في امتداد قاماتكم، في حُسْنِ صُوَرِكم وعِظَم أجسامكم، ويحتمل أن يُرادَ به معنى المفعول به أي: في المخلوقين بمعنى زادكم في الناس مثلكم بسطة عليهم، فإنه لم يكن في زمانِهم مثلُهم في عِظَم الأَجْرام. وَرَدَ في التفسير أنَّ أقصرَهم ستون ذراعاً. وتقدَّم الخلاف في «بَسْطة» في البقرة[٢].

قوله: «آلاءَ الله» أي نِعَمه، وهو جمعٌ مفردُه «إِلْيٌ» بكسر الهمزة وسكونِ اللام كحِمْل وأحمال، أو «أُلْي» بضم الهمزة وسكون اللام كقُفْل وأقفال، أو «إِلَى» بكسرِ الهمزة وفتح اللام كضِلَع وأضلاع وعِنب وأعناب، أو «أَلَىٰ» بفتحها كقفا وأقفاء، قال الأعشىٰ[٣]:

٢٢٢٨ـ أبيضُ لا يَرْهَبُ الهُزال ولا ‌ ‌ ‌ يقطعُ رَحْمي ولا يَخُونُ إلىٰ

يُنشد بكسر الهمزة وهو المشهور وبفتحها ومثله «الآناء» جمع إِنْي أو أُنْي أو إِنَى أو أَنَىٰ. وقال الأخفش[٤]: «إِنْوٌ». والآناء: الأوقات كقوله: «ومِنْ آناء الليل»[٥] وسيأتي.

---

(١) الكشاف ٢/٨٧.
(٢) انظر إعرابه للآية ٢٤٧ من البقرة.
(٣) ديوانه ٢٣٥؛ ومعاني القرآن للزجاج ٢/٣٨٤؛ ومجاز القرآن ١/٢١٨ واللسان إلا.
(٤) معاني القرآن ١/٢١٣.
(٥) الآية ١٣٠ من طه.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿لنعبدَ﴾**: متعلِّقٌ بالمجيء الذي أنكروه عليه. وقوله «إن كنتَ» جوابُه محذوف أو متقدم وهو «فَأْت به».

آ. (٧١) **وقوله تعالى: ﴿مِنْ ربكم﴾**: إمَّا متعلق بوَقَع، ومِنْ للابتداء مجازاً، وإمَّا أن يتعلَّق بمحذوف لأنها حال إذ كانت في الأصل صفة لرجس. وقوله «سَمَّيْتُموها» صفةٌ لأسماء، وكذلك الجملة من قوله «ما نَزَّل الله» و «مِنْ سلطان» مفعول «نَزَّل» ومِنْ مزيدة. و «من المنتظرين» خبر «إني». و «معكم» فيه ما تقدَّم في قوله «إني لكما لمن الناصحين»[١]. ويجوز ـ وهو ضعيف ـ أن يكون «معكم» هو الخبر و «من المنتظرين» حال، والتقدير: إني مصاحبُكم حالَ كوني من المنتظرين النصرَ والفرجَ من الله تعالىٰ، وليس بذاك لأن المقصود في الكلام هو الانتظارُ لمقابلة قوله «فانتظروا» فلا تُجْعل فَضْلة.

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿وإلى ثمود﴾**: ثمود اسم رجل وهو ثمود ابن جاثر بن إرَم بن سام وهو أخو جديس، فثمود وجديس أخوان ثم سُمِّيت به هذه القبيلة، والأكثر مَنْعُه اعتباراً بما ذكرته، ومنهم مَنْ جَعَله اسماً للحيِّ فصرفه وهي قراءةُ الأعمش[٢] ويحيى بن وثاب في جميع القرآن، وسيأتي لك خلاف بين القراء السبعة في سورة هود وغيرها. وقيل: سُمُّوا ثمود لقلة مائهم، والثَّمْدُ الماء القليل. قال النابغة[٣]:

٢٢٢٩ـ واحْكُمْ كحكم فتاة الحي إذ نظرَتْ ... إلى حَمامٍ شِراعٍ واردِ الثَّمَدِ

وصالح اسم عربي وهو صالح بن آسف. وقيل: ابن عبيد بن آسف ابن كاشح بن أروم بن ثمود بن جاثر.

---

(١) الآية ٢١ من الأعراف.

(٢) البحر ٤/٣٢٧؛ الشواذ ٤٤.

(٣) ديوانه ٨٤؛ والبحر ٤/٣٢٧. شراع: ج شارع وهو القاصد شريعة الماء. والثمد بالسكون والتحريك كما في القاموس: ثمد.

قوله: «قد جاءَتْكم بيِّنة» قد كثُر إيلاءُ هذه اللفظةِ العواملَ، فهي جاريةٌ مَجْرىٰ الأبطح والأبرق في عدم ذِكْرِ موصوفها. وقوله: «من ربكم» يحتمل أن تتعلَّق بجاءتكم و«مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً، وأن تتعلق بمحذوف لأنها صفةٌ بَيِّنة. ولا بد مِنْ حَذْف مضاف أي: من بينات ربكم ليتصادَقَ الموصوفُ وصفتُه. وقوله: «آية» نصب على الحال لأنها بمعنى العلامة. والعاملُ فيها: إمَّا معنى التنبيه، وإمَّا معنى الإشارة كأنه قال: أنبِّهكم عليها أو أُشير إليها في هذه الحال. ويجوز أن يكون العاملُ مضمراً تقديره: انظروا إليها في هذه الحال، والجملةُ لا محلَّ لها لأنها كالجواب لسؤالٍ مقدر كأنهم قالوا: أين آيتك؟ فقال: هذه ناقةُ الله، وأضافها إلى الله تشريفاً كبيت الله وروح الله، وذلك لأنها لم تتوالد بين جَمَلٍ وناقة بل خَرَجَتْ من صَلْد[1] كما هو المشهور.

وقوله «لكم» أي: أعني لكم، وخُصُّوا بذلك لأنهم هم السائلوها أو المنتفعون بها من بين سائر الناس لو أطاعوا. ويحتمل أن تكون «هذه ناقة الله» مفسرةً لقوله «بيِّنة» لأنَّ البينة تستدعي شيئاً يتبيَّن به الـمُدَّعى، فتكون الجملةُ في محل رفع على البدل، وجاز إبدال جملةٍ من مفرد لأنها في قوته.

قوله: «في أرضِ الله» الظاهرُ تعلُّقه بـ «تأكل» وقيل: يجوز تعلُّقه بقوله «فَذَرُوها»، وعلى هذا فتكونُ المسألة من التنازع وإعمال الثاني، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني فقال: تأكل فيها في أرض الله. / وانجزم «تأكل» جواباً للأمر. وقد تقدم الخلافُ في جازمه: هل هو نفسُ الجملة الطلبية أو أداة مقدرة؟ وقرأ أبو جعفر[2] «تأكلُ» برفع الفعل على أنه حالٌ، وهو نظير «فهبْ لي من لدنك وَلِيّاً يرثني»[3] رفعاً وجزماً. [٣٨٨/ب]

---

(١) ش: صخرة.

(٢) البحر ٤/٣٢٨؛ الشواذ ٤٤.

(٣) الآية ٦ من مريم. قرأ أبو عمرو والكسائي يرثني ويرث جزماً فيهما، وقرأ الباقون بالرفع. السبعة ٤٠٧.

وقوله «بسوء»: الظاهـرُ أن الباءَ للتعـدية أي: لا تُـوقِعوا عليهـا سوءاً ولا تُلْصِقوه بها. ويجوز أن تكونَ للمصاحبة: لا تَمَسُّوها حالَ مصاحبتكم للسوء. وقوله «فيأخذكم» نصب على جواب النهي أي: لا تجمعوا بين المسِّ بالسوء وبين أَخْذِ العذابِ إياكم، وهمْ وإن لم يكن أَخْذُ العذاب لهم مِنْ صنعهم إلا أنهم تعاطَوا أسبابه.

آ. (٧٤) **قوله تعالى: ﴿وبَوَّأكم في الأرض﴾** بوَّأه: أنزله منزلاً. والمَبَاءةُ المنزل، وتقدَّمَتْ هذه المادة في آل عمران[١] وهو يتعدَّى لاثنين، فالثـاني محذوف أي: بَوَّأكم منازل. و «في الأرض» متعلقٌ بالفعل وذُكِرَتْ ليبني عليها ما يأتي بعدها من قوله «تَتَّخذون». قوله: «تَتَّخذون» يجوز أن تكونَ المتعديةَ لواحد، فيكونَ «من سهولها» متعلقاً بالاتخاذ أو بمحذوف على أنه حال من «قصوراً» إذ هو في الأصل صفةٌ لها لو تأخر، بمعنىٰ أنَّ مادة القصور مِنْ سهل الأرض كالجبس واللِّبَن والآجرّ كقوله: «واتخذ قوم موسى من بعده مِنْ حُلِيِّهِمْ»[٢] أي: مادته من الحُلِيِّ. وقيل: «مِنْ» بمعنى في. وفي التفسير: أنهم كانوا يسكنون في القصور صيفاً وفي الجبال شتاءً. وأن[٣] تكونَ المتعدية لاثنين ثانيهما «من سهولها».

قوله: «وتَنْحِتون الجبالَ بيوتاً»: يجوز أن تكون «الجبال» على إسقاط الخافض أي: من الجبال، كقوله: «واختار موسى قومه»[٤] فيكون «بيوتاً» مفعولَه. ويجوز أن يُضَمَّن «تَنْحِتون» معنى ما يتعدَّى لاثنين أي: وتتخذون الجبال بيوتاً بالنحت أو تُصَيِّرونها بيوتاً بالنحت. ويجوز أن يكون «الجبال»

---

(١) الآية ١١٢ من آل عمران.

(٢) الآية ١٤٨ من الأعراف.

(٣) معطوف على قوله «أن تكون المتعدية لواحد».

(٤) الآية ١٥٥ من الأعراف.

هو المفعول به و «بيوتاً» حالٌ مقدرة كقولك: خِطْ هذا الثوب جُبَّةً، أي: مقدراً له كذلك. و «بيوتاً» وإن لم تكن مشتقةً فإنها في معناه أي: مسكونة.

وقرأ الحسن[1]: «تَنْحَتون» بفتح الفاء. وزاد الزمخشري[2] أنه قرأ: «تنحاتون» بإشباع الفتحة ألفاً، وأنشد[3]:

٢٢٣٠ـ يَنْباع من ذِفْرىٰ غضوبٍ جَسْرَةٍ ....

وقرأ يحيـى بن مصرف وأبو مالك[4] بالياء من أسفل على الالتفات. إلا أن أبا مالك فَتَح الحاء كقراءة الحسن. والسهلُ من الأرض مالان وسَهُلَ الانتفاع به ضد الحَزَن. والسهولة: التيسير. والقُصور: جمع قَصْر وهو البيت المُنيف، سُمِّي بذلك لقُصور الناس عن الارتقاء إليه، أو لأن عامَّة الناس يُقَصِّرون عن بناء مثله بخلاف خواصِّهم، أو لأنه يُقتصر به على بُقْعَةٍ من الأرض بخلاف بيوت الشعر والعُمُد، فإنها لا يُقتصر بها على بُقْعَةٍ مخصوصة لارتحال أهلها، أو لأنه يَقْصُر مَنْ فيه أي يَحْبِسه، ومنه: «وحورٌ مقصوراتٌ في الخِيام»[5]. والنَّحْتُ: النَّجْر في شيء صُلْب كالحجر والخشب قال[6]:

٢٢٣١ـ أمَّا النهارُ ففي قَيْـدٍ وسلسلةٍ والليلُ في بَطْنِ منحوت من الساج

وقرأ الأعمش[7]: «ولا تِعْثُوا» بكسر حرف المضارعة. وقد تقدم أن ذلك لغةٌ. و «مفسدين» حال مؤكدة إذ معناها مفهوم من عاملها. و «في الأرض» متعلقٌ بالفعلِ قبله أو بمفسدين.

---

(١) البحر ٤/٣٢٩؛ الشواذ ٤٤.
(٢) الكشاف ٢/٩٠.
(٣) تقدم برقم ١٤٢٢.
(٤) غزوان الغفاري الكوفي اشتهر بكنيته، ثقة من الثالثة. تقريب التهذيب ٢/١٠٥.
(٥) الآية ٧٢ من الرحمن.
(٦) تقدم برقم ٥٠.
(٧) البحر ٤/٣٢٩.

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿قال الملأ﴾**: قرأ ابن عامر[1] وحده: «وقال» بواو عطف نسقاً لهذه الجملة على ما قبلها، وموافقةً لمصاحف الشام، فإنها مرسومة فيها. والباقون بحَذْفِها: إمَّا اكتفاءً بالربط المعنويِّ، وإمَّا لأنه جواب لسؤالٍ مقدر كما تقدَّم نظيره، وموافقةً لمصاحفهم، وهذا كما تقدم في قوله: «ما كنا لنهتدي»[2] إلا أنه هو الذي حَذَف الواو هناك.

قوله: «للذين اسْتُضْعِفُوا» اللام للتبليغ. ويَضْعُف أن تكون للعلة. والسين في «استكبروا» و«استضعفوا» يجوز أن تكونَ على بابِها من الطلب أي: طلبوا ـ أولئك ـ الكِبْرَ من أنفسهم ومن المؤمنين الضعف. ويجوز أن يكون استفعل بمعنى فَعَل كعجب واستعجب.

قوله: «لِمَنْ آمَنَ منهم» بدلٌ من «الذين اسْتُضْعِفُوا» بإعادة العامل، وفيه وجهان أحدهما: أنه بدلُ كل مِنْ كل إن عاد الضمير في «منهم» على قومه، ويكون المستضعفون مؤمنين فقط. كأنه قيل: قال المستكبرون للمؤمنين من قوم صالح. والثاني: أنه بدلُ بعضٍ من كل إن عادَ الضمير على المستضعفين، ويكون المستضعفون ضربَيْن: مؤمنين وكافرين، كأنه قيل: / قال المستكبرون [٣٨٩/أ] للمؤمنين من الضعفاء دون الكافرين من الضعفاء.

وقوله: «أَتَعْلَمون» في محلِّ نصب بالقول. و«من ربه» متعلق بمُرْسَل. و«مِنْ» للابتداء مجازاً، ويجوز أن تكونَ صفةً فتتعلَّق بمحذوف.

قوله: «بما أُرْسِلَ به» متعلِّقٌ بـ«مؤمنون» قُدِّم للاختصاص والاهتمام وللفاصلة. و«ما» موصولةٌ. ولا يجوز هنا حَذْفُ العائد وإن اتحد الجارُّ للموصول وعائدِه؛ لاختلاف العامل في الجارَّيْن. وكذلك قوله:

---

(١) السبعة ٢٨٤؛ الحجة ٢٨٧.

(٢) الآية ٤٣ من الأعراف.

آ. (٧٦) «بالذي آمنتم به كافرون»:

آ. (٧٧) والعَقْر أصله كشف العراقيب في الإبل وهو: أن تُضْرب قوائمُ البعير أو الناقة فتقع، وكانت هذه سنتَهم في الذَّبْح. قال امرؤ القيس(١):

٢٢٣٢ـ ويومَ عَقَرْتُ للعَذارىٰ مطيَّتي   فيا عَجَباً مِنْ رَحْلِها الـمُتَحَمَّلِ

ثم أُطْلِق على كل نحرٍ، وإن لم يكنْ فيه كَشْفُ عراقيب تسميةً للشيء بما يلازمه غالباً إطلاقاً للسبب على مسبَّبه. هذا قول الأزهـري(٢). وقال ابن قتيبة(٣): «العَقْر: القتل كيف كان، عَقَرْتُها فهي معقورة». وقيل: العَقْرُ: الجرح. وعليه قول امرىء القيس(٤):

٢٢٣٣ـ تقول وقد مال الغَبيط بنا معاً   عَقَرْتَ بعيري يا امرأَ القيس فانزِلِ

تريد: جَرَحْتَه بثقلك وتمايُلِكَ. والعُقْر والعَقْر بالفتح، والضم الأصل، ومنه عَقَرْتُه أي: أصبت عَقْره يعني أصلَه كقولهم: كَبَدْتُه ورَأَسْتُه أي: أصبت كَبِده ورأسه، وعَقَرْتَ النخل: قطعته من أصله. والكلب العَقُور منه. والمرأة عاقر، وقد عُقِرَت. والعُقْر بالضم آخر الولد وآخر بيضة، يقال: عُقِر البَيْض. والعَقار: ـ بالفتح ـ المِلْك من الأبنية ومنه «ما غُزِي قوم في عُقْر دارهم إلا ذلُّوا» وبعضهم يَخُصُّه بالنخل. والعُقار ـ بالضمِّ ـ الخمر لأنها كالعاقِرة للعقل ورَفَعَ عَقِيْرَته أي: صوتَه، وأصلُه أن رجلاً عَقَر رِجْلَه فرفَع صوته فاستُعير لكل صائح. والعُقْر بالضم أيضاً: المَهْر.

وقوله: «وعَتَوْا» العُتُوّ(٥) والعُتِيُّ: النُّبُوُّ أي: الارتفاع عن الطاعة يقال منه: عَتَا يَعْتُو عُتُوّاً وعُتِيّـاً، بقلب الواوين ياءين، والأحسنُ فيه إذا كان مصدراً

---

(١) ديوانه ١١؛ البحر ٤/٣١٥.

(٢) تهذيب اللغة ١/٢١٥.

(٣) تفسير غريب القرآن ٤٣٣.

(٤) تقدم برقم ١٢٦٨.

(٥) انظر: مفردات الراغب ٣٢١.

تصحيحُ الواوين كقوله: «وعَتَوْا عُتُوّاً كبيراً»[1]. وإذا كان جمعاً الإعلالُ نحو: قوم عُتِيٌّ لأن الجمعَ أثقلُ، قياسُه الإعلالُ تخفيفاً. وقوله: «أشدُّ على الرحمن عِتِيّاً»[2]. وقوله: «وقد بلغتُ من الكِبَر عِتِيّاً»[3] أي: حالةً تتعذَّر مداواتي فيها وهو كقوله[4]:

٢٢٣٤ـ .... ومن العَنـاءِ ريـاضَـةُ الهَـرِمِ

وقيل: العاتي: الجاسي أي اليابس. ويقال: عَثَا يَعْثُو عُثُوّاً بالثاء المثلثة من مادة أخرىٰ لأنه يقال: عَثِي يَعْثَى عِثِيّاً وعثا يَعْثُو عُثُوّاً، فهو في إحدى[5] لغتيه يشاركه «عتا» بالمثناة وزناً ومعنى، ويقاربه في حروفه. والعَيْثُ أيضاً ـ بتقديم الياء من أسفل على الثاء المثلثة ـ هو الفساد، فيحتمل أن يكونَ أصلاً وأن يكون مقلوباً فيه. وبعضهم[6] يجعل العَيْثَ الفساد المُدْرَك حسّاً والعِثِيّ في المُدْرَك حكماً وقد تقدم لك طرف من هذا.

وقوله: «يا صالحُ ائتنا» يجوز لك على رواية مَنْ يُسَهِّل الهمزة وهو ورش والسوسي[7] أن تُبْدِلَ الهمزة واواً، فتلفظ بصورة يا صالحُ وْتِنا في الوصل خاصة، تُبْدِل الهمزة بحركة ما قبلها وإن كانت منفصلة من كلمة أخرىٰ. وقرأ عاصم وعيسى بن عمر: أُوْتنا بهمزٍ وإشباعِ ضم، ولعله عاصم الحجدري لا ابن النجود، وهذه القراءة لا تبعد عن الغلط لأن همزة الوصل في هذا النحوِ مكسورةٌ فمن أين جاءت ضمةُ الهمزة إلا على التوهُّم؟

---

(١) الآية ٢١ من الفرقان.
(٢) الآية ٦٩ من مريم.
(٣) الآية ٨ من مريم.
(٤) لم أهتد إلى تمامه وقائله، وهو في المفردات ٣٢١.
(٥) الأصل: «أحد» وهو سهو.
(٦) انظر: المفردات ٣٢٢.
(٧) انظر: البحر ٤/٣٣١.

وقوله: «بما تَعِدُنا» العائدُ محذوفٌ أي: تَعِدُناه، ولا يجوز أن تقدر «تَعِدُنا» متعدياً إليه بالباء، وإن كان الأصلُ تعديتَه إليه بها[1]؛ لئلا يلزمَ حذفُ العائدِ المجرور بحرفٍ من غير اتحادِ متعلَّقهما، لأنَّ «بما» متعلِّقٌ بالإتيان، و «به» متعلِّقٌ بالوعد.

آ. (٧٨) والرَّجْفَةُ[2]: الزلزلةُ الشديدة يقال: رَجَفَتِ الأرضُ تَرْجُفُ رَجْفاً ورَجِيْفاً ورجَفاناً. وقيل: الرَّجْفَةُ: الطامَّةُ التي يتزعزعُ لها الإنسانُ ويضطرب، ومنه قيل للبحر: رَجَّاف لاضطرابه. وقيل: أصلُه مِنْ رجَفَ به البعيرُ إذا حرَّكه في سَيْره، قال ابن أبي ربيعة[3]:

٢٢٣٥ـ ولَـمَّا رَأَيْتُ الحجَّ قد حان وقتُه ... وظَلَّتْ جِمالُ القوم بالحيِّ تَرْجُفُ

والإرجاف: إيقاعُ الرَّجْفَةِ، وجمعُه الأراجيف ومنه «الأراجيف ملاقيحُ الفِتَنِ». وقوله: «تَرْجُف الراجِفَةُ»[4] كقوله: «إذا زُلْزِلَتِ الأرضُ زلزالَها»[5] ومنه[6]:

٢٢٣٦ـ تُحْيي العظامَ الراجفاتِ من البِلىٰ ... وليس لسداءِ الرُّكبتين طبيبُ

والجُثُوم[7]: اللُّصوقُ بالأرض مِنْ جُثُوم الطائر والأرنب، فإنه يَلْصِقُ بطنَه / بالأرض، ومنه رجلٌ جُثَمَة وجَثَّامة، كناية عن النؤوم الكَسْلان، وجُثْمان [٣٨٩/ب]

---

(١) أي إلى العائد بالباء.
(٢) انظر: المفردات ١٨٩.
(٣) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٢٤٢/٧؛ والبحر ٣١٥/٤.
(٤) الآية ٦ من النازعات.
(٥) الآية ١ من الزلزلة.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان رجف.
(٧) انظر: المفردات ٨٨.

الإنسان شخصُه قاعداً. وقال أبو عبيد: «الجُثُوم للناس والطيرِ كالبُروك للإبل. وأنشد لجرير[1]:

٢٢٣٧ـ عَرَفْتُ المُنْتَأَىٰ وعَرَفْتُ منها مَطايا القِدْر كالحِدَأ الجُثُومِ

قال الكرماني: «حيث ذُكِرت الرَّجْفةُ وُحِّدت الدار، وحيث ذُكرت الصيحةُ جُمِعَتْ، لأنَّ الصيحةَ كانت من السماء فبلوغُها أكبرُ وأبلغُ من الزلزلة، فَذَكَرَ كلَّ واحدٍ بالأليق به. وقيل في دارهم: أي بلدهم. وقيل: المرادُ بها الجنسُ. والفاء في «فَأَخَذَتْهم» للتعقيب. ويمكن أن تكونَ عاطفةً على الجملة من قوله «فَأْتِنا» وذلك على تقديرِ قربِ زمان الهلاك من زمان طلب الإتيان. ويجوز أن يُقَدَّر ما يَصِحُّ العطفُ عليه بالفاء، والتقدير: فوعدهم العذابَ بعد ثلاث فانقضت فَأَخَذَتْهم.

ولا يُلتفت إلى ما ذكره بعضُ الملاحدةِ في قوله «فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ» وفي موضعٍ آخرَ: «الصيحة»[2]، وفي موضع آخر «بالطاغية»[3] واعتقد ما لا يجوز، إذ لا منافاةَ بين ذلك، فإن الرَّجْفَةَ مترتبةٌ على الصيحة، لأنه لمَّا صِيح بهم رَجَفَتْ قلوبُهم فماتوا، فجاز أن يُسْنَدَ الإهلاكُ إلى كلٍ منهما. وأمَّا «بالطاغية» فالباء للسببية. والطاغية: الطُّغيان مصدر كالعاقبة، ويقال للمَلِكِ الجبار طاغية، فمعنى «أُهْلِكوا بالطاغية» أي بطغيانهم كقوله: «كذَّبت ثمود بطغواها»[4] أي: بسبب طُغْيانهم.

---

(١) ديوانه ٢١٧؛ مجاز القرآن ٢١٨/١؛ المنتأىٰ: محفر النؤي. ومطايا القدر: الأثافي. الجثوم: السواقط. الحدأ: الحِدْأة.
(٢) الآية ٦٧ من هود «وأخذ الذين ظلموا الصيحة».
(٣) الآية ٥ من الحاقة «فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية».
(٤) الآية ١١ من الشمس.

وقوله «فأصبحوا» يجوز أن تكونَ الناقصةَ، فجاثمين خبرُهـا، و«في ديارهم» متعلِّقٌ به، ولا يجوزُ أن يكونَ الجارُّ خبراً و«جاثمين» حال لعدم الفائدة بقولك «فأصبحوا في دارهم» وإن جاز الوجهان في قولك: «أصبح زيد في الدار جالساً»، ويجوز أن تكونَ التامَّةَ أي: دخلوا في الصباح، و«جاثمين» حال، والأولُ أظهرُ.

آ. (٧٩) **وقوله تعالى: ﴿ولكنْ لا تُحبُّون﴾**: قيل: «كان» محذوفة هنا لأنه حكايةُ حالٍ ماضية أي: ولكن كنتم لا تحبون.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿ولوطاً﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنه منصوب بأَرْسَلْنا[١] الأول، و«إذا» ظرفٌ للإرسال. والثاني: أنه منصوبٌ بـإضمار «اذكر». وفي العامل في الظرفِ حينئـذٍ وجهان، أحـدهما: ـ وهـو قول الزمخشري[٢] ـ أنه بدلٌ من «لوطاً» قال: «بمعنى: واذكر وقتَ إذ قال لقومه» وهذا على تسليمِ تصرُّفِ «إذ». والثاني: أن العاملَ فيها مقدَّرٌ تقديرُه: واذكر رسالةَ لوطٍ إذ قال. فإذ منصوب برسالة. قاله أبو البقاء[٣]، والبدلُ حينئذٍ بدلُ اشتمال.

قوله: «ما سَبَقَكم بها مِنْ أحدٍ» في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب. وعلى الاستئنافِ يُحتمل أن تكونَ جواباً لسؤال وأَنْ لا تكونَ. قال الزمخشري[٤]: «فإن قلت: ما موضعُ هذه الجملة؟ قلت: لا مَحَلَّ لها لأنها مستأنفة، أنكر عليهم أولاً بقوله: «أَتَأْتون الفاحشة» ثم

(١) في الآية ٥٩.
(٢) الكشاف ٢/٩٢.
(٣) الإملاء ١/٢٧٩.
(٤) الكشاف ٢/٩٢.

وبَّخهم عليها فقال: أنتم أولُ مَنْ عَمِلَها. أو تكونُ جواباً لسؤال مقدَّر، كأنهم قالوا: لِمَ لا تأتيها؟ فقال: ما سبقكم بها أحدٌ فلا تفعلوا ما لم تُسْبَقوا به».

والباء في «بها» فيها وجهان، أظهرُهما: أنها حاليةٌ أي: ما سَبَقكمْ أحدٌ مصاحِباً لها أي: ملتبساً بها. والثاني: أنها للتعديةِ. قال الزمخشري[1]: «الباءُ للتعدية مِنْ قولك: «سَبَقْته بالكُرة» إذا ضربْتَها قبله. ومنه قوله عليه السلام[2]: «سبقك بها عُكاشة». قال الشيخ[3]: «والتعديةُ هنا قلقةٌ جداً؛ لأنَّ الباءَ المعدِّية في الفعل المتعدي لواحد [هي][4] بجَعْل المفعولِ الأولِ يَفْعل ذلك الفعلَ بما دَخَلَتْ عليه الباءُ فهي كالهمزة، وبيان ذلك أنك إذا قلت: «صَكَكْتُ الحجرَ بالحجر» كان معناه: أَصْكَكْت الحجرَ الحجرَ أي: جَعَلْت الحجر يَصُكُّ الحجر، فكذلك: دَفَعْتُ زيداً بعمرو عن خالد، معناه: أدفعت زيداً عمراً عن خالد أي: جَعَلْتُ زيداً يدفع عمراً عن خالد، فللمفعول الأول تأثيرٌ في الثاني، ولا يصحُّ هذا المعنى هنا إذ لا يَصِحُّ أن يقدَّر: أَسْبَقْتُ زيداً الكرة أي: جَعَلْتُ زيداً يَسْبِق الكرة إلا بمجازٍ متكلَّف، وهو أن تجعلَ ضربَك للكرة أولَ جَعْلٍ ضربةً قد سبقها أي تقدَّمها في الزمان فلم يجتمعا». و «مِنْ» الأولى لتأكيد الاستغراق والثانية للتبعيض.

الوجه الثاني من وجهَيْ الجملة: أنها حال، وفي صاحبها وجهان أحدهما: هو الفاعل أي: أتأتون مبتدئين بها. والثاني: هو المفعول أي: / أتأتونها مُبْتَدَأً بها غيرَ مسبوقةٍ من غيركم. [٣٩٠/أ]

---

(١) الكشاف ٢/٩٢.

(٢) رواه البخاري: الرقاق ٥٠ (الفتح) ١١/٤٠٥؛ ابن حنبل ١/٢٧١.

(٣) البحر ٤/٣٣٣.

(٤) من البحر.

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿أإنكم﴾**: قرأ نافع[١] وحفص عن عاصم: «إنكم» على الخبر المستأنف وهو بيانٌ لتلك الفاحشةِ. وقرأ الباقون بالاستفهام المقتضي للتوبيخ.

قوله: «شهوةً» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ من أجله أي: لأجلِ الاشتهاء، لا حاملَ لكم عليه إلا مجردُ الشهوة لا غير. والثاني: أنها مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال أي: مشتهين أو باقٍ على مصدريته، ناصبه «أَتَأْتُون» لأنه بمعنىٰ أتشتهون. ويقال: شَهِيَ يَشْهىٰ شَهْوة، وشَها يَشْهو شهوة قال[٢]:

٢٢٣٨ـ وأَشْعَثَ يَشْهىٰ النومَ قلت له ارتحِلْ إذا ما النجومُ أعرضَتْ واسْبَكَرَّتِ

وقد تقدَّم ذلك في آل عمران[٣].

قوله: «مِنْ دونِ النساء» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «الرجال» أي: أتأتونهم منفردين عن النساء. والثاني: أنه متعلِّقٌ بشهوة قاله الحوفي. وليس بظاهرٍ أن تقولَ: «اشتهيت من كذا»، إلا بمعنىً غيرِ لائق هنا. والثالث: أن يكونَ صفةً لشهوة أي: شهوةً كائنة من دونهن.

قوله: «بل أنتم قومٌ» «بل» للإضرابِ، والمشهور أنه إضراب انتقالٍ من قصة إلى قصة، فقيل: عن مذكور، وهو الإخبارُ بتجاوزهم عن الحدِّ في هذه الفاحشةِ أو عن توبيخهم وتقريرِهم والإنكارِ عليهم. وقيل: بل للإضراب عن شيء محذوف. واختُلِفَ فيه: فقال أبو البقاء[٤]: «تقديره ما عَدَلْتُم بل أنتم». وقال الكرماني: «بل» رَدٌّ لجوابٍ زعموا أن يكونَ لهم عُذْراً أي: لا عذرَ لكم بل».

---

(١) السبعة ٢٥؛ الحجة ٢٨٧؛ البحر ٤/٣٣٤. ورسمها المؤلف على قراءة غير نافع وحفص.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: شها. واسْبَكَرَّ الرجلُ: اضطجع.

(٣) الآية ١٤.

(٤) الإملاء ١/٢٧٩.

وجاء هنا بصفة القوم اسمَ الفاعل وهو «مُسْرفون»؛ لأنه أدلُّ على الثبوت ولموافقة رؤوس الآيِ فإنها أسماء. وجاء في النمل[1] «تَجْهَلُون» دلالةً على أنَّ جهلَهم يتجدَّد كلَّ وقتٍ ولموافقةِ رؤوس الآي فإنها أفعال.

آ. (٨٢) قوله تعالى: ﴿وما كان جوابَ﴾: العامَّةُ على نصب «جواب» خبراً للكون، والاسمُ «أنْ» وما في حَيِّزها وهو الأفصحُ، إذ فيه جَعْلُ الأعرفِ اسماً. وقرأ الحسن[2] «جوابُ» بالرفع، وهو اسمُها، والخبر «إلا أَنْ قالوا» وقد تقدَّمَ ذلك. وأتى هنا بقوله «وما»، وفي النمل[3] والعنكبوت[4] «فما»، والفاء هي الأصلُ في هذا الباب لأنَّ المرادَ أنهم لم يتأخر جوابُهم عن نصيحته. وأمَّا الواوُ فالتعقيبُ أحدُ محاملها، فتعيَّن هنا أنها للتعقيب لأمرٍ خارجي وهي العربية في السورتين المذكورتين لأنها اقتضَتْ ذلك بوضعها.

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿إلا امرأتَه﴾: استثناء من أهله المُنْجَيْن. وقوله: «كانت من الغابرين» جوابُ سؤالٍ مقدر. وهذا كما تقدم في البقرة وفي أول هذه السورة في قصة إبليس.

والغابر[5]: المُقيم. هذا هو مشهورُ اللغة، وأنشدوا قول أبي ذؤيب الهذلي[6]:

٢٢٣٩ـ فَغَبَرْتُ بعدهمُ بعيشٍ ناصِبٍ وإخالُ أني لاحقٌ مُسْتَتْبَعُ

---

(١) الآية ٥٥.
(٢) البحر ٤/٣٣٤.
(٣) الآية ٥٦ من النمل «فما كان جواب قومه...».
(٤) الآية ٢٤ من العنكبوت: «فما كان جواب قومه».
(٥) انظر: المفردات ٣٥٧.
(٦) ديوان الهذليين ١/٢؛ البحر ٤/٣١٥. غبرت: بقيت؛ ناصب: ذو نَصَب وهو الجهد والتعب؛ مستتبع: مستلحق.

ومنه غُبَّرُ اللبن لبقيَّته في الضَّرْع، وغُبَّرُ الحَيْض أيضاً، قال أبو كبير الهذلي، ويُروى لتأبَّط شراً[1]:

٢٢٤٠ـ ومُبَرَّأً من كـل غُبَّـرِ حَيْضَـةٍ وفَسـادِ مُرْضِعَةً وداءٍ مُعْضِـلِ

ومعنى «من الغابرين» في الآية أي: مِن المقيمين في الهلاك. وقال بعضهم: «غَبَر بمعنى مَضَىٰ وذهب» ومعنى الآية يساعده، وأنشد للأعشى[2]:

٢٢٤١ـ عَضَّ بما أَبْقى المَواسِيْ لـه مِنْ أُمِّـه في الـزمنِ الغـابـر

أي: الزمن الماضي. وقال بعضهم: غَبَر أي غاب، ومنه قولهم: «غبر عنا زماناً» وقال أبو عبيدة[3]: «غَبَرَ: عُمِّر دهراً طويلاً حتى هَرِم، ويدل له: «إلا عجـوزاً في الغابـرين»[4]. والحاصـلُ أن الغُبور مشتـركٌ كعسعس[5] أو حقيقةٌ ومجازٌ وهو المرجح. والغبار: لما يَبْقى من التراب المُثار. ومنه «وجوهٌ يومئذ عليها غَبَرة»[6] تخييلاً لتغيرها واسودادها. والغَبْراء الأرض. قال طرفة[7]:

٢٢٤٢ـ رأيتُ بني غَبْراءَ لا يُنْكِرونني ولا أهلَ هذاكَ الطرافِ المُمَدَّدِ

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿وأَمْطَرْنا﴾**: قال أبو عبيد: «يقال: مُطِر في الرحمة، وأُمْطِر في العذاب» وقال أبو القاسم الراغب[8]: «ويقال: مُطِر في

---

(١) ديوان الهذليين ٩٣/٢. والحيضة: المرة من الحيض.
(٢) ديوانه ١٤٥؛ ومجاز القرآن ٢١٩/١؛ والبحر ٣١٥/٤. والمواسي: ج موسى.
(٣) المجاز ٢١٨/١.
(٤) الآية ١٣٥ من الصافات.
(٥) عسعس الليل: أقبل ظلامه وأدبر.
(٦) الآية ٤٠ من عبس.
(٧) من معلقته وهو في المنصف ٤٨/٣؛ والعيني ٤١٠/١؛ والهمع ٧٦/١؛ والدرر ٥٠/١.
(٨) المفردات ٤٧٠.

الخير، وأُمْطِر في العذاب، قال تعالىٰ: «وأَمْطَرْنا عليهم حجارةً»[1] وهذا مردودٌ بقوله تعالىٰ: «هذا عارِضٌ مُمْطِرُنا»[2] فإنهم إنما عَنَوا بذلك الرحمة، وهو مِنْ أَمْطَر رباعياً. ومَطَر وأمْطَر بمعنى واحد يتعديان لواحد يقال: مَطَرتهم السماء وأَمْطرتهم، وقوله تعالىٰ هنا «وأَمْطَرْنا» ضُمِّن معنى «أرسلنا» ولذلك عُدِّي بـ «على»، وعلى هذا فـ «مَطَراً» مفعول به لأنه يُراد به الحجارة، ولا يُراد به المصدرُ أصلاً، إذ لو كان كذلك / لقيل: أمطار. ويوم مطير. أي: مَمْطور. [٣٩٠/ب] ويوم ماطِر ومُمْطِر على المجاز كقوله: «في يوم عاصِف»[3] ووادٍ مطير فقط فلم يُتَجَوَّزْ فيه. ومطير بمعنى مُمْطِر قال[4]:

٢٢٤٣ـ حَمامةَ بطنِ الوادِيَيْنِ تَرَنَّمي ... سقاكِ مِن الغُرِّ الغَوادي مطيرها

فعيل هنا بمعنى فاعل؛ لأنَّ السحاب يُمْطِرُ غيرها. ونكَّر «مطراً» تعظيماً.

آ. (٨٥) **قوله تعالى: ﴿وإلى مَدْيَنَ﴾**: اختُلِف في مَدْين فقيل: أعجمي فمنعُه للعجمة والعَلَمِيَّة، وهو مَدْين بن خليل الرحمن، فسُمِّيت به القبيلة. وقيل: هو عربيٌّ اسمُ بلد قاله الفراء وأنشد[5]:

٢٢٤٤ـ رهبانُ مَدْيَنَ والذين عَهِدْتُهُمْ ... يبكون مِنْ حَذَرِ العذابِ قُعودا
لو يَسْمعون كما سمعتُ كلامَها ... خَرُّوا لعَزَّةَ رُكَّعاً وسُجودا

فمنعُه للعَلَمِيَّة والتأنيث، ولا بد حينئذ من حذف مضاف أي: وإلى أهل مَدْيَن، ولذلك أعاد الضمير في قوله «أخاهم» على الأهل، ويجوز أن يُراد

(١) الآية ٧٤ من الحجر.
(٢) الآية ٢٤ من الأحقاف.
(٣) الآية ١٨ من إبراهيم.
(٤) تقدم برقم ١٧٢٩.
(٥) تقدم برقم ١٨٠٠.

بالمكان ساكنوه، فروعي ذلك بالنسبة إلى عود الضمير عليه. وعلى تقدير كونه عربياً قالوا: فهو شاذ، إذ كان من حقِه الإعلالُ كمتاع ومقام، ولكنهم شَذُّوا فيه كما شَذُّوا في مَرْيَم ومَكْوَزَة[1]، وليس بشاذ عند المبرد[2] لعدم جريانه على الفعل، وهو حَقٌّ وإن كان الجمهور على خلافه.

شُعَيْب: يجوز أن يكون تَصْغيرَ شِعْب أو شَعب هكذا قالوا، والأدب ألاَّ يُقالَ ذلك، بل هذا موضوعٌ على هذه الزِّنَة وأمَّا أسماءُ الأنبياء فلا يَدْخل فيها تصغيرٌ البتةَ إلا ما نَطَق به القرآن على صيغةٍ تشبهه كشعيب عليه السلام وهو عربيٌّ لا أعجمي.

قوله: «ولا تَبْخَسوا» قد تقدَّم معنى هذه اللفظة في قوله: «ولا يَبْخَس منه شيئاً»[3]، وهو يتعدَّى لاثنين وهما: الناسَ وأشياءَهم أي: لا تُنْقصوهم أشياءهم.

آ. (٨٦) **قوله تعالى: ﴿بكل صراطٍ﴾**: يجوز أن تكونَ الباءُ على حالها من الإلصاقِ أو المصاحبةِ، أو تكونَ بمعنى في. و«تُوْعِدون» و«تَصُدُّون» و«تبغون» هذه الجملُ أحوالٌ أي: لا تقعدوا مُوْعِدين وصادِّين وباغين. ولم يذكر المُوْعَد به لتذهب النفسُ كلَّ مذهب. ومفعول «تصدُّون» «مَنْ آمن»، قال أبو البقاء[4]: «مَنْ آمن» مفعول «تصدُّون» لا مفعول «توعدون» إذ لو كان مفعولاً للأول لقال «تَصُدُّونهم». يعني أنه لو كان كذلك لكانت المسألة من التنازع، وإذا كانت من التنازع وأَعْمَلْتَ الأول لأضمرْتَ في الثاني فكنت تقول: تَصُدُّونهم، لكنه ليس القرآن كذا، فدلَّ على أن «توعدون» ليس

(١) انظر المسألة في: الممتع ٢/٤٨٨.
(٢) المقتضب ١/١٠٨.
(٣) الآية ٢٨٢ من البقرة.
(٤) الإملاء ١/٢٧٩.

عاملاً فيه، وكلامُه يحتمل أن تكون المسألةُ من التنازع ـ ويكون ذلك على إعمال الثاني، وهو مختار البصريين وحَذْف من الأول ـ وألَّا تكونَ وهو الظاهر.

وظاهرُ كلامِ الزمخشري[1] أنها من التنازع، وأنه من إعمال الأول، فإنه قال: «فإن قلت إلام يَرْجِعُ الضمير في «مَنْ آمن به»؟ قلت: إلى كل صراط، تقديره: تُوْعِدون مَنْ آمن به وتَصُدُّون عنه، فوضعَ الظاهر الذي هو «سبيل الله» موضعَ المضمر زيادةً في تقبيح أمرهم».

قال الشيخ[2]: «وهذا تعسُّف وتكلُّف مع عدم الاحتياج إلى تقديمٍ وتأخيرٍ ووضْعِ ظاهرٍ موضعَ مضمر، إذ الأصلُ خلافُ ذلك كلِّه، ولا ضرورةَ تدعو إليه، وأيضاً فإنَّه من إعمال الأول وهو مذهبٌ مرجوح، ولو كان من إعمالِ الأول لأضمر في الثاني وجوباً، ولا يجوز حذفهُ إلا في ضرورةِ شعرٍ عند بعضِهم كقوله[3]:

٢٢٤٥ـ بعكاظَ يُعْشي الناظِريـ ... نَ إذا هُمُ لَمَحُوا شعاعُه

فأعمل «يُعْشي» ورفع به «شعاعُه» وحَذَفَ الضمير مِنْ «لمحوا» تقديره: لمحوه. وأجازه بعضُهم بقلةٍ في غير الشعر. والضمير في «به»: إمَّا لكل صراط كما تقدَّم عن أبي القاسم، وإمَّا على الله للعلم به، وإمَّا على سبيل الله، وجاز ذلك لأنه يذكَّر ويؤنَّث، وعلى هذا فقد جمع بين الاستعمالين هنا حيث قال «به» فذكَّر، وقال: «وتَبْغُونها عِوَجاً» فأنَّث، ومثلُه: «قل هذه

(١) الكشاف ٢/٩٤.

(٢) البحر ٤/٣٣٩ باختصار.

(٣) البيت لعاتكة بنت عبدالمطلب وهو في المغني ٦١١؛ والعيني ٣/١١؛ والتصريح ١/٣٢٠؛ والهمع ٢/١٠٩؛ والدرر ٢/١٤٢.

سبيلي»[1]. وقد تقدم نحو قوله: «تَبْغونها عِوَجاً» في آل عمران[2] فأغنى عن إعادته.

قوله: «واذكروا»: إمَّا أن يكون مفعولُه محذوفاً، فيكونَ هـذا الظرفُ معمولاً لذلك المفعولِ أي: اذكروا نعمتَه عليكم في ذلك الوقت، وإمَّا أن تجعلَ نفسَ الظرفِ مفعولاً به. قاله الزمخشري[3]. وقال ابنُ عطية[4]: «إن الهاء في «به» يجوز أن تعود على / شعيب عند مَنْ رأى أن القعودَ على الطرقِ للردِّ عن شعيب» وهو بعيدٌ لأنَّ القائل «ولا تَقْعدوا» هو شعيب[5]، وحينئذ كان التركيب «مَنْ آمن بـي» والادِّعاءُ بأنه من بابِ الالتفات بعيدٌ جداً؛ إذ لا يَحْسُن أن يُقال: «يا هذا أنا أقول لك: لا تُهِنْ مَنْ أَكْرَمَه» أي: مَنْ أكرمني. [٣٩١/أ]

قوله: «كيف» وما في حَيِّزها معلِّقَةٌ للنظر عن العمل، فهي وما بعدها في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ. والنظرُ هنا التفكُّرُ، و«كيف» خبر كان، واجبُ التقديم.

آ. (٨٧) **قوله تعالى: ﴿وطائفةٌ لم يؤمنوا﴾**: عطف على «طائفة» الأولى، فهي اسم كان و«لم يؤمنوا» معطوفٌ على «آمَنوا» الذي هو خبر كان عَطَفْتَ اسماً على اسم وخبراً على خبر، ومثله لو قلت: «كان عبدُ الله ذاهباً وبكر خارجاً» عَطَفْتَ المرفوعَ على مثله وكذلك المنصوب. وقد حذف وَصْفَ «طائفة» الثانية لدلالة وَصْفِ الأولى عليه، إذ التقدير: وطائفةٌ منكم لم يؤمنوا،

---

(١) الآية ١٠٨ من يوسف.

(٢) الآية ٩٩.

(٣) الكشاف ٢/٩٤.

(٤) التفسير ٧/١٠٩.

(٥) قوله «شعيب» غير واضح في الأصل.

وحَذَفَ أيضاً متعلَّق الإيمان في الثانية لدلالة الأول عليه، إذ التقديرُ: لم يؤمنوا بالذي أُرْسِلْتَ به، والوصفُ بقوله «منكم» الظاهر[1] أو المقدر هو الذي سَوَّغ وقوعَ «طائفة» اسماً لـ «كان» من حيث إن الاسم في هذا الباب كالمبتدأ، والمبتدأ لا يكون نكرةً إلا بمسوغٍ تقدَّم التنبيه عليه.

قوله: «فاصبِروا» يجوز أن يكونَ الضميرُ للمؤمنين من قومه، وأن يكونَ للكافرين منهم، وأن يكونَ للفريقين، وهذا هو الظاهرُ، أُمِر المؤمنون بالصبر ليحصُل لهم الظفرُ والغَلَبَةُ، والكافرون مأمورون به لِيَنْصُرَ الله عليهم المؤمنين لقولِه تعالىٰ: «قل تَرَبَّصوا»[2] أو على سبيلِ التنازل معهم أي: اصبِروا فستعلمون مَنْ ينتصر ومن يَغْلب، مع علمه بأن الغلبةَ له. و«حتى» بمعنى «إلى» فقط، وقوله: «بيننا» غَلَّب ضميرَ المتكلمِ على المخاطب، إذ المرادُ: بيننا جميعاً مِنْ مؤمنٍ وكافرٍ، ولا حاجةَ إلى ادِّعاءِ حَذْفِ معطوفٍ تقديره: بيننا وبينكم.

آ. (٨٨) **قوله تعالى: ﴿ والذين آمنوا﴾**: عطفٌ على الكاف، و«يا شعيبُ» اعتراضٌ بين المتعاطفَيْن.

قوله: «أو لَتَعُودُنَّ» عَطَفَ على جواب القسم الأول، إذ التقدير: واللَّهِ لنخرجنَّكَ والمؤمنين أو لتعودُنَّ. فالعَوْدُ مسندٌ إلى ضمير النبـي ومَنْ آمن معه. و«عاد» لها في لسانهم استعمالان: أحدهما ـ وهو الأصلُ ـ أنه الرجوعُ إلى ما كان عليه من الحال الأول. والثاني استعمالُها بمعنى صار، وحينئذ ترفعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبر، فلا تكتفي بمرفوعٍ وتفتقر إلى منصوب، وهذا عند

(١) الظاهر هو في قوله «طائفة منكـم»، والمقدر في قوله «وطائفة» فالتقدير: منكم.
(٢) الآيــة ٣١ من الطور.

بعضهم. ومنهم مَنْ منع أن تكون بمعنى صار، فمِـنْ مجيئها بمعنى صار عند بعضهم قولُ الشاعر(١):

٢٢٤٦ـ وَرَبَّيْتُــه حتى إذا مـا تــركتُـه أخاالقوم واستغنىٰ عن المسح شاربُهْ
وبالمَحْضِ حتى عادجَعْداً عَنَطْنَطا إذا قام ساوى غاربَ الفحل غاربُهْ

فرفع بـ «عاد» ضميرَ الأول ونَصَبَ بها «جَعْداً»، ومَنْ مَنَع ذلك يَجْعل المنصوب حالاً، ولكن استشكلوا على كونها بمعناها الأصلي أنَّ شعيباً صلى الله عليه وسلم لم يكنْ قطُّ على دينهم ولا في مِلَّتِهِمْ. فكيف يَحْسُن أن يُقال «أو لتعودُنَّ» أي: لَتَرْجِعُنَّ إلى حالتكم الأولى، والخطابُ له ولأتباعه؟ وقد أجيب عن ذلك بثلاثة أوجه: أحدها: أن هذا القولَ مِنْ رؤسائهم قصدوا به التلبيسَ على العوام والإبهام لهم أنه كان على دينهم وفي مِلَّتِهِمْ. الثاني: أن يُراد بعَوْده رجوعُه إلى حالةِ سكوته قبل بعثته؛ لأنه قبل أن يبعث إليهم كان يُخْفي إيمانه وهو ساكتٌ عنهم، يَرَىٰ مِنْ معبودهم غيرَ الله. الثالث: تغليبُ الجماعةِ على الواحدِ لأنهم لمَّا صحبوه في الإخراج سحبوا عليه وعليهم حكمَ العَوْد في الملَّة تغليباً لهم عليه. وأما إذا جَعَلْناها بمعنىٰ صيَّر فلا إشكال في [٣٩١/ب] ذلك، إذ المعنى: لَتَصِيرُنَّ في ملَّتنا بعد أن لم تكونوا، / ففي مِلَّتنا حالٌ علىٰ الأول، خبر على الثاني، وعدَّىٰ «عاد» بـ «في» الظرفيةِ كأن المِلَّةَ لهم بمنزلةِ الوعاءِ المحيط بهم.

قوله: «أو لو كنَّا كارهين» الاستفهامُ للإنكار تقديره: أيوجدُ منكم أحدُ هذين الشيئين: أعني الإخراج من القرية والعَوْد في الملَّة على كل حال حتى في حال كراهيتنا لذلك؟ وقال الزمخشري(٢): «الهمزةُ للاستفهام، والواوُ واو

---

(١) تقدم الثاني برقم ١١٠٤. والأول لفرعان بن الأعرف، وهو في العيني ٢٩٨/٢؛ وحاشية الشيخ يس ٢٥٢/١؛ والدرر ١٣٣/١.
(٢) الكشاف ٩٦/٢.

الحال تقديره: أتُعيدوننا في ملَّتكم في حالِ كراهتنا». قال الشيخ[1]: «وليست هذه واوَ الحال بل واوُ العطف عَطَفَتْ هذه الحالَ على حالٍ محذوفة كقوله عليه السلام[2]: «رُدُّوا السائل ولو بظِلْفٍ مُحْرَق» ليس المعنى: رُدُّوه حالَ الصدقة عليه بظِلْف مُحْرَق، بل معناه: رُدُّوه مصحوباً بالصدقة ولو مصحوباً بظلف محرق. قلت: وقد تقدَّمَتْ هذه المسألةُ وأنه يَصِحُّ أن تُسَمَّى واوَ الحال وواوَ العطف وتحريرُ ذلك، ولولا تكريرُه لما كرَّرْته. وقال أبو البقاء[3]: «ولو هنا بمعنى «إنْ» لأنها للمستقبل، ويجوزُ أن تكونَ على أصلها، ويكون المعنى: لو كنَّا كارهين في هذه الحال. قوله «لأنها للمستقبل» ممنوع.

آ. (٨٩) **قوله تعالى: ﴿إن عُدْنا﴾**: شرطٌ جوابه محذوف عند الجمهور أي: فقد افترَيْنا، حُذِفَ لدلالةِ ما تقدَّم عليه، وعند أبي زيد والمبرد[4] والكوفيين هو قولُه: «فقد افترَيْنا»، وهو مردودٌ بأنه لو كان جواباً بنفسه لوَجَبَتْ فيه الفاء. وقال أبو البقاء[5]: «قد افترَيْنا بمعنى المستقبل لأنه لم يقع وإنما سَدَّ مَسَدَّ جواب «إنْ عُدْنا» وساغَ دخولُ «قد» هنا لأنهم نَزَّلوا الافتراءَ عند العَوْد منزلةَ الواقع فَقَرنوه بقد، وكأنَّ المعنى: قد افترَيْنا الآن إن هَمَمْنا بالعَوْد».

وفي هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها استئنافُ إخبارٍ فيه معنى التعجب، قاله الزمخشري[6] كأنه قيل: ما أَكْذَبَنا على الله إن عُدْنا في الكفر. والثاني: أنها جوابُ قسمٍ محذوف حُذِفَت اللامُ منه، والتقديرُ: واللَّهِ لقد

---

(١) البحر ٤/٣٤٣.

(٢) رواه مالك في الموطأ: باب ما جاء في المساكين ٢/٩٢٣.

(٣) الإملاء ١/٢٧٩.

(٤) للمبرد تفصيل وضوابط في ذلك انظر: المقتضب ٢/٦٦.

(٥) الإملاء ١/٢٨٠.

(٦) الكشاف ٢/٩٧.

افترينا، ذكره الزمخشري[1] أيضاً. وجعله ابن عطية[2] احتمالاً وأنشد[3]:

٢٢٤٧ـ بَقَّيْتُ ما لي وانحرَفْتُ عن العُلَى ولَقِيْتُ أضيافي بوجهِ عبوسِ

قال: «كما تقول: افتريْتُ على الله إن كلَّمت فلاناً» ولم يُنْشِدْ ابن عطية البيتَ الذي بعد هذا وهو محلُّ الفائدة لأنه مشتملٌ على الشرط وهو:

إنْ لم أَشُنَّ على ابنِ هندٍ غارةً لم تَخْلُ يوماً من نهابِ نفوسِ

قوله: «بعد إذ نجَّانا» منصوبٌ بـ «نعود» أي: ما يكون ولا يستقيمُ لنا عَوْدٌ بعد أن حصل لنا التنجيةُ منها.

قوله: «إلا أَنْ يشاءَ» في هذا الاستثناء وجهان، أحدهما: أنه متصل. والثاني: أنه منقطعٌ. ثم القائلون بالاتصال مختلفون فمنهم مَنْ قال: هو مستثنى من الأوقات العامة والتقدير: وما يكونُ لنا أن نعود فيها في وقتٍ من الأوقات إلا في وقت مشيئة الله ذلك، وهذا متصورٌ في حَقِّ مَنْ عدا شعيباً، فإن الأنبياءَ لا يشاء الله ذلك لهم لأنه عَصَمهم. ومنهم مَنْ قال: هو مستثنىً من الأحوال العامة. والتقدير: ما يكونُ لنا أن نعودَ فيها في كل حال إلا في حال مشيئة الله تعالى. وقال ابن عطية[4]: «ويُحتمل أن يريدَ استثناءَ ما يمكن أن يَتَعَبَّد الله به المؤمنين ممَّا تفعلُه الكفرةُ من القُرُبات فلمَّا قال لهم: إنَّا لا نعودُ في مِلَّتكم، ثم خشي أن يُتَعَبَّد الله بشيءٍ من أفعال الكفرة فيعارِض ملحدٌ بذلك ويقول: هذه عودةٌ إلى مِلَّتِنا استثنى مشيئة الله فيما يمكن أن يُتَعبَّدَ[5] به».

---

(١) الكشاف ٢/٩٧.

(٢) التفسير ٧/١١٢.

(٣) تقدم برقم ٨٠٣.

(٤) التفسير ٧/١١٢.

(٥) في الأصل: يتعبده. والتصحيح من ابن عطية والبحر.

قال الشيخ(١): «وهذا الاحتمالُ لا يَصِحُّ لأن قوله: «بعد إذ نجَّانا اللّـهُ منها» إنما يعني النجاة من الكفر والمعاصي لا من أعمال البِرِّ». قلت: قد حكى ابن الأنباري هذا القولَ عن المعتزلة الذين لا يؤمنون بالإرادة ثم قال: «وهذا القول مُتَنَاوَلُهُ بعيد، لأنَّ فيه تبعيضَ الملة» وقيل: هذا استثناء على سبيل التسليم والتأدُّب. قال ابن عطية(٢): «ويقلق هذا التأويلُ من جهةِ استقبالِ الاستثناء، ولو كان الكلام «إلا إنْ شاء» قوي هذا التأويل». وهذا الذي قاله سهوٌ لأنَّ الماضيَ يتخلَّص للاستقبال بعد «إنْ» الشرطية، كما يتخلَّص المضارع له(٣) بأَنْ المصدرية.

وقيل: الضمير في قوله «فيها» ليس عائداً على المِلَّة بل عائدٌ على الفِرْية، والتقدير: وما يكون أن نعودَ في الفِرْية إلا أن يشاءَ ربنا. وهو حَسَنٌ لولا بُعْدُه. وكرَّر هنا قوله «بيننا وبين قومنا» بخلاف / قوله «حتى يحكمَ اللّـهُ بيننا»(٤) زيادةً في تأكيد تمييزه ومَنْ تبعه مِنْ قومه. وقد تقدَّم أن الفتح الحُكْم بلغة حِمْير، وقيل(٥) بلغة مُراد وأنشد(٦): [٣٩٢/أ]

٢٢٤٨ـ ألا أبلغْ بني عُصْمٍ رَسُــولاً ... بــأنّي عن فَتَــاحَتِـكُمْ غـنيُّ

قوله: «عِلْماً» نصبٌ على التمييز وهو منقولٌ من الفاعلية، تقديره: وَسِعَ علمُ ربِّنا كلَّ شيء كقوله تعالىٰ: «واشتعل الرأسُ شيبا»(٧).

---

(١) البحر ٣٤٤/٤.

(٢) التفسير ١١٣/٧.

(٣) أي للاستقبال.

(٤) في الآية ٨٧ من الأعراف.

(٥) انظر: مجاز القرآن ٢٢/١.

(٦) البيت للأسعر الجعفي وهو في مجاز القرآن ٢٢٠/١؛ واللسان فتح؛ والبحر ٣٤٤/٤.

(٧) الآية ٤ من مريم.

آ.(٩٠) **قوله تعالى: ﴿إنكم إذاً لخاسِرون﴾**: إذن حرفُ جوابٍ وجزاء، وقد تقدَّم الكلامُ عليها مُشْبعاً وخلافُ الناس فيها. وهي هنا معترضةٌ بين الاسم والخبر. وقد توهمَّ بعضُهم فجعل «إذاً» هذه «إذا» الظرفية في الاستقبال نحو قولك: «أُلْزِمُك إذا جئتني» أي وقتَ مجيئك. قال: «ثم حُذِفَتِ الجملةُ المضافةُ هي إليها، والأصل: إنكم إذا اتبعتموه لخاسرون، فإذا ظرفٌ والعاملُ فيه «لخاسرون»، ثم حُذِفَتِ الجملةُ المضافُ إليها وهي اتبعتموه، وعُوِّضَ منها التنوين، فلما جيء بالتنوين وهو ساكنٌ التقى بمجيئه ساكنان هو والألفُ قبلَه، فحُذِفَت الألفُ لالتقاءِ الساكنين فبقي اللفظ «إذاً» كما ترى. وزعم هذا القائل أن ذلك جائزٌ بالحَمْل على «إذا» التي للمضيّ في قولهم: «حينئذ» و «يومئذ» فكما أن التنوينَ هناك عوضٌ عن جملة عند الجمهور كذلك هنا. وردَّ الشيخ[1] هذا بأنه لم يَثْبُتْ هذا الحكمُ لـ «إذا» الاستقبالية في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه». قلت: وهذا ليس بلازمٍ إذ لذلك القائلِ أنْ يقولَ: قد وَجَدْتُ موضعاً غير هذا وهو قولُه تعالىٰ: «إنَّا إذاً لظالمون»[2].

وقد رأيت كلام الشيخ شهاب الدين القرافي[3] في قوله صلى الله عليه وسلم[4] لَمَّا سألوه عن بيع الرُّطَب بالتمر فقال: أينقص الرُّطَبُ إذا جَفَّ؟ فقالوا: نعم. فقال: فلا إذن: أن «إذن» هذه هي «إذا» الظرفية، قال: كالتي في قوله تعالىٰ: «إذا زُلزلت الأرض»[5] فحُذِفَتِ الجملةُ، وذكره إلى آخره. وكنت لمَّا رأيته تعجَّبْتُ غاية العجب كيف يَصْدُر هذا منه حتى رأيته في كتاب

---

(١) البحر ٤/٣٤٥.
(٢) الآية ٧٩ من يوسف.
(٣) أحمد بن إدريس أبو العباس من علماء المالكية، مصري النشأة والوفاة له: الإحكام، الذخيرة، توفي سنة ٦٨٤هـ؛ انظر: الأعلام ١/٩٤.
(٤) رواه أبو داود: البيوع (٣ /٦٥٧)؛ ابن ماجة: التجارات ٥٣ (٢/٧٦١).
(٥) الآية ١ من الزلزلة.

الشيخ في هذا الموضع عن بعضهم ولم يُسَمِّه، فذهب تعجُّبي منه، فإن لم يكنْ ذلك القائلُ القرافيَّ فقد صار له في المسألة سَلَفٌ، وإلَّا فقد اتَّحَدَ الأصل، والظاهرُ أنه غيره.

وقوله: «إنكم» هو جواب والقسم الموطَّأ له باللام. قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: ما جواب القسم الذي وَطَّأَتْه اللامُ في قوله «لئن اتبعتم شعيباً» وجوابُ الشرط؟ قلت: قوله: «إنكم إذاً لخاسرون» سادٌّ مسدَّ الجوابين» قال الشيخ[2]: «والذي قاله النحويون إنَّ جواب الشرط محذوفٌ لدلالةِ جواب القسم عليه، ولذلك وَجَبَ مُضِيُّ فعلِ الشرط. فإن عَنَى بأنه سادٌّ مَسَدَّهما أنه اجْتُزِىء بذكره عن ذِكْرِ جواب الشرط فهو قريبٌ. وإن عَنَى من حيث الصناعة النحوية فليس كما زعم؛ لأن الجملة يمتنع أن لا يكون لها محل من الإعراب وأن يكون لها محلٌّ من الإعراب». قلت: قد تقدَّمَتْ هذه المسألة مِراراً واعتراضُ الشيخ عليه، وتقدَّم الجوابُ عنه فلا أُعيده اكتفاءً بما تقدم. ويعني الشيخُ بقوله «لأنَّ الجملة يمتنع أن يكونَ لها محلٌّ من الإعراب إلى آخره أنها من حيث كونُها جواباً للشرط يَسْتدعي أن يكونَ لها محلٌّ من الإعراب وهو الجزم، ومن حيث كونُها جواباً للقسم يستدعي أن لا يكونَ لها محلٌّ؛ إذ الجملةُ التي هي جوابُ القسم لا محلَّ [لها] لأنها من الجمل المستأنفة المبتدأ بها، وقد تقرَّر أن الجملةَ الابتدائية لا محلَّ [لها].

آ. **(٩٢) قوله تعالى: ﴿الذين كَذَّبوا شُعَيْباً﴾**: فيه خمسة أوجه، أحدُها: أن هذا الموصولَ في محل رفع بالابتداءِ وخبرُه الجملةُ التشبيهية بعده. قال الزمخشري[3]: «وفي هذا الابتداءِ معنى الاختصاص كأنه قيل:

---

(١) الكشاف ٢/٩٧.

(٢) البحر ٤/٣٤٥.

(٣) الكشاف ٢/٩٧.

الذين كَذَّبوا شُعَيْباً هم المخصوصون بأن أُهْلِكوا واسْتُؤْصلوا، كأنْ لم يُقيموا في دارهم، لأنَّ الذين اتَّبعوا شعيباً قد أنجاهم الله تعالىٰ». قلت: قوله «يفيد الاختصاص» هو معنى قولِ الأصوليين: «يفيد الحصر» على خلاف بينهم في ذلك، إذا قلت: «زيد العالم»، والخلافُ في قولك «العالم زيد» أشهرُ منه فيما تقدَّم فيه المبتدأ.

[٣٩٢/ب] الثاني: أن الخبرَ هو نفسُ الموصول الثاني وخبره، / فإن الموصول الثاني مبتدأ، والجملةُ من قوله «كانوا هم الخاسرين» في محل رفع خبراً له، وهو وخبرهُ خبر الأول، و«كأنْ لم يَغْنَوا»: إمَّا اعتراضٌ وإمَّا حالٌ من فاعل «كذَّبوا». الثالث: أن يكونَ الموصولُ الثاني خبراً بعد خبرٍ عن الموصول الأول، والخبرُ الأولُ الجملةُ التشبيهية كما تقدَّم. الرابع: أن يكونَ الموصولُ بدلاً مِنْ قولِهِ قبلُ «الذين كفروا من قومه»[1] كأنه قال: «وقال الملأُ الذين كفروا منهم الذين كذَّبوا شُعَيْباً» وقوله: «لِئَن اتبعتُمْ شعيباً» معمولٌ للقول فليس بأجنبي. الخامس: أنه صفةٌ له أي: للذين كفروا مِنْ قومه. هذه عبارةُ أبي البقاء[2]، وتابعه الشيخ[3] عليها. والأحسنُ أن يُقال: بدلٌ من الملأ أو نعتٌ له، لأنه هو المحدَّثُ عنه والموصولُ صفةٌ له، والجملةُ التشبيهيةُ على هذين الوجهين حالٌ من فاعل «كذَّبوا».

وأما الموصولُ الثاني فقد تقدَّم أنه يجوزُ أن يكونَ خبراً باعتبارين: أعني كونَه أولَ أو ثانياً، ويجوز أن يكونَ بدلاً من فاعل «يَغْنَوا» أو منصوباً بإضمار «أعني» أو مبتدأ وما بعده الخبر. وهذا هو الظاهر لتكونَ كلُّ جملة مستقلةً

---

(١) من الآية ٩٠.

(٢) الإملاء ١/٢٨٠.

(٣) البحر ٤/٣٤٦ ولم يتابعه وإنما قال: «وهذه أوجه متكلفة، والظاهر أنها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب».

بنفسها. وعلى هذا الوجهِ ذكر الزمخشري[١] أيضاً أن الابتداءَ يفيد الاختصاص قال: «أي هم المخصوصون بالخسران العظيم دونَ أتباعه، وقد تقدَّم موضحاً.

وقوله: «كأنْ لم يَغْنَوا» يَغْنَوْن: بمعنى يُقيمون يقال: غَنِي بالمكان يَغْنَىٰ فيه أي: أقام دهراً طويلاً، وقيَّده بعضُهم بالإقامة في عيشٍ رغد فهو أخصُّ من مُطْلق الإقامة. قال الأسود بن يعفر[٢]:

٢٢٤٩ـ ولقد غَنَوا فيها بأنعمِ عيشةٍ ... في ظلِّ مَلْكٍ ثابتِ الأوتادِ

وقيل: معنى الآيةِ هنا من الغِنى الذي هو ضد الفقر، قاله الزجاج[٣] فقال: «وغَنِي في مكان كذا: إذا طالَ مَقامُه فيه مُسْتَغْنياً به عن غيره».

آ. (٩٣) **قوله تعالى: ﴿فكيف آسَىٰ﴾**: «كيف» هنا مثل «كيف» في «كيف تكفرون»[٤]، وتقدَّم الكلامُ على «أسي»[٥] وبابه. وقرأ[٦] ابن وثاب وابن مصرف والأعمش «إيسَىٰ» بكسر الهمزة التي هي حرف مضارعةٍ وقد تقدَّم[٧] أنها لغةُ بني أَخْيَل[٨] وحكاية ليلى الأخيلية في الفاتحة. ولزم من ذلك قَلْبُ الفاءِ بعدها ياءً؛ لأن الأصل: أَأْسىٰ بهمزتين.

آ. (٩٤) **قوله تعالى: ﴿إلا أَخَذْنا﴾**: هذا استثناءٌ مفرَّغ، وأَخَذْنا في محلِّ نصب على الحال. والتقدير: وما أَرْسَلْنا إلا آخذين أهلها، والفعل

(١) الكشاف ٢/٩٧.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) معاني القرآن ٢/٦-٣٩.
(٤) الآية ٢٨ من البقرة.
(٥) انظر إعرابه للآية ٢٦ من المائدة.
(٦) البحر ٤/٣٤٧.
(٧) انظر: الورقة ٧ ب.
(٨) وهم من بني عُقَيْل: القاموس: خال.

الماضي لا يقع بعد «إلا» إلا بأحد شرطين: إمَّا تقدُّمِ فعلٍ كهذه الآية، وإمَّا أن يصحب «قد» نحو: ما زيد إلا قد قام، فلو فُقِد الشرطان امتنع فلا يجوز: ما زيد إلا قام.

آ. (٩٥) **قوله تعالى: ﴿ثمَّ بَدَّلْنا مكانَ السيئةِ الحسنةَ﴾**: في «مكان» وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ به لاظرفٌ، والمعنى: بدَّلنا مكان الحال السيئة الحالَ الحسنة، فالحسنةُ هي المأخوذةُ الحاصلة، ومكان السيئة هو المتروكُ الذاهب، وهو الذي تَصْحبه الباءُ في مثل هذا التركيب لو قيل في نظيره: بدَّلْتُ زيداً بعمرو، فزيد هو المأخوذ وعمرو المتروك، وقد تقـدَّم تحقيقُ هذا في البقرة في موضعَيْن أوَّلهما: «فبدَّل الذين ظلموا»[١] والثاني: «ومَنْ يُبَدِّل نعمةَ الله»[٢] فمكان والحسنة مفعولان، إلا أنَّ أحدهما وَصَلَ إليه الفعلُ بنفسه وهو الحسنة، والآخـر بحذف حـرف[٣] الجر وهـو «مكان». والثـاني: أنه منصوبٌ على الظرف، والتقدير: ثمَّ بَدَّلْنا في مكان السيئة الحسنة، إلا أن هذا ينبغي أن يُرَدَّ لأن «بَدَّلَ» لا بُدَّ له من مفعولين أحدهما على إسقاط الباء.

قوله: «حتى عَفَوا» «حتى» هناغاية، وتقدير مَنْ قَدَّرها بـ إلى فإنما يريد تفسير المعنى لا الإعراب، لأن «حتى» الجارة لا تباشرُ إلا المضارعَ المنصوبَ بإضمار «أن» لأنها في التقدير داخلةٌ على المصدرِ المنسبكِ منها ومن الفعل، وأمَّا الماضي فلا يطَّرد حَذْفُ «أنْ» معه، فلا يُقَدَّر معه أنها حرفُ جر داخلةٌ على «أن» المصدرية أي: حتى أَنْ عَفَوا، وهذا الذي يَنْبغي أن يُحْمَلَ عليه قولُ / أبـي البقاء[٤]: «حتى عَفَوا: إلى أنْ عفوا». [٣٩٣/أ]

---

(١) من الآية ٥٩.

(٢) من الآية ٢١١.

(٣) الأصل: بحرف وهو سهو.

(٤) الإملاء ١/ ٢٨٠.

ومعنى «عَفَـوا» هنا كَثُـروا، مِنْ عفا السِّعْـر: إذا كَثُر، ومنـه «وأَعْفُوا اللِّحى»[1] يقال: عَفَاه[2] وأَعْفاه ثلاثياً ورباعياً. قال زهير[3]:

٢٢٥٠ـ أذلـك أم أَقَبُّ البطنِ جَـأْبٌ   عليـه مِنْ عَـقِيـقتـه عِـفـاءُ

وفي الحديث: «إذا عَفا الوَبَر وبَـرأ الدبـر فقد حلَّت العمـرة لمن اعتمر»[4] وأنشد الزمخشري[5] على ذلك قول الحطيئة[6]:

٢٢٥١ـ بمستأسِدِ القُرْيان عافٍ نباتُـه   ....

وقول لبيد[7]:

٢٢٥٢ـ ولكنَّـا نُعِضُّ السيفَ منهـا   بأَسْوُقِ عافياتِ الشحم كُـومِ

وهذه المادة قد تقدَّم تحقيقُها في البقرة[8].

قوله: «فَأَخَذْناهم» قال أبو البقاء[9]: «هو عطفٌ على «عَفَوا». يريد:

---

(١) البخاري: اللباس ٦٥، (الفتح) ٣٥١/١٠، ابن جنبل ١٦/٢.
(٢) قوله «عفاه» غير واضح في الأصل.
(٣) ديوانه ٦٥. الأقب: الضامر، الجأب: الغليظ، عقيقته: وبره. العفاء: صغار الوبر، والريش وهو هنا شعر الحمار الذي ولد وهو عليه. يقول: أذلك الظليم أم هذا الحمار تشبهه ناقتي.
(٤) رواه أبو داود في المناسك ٨٠ (٥٠٣/٢).
(٥) الكشاف ٩٨/٢.
(٦) عجزه:

فَنُـوَّارُه مِيلٌ إلى الشمس زاهِـرُه

وهو في ديوانه ١٨٠؛ استأسد النبت: إذا طال، والقريان: ج قَرِيّ وهي مجاري الماء إلى الرياض. ونواره: ما زهر منه.
(٧) ديوانه ١٠٤ والعافيات: كثيرات اللحم. أَعَضَّـه السيف: إذا ضربه به. كوم: عظام الأسنمة.
(٨) انظر: إعرابه للآية ٥٢.
(٩) الإملاء ٢٨٠/١.

وما عطف عليه أيضاً، أعني أن الآخذ ليس متسَبِّباً عن العَفاء فقط، بل عليه وعلى قولهم تلك المقالةَ الجاهلية؛ لأنَّ المعنى ليس أنه لمجردِ كثرتِهم ونموّ أموالهم أَخَذهم بغتةً بل بمجموعِ الأمرين، بل الظاهرُ أنه بقولهم ذلك فقط.

وقوله: «وهم لا يَشْعرون» حال أيضاً، وهي في قوة المؤكدة لأن «بغتة» تفيدُ إفادتَها، سواءً أَعْرَبْنا «بغتة» حالاً أم مصدراً.

آ. (٩٦) وقد تقدَّم أن ابن عامر يقرأ[١] «لفتَّحنا» بالتشديد، ووافقه هنا عيسى بن عمر الثقفي وأبو عبدالرحمن السلمي.

آ. (٩٧) **قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ﴾**: قال الزمخشري[٢]: «فإنْ قلت: ما المعطوف عليه، ولِمَ عطفت الأولى بالفاء والثانية بالواو؟ قلت: المعطوفُ عليه قوله: «فَأَخَذْناهم بغتةً»، وقوله «ولو أنَّ أهل القرىٰ إلى «يكسبون» وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما عَطَفَتْ بالفاء لأن المَعْنىٰ: فَعَلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة، أَبَعْدَ ذلك أَمِنَ أهل القرىٰ أن يأتيهم بأسنا بياتاً، وأَمِنَ أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضُحى». قال الشيخ[٣]: «وهذا الذي ذكره رجوعٌ عن مذهبه في مثل ذلك إلى مذهب الجماعة، وذلك أن مذهبَه في الهمزة المصدرةِ على حرف العطف تقديرُ معطوف عليه بين الهمزة وحرفِ العطف، ومذهبُ الجماعة أن حرفَ العطف في نية التقدم، وإنما تأخَّر وتقدَّمَتْ عليه همزة الاستفهام لقوة تصدُّرها في أول الكلام»، وقد تقدَّم تحقيق هذا غيرَ مرة، والزمخشري هنا لم يقدِّر بينهما معطوفاً عليه بل جعل ما بعد الفاء معطوفاً على ما قبلها من الجمل وهو قوله «فأخذناهم بغتة».

---

(١) السبعة ٢٨٦؛ الحجة ٢٨٨؛ البحر ٣٤٨/٤.
(٢) الكشاف ٩٨/٢.
(٣) البحر ٣٤٩/٤ والسمين تصرف في عبارة الشيخ.

قوله: «بَيَاتاً» تقدَّم أولَ السورة[1] أنه يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون ظرفاً.

قوله: «وهم نائمون» جملةٌ حالية، والظاهرُ أنها حال من الضمير المستتر في «بيَاتاً» لأنه يتحمَّلُ ضميراً لوقوعه حالاً فتكون الحالان متداخلتين.

آ. (٩٨) **قوله تعالى: ﴿ضُحَىً﴾**: منصوبٌ على الظرفِ الزماني، ويكون متصرفاً وغير متصرف، فالمتصرِّفُ ما لم يُرَدْ به وقتُه من يومٍ بعينه نحو: «ضُحاك ضحىً مبارك». فإن قلت: «أتيتك يوم الجمعة ضحىً» فهذا لا يَتصرف بل يلزم النصبَ على الظرفية، وهذه العبارةُ أحسنُ من عبارة الشيخ حيث قال[2]: «ظرفٌ متصرف إذا كان نكرةً، وغيرَ متصرف إذا كان من يوم بعينه لأنه تَوَهَّم متى كان معرفةً بأي نوع كان من أنواع التعريف فإنه لا يتصرَّفُ، وليس الأمر كذلك، قال تعالىٰ: «والضُّحى»[3] فاستعمله مجروراً بالقسم مع أنه معرفة بأل، وقال تعالىٰ: «والشمس وضحاها»[4] جرَّه بحرف القسم أيضاً مع أنه معرَّفٌ بالإضافة، وهو امتداد الشمس وامتداد النهار.

ويقال: ضُحى وضَحاء، إذا ضَمَمْتَ قَصَرْتَ وإذا فتحت مَدَدْتَ. وقال بعضهم: الضُّحى بالضم والقصرِ لأولِ ارتفاع الشمس، والضَّحاء بالفتح والمدّ لقوة ارتفاعها قبل الزوال. والضُّحى مؤنث، وشذُّوا في تصغيره على ضُحَيٌّ بدون تاء كعُرَيْب وأخواتها، والضَّحاء أيضاً طعامُ الضحى كالغَداء طعام وقت الغُدْوَة يقال منهما: يُضَحِّي ضَحاءً وتَغَدَّىٰ غَداءً. وضَحِيَ يَضْحَىٰ إذا برز للشمسِ وقت الضحى، ثم عُبِّر به عن إصابة الشمس مطلقاً ومنه قولُه

---

(١) انظر: إعرابه للآية ٤.

(٢) البحر ٤/٣٤٢.

(٣) الآية ١ من الضحى.

(٤) الآية ١ من الشمس.

«ولا تَضْحى»[١] أي لا تبرز للشمس. ويقال: ليلة أُضْحِيانَةٌ بضم الهمزة[٢].
[٣٩٣/ب] وضَحْياء بالمد أي: مضيئة إضاءة الضحىٰ، والأُضْحِيَة / وجمعها أَضاحٍ، والضَّحِيَّة وجمعها ضحايا، والأَضْحاة وجمعها أَضْحَىً هي المذبوحُ يوم النحر، سُمِّيَتْ بذلك لذَبْحها ذلك الوقتَ لقوله عليه السلام: «مَنْ ذبح قبل صلاتِنا هذه فَلْيُعِدْ»[٣] وضواحي البلد[٤] نواحيه البارزة.

وقوله: «وهم يلعبون» حالٌ، وهذا يقوِّي أن «بياتاً» ظرف لا حال، لتتطابق الجملتان، فيصير[٥] في كل منهما وقتٌ وحال، وأتى بالحال الأولى متضمنةً لاسم فاعل لأنه يدلُّ على ثبات واستقرار وهو مناسب للنوم، وبالثانية متضمنةً لفعل؛ لأنه يدل على التجدد والحدوث وهو مناسب لِلَّعب والهزل.

وقرأ[٦] نافع وابن عامر وابن كثير «أو» بسكون الواو والباقون بفتحها. ففي القراءة الأولى تكون «أو» بجملتها حرفَ عطف ومعناها حينئذ التقسيم. وزعم بعضهم أنها للإباحة والتخيير. وليس بظاهر، وفي الثانية هي واو العطف دخلَتْ عليها همزةُ الاستفهام مقدمةً عليها لفظاً، وإن كانت بعدها تقديراً عند الجمهور. وقد عُرِف مذهب الزمخشري في ذلك[٧]، ومعنى الاستفهام هنا التوبيخ والتقريع. وقال بعضهم: «إنه بمعنى النفي» كأبي شامة وغيره.

آ. (٩٩) وكررت الجملة في قوله تعالى: ﴿أوَ أَمِنَ أهل﴾: «أفأمِنُوا»

---

(١) من الآية ١١٩ من سورة طه «وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى».
(٢) ضبطها في القاموس (ضحو) بكسر الهمزة.
(٣) البخاري: العيدين ٥ (الفتح ٢/٤٤٧) ابن ماجة: الأضاحي ١٢ (٢/١٠٥٣).
(٤) قوله «البلد» غير واضح في الأصل.
(٥) قوله «فيصير» غير واضح في الأصل.
(٦) السبعة ٢٨٦؛ الحجة ٢٨٨؛ البحر ٤/٣٤٩.
(٧) الزمخشري يقدِّر فعلاً بعد الهمزة ،وهذه الفاء عطفت الفعل المذكور على الفعل المقدَّر.

توكيداً لذلك، وأتى في الجملة الثانية[1] بالاسم ظاهراً، وحَقُّه أن يضمر مبالغةً في التوكيد. ومعنى «مكر الله» أي إضافة المخلوق إلى الخالق كقولهم: ناقة الله وبيت الله، والمراد به فعلٌ يُعاقَبُ به الكفرة، وأُضيف إلى الله لَمَّا كان عقوبةَ الذنب، فإن العرب تسمِّي العقوبة على أي جهة كانت باسم الذنب الذي وقعت عليه العقوبة، وهذا نصٌّ في قوله «ومكروا ومكر الله»[2] قاله ابن عطية[3]. قلت: وهو تأويل حسن، وقد تقدم لك في قوله «ومكروا ومكرَ اللّـهُ»[4] أنه من باب المقابلة أيضاً. والفاءُ في قوله «فلا يأمَنُ» للتنبيه على أن العذاب يَعْقُب أَمْنَ مكرِ الله.

آ. (١٠٠) قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾: قرأ الجمهور «يَهْدِ» بالياء من تحت. وفي فاعله حينئذ ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه المصدر المؤول من «أنْ» وما في حَيِّزها، والمفعولُ محذوفٌ والتقدير: أولم يَهْدِ أي: يبيِّن ويوضِّح للوارثين مآلَهم وعاقبةَ أمرهم وإصابتنا إياهم بذنوبهم لو شِئْنا ذلك، فقد سَبَكْنا المصدرَ من «أنْ» ومن جواب لو. الثاني: أنَّ الفاعلَ هو ضميرُ اللّـهِ تعالى أي: أولم يبيِّن الله، ويؤيده قراءةُ مَنْ قرأ «نَهْدِ» بالنون. الثالث: أنه ضميرٌ عائد على ما يُفْهَمُ مِنْ سياق الكلام أي: أولم يَهْدِ ما جَرَىٰ للأمم السابقة كقولهم: «إذا كان غداً فَأْتني» أي: إذا كان ما بيني وبينك مما دلَّ عليه السياق. وعلى هذين الوجهين فـ «أنْ» وما في حيِّزها بتأويل مصدر كما تقدَّم في محلِّ المفعول والتقدير: أولم يُبَيِّن ويوضح الله أو ما جَرَىٰ[5] للأمم إصابتنا إياهم بذنوبهم لو شئنا ذلك.

---

(١) في قوله «فلا يأمن مكر الله».

(٢) الآية ٥٤ من آل عمران.

(٣) التفسير ٧/١٢٠.

(٤) الآية ٥٤ من آل عمران.

(٥) وهو الوجه الثالث.

وقرأ[1] مجاهد «نَهْدِ» بنون العظمة و«أنْ» مفعول فقط، و«أنْ» هي المخففةُ من الثقيلة، و«لو» فاصلةٌ بينها وبين الفعل، وقد تقدَّم أن الفصلَ بها قليلٌ. و«نشاء» وإن كان مضارِعاً لفظاً فهو ماضٍ معنىً؛ لأنَّ «لو» الامتناعيةَ تخلِّصُ المضارع للمضيّ. وفي كلامِ ابنِ الأنباري خلافُه فإنه قال في «ونطبعُ»: «هذا فعلٌ مستأنف ومنقطع مما قبله، لأنَّ قولَه «أَصَبْنا» ماضٍ و«نَطْبع» مستقبل ثم قال: «ويجوز أن يكونَ معطوفاً على «أَصَبْنا» إذ كان بمعنى نُصيب، والمعنى: لو يشاء يصيبهم ويطبع، فَوَضَع الماضي موضع المستقبل عند وضوح معنى الاستقبال كقوله تعالى: «إن شاءَ جعل لك»[2] أي: يجعل، بدليل قوله «ويجعل لك». قلت: فهذا ظاهرٌ قويٌّ في أنَّ «لو» هذه لا تخلِّصُ المضارع للمضيّ، وتنظيرُه بالآيةِ الأخرى مُقَوٍّ له أيضاً، وسيأتي تحقيق ذلك عند قوله «ونطبع».

وقال الفراء[3]: «وجاز أن تَرُدَّ «يَفْعل» على فَعَلَ في جواب «لو» كقوله: «ولو يُعَجِّل اللّهُ للناسِ الشرَّ استعجالَه بالخير لَقُضي إليهم أجلُهم فنذرُ»[4] قوله: «فَنَذَرُ» مردودٌ على «لَقُضِي». قلت: وهذا هو قول الجمهور، ومفعولُ «يشاء» محذوفٌ لدلالة جواب «لو» عليه، والتقدير: لو يشاء تعذيبَهم أو الانتقامَ منهم. وأتى / جوابُها بغير لام وإن كان مبنيًّا على أحد الجائزين، وإن كان الأكثرُ خلافَه، كقوله تعالى: «لو نشاء جَعَلْناه أُجاجاً»[5]. [٣٩٤/أ]

(١) البحر ٤ / ٣٥٠. ونسبها في الشواذ ٤٥ إلى ابن عباس والسلمي.
(٢) الآية ١٠ من الفرقان: «تبارك الذي إنْ شاء جَعَلَ لك خيراً من ذلك جناتٍ تجري من تحتها الأنهار ويجعلْ لك قصوراً».
(٣) معاني القرآن ١/٣٨٦.
(٤) الآية ١١ من يونس.
(٥) الآية ٧٠ من الواقعة.

قوله: «ونطبعُ» في هذه الجملة أوجه، أحدها: أنها نسقٌ على «أَصَبْناهم» وجاز عطفُ المضارع على الماضي لأنه بمعناه وقد تقدم أنَّ «لو» تُخَلِّصُ المضارع للمضيِّ، ولما حكى الشيخ كلامَ ابن الأنباري المتقدِّم قال[1]: «فجعل «لو» شرطيةً بمعنى «إنْ» ولم يجعلها التي هي «لِما» كان سيقعُ لوقوع غيره، ولذلك جعل «أَصَبْنا» بمعنى نُصيب. ومثال وقوعِ «لو» بمعنى «إنْ» قوله[2]:

٢٢٥٣ـ لا يُلْفِكَ الرَّاجيك إلا مُظْهِرا خُلُقَ الكرامِ ولو تكون عَدِيما

وهذا الذي قاله ابن الأنباري رَدَّه الزمخشري[3] من حيث المعنى، لكن بتقديرِ أنْ يكونَ «ونطبعُ» بمعنى طَبَعْنا، فيكون قد عَطَفَ المضارع على الماضي لكونه بمعنى الماضي، وابنُ الأنباري جَعَل التأويل في «أَصَبْنا» الذي هو جوابُ «لو نشاء»، فجعله بمعنى نُصيب، فتأوَّل المعطوفَ عليه وهو الجواب، ورَدَّه إلى المستقبل، والزمخشريُّ تأوَّل المعطوفَ ورَدَّه إلى المُضِيِّ، وأنتج ردُّ الزمخشري أنَّ كلا التقديرين لا يَصِحُّ».

قال الزمخشري[4]: «فإن قلت: هل يجوز أن يكون «ونطبع» بمعنى طبَعْنا، كما كان «لو نشاء» بمعنى لو شِئْنا، ويعطف على «أَصَبْناهم»؟ قلت: لا يساعد على المعنى، لأنَّ القوم كانوا مطبوعاً على قلوبهم، مَوْصوفين بصفة مَنْ قبلهم مِن اقتراف الذنوب والإصابة بها، وهذا التفسير يؤدِّي إلى خلوِّهم من هذه الصفةِ، وأن الله لو شاء لاتَّصفوا بها». قال الشيخ[5]: «وهذا الردُّ

---

(١) البحر ٤/٣٥١.
(٢) تقدم برقم ٢٥٥.
(٣) الكشاف ٢/٩٩.
(٤) الكشاف ٢/٩٩.
(٥) البحر ٤/٣٥١.

ظاهره الصحةُ، وملخصه أن المعطوفَ على الجوابِ جوابٌ سواء تـأوَّلنا المعطوفَ عليه أم المعطوفَ، وجوابُ «لو» لم يقع بعدُ، سواءٌ كانت حرفاً لِما كان سيقع لوقوع غيره أم بمعنى «إنْ» الشرطية، والإصابةُ لم تقع، والطَّبْعُ على القلوب واقع فلا يَصحُّ أن تَعْطِفَ على الجواب. فإنْ تُـؤُوِّل «ونطبع» على معنى: ونستمر على الطبع على قلوبهم أمكن التعاطف لأن الاستمرار لم يقع بعدُ وإن كان الطبع قدوقع». قلت: فهذا الوجه الأول ممتنع لِما ذكره الزمخشري.

الوجه الثاني: أنْ يكون «نطبع» مستأنفاً ومنقطعاً عَمَّا قبلَه فهو في نية خبرِ مبتدأ محذوف أي: ونحن نطبع. وهذا اختيارُ أبي إسحاق[1] والزمخشري[2] وجماعة.

الوجه الثالث: أن يكونَ معطوفاً على «يرثون الأرض» قاله الزمخشري[3]. قال الشيخ[4]: «وهو خطأٌ لأنَّ المعطوف على الصلة صلة و «يرثون» صلةٌ للذين، فيلزم الفصلُ بين أبعاض الصلة بأجنبي، فإن قوله «أنْ لو نشاء» :إمَّا فاعلٌ ليَهْدِ أو مفعولُه كما تقدَّم، وعلى كلا التقديرين فلا تَعَلُّقَ له بشيء من الصلة، وهو أجنبيٌّ منها فلا يُفْصل به بين أبعاضها، وهذا الوجهُ مُـؤَدٍّ إلى ذلك فهو خطأ».

الرابع: أن يكونَ معطوفاً على ما دَلَّ عليه معنى «أو لم يهد لهم» كأنه قيل: يغفُلون عن الهداية ونطبع على قلوبهم. قاله الزمخشري[5] أيضاً. قال

---

(١) وهو الزجاج في معاني القرآن ٢/٣٩٩.
(٢) الكشاف ٢/٩٩.
(٣) الكشاف ٢/٩٩.
(٤) البحر ٤/٣٥٢.
(٥) الكشاف ٢/٩٩.

الشيخ[1]: «وهو ضعيفٌ؛ لأنه إضمار لا يُحتاج إليه، إذ قد صَحَّ عطفُه على الاستئناف من باب العطف على الجمل فهو معطوفٌ على مجموع الجملة المصدَّرة بأداة الاستفهام، وقد قاله الزمخشري وغيره».

قوله: «فهم لا يسمعون» أتى بالفاء هنا إيذاناً بتعقيب عدم سماعهم على أثر الطبع على قلوبهم.

آ. (١٠١) **قوله تعالى: ﴿تلك القرى نقصُّ﴾**: قال الزمخشري[2]: «كقوله هذا بعلي شيخاً»[3] في كونه مبتدأً وخبراً وحالاً» يعني أن «تلك» مبتدأٌ مشارٌ بها إلى ما بعدها، و«القرى» خبرها، و«نقصُّ» حال أي قاصِّين كقوله: «فتـلك بيوتُهم خاويةً»[4]. قال الزمخشري[5]: «فإن قلت: ما معنى «تلك القرىٰ» حتى يكون كلاماً مفيداً؟ قلت: هو مفيد ولكن بالصفة في قولك: «هو الرجلُ الكريم»[6]. قلت: يعني أن الحالَ هنا لازمةٌ ليفيدَ التركيب، كما تلزم الصفة في قولك: «هو الرجل الكريم» ألا ترى أنك لو اقتصرت على «هو الرجل» لم يكن مفيداً، ويجوز أن تكون «القرىٰ» صفةً / لتلك، و«نقصُّ» [٣٩٤/ب] الخبر، ويجوز أن يكون «نَقُصُّ» خبراً بعد خبر. و«نقصُّ» يجوز أن يكون على حاله من الاستقبال أي: قد قَصَصْنا عليك من أنبائها ونحن نقصُّ عليك أيضاً بعضَ أنبائها، وأُشير بالبعد تنبيهاً على بُعد هَلاكِها وتقادُمِه عن زمن الإخبار فهو من الغيب. وفي قوله «القرىٰ» بأل تعظيمٌ كقوله تعالى: «ذلك

---

(١) البحر ٣٥٢/٤.
(٢) الكشاف ٩٩/٢.
(٣) الآية ٧٢ من هود.
(٤) الآية ٥٢ من النمل.
(٥) الكشاف ٩٩/٢.
(٦) لعل في نقل المؤلف عن الزمخشري سقطاً فتمام عبارة الكشاف: «هو مفيد ولكن بشرط التقييد بالحال، كما يفيد بشرط التقييد بالصفة في قولك: هو الرجل الكريم».

الكتابُ»[1]، وقول الرسول عليه السلام: «أولئك الملأ من قريش»[2]. وقول أمية[3]:

٢٢٥٤ ـ تلك المكارمُ لا قَعْبانِ من لبنٍ   شِيبـا بماءٍ فعـادا بعدُ أبـوالا

و «مِنْ» للتبعيض كما تقدَّم، لأنه إنما قَصَّ عليه عليه السلام ما فيه عِظَةٌ وانزجارٌ دونَ غيرهما.

قوله: «فما كانوا لِيُـؤْمنوا بما كَذَّبوا» الظاهر أن الضمائرَ كلَّها عائدةٌ على أهل القرىٰ، وقال يمان بن رئاب[4]: «إن الضميرين الأوَّلَيْن لأهل القرىٰ، والضمير في «كذَّبوا» لأسلافهم». وكذا حَرَّر ابن عطية[5] أيضاً أي: فما كان الأبناء ليؤمنوا بما كذَّب به الآباء وقد تقدَّم الكلامُ على لام الجحود وأنَّ نَفْيَ الفعل معها أبلغ. و «ما» موصولةٌ اسميةٌ، وعائدُها محذوفٌ لأنه منصوب متصل أي: بما كذَّبوه. ولا يجوز أن يُقَدَّر «به» وإن كان الموصولُ مجروراً بالباء أيضاً لاختلاف المتعلَّق.

وقال هنا «بما كَذَّبوا» فلم يذكر متعلق التكذيب، وفي يونس ذكره فقال[6]: «بما كذَّبوا به»، والفرق أنه لمَّا حذفه في قوله «ولكن كذَّبوا»[7] استمرَّ

---

(١) الآية ٢ من البقرة.
(٢) رواه البخاري: مناقب الأنصار ٢٩ (الفتح) ١٦٥/٧؛ ابن حنبل ٢٩٣/١.
(٣) ديوانه ٤٥٩؛ ابن يعيش ٤/٨؛ ابن الشجري ١٧٠/١. والقعب: القدح العظيم. شيبا: خُلِطا.
(٤) لم أقف على ترجمته.
(٥) التفسير ١٢٣/٧.
(٦) الآية ٧٤ من يونس: «فما كانوا ليؤمنوا بما كَذَّبوا به من قبل».
(٧) الآية ٩٦ من الأعراف.

حَذْفُه بعد ذلك،وأمَّا في يونس فقد أبرزه في قوله: «فكذَّبوه فنجَّيْناه»[1] «كذَّبوا بآياتنا»[2] فناسب ذكرَه موافقةً. قال معناه الكرماني.

قوله: «كذلك يَطْبَعُ اللّـهُ» أي: مثلَ ذلك الطبعِ على قلوب أهل القرى المنتفي عنهم الإيمانُ يطبعُ الله على قلوب الكفرة الجائين بعدهم.

آ. (١٠٢) **قوله تعالى: ﴿لأكثرهم﴾**: الظاهرُ أنه متعلِّقٌ بالوِجْدان كقولك: ما وَجَدْت[3] له مالاً أي: ما صادَفْتُ له مالاً ولا لَقِيْتُه. الثاني: أن يكون حالاً من «عهد» لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ فلمَّا قُدِّم عليها نُصِب على الحال، والأصل: وما وَجَدْنا عهداً لأكثرهم، وهذا ما لم يذكر أبو البقاء[4] غيره. وعلى هذين الوجهين فـ «وجد» متعدية لواحد وهو «مِنْ عهد»، و «مِنْ» مزيدة فيه لوجودِ الشرطين. الثالث: أنه في محل نصب مفعولاً ثانياً لوجد إذ هي بمعنى عِلْمية، والمفعول[5] هو «من عهد». وقد يترجَّح هذا بأن «وَجَد» الثانيةَ عِلْمية لا وِجْدانية بمعنى الإصابة، وسيأتي دليل ذلك. فإذا تقرَّر هذا فينبغي أن تكونَ الأولى كذلك مطابقةً للكلام ومناسبة له. ومَنْ يرجِّح الأولَ يقول: إنَّ الأولىلمعنى، والثانية لمعنى آخر.

قوله: «وإنْ وَجَدْنا» «إنْ» هذه هي المخففة، وليست هنا عاملةً لمباشرتها الفعلَ فزال اختصاصُها[6] المقتضي لإعمالها. وقال الزمخشري[7]: «وإنَّ الشأنَ والحديثَ وَجَدْنا» فظاهرُ هذه العبارة أنها مُعْمَلة، وأنَّ اسمَها ضميرُ الأمر

---

(١) الآية ٧٤ من يونس: «فكذَّبوه فنجَّيناه ومَنْ معه في الفلك».
(٢) الآية ٧٣ من يونس: «وأغْرَقنا الذين كذَّبوا بآياتنا».
(٣) سقطت «ما» من الأصل.
(٤) الإملاء ١/٢٨١.
(٥) أي الأول.
(٦) أي إن العاملة للنصب مختصة بالأسماء.
(٧) الكشاف ٢/١٠٠.

والشأن. وقد صَرَّح أبو البقاء[1] هنا بأنها معملةٌ وأن اسمَها محذوفٌ، إلا أنه لم يقدِّره ضميرَ الحديث بل غيرَه. فقال: «واسمُها محذوفٌ أي: إنَّا وجدنا» وهذا مذهب النحويين أعني اعتقادَ إعمالِ المخففِ من هذه الحروفِ في «أنْ» المفتوحة على الصحيح وفي «كأنْ» التشبيهية، وأما «إنْ» المخففةُ المكسورةُ فلا. وقد تقدَّم ذلك بأوضح من هذا.

ووجد هنا متعديةٌ لاثنين أولهما «أكثرهم»، والثاني «لَفاسقين». قال الزمخشري[2]: «والوجودُ بمعنى العلم من قولك: «وَجَدْتُ زيداً ذا الحفاظ» بدليل دخول «إنْ» المخففة، واللامُ الفارقة، ولا يَسُوغ ذلك إلا في المبتدأ والخبر والأفعالِ الداخلةِ عليهما» يعني أنها مختصةٌ بالابتداء أو بالأفعالِ الناسخة له، وهذا مذهب الجمهور، وقد تقدَّم لك خلافٌ عن الأخفش: أنه يُجَوِّز على[3] غيرها وقَدَّمْتُ دليله على ذلك. واللام فارقةٌ. وقيل: هي عوضٌ من التشديد. قال مكي[4]: «ولَزِمَتِ اللامُ في خبرها عوضاً من التشديد». والمحذوفُ الأول. وتقدَّم / الكلامُ أيضاً أن بعض الكوفيين يجعلون «إنْ» [٣٩٥/أ]
نافيةً، واللامَ بمعنى «إلا» في قوله تعالىٰ: «وإن كانَتْ لكبيرةً»[5].

آ. (١٠٣) **قوله تعالى: ﴿فظَلموا بها﴾**: يجوز أن يُضَمَّن «ظلموا» معنى كفروا فيتعدَّى بالباء كتعديتِه. ويؤيِّده «إنَّ الشِّرْك لظلمٌ عظيم»[6]. ويجوز أن تكون الباءُ سببيةً، والمفعولُ محذوفٌ تقديره: فظلموا أنفسَهم، أو ظلموا الناس بمعنى صَدُّوهم عن الإيمان بسبب الآيات. وقوله «لأكثرهم»

---

(١) الإملاء ١/٢٨١.
(٢) الكشاف ٢/١٠٠.
(٣) قوله «على» غير واضح في الأصل.
(٤) المشكل ١/٣٢٤.
(٥) الآية ١٤٣ من البقرة.
(٦) الآية ١٣ من لقمان.

و«أكثرهم» و«مِنْ بعدهم»: إن جعلنا هذه الضمائرَ كلَّها للأممِ السالفة فلا اعتراض، وإن جَعَلْنا الضميرَ في «لأكثرهم» و«أكثرهم» لعمومِ الناس والضميرَ في «من بعدهم» للأمم السالفة كانت هذه الجملةُ ـ أعني «وما وجدنا» ـ اعتراضاً. كذا قاله الزمخشري[1]، وفيه نظر: لأنه إذا كان الأولُ عاماً ثم ذُكِر شيء يندرج فيه ما بعده وما قبله كيف يُجْعل ذلك العامُّ معترضاً بين الخاصَّين. وأيضاً فالنحويون إنما يُعَرِّفون الاعتراض فيما اعترض به بين متلازِمَيْن، إلا أنَّ أهلَ البيان عندهم الاعتراضُ أعمُّ من ذلك، حتى إذا أُتي بشيء بين شيئين مذكورَيْن في قصة واحدة سَمَّوْه اعتراضاً.

قوله: «كيف كان عاقبةُ» «كيف» خبرٌ لكان مقدَّمٌ عليها واجبُ التقديمِ، لأنَّ له صدرَ الكلامِ، و«عاقبة» اسمها، وهذه الجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ حرف الجر إذ التقديرُ: فانظر إلى كذا.

آ. (١٠٥) قوله تعالى: ﴿حقيقٌ على أنْ لا أقول﴾: قرأ العامة «على أَنْ» بـ«على» التي هي حرف جر داخلة على أَنْ وما في حيزها. ونافع قرأ «عليَّ» بـ«على» التي هي حرف جر داخلة على ياء المتكلم. فأمَّا قراءةُ العامة ففيها ستة أوجه، ذكر الزمخشري[3] منها أربعة، قال رحمه الله: «وفي المشهورةِ إشكالٌ، ولا يخلو من وجوه، أحدها: أن تكون مِمَّا قُلب من الكلام كقوله[4]:

---

(١) الكشاف ٢/١٠٠.

(٢) السبعة ٢٨٧؛ الحجة ٢٨٩؛ البحر ٤/٣٥٥؛ الشواذ ٤٥.

(٣) الكشاف ٢/١٠٠.

(٤) البيت لخداش بن زهير وصدره:

وتَلْحَق خيلٌ لا هوادةَ بينها

وهو في مجاز القرآن ٢/١١٠؛ ومعاني القرآن للأخفش ١٣٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٠٣. والضيطار: الضخم.

٢٢٥٥ــ .... وتَشْقى الرماحُ بالضَّياطرة الحُمْرِ

معناه: وتشقى الضياطرةُ بالرماح. قال الشيخ[١]: «وأصحابُنا يَخُصُّون القلبَ بالضرورةِ، فينبغي أَنْ يُنَزَّهَ القرآنُ عنه». قلت: وللناس فيـه ثلاثـةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقاً، المنعُ مطلقاً، التفصيلُ: بين أن يفيد معنًى بديعاً فيجوزَ، أو لا فيمتنعَ، وقد تقدَّم إيضاحهُ، وسيأتي منه أمثلةٌ أُخَرُ في القرآن العزيز. وعلى هذا الوجهِ تصيرُ هذه القراءةُ كقراءةِ نافعٍ في المعنى إذ الأصل: قولُ الحق حقيقٌ عليَّ، فقلبَ اللفظَ فصار: أنا حقيقٌ على قَوْل الحق». قال[٢]: «والثاني: أنَّ ما لَزِمك فقد لزمته، فلمَّا كان قولُ الحق حقيقاً عليه كان هو حقيقاً على قولِ الحق أي لازماً له، والثالث: أن يُضَمَّن حقيق معنى حـريص كما ضمن «هَيَّجني» معنى ذكَّـرني[٣] في بيت الكتـاب، الـرابع[٤]: أن تكـون «على» بمعنى الباء». قلت: وبهـذا الوجـه قـال أبو الحسن[٥] والفراء[٦] والفارسي[٧]. قالوا: إنَّ «على» بمعنى الباء كما أن الباء بمعنى على في قوله: «ولا تقعدوا بكل صراط»[٨] أي: على كل. وقال الفراء: «العربُ تقول: رَمَيْتُ على القوس وبالقوس، وجِئْتُ على حالٍ حسنة وبحال حسنة. إلا أن الأخفشَ قال: «وليس ذلك بالمطَّرِدِ لو قلت: ذهبت

---

(١) البحر ٤/٣٥٥.
(٢) أي الزمخشري.
(٣) سيرد البيت بعد قليل.
(٤) الرابع عند الزمخشري هو الخامس عند السمين.
(٥) وهو الأخفش في معاني القرآن ٢/٣٠٧.
(٦) معاني القرآن ١/٣٨٦.
(٧) الحجة (خ) ٣/٣٢.
(٨) الآية ٨٦ من الأعراف.

على زيد تريد: بزيدٍ لم يجز». , قلت: ولأنَّ مذهب البصريين عدمُ التجوُّز في الحروف، وعَنَى بالبيت قولَ الشاعر[1]:

٢٢٥٦ـ إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجني ولـو تَسَلَّيْتُ عنهـا أمَّ عمـار

وبالكتاب كتابَ سيبويه فإنه عَلَمٌ بالغلبة عند أهـل هذه الصنـاعة. الخامس[2]: ـ وهو الأَوْجَهُ والأَدْخَلُ في نُكت القرآن ـ أن يُغْرِق موسى عليه السلام في وصفِ نفسه بالصدق في ذلك المقام لا سيما[3] وقد رُوِيَ أنَّ فرعون ـ لعنه الله ـ لمَّا قال موسىٰ: إني رسولٌ من رب العالمين قال له: كَذَبْت، فيقول: أنا حقيقٌ على قولِ الحق أي: واجبٌ عليَّ قولُ الحق أن أكونَ أنا قائلَه، والقائم به ولا يرضىٰ إلا بمثلي ناطقاً به». قال الشيخ[4]: «ولا يَصِحُّ هذا الوجهُ إلا إنْ عَنَىٰ أنه يكون «أن لا أقول» صفةً له كما تقول: أنا على قول الحق أي: طريقتي وعادتي قول الحق. السادس: أن تكون «علىٰ» متعلقةً بـ «رسول». قال ابن مقسم[5]: / «حقيقٌ من نعت «رسول» أي [٣٩٥/ب] رسول حقيق من رب العالمين أُرْسِلْتُ على أَنْ لا أقول على الله إلا الحق، وهذا معنى صحيح واضح، وقد غَفَل أكثرُ المفسرين من أرباب اللغة عن تعليق «على» برسول، ولم يخطر لهم تعليقُه إلا بـ «حقيق».

قال الشيخ[6]: «وكلامُه فيه تناقضٌ في الظاهر؛ لأنه قَدَّر أولاً العاملَ في

---

(١) البيت للنابغة وهو في ديوانه ١٤٩ (م الجزائر)؛ والكتاب ١/١٤٤؛ والخصـائص ٢/٤٢٥.
(٢) وهو الرابع عند الزمخشري ٢/١٠١.
(٣) الفصيح في لا سيما اقترانها بالواو وحَذْف الواو بعدها.
(٤) البحر ٤/٣٥٦.
(٥) محمد بن الحسن أبو بكر البغدادي الإمام المقرىء النحوي، سمع ثعلباً وروى عنه ابنه أحمد، كان على طريقة الكوفيين توفي سنة ٣٥٤. انظر: طبقات القراء ٢/١٢٥.
(٦) البحر ٤/٣٥٦.

«على» «أرسلت» وقال أخيراً: «لأنهم[1] غَفَلوا عن تعليق «على» بـ «رسول». فأمَّا هذا الأخيرُ فلا يجوز عند البصريين لأنَّ «رسولاً» قد وُصِف قبل أن يأخذَ معمولَه، وذلك لا يجوز، وأمَّا تعليقُه بأرسلت مقدَّراً لدلالةِ لفظ «رسول» عليه فهو تقديرٌ سائغ. ويُتَأَوَّل كلامه أنه أراد بقوله تُعَلَّقُ «على» بـ «رسول» أنه لمَّا كان دالاً عليه صَحَّ نسبةُ التعلُّق له» قلت: قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة بعد ما ذكر هذا الوجهَ عن ابن مقسم: «والأوجهُ الأربعة[2] التي للزمخشري. ولكن هذه وجوه متعسِّفة، وليس المعنى إلا على ما ذكرته أولاً، يعني وجه ابن مقسم، وهذا فيه الإشكالُ الذي ذكـره الشيخ من إعمـالِ اسم الفاعـل أو الجاري مَجْراه وهو موصوف.

وقراءةُ نافعٍ واضحةٌ وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ الكلامُ قد تمَّ عند قوله «حقيق»، و «عليَّ» خبر مقدم، و «أنْ لا أقول» مبتدأ مؤخَّر كأنه قيل: عليَّ عدمُ قول غير الحق أي: فلا أقول إلا الحق. الثاني: أن يكون «حقيق» خبراً مقدَّماً، و «أن لا أقول» مبتدأٌ على ما تقدَّم بيانه. الثالث: «أنْ لا أقول» فاعِلٌ بـ «حقيق» كأنه قيل: يحقُّ ويجب أن لا أقول، وهذا أَغْرَبُ الوجوهِ لوضوحه لفظاً ومعنى، وعلى الوجهين الأخيرين تتعلَّق «عليَّ» بـ «حقيق» لأنك تقول: «حَقَّ عليه كذا». قال تعالىٰ: «أولئك الذين حَقَّ عليهم القولُ». وعلى الوجهِ الأولِ يتعلَّقُ بمحذوفٍ على ما عُرِفَ غيرَ مرة.

وأمَّا رفع «حقيق» فقد تقدَّم أنه يجوزُ أن يكون خبراً مقدماً، ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ «رسول»، وعلى هذا فيضعف أن يكون «مِنْ رب» صفةً لئلا يلزمَ تقديمُ الصفةِ غيرِ الصريحة على الصريحة، فينبغي أن يكونَ متعلَّقاً بنفس «رسول»، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً. ويجوز أن يكونَ خبراً ثانياً.

---

(١) البحر: أنهم.
(٢) الظاهر أن «الأربعة» خبر للأوجه.

ويجوز أن يكونَ مبتدأً وما بعدَه الخبرُ على قراءةِ مَنْ شَدَّد الياء، وسَوَّغ الابتداءَ بالنكرة حينئذ تَعَلُّقُ الجارِّ بها.

فقد تحصَّل في رفعه أربعة أوجه، وهل هو بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول؟ الظاهرُ أنه يحتمل الأمرين مطلقاً، أعني على قراءة نافع وعلى قراءة غيره. وقال الواحدي ناقلاً عن غيره: «إنه مع قراءة نافعٍ مُحتمل للأمرين، ومع قراءة العامة بمعنى مفعول فإنه قال: «وحقيق على هذا القراءة ـ يعني قراءة نافع ـ يجوز أن يكونَ بمعنى فاعِل، قال شمر: تقولُ العرب: «حَقَّ عليّ أن أفعل كذا». وقال الليث: حقَّ الشيء معناه وَجَبَ، ويحق عليك أن تفعلَه، وحقيقٌ عليَّ أن أفعله، فهذا بمعنىٰ فاعل» ثم قال: «وقال الليث: وحقيقٌ بمعنى مفعول، وعلى هذا تقول: فلان محقوقٌ عليه أن يفعل. قال الأعشىٰ[1]:

٢٢٥٧ـ لمَحْقوقَةٌ أن تستجيبي لِصَوْتِه وأن تعلمي أنَّ المُعَانَ مَوَفَّقُ

وقال جرير[2]:

٢٢٥٨ـ .... قَصِّرْ فإنك بالتقصيرِ محقوقُ

ثم قال: «وحقيق على هذه القراءة ـ يعني قراءة العـامة ـ بمعنى محقوق» انتهىٰ.

وقرأ أُبَـيٌّ «بأَنْ لا أقول» وهذه تُقَوّي أنَّ «على» بمعنى الباء. وقرأ عبدالله والأعمش «أنْ لا أقول» دون حرف جر، فاحتمل أن يكونَ ذلك الجارُّ «على» كما هو قراءة العامة، وأن يكون الجارُّ الباءَ كما هو قراءة أبـيّ.

---

(١) ديوانه ٢٢٣؛ ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٥؛ ومجاز القرآن ١/٢٤٤.

(٢) صدره:

قُلْ للأُخَيْطِلِ إذْ جَدَّ الجِـراءُ بنا

وهو في ديوانه ١/١٩٢.

و «الحقَّ» يجوز أن يكون مفعولاً به لأنه يتضمَّن معنى حَمَّله، وأن يكونَ منصوباً على المصدر أي: القول الحقَّ، والاستثناءُ مفرغ.

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿فإذا هي ثعبانٌ﴾: «إذا» فجائية. وقد تقدَّم أن فيها ثلاثةَ مذاهب: ظرفُ مكان / أو زمان أو حرف. قال ابن عطية[١]: «وإذا ظرف مكان في هذا الموضع عند المبرد[٢] من حيث كانت خبراً عن جثة، والصحيح الذي عليه الناس أنها ظرفُ زمان في كل موضع». قلت: المشهورُ عند الناس قولُ المبرد وهو مذهبُ سيبويه[٣]. وأمَّا كونُها زماناً فهو مذهب الرياشي، وعُـزِيَ لسيبويه أيضاً. وقوله «من حيث كانت خبراً عن جثة» ليست هي هنا خبراً عن جثة، بل الخبرُ عن «هي» لفظُ «ثعبان» لا لفظ «إذا». [٣٩٦/أ]

والثُّعْبان هو ذَكَر الحَيَّاتِ العظيم. واشتقاقـهُ مِنْ ثَعَبْتُ المكان أي: فجَّرْتُه بالماء، شُبِّه في انسيابه بانسياب الماء، يقال: ثَعَبْتُ الماء فجَّرْتُه فانثعب. ومنه مَثْعَبُ المطر. وفي الحديث: «جاء يومَ القيامة وجرحُه يَثْعَبُ دماً»[٤]. وهنا سؤالٌ وجوابُه، وَصَفَها تارة بكونها ثعباناً وهو العظيم الهائل الخَلْق، وفي موضع آخر بقوله «كأنها جانٌّ»[٥] والجانُّ من الحيَّات الخفيفُ الضئيلُ الخَلْقِ» فكيف يُجْمَعُ بين هاتين الصفتين؟ وقد أجاب الـزمخشـري في غيرِ هذا المكان بجوابين، أحدهُما: أنه جَمْعٌ لها بين الشيئين: أي كِبَرِ الجثة كالثعبان و بين خفةِ الحركة وسرعةِ المشي كالجانّ. والثاني: أنها في

---

(١) التفسير ١٢٧/٧.
(٢) المقتضب ٥٦/٣، ٢٧٤.
(٣) ليس ثمة نص صريح في الكتاب يفيد ذلك، ولكن قد يفهم هذا من قوله: «تكون إذا للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: «مررت فإذا زيد قائم». الكتاب ٣١١/٢.
(٤) رواه مسلم في باب الإمارة برقم ١٠٥ (١٤٩٦/٣)، ابن حنبل ٢٤٢/٢.
(٥) «فلما رآها تهتز كأنها جانٌّ» الآية ١٠ من النمل.

ابتداء أمرها تكون كالجانِّ ثم تتعاظم ويتزايد خَلْقُها إلى أن تصيرَ ثعباناً.

آ. (١٠٨) **قوله تعالى: ﴿للناظِرين﴾**: متعلِّقٌ بمحذوف لأنه صفةً لبيضاء. وقال الزمخشري[١]: «فإن قلت: بم تُعَلِّق للناظرين؟ قلت: يتعلَّقُ بـ «بيضاء» والمعنىٰ: فإذا هي بيضاء للنظَّارة، ولا تكون بيضاءَ للنَّظارة إلا إذا كان بياضُها بياضاً عجيباً خارجاً عن العادةِ، يجتمعُ الناسُ للنظر إليه كما تجتمع النظَّارة للعجائب». وهذا الذي ذكره أبو القاسم تفسيرُ معنى لا تفسيرُ إعراب، وكيف يريدُ تفسيرَ الإعراب؟ وإنما أراد التعلُّقَ المعنويَّ لا الصناعي، كقولهم: هذا الكلامُ يتعلَّق بهذا الكلام. أي إنه من تتمَّةِ المعنى له. وقال في هذه السورة:

آ. (١٠٩) **﴿قال الملأ﴾**: فأسند القولَ إليهم. وفي الشعراء[٢]: «قال للملأ» فأسند القولَ إلى فرعون. وأجاب الزمخشري[٣] عن ذلك بثلاثة أوجه، أحدُها: أن يكونَ هذا الكلامُ صادراً منه ومنهم، فحكى هنا عنهم وفي الشعراء عنه. والثاني: أنه قاله ابتداءً وتلقَّنه عنه خاصَّته فقالوه لأعقابهم. والثالث: أنهم قالوه عنه للناس على طريق التبليغ كما يفعل الملوكُ، يَرَى الواحدُ منهم الرأيَ فيبلِّغه الخاصة ثم يبلغوه[٤] لعامتهم. وهذا الثالث قريبٌ من الثاني في المعنىٰ.

وقرأ الأخوان هنا[٥] وفي يونس[٦]: «بكل سَحَّارٍ» والباقون: «بكـل

---

(١) الكشاف ٢/١٠٢.

(٢) «قال للملأ حوله: إن هذا لساحر عليم» الآية ٣٤ من الشعراء.

(٣) الكشاف ٢/١٠٢.

(٤) كذا في الأصل والصواب: «ثم يبلغونه» أي يبلغ الخاصة لعامتهم.

(٥) الخلاف بين القراء في الآية ١١٢ وليس في هذه الآية ١٠٩ فكان على المصنف أن يؤخِّر ذِكْـرَ اختلافهم إلى موضعه. وانظر: السبعة ٢٨٩؛ الحجة ٢٩١؛ البحر ٤/٣٦٠.

(٦) الآية ٧٩ من يونس: «وقال فرعون ائتوني بكل ساحر عليم».

ساحر». ولا خلافَ أن الذي في الشعراء[1] «بكل سَحَّارٍ». وساحر وسَحَّار مثل عالم وعَلَّام، وقد عُرِف أن فعَّالاً مثال مبالغة. ويُرَجِّح «سَحَّار» أنه مجاورٌ لعليم، وكلاهما مثال مبالغة. ويرجح «ساحر» أنه تقدَّم مثلُه في قوله «إنَّ هذا لساحـر»[2] وهذا مناسب له.

آ. (١١٠) وفي الشعراء[3]: «بسحره» وهنا بدون «ذلك». قالوا: لأنَّ أولَ هذه الآيةِ مبنيٌّ علىٰ الاختصار.

قوله: «فماذا تأمرون» قد تقدَّم الكلامُ على «ماذا» مُسْبَقاً في أول هذا التصنيف[4]. والجمهور على «تأمرون» بفتح النون. وروىٰ كردم[5] عن نافع كسرَها. وعلى كلتا القراءتين يجوز أن يكونَ «ماذا» كلُّه اسماً واحداً في محل نصب على أنه مفعول ثان لـ «تأمرون» بعد حَذْفِ الياء، ويكون المفعول الأول لـ «تأمرون» محذوفاً وهو ياءُ المتكلم، والتقديرُ: بأيِّ شيء تأمرونني؟ وعلى قراءة نافع لا تقول: إن المفعولَ الأولَ محذوفٌ بل هو في قوة المنطوق به؛ لأن الكسرةَ دالةٌ عليه، فهذا الحذفُ غيرُ الحذفِ في قراءة الجماعة. ويجوز أن تكونَ «ما» استفهاماً في محلِّ رفعٍ بالابتداء و «ذا» موصول، وصلتُه «تأمرون»، والعائدُ محذوفٌ، والمفعولُ الأولُ أيضـاً محذوف على قـراءة الجماعة، وتقدير العائد منصوبُ المحل غيرُ مُعَدَّى إليه بالبـاء فتقديره: فما الذي تأمرونيه؟

---

(١) الآية ٣٧ من الشعراء: «يأتوك بكل سحار عليم».
(٢) أي فيما جاء في الآية ١٠٩ يناسب ما جاء في الآية ١١٢.
(٣) الآية ٣٥ من الشعراء: «يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره فماذا تأمرون».
(٤) انظر إعرابه للآية ٢١٥ من البقرة.
(٥) البحر ٤/٣٥٩. وكردم ابن خالد أبو خالد، قدم المدينة وعرض على نافع، روىٰ عنه الأنطاكي، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٢/٣٢.

وقدَّره ابن عطية[1]: «تأمروني به»، وردَّ عليه / الشيخ[2] بأنه يلزم من [٣٩٦/ب] ذلك حَذْفُ العائد المجرور بحرفٍ لم يُجَرَّ الموصولُ بمثله، ثم اعتَذَر منه، بأنه أراد التقدير الأصلي، ثم اتُّسِعَ فيه بأنْ حُذِف الحرف فاتصل الضميرُ بالفعل. وهذه الجملةُ هل هي من كلام الملأ، ويكونون قد خاطبوا فرعون بذلك وحده تعظيماً له كما يُخاطَبُ الملوك بصيغةِ الجمع، أو يكونون قالوه له ولأصحابه، أو يكون من كلام فرعون على إضمار قولٍ أي: فقال لهم فرعونُ فماذا تأمرون، ويؤيِّد كونَها من كلام فرعون قولُه تعالىٰ: «قالوا: أَرْجِهْ».

وهل «تأمرون» من الأمر المعهود أو من الأمر الذي بمعنى المشاورة؟ والثاني منقولٌ عن ابن عباس. وقال الزمخشري[3]: «هو مِنْ أمَرْتُه فأمرني بكذا أي: شاورته فأشار عليَّ برأي».

آ. (١١١) **قوله تعالى: ﴿أَرْجِه﴾: في هذه الكلمة** هنا والشعراء[4] ست قراءات[5] في المشهور المتواتر، ولا التفاتَ إلى مَنْ أنكر بعضها ولا لِمَنْ أنكر على راويها. وضبطُ ذلك أن يقال: ثلاث مع الهمز وثلاث مع عدمه، فأمَّا الثلاث التي مع الهمز فأوَّلُها قراءة ابن كثير، وهشام عن ابن عامر: أَرْجِئْهو بهمزةٍ ساكنة وهاء متصلة بواو. الثانية قراءة أبـي عمرو: أَرْجِئْهُ كما تقدَّم إلا أنها لم يَصِلْها بـواو. الثالثة: قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر: أَرْجِئْهِ بهمزة ساكنة وهاء مكسورة مِنْ غير صلة. وأمَّا الثلاثُ التي مع غير الهمز فأوَّلُها قراءة عاصم وحمزة: أَرْجِهْ بكسرِ الجيم وسكون الهاء وصلاً ووقفاً. الثانية

---

(١) التفسير ١٢٨/٧.
(٢) البحر ٣٥٩/٤.
(٣) الكشاف ١٠٢/٢.
(٤) الآية ٣٦ «قالوا أرجه وأخاه وأبعث في المدائن حاشرين».
(٥) السبعة ٢٨٧؛ الحجة ٢٨٩؛ البحر ٣٦٠/٤.

قراءة الكسائي: أَرْجِهي بهاء متصلة بياء. الثالثة: قراءة قالون بهاء مكسورة دون ياء.

فأمَّا ضمُّ الهاء وكسرُها فقد عُرِف مما تقدَّم. وأمَّا الهمزُ وعدمُه فلغتان مشهورتان يقال: أَرْجَأْته وأَرْجَيْتُه أي :أخَّرته، وقد قُرِىء قوله تعالىٰ: «تُرْجِي من تشاء»[1] بالهمز وعدمِه. وهذا كقولهم: توضَّأْتُ وتوضَّيْتُ. وهل هما مادتان أصليتان أم المبدلُ فرع الهمز؟ احتمالان.

وقد طَعَنَ قومٌ على قراءة ابن ذكوان[2] فقال الفارسيُّ[3]: «ضمُّ الهاءِ مع الهمز لا يجوزُ غيرُه، وروايةُ ابن ذكوان عن ابن عامر غلطٌ». وقال ابن مجاهد[4]: «وهذا لا يجوز[5]، لأن الهاءَ لا تُكسَرُ إلا بعد كسرةٍ أو ياءٍ ساكنة». وقال الحوفي: «ومن القرَّاء مَنْ يكسر مع الهمز وليس بجيد». وقال أبو البقاء[6]: «ويُقْرأ بكسر الهاء مع الهمزِ وهو ضعيفٌ، لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ فليس قبلَ الهاءِ ما يقتضي الكسر».

قلت: وقد اعتذر الناسُ عن هذه القراءة على سبيل التنازل[7] بوجهين: أحدُهما: أن الهمزةَ ساكنةٌ والساكنُ حاجزٌ غيرُ حصينٍ، وله شواهدُ مذكورةٌ في موضعها، فكأنَّ الهاءَ وَلِيَت الجيمَ المكسورةَ فلذلك كُسِرت. الثاني: أن الهمزةَ كثيراً ما يَطْرأ عليها التغييرُ، وهي هنا في مَعْرِض أن تُبْدلَ ياءً ساكنة لسكونها بعد كسرةٍ فكأنها وَلِيَتْ ياءً ساكنة فلذلك كُسِرَتْ.

---

(١) الآية ٥١ من الأحزاب. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر: تُرْ جِيءُ بالهمز. وقرأ الباقون بغير همز. الحجة ٥٧٨.

(٢) وهي أَرْجِئْهِ.

(٣) الحجة (خ) ٣/ ٣٤.

(٤) السبعة ٢٨٨.

(٥) عبارته: «هذا وهم لأن...».

(٦) الإملاء ١/ ٢٨١.

(٧) كذا في الأصل و ش، وفي ي: التنازع، ولعل الأنسب: التأول.

وقد اعترض أبو شامةَ على هذين الجوابين بثلاثة أوجه. الأول: أن الهمزَ معتدٌّ به حاجزاً بإجماع في «أَنْبِئْهُم»[1] و «نَبِّئْهُمْ»[2]، والحكمُ واحدٌ في ضمير الجمع والمفرد فيما يرجع إلى الكسر والضم[3]. الثاني: أنه كان يلزمُهُ صلةُ الهاء إذ هي في حكمٍ كأنها قد وَلِيت الجيم. الثالث: أن الهمزَ لو قُلِبَ ياءً لكان الوجهُ المختارُ ضمَّ الهاء مع صريح الياء نظراً إلى أنَّ أصلَها همزة، فما الظنُّ بمَنْ يكسر الهاءَ مع صريح الهمزة. وسيأتي تحقيق ذلك في باب وقفِ حمزةَ وهشام، فضمُّ الهاء مع الهمزة هو الوجه.

واستضعف أبو البقاء[4] قراءةَ ابن كثير وهشام[5] فإنه قال: «وأَرْجِئْه» يُقرأ بالهمز وضم الهاء من غير إشباع وهو الجيد، وبالإشباع وهو ضعيف؛ لأن الهاء خفيَّة، فكأن الواوَ التي بعدها تتلو الهمزةَ، وهو قريبٌ من الجمع بين الساكنين، ومن ههنا ضَعُف قولُهم: «عليهي مال» بالإشباع». قلت: وهذا التضعيفُ ليس بشيء لأنها لغةٌ ثابتةٌ عن العرب أعني إشباعَ حركةِ الهاء بعد ساكن مطلقاً، وقد تقدَّم أن هذا أصلٌ لابن كثير ليس مختصاً بهذه اللفظة، بل قاعدتُه: كلُّ هاءِ كنايةٍ بعد ساكن أن يُشْبع حركتَها حتى يتولَّد منها حرفُ مَدٍّ نحو: «مِنْهو وعَنْهو وأرجِئْهو» إلا قبلَ ساكن فإن المدَّ يُحْذَفُ لالتقاءِ الساكنين إلا في موضع واحد رواه عنه البزي وهو «عَنْهو تَّلهى»[6] بتشديد التاء، وكذلك

---

(١) الآية ٣٣ من البقرة: «قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم».

(٢) الآية ٢٨ من القمر: «ونبِّئْهُمْ عن ضيف إبراهيم».

(٣) أي إن إجماع القراء على الضم هنا يقوي حكم وجوبه.

(٤) الإملاء ١/٢٨١.

(٥) وهي: أرجِئْهو.

(٦) «فأنت عنه تلهى» الآية ١٠ من عبس. وانظر: السبعة ٦٧٢.

استضعف الزجاج[1] قراءةَ حمزة[2] وعاصم. قال بعدما أنشد قول [٣٩٧/أ] الشاعر[3] / :

٢٢٥٩ـ لمَّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ مالَ إلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

«هذا شعرٌ لا يُعرف قائلُه ولا هو بشيءٍ، ولو قاله شاعرٌ مذكور لقيل له: أخطأت، لأن الشاعر يجوز أن يخطىء، وهذا مذهبٌ لا يُعَرَّج عليه». قلت: قد تقدَّم أن تسكينَ هاء الكناية[4] لغة ثابتة، وتقدَّم شواهدها فلا حاجةَ إلى إعادة ذلك[5].

وقوله «وأخاه» الأحسنُ أن يَكون نسقاً علىٰ الهاء في «أَرْجِهْ»، ويَضْعُفُ نصبُه على المعيَّة لإمكان النسق من غير ضعف لفظي ولا معنوي.

قوله: «في المدائن» متعلقٌ بأَرْسِلْ، و«حاشرين» مفعول به، ومفعولُ «حاشرين» محذوفٌ أي: حاشرين السحرة بدليل ما بعده. والمدائن جمع مدينة وفيها ثلاثة أقوال: أحدها ـ وهو الصحيح ـ أن وزنها فَعيلة فميمها أصلية وياؤها زائدة، مشتقة مِنْ مدَن يمدُن مُدوناً أي: أقام. واستُدِلَّ لهذا القول بإطباق القراء على همز مدائن كصحيفة وصحائف وسفينة وسفائن، ولو كانت مَفْعِلة لم تُهْمَزْ نحو: معيشة ومعايش، ولأنهم جمعوها أيضاً على مُدُن كقولهم: سفينة وسُفُن وصحيفة وصُحُف. قال الشيخ[6]: «ويَقْطع بأنها فَعيلة جَمْعُهم لها علىٰ فُعُل قالوا: مُدُن، كما قالوا: صحف في صحيفة».

---

(١) معاني القرآن ٢/٤٠٤.
(٢) أرْجِهْ.
(٣) تقدم برقم ١٣٣٩.
(٤) قوله: «هاء الكناية» غير واضح في الأصل.
(٥) قال الفراء في معاني القرآن ١/٣٨٨: «يقولون: هذه طلحهْ قد أقبلت»، وقال: «وهي لغةٌ للعرب يقفون على الهاء المكني عنها في الوصل إذا تحرَّك ما قبلها».
(٦) البحر ٤/٣٤٢.

قلت: قد قال الزجاجي: «المدن في الحقيقة جمع المَدِين، لأن المدينة لا تُجمع على مُدُن، ولكن تجمع على المدائن ومثل هذا: سُفُن كأنهم جمعوا سفينة على سفين ثم جمعوه على سُفُن». ولا أدري ما حَمَله على جَعْل مُدُن جمع مدين، ومدين جمع مدينة مع اطِّراد فُعُل في فعيلة لا بمعنى مَفْعولة، اللهم إلا أن يكونَ قد لَحَظَ في مدينة أنها فعيلة بمعنى مفعولة لأنَّ معنى مدينة أن يُمْدَن فيها أي: يُقام، ويؤيد هذا ما سيأتي من أن مدينة وزنُها في الأصل مَدْيُوْنة عند بعضهم.

القول الثاني: أن وزنها مَفْعِلة مِنْ دانه يَدينه أي: ساسه يَسُوسه فمعنى مدينة أي: مملوكة ومَسُوسة أي: مسوسٌ أهلُها، مِنْ دانهم مَلِكُهم إذا ساسهم، وكان ينبغي أن يُجمع على مداين بصريح الياء كمعايش في مشهور لغة العرب.

الثالث: أن وزنها مَفْعولة وهو مذهب أبي العباس. قال: «هي مِنْ دانه يَدينه إذا ملكه وقَهَره، وإذا كان أصلُها مَدْيونة فأُعِلَّت كما يُعَلُّ مَبِيع اسمَ مفعول من البيع، ثم يجري الخلافُ في المحذوف: هل هو الياءُ الأصلية أو الواو الزائدة؟ الأول قول الأخفش، والثاني قولُ المازني[1] وهو مذهب جماهير النحاة. والمدينة معروفةٌ وهي البقعة المُسَوَّرة المستولي عليها مَلِكٌ.

آ. (١١٣) **قوله تعالى: ﴿قالوا إنَّ لنا﴾**: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها لا محلَّ لها من الإعراب لأنها استئنافُ جوابٍ لسؤال مقدر، ولذلك لم تُعْطَفْ بالفاء على ما قبلها. قال الزمخشري[2]: «فإن قلت: هلاقيل: وجاء السحرة فرعون فقالوا. قلت: هو على تقدير سائل سأل: ما قالوا إذ جاؤوه؟ فأُجيب بقوله: قالوا أإن لنا لأجراً»، وهذا قد سبقه إليه

---

(١) المنصف ١/٢٨٧.

(٢) الكشاف ٢/١٠٢.

الواحدي، إلا أنه قال: «ولم يقل فقالوا، لأن المعنى لما جاؤوا قالـوا، فلم يَصِحَّ دخولُ الفاءِ على هذا الوجه». والوجه الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «جاؤوا» قاله الحوفي.

وقرأ[1] الحَرَمِيَّان وحفص عن عاصم «إنَّ» بهمزة واحدة، والبـاقون بهمزتين على الاستفهام. وهم على أصولهم في التحقيق والتسهيل وإدخال ألفٍ بينهما وعدمِه. فقراءةُ الحَرَمِيَّيْن على الإخبار، وجوَّز الفارسي[2] أن تكونَ على نية الاستفهام يدل عليه قراءة الباقين، وجَعَلوا ذلك مثلَ قولِه تعالىٰ: «وتلك نعمةٌ تَمُنُّها عليَّ»[3] وقولِ الشاعر[4]:

٢٢٦٠ـ أفــرحُ أَنْ أُرْزَأَ الكــرام وأنْ ....

وقول الآخر[5]:

٢٢٦١ـ .... وذوالشيب يلعبُ

وقد تقدم تحقيق هذا وأنه مـذهب أبـي الحسن[6]. ونكَّر «أجـراً» للتعظيم. قال الزمخشري[7]: «كقولهم: إنَّ له لإبلاً وإن له لغنماً».

قوله: «إنْ كنَّا» شرطٌ جوابُه محـذوفٌ للدلالة عليـه عند الجمهور، أو ما تقدَّم عند / مَنْ يُجيز تقديمَ جوابِ الشرط عليه. و«نحن» يجوز فيه أن [٣٩٧/ب]

(١) السبعة ٢٨٩؛ الحجة ٢٩٢؛ البحر ٣٦١/٤. والحرميان هما: ابن كثير ونافع.
(٢) الحجة (خ) ٣٨/٣.
(٣) الآية ٢٢ من الشعراء.
(٤) تقدم برقم ٣٤٠.
(٥) تقدم برقم ٣٣٩.
(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٢٦. وانظر: إعراب السمين للآية ٣٠ من البقرة.
(٧) الكشاف ١٠٢/٢.

يكونَ تأكيداً للضمير المرفوع، وأن يكون فَصْلاً فلا محلَّ له عند البصريين، ومحلُّه الرفعُ عند الكسائي، والنصب عند الفراء.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿وإنكم لِمَنَ المقرَّبين﴾**: هذه الجملةُ نَسَقٌ على الجملة المحذوفةِ التي نابَتْ «نعم» عنها في الجواب، إذ التقدير: قال: نعم إن لكم لأجراً وإنَّكم لمن المقربين.

آ. (١١٥) **قوله تعالى: ﴿إمَّا أَنْ تُلْقي﴾**: «إمَّا» هنا للتخيير، ويُطْلق عليها حرفُ عطف مجازاً. وفي محل «أَنْ تلقي وإما أَنْ نكون» ثلاثة أوجه، أحدها: النصبُ بفعلٍ مقدر أي: افعل إمَّا إلقاءك وإمَّا إلقاءنا، كذا قدَّره الشيخ[1]. وفيه نظر لأنه لا يَفْعَلُ إلقاءهم فينبغي أن يُقَدِّر فعلاً لائقاً بذلك وهو اختر أي: اختر إمَّا إلقاءك وإمَّا إلقاءنا. وقدَّره مكي[2] وأبو البقاء[3]، فقالا: «إمَّا أن تفعل الإلقاء» قال مكي: «كقوله[4]:

٢٢٦٢ــ قالوا الركوبَ فقلنا تلك عادتنا ....

إلا أنه جَعَلَ النصبَ مذهبَ الكوفيين. الثاني: الرفع على خبرِ ابتداءٍ مضمر تقديرُه: أَمْرُك إمَّا إلقاؤك وإمَّا إلقاؤنا. الثالث: أن يكون مبتدأً خبرُه محذوفٌ تقديرُه: إمَّا إلقاؤك مبدوءٌ به، وإمَّا إلقاؤنا مبدوءٌ به، وإنما أتىٰ هنا بـ «أَنْ» المصدرية قبل الفعل بخلاف قوله تعالىٰ: «وآخرون مُرْجَوْن لأمرِ الله إمَّا يُعَذِّبُهم وإمَّا يتوبُ»[5] لأنَّ «أَنْ» وما بعدها هنا: إمَّا مفعولٌ وإمَّا مبتدأٌ، والمفعولُ به والمبتدأ لا يكونان فعلاً صريحاً، بل لا بد أن ينضمَّ إليه حرفُ

---

(١) البحر ٤/٣٦١ وتقدير أبـي حيان: اختَرْ وافعل فيكون وهمه في الثاني.
(٢) المشكل ١/٣٢٥.
(٣) الإملاء ١/٢٨٢.
(٤) تقدم برقم ١٥٢٣.
(٥) الآية ١٠٦ من التوبة.

مصدري يجعله في تأويل اسم، وأمَّا آيةُ التوبة فالفعلُ بعد «إمَّا»: إمَّا خبرٌ ثان لـ آخرون، وإمَّا صفةٌ له، والخبرُ والصفةُ يقعان جملةً فعليةً مِنْ غير حرف مصدري.

وحُذِف مفعولُ الإلقاء للعلم بِهِ والتقدير: إمَّا أَنْ تُلْقِيَ حبالَكَ وعِصِيَّك، ـ لأنهم كانوا يعتقدون أن يفعل كفِعْلهم ـ أو نلقي حبالَنا وعِصِيَّنا.

آ. (١١٦) **قوله تعالى: ﴿واسترهبوهم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ استفعل فيه بمعنى أفعل، أي: أرهبوهم، وهو قريبٌ مِنْ قولهم: قرَّ واستقرَّ وعَظَّم واستعظم وهذا رأي المبرد. ويجوز أن تكون السينُ على بابها أي: استدعوا رهبةَ الناس منهم، وهو رأي الزجاج[١].

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿أَنْ أَلْقِ﴾**: يجوزُ أن تكونَ المفسِّرة لمعنى الإيحاء، ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً، فتكون هي وما بعدها مفعولَ الإيحاء.

قوله: «تَلْقَفُ» قرأ العامة[٢] «تَلَقَّفُ» بتشديدٍ، مِنْ تلقَّفَ يتلقَّفُ، والأصل: «تَتَلَقَّفُ» بتاءين فحذفت إحداهما: إمَّا الأولىٰ وإما الثانية، وقد تقدَّم ذلك في نحو «تَذَكَّرون»[٣]. والبزِّي على أصلِه في إدغامها فيما بعدها، فيقرأ «فإذا هي تَّلقَّفُ» بتشديد التاء أيضاً، وقد تقدَّم تحقيقُه عند قوله: «ولا تَيَمَّموا الخبيث»[٤]. وقرأ حفص «تَلْقَف» بتخفيف القاف مِنْ لَقِفَ كـ عَلِم يعلم ورَكِب يركب، يقال: لَقِفْتُ الشيء أَلْقَفُه لَقْفاً ولَقَفاناً، وتَلَقَّفْته أَتَلَقَّفُه تَلَقُّفاً إذا

---

(١) معاني القرآن له ٢/٤٠٥.
(٢) السبعة ٢٩٠؛ الحجة ٢٩٢؛ البحر ٤/٣٦٣.
(٣) الآية ٨٠ من الأنعام: «أفلا تتذكرون».
(٤) الآية ٢٦٧ من البقرة.

أخذتَه بسرعة فأكلته أو ابتلعته، وفي التفسير: أنها ابتلعَتْ جميعَ ما صنَعُوه، وأنشدوا على لَقِف يلقَف كـ عَلِم يَعْلَم قول الشاعر(١):

٢٢٦٣ــ أنت عصا موسى التي لم تَزَلْ تَلْقَفُ مـا يَصْنَعُـه السَّـاحـر

ويقال: رجلٌ ثَقْفٌ لَقْفٌ(٢) وثقيف لقيف بَيِّنُ الثقافة واللَّقافة(٣). ويقال: لَقِفَ ولَقِم بمعنى واحد قاله أبو عبيد(٤). ويقال: لَقِف ولَقِم ولَهِم بمعنى واحد.

والفاء في «فإذا هي» يجوزُ أَنْ تكونَ العاطفةَ، ولا بد من حذف جملةٍ قبلها ليترتَّب ما بعد الفاء عليها، والتقدير: فألقاها فإذا هي، ومَنْ جَوَّز أن تكون الفاءُ زائدةً في نحو «خرجت فإذا الأسدُ حاضر» جَوَّز زيادتَها هنا، وعلى هذا فتكونُ هذه الجملةُ قد أُوْحِيَتْ إلى موسى كالتي قبلها، وأمَّا علىٰ الأول ــ أعني كون الفاءِ عاطفةً ــ فالجملةُ غير موحى بها إليه.

و «ما يأفِكون» يجوزُ في «ما» أن تكونَ بمعنى الذي، والعائد محذوفٌ أي: الذي يَأْفِكونه، ويجوز أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً، والمصدرُ حينئذٍ واقعٌ موقعَ المفعولِ به، وهذا لا حاجةَ إليه.

آ. (١١٨) **وكذلك قوله تعالى: ﴿ما كانوا يعملون﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي، وأن تكونَ مصدريةً أي: وبَطَل الذي / كانوا يعملونه [٣٩٨/أ] أو عَمَلُهم، وهذا المصدرُ يجوز أَنْ يكونَ على بابه وأن يكونَ واقِعاً موقعَ المفعولِ به بخلاف «ما يَأْفِكون» فإنه يَتَعَيَّن أن يكونَ واقِعاً موقعَ المفعول به

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للزجاج ٢/٤٠٥؛ وتفسير القرطبي ٧/٢٦٠؛ وتفسير الماوردي ٢/٤٤.

(٢) ويقال أيضاً: ثقِفٌ لَقِفٌ.

(٣) لم أر «لقافة» فيما عُدْت إليه، وإنما المصدر لَقْفٌ ولَقَفانٌ.

(٤) لعل الصواب أبو عبيدة، حيث إن هذا نصه في المجاز ١/٢٢٥.

ليصِحَّ المعنى إذ اللَّقْفُ يستدعي عَيْناً يَصِحُّ تسلُّطُه عليها. وقال الفراء[1] في هذه الآيات: «كيف صَحَّ أن يأمرَهم موسىٰ بقوله: «أَلْقُوا ما أنتم مُلْقُون»[2] مع أن إلقاءَهم سحر وكفر؟ وأجاب بأن المعنى: أَلْقوا إن كنتم مُحِقِّين، وأَلْقوا على ما يَصِحُّ ويجوز». انتهى. والظاهر إنما أَمَرَهم بذلك تعجيزاً لهم وقطعاً لشَغَبهم واستطالتهم، ولئلا يقولوا: لو تُرِكنا نفعل لفَعَلْنا، ولأنَّ الأمرَ لا يستلزم الإرادة.

آ. (١١٩) **قوله تعالى: ﴿فَغُلِبوا هنالك﴾**: «هنالك» يجوز أن يكونَ مكاناً، أي: غُلبوا في المكان الذي وَقَع فيه سحرهم، وهذا هو الظاهر. قيل: ويجوز أن يكونَ زماناً، وهذا ليس أصلَه، وقد أثبت له بعضهم هذا المعنى بقوله تعالىٰ: «هنالك ابتُلِيَ المؤمنون»[3]، وبقول الآخر[4]:

٢٢٦٤ـ ....   فهنـاك يَعْترفـون أين المَفْـزَعُ

ولا حُجَّةَ فيهما؛ لأن المكان فيهما واضح.

قوله: «صاغِرين» حالٌ من فاعل «انْقَلبوا»، والضمير في «انقلبوا» يجوز أن يعودَ على قومِ فرعون، وعلى السَّحَرة إذا جعلنا الانقلابَ قبل إيمان السحرة، أو جعلنا انقلبوا بمعنى صاروا، كما فسَّره الزمخشري[5]، أي: «صاروا أَذِلَّاء مَبْهوتين متحيِّرين»[6] ويجوز أَنْ يعودَ عليهم دون السَّحَرة إذا كان ذلك بعد إيمانهم، ولم يُجعل «انقلبوا» بمعنى صاروا، لأنَّ الله لا يَصِفُهم بالصَّغار بعد إيمانهم.

---

(١) ليس في «معاني القرآن» هذا النص.
(٢) الآية ٨٠ من يونس.
(٣) الآية ١١ من الأحزاب.
(٤) لعل الأنسب أن يقول «وبقول الشاعر». وقد تقدم برقم ١٢٥٢.
(٥) الكشاف ٢/١٠٣.
(٦) قوله «متحيرين» لم ترد في مطبوعة الكشاف.

آ. (١٢٠) قوله تعالى: ﴿ساجدين﴾: حالٌ أيضاً من «السحرة». وكذلك:

آ. (١٢١) قوله تعالى: ﴿قالوا﴾: أي: أُلْقُوا ساجدين قائلين ذلك. ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «ساجدين». وعلى كلا القولين هم متلبِّسُون بالسجود لله تعالىٰ. ويجوز أن يكونَ مستأنفاً لا محلَّ له. وجعله أبو البقاء[1] حالاً من فاعل «انقلبوا» فإنه قال: «يجوز أن يكون حالاً، أي: فانقلبوا صاغرين قد قالوا». وهذا ليس بجيد للفصل بقوله: «وأُلْقي السحرةُ».

آ. (١٢٢) قوله تعالى: ﴿رَبِّ موسى﴾: يجوز أن يكون نعتاً لرب العالمين، وأن يكونَ بدلاً، وأن يكونَ عطفَ بيان. وفائدةُ ذلك نَفْيُ تَوَهُّمِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أنَّ ربَّ العالمين قد يُطلق على غير الله تعالىٰ، لقول فرعون «أنا ربكم الأعلى»[2]. وقدَّموا موسى في الذِّكْر على هرون وإن كان هرون أسنَّ منه لكبره في الرتبة، أو لأنه وقع فاصلةً هنا، ولذلك قال في سورة طه «بربِّ هرون وموسىٰ»[3] لوقوع موسى فاصلةً، أو تكون كلُّ طائفةٍ منهم قالت إحدى المقالتين فَنَسَبَ فِعْلَ بعضٍ إلى المجموع في سورةٍ وفِعْلَ بعضٍ آخرَ إلى المجموع في أخرىٰ.

آ. (١٢٣) قوله تعالى: ﴿آمنتم﴾: اختلفَ القراء[4] في هذا الحرف هنا وفي طه[5] وفي الشعراء[6]. فبعضهم جَرَىٰ على قولٍ واحد، وبعضهم

---

(١) الإملاء ١/٢٨٢.
(٢) الآية ٢٤ من النازعات.
(٣) الآية ٧٠ من طه: «قالوا آمنّا برب هرون وموسى».
(٤) السبعة ٢٩٠؛ الحجة ٢٩٢؛ البحر ٤/٣٦٥.
(٥) الآية ٧١ من طه.
(٦) الآية ٤٩ من الشعراء.

قَرَأَ في موضع بشيءٍ لم يَقْرأ به في غيره. فأقول: إن القرَّاء في ذلك على أربع مراتب:

الأولى: قراءةُ الأخوين[1] وأبـي بكر عن عاصم وهي: بتحقيق الهمزتين في السور الثلاثِ من غيرِ إدخالِ ألفٍ بينهما وهو استفهامُ إنكار، وأمَّا الألفُ الثالثةُ فالكلُّ يَقْرؤونها كذلك؛ لأنها هي فاء الكلمة أُبْدِلَتْ لسكونها بعد همزة مفتوحة، وذلك أن أصل هذه الكلمة أَأَأْمَنْتم بثلاث همزات، الأولى للاستفهام والثانية همزة أفعل والثالثة فاء الكلمة، فالثالثة يجب قَلْبُها ألفاً لِما عرفته أول هذا الموضوع، وأمَّا الأولى فمُحَقَّقة ليس إلا، وأمَّا الثانية فهي التي فيها الخلاف بالنسبة إلى التحقيق والتسهيل.

الثانية: قراءة حفص وهي «آمنتم» بهمزة واحدة بعدها الألف المشارُ إليها في جميع القرآن. وهذه القـراءةُ تحتمل الخبـرَ المَحْضَ المتضمنَ للتوبيخ، وتحتمل الاستفهامَ المشارَ إليه، ولكنه حُذِف لفهم المعنى ولقراءة الباقين.

الثالثة: قراءةُ نافع وأبـي عمرو وابن عامر والبزي عن ابن كثير، وهي تحقيقُ الأولىٰ، وتسهيلُ الثانية بين بين، والألف المذكورة. وهو استفهامُ إنكارٍ كما تقدَّم.

الرابعة: قراءةُ قنبل عن ابن كثير وهي التفرقةُ بين السور الثلاث: وذلك [٣٩٨/ب] أنه قرأ في هذه / السورة حالَ الابتداء بآمنتم بهمزتين، أولاهما مخفَّفة، والثانية مُسَهَّلة بين بين وألف بعدها كقراءة رفيقه البزي، وحالَ الوصل يقرأ: «قال فرعون وامنتم» بإبدال الأولى واواً وتسهيل الثانية بين بين وألف بعدها: وذلك أن الهمزة إذا كانت مفتوحةً بعد ضمة جاز إبدالُها واواً سواء كانت

---

(١) وهما حمزة والكسائي.

الضمةُ والهمزةُ في كلمةٍ واحدة نحو: جُوَن[١] ويُواخذكم ومُوَجَّلاً أم في كلمتين كهذه الآية، وقد فعل مثل ذلك أيضاً في سورة الملك في قوله: «وإليه النُّشور وامِنْتُم»[٢] فأبدل الهمزةَ الأولى واواً لانضمام ما قبلها حال الوصل، وأما في الابتداء فيخففها لزوالِ الموجب لقلبها، إلا أنه ليس في سورة الملك ثلاثُ همزات. وسيأتي إن شاء الله تعالى ذلك في موضعه.

وقرأ في سورة طه كقراءة حفص: أعني بهمزةٍ واحدةٍ بعدهاألفٌ، وفي سورة الشعراء كقراءة رفيقِه البزي فإنه ليس قبلها ضمةٌ فيبدلها واواً في حال الوصل. وقد قرأتُ لقنبل أيضاً بثلاثة أوجه في هذه السورةِ وصلاً: وهي تسكينُ الهمزةِ بعد الواو المبدلةِ أو تحريكها أو إبدالُها ألفاً، وحينئذ ينطق بقَدْر ألفَيْن ولم يُدخل أحدٌ من القراء مدّاً بين الهمزتين هنا سواءً في ذلك مَنْ حقق أو سَهَّل؛ لئلا تجتمع أربعةُ متشابهات.

والضمير في «به» عائدٌ على الله تعالى لقوله: «قالوا آمنَّا بربِّ العالمين» ويجوزُ أن يعودَ على موسىٰ وأمّا الذي في سورة طه والشعراء في قوله: «آمنتم له» فالضمير لموسى لقوله: «إنَّه لكبيرُكم».

قوله: «فسوف تعلمون» حُذِفَ مفعولُ العلم للعلم به، أي: تعلمون ما يحلُّ بكم، ثم فَسَّر هذا الإبهامَ بقوله:

آ. (١٢٤) «لأُقَطِّعَنَّ» جاء به في جملةٍ قَسَمية تأكيداً لما يفعله. وقرأ[٣] مجاهد بن جبر وحميد المكي وابن محيصن: «لَأَقْطَعَنَّ» مخففاً مِنْ قَطَعَ الثلاثي، وكذا: «ولَأَصْلُبَنَّكُمْ» من صلب الثلاثي، ورُوي ضمُّ اللام وكسرُها، وهما لغتان في المضارع يقال: صَلَبه يَصْلُبه ويَصْلِبه.

---

(١) الجُـؤْنَة: سَفَط مُغَشّى بجلد، وهو ظرف لطيب العطار، ج: جُـؤَن.

(٢) الآية ١٥ ـ ١٦ من الملك. وانظر: السبعة ٦٤٤.

(٣) البحر ٤/٣٦٦؛ الشواذ ٤٥.

قوله: «مِنْ خِلافٍ» يحتمل أن يكونَ المعنى: على أنه يقطع من كل شق طرفاً فيقطع اليدَ اليمنى والرِّجْل اليسرىٰ وكذا هو في التفسير، فيكونُ الجارُّ والمجرور في محلِّ نصبٍ على الحال كأنه قال: مختلفةً. ويُحتمل أن يكونَ المعنىٰ: لأقطِّعَنَّ لأجل مخالفتكم إيَّاي فتكون «مِنْ» تعليليةً، وتتعلَّق على هذا بنفس الفعلِ وهو بعيدٌ. وأجمعين تأكيد، أي به دون «كل»[1] وإن كان الأكثرُ سَبْقَه بـ كل. وجيء هنا بـ «ثم» وفي السورتين[2] «ولأصلبنَّكم» بالواو، لأن الواوَ صالحةٌ للمهلة فلا تَنافِيَ بين الآيات.

آ. (١٢٥) **وقوله تعالى: ﴿إنَّا إلى ربِّنا مُنْقَلبون﴾**: جَوَّزوا في هذا الضميرِ وجهين، أحدهما: أنه يَخُصُّ السَّحَرة، ويؤيِّده قولُه بعد ذلك: «وما تَنْقِمُ منَّا» فإن الضميرَ في «مِنَّا» يَخُصُّهم، وجَوَّزوا أن يعودَ عليهم وعلىٰ فرعون، أي: إنَّا ـ نحن وأنت ـ ننقلب إلى الله، فيجازي كلًّا بعمله، وهذا وإن كان هو الواقعَ إلا أنه ليس من هذا اللفظ.

آ. (١٢٦) **وقوله تعالى: ﴿وما تَنْقِمُ﴾**: قد تقدَّم أنَّ فيه لغتين وكيفيةُ تعدِّيه بـ «من»، وأنه على التضمين، في سورة المائدة[3]. وقوله: «إلا أن آمنَّا» يجوز أن يكونَ في محلِّ نصب مفعولاً به، أي: ما تَعيب علينا إلا إيمانَنا. ويجوز أن يكونَ مفعولاً مِنْ أجله، أي: ما تنال منَّا وتعذِّبنا لشيءٍ من الأشياء إلا لإيماننا. وعلىٰ كلا القولَيْن فهو استثناءٌ مفرغ.

قوله: «لَمَّا جاءتنا» يجوز أن تكونَ ظرفيةً كما هو رأي الفارسي وأحد قولي سيبويه[4]. والعاملُ فيها على هذا «آمنَّا» أي: آمنَّا حين مجيء الآيات،

---

(١) أي التأكيد بأجمعين نفسها من غير سبقها بـ كل.

(٢) أي طه ٧١، والشعراء ٤٩.

(٣) الآية ٥٩: «هل تنقمون منا إلا أن آمنَّا بالله».

(٤) قال في الكتاب ٣١٢/٢: «وأمَّا «لمَّا» فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة «لو» لما ذكرنا، فإنما هي لابتداء وجواب». وانظر: الإيضاح العضدي ٣١٩.

وأن تكونَ حرفٍ وجوب لوجوب، وعلى هذا فلا بد لها من جوابٍ وهو محذوفٌ تقديرُه: لمَّا جاءَتْنا آمنَّا بها من غير توقُّفٍ.

آ. (١٢٧) **قوله تعالى: ﴿ويَذَرُكَ﴾**: قرأ العامَّةُ: «ويَذَرَك» بياء الغيبة ونصبِ الراء. وفي النصبِ وجهان: أظهرهما: أنه على العطف على «ليُفْسدوا». والثاني: أنه منصوبٌ على جواب الاستفهام، كما يُنصب في جوابه بعد الفاء كقول الحطيئة(١):

٢٢٦٥ـ ألم أكُ جارَكمْ ويكونَ بيني وبينكمُ المودةُ والإخاءُ

والمعنىٰ: كيف يكون الجمعُ بين تَرْكِكَ موسى وقومه مفسدين وبين تركِهم إيَّاك وعبادةِ آلهتك، أي لا يمكنُ وقوعُ ذلك.

وقرأ(٢) الحسن في روايةٍ عنه ونعيم بن ميسرة «ويذرُك» برفع الراء. وفيها ثلاثةُ أوجه، أظهرُها: أنه نسقٌ على «أتذر» أي: أتطلق له ذلك. الثاني: أنه استئنافُ إخبار بذلك. الثالث: أنه حالٌ. ولا بدَّ من / إضمارِ مبتدأ، أي: [٣٩٩/أ]
وهو يَذَرُك.

وقرأ الحسن أيضاً والأشهب العقيلي: «ويذرْك» بالجزم وفيها وجهان، أحدهما: أنه جزم ذلك عطفاً على التوهم، كأنه توهَّم جَزْمَ «يُفْسدوا» في جواب الاستفهام فعطف عليه بالجزم كقوله: «فأصَّدَّق وأكنْ»(٣) بجزم «وأكن». الثاني: أنها تخفيفٌ كقراءةِ أبي عمرو «يَنْصُرْكم»(٤) وبابه.

---

(١) تقدم برقم ١٦٦٦.

(٢) البحر ٤/٣٦٧؛ الشواذ ٤٥.

(٣) الآية ١٠ من المنافقين. فأصَّدَّق وأكن من الصالحين» وهي قراءة غير أبي عمرو. انظر: السبعة ٦٣٧. ولعل الأنسب في تخريج قراءة «وأكن» أنه عطف على موضع «فأصدق» لأن التوهم مصطلح لا يليق بالقرآن. انظر: الحجة لأبي زرعة ٧١٠.

(٤) الآية ١٦٠ من آل عمران. وانظر مناقشة هذا الموضوع عند إعرابه للآية ٥٤ من البقرة.

وقرأ أنس بن مالك: «ونذرُك» بنون الجماعة ورفع الراء، تَوَعَّـدوه بذلك، أو أنَّ الأمرَ يَـؤُول إلى ذلك فيكون خبراً محضاً. وقرأ عبدالله والأعمش بما يخالف السواد فلا حاجةَ إلى ذِكْره.

وقرأ العامَّة: «وآلهتَك» بالجمع. وفي التفسير: أنه كان يعبدُ آلهةً متعددة كالبقر والحجارة والكواكب، أوآلهته التي شَرَع عبادتَها لهم وجَعَل نفسَه الإِلهَ الأعلى في قوله «أنا ربُّكم الأعلى». وقرأ علي بن أبـي طالب وابن مسعود وأنس وجماعة كثيرة: «وإلاهتك». وفيها وجهان، أحدهما: أن «إلاهة» اسم للمعبود، ويكون المرادُ بها معبودَ فرعونِ وهي الشمس، وفي التفسير أنه كان يعبد الشمس، والشمس تسمَّى «إلاهةً» علَماً عليها، ولذلك مُنِعت الصرف للعلمية والتأنيث. والثاني: أن «إلاهة» مصدر بمعنى العبادة، أي: ويذر عبادَتك لأنَّ قومه كانوا يعبدونه. ونقل ابن الأنباري عن ابن عباس أنه كان يُنْكر قراءة العامة، ويقرأ «وإلاهتك» وكان يقول: إن فرعون كان يُعْبَدُ ولا يَعْبُدُ.

قوله: «سنقتل» قرأ[1] نافع وابن كثير: «سَنَقْتل» بالتخفيف، والباقون بالتضعيف للتكثير، لتعدُّد المجال. وسيـأتي أن الجماعـة قَرَؤوا «يُقَتِّلُون أبناءكم»[2] بالتضعيف إلا نافعاً، فيخفف. فتلخص من ذلك أنَّ نافعاً يقرأ الفعلين بالتخفيف. وابن كثير يخفف «سنقتـل» ويثقِّل «يقتلون»، والبـاقون يثقلونهما.

آ. (١٢٨) **قوله تعالى: ﴿يورثُها﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحال. وفي صاحبها وجهان، أحدهما: الجلالة أي: هي له حالَ كونه مُورِثاً لها من يشاؤه. والثاني: أنه الضميرُ المستتر في الجار أي: إنَّ الأرضَ مستقرة لله حالَ

---

(١) السبعة ٢٩١؛ الحجة ٢٩٤؛ البحر ٤/٣٦٧.

(٢) الآية ١٤١ من الأعراف. وانظر: الحجة ٢٩٤.

كونها مُوَرَّثَةً من الله لمن يشاء. ويجوز أن يكونَ «يورثها» خبراً ثانياً، وأن يكونَ خبراً وحدَه، و «لله» هو الحال، ومَنْ يشاء مفعولٌ ثانٍ، ويجوزُ أن يكونَ جملةً مستأنفة.

وقرأ[1] الحسن ـ ورُويت عن حفص ـ «يُوَرِّثُها» بالتشديد على المبالغة. وقرىء «يُوْرَثُها» بفتح الراء مبنياً للمفعول، والقائمُ مقامَ الفاعل هو «مَنْ يشاء». والألفُ واللام في «الأرض» يجوز أن تكونَ للعهدِ وهي أرضُ مِصْر أو للجنس.

وقرأ[2] ابن مسعود بنصب «العاقبة» نسقاً على «الأرض» و «للمتقين» خبرُها، فيكون قد عطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر فهو مِنْ عطفِ الجمل. قال الزمخشري[3]: «فإن قلت: لِمَ أُخْلِيَتْ هذه الجملةُ من الواو[4] وأُدْخِلَتْ على التي قبلها؟ قلت: هي جملةٌ مبتدَأةٌ مستأنفةٌ، وأمَّا «وقال الملأ»[5] فهي معطوفةٌ على ما سبقها مِنْ قوله: «قال الملأ من قوم فرعون».

آ. (١٣٠) **قوله تعالى: ﴿بالسنين﴾**: جمعُ سَنَة. وفيها لغتان أشهرهما: إجراؤه مُجْرى جمع المذكر السالم فيرُفع بالواو ويُنْصب ويُجَرُّ بالياء، وتُحْذَفُ نونُه للإضافة. قال النحاة: إنما جرىٰ ذلك المجرى جبراً له لِما فاته مِنْ لامه المحذوفة، وسيأتي في لامِه كلامٌ. واللغةُ الثانيةُ: أن يُجْعَلَ الإعرابُ على النونِ ولكن مع الياءِ خاصَّةً. نَقَلَ هذه اللغةَ أبو زيد والفراء. ثم لك فيها لغتان أحدهما: ثبوتُ تنوينها، والثانيةُ عدمهُ. قال الفراء: «هي في هذه اللغة

---

(١) البحر ٣٦٨/٤؛ الشواذ ٤٥ وذكر أنها رواية هبيرة عن حفص.
(٢) البحر ٣٦٨/٤.
(٣) الكشاف ١٩٥/٢.
(٤) أي جملة «قال موسى لقومه» الآية ١٢٨.
(٥) في الآية ١٢٧.

مصروفة عند بني عامر وغير مصروفة عند بني تميم». ووجه حذف التنوين التخفيف، وحينئذ لا تُحْذف النون للإضافة، وعلى ذلك جاء قولُه[1]:

٢٢٦٦ـ دَعَانيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سنينَه   لَعِبْنَ بنا شِيْباً وشَيَّبْنَنا مُرْدا

وجاء الحديث «اللهم اجعلها عليهم سنين كَسِني يوسف» و«سنيناً كسنينِ يوسف»[2] باللغتين.

وفي لام «سَنَة» لغتان، أحدهما: أنها واو لقولهم: سنوات وسانَيْتُ وسُنَيَّة. والثانية: أنه هاءٌ لقولهم: سانَهْتُ وسَنَهات وسُنَيْهَة. وليس هذا الحكمُ المذكور أعني جَرَيَانَه مَجْرى جمعِ المذكر أو إعرابَه بالحركات مقتصراً على لفظ سنين بل هو جارٍ في كل اسمٍ ثلاثي مؤنث حُذِفتْ لامُه وعُوِّض منها تاء التأنيث ولم يُجْمع جمع تكسير، نحو ثُبة[3] وثبين، وقُلة[4] وقُلين. وتَحَرَّزْتُ بقولي «حُذِفَتْ لامُه» ممَّا حُذِفَتْ فاؤه نحو: لِدة[5] وعِدَة. وبقولي «ولم يُجْمع جمع تكسير» مِنْ «ظُبَة وظُبَى»[6]. وقد شذَّ قولهم «لِدُون» في المحذوف الفاء، وظِبون في المكسَّر قال /[7] [٣٩٩/ب]

٢٢٦٧ـ يرى الراؤون بالشَّفَراتِ منها   وُقودَ أبي حُباحبَ والظُّبينا

---

(١) تقدم برقم ١٧٧٩.
(٢) رواه مسلم: المساجد برقم ٢٩٤ (١/٤٦٦)؛ المسند ١/٣٨٠.
(٣) الثبة: الجماعة.
(٤) القلة: عودان يلعب بهما الصبيان.
(٥) لدة: مصدر وَلَدت.
(٦) الظبة: حد السيف.
(٧) البيت للكميت بن زيد وهو في ديوانه ٢/١٢٦؛ وأمالي الشجري ٢/٨٨؛ والعيني ٤/٣٦١ والشفرات: ج شفرة وهي حد السيف. ومنها أي من سيوفهم. ونار الحباحب: تطلق على النار تراها العين ولا حقيقة لها.

واعلم أن هذا النوعَ إذا جَرَىٰ مَجْرى الزيدِيْنَ فإن كان مكسورَ الفاء سَلِمَتْ ولم تُغَيَّر نحو: مئة ومئين، وفئة وفئين[1]. وإن كان مفتوحَها كُسِرَتْ نحو سنين، وقد نُقِل فتحُها وهو قليلٌ جداً. وإن كان مضمومَها جاز في فائهِ الوجهان: أعني السَّلامة والكسر نحو: ثُبين وقُلين.

وقد غَلَبت السَّنَة على زمانِ الجَدْب، والعام على زمان الخصب حتى صارا كالعلَم بالغلبة، ولذلك اشتقوا من لفظ السنة فقالوا: أَسْنَتَ القومُ. قال[2]:

٢٢٦٨ـ عمروُ الذي هَشَمَ الثَّريدَ لقومِه ورجالُ مكةَ مُسْنِتـونَ عجافُ

وقال حاتم الطائي[3]:

٢٢٦٩ـ وإنَّا نُهيْنُ المالَ في غيرِ ظِنَّةٍ وما يَشْتكينا في السنين ضريرُها

ويؤيِّد ما ذَكَرْتُ لك ما في سورة يوسف: «تَزْرَعُون سبع سنين»[4] ثم قال: «سَبْعٌ شِداد»[5] فهذا في الجَدْب. وقال: «ثم يأتي من بعد ذلك عامٌ فيه يُغاث الناس»[6]. وقوله: «من الثمرات» متعلق بـ «نَقْصٍ».

آ. (١٣١) **قوله تعالى: ﴿فإذا جاءَتْهُم الحَسَنةُ﴾**: أتى في جانب الحسنة بـ إذا التي للمحقق. وعُرِّفَتِ الحسنة لسَعة رحمة الله تعالىٰ، ولأنها

---

(١) الفئة: الجماعة.

(٢) البيت لعبدالله بن الزبعرىٰ، وهو في المقتضب ٢/٣١٢؛ والمنصف ٢/٣١٣؛ واللسان: هشم. والمسنتون: من أصابتهم سنة وقحط.

(٣) ديوانه ٦٢. الظنة: القليل، الضرير: الأعمىٰ.

(٤) الآية ٤٧ من يوسف.

(٥) الآية ٤٨ من يوسف: «ثم يأتي من بعد ذلك سبعٌ شِدادٌ يأكلْنَ ما قدَّ متم لهنَّ إلا قليلاً مِمَّا تُحْصِنون».

(٦) الآية ٤٩ من يوسف.

أمر محبوب، كلُّ أحدٍ يتمناه، وأتى في جانب السيئة بـ «إنْ» التي للمشكوك فيه، ونُكِّرتِ السيئة لأنه أمرٌ كلُّ أحدٍ يَحْذره. وقد أوضح الزمخشري ذلك فقال[1]: «فإن قلتَ: كيف قيل «فإذا جاءَتْهم الحسنة» بـ «إذا» وتعـريف الحسنة، و «إن تصبهم سيئة» بـ «إن» وتنكير السيئة؟ قلت: لأنَّ جنسَ وقوعهِ كالواجب واتساعه، وأمَّا السيئة فلا تقع إلا في الندرة ولا يقع إلا شيء منها». انتهى. وهذا من محاسن علم البيان.

قوله: «يَطَّيَّروا» الأصلُ: يتطيَّروا فَأُدْغمت التاء في الطاء لمقاربتها لها. وقرأ[2] عيسىٰ بن عمر وطلحة بن مصرف: «تطيَّروا» بتاءٍ من فوق على أنه فعلٌ ماضٍ وهو عند سيبويه[3] وأتباعه ضرورة، إذ لا يقع فعل الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً إلا ضرورةً كقوله[4]:

٢٢٧٠ـ مَنْ يَكِـدْني بِسَيِّءٍ كنتُ منه كـالشَّجا بين حَلْقِـه والوريـد

وقولـه[5]:

٢٢٧١ـ وإن يَرَوا سُبَّة طاروا بها فَرَحاً مني وما سمعوا مِنْ صالحٍ دَفَنُوا

وقد تقدَّم الخلاف فـي ذلك فأغنى عن إعادته.

والتطيُّر: التشاؤم وأصله أن يُفَرَّق المالُ ويطير بين القوم، فيطير لكل

---

(١) الكشاف ٢/١٠٦.

(٢) البحر ٤/٣٧٠.

(٣) قال سيبويه: «إذا قلت: إن تفعلْ فأحسن الكلام أن يكونَ الجوابُ أفعلْ لأنه نظيره من الفعـل، وإذا قلت: إن فعلت فـأحسن الكـلام أن تقـول: فعلت لأنــه مثله» الكتاب ١/٤٤٨.

(٤) تقدم برقم ١٤١٧.

(٥) تقدم برقم ١٧١٧.

أحدٍ حظُّه وما يخصُّه، ثم أُطْلق على الحظ والنصيب السَّيِّء بالغلبة، وأنشدوا للبيد[1]:

٢٢٧٢ـ تـطير عَـدائِدُ الأشـراكِ شَفْعاً ... ووِتْـراً والـزَّعـامـةُ للغـلام

الأَشْراك: جمعُ شِرْك وهو النصيب، أي: طار المال المقسوم شَفْعاً للذَّكر ووِتْـراً للأنثى. والزَّعامة: أي: الرئاسة للذكر، فهذا معناه تفرَّق، وصار لكل أحد نصيبُه، وليس من الشؤم في شيءٍ، ثم غَلَبَ على ما ذكرت لك. ومعنى «طائرهم عند الله» أي: حظهم وما طار لهم في القضـاء والقدر، أو شؤمهم، أي: سبب شؤمِهم عند الله وهو ما يُنْزِلُه بهم.

آ. (١٣٢) **قوله تعالى: ﴿مهما﴾**: «مهما» اسمُ شرطٍ يجزم فعلين، كـ «إنْ». هذا قولُ جمهور النحاة، وقد يأتي للاستفهام، وهـو قليلٌ جـداً كقوله[2]:

٢٢٧٣ـ مهمـا لي الليلةَ مهمـا لِيَـهْ ... أَوْدَى بنعـلَيَّ وسِـرْبـالـيَـهْ

يريد: ما لي الليلة ما لي؟ والهاء للسكت.

وزعم بعض النحويين[3] أنَّ الجازمة تأتي ظرف زمان، وأنشد[4]:

٢٢٧٤ـ وإنك مهما تُعْطِ بطنك سُؤْلَه ... وفَرْجَكَ نالا منتهى الذمِّ أجمعا

وقول الآخر[5]:

٢٢٧٥ـ عـوَّدْتَ قومَـك أن كلَّ مُبَـرَّرٍ ... مهمـا يُعَـوَّدْ شيمـةً يَتَعـوَّدِ

---

(١) ديوانه ٢٠٢. وتطير: تخرج. والعدائد: المال والميراث.
(٢) البيت لعمرو بن ملقط وهو في النوادر ٦٢؛ وابن تعيش ٧/٤٤؛ والمع ٢/٥٨؛ والدرر ٢/٧٤؛ وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ٣٨٨.
(٣) نسبة في البحر ٤/٣٧١ إلى ابن مالك.
(٤) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه ١١٤؛ والهمع ٢/٥٧؛ والدرر ٢/٧٣.
(٥) لم أقف عليه.

وقول الآخر[1]:

٢٢٧٦ـ نُبِّئْتُ أن أبـا شُتَيْمٍ يَـدَّعي ... مهما يَعِشْ يُسْمِعْ بما لم يُسْمَعِ

قال: «فـ مهما هنا ظرف زمان» والجمهور على خلافه. وما ذكره متأول، بل بعضُه لا يَظْهر فيه للظرفية معنى.

وقد شنع الزمخشري[2] على القائل بذلك فقال: «وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحَرِّفها مَنْ لا يدَ له في علم العربية فيضعها غيرَ موضعها، ويحسب «مهما» بمعنى «متى» ويقول: مهما جئتني أعطيتك، وهذا من كلامه وليس من واضع العربية، ثم يذهب فيفسر «مهما تأتنا به من آية» بمعنى الوقت فيُلْحد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مِمَّا يوجب الجثوَّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه». قلت: هو معذورٌ في كونها بمعنى الوقت، فإن ذلك قولٌ ضعيف لم يَقُلْ به إلا الطائفةُ الشاذَّةُ، وقد قال جمال الدين ابن مالك[3]: «جميع النحويين يقولون[4] إن «مهما» و «ما» مثل «مَنْ» في لزوم التجرُّد عن الظرف، مع أن استعمالهما ظرفين ثابتٌ في أشعار الفصحاء من العرب»، وأنشد بعض الأبيات المتقدمة. قلت: وكفى بقوله «جميع النحويين» دليلاً على ضَعْف القول بظرفيتهما.

وهي اسمٌ لا حرفٌ بدليل عَوْد الضمير عليها، ولا يعود الضمير على حرف كقوله «مهما تأتنا به» فالهاء في «به» تعود على «مهما»، وشَذَّ السهيليُّ فزعم أنها قد تأتي حرفاً.

(١) البيت لطفيل الغنوي وهو في ديوانه ١٠٤؛ والأشموني ٤/١٢؛ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٦٢٧.
(٢) الكشاف ٢/١٠٧.
(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٥.
(٤) قوله «يقولون» مطموس في الأصل، أثبتناه من ش، وفي ي: تقول. وفي نص شرح الكافية «يجعلون».

واختلف النحويون[1] في «مهما»: هل هي بسيطة أو مركبة؟ والقائلون بتركيبها اختلفوا: فمنهم مَنْ قال: هي مركبة / مِنْ ماما، كُرِّرت «ما» الشرطية [٤٠٠/أ] توكيداً فاستثقل توالي لفظين فأُبْدلت ألف «ما» الأولى هاء. وقيل: زيدت «ما» على «ما» الشرطية كما تُزاد على «إنْ» في قوله: «فإمَّا يأتينَّكم»[2] فعُمِل العمل المذكور للثقل الحاصل. وهذا قول الخليل[3] وأتباعه من أهل البصرة. وقال قوم: «هي مركبة مِنْ مَهْ التي هي اسمُ فعلٍ بمعنى الزجر وما الشرطية، ثم رُكِّبت الكلمتان فصارا شيئاً واحداً». وقال بعضهم: «لا تركيبَ فيها هنا بل كأنهم قالوا له: مه، ثم قالوا: ما تَأْتِنا به» ويعُزْى هذان الاحتمالان للكسائي وهذا ليس بشيء؛ لأن ذلك قد يأتي في موضعٍ لا زَجْرَ فيه، ولأن كتابتها متصلة ينفي كونَ كلٍ منهما كلمةً مستقلة. وقال قوم: إنها مركبة من مَهْ بمعنى اكفف ومَنْ الشرطية، بدليل قول الشاعر[4]:

٢٢٧٧ـ أماوِيَّ مَهْ مَنْ يَسْتمعْ في صديقه ... أقاويلَ هذا الناسِ ماوِيَّ يندمِ

فأُبْدِلَتْ نونُ «مَنْ» ألفاً، كما تبدل النونُ الخفيفة بعد فتحة، والتنوين ألفاً[5]. وهذا ليس بشيء، بل «مَهْ» على بابها من كونها من انكفف ثم قال: من يستمع. وقال قوم: «بل هي مركبةٌ مِنْ مَنْ وما، فأُبْدلت نونُ مَنْ هاءً، كما

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٠٨/٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/٢.

(٢) الآية ٣٨ من البقرة.

(٣) انظر: الكتاب ٤٣٣/١.

(٤) لم أهتد إلى قائله. قال في الخزانة ٦٣١/٣: «وهذا البيت شبيه بشعر حاتم ولكني لم أقف عليه منسوباً إليه. مـاوي: مرخم ماوية علم امرأة. والبيت في ابن يعيش ٨/٤؛ والبحر ٣٦٣/٤.

(٥) أي: وكما يبدل التنوين ألفاً.

أبدلوا من ألف «ما» الأولى[1] هاء، وذلك لمؤاخاة «مَنْ» «ما» في أشياء وإن افترقا في شيء واحد». ذكره مكي[2].

ومحلُّها نصبٌ أو رفع، فالرفعُ على الابتداء وما بعده الخبر، وفيه الخلافُ المشهورُ: هل الخبر فعلُ الشرط أو فعلُ الجزاء أو هما معاً. والنصب من وجهين: أظهرُهما على الاشتغال، ويُقَدَّر الفعلُ متأخراً عن اسم الشرط والتقدير: مهما تُحْضِر تأتِنا به، فـ «تَأْتِنا» مفسِّر لـ «تُحضر» لأنه من معناه. والثاني: النصبُ على الظرفية عند مَنْ يرى ذلك، وقد تقدم الردُّ على هذا القول. والضميران من قوله «به» و«بها» عائدان على «مهما» عاد الأول على اللفظ والثاني على المعنى، فإن معناها الآية المذكورة. ومثله قول زهير[3]:

٢٢٧٨ــ ومهما تكنْ عند امرئٍ من خَليقةٍ وإن خالها تَخْفَىٰ على الناس تُعْلَمِ

ومثلُه في ذلك قولُه: «ما نَنْسَخْ من آيةٍ أو نَنْسَأْها نَأْتِ بخيرٍ منها أو مثلها»[4] فأعاد الضمير على «ما» مؤنثاً لأنها بمعنى الآية.

وقوله: «فما نحن» يجوز أَنْ تكونَ «ما» حجازيةً أو تميمية، والباءُ زائدةٌ على كلا القولين، والجملةُ جوابُ الشرط فمحلها جزم.

آ. (١٣٣) **قوله تعالى: ﴿الطوفان﴾**: فيه قولان أحدهما: أنه جمع طُوْفانة، أي: هو اسم جنس كقمح وقمحة وشعير وشعيرة. وقيل: بل هو مصدر كالنُّقْصان والرُّجْحان، وهذا قول المبرد في آخرين، والأول هو قول

---

(١) أي: في مهما.

(٢) المشكل ١/٣٢٧.

(٣) ليس في ديوانه بشرح ثعلب، وهو في شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٤٠؛ والبحر ٤/٣٧٢؛ والهمع ٢/٣٥؛ والدرر ٢/٣٥.

(٤) الآية ١٠٦ من البقرة وأثبتها المؤلف على قراءة أبـي عمرو وابن كثير.

الأخفش قال: (١) «هو فُعْلان من الطَّواف، لأنه يطوف حتى يَعُمَّ، وواحدته في القياس طُوْفانة، وأنشد(٢):

٢٢٧٩ـ غَيَّـرَ الجِـدَّةَ مـن آيـاتهـا خُرُقُ الريحِ وطوفـانُ المَطَرْ

والطُّوفان: الماء الكثير قاله الليث، وأنشد للعجاج(٣):

٢٢٨٠ـ وعَمَّ طُـوفانُ الـظلامِ الأَثْأَبا

شبَّه ظلامَ الليل بالماء الذي يغشى الأمكنة. وقال أبو النجم(٤):

٢٢٨١ـ ومَـدَّ طـوفـانٌ مبيـدٌ مَـدَدا شهـراً شـآبيبَ وشهـراً بَـرَدا

وقيل: الطُّوفان من كلِّ شيءٍ ما كان كثيراً محيطاً مُطْبقـاً بالجماعة من كل جهة كالماء الكثير والقتل الذريع والموت الجارف، قاله أبو إسحاق(٥). وقد فسَّره النبـي صلى الله عليه وسلم بالموتِ تارةً وبأمرٍ من الله تارة، وتلا قولَه تعالىٰ: «فطاف عليها طائفٌ من ربك»(٦). وهذه المادة وإن كانت قد تقدَّمت في «طائفة»(٧) إلا أن لهذه البِنْية خصوصيةً بهذه المعاني المذكورة.

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٠٨.

(٢) البيت للحسيل بن عرفطة وهو شاعر جاهلي، وهو في النوادر ٧٧؛ والمنصف ٢/٢٢٨؛ ومعاني القرآن ٢/٣٠٨؛ والبحر ٤/٣٧٣.

(٣) قبله:

حتى إذا مـا يـومُهـا تَصَبْصَبـا

وهو في ملحق ديوانه ٢٦٨ والصحاح: طوف ـ عمَّ. والأثـأب: ضرب من الشجر. وتصبصب: ذهب إلا قليلا.

(٤) الطبري ١٣/٥٤ برواية:

قـد مـدّ طـوفـان فبثَّ مَـدَدا

وابن عطية ٧/١٤٢؛ والبحر ٤/٣٧٣؛ وتفسير الماوردي ٢/٤٩.

(٥) وهو الزجاج في معاني القرآن ٢/٤٠٨.

(٦) الآية ١٩ من القلم.

(٧) انظر: إعرابه للآية ١٢٥ من البقرة.

قوله: «والجَرَادَ» جمع جَرادة، الذَّكَرُ والأنثىٰ فيه سواء. يقال: جرادة ذَكَرٌ وجرادة أنثى كنملة وحمامة. قال أهل اللغة: وهو مشتق من الجَرْد، قالوا: والاشتقاق في أسماء الأجناس قليلٌ جداً يقال: أرض جَرْداء أي: مَلْساء، وثوب جَرْد: إذا ذهبَ زِئْبَرُه(١).

قوله: «والقُمَّل» قيل هي: القِرْدان وقيل: دوابُّ تشبهها أصغرَ منها. وقيل: هي السُّوس الذي يخرج من الحنطة. وقيل: نوع من الجراد أصغر منه. وقيل: الحِمْنان الواحدة حِمْنانة نوع من القِرْدان. وقيل: هو القُمَّل المعروف الذي يكون في بدن الإِنسان وثيابه. ويؤيد هذا قراءة الحسن(٢) «والقَمْل» بفتح القاف وسكون الميم فيكون فيه لغتان: القُمَّل كقراءة العامة، والقَمْل كقراءة الحسن البصري. وقيل: القمل: البراغيث. وقيل: الجِعلان.

قوله: «والضفادِعَ»: جمع ضِفْدَع بزنة دِرْهم، ويجوز كسر دالِه فيصير بزنة زِبْرِج(٣) وقد تُبْدَلُ عينُ جمعه ياء / كقوله(٤): [٤٠٠/ب]

٢٢٨٢ـ ومَنْهَلٍ ليس لـه حَـوازِق ولِـضفـادي جَـمِّـه نقـانِـقُ

وشَذَّ جمعُه أيضاً على ضِفْدَعان، والضِّفدع مؤنث وليس بمذكر. فعلى هذا يُفَرَّق بين مذكَّره ومؤنثه بالوصف. فيقال: ضفدع ذَكَر وضفدع أنثى، كما قلنا ذلك في المتلبِّس بتاءِ التأنيث نحو حمامة وجرادة ونملة.

قوله: «آيات» منصوب على الحال من تلك الأشياء المتقدمة أي: أَرْسَلْنا عليهم هذه الأشياءَ حالَ كونِها علاماتٍ مميَّزاً بعضها من بعض.

---

(١) الزئبر: ما يظهر من دَرْزِ الثوب ويكون هذا في الثوب الخلق.
(٢) البحر ٣٧٣/٤؛ الشواذ ٤٥.
(٣) الزبرج: الزينة من وشي أو جوهر.
(٤) البيت لخلف الأحمر، وهو في الكتاب ٣٤٤/١؛ والمقتضب ٢٤٧/١؛ وابن يعيش ٢٤/١٠؛ واللسان حزق؛ والهمع ١٥٧/٢؛ والدرر ٢١٣/٢. والحوازق: العِير.

آ. (١٣٤) قوله تعالى: ﴿بما عَهِدَ﴾: يجوز في: هذه الباء وجهان أحدهما ــ وهو الظاهر ــ: أن يتعلق بـ ادْعُ أي: ادْعُه بالدعاء الذي عَلَّمك أن تدعوه به. والثاني: أنها باء القسم. وقد ذكر الزمخشري[١] هذين الوجهين فقال: «والباء إمَّا أن تتعلق بـ «ادْعُ» على وجهين أحدهما: أَسْعِفْنا إلى ما نطلب إليك من الدعاء لنا بحق ما عندك من عهد الله وكرامته إياك بالنبوة، أو ادعُ الله لنا متوسِّلاً إليه بعهده عندك، وإمَّا أن يكون قَسَماً مُجاباً بـ «لنؤمِنَنَّ» أي: أقسمنا بعهد الله عندك.

(١٣٥) قوله تعالى: ﴿إلى أجَلٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ كَشَفْنا، وهذا هو المشهور عند المُعْرِبين. واستشكل عليه الشيخ[٢]، إشكالاً وهو أنَّ ما دخلت عليه «لمَّا» يترتب جوابُه على ابتداء وقوعه، والغايةُ تنافي التعليقَ على ابتداءِ الوقوع، فلا بدَّ مِنْ تعقُّل الابتداء والاستمرار حتى تتحقَّقَ الغايةُ، ولذلك لا تقع الغاية في الفعل غير[٣] المتطاول لا يُقال: «لَمَّا قتلت زيداً إلى يوم الخيمس جَرَى كذا»، ولا «لَمَّا وثبتُ إلى يوم الجمعة اتفق كذا». هذا كلامُه وهو حسنٌ. وقد يُجاب عنه بأنَّ المرادَ بالأَجَل هنا وقتُ إيمانهم وإرسالِهم بني إسرائيل معه، ويكون المرادُ بالكشفِ استمرارَ رَفْعِ الرجز، كأنه قيل: فلمَّا تمادَىٰ كشفْنا عنهم إلى أجَلٍ. وأمَّا مَنْ فسَّر الأجل بالموت أو بالغرق فيحتاج إلى حَذْفِ مضاف تقديرُه: فلما كشَفْنا عنهم الرجزَ إلى قُرْب أجلٍ هم بالغوه، وإنما احتاج إلى ذلك لأن[٤] بين موتهم أو غَرَقِهم حصل منهم نكثٌ فكيف يُتَصَوَّر أن يكون النكثُ منهم بعد موتهم أو غرقهم.

---

(١) الكشاف ٢/١٠٨ ــ ١٠٩.

(٢) البحر ٤/٣٧٥.

(٣) البحر: عن وهو تحريف.

(٤) اسم «أنَّ» الحال والشأن.

والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من «الرِّجز» أي: فلما كشفنا عنهم الرجزَ كائناً إلى أجل. والمعنى أن العذاب كان مؤجلاً. قال الشيخ[1]: «ويقوِّي هذا التأويلَ كونُ جواب «لمَّا» جاء بـ «إذا» الفجائية أي: فلمَّا كَشَفْنا عنهم العذابَ المقرَّرَ عليهم إلى أجل فاجَـؤُوا بالنكث، وعلى معنى تغييته[2] الكشفَ بالأجل المبلوغ لا تتأتى المفاجأة إلا على تـأويلِ الكشفِ بالاستمرار المُغَيَّا فيمكن المفاجأة بالنكث إذ ذاك» انتهى.

قوله: «هم بالِغوه» في محل جرٍ صفةٌ لأَجَل. والوصف بهذه الجملةِ أبلغُ مِنْ وَصْفه بالمفرد لتكررِ الضمير المؤذن بالتفخيم.

وقوله «إذا هم ينكُثون» هذه «إذا» الفجائية وقد تقدَّم الكلامُ عليها قريباً، و«هم» مبتدأ و«ينكثون» خبره، و«إذا» جوابُ «لَمَّا» كما تقدَّم بالتـأويل المذكور. قال الزمخشري[3]: «إذا هم ينكُثون جواب «لَمَّا»، يعني فلمَّا كشَفْنا عنهم العذاب فاجؤوا النكث وبادروه، ولم يؤخِّروه، ولكن لَمَّا كَشَفَ عنهم نكثوا». قال الشيخ[4]: لا ولا يمكن التَّغْيية مع ظاهرِ هذا التقدير». انتهى. يعني فلا بد من تأويلِ الكشف بالاستمرار كما تقدَّم حتى يَصِحَّ ذلك. وهذه الآية تَرُدُّ مذهبَ مَنْ يدَّعي في «لَمَّا» أنها ظرفٌ، إذ لا بدَّ لها حينئذٍ من عامل. وما بعد «إذا» لا يعمل فيما قبلها. وقد تقدَّم ذلك محرَّراً في موضعه.

وقرأ[5] أبو حيوة وأبو هاشم «تنكِثون» بكسر الكاف، والجمهورُ على الضم، وهما لغتان في المضارع. والنَّكْثُ: النَّقْضُ، وأصلُه مِنْ نَكْثِ الصوف

---

(١) البحر ٤/٣٧٥.
(٢) مصدر من الغاية.
(٣) الكشاف ٢/١٠٩.
(٤) البحر ٤/٣٧٥.
(٥) البحر ٤/٣٧٥ وأبو هاشم لعله أبو هاشم المروزي، روى الحروف عن محمد بن الحكم وروى عنه الحروف الحسن بن العباس. انظر: طبقات القراء ٢/٣٥٧.

المغزول ليُغْزل ثانياً، وذلك المنكوث نِكْثٌ كذِبْح ورِعْي والجمع أَنْكاث. فاستُعير لنقض العهد بعد إحكامه وإبرامه، كما في خيوط الأَكْسية إذا نُكِثَتْ بعدما أُبْرِمَتْ، وهذا مِنْ أحسن الاستعارات.

آ. (١٣٦) **قوله تعالى: ﴿فانتقَمْنا﴾**: هذه الفاءُ سببيَّة أي تسبَّب عن النكثِ الانتقامُ. ثم إنْ أريد بالانتقام / نفسُ الإغراق، فالفاء الثانية مفسِّرةٌ عند [٤٠١/أ] مَنْ يُثْبِتُ لها ذلك، وإلا كان التقدير: فأَرَدْنا الانتقامَ.

قوله: «في اليَمِّ» متعلِّقٌ بـ «أَغْرَقْناهم». واليَمُّ: البحر. والمشهور أنه عربيٌّ. قال ذو الرمة[1]:

٢٢٨٣ـ داوِيَّةٌ ودُجَىٰ ليلٍ كأنهما يَمٌّ تراطَنَ في حافاتِه الرومُ

وقال ابن قتيبة: «إنه البحر بالسُّريانية». وقيل: بالعبرانيَّة، والمشهور أنه لا يتقيَّد ببحر خاص». وقال الهروي في عربيَّته: «واليَمُّ: البحر الذي يقال له إساف، وفيه غرق فرعون»، وهذا ليس بجيد لقوله تعالىٰ: «فألقيه في اليمِّ»[2] والمراد به نيلُ مِصْرَ، وهو غيرُ الذي غَرِق فيه فرعون.

قوله: «بأنهم» الباءُ للسببية أي: أَغْرَقْناهم بسبب تكذيبهم بآياتنا، وكونِهم غافلين عن آياتنا. فالضمير في «عنها» يعودُ على الآيات. وهذا هو الظاهر. وبه قال الزجاج[3] وغيره. وقيل: يجوز أن يكونَ على النقمة المدلولِ عليها بانتقمنا. ويُعْزى هذا لابن عباس، وكأن القائل بذلك تَخيَّل أن الغفلةَ عن الآيات عُذْرٌ لهم من حيث إن الغفلةَ ليست مِنْ كسب الإنسان[4].

---

(١) ديوانه ٤١٠؛ والبحر ٤/٣٦٣. الداوية: المفازة المستوية، تراطنهم: كلامهم.

(٢) الآية ٧ من القصص «فإذا خفت عليه فألقيه في اليم».

(٣) معاني القرآن ٢/٤١٠.

(٤) أي فما دام هذا عُذْرَهم فكيف ينتقم الله منهم؟

وقال الجمهور: إنهم تعاطَوا أسبابَ الغفلة فَذُمُّوا عليها كما يُذَمُّ الناسِي على نِسْيانه لتعاطيه أسبابَه.

آ. (١٣٧) **قوله تعالى: ﴿وأَوْرَثْنا﴾**: يتعدَّى لاثنين لأنه قبل النقل بالهمزة متعدٍّ لواحد نحو: وَرِثْتُ أبي، فبالنقل اكتسب آخرَ، فأوَّلُهما «القوم» و«الذين» وصلتُه في محل نصب نعتاً له. وأمَّا المفعولُ الثاني: ففيه ثلاثة أوجهٍ، أظهرُها: أنه «مَشارقَ الأرض ومغاربَها». وفي قوله «التي باركنا فيها» على هذا وجهان أحدهما: أنه نعتٌ لمشارق ومغارب. والثاني: أنه نعتٌ للأرض. وفيه ضعفٌ من حيث الفصلُ بالمعطوفِ بين الصفةِ والموصوف، وهو نظيرُ قولك: «قام غلامُ هندٍ وزيدٌ العاقلةِ». وقال أبو البقاء[1] هنا: «وفيه ضعفٌ؛لأن فيه العطفَ على الموصوف قبل الصفة» وهذا سَبْقُ لسان أو قلم لأنَّ العطفَ ليس على الموصوف، بل على ما أُضيف إلى الموصوف.

الثاني من الأوجه الثلاثة: أن المفعول الثاني هو «التي باركنا فيها» أي: أَوْرَثناهم الأرض التي بارَكْنا فيها. وفي قوله تعالىٰ «مشارِقَ الأرض ومغاربَها» وجهان، أحدهما: هو منصوب على الظرف بـ«يُسْتَضْعفون». والثاني: أن تقديره: يُستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها، فلمَّا حُذِفَ الحرف وصلَ الفعلُ بنفسه فنصب. هكذا قال أبو البقاء[2]. ولا أدري كيف يكونان وجهَيْن فإن القولَ بالظرفية هو عينُ القول بكونه على تقدير «في»؛لأن كل ظرف مقدَّرٌ بـ«في» فكيف يَجعل شيئاً واحداً شيئين؟

الوجه الثالث: أن المفعولَ الثاني محذوفٌ تقديره: أورثناهم الأرضَ أو الملكَ أو نحوه. و«يُستضعفون» يجوز أن يكون على بابه من الطلب أي:

---

(١) الإملاء ٢٨٣/١.
(٢) الإملاء ٢٨٣/١.

يُطلب منهم الضَّعْفَ مجازاً، وأن يكون استفعل بمعنى وجده ذا كذا. والمرادُ بالأرض أرضُ الشام وقيل: أرض مصر.

وقرأ الحسن[1] ـ ورويت عن أبـي عمرو وعاصم ـ «كلمات» بالجمع. قال الزمخشري[2]: «ونظيره «لقد رأى من آياتِ ربه الكبرىٰ»[3]، يعني في كونِ الجمع وُصِفَ بمفرد. قال الشيخ[4]: «ولا يتعيَّن في «الكبرى» ما ذَكَر لجواز أن يكون التقدير: لقد رأى الآيةَ الكبرىٰ، فهي وصفُ مفردٍ لا جمعٍ وهو أبلغُ». قلت: في بعض الأماكن يتعيَّن ما ذكره الزمخشري نحو «مآرب أخرىٰ»[5] وهذه الآية، فلذلك اختارَ منها ما يتعيَّنَ في غيرها.

قوله: «بما صَبَروا» متعلِّق بـ«تَمَّت»، والباءُ للسببية، و«ما» مصدريةٌ أي بسبب صبرهم. ومتعلَّقُ الصبرِ محذوفٌ أي: على أذىٰ فرعون وقومه.

قوله: «ودمَّرْنا ما كان يَصْنع فرعون» يجوز في هذه الآيةِ أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ «فرعون» اسمَ كان، و«يصنع» خبرٌ مقدم، والجملةُ الكونية صلةُ «ما»، والعائدُ محذوف، والتقدير: ودمَّرْنا الذي كان فرعون يَصْنَعُه. واستضعف أبو البقاء[6] هذا الوجه فقال: «لأنَّ «يصنع» يَصْلُح أن يعملَ في فرعون فلا يُقَدَّر تأخيره، كما لا يُقَدَّر تأخيرُ الفعل في قولك قام زيد». قلت: يعني أن قولك «قام زيد» يجب أن يكونَ من باب الفعل والفاعل، ولا يجوزُ أن يُدَّعىٰ فيه أنَّ «قام» فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ خبرٌ مقدمٌ، و«زيد» مبتدأ مؤخر، لأجل

---

(١) البحر ٤/٣٧٦؛ الشواذ ٤٥.
(٢) الكشاف ٢/١١٠.
(٣) الآية ١٨ من النجم.
(٤) البحر ٤/٣٧٧.
(٥) الآية ١٨ من طه.
(٦) الإملاء ١/٢٨٣.

اللَّبْس بباب الفاعل، فكذا هنا لأنَّ «يصنع» يَصِحُّ أن يتسلَّطَ على فرعون فيرفعَه فاعلاً، فلا يُدَّعَىٰ فيه التقديم. وقد سبقه إلى هذا مكي وقال[1]: «ويلزم مَنْ يجيز هذا أن يُجيزَ «يقوم زيد» على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير ولم يُجِزْه أحد»، وقد تقدَّمت هذه المسألة وما فيها، وأنه هل يجوز أن تكون من باب التنازع أم لا؟ وهذا الذي ذكراه وإن كان محيلاً في باديء
[٤٠١/ب] الرأي فإنه كباب / الابتداء والخبر. ولكن الجواب عن ذلك أن المانع في «قام زيد» هو اللَّبس وهو مفقود ههنا.

الثاني: أن اسم «كان» ضميرٌ عائد على «ما» الموصولة و«يصنع» مسندٌ لفرعونَ، والجملةُ خبرٌ عن كان، والعائدُ محذوف أيضاً، والتقدير: ودمَّرْنا الذي كان هو يصنعه فرعون.

الثالث: أن تكون «كان» زائدةً و«ما» مصدرية، والتقدير: ودمَّرْنا ما يصنع فرعون أي: صُنْعَه. ذكره أبو البقاء[2]. قلت: وينبغي أن يجيءَ هذا الوجهُ أيضاً وإن كانت «ما» موصولة اسمية على أن العائد محذوف تقديرُه: ودمَّرْنا الذي يصنعه فرعون.

الرابع: أنَّ «ما» مصدرية أيضاً، و«كان» ليست زائدةً بل ناقصةٌ، واسمُها ضمير الأمر والشأن، والجملةُ من قوله «يصنع فرعون» خبرُ كان فهي مفسِّرة للضمير. وقال أبو البقاء[3] هنا: «وقيل: ليست «كان» زائدةً، ولكن «كان» الناقصة لا يُفصل بها بين «ما» وبين صلتها، وقد ذكرْنا ذلك في قوله «بما كانوا يَكْذِبون[4]» وعلى هذا القول تحتاج «كان» إلى اسم. ويَضْعف أن يكونَ

---

(١) المشكل ١/٣٢٩.
(٢) الإملاء ١٠/٢٨٣.
(٣) الإملاء ١٠/٢٨٣.
(٤) الآية ١٠ من البقرة.

اسمُها ضميرَ الشأن؛ لأن الجملة التي بعدها صلةُ «ما» فلا تَصْلُح للتفسير فلا يحصُل بها الإيضاحُ، وتمامُ الاسم والمفسِّر يجب أن يكون مستقلاً[1] فتدعو الحاجةُ إلى أن تَجْعل «فرعون» اسمَ كان، وفي «يصنع» ضميرٌ يعود عليه». قلت: بعد فَرَض كونها ناقصةً تلزم أن تكونَ الجملةُ من قوله «يصنع فرعون» خبراً لـ«كان»، ويمتنع أن تكونَ صلةً لـ«ما». وقولـه: «فتدعـو الحاجة» أي ذلك الوجهُ الذي بدأت به ـ واستضعفه هو ـ احتاج إليه في هذا المكان فراراً مِنْ جَعْل الاسمِ ضميرَ الشأن لما تخيَّله مانعاً.

والتدميرُ: الإهلاك وهو مُتَعدٍّ بنفسه. فأما قوله «دَمَّر الله عليهم» فمفعولُه محذوفٌ أي: خرَّب عليهم منازلهم وبيوتَهم.

قوله: «يَعْرشون» قرأ[2] ابن عامر وأبو بكر عن عاصم هنا وفي النحل[3] «يَعرُشون» بضم الراء، والباقون بالكسر فيهما. وهما لغتان: عَرَش الكرمَ يعرِشُه ويعرُشُه، والكسرُ لغة الحجاز. قال اليزيدي: «وهي أفصحُ». وقُرىء شاذاً بالغين المعجمة والسين المهملة مِن غَرْس الأشجار، وما أظنه إلا تصحيفاً. وقرأ ابن أبي عبلة «يُعَرِّشون» بضم الياء وفتحِ العين وكسرِ الراء مشددةً على المبالغة والتكثير.

آ. (١٣٨) **قوله تعالى: ﴿وجاوَزْنا ببني إسرائيل﴾**: كقوله: «فَرَقْنا بكم البحر»[4] من كونِ الباء يجوز أن تكونَ للتعدية، وأن تكون للحالية كقوله[5]:

(١) الإملاء: «مستقبلاً» تحريف.
(٢) السبعة ٢٩٢؛ الحجة ٢٩٤؛ البحر ٣٧٧/٤.
(٣) النحل آية ٦٨.
(٤) الآية ٥٠ من البقرة.
(٥) تقدم برقم ٤٥٤.

٢٢٨٤ـ . . . . تَدوسُ بنا الجمـاجمَ والتَّريبـا

وقد تقدَّم ذلك. وجاوز بمعنىٰ جاز. ففاعَل بمعنى فَعَل. وقـرأ[١] الحسن وإبراهيم وأبو رجاء ويعقوب: جَوَّزنا بالتشديد، وهو أيضاً بمعنى فَعَل المجردِ كقَدَر وقدَّر.

قوله: «يَعْكفون» صفة لـ «قوم». وقرأ[٢] الأخَوان «يعكفون» بكسر العين، ويُروى عن أبـي عمرو أيضاً. والباقون بالضم، وهما لغتان في المضارع كيَعْرشون. وقد تقدَّم معنى العكوف واشتقاقُه في البقرة[٣].

قوله: «كما لهم آلهةٌ» الكافُ في محلِّ نصب صفة لإلهاً، أي: إلهاً مماثلاً لإلههم. وفي «ما» ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها موصولةٌ حرفية أي: تَتَأوَّل بمصدرٍ، وعلى هذا فصلتُها محذوفة، وإذا حُذِفت صلة «ما» المصدرية فلا بد من إبقاء معمولِ صلتها كقولهم: «لا أكلِّمكَ ما أنَّ حِراءَ مكانَه» أي: ما ثبت أن حراء مكانه. وكذا هنا تقديره: كما ثبت لهم آلهة، فآلهة فاعل بـ «ثبت» المقدر. وقال أبو البقاء[٤] ـ في هذا الوجه ـ: «والجملة بعدها صلةٌ لها، وحسَّن ذلك أن الظرفَ مقدرٌ بالفعل». قلت: كلامُه على ظاهره ليس بجيد؛ لأن «ما» المصدريةَ لا تُوْصَلُ بالجملة الاسمية على المشهور، وعلى رأي مَنْ يُجَوِّز ذلك فيشترط فيها غالباً أن تُفْهِم الوقت كقوله[٥]:

٢٢٨٥ـ واصِلْ خليلَكَ ما التواصلُ ممكنٌ فلأَنْتَ أَوْ هُوَ عن قريبٍ ذاهبُ

---

(١) البحر ٤/٣٧٧، الشواذ ٤٥.
(٢) السبعة ٢٩٢؛ والبحر ٤/٣٧٧؛ والحجة ٢٩٤؛ والأخوان هما حمزة والكسائي.
(٣) الآية ١٢٥.
(٤) الإملاء ١/٢٨٤.
(٥) تقدم برقم ١٩٢.

ولكنَّ مرادَه أنَّ الجارَّ مقدَّرٌ بالفعل، وحينئذ تَـؤُول إلى جملة فعلية أي: كما استقرَّ لهم آلهةٌ.

الثاني: أن تكونَ «ما» كافَّةً لكاف التشبيه / عن العمل فإنها حرف جر. [٤٠٢/أ] وهذا كما تُكَفُّ «رُبَّ»، فيليها الجملُ الاسمية والفعلية، ولكن ليس ذلك على سبيل الوجوب، بل يجوزُ في الكاف وفي «رب» مع ما الزائدة بعدهما وجهان: العملُ والإهمالُ، وعلى ذلك قول الشاعر(١):

٢٢٨٦ـ ونَنْصُـرُ مـولانـا ونعلمُ أنَّـه كما الناسُ مجرومٌ عليه وجارِمُ

وقول الآخر(٢):

٢٢٨٧ـ رُبَّمـا الجامِـلُ المُـؤَبَّلُ فيهمُ وعنـاجيـجُ بينهنَّ المَهـارىٰ

يروى برفع «الناس» و «الجامل» وجرِّهما. هذا إذا أمكن الإعمال. أمَّا إذا لم يمكن تَعَيَّن أن تكونَ كافَّةً كهذه الآيةِ إذا قيل بأن(٣) «ما» زائدة.

الثالث: أن تكون «ما» بمعنى الذي، و «لهم» صلتها وفيه حينئذ ضميرٌ مرفوعٌ مستتر، و «آلهة» بدل من ذلك الضمير. والتقدير: كالذي استقر هو لهم آلهة. وقال أبو البقاء(٤) ـ في هذا الوجه: «والعائد محذوف و «آلهة» بدلٌ منه تقديره: كالذي هو لهم» وتسميتُه هذا حَذْفاً تسامحٌ؛ لأن ضمائر الرفع إذا كانت فاعلةً لا تُوصف بالحذف بل بالاستتار.

---

(١) تقدم برقم ٨٨٨.

(٢) البيت لأبـي دؤاد وهو في الأزهية ٩٣؛ وأمالي الشجري ٢٤٣/٢؛ وابن يعيش ٢٩/٨؛ ورصف المباني ١٩٣. والجامل: جماعة الإبل. والمؤبل: كثير الإبل. والعناجيج: أحسن الخيل. المهارى: أول ما ينتج من الخيل. والرواية المشهورة «المِهارُ».

(٣) الباء هنا مقحمة.

(٤) الإملاء ٢٨٤/١.

آ. (١٣٩) قوله تعالى: ﴿إنَّ هؤلاء مُتَبَّرٌ ما هُمْ فيه﴾: «هؤلاء» إشارة لِمَنْ عَكَفوا على الأصنام و«مُتَبَّر» فيه وجهان، أحدهما: أن يكون خبراً لـ إنَّ و«ما» موصولة بمعنى الذي، و«هم فيه» جملةٌ اسميةٌ صلةٌ وعائدُه، وهذا الموصولُ مرفوعٌ باسم المفعول فيكون قد أَخْبَرْت بمفرد رفعت به شيئاً. والثاني: أن يكونَ الموصولُ مبتدأً، و«مُتَبَّر» خبره قُدِّم عليه، والجملةُ خبرٌ لـ إنَّ. قال الزمخشري[1]: «وفي ارتفاع «هؤلاء» اسماً لـ«إنَّ»، وتقديمُ خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها وَسْمٌ لعبارة الأصنام بأنهم هم المعرَّضون للتَّبار وأنه لا يَعْدوهم البتة، وأنه لهم ضربةُ لازم[2] ليحذِّرهم عاقبةَ ما طلبوا ويبغض إليهم ما أحبُّوا». قال الشيخ[3]: «ولا يتعيَّن ما قاله من [أنه][4] قدَّم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً، لأنَّ الأحسنَ في إعراب مثل هذا أن يكون «مُتَبَّر» خبراً لـ إنَّ وما بعده مرفوعٌ» فذكر ما قَرَّرْتُه، ونظَّره بقولك: «إنَّ زيداً مضروب غلامه». قال: «فالأحسن أن يكون «غلامه» مرفوعاً بـ «مضروب».

ثم ذكر الوجه الثاني وهو أن يكون «مُتَبَّر» خبراً مقدماً من الجملة، وجعله مرجوحاً وهو كما قال، لأنَّ الأصل في الأخبار أن تكون مفردةً فما أمكن فيها ذلك لا يُعْدل عنه. إلا أن الزمخشريَّ لم يَذْكر ذلك على سبيل التعيين بل على أحد الوجهين. وقد يكون هذا عنده أرجحَ مِنْ جهة ما ذكره من المعنى، وإذا دار الأمر بين مُرَجِّح لفظي ومُرَجِّح معنوي، فاعتبارُ المعنويِّ أولى، ولا أظنُّ حَمَل الزمخشري على ذلك إلا ما ذكرت.

---

(١) الكشاف ٢/١١٠.
(٢) كذا في الأصل، وفي الكشاف: لازب. يقال: صار الأمر ضربة لازب أي: ثابت.
(٣) البحر ٤/٣٧٨.
(٤) من البحر.

وقوله: «وباطِلٌ ما كانوا» كقوله «مُتَبَّر ما هم فيه» من جواز الوجهين وما ذُكِر فيهما.

والتَّتْبير: الإهلاكُ، ومنه «التِّبْر» وهو كِسارة الذهب لتهالك الناس عليه. وقيل: التتبير: التكسير والتحطيم ومنه التِّبْر لأنه كِسارة الذهب.

آ. (١٤٠) **قوله تعالى: ﴿أغيرَ الله﴾**: الهمزةُ للإنكار والتوبيخ. وفي نصب «غير» وجهان أحدُهما: أنه مفعولٌ به لـ «أبغيكم» على حَذْفِ اللام تقديره: أبغي لكم غيرَ الله، أي: أَطْلُبُ لكم. فلمَّا حذف الحرف وصل الفعل بنفسه، وهو غيرُ منقاس. وفي «إلهاً» على هذا وجهان أحدُهما: ـ وهو الظاهر ـ أنه تمييزٌ لـ «غير». والثاني: أنه حالٌ، ذكره الشيخ[١] وفيه نظر. والثاني من وجهي «غير»[٢]: أنه منصوب على الحال من «إلهاً»، و «إلهاً» هو المفعول به لـ «أَبْغيكم» على ما تقرَّر، والأصل: أبغي لكم إلهاً غير الله، فـ «غير الله» صفـةٌ لـ «إله» فلما قُدِّمَتْ صفةُ النكرةِ عليها نُصِبت حالاً. وقال ابن عطية[٣]: «وغير منصوبة بفعل مضمر، هذا هو الظاهر، ويجوز أن يكون حالاً»، وهذا الذي ذكره من إضمار الفعل لا حاجةَ إليه، فإن أراد أنه على الاشتغال فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ شرطَه أن يعمل المفسِّر في ضمير الأول أو سببيِّه[٤].

قوله: «وهو فَضَّلَكم» يجوز أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال: إمَّا من «الله» وإمَّا من المخاطبين، لأن الجملةَ مشتملةٌ على كلٍ من ضميرَيْهما، ويجوز أن لا يكونَ لها محلٌّ لاستئنافها.

---

(١) البحر ٣٧٩/٤.
(٢) وردت «غير» في الأصل مكررة.
(٣) تفسير ابن عطية ١٥١/٧.
(٤) أي إن الهاء في قولنا «زيداً ضربته» تعود على زيد وقد فسَّرت جملةُ «ضربته» الجملةَ المقدرة، أمَّا «أبغيكم» فليس الضمير فيها هو الأول الذي قدَّره ابن عطية منصوباً بفعل يفسره ما بعده.

[٤٠٢/ب] آ. (١٤١) **قوله تعالى: ﴿وإذ أَنْجَيْناكم﴾**: قرأه العامَّة / مسنداً إلى المُعَظِّم[١]. وابن عامر[٢]: «أنجاكم» مسنداً إلى ضمير الله تعالىٰ جرياً على قوله «وهو فَضَّلكم». وقُرِىء «نَجَّيناكم» مشدداً. وتقدم الخلاف في تشديدِ «يقتلون» وتخفيفِها قبل هذا بقليل[٣]. وتقدَّم في البقرة[٤] إعراب هذه الآيةِ بكمالها فلا حاجةَ إلى إعادته.

آ. (١٤٢) **قوله تعالى: ﴿وواعَدْنا موسىٰ ثلاثين﴾**: تقدَّم الخلاف في وَعَدْنا وواعَدْنا[٥]. وأتىٰ الظرف بعده مفعول[٦] ثان على حَذْفِ مضاف، ولا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى في البقرة فكذا هنا، أي: وَعَدْناه تمامَ ثلاثين، أو أثناءها أو مناجاتها.

قوله: «وأَتْمَمْناها بعَشْر» في هذا الضميرِ قولان، أحدهما: أنه يعودُ على المُواعدة المفهومةِ مِنْ «واعَدْنا»، أي: وأَتْمَمْنا مواعدته بعشر. والثاني: أنها تعودُ على ثلاثين قاله الحوفي. قال الشيخ[٧]: «ولا يَظْهر لأنَّ الثلاثين لم تكن ناقصةً فتتمَّ بعشر». وحُذِف تمييز «عشر» لدلالة الكلام عليه، أي: وأَتْمَمْناها بعشرِ ليال. وفي مُصْحف أُبَيّ «تَمَّمناها» بالتضعيف، عَدَّاه بالتضعيف.

قوله: «فتمَّ ميقاتُ ربه أربعين» الفرق بين الميقات والوقت: أن المِيقات

---

(١) أي المعظِّم نفسَه.
(٢) الحجة ٢٩٤؛ البحر ٤/٣٧٩.
(٣) تقدم في إعرابه الآية ١٢٧ عند قوله تعالىٰ: «سنُقَتِّل أبناءهم».
(٤) الآية ٤٩.
(٥) انظر: إعرابه للآية ٥١ من البقرة عند إعرابه قوله تعالىٰ: «وإذا واعدنا موسى أربعين ليلة ثم اتخذتم العجل من بعده».
(٦) كذا في الأصل لعلها: مفعولاً ثانياً.
(٧) البحر ٤/٣٨٠.

ما قُدِّر فيه عملٌ من الأعمال، والوقت وقت للشيء من غير تقديرِ عمل أو تقريره. وفي نصب «أربعين» أوجهٌ أحدها: أنه حال. قال الزمخشري[1]: «وأربعين» نصب على الحال أي: تَمَّ بالغاً هذا العدد». قال الشيخ[2]: «فعلى هذا لا تكونُ الحال «أربعين»، بل الحالُ هذا المحذوفُ فيُنافَيْ قوله». قلت: لا تنافيَ فيه لأن النحاة لم يزالوا ينسبون الحكم للمعمول الباقي بعد حَذْف عامله المنوبِ عنه، وله شواهد منها: «زيد في الدار أو عندك» فيقولون: الجارُّ والظرف خبر، والخبر في الحقيقة إنما هو الحَدَثُ المقدَّر العاملُ فيهما. وكذا يقولون: «جاء زيد بثيابه» «بثيابه» حال، والحال إنما هو العامل فيه، إلى غير ذلك. وقدَّره الفارسي بـ«معدوداً» قال: «كقولك: «تمَّ القوم عشرين رجلًا» أي: معدودين هذا العدد» وهو تقدير حسن.

الثاني: أن ينتصب «أربعين» على المفعول به، قال أبو البقاء[3]: «لأنَّ معناه بلغ، فهو كقولهم: بَلَغَتْ أرضك جَرِيبَيْن»[4]، أي يُضَمَّن «تَمَّ» معنى «بلغ». الثالث: أنه منصوبٌ على الظرف. قال ابن عطية[5]: «ويصحُّ أن تكون «أربعين» ظرفاً من حيث هي عددُ أزمنة». وفي هذا نظر كيف يكون ظرفاً للتمام، والتمام إنما هو بآخر[6] جزء من تلك الأزمنة؟ إلا بتجوز بعيد: وهو أنَّ كلَّ جزءٍ من أجزاء الوقت سواء كان أولاً أم آخراً إذا نقص ذهب التمامُ. الرابع: أن ينتصب على التمييز. قال الشيخ[7]: «والأصل: «فتمَّ أربعون

---

(١) الكشاف ٢/١١١.
(٢) البحر ٤/٣٨٠.
(٣) الإملاء ١/٢٨٤.
(٤) الجريب: مكيال قَدْر أربعة أقفزة.
(٥) التفسير ٧/١٥٣.
(٦) في ش: تأخير.
(٧) البحر ٤/٣٨١.

ميقاتُ ربه» ثم أسند التمام إلى ميقات، وانتصب «أربعون» على التمييز، فهو منقولٌ من الفاعلية» يعني فيكون كقوله: «واشتعل الرأس شيباً»[1] وهذا الذي قاله وجَعَلَه هو الذي يظهر يُشكل بما ذكره هو في الردِّ على الحوفي، حيث قال[2] هناك: «إن الثلاثين لم تكن ناقصةً فتتمَّ» كذلك ينبغي أن يُقالَ هنا إن الأربعين لم تكن ناقصةً فتتمَّ، فكيف يُقَدِّر «فتمَّ أربعون ميقات ربه»؟ فإنْ أجابَ هنا بجواب فهو جوابٌ هناك لِمَنْ اعترض عليه.

وقوله: «فتمَّ ميقاتُ ربِّه أربعين» في هذه الجملة قولان، أظهرُهما: أنها للتأكيد لأنَّ قولَه قبل ذلك «وأَتْمَمْناها بعشر» فُهِم أنها أربعون ليلةً. وقيل: بل هي للتأسيس لاحتمالِ أن يَتَوهَّم متوهِّم بعشر ساعات أو غير ذلك، وهو بعيدٌ جداً.

قوله: «ربِّه» ولم يقل: ميقاتنا جَرْياً على «واعَدْنا» لِما في إظهار هذا الاسم الشريف من الاعترافِ بربوبية الله له وإصلاحه له.

قوله «هرونَ» الجمهورُ على فتح نونه وفيه ثلاثة أوجه. الأول: أنه مجرورٌ بدلاً من «أخيه». الثاني: أنه عطفُ بيان له. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار أعني. وقرىء[3] شاذاً «هرونُ» بالضم وفيه وجهان أحدهما: أنه منادىً حُذف منه حرفُ النداء، أي: يا هرون كقوله: «يوسُفُ أَعْرِضْ»[4]. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو هرون، وهذا في المعنى كالوجه الذي تقدَّم من أنه منصوبٌ بإضمار أعني فإنَّ كليهما قطع. وقال أبو البقاء[5]: «ولو قرىء بالرفع» فذكرهما، كأنَّه لم يطَّلِعْ على أنها قراءة.

---

(١) الآية ٤ من مريم.

(٢) البحر ٤ / ٣٨٠.

(٣) البحر ٤ / ٣٨١ ولم يذكرها ابن خالويه في شواذه.

(٤) الآية ٢٩ من يوسف.

(٥) الإملاء ١ / ٢٨٤.

آ. (١٤٣) **قوله تعالى: ﴿لميقاتنا﴾**: هذه اللامُ للاختصاص وكذا في قوله تعالىٰ: «لِدُلوكِ الشمس[1] / وليست بمعنى «عند» كما وَهِمَ بَعضُهم. [٤٠٣/أ]

قوله: «أَرِني» مفعولُه الثاني محذوفٌ، والتقدير: أرني نفسَك أو ذاتك المقدسةَ وإنما حَذْفُه مبالغةً في الأدب، حيث لم يواجهْه بالتصريح بالمفعول. وأصل أَرِني: أَرْإني فنُقِلَتْ حركةُ الهمزة. وقد تقدَّم تحريرُه.

قوله: «لن تراني»: «لن» قد تقدَّم أنه لا يلزم مِنْ نفيها التأبيدُ وإن كان بعضُهم فَهِم ذلك، حتى إن ابن عطية[2] قال: «فلو بَقينا على هذا النفي بمجرده لتضمَّن أن موسىٰ لا يَراه أبداً ولا في الآخرة، لكن وَرَدَ من جهة أخرىٰ الحديثُ[3] المتواتر: أنَّ أهلَ الجنةِ يَرَوْنه». قلت: وعلى تقدير أنَّ «لن» ليست مقتضيةً للتأبيد فكلامُ ابنِ عطية وغيرِه ممن يقول: إن نفي المستقبل بعدها يَعُمُّ جميعَ الأزمنة المستقبلة صحيح لكن لِمَدْرك آخرَ: وهو أن الفعلَ نكرةٌ، والنكرةُ في سياق النفي تعمُّ، وللبحث فيه مجال.

والاستدراكُ في قوله «ولكن انظر» واضحٌ. وقال الزمخشري[4]: «فإن قلت: كيف اتصلَ الاستدراكُ في قوله «ولكن انظر» [بما قبله][5]؟ قلت: اتصلَ به على معنى أن النظر إليَّ مُحالٌ فلا تطلبه، ولكن اطلب نظراً آخر وهو أن تنظر إلى الجبل» وهذا على رأيه مِنْ أن الرؤية محالٌ مطلقاً في الدنيا والآخرة[6].

---

(١) الآية ٧٨ من الإسراء: «أقم الصلاة لِدُلوك الشمس».
(٢) التفسير ١٥٥/٧.
(٣) ابن عطية: بالحديث.
(٤) الكشاف ١١٣/٢ ـ ١١٤.
(٥) من الكشاف.
(٦) المعروف أن المعتزلة لا يَرَوْن إمكان النظر إلى الله سبحانه في الآخرة ويُؤولون قوله تعالى: «إلى ربها ناظرة» إلى نِعَم ربها.

قوله: «جَعَلَه دَكّاً» قرأ الأخوان[1] «دَكّاء» بالمدّ على وزن حَمْراء والباقون «دَكّاً» بالقصر والتنوين. فقراءةُ الأخوين تحتمل وجهين أحدهما: أنها مأخوذةٌ مِنْ قولهم: ناقةٌ دكَّاء، أي: منبسطة السَّنام غيرُ مرتفعتِه وإمَّا من قولهم: أرضٌ دكاء للناشزة. وفي التفسير: أنه لم يذهبْ كلُّه، بل ذهب أعلاه فهذا يناسبه. وأمَّا قراءة الجماعة فـ «دَكٌّ» مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به، أي مدكوكاً أو مندَكّاً، على حذف مضاف، أي: ذا دَكٍّ. وفي انتصابه على القراءتين وجهان، المشهور: أنه مفعولٌ ثان لـ «جعل» بمعنى صيَّر. والثاني: ـ وهو رأي الأخفش[2] ـ أنه مصدرٌ على المعنى، إذ التقدير: دَكَّه دَكّاً.

وأمَّا على القراءة الأولى فهو مفعولٌ فقط، أي: صَيَّره مثلَ ناقةٍ دكاء أو أرضٍ دكاء. والدكُّ والدقُّ بمعنى وهو تفتيت الشيء وسَحْقُه. وقيل: تسويتُه بالأرض. وقرأ ابن وثاب: «دُكًّا» بضم الدال والقصر، وهو جمع دَكّاء بالمد كحُمر في حمراء وغُرّ في غَرَّاء[3]، أي جعله قِطَعاً.

قوله: «صَعِقا» حالٌ مقارنةٌ، والخُرورُ السُّقوط، كذا أطلقه الشيخ[4]، وقيَّده الراغب[5] بسقوطٍ يُسمع له خريرٌ، والخريرُ يقال لصوتِ الماءِ والريح وغيرِ ذلك ممَّا يَسْقُط من علوّ. والإفاقة[6]: رجوعُ الفهمِ والعقل إلى الإنسان بعد جنونٍ أو سُكرٍ، ومنه إفاقة المريض وهي رجوعُ قوته، وإفاقةُ الحَلْب: وهي

---

(١) الأخوان حمزة والكسائي. وانظر: السبعة ٢٩٣؛ والحجة ٢٩٤ ـ ٢٩٥؛ والبحر ٤/٣٨٤؛ والشواذ ٤٥.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٠٩.
(٣) الغَرَّاء: المرأة كرُمت فعالها.
(٤) البحر ٤/٣٨٤.
(٥) المفردات ١٤٤.
(٦) انظر: المفردات ٣٨٨.

رجوع الدَّرِّ إلى الضَّرْع يُقال: استَفِقْ ناقَتَك، أي: اتركها حتى يعودَ لبنُها، والفُواق ما بين حَلْبَتَي الحالب. وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ.

آ. (١٤٤) **قوله تعالى: ﴿برسالاتي﴾**: أي: بسبب. وقرأ[١] الحرميَّان: برسالتي بالإفراد، والمراد به المصدر أي: بإرسالي إياك، ويجوز أن يكون على حَذْفِ مضاف، أي: بتبليغِ رسالتي. والرسالة: نفسُ الشيء المرسل به إلى الغير. وقرأ الباقون بالجمع اعتباراً بالأنواع، وقد تقدَّم ذلك في المائدة[٢] والأنعام[٣]. وقرأ العامة «وبكلامي» وهو محتملٌ أن يُراد به المصدرُ، أي: بتكليمي إياك، فيكون كقوله «وكلَّم الله موسى تكليماً»[٤] وقوله[٥]:

٢٢٨٨ــ .... فإنَّ كلامَها شفاءٌ لِما بيا

أي: بتكليمي إياها، ويحتمل أن يكونَ المرادُ به التوراة وما أوحاه إليه من قولهم للقرآن «كلام الله» تسميةً للشيء بالمصدر. وقَدَّم الرسالة على الكلام لأنها أسبقُ أو ليترقَّى إلى الأشرفِ. وكرر حرف الجرِّ تنبيهاً على مغايرة الاصطفاء. وقرأ الأعمش[٦]: «برسالاتي وبكَلِمِي» جمع كلمة، ورَوَىٰ عنه المهدوي أيضاً «وتكليمي» على زنة التفعيل، وهي تؤيد أن الكلامَ مصدرٌ. وقرأ أبو رجاء «برسالتي» بالإفراد و «بكَلِمِي» بالجمع، أي: وبسماع كلمي.

---

(١) السبعة ٢٩٣؛ الحجة ٢٩٥؛ البحر ٤/٣٨٦.
(٢) انظر: إعرابه للآية ٦٧ من المائدة.
(٣) انظر: إعرابه للآية ١٢٤ من الأنعام.
(٤) الآية ١٦٤ من النساء.
(٥) البيت في ديوانه ذي الرمة (ملحق كمبريج) ٦٧٦ برواية:
ألا هل إلى ميٍّ سبيلٌ وساعةٌ تكلِّمني فيها شفاءٌ لما بيا
وهو في هذه الرواية في الهمع ٢/٩٥؛ والدرر ٢/١٢٨.
(٦) البحر ٤/٣٨٧.

آ. (١٤٥) **قوله تعالى: ﴿وكَتَبْنا له في الألواح من كل شيء موعظةً﴾**: «أل» في الألواح يجوز أن تكون لتعريف الماهيَّة وأن تكونَ للعهد، لأنه يُروى في القصة أنه هو الذي قطعها وشقَّقها. وقال ابن عطية(١): «أل» عوض من الضمير، تقديره: «في ألواحه» وهذا كقوله: «فإن الجنَّةَ هي المَأْوىٰ»، أي: مَأْواه»(٢). أمَّا كون «أل» عوضاً(٣) من الضمير فلا يَعْرفه البصريون. وأمَّا قولُه «فإن الجنةَ هي المأوىٰ» فإنَّا نحتاج فيه إلى رابطٍ يَرْبِط بين الاسم والخبر، فالكوفيون يجعلون أل عوضاً من الضمير، والبصريون يُقَدِّرونه، أي: هي المأوىٰ له، وأما في هذه الآية فلا ضرورةَ تدعو إلى ذلك.

وفي مفعول «كَتَبْنا» ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنه «موعظة»، أي: كتبنا له موعظة / وتفصيلاً. و«من كل شيء» على هذا فيه وجهان، أحدُهما: أنه [٤٠٣/ب] متعلِّقٌ بـ«كتبنا»، والثاني: أنه متعلق بمحذوف لأنه في الأصلِ صفةٌ لـ«موعظة»، فلما قُدِّم عليها نُصب حالاً، و«لكلِّ شيء» صفةٌ لـ«تفصيلاً». والثاني: أنه «من كل شيء». قال الزمخشري(٤): «من كل شيء» في محل النصب مفعول «كتبنا»، و«موعظة وتفصيلاً» بدل منه، والمعنى: كَتَبْنا له كلَّ شيء(٥) كان بنو إسرائيل يَحْتاجون إليه في دينهم من المواعظ وتفصيلِ الأحكام». الثالث: أن المفعولَ محلُّ المجرور. قال الشيخ(٦) ـ بعدما حكى الوجهَ الأول عن الحوفي والثاني عن الزمخشري ـ: «ويُحْتَمَلُ عندي وجهٌ ثالثٌ وهو أن يكونَ مفعولُ «كَتَبْنا» موضع المجرور كما تقول: «أكلت من الرغيف»

(١) تفسير ابن عطية ٧/١٥٩.
(٢) الآية ٤١ من النازعات.
(٣) الأصل: «عوض» وهو سهو.
(٤) الكشاف ٢/١١٦.
(٥) ظاهر هذا أن صاحب «الكشاف» لا يلتزم بشروط البصريين في زيادة «مِنْ».
(٦) البحر ٤/٣٨٧ ـ ٣٨٨.

و «مِنْ» للتبعيض، أي: كتبنا له أشيـاء من كل شيء، وانتصب «مَـوْعِظة وتفصيلاً» على المفعول من أجله، أي: كتبنا له تلك الأشيـاءَ للاتِّعـاظ وللتفصيـل» قلت: والظاهر أن هذا الوجهَ هو الذي أراده الزمخشري فليس وجهاً ثالثاً.

قوله: «بقوة» حالٌ: إمَّا من الفاعـل، أي: ملتبساً بقـوة، وإمَّا من المفعول، أي: ملتبسةً بقوة، أي: بقوة دلائلها وبراهينها، والأولُ أوضحُ. والجملةُ مِنْ قوله «فَخُذْها» يُحتمل أن تكونَ بدلاً من قوله «فخُذْ ما آتيتك» وعاد الضميرُ على معنى «ما» لا على لفظِها. ويحتمل أن تكونَ منصوبةً بقول مضمر، ذلك القولُ منسوقٌ على جملة «كتبنا» والتقدير: وكتبنا فقلنا: خُذْ ما. والضميرُ على هذا عائدٌ على الألواح، أو على التوراة، أو على الرسالات، أو على كل شيء لأنه في معنى الأشياء.

قوله: «يأخذوا» الظاهرُ أنه مجزومٌ جواباً للأمر في قوله «وَأْمُرْ». ولا بدَّ مِنْ تأويله لأنه لا يلزمُ مِنْ أمره إياهم بذلك أن يأخذوا، بدليلِ عصيانِ بعضِهم له في ذلك، فإنَّ شَرْط ذلك انحلال الجملتين إلى شَرْطٍ وجزاء. وقيل: انجزم على إضمار اللام تقديره: ليأخذوا، كقوله[1]:

٢٢٨٩ـ محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أمرٍ تَبالا

وهو مذهبُ الكسائي، وابنُ[2] مالك يرى جَوازه إذا كان في جواب «قل»، وهنا لم يُذكر «قل» ولكن ذُكِر شيءٌ بمعناه؛ لأن معنى «وَأْمُرْ» و «قل» واحد.

---

(١) البيت لأبي طـالب أو حسـان أو الأعشى، وهـو في الكتـاب ٤٠٨/١؛ وكتـاب اللامات ٩٤؛ وأسـرار العربيـة ٣٢١؛ ورصف المباني ٢٥٦؛ والمقـرب ٢٧٢/١؛ وابن يعيش ٣٥/٧. والتبال: سوء العاقبة.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٦٩/٣.

قوله: «بأحسِنها» يجوز أن يكونَ حالاً كما تقدم في «بقوة» وعلى هذا فمفعولُ «يأخذوا» محذوفٌ تقديرُه: يأخذوا أنفسهم. ويجوز أن تكونَ الباءُ زائدةً، و«أحسنُها» مفعولٌ به والتقدير: يأخذوا أحسنَها كقوله[1]:

٢٢٩٠ـ . . . . سـودُ المحاجر لا يَقْرأن بالسُّوَرِ

وقـد تقدَّم ذلـك محقَّقاً في قـوله تعـالىٰ: «ولا تُلْقوا بـأيديكم إلى التهلكة»[2]. و«أحسن» يجوز أن تكونَ للتفضيل على بابها، وأن لا تكونَ بل بمعنى حَسَنة كقوله[3]:

٢٢٩١ـ إنَّ الذي سَمَكَ السماء بنى لنا بيتـاً دعـائِـمُـهُ أعـزُّ وأطـولُ

أي: عزيزةٌ طويلة.

قوله: «سأُريكم دارَ الفاسقين» جَوَّزوا في الرؤية هنا أن تكون بصَريةً وهو الظاهر فتتعدَّى لاثنين[4]، أحدهما: ضمير المخاطبين، والثاني «دار». والثاني: أنها قلبيةٌ وهو منقولٌ عن ابن زيد وغيره، والمعنى: سأُعْلِمُكُمْ سيرَ الأولين وما حلَّ بهم من النَّكال. وقيل: دار الفاسقين: ما دارَ إليه أمرُهم، وذلك لا يُعْلم إلا بالإخبار والإعلام. قال ابن عطية[5]: ـ معترضاً على هذا الوجه ـ «ولو كان من رؤية القلب لتعدَّى بالهمزة إلى ثلاثةِ مفعولين. ولو قال قائل: المفعولُ الثالثُ يتضمنه المعنى فهومُقَدَّر، أي: مَذْمومة[6] أوخربة أو مُسَعَّرة ـ على قول من قال إنها جهنم ـ قيل له: لا يجوزُ حَذْفُ هذا المفعولِ

---

(١) تقدم برقم ٧٤٧.
(٢) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٤١٧؛ وابن يعيش ٦/٩٧؛ والخزانة ٣/٤٨٦.
(٤) الأصل في البصرية أن تتعدى لواحد، ولكنها هنا لحقتها همزة التعدية.
(٥) التفسير ٧/١٦١.
(٦) ابن عطية: مدمرة.

ولا الاقتصارُ دونَه لأنها داخلةٌ على الابتداءِ والخبرِ، ولو جُوِّز لكان على قبحٍ في اللسان لا يليق بكتاب الله تعالى».

قال الشيخ[1]: «وحَـذْفُ المفعول الثالث في باب أعلم لدلالة المعنى عليه جائزٌ فيجوز في جواب: هل أعلمتَ زيداً عمراً منطلقاً؟ أعلمتُ زيداً عمراً، وتحذف «منطلقاً» لدلالة الكلام السابق عليه». قلت: هذا مُسَلَّم لكن أين الدليل عليه في الكلام كما في المثال الذي أبرزه الشيخ؟ ثم قال: «وأمَّا تعليلُه بأنَّها داخلةٌ على المبتدأ والخبر لا يدل[2] على المنع، لأن خبرَ المبتدأ يجوزُ حَذْفُه اختصاراً، والثاني والثالث / في باب «أَعْلَمَ» يجوز حَذْفُ كلٍ [٤٠٤/أ] منهما اختصاراً». قلت: حَذْفُ الاختصار لدليل، ولا دليلَ هنا. ثم قال: «وفي قوله لأنها ـ أي «سأريكم» ـ داخلة على المبتدأ والخبر فيه تجوُّزٌ» ويعني أنها قبل النقل بالهمزة داخلة على المبتدأ والخبر.

وقرأ[3] الحسن البصري: «سأُوْريكم» بواو خالصة بعد الهمزة وفيها تخريجان، أحدهما ـ قاله الزمخشري[4] ـ: «وهي لغةٌ فاشية بالحجاز يُقال: أَوْرَني كذا وأَوْرَيْتُه، فوجهه أن يكون مِنْ أَوْرَيْتُ الزندَ فإن المعنى: بَيِّنْه لي وأَنِرْه لأستبينَه. والثاني: ـ ذكره ابن جني[5] ـ وهو أنه على الإشباع فيتولَّد منها الواو قال: «وناسب هذا كونَه موضعَ تهديدٍ ووعيد فاحتمل الإتيان بالواو» قلت: وهذا كقول الآخر[6]:

---

(١) البحر ٤/٣٨٩.
(٢) كذا في البحر والأصل، على حذف الفاء وهي واجبة بعد أمَّا.
(٣) الشواذ ٤٥ ـ ٤٦؛ البحر ٤/٣٨٩.
(٤) الكشاف ٢/١١٧.
(٥) المحتسب ١/٢٥٨.
(٦) لم أهتد إلى قائلها، وهما في الخصائص ١/٤٢؛ وسر الصناعة ١/٣٠؛ واللسان: صور، والإنصاف ٢٣؛ ورصف المباني ١٣. والصور: ج أصور وهو المائل العنق.

٢٢٩٢ـ اللـهُ يعلمُ أنَّـا في تَلَفُّتِنـا يومَ اللقاء إلى أحبابنا صُـورُ
وأنني حيثما يثني الهوى بَصَري من حيث ما سلكوا أَدْنُو فأنظورُ

لكن الإشباعَ بابُه الضرورة عند بعضِهم. وقرأ ابن عباس وقسامة ابن زيد[١]: «سأُوْرِثُكم». قال الزمخشري[٢]: «وهي قراءة حسنة يصححها قوله تعالىٰ «وأَوْرَثْنا القوم»[٣].

آ. (١٤٦) **قوله تعالى: ﴿بغير الحق﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بمحذوفٍ علىٰ أنه حال، أي: يتكبَّرون ملتبسين بغير الحق. والثاني: أن يتعلَّقَ بالفعل قبله أي: يتكبرون بما ليس بحق، والتكبُّر بالحق لا يكون إلا لله تعالى خاصة.

قوله: «وإن يَرَوا» الظاهرُ أنها بَصَريَّة، ويجوز أن تكون قلبية، والثاني محذوفٌ لفَهْم المعنىٰ كقول عنترة[٤]:

٢٢٩٣ـ ولقد نَزَلْتِ فـلا تظنِّي غيـرَه مني بمنزلة المُحَبِّ المُكْـرَمِ

أي: فلا تظني غيره واقعاً مني، وكذا الآية الكريمة، أي: وإن يَرَوا كل آية جائية أو حادثة. وقرأ[٥] مالك بن دينار «يُرَوا» مبنياً للمفعول مِنْ أرى المنقول بهمزة التعدية.

---

(١) كذا في الأصل، وفي البحر ٣٨٩/٤؛ والشواذ ٤٦: قسامة بن زهير وهو المازني البصري الثقة، من الثالثة مات بعد الثمانين. انظر: تقريب التهذيب ١٢٦/٢.
(٢) الكشاف ١١٧/٢.
(٣) الآية ١٣٧ من الأعراف «وأَوْرَثْنـا القوم الذين كانـوا يُستضعفون مشـارق الأرض ومغاربها».
(٤) تقدم برقم ٧٩٩.
(٥) البحر ٣٩٠/٤.

قوله «الرشد» قرأ(1) الأخَوان هنا وأبو عمـرو في قولـه «مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدا»(2) خاصةً دون الأوَّلَيْن فيها بفتحتين، والباقون بضمة وسكون. واختلف الناس فيها: هل هما بمعنى واحد؟ فقال الجمهور: نعم لغتان في المصدر كالبُخْل والبَخَل والسُّقْم والسَّقَم والحُزْن والحَزَن. وقال أبو عمرو بن العلاء: «الرُّشْد بضمة وسكون الصَّلاح في النظر، وبفتحتين الدِّين» قالوا ولذلك أُجْمِع على قوله «فإن آنَسْتم منهم رُشْداً»(3) بالضم والسكون، وعلى قوله «فأولئك تَحَرَّوْا رَشَداً»(4) بفتحتين. ورُوِي(5) عن ابن عامر «الرُّشُد» بضمَّتين وكأنه من باب الإتباع كاليُسُر والعُسُر. وقرأ السلمي «الرَّشاد» بألف فيكون الرُّشْد والرَّشَد والـرَّشـاد كـالسُّقْم والسَّقَم والسَّقـام. وقـرأ ابن أبـي عبلة «لا يتخـذوهـا» و «يتخذوها» بتأنيث الضمير لأن السبيل يجوز تأنيثُها. قال تعالىٰ: «قـلْ هذه سبيلي»(6).

قوله: «ذلك» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ خبره الجارُّ بعده، أي: ذلك الصرف بسبب تكذيبهم. والثاني: أنه في محلِّ نصب. ثم اختُلِف في ذلك: فقال الزمخشري(7): «صَرَفَهم الله ذلك الصَّرْفَ بعينه(8) فجعله مصدراً. وقال ابن عطية(9):

---

(1) السبعة ٢٩٣؛ البحر ٤/٣٩٠؛ الحجة ٢٩٥.
(2) الآية ٦٦ من الكهف.
(3) الآية ٦ من النساء.
(4) الآية ١٤ من الجن.
(5) وهي رواية يحيى بن الحارث عنه. انظر: السبعة ٢٩٣.
(6) الآية ١٠٨ من يوسف.
(7) الكشاف ٢/١١٧.
(8) في مطبوعة الكشاف: بسببه.
(9) التفسير ٧/١٦٢.

«فعلنا ذلك» فجعله مفعولاً به، وعلى الوجهين فالباء في «بأنهم» متعلقةٌ بذلك المحذوفِ.

قوله: «وكانوا» في هذه الجملةِ احتمالان، أحدهما: أنها نسقٌ على خبر «أنَّ»، أي: ذلك بأنهم كذبوا، وبأنهم كانوا غافلين عن آياتنا. والثاني: أنها مستأنفةٌ أخبر الله تعالىٰ عنهم بأنَّ مِنْ شأنهم الغفلةَ عن الآيات وتدبُّرِها.

آ. (١٤٧) **قوله تعالى: ﴿والذين كَذَّبوا﴾**: في خبره وجهان أحدهما: أنه الجملة من قوله «حَبِطَتْ أعمالُهم»، و«هل يُجْزَوْن» خبر ثان أو مستأنف. والثاني: أن الخبرَ «هل يُجْزون» والجملةُ من قوله «حَبِطَتْ» في محلِّ نصب على الحال، و«قد» مضمرة معه عند مَنْ يَشْترط ذلك، وصاحبُ الحال فاعلُ «كذَّبوا».

قوله: «ولقاءِ الآخرة» فيه وجهان، أحدهما: أنه من باب إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل محذوف والتقدير: ولقائهم الآخرة. والثاني: أنه من باب إضافة المصدر للظرف، بمعنى «ولقاء ما وعد الله في الآخرة»، ذكرهما الزمخشري(١). قال الشيخ(٢): «ولا يجيز جُلَّةُ النحويين الإضافةَ إلى الظرف لأن الظرفَ على تقديرِ «في»، والإضافةُ عندهم على تقدير اللام أو «مِنْ»، فإن
[٤٠٤/ب] اتُّسِع في العامل جازَ أن يُنْصَب الظرفُ / نَصْبَ المفعول، ويجوز إذ ذاك أن يُضافَ مصدرُه إلى ذلك الظرف المتَّسَع في عاملِه، وأجازَ بعض النحويين أن تكون الإضافةُ على تقدير «في» كما يُفهِمُ ظاهرُ كلامِ الزمخشري».

قوله: «هل يُجْزَوْن» هذا الاستفهامُ معناه النفي، ولذلك دخلت «إلا»، ولو كان معناه التقريرَ لكان موجِباً فيَبْعُد دخول «إلا» أو يمتنع. وقال الواحدي هنا:

---

(١) الكشاف ١١٧/٢.
(٢) البحر ٣٩١/٤.

«لا بد من تقديرِ محذوفٍ، أي: إلا بما كانوا، أو على ما كانوا، أو جزاء ما كانوا». قلت: لأن نفسَ ما كانوا يَعْملونه لا يُجْزَوْنَه إنما يُجْزون بمقابله وهو واضح.

آ. (١٤٨) **قوله تعالى: ﴿مِنْ بعده مِنْ حُلِيِّهم﴾**: أي: من بعد مضيِّه وذهابه إلى الميقات. والجارَّان متعلقان بـ «اتخذ»، وجاز أن يتعلَّقَ بعاملٍ حرفا جر متحدا اللفظِ لاختلافِ معنييهما؛ لأنَّ الأولى لابتداء الغاية، والثانية للتبعيض. ويجوز أن يكون «من حُليِّهم» متعلقاً بمحذوف على أنه حالٌ من «عملاً» لأنه لو تأخر عنه لكان صفةً فكان يقال: عجلاً مِنْ حليهم.

وقرأ[1] الأخَوان: «حِليِّهم» بكسر الحاء، ووجهُها الإتباع لكسرة اللام، وهي قراءة أصحاب عبدالله وطلحة ويحيى بن وثاب والأعمش، والباقون بضمِّ اللام، وهي قراءة الحسن وأبي جعفر وشَيْبة بن نصاح، وهو في القراءتين جمع حَلْي كطيّ، فُجمع على فُعول كفَلْس وفُلوس، فأصلُه حُلُوي كثُدِيّ في ثُدُوْي فاجتمعت الياءُ والواو وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأُدْغمت، وكُسِرت عين الكلمة، وإن كانت في الأصل مضمومةً لتصِحّ الياء، ثم لك فيه بعد ذلك وجهان: تَرْكُ الفاءِ على ضمِّها أو إتباعُها للعين في الكسرة، وهذا مُطَّرد في كل جَمْعٍ على فُعُول من المعتلِّ اللام، سواء كان الاعتلال بالياء كحُلِيّ وثُدِيّ أم بالواو نحو عُصِيّ ودُلِيّ جمعَ عصا ودَلْو. وقرأ يعقوب «حَلْيَهم» بفتح الحاء وسكون اللام، وهي محتملةٌ لأن يكون الحَلْي مفرداً أريد به الجمعُ أو اسمُ جنسٍ مفردة حَلْيَة على حَدِّ قمح وقمحة.

و «عِجْلاً» مفعولُ «اتَّخذ» و «مِنْ حُليِّهم» تقدَّمَ حكمه. ويجوز أن يكونَ «اتَّخذ» متعديةً لاثنين بمعنى صَيَّر، فيكون «مِنْ حليِّهم» هو المفعولَ الثاني.

---

(١) السبعة ٢٩٤؛ الحجة ٣٩٦؛ البحر ٤/٢٩٢.

وقال أبو البقاء[1]: «هو محذوف، أي: إلهاً» ولا حاجة إليه.

و «جَسَداً» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه نعت. الثاني: أنه عطفُ بيان. الثالث: أنه بدلٌ قاله الزمخشري[2]، وهو أحسنُ، لأن الجسدَ ليس مشتقاً فلا ينعت به إلا بتأويل، وعطفُ البيان في النكرات قليلٌ أو ممتنع عند الجمهور. وإنما قال «جسداً» لئلا يُتَوَهَّمَ أنه كان مخطوطاً أو مَرْقوماً. والجسد: الجثة. وقيل: ذات لحم ودم، والوجهان منقولان في التفسير.

قوله: «له خُوار» في محل النصب نعتاً لـ «عِجْلًا»، وهذا يقوِّي كونَ «جسداً» نعتاً لأنه إذا اجتمع نعت وبدل قُدِّمَ النعتُ على البدل. والجمهور على «خُوار» بخاء معجمة وواو صريحة وهو صوتُ البقر خاصةً، وقد يُستعار للبعير. والخَوَر الضَّعْفُ، ومنه: أرضٌ خَوَّارة ورُمْحٌ خَوَّار، والخَوْران مجرى الرَّوْث وصوت البهائم أيضاً[3]. وقرأ[4] علي رضي الله عنه وأبو السَّمَّال «جُؤَار» بالجيم والهمز وهو الصوت الشديد.

قوله: «ألم يَرَوا» إنْ قلنا: إنَّ «اتخذ» متعدية لاثنين، وإن الثاني محذوف تقديره: واتخذ قوم موسى من بعده عجلاً جسداً إلهاً فلا حاجة حينئذ إلى ادِّعاء حذف جملة يتوجَّه عليها هذا الإنكارُ، وإن قلنا إنها متعدية لواحد بمعنى صنع وعمل، أو متعدية لاثنين، والثاني هو «من حليِّهم» فلا بدَّ مِنْ حَذْفِ جملة قبل ذلك ليتوجَّه عليها الإنكار، والتقدير: فعبدوه. و «يَرَوا» يجوز أن تكون العِلْمية وهو الظاهر، وأن تكون البَصَرِيةَ، وهو بعيد.

---

(١) الإملاء ١/٢٨٥.
(٢) الكشاف ٢/١١٨.
(٣) انظر: مفردات الراغب ١٦١.
(٤) البحر ٤/٣٩٢؛ الشواذ ٤٦.

قوله: «وكانوا ظالمين» يجوز فيها وجهان، أظهرهما: أنها استئنافية، أَخْبَرَ عنهم بهذا الخبرِ وأنه دَيْدَنهم وشأنهم في كلِّ شيء فاتِّخاذُهم العجلَ من جملة ذلك. ويجوز أن تكون حالاً، أي: وقد كانوا أي: اتخذوه في هذه الحالِ المستقرةِ لهم.

آ. (١٤٩) **قوله تعالى: ﴿سُقِط في أيديهم﴾**: / الجارُّ قائم مقام [٤٠٥/أ] الفاعل. وقيل: القائمُ مقامَ [الفاعل] ضميرُ المصدر الذي هو السُّقوط أي: سُقِط السقوط في أيديهم. ونقل الشيخ[١] عن بعضهم أنه قال: «وسقط تضمَّن مفعولاً وهو ههنا المصدر، أي: الإسقاط كقولك: «ذُهب بزيد». قال: «صوابه: وهو هنا ضميرُ المصدر الذي هو السُّقوط، لأنَّ «سقط» ليس مصدرُهُ الإسقاط، ولأن القائمَ مقامَ الفاعل ضميرُ المصدر لا المصدر». وقد نقل الواحدي عن الأزهري[٢] أن قولهم «سُقِط في يده» كقول امرىء القيس[٣]:

٢٢٩٤ـ دَعْ عنك نَهْباً صِيح في حُجُراتِه ولكنْ حديثاً ما حديث الرواحلِ

في كون الفعل مسنداً للجار كأنه قيل: صاح المنتهبُ في حجراته، وكذلك المراد: «سُقِط في يده»، أي: سَقَطَ الندم في يده» قلت: فقوله: «أي: سقط الندم» تصريحٌ بأن القائمَ مقامَ الفاعل حرفُ الجارِّ لا ضميرُ المصدر. ونَقَل الفراء[٤] والزجاج[٥] أنه يُقال: سُقِط في يده وأُسقط أيضاً، إلا أن الفراء قال: «سَقَط ـ أي الثلاثي ـ أكثر وأجودُ». وهذه اللفظةُ تُستعمل في التندُّم والتحيُّر.

---

(١) البحر ٣٩٤/٤.
(٢) تهذيب اللغة ٣٩٢/٨.
(٣) تقدم برقم ٢١٧٧.
(٤) معاني القرآن له ٣٩٣/١.
(٥) معاني القرآن له ٤١٧/٢.

وقد اضْطَرَبَتْ أقوالُ أهل اللغة في أصلها فقال أبو مروان ابن سراج[1] اللغوي: «قولُ العرب: سُقِط في يده مما أَعْياني معناه». وقال الواحدي: «قد بان من أقوال المفسرين وأهلِ اللغة أن «سُقِط في يده» نَدِم، وأنه يُستعمل في صفة النادم». فأمَّا القول في أصله وما حَدُّه فلم أر لأحدٍ من أئمة اللغة شيئاً أرتضيه إلا ما ذكر الزجاجي فإنه قال: «قوله تعالىٰ: «سُقِط في أيديهم» بمعنى ندموا، نَظْمٌ لم يُسمع قبل القرآن ولم تَعْرفه العرب، ولم يوجدْ ذلك في أشعارهم، ويدلُّ على صحة ذلك أن شعراء الإسلام لَمَّا سمعوا هذا النظم واستعملوه في كلامهم خفي عليهم وَجْهُ الاستعمال، لأن عادتَهم لم تَجْرِ به فقال أبو نواس[2]:

٢٢٩٥ـ ونشوةٌ سُقِطْتُ منها في يدي

وأبو نواس هو العالِمُ النِّحْرِيْر فأخطأ في استعمال هذا اللفظ لأن فُعِلْتُ لا يُبْنى إلا من فعلٍ متعدٍ و«سَقَط» لازم لا يتعدىٰ إلا بحرف الصفة[3]، لا يقال: «سُقطت» كما لا يُقال: رُغبت وغُضِبت إنما يقال: رُغِب في، وغُضِب على. وذكر أبو حاتم [أن] «سُقِط فلان في يده» بمعنى ندم وهذا خطأ مثلُ قول أبـي نواس، ولو كان الأمر كذلك لكان النظم «ولما سُقطوا في أيديهم» و«سُقِط القومُ في أيديهم». وقال أبو عبيدة[4]: «يُقال لمن ندم على أمر وعجز عنه: سُقِط في يده».

وقال الواحدي: «وذِكْرُ اليد ههنا لوجهين أحدهما: أنه يُقال للذي

---

(١) لعله عبيدالله بن سلمة اليحصبـي الأندلسي روى عن الأنطاكي وتوفي سنة ٤٠٥. انظر: طبقات القراء ١/٤٨٧. أو لعله سراج بن عبدالملك بن أبـي مروان الأندلسي النحوي أخذ عنه ابن الباذش توفي سنة ٥٠٨. بقية الوعاة ١/٥٧٦.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) كذا في الأصل ولم أهتد إلى توجيه معناها. أسقطها ناسخ (ش) وأثبتُّها كما هي.
(٤) المجاز ١/٢٢٨.

يَحْصُل وإن كان ذلك مما لا يكون في اليد: «قد حَصَل في يده مكروهٌ» يُشَبِّه ما يحصُل في النفس وفي القلب بما يُرى بالعين، وخُصَّت اليدُ بالذِّكر لأنَّ مباشرة الذنوب بها، فاللائمةُ تَرْجِع عليها لأنها هي الجارحة العظمىٰ، فيُسْنَدُ إليها ما لم تباشِرْ كقوله: «ذلك بما قَدَّمَتْ يداك»[1] وكثير من الذنوب لم تقدِّمْه اليد. الوجه الثاني: أن الندم حَدَثٌ يحصلُ في القلب، وأثرهُ يظهر في اليد لأن النادمَ يَعَضُّ يدَه ويَضْرب إحدى يديه على الأخرىٰ كقوله: «فأصبح يُقَلِّبُ كَفَّيْه»[2] فتقليبُ الكف عبارةٌ عن الندم، وكقوله: «ويوم يَعَضُّ الظالم على يديه»[3] فلمَّا كان أثرُ الندم يحصُل في اليدِ مِن الوجه الذي ذكرناه أُضيف سقوطُ الندم إلى اليد؛ لأن الذي يظهر للعيون من فِعْلِ النادم هو تقليبُ الكفِّ وعَضُّ الأنامل واليد، كما أن السرور معنى في القلب يَسْتشعره الإنسان والذي يظهر من حالة الاهتزاز والحركة والضحك وما يجري مجراه».

وقال الزمخشري[4]: «ولمَّا سُقِط في أيديهم»: ولما اشتدَّ ندمهم، لأنَّ مِنْ شأن مَنْ اشتدَّ ندمُه وحسرته أن يَعَضَّ يده غَمَّاً فتصيرَ يدهُ مسقوطاً فيها لأنَّ فاه[5] قد وقع فيها». وقيل: مِنْ عادة النادم أن يُطَأطِئَ رأسه ويضع ذَقَنه على يده معتمداً عليها ويصير على هيئة لو نُزِعت يده لسقط على وجهه، فكأن اليدَ مسقوط فيها. ومعنى «في»: «على»، فمعنى «في أيديهم»: على / أيديهم [٤٠٥/ب]
كقوله: «ولأصلبنَّكم في جُذوع النخل»[6]. وقيل: هو مأخوذ من السِّقاط

---

(١) الآية ١٠ من الحج.
(٢) الآية ٤٢ من الكهف.
(٣) الآية ٢٧ من الفرقان.
(٤) الكشاف ٢/١١٨.
(٥) في مطبوعة الكشاف «لأن فاقده».
(٦) الآية ٧١ من طه

وهو كثرة الخطأ، والخاطِىءُ يندم على فِعْله. قال ابن أبـي كاهل[1]:

٢٢٩٦ـ كيف يَرْجُون سِقاطي بعدما لَفَّـع الـرأسَ بيـاضٌ وصَلَعْ

وقيل: هو مأخوذٌ من السَّقيط، وهو ما يُغَشِّي الأرض من الجليد يشبه الثلج؛ يقال منه: سَقَطَت الأرض كما يقال: ثَلَجت، والسَّقْطُ والسَّقيط يذوب بأدنى حرارة ولا يَبْقى، ومَنْ وقع في يده السَّقِيط لم يحصل منه على شيءٍ فصار هذا مثلاً لكل مَنْ خسر في عاقبته ولم يحصل من بغيته على طائل.

واعلم أن «سُقِط في يده» عَدَّه بعضُهم في الأفعال التي لا تتصرَّف كنِعْمَ وبئس. وقرأ[2] ابن السَّمَيْفع «سَقَط في أيديهم» مبنيَّاً للفاعِل، وفاعلُه مضمر، أي: سقط الندمُ، هذا قولُ الزجاج[3]. وقال الزمخشري[4]: «سقط العَضُّ». وقال ابن عطية[5]: «سَقَط الخسران والخيبة» وكل هـذه أمثلةٌ. وقرأ ابن أبـي عبلة «أُسْقِط» رباعياً مبنياً للمفعول. وقد تقدَّم أنها لغةٌ نقلها الفراء[6] والزجاج[7].

قوله: «ورَأَوْا أنهم» هذه قلبيَّة، ولا حاجةَ في هذه إلى تقديمٍ وتأخير كما زعَمَه بعضُهم قال: «تقديره: ولما رأوا أنهم قد ضلُّوا وسُقِط في أيديهم». قال: «لأنَّ الندمَ والتحسُّر إنما يقعان بعد المعرفة».

---

(١) وهو سُوَيْد. والبيت في الصحاح «سقط»؛ وتفسير ابن عطية ١٦٦/٧؛ والبحر ٣٩٣/٤. ولفَّعَ: غطى.
(٢) البحر ٣٩٤/٤؛ الشواذ ٤٦.
(٣) معاني القرآن ٤١٧/٢.
(٤) الكشاف ١١٨/٢.
(٥) التفسير ١٦٦/٧.
(٦) معاني القرآن له ٣٩٣/١.
(٧) معاني القرآن له ٤١٧/٢.

قوله: «لَئِنْ لم يَرْحَمْنا» قرأ[1] الأخَوان: «ترحمنا وتغفر» بالخطاب، «ربَّنا» بالنصب. وهي قراءةُ الشعبي وابن وثاب وابن مصرف والجحدري والأعمش، وأيوب، وباقي السبعة بياء الغيبة فيهما، «ربُّنا» رَفْعاً، وهي قراءة الحسن ومجاهد والأعرج وشيبة وأبي جعفر. فالنصبُ على أنه منادىً وناسبه الخطاب، والرفعُ على أنه فاعل، فيجوز أن يكون هذا الكلامُ صَدَرَ من جميعهم على التعاقب، أو هذا من طائفة وهذا من طائفة، فَمَنْ غلب عليه الخوفُ وقَوِي على المواجهة خاطب مستقيلاً من ذنبه، ومَنْ غلب عليه الحياء أخرج كلامه مُخْرج المُسْتحيي من الخطاب، فأسند الفعل إلى الغائب[2].

آ. (١٥٠) **قوله تعالى: ﴿غضبانَ أَسِفاً﴾**: حالان من موسى عند مَنْ يجيز تعدُّدَ الحال، وعند مَنْ لا يجيزه يَجْعَلُ «أَسِفاً» حالاً من الضمير المستتر في «غضبان» فتكون حالاً متداخلةً، أو يجعلها بدلاً من الأولى، وفيه نظرٌ لعُسْر إدخالِه في أقسام البدل، وأقربُ ما يقال: إنه بدلُ بعضٍ من كل إن فسَّرنا الأسِفَ بالشديد الغضب، أو بدلُ اشتمال إن فسَّرناه بالحزين. يقال: أسِف يأسَفُ أَسَفاً، أي: اشتدَّ غضبُه. قال تعالىٰ: «فلما آسَفونا انتقمنا منهم»[3] ويقال: بل معناه حَزِن ومنه قوله[4]:

٢٢٩٧ـ غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ... ينقضي بالهمِّ والحزن

فلما كانا متقاربَيْنِ في المعنى صَحَّت البدليةُ على ما ذكرته لك، ويدلُّ على مقاربة ما بينهما ــ كما قال الواحدي ــ قولُه[5]:

---

(١) السبعة ٢٩٤؛ الحجة ٢٩٦؛ البحر ٤/٣٩٤.
(٢) انظر: البحر ٤/٣٩٤.
(٣) الآية ٥٥ من الزخرف.
(٤) البيت لأبي نواس وليس في ديوانه، وهو في المغني ٢١١؛ والخزانة ١/١٦٧؛ والهمع ١/٩٤؛ والدرر ١/٧٢.
(٥) لم أقف عليه.

٢٢٩٨ـ . . . . فحزنُ كلِّ أخي حُزْنٍ أخو الغضبِ

وقال الأعشى(١):

٢٢٩٩ـ أرىٰ رجلاً منكمْ أسِيفاً كأنما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْه كَفّاً مُخَضَّبا

فهذا بمعنى غضبان. وفي الحديث: «إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيف»(٢)، أي: حزين، ورجلٌ أَسِف: إذا قُصِد ثبوتُ الوصف واستقراره، فإن قُصِد به الزمان جاء على فاعِل.

قوله: «قال: بِئْسما» هذا جوابُ «لمَّا» وتقدَّم الكلامُ على «بئسما»، ولكنَّ المخصوصَ بالذم محذوفٌ، والفاعلُ مستتر يفسِّره «ما خَلَفْتموني» والتقدير: بئس خلافةً خَلَفْتمونيها خلافتُكم.

قوله: «أَعَجِلْتُمْ أمرَ ربكم» في «أَمْرَ» وجهان أحدهما: أنه منصوب على المفعول بعد إسقاط الخافض وتضمين الفعل معنى ما يتعدى بنفسه، والأصل: أَعَجِلْتُمْ عن أمر ربكم. قال الزمخشري(٤): «يقال: عَجِل عن الأمر: إذا تركه غير تامٍّ، ونقيضه تَمَّ، وأعجله عنه غيره، ويُضَمَّن معنى سبق فيتعدَّى تعديتَه فيقال: عَجِلْتُ الأمر، والمعنىٰ: أعجلتم عن أمر ربكم». والثاني: أنه متعدٍّ بنفسه غيرَ مضمَّنٍ معنى فعل(٥) آخر. حكى يعقوب «عَجِلْتُ الشيء سبقته، وأعجلت الرجل استعجلته، أي: حملتُه على العَجَلة».

قوله: «يَجُرُّه إليه» فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: أن الجملةَ حالٌ من ضمير موسى المستتر في «أخذ»، أي: أخذ جارّاً إليه. الثاني: أنها حال من «رأس»

(١) ديوانه ١١٥؛ شرح جمل الزجاجي ٢/٦٩١؛ مجالس ثعلب ٣٨.
(٢) البخاري: الأذان ٣٩؛ (الفتح) ٢/١٥١؛ ابن حنبل ٦/١٥٩.
(٣) انظر: إعرابه للآيات: ٩٠ البقرة، ٩٣ البقرة.
(٤) الكشاف ٢/١١٩.
(٥) قوله «فعل» غير واضح في الأصل.

قاله أبو البقاء[1] وفيه نظرٌ لعدم الرابط. الثالث: أنها حال من «أخيه» قال أبو البقاء[2]: «وهو ضعيفٌ» يعني من حيث / إن الحال من المضاف إليه يَقِلُّ [٤٠٦/أ] مجيئُها أو يمتنعُ عند بعضهم. قلت: وقد تقدم غيرَ مرة أن بعضَهم يُجَوِّزه في صورٍ هذه منها، وهو كونُ المضافُ جزءاً من المضاف إليه.

قوله: «قال ابن أُمَّ» قرأ[3] الأخَوان وأبو بكر وابن عامر هنا وفي طه[4] بكسر الميم والباقون بفتحها. فأمَّا قراءة الفتح ففيها مذهبان: مذهبُ البصريين أنهما بُنيا على الفتح لتركُّبهما تركيب خمسة عشر، فعلى هذا فليس «ابن» مضافاً لـ «أم» بل مركَّب معها فحركتُهما حركةُ بناء. والثاني: مذهب الكوفيين وهو أن «ابن» مضاف لـ «أُمِّ» و «أم» مضافة لياء المتكلم، وياء المتكلم قد قلبت ألفاً كما تقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلاماً، ثم حُذِفَتْ الألفُ واجْتُزِىء عنها بالفتحة كما يُجْتَزَأ عن الياء بالكسرة، فحينئذ حركة «ابن» حركةُ إعراب وهو مضاف لـ «أُمَّ» فهي في محلِّ خفضٍ بالإضافة.

وأما قراءةُ الكسر فعلى رأي البصريين هو كسرُ بناءٍ لأجل ياء المتكلم، بمعنى أنَّا أَضَفْنا هذا الاسمَ المركب كلَّه لياء المتكلم فكُسِر آخرُه، ثم اجتُزِىء عن الياء بالكسرة فهو نظير: يا أحَدَ عشري ثم: يا أحد عَشرِ بـالحذف، ولا جائز أن يكونا باقيين على الإضافة إذ لم يَجُزْ حَذْفُ الياء لأن الاسمَ ليس منادىً، ولكنه مضافٌ إليه المُنادىٰ فلم يَجُزْ حَذْفُ الياء منه. وعلى رأي الكوفيين يكون الكسرُ كسرَ إعراب وحُذِفت الياءُ مجتَزَأً عنها بالكسرة كما اجتزِىءَ عن ألفها بالفتحة. وهذان الوجهان يَجْريان في «ابن أم» و «ابن عم»

---

(١) الإملاء ٢٨٥/١.

(٢) الإملاء ٢٨٥/١.

(٣) السبعة ٢٩٥؛ الحجة ٢٩٧؛ البحر ٣٩٦/٤؛ الشواذ ٤٦.

(٤) الآية ٩٤.

و «ابنة أم» و «ابنة عم». فاعلم أنه يجوزُ في هذه الأمثلةِ الأربعةِ خاصةً خمسُ لغات، فُصْحاهُنَّ: حَذْفُ الياء مجتزأ عنها بالكسرة، ثم قَلْبُ الياءِ ألفاً فَيَلْزَمُ قَلْبُ الكسرةِ فتحةً، ثم حَذْفُ الألف مجتزَأً عنها بالفتحة، ثم إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة[1]، وأمَّا غيرُ هذه الأمثلة الأربعة[2] ممَّا أُضيف إلى مضاف إلى ياء المتكلم في النداء فإنه لا يجوزُ فيه إلا ما يجوزُ في غير باب النداء لأنه ليس منادىً نحو: يا غلامَ أبـي ويا غلام أمي، وإنما جَرَتْ هذه الأمثلةُ خاصةً هذا المجرىٰ تنزيلاً للكلمتين منزلةَ كلمةٍ واحدة ولكثرة الاستعمال.

وقُرىء «يابن أمي» بإثباتِ الياء ساكنةً، ومثلُه قوله[3]:

٢٣٠٠ــ يـابنَ أُمِّي ويـا شُقَيِّق نفسي … أنت خَلَّفْتَني لـدهـرٍ شـديـدِ

وقول الآخر[4]:

٢٣٠١ــ يا بنَ أمي فَدَتْكَ نفسي ومالي … ....

وقُرىء أيضاً: «ابن إمِّ» بكسر الهمزة والميم وهو إتباعٌ. ومِنْ قَلْبِ الياءِ ألفاً قولُه[5]:

٢٣٠٢ــ يابنة عَمَّا لا تَلُومي واهْجَعي

---

(١) فتكون اللغات كما يلي: ابن أمِ ــ ابن أما ــ ابن أمَّ ــ ابن أميْ ــ ابن أميَ.

(٢) وهي: ابن أم وابن عم وابنة أم وابنة عم.

(٣) البيت لأبـي زبيد الطائي، وهو في الكتاب ٣١٨/١، واللسان: شقق؛ والهمع ٥٤/٢؛ والدرر ٧٠/٢؛ والحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ٢١٥.

(٤) لم أهتد إلى قائله وتمامه، وهو في البحر ٣٩٦/٤.

(٥) البيت لأبـي النجم وبعده:

لا يخرق اللومُ حجابَ مسمعي

وهو في الكتاب ٣١٨/١؛ والنوادر ١٩؛ والمحتسب ٢٣٨/٢؛ والحلل ٢١٤؛ والهمع ٥٤/٢؛ والدرر ٧٠/٢.

وقوله[1]:

٢٣٠٣ـ كُنْ لي لا عَليَّ يـا بن عَمَّا   نَـدُمْ عَزِيـزَيْنِ ونُكْفَ الـذَّمَّـا

قوله: «فلا تُشْمِتْ» العامَّة على ضم التاء وكسر الميم وهو مِنْ أَشْمت رباعياً، «الأعداء» مفعول به. وقرأ[2] ابن محيصن «فلا تَشْمِتْ» بفتح التاء وكسر الميم، ومجاهد بفتح التاء أيضاً وفتح الميم، «الأعداءَ» نصب على المفعول به. وفي: هاتين القراءتين تخريجان، أظهرهما: أن شمِت أو شَمَت بكسر الميم أو فتحها متعدٍّ بنفسه كأشمت الرباعي، يقال: شمت بـي زيدٌ العدوَّ، كما يقال: أَشْمَتَّ بـي العدو. والثاني: أنَّ «تَشْمت» مسندٌ لضمير الباري تعالى، أي: فلا تَشْمت يا رب، وجاز هذا كما جاز «الله يَسْتهزىء بهم» ثم أضمر ناصباً للأعداء كقراءة الجماعة قاله ابن جني[3]، ولا حاجةَ إلى هذا التكلف لأنَّ «شمت» الثلاثي يكون متعدِّياً بنفسه، والإضمارُ على خلاف الأصل. وقال أبو البقاء[4] ـ في هذا التخريج ـ: «فلا تشمت أنت» فجعل الفاعلَ ضميرَ موسى، وهو أولىٰ من إسناده إلى ضمير الله تعالىٰ. وأمَّا تنظيرُه بقوله «الله يَسْتهزىء بهم» فإنما جاز ذلك للمقابلة في قوله: «إنما نحن مستهزئون»[5] وكقوله: «ومَكَـروا ومَكَر الله»[6] ولا يجـوز ذلك في غيـر المقابلة.

وقرأ حميد بن قيس: «فلا تَشْمِت» كقراءة ابن محيصن، ومجاهد[7]

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٤/٢٥٠.

(٢) البحر ٤/٣٩٦؛ الشواذ ٤٦.

(٣) المحتسب ١/٢٥٩.

(٤) الإملاء ١/٢٨٥.

(٥) الآية ١٤ من البقرة.

(٦) الآية ٣٠ من الأنفال.

(٧) هذه رواية ثانية عن مجاهد، فالأولى بنصب الأعداء، والثانية برفعها، وكلاهما بفتح الميم.

[٤٠٦/ب] كقراءته فيه أولاً، إلا أنهما رفعا الأعداء على الفاعلية، جعلا شمت / لازماً فرفعا به «الأعداء» على الفاعلية، فالنهي في اللفظ للمخاطب والمرادُ بـه غيرُه كقولهم: «لا أُرَيَنَّك ههنا»، أي: لا يكنْ منك ما يقتضي أن تَشْمت بـي الأعداء.

والإشمات[1] والشَّماتة: الفَرَح ببلِيَّة تنال عدوَّك قال[2]:

٢٣٠٤ـ .... والموتُ دون شماتَـةِ الأعداء

قيل: واشتقاقُها مِنْ شوامِتِ الدابة وهي قوائمُها؛ لأن الشماتةَ تَقْلِبُ قلبَ الحاسِد في حالَتَي الفرح والترح كتقلُّب شوامت الـدابة. وتشميت العاطس وتَسْميته بالشين والسين الدعاء له بالخير، قال أبو عبيد[3]: «الشينُ أَعْلَى اللغتين» وقال ثعلب: «الأصلُ فيهما السين مِنَ السَّمْت، وهو القصد والهَدْيُ». وقيل: معنى تشميتِ العاطس بالمعجمة أن يُثَبِّته الله كما يثبت قوائم الدابة. وقيل: بل التفعيل للسَّلْب، أي: أزال الله الشماتة به، وبالسين المهملة، أي: ردَّه الله إلى سَمْتِه الأول أي هيئته لأنه يحصُل له انزعاج. وقال أبو بكر: «يقال: سَمَته وسَمَت عليه، وفي الحديث: «وسَمَّت عليهما»[4].

آ. (١٥٢) **قوله تعالى: ﴿وكذلك نَجْزي المفترين﴾**: أي: ومثلَ ذلك النيل من المعصية والذل نجزي المفترين.

آ. (١٥٣) **قوله تعالى: ﴿والذين عملوا﴾**[5]: مبتدأ، وخبره قوله:

---

(١) انظر: المفردات ٢٦٦.

(٢) تقدم برقم ١١٥٣.

(٣) غريب الحديث له ٢/ ١٨٤ وزاد «وأكثر».

(٤) رواه ابن حنبل في المسند ٣/١٠٠؛ ١١٧، ١٧٦.

(٥) الأصل: «كسبوا» وهو سهو.

«إن ربك» إلى آخره. والعائد محذوف والتقدير: غفورٌ لهم رحيم بهم كقوله: «ولَمَنْ صبر وغفر إن ذلك لَمِنْ عَزْم الأمور»[1] أي: منه.

قوله: «مِنْ بعدها» يجوز أن يعود الضمير على «السيئات» وهو الظاهر، ويجوز أن يكونَ عائداً على التوبة المدلول عليها بقوله: «ثم تابوا»، أي: من بعد التوبة. قال الشيخ[2]: «وهذا أَوْلَى، لأن الأولَ يلزمُ منه حَذْفُ مضافٍ ومعطوفِه، إذ التقدير: من بعد عَمَلِ السيئات والتوبة منها».

قوله: «وآمنوا» يجوز أن تكونَ الواوُ للعطفِ فيقال: التوبة بعد الإيمان فكيف جاءَتْ قبلَه؟ فيقال: الواو لا تُرَتِّبُ، ويجوز أن تكونَ الواوُ للحال، أي: تابوا وقد آمنوا.

آ. (١٥٤) **قوله تعالى: ﴿ولَمَّا سكت﴾**: السُّكوت والسُّكات: قَطْعُ الكلامِ، وهو هنا استعارةٌ بديعة. قال الزمخشري[3]: «هذا مَثَلٌ كأن الغضبَ كان يُغْرِيه على ما فعل ويقول له: قل لقومك كذا، وأَلْقِ الألواحِ وجُرَّ برأس أخيك إليك، فترك النطق بذلك وترك الإغراء به، ولم يستحسن هذه الكلمة ولم يَسْتَفْصِحْها كل ذي طبع سليم وذوق صحيح إلا لذلك، ولأنه من قبيل شُعَب البلاغة، وإلا فما لِقراءة معاوية بن قرة «ولمَّا سكن» بالنون لا تجدُ النفسَ عندها شيئاً من تلك الهزة وطرفاً من تلك الروعة؟».

وقيل: شَبَّه جمود الغضب بانقطاع كلام المتكلم. قال يونس[4]: «سال

(١) الآية ٤٣ من الشورى.
(٢) البحر ٤/٣٩٧.
(٣) الكشاف ٢/١٢٠.
(٤) وهو يونس بن حبيب يحكي قولاً عن العرب. انظر: البحر ٤/٣٩٨.

الوادي ثم سكت» فهذا أيضاً استعارةٌ. وقال الزجاج[1]: «مصدر سَكَتَ الغضبُ السكتة، ومصدر سَكَت الرجل السكوت» وهذا يقتضي أن يكون «سكت الغضب» فعلاً على حِدَته. وقيل: هذا من باب القلب والأصل: ولما سكت موسى عن الغضب نحو: أَدْخَلْتُ القلنسوة في رأسي، وهذا ينبغي أن لا يجوز لعدم الاحتياج إليه،مع ما في القلب من الخلاف الذي ذكرته لك غير مرة.

قوله: «وفي نُسْخَتِها هدىً»، هذه الجملة في محل نصب على الحال من الألواح أو من ضمير موسىٰ، والأول أحسن.

قوله: «للذين» متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ لـ «رحمة» أي: رحمة كائنة للذين. ويجوز أن تكونَ اللامُ لامَ المفعول من أجله كأنه قيل: هدى ورحمة لأجل هؤلاء، و «هم» مبتدأ، و «يرهبون» خبره، والجملةُ صلة الموصول.

قوله: «لربِّهم يَرْهَبون» في هذه اللامِ أربعةُ أوجه، أحدها: أن اللامَ مقويةٌ للفعل، لأنه لمَّا تقدَّم معمولُه ضَعُفَ فقوي باللام كقوله: «إن كنتم للرؤيا تَعْبُرون» وقد تقدم أن اللامَ تكونُ مقويةً حيث كان العامل مؤخراً أو فرعاً نحو: «فعَّال لِما يريد»[2]، ولا تُزاد في غير هذين إلا ضرورةً عند بعضهم كقوله[3]:

٢٣٠٥ـ ولمَّا أن تَواقَفْنا قليلاً … أَنَخْنا للكلاكلِ فارْتَمَيْنا

---

(١) معاني القرآن ٤١٩/٢، وعبارته: «يقال سكت يسكُت سَكْتاً إذا هو سكن، وسكت يسكت سُكوتاً وسَكْتاً إذا قطع الكلام». وظاهر النص هنا أنه لم يفرق بين الرجل والغضب.

(٢) الآية ١٠٧ من هود.

(٣) تقدم برقم ٤١.

أو في قليل عند آخرين كقوله تعالى: «رَدِفَ لكم»[1]. والثاني: أن اللامَ لامُ العلة، وعلى هذا فمفعولُ «يرهبون» محذوفٌ تقديره: يرهبون عقابَه لأجله، وهذا مذهب الأخفش[2]. / الثالث: أنها متعلقةٌ بمصدرٍ محذوف [٤٠٧/أ] تقديره: الذين هم رهبتهم لربهم، وهو قول المبرد، وهذا غير جارٍ على قواعد البصريين لأنه يَلْزَمُ منه حَذْفُ المصدر وإبقاءُ معموله وهو ممتنعٌ إلا في شعر، وأيضاً فهو تقديرٌ مُخْرِجٌ للكلام عن وجه فصاحته. الرابع: أنها متعلقةٌ بفعلٍ مقدر أيضاً تقديره: يخشعون لربهم. ذكره أبو البقاء[3] وهو أولى ممَّا قبله.

آ. (١٥٥) **قوله تعالى: ﴿واختار موسىٰ﴾**: «اختار» يتعدَّى لاثنين إلى أوَّلهما بنفسه وإلى ثانيهما بحرف الجر، ويجوز حَذْفُه، تقول: «اخترت زيداً من الرجال»، ثم تَتَّسِعُ فتحذف «مِنْ» فتقول: «زيداً الرجال» قال[4]:

٢٣٠٦ـ اخْتَرْتُكَ الناسَ إذ رثَّتْ خلائِقُهُمْ ... واعتلَّ مَنْ كان يُرجى عنده السُّؤلُ

وقال الراعي[5]:

٢٣٠٧ـ فقلْتُ له اخترها قَلوصاً سمينة ... ونابٌ علينا مثل نابِكَ في الحيا

وقال الفرزدق[6]:

---

(١) الآية ٧٢ من النمل.

(٢) معاني القرآن ٣١١/٢.

(٣) الإملاء ٢٨٦/١.

(٤) البيت للراعي وهو في الطبري ١٤٦/١٣؛ والقرطبي ٢٩٤/٧.

(٥) ديوان الراعي ١٩٢ وصدره فيه:

فقلت لِـرَبِّ الناب خُـذها ثنيَّـةً

والحيا: الشحم والسمن.

(٦) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٤١٨/١؛ والكتاب ١٨/١؛ ومعاني القرآن للأخفش ٣١٢/٢؛ وابن يعيش ١٢٣/٥؛ ومجالس العلماء ١٩٣. وقد حُذِفت حركة من التفعيلة الأولى فأصبحت فَعْلن لأن البيت من الطويل.

٢٣٠٨ـ منا الذي اختير الرجالَ سماحةً وجوداً إذا هَبَّ الرياح الزعازعُ

وهذا النوعُ مقصورٌ على السماع، حَصَره النحاة في ألفاظ، وهي: اختار وأَمَر كقوله[١]:

٢٣٠٩ـ أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به فقد تَرَكْتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ

واستغفر كقوله[٢]:

٢٣١٠ـ أستغفرُ اللّـهَ ذنباً لستُ محصيَه ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

وسمَّى [نحو:] سَمَّيْتُ ابني بزيد، وإن شئت: زيداً. و«دعا» بمعناه قال[٣]:

٢٣١١ـ دَعَتْني أمُّ عمرو أخاها ولم أكن أخاها ولم أَرْضَـعْ لها بلَبـانِ

و«كَنَى» تقول: كَنَيْته بفلان، وإن شئت فلاناً. و«صَدَق» قال تعالى: «ولقد صدقكم الله وعده»[٤]. و«زوَّج» قال تعالى: «زوَّجناكها»[٥]. ولم يزد الشيخ[٦] عليها. ومنها أيضاً «حدَّث وأنبأ ونبّا وأخبر وخبَّر» إذا لم تُضَمَّن معنى أعْلَم. قال تعالىٰ: «مَنْ أنبأك هذا»[٧] وقال: «فلمَّا نبَّأها به»[٨]. وتقول: حَدَّثْتك بكذا، وإن شئت: كذا، قال[٩]:

٢٣١٢ـ لَئِنْ كان ما حُدِّثْته اليومَ صادقاً أَصُمْ في نهارِ القيظِ للشمس باديا

---

(١) تقدم برقم ٢٢١.
(٢) تقدم برقم ٦٩٠.
(٣) تقدم برقم ٤٩٨.
(٤) الآية ١٥٢ من آل عمران. والتعدّي الآخر للفعل بـ«في». انظر: القاموس: صدق.
(٥) الآية ٣٧ من الأحزاب «فلما قضى زيدٌ منها وَطَراً زوَّجناكها».
(٦) البحر ٣٩٨/٤.
(٧) الآية ٣ من التحريم «فلما نبَّأها به قالت مَنْ أنبأك هذا».
(٨) الآية ٣ من التحريم.
(٩) تقدم برقم ٦٦٢.

و «قومه» مفعولٌ ثانٍ على أوَّلهما، والتقدير: واختار موسى سبعين رجلاً من قومه. ونقل أبو البقاء[1] عن بعضهم أن «قومَه» مفعول أول و «سبعين» بدل، أي: بدل بعض من كل، ثم قال: «وأرى أن البدلَ جائزٌ على ضعف وأن التقدير: سبعين رجلاً منهم». قلت: إنما كان ممتنعاً أو ضعيفاً لأنَّ فيه حَذْفَ شيئين: أحدُهما المختار منه، فإنه لا بد للاختيار من مختارٍ ومختار منه، وعلى البدل إنما ذُكِر المختارُ دونَ المختار منه. والثاني: أنه لا بد من رابط بين البدل والمبدل منه وهو «منهم» كما قدَّره أبو البقاء[2]، وأيضاً فإن البدلَ في نية الطَّرْح.

وأصل اختار: اختَيَرَ افتعل من لفظ الخير كاصطفى من الصفوة. و «لميقاتنا» متعلقٌ به أي: لأجل ميقاتنا. ويجوز أن يكونَ معناها الاختصاصَ، أي: اختارهم مخصصاً بهم الميقات كقولك: اختير لك هذا.

قوله: «لو شِئْت» مفعولُ المشيئة محذوف أي: لو شِئْتَ إهلاكنا، و «أهلكتهم» جواب لو، والأكثر الإتيانُ باللام في هذا النحو، ولذلك لم يَأْتِ مجرداً منها إلا هنا، وفي قوله «أنْ لو نشاء أَصَبْناهم»[3] وفي قوله: «لو نشاء جَعَلْناه أُجاجاً»[4]. ومعنى «من قبل» أي: قبل الاختيار وأَخْذ الرجفة.

قوله: «وإياي» قد يتعلَّق به مَنْ يرى جواز انفصال الضمير مع القدرة على اتصاله، إذ كان يمكنُ أن يُقال: أهلكتنا، وهو تعلُّقٌ واهٍ جداً لأن مقصودَه صلى الله عليه وسلم التنصيص على هلاك كلٍ على حِدَتِه تعظيماً للأمر، وأيضاً فإن موسى لم يتعاطَ ما يقتضي إهلاكَه بخلاف قومه، وإنما قال ذلك تسليماً منه لربِّه، فعطَف ضميرَه تنبيهاً على ذلك، وقد تقدم لك

---

(١) الإملاء ١/٢٨٦.
(٢) لا يشترط النحاة في البدل مثل هذا الرابط.
(٣) الآية ١٠٠ من الأعراف.
(٤) الآية ٧٠ من الواقعة.

ـ فهذه من هذا ـ في قوله «ولقد وصَّيْنا الذين أوتوا الكتاب مِنْ قبلكم وإياكم»[1] وقوله «يُخْرِجون الرسول وإياكم»[2].

قوله: «أَتُهْلكنا» يجوز فيه أن يكون[3] على بابه، أي: أتعُمُّنا بالإهلاك أم تخصُّ به السفهاءَ منا؟/ ويجوز أن يكونَ بمعنى النفي، أي: ما تُهْلِكُ مَنْ لم يُذنب بذنب غيره، قاله أبو بكر بن الأنباري، قال: «وهو كقولك: أتُهين مَنْ يكرمك؟ وعن المبرد: هو سؤالُ استعطاف. و«منا» في محل نصب على الحال من «السفهاء» ويجوز أن تكون للبيان. [٤٠٧/ب]

قوله: «تُضِلُّ بها» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون مستأنفةً فلا محلَّ لها. والثاني: أن تكون حالاً من «فتنتك» أي: حالَ كونها مُضِلاً بها. ويجوز أن تكون حالاً من الكاف لأنها[4] مرفوعةٌ تقديراً بالفاعلية، ومنعه أبو البقاء[5] قال: «لعدم العامل فيها» وقد تقدَّم البحث معه فيه غير مرة.

آ. (١٥٦) **قوله تعالى: ﴿هُدْنا﴾**: العامَّةُ على ضم الهاء، مِنْ هاد يهود بمعنى مال، قال[6]:

٢٣١٣ـ قد عَلِمَتْ سَلْمى وجاراتُها أني مِنَ الله لها هائدُ

أو تاب، مِنْ قوله[7]:

٢٣١٤ـ إني امرؤٌ مما جَنَيْتُ هائِدُ ....

(١) الآية ١٣١ من النساء.
(٢) الآية ٨ من الممتحنة.
(٣) أي الاستفهام.
(٤) أي الكاف.
(٥) الإملاء ١/٢٨٦، وعبارة المطبوعة «ويجوز» وسقطت «لا» سهواً.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٤٠١.
(٧) تقدم برقم ٥١٢.

ومن كلامِ بعضهم: «يا راكبَ الذنب هُدْهُدْ، واسجد كأنك هُدْهُد».
وقرأ[1] زيد بن علي وأبو وَجْزة[2] «هِدْنا» بكسر [الهاء] من هاد يَهيد أي حرَّك.
وقد أجاز الزمخشري[3] في هُدنا وهِدْنا بالضم والكسر أن يكون الفعلُ مبنياً للفاعل أو للمفعول في كل منهما بمعنى مِلْنا أو أمالنا غيرُنا، أو حرَّكْنا نحن أنفسَنا أو حرَّكَنا غيرُنا وفيه نظر، لأن بعض النحويين قد نصَّ[4] على أنه متى أُلبس وَجَبَ أن يؤتى بحركةٍ مزيلةٍ لِلَّبس فيقال في «عقتُ» من العَوْق إذا عاقك غيرك: «عِقت» بالكسر فقط أو الإشمام، وفي بعتَ يا عبد إذا قصد أن غيرَه باعه: «بُعْت» بالضم فقط أو الإشمام، ولكن سيبويه[5] جوَّز في قيل وبيع ونحوهما الأوجهَ الثلاثة من غير احتراز.

و «هي»[6] ضميرٌ يفسِّره سياقُ الكلام إذ التقدير: إنْ فتنتُهم إلا فتنتُك.
وقيل: يعود على مسألة الإراءة من قوله: «أَرِنا اللّـهَ جَهْرةً» أي: إنْ مسألة الرؤية.

قوله: «عذابـي أُصِيْبُ» مبتدأ وخبره. والعامَّةُ على «مَنْ أشاء» بالشين المعجمة. وقرأ[7] زيد بن علي وطاوس وعمرو بن فائد: «أساء» بالمهملة من الإساءة. قال الداني: «لا تَصِحُّ هذه القراءة عن الحسن ولا عن طاوس،

---

(١) البحر ٤/٤٠١؛ الكشاف ٢/١٢٢؛ الشواذ ٤٦.
(٢) يزيد بن عبيد السعدي المدني روى عنه محمد بن إسحاق، توفي سنة ١٣٠. طبقات القراء ٢/٣٨٢.
(٣) الكشاف ٢/١٢٢.
(٤) انظر: أوضح المسالك ٢٦٥.
(٥) الكتاب ٢/٣٦٠.
(٦) عاد إلى الآية ١٥٥ من قوله: «إن هي إلا فتنتك».
(٧) البحر ٤/٤٠٢؛ الشواذ ٤٦.

وعمرو بن فائد رجل سَوْء، وقرأها يوماً سفيان بن عيينة[1] واستحسنها[2]، فقام إليه عبدالرحمن المقرىء فصاح به وأسمعه فقال سفيان: «لم أَفْطِنْ لما يقولُ أهل البدع». قلت: يعني عبدالرحمن أن المعتزلةَ تعلَّقوا بهذه القراءة في أن فعلَ العبدِ مخلوقٌ له، فاعتذر سفيان عن ذلك.

آ. (١٥٧) **قوله تعالى: ﴿الذين يتَّبعون﴾**: في محله أوجه، أحدها: الجر نعتاً لقوله «الذين يتقون». الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه منصوبٌ على القطع. الرابع: أنه مرفوع على خبر ابتداء مضمر وهو معنى القطع أيضاً. الخامس: أنه مبتدأ، وفي الخبر حينئذ وجهان، أحدهما: أنه الجملةُ الفعلية من قوله «يأمرهم بالمعروف». والثاني: الجملةُ الاسمية من قوله «أولئك هم المُفْلحون» ذكر ذلك أبو البقاء[3]، وفيه ضعف، بل مَنْعٌ، كيف يجعل «يأمرهم» خبراً وهو من تتمة وَصْفِ الرسول صلى الله عليه وسلم، أو على أنه معمولٌ للوجدان عند بعضهم كما سيأتي التنبيهُ عليه، وكيف يَجْعَلُ «أولئك هم المفلحون» خبراً لهذا الموصول، والموصولُ الثاني وهو قوله «فالذين آمنوا به وعزَّروه ونصروه» يطلبه خبراً، لا يتبادَرُ الذهنُ إلى غيره ولو تبادر لم يكن مُعْتبراً.

قوله: «الأُمّيّ» العامَّةُ على ضم الهمزة نسبةً: إمَّا إلى الأُمة وهي أمة العرب، وذلك لأن العرب لا تحسب ولا تكتب، ومنه الحديثُ: «إنَّا أمةٌ أُمِّيَّةٌ لا نكتب ولا نحسب»[4]، وإمَّا نسبةً إلى الأَمّ وهو مصدر أَمَّ يَؤُمُّ، أي: قصد

---

(١) سفيان بن عيينة الكوفي الأعور المشهور عرض على ابن كثير توفي سنة ١٩٨. طبقات القراء ١/٣٠٨.

(٢) في الأصل «واستسحها» والتصحيح من البحر.

(٣) الإملاء ١/٢٨٦.

(٤) رواه البخاري: الصوم ١٣؛ (الفتح) ٤/ ١٢٦؛ ابن حنبل ٢/٤٣.

يقصد، والمعنى على هذا: أن هذا النبـيَّ الكريم مقصود لكل أحدٍ. وفيه نظر، لأنه كان ينبغي أن يقال: الأَمِّيّ بفتح الهمزة. وقد يقال: إنه من تغيير النسب. وسيأتي أن هذا قراءةُ لبعضهم، وإما نسبةً إلى أمِّ القرى وهي مكة، وإمَّا نسبة إلى الأمّ كأن الذي لا يقرأ ولا يكتب على حالةِ ولادتِه من أمه.

وقرأ[1] يعقوب «الأَمِّيّ» بفتح الهمزة، وخرَّجها بعضهم على أنه من تغيير النسب، كما قالوا في النسب إلى أُمَيَّة: أَمَوي / . وخرَّجها بعضهم على [٤٠٨/أ] أنها نسبةٌ إلى الأَمّ وهو القصد، أي: الذي هو على القصد والسَّداد، وقد تقدَّم ذكرُ ذلك أيضاً في القراءة الشهيرة. فقد تحصَّل أن كلًّا من القراءتين يحتمل أن تكون مُغَيَّرَةً من الأخرىٰ.

قوله: «تجدونه» الظاهر أن هذه متعديةٌ لواحد لأنها اللُّقْيَة، والتقدير: تَلْقَوْنه، أي تَلْقَوْن اسمَه ونعته مكتوباً، لأنه بمعنى وُجْدان الضالَّة فيكون «مكتوباً» حالاً من الهاء في «تجدونه». وقال أبو علي: «إنها متعدية لاثنين أولهما الهاء، والثاني «مكتوباً». قال: «ولا بد من حذف هذا المضاف، أعني قوله «ذكره أو اسمه». قال سيبويه[2]: «تقول إذا نظرت في هذا الكتاب: هذا عمرو، وإنما المعنى: هذا اسم عمرو وهذا ذِكْر عمرو قال: «وهذا يجوزُ على سَعة الكلام».

قـوله: «عنـدهم في التوراة» هـذا الظرف وعـديلُه كـلاهمـا متعلِّقٌ بـ «تَجدون»، ويجوز ـ وهو الأظهر ـ أن يتعلَّقا بـ «مكتوباً»، أي: كُتِبَ اسمُه ونعته عندهم في تَوْراتهم وإنجيلهم.

قوله: «يأمرهم» فيه ستةُ أوجه، أحدها: أنه مستأنف، فلا محلَّ له حينئذ

---

(١) البحر ٤٠٣/٤.

(٢) انظر أمثلة على ذلك في: الكتاب ١٠٨/١ ـ ١١٠.

وهو قول للزجاج[1]. والثاني: أنه خبر لـ «الذين». قاله أبو البقاء[2]، وقد ذُكِرَ، قلت: وقد ذكر ما فيه ثَمَّة. الثالث: أنه منصوبٌ على الحال من الهاء في «تجدونه» ولا بد من التجوز[3] بها، ذلك بأن تُجْعَلَ حالاً مقدرة. وقد منع أبو علي أن تكون حالاً من هذا الضمير قال: «لأن الضميرَ للاسم والذِّكْرِ، والاسم والذِّكر لا يأمران» يعني أن الكلام على حَذْفِ مضافٍ كما مرَّ، فإن تقديره: تجدون اسمه أو ذِكْره، والذكرُ والاسمُ لا يأمران، إنما يأمر المذكور والمسمَّى. الرابع: أنه حال من «النبيّ». الخامس: أنه حال من الضمير المستكن في «مكتوباً». السادس: أنه مفسِّر لـ «مكتوباً»، أي لِما كُتِب، قاله الفارسي. قال: «كما فَسَّر قوله: «وَعَد اللَّـهُ الذين آمنوا» بقوله: «لهم مغفرةٌ ورزق كريم»[4]، وكما فسَّر المَثَل في قوله تعالىٰ: «إن مثل عيسىٰ عند الله كمثل آدم»[5] بقوله «خَلَقَه من تراب».

وقال الزجَّاج[6] هنا: «ويجوز أن يكـون المعنىٰ: يجدونه مكتوباً عندهم أنه يأمرُهم بالمعروف، وعلى هذا يكون الأمرُ بالمعروف وما ذُكِر معه مِنْ صفته التي ذُكِرت في الكتابين». واستدرك أبو علي عليه هذه المقالةَ فقال: «لا وجهَ لقوله «يجدونه مكتوباً عندهم أنه يأمرهم بالمعروف» إن كان يعني أن ذلك مرادٌ، لأنه لا شيءَ يَدُلُّ على حَذْفِه، ولأنَّا لا نَعْلَمهم أنهم صَدَقُوا في شيء، وتفسير الآية أنَّ «وجدت»[7] فيها تتعدى لمفعولين» فَذَكر نحو ما قدَّمته عنه.

---

(١) معاني القرآن ٢/٤٢١.

(٢) الإملاء ١/٢٨٦. وانظر: الورقة ٤٠٧ ب، حيث عدَّه خبراً وردَّ عليه السمين.

(٣) الأصل «التجو» وسقطت الزاي سهواً.

(٤) الآية ٩ من المائدة.

(٥) الآية ٥٩ من آل عمران.

(٦) لم يزد الزجاج في «معانيه» هنا على قوله «يأمرهم بالمعروف» يجوز أن يكون يأمرهم مستأنفاً» ٢/٤٢١.

(٧) لعل الأنسب «وجد» لأن لفظ الآية «يجدونه» وذلك كما في ش.

قلت: وهذا الردُّ تحاملٌ منه عليه، لأنه أراد تفسيرَ المعنى وهو تفسير حسن.

قوله: «إصرهم» قرأ ابن عامر[1]: «آصارهم» بالجمع على صيغة أفْعال، فانقلبت الهمزة التي هي فاء الكلمة ألفاً لسَبْقِها بمثلها، والباقون بالإفراد فهي جمع باعتبار متعلَّقاته وأنواعه، وهي كثيرة. ومَنْ أفرد فلأنه اسمُ جنسٍ. وقرأ بعضهم: «أَصرهم» بفتح الهمزة، وبعضُهم «أُصْرهم» بضمها[2]. وقد تقدم تفسير هذه المادة في أواخر البقرة[3].

والأغلال جمع غُلّ، وهو هنا مَثَل لِما كُلِّفوه. وقد تقدَّم تفسير المادة أيضاً في آل عمران: «وما كان لنبـي أن يَغُلَّ»[4]، وكذا تقدم تفسير التعزير في المائدة[5].

والعامَّة على تشديد «وعزَّروه». وقرأ[6] الجحدري وعيسى بن عمر وسليمان التيمي[7] بتخفيفها، وجعفر بن محمد: «وعَزَّزوه»[8] بزايين معجمتين.

قوله: «أُنْزِلَ معه» قال الزمخشري[9]: «فإن قلت: ما معنى «أُنْزِلَ معه»، وإنما أُنْزِل مع جبريل؟ قلت: معناه أُنزل مع نبوته؛ لأن

---

(١) السبعة ٢٩٥؛ الحجة ٢٩٨؛ البحر ٤/٤٠٤.
(٢) وهي رواية المعلى عن عاصم. انظر: الشواذ ٤٦.
(٣) انظر إعرابه للآية ٢٨٦.
(٤) انظر إعرابه للآية ١٦١.
(٥) انظر إعرابه للآية ١٢.
(٦) انظر: البحر ٤/٤٠٤.
(٧) سليمان بن قَتَّة التيمي مولاهم البصري ثقة، عرض على ابن عباس، وعرض عليه عاصم الجحدري. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٣١٤.
(٨) الأصل: «عززت» وهو سهو.
(٩) الكشاف ٢/١٢٢.

اسْتِنْباءَه كان مصحوباً بالقرآن مشفوعاً به. ويجوز أن يتعلَّق بـ «اتَّبعوا»، أي: واتَّبعوا القرآن المنزَّل مع اتِّباع النبـيّ وبالعمل[1] بسنته وبما أَمَرَ به ونَهى عنه، أو واتَّبعوا القرآنَ كما اتَّبعه مصاحبين له في اتِّباعه» يعني بهذا الوجهِ الأخير أنه حالٌ من فاعل «اتبعوا». / وقيل: «مع» بمعنىٰ «على»، أي: أُنْزِلَ عليه. [٤٠٨/ب]
وجوَّز الشيخ[2] أن يكون «معه» ظَرْفاً في موضعِ الحال. قال: «والعاملُ فيها محذوف تقديره: أُنْزِلَ كائناً معه، وهي حال مقدَّرة كقولهم: «مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً» فحالةُ الإنزال لم يكن معه، لكنه صار معه بعدُ، كما أن الصيدَ لم يكن وقتَ المرور».

آ. (١٥٨) **قوله تعالى: ﴿إليكم﴾** :متعلقٌ بـ «رسول»، و«جميعاً» حال من المجرور بـ إلى.

قوله: «الذي له مُلْك» يجوز فيه الرفع والنصب والجر، فالرفعُ والنصبُ على القطع وقد مرَّ غيرَ مرة. والجرُّ من وجهين: إمَّا النعتِ للجلالة، وإمَّا البدلِ منها. قال الزمخشري[3]: «ويجوز أن يكون جَرّاً على الوصفِ وإن حِيل بين الصفة والموصوف بقوله «إليكم جميعاً». وقد استضعف أبو البقاء[4] هذا ووجهَ البدل فقال: «ويَبْعُدُ أن يكونَ صفة لله أو بدلاً منه لِما فيه من الفصل بينهما بـ «إليكم» وبحالٍ[5]، وهو متعلِّق بـ «رسول».

قوله: «لا إله إلا هو» لا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعراب، إذ هي بدلٌ من الصلةِ قبلها، وفيها بيانٌ لها، لأنَّ مَنْ مَلَكَ العالَـم كان هو الإلهَ على

---

(١) الكشاف: «والعمل» ولعلها أنسب.
(٢) البحر ٤/٤٠٤.
(٣) الكشاف ٢/١٢٣.
(٤) الإملاء ١/٢٨٧.
(٥) وهو قوله «جميعاً» وفي الإملاء: «وحاله».

الحقيقة. وكذا قوله «يحيـي ويميت» هي بيانٌ لقوله «لا إله إلا هو» سِيْقَتْ لبيان اختصاصه بالإلهية لأنه لا يَقْدِرُ على الإحياءِ والإماتةِ غيرُه، قال ذلك الزمخشري[1]. قال الشيخ[2]: «وإبدالُ الجملِ من الجمل غيرِ المشتركة في عاملٍ لانعرفه». وقال الحوفي: «إنَّ «يحيـي ويميت» في موضع خبر «لا إله». قال: «لأن الإله في موضع رفع بالابتداء، و«إلا هو» بدلٌ على الموضع» قال: «والجملةُ أيضاً في موضع الحال من اسم الله». قلت: يعني بالجملة قولَه «لا إله إلا هو يحيـي ويميت» ويعني باسم الله، أي الضمير في «له مُلْك»، أي: استقرَّ له الملك في حال انفراده بالإلهية. وقال الشيخ[3]: «والأحسن أن تكون هذه جملاً مستقلة من حيث الإعراب، وإن كان[4] متعلقاً بعضُها ببعض من حيث المعنى». وقال في إعراب الحوفي المتقدم: «إنه متكلَّفٌ» وهو كما قال.

وقرأ[5] مجاهد وعيسى «وكلمة» بالتوحيد، والمراد بها الجنس كقوله[6]: «أصدقُ كلمةٍ قالها شاعر كلمة لبيد»[7]، ويسمُّون القصيدة كلها كلمةً، وقد تقدَّم لك شرح هذا.

قوله: «فآمِنُوا بالله ورسوله» قال الزمخشري[8]: «فإن قلت: هَلاَّ قيل:

---

(١) الكشاف ١٢٣/٢.

(٢) البحر ٤٠٥/٤.

(٣) البحر ٤٠٥/٤.

(٤) البحر: «كانت» وهي أنسب.

(٥) البحر ٤٠٦/٤.

(٦) الأصل: «كقولهم» وهو سهو.

(٧) رواه البخاري: مناقب الأنصار ٢٦؛ (الفتح) ١٤٩/٧؛ البيهقي ٢٣٧/١٠ وهذه الكلمة هي قوله:

ألا كلُّ شيء ما خلا اللّهَ باطل ... وكل نعيمٍ لا محالة زائل

(٨) الكشاف ١٢٣/٢.

فآمنوا بالله وبـي بعد قوله: «إني رسول الله إليكم جميعاً». قلت: عَدَل عن المضمر إلى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفاتُ التي أُجْرِيَتْ عليه، ولِما في طريقة الالتفات من البلاغة، وليُعْلِم أنَّ الذي يجب الإيمان به واتِّباعه هو هذا الشخص المستقلّ بأنه النبـيُّ الأميُّ الذي يؤمن بالله وكلماته كائناً مَنْ كان أنا أو غيري إظهاراً للنَّصَفة وتفادياً من العصبية لنفسه».

آ. (١٦٠) **قوله تعالى: ﴿وقَطَّعْناهم اثنتيْ عَشْرة﴾**: الظاهر أن «قطعناهم» متعدٍّ لواحد لأنه لم يُضَمَّنْ معنى ما يتعدى لاثنين، فعلى هذا يكون «اثنتي» حالاً من مفعول «قطَّعناهم»، أي: فَرَّقْناهم معدودِين بهذا العدد. وجوَّز أبو البقاء[1] أن يكون قَطَّعْنا بمعنى صَيَّرنا وأن «اثنتي» مفعولٌ ثانٍ، وجزم الحوفي بذلك.

وتمييز «اثنتي عشرة» محذوف لفهم المعنى تقديره: اثنتي عشرة فرقة و «أسباطاً» بدل من ذلك التمييز. وإنما قلت إن التمييز محذوف، ولم أجعل «أسباطاً» هو المميِّز لوجهين، أحدهما: أن المعدودَ مذكرٌ لأن أسباطاً جمع سِبْط، فكان يكون التركيبُ اثني عشر. والثاني: أن تمييز العدد المركب وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منصوب، وهذا ـ كما رأيت ـ جمعٌ. وقد جعله الزمخشري[2] تمييزاً له معتذراً عنه فقال: «فإن قلتَ: مميِّز ما عدا العشرةَ مفردٌ فما وجهُ مجيئه جمعاً؟ وهلا قيل: اثني عشر سِبْطاً. قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأن المرادَ: وقطَّعْناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكلُّ قبيلة أَسْباط لا سِبْط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة. ونظيرُه[3]:

---

(١) الإملاء ١/٢٨٧.

(٢) الكشاف ٢/١٢٤.

(٣) البيت لأبـي النجم وقبله:

تـبـقَّـلَـتْ في أول الـتـبـقُّـلِ

وهو في ابن يعيش ٤/١٥٥؛ والخزانة ١/٤٠١؛ وشرح شواهد الشافية ٣١٢.

٢٣١٥ـ بين رمـاحَيْ مالـكٍ ونَهْشَـلِ

قال الشيخ[١]: «وما ذهب إليه من أن كل / قبيلة أسباط خلافُ ما ذكره [٤٠٩/أ] الناس: ذكروا أن الأسباط في بني إسرائيل كالقبائل في العرب، وقالوا: الأسباط جمع [سبط][٢]، وهم الفرق والأسباط في ولد إسحاق كالقبائل في ولد إسماعيل ويكون على زعمه قولُه تعالىٰ: «وما أُنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط» معناه: والقبيلة. وقوله وهو نظير قوله «بين رماحَيْ مالك ونهشل» ليس بنظيره، لأن هذا من باب تثنية الجمع وهو لا يجوز إلا في ضرورة، وكأنه يشير إلى أنه لو لم يُلْحَظْ في الجمع كونُه أريد به نوعٌ من الرماح لم تَصِحَّ التثنية، كذلك هنا لُحِظ في الأسباط ـ وإن كان جمعاً ـ معنى القبيلة فَمُيِّزَ به كما يُمَيَّزُ بالمفرد».

وقال الحوفي: «يجوز أن يكونَ على الحَذْف، والتقدير: اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً، ويكون «أسباطاً» نعتاً لفرقة، ثم حُذف الموصوفُ وأقيمت الصفة مُقامه. وأمم نعتٌ لأسباط، وأنَّث العددَ وهو واقعٌ على الأسباط وهو مذكر وهو بمعنى فرقة أو أمة كما قال[٣]:

٢٣١٦ـ ثلاثةأنفس ....

يعني رجلاً. [وقال:][٤]

٢٣١٧ـ .... عشرُ أَبْطُنٍ ....

بالنظر إلى القبيلة. ونظيرُ وصفِ التمييز المفرد بالجمع مراعاةً للمعنى قول الشاعر[٥]:

---

(١) البحر ٤/٤٠٧.
(٢) من البحر.
(٣) تقدم برقم ٢١٣٦.
(٤) تقدم برقم ٢١٣٤.
(٥) تقدم برقم ٢٢٢٠.

٢٣١٨ـ فيهـا اثنتان وأربعـون حَلوبـةً سُوداً كخافيةِ الغراب الأسْحَمِ

فوصف «حلوبة» وهي مفردةٌ لفظاً بـ «سُوْداً» وهو جمع مراعاةً لمعناها، إذ المرادُ الجمع».

وقال الفراء(١): «إنما قال «اثنتي عشرة» والسِّبط مذكر لأنَّ ما بعده أممٌ فذهب التأنيث إلى الأمم، ولو كان اثني عشر لتذكير السبط لكان جائزاً» واحتجَّ النحويون على هذا بقول الشاعر(٢):

٢٣١٩ـ وإنَّ قريشاً هـذه عشرُ أبـطنٍ وأنت بريءٌ من قبائلها العشرِ

ذهب بالبطن إلى القبيلة والفصيلة، لذلك أنَّث والبطن ذَكَر(٣).

وقال الزجاج(٤): «المعنى: وقَطَّعناهم اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً، من نعتِ فرقة كأنه قال: جَعَلناهم أسباطاً وفَرَّقْناهم أسباطاً»، وجوَّز أيضاً أن يكون «أسباطاً» بدلاً من «اثنتي عشرة» وتبعه الفارسيُّ في ذلك.

وقال بعضهم: «تقدير الكلام: وقطعناهم فرقاً اثنتي عشرة، فلا يُحتاج حينئذٍ إلى غيره. وقال آخرون: جَعَل كلَّ واحد من الاثنتي عشرة أسباطاً، كما تقول: لزيد دراهم ولفلان دراهم ولفلان دراهم، فهذه عشرون دراهم، يعني أن المعنى على عشرينات من الدراهم. ولو قلت: لفلان ولفلان ولفلان عشرون درهماً بإفراد «درهم» لأدَّى إلى اشتراك الكل في عشرين واحدة

---

(١) معاني القرآن له ١/٣٩٧.
(٢) تقدم برقم ٢١٣٤.
(٣) أي أعطى العدد «عشر» حكم عشرة المفردة إن كان المعدود مؤنثاً على الرغم من أن المعدود الملفوظ به مذكراً.
(٤) معاني القرآن له ٢/٤٢٣.

والمعنى على خلافه. وقال جماعة منهم البغوي[1]: «وفي الكلام تقديمٌ وتأخير تقديرُه: وقطعناهم أسباطاً أمماً اثنتي عشرة».

وقوله «أمماً»: إمَّا نعتٌ لأسباطاً، وإمَّا بدل منها بعد بدل على قولنا: إن أسباطاً بدلٌ من ذلك التمييزِ المقدر. وجَعَلَه الزمخشري[2] أنه بدل[3] من اثنتي عشرة قال: «بمعنى: وقَطَّعناهم أمماً لأن كل أسباط كانَتْ أمةً عظيمة وجماعة كثيفة العدد» وكلُّ واحدة تَـؤُمُّ خلافَ ماتَـؤُمُّه الأخرىٰ لا تكاد تأتلف» انتهىٰ. وقد تقدَّم القول في الأسباط[4].

وقرأ[5] أبان بن تغلب «وَقَطَعْناهم» بتخفيف العين، والشهيرةُ أحسنُ لأنَّ المقامَ للتكثير، وهذه تحتمله أيضاً. وقرأ[6] الأعمش وابن وثاب وطلحة ابن سليمان «عَشِرة» بكسر الشين، وقد رُوي عنهم فتحُها أيضاً، ووافقهم على الكسر فقط أبو حيوة وطلحة بن مصرف. وقد تقدَّم تحقيق ذلك في البقرة[7]، وأن الكسرَ لغةُ تميم والسكونَ لغةُ الحجاز.

قوله: «أن اضْرِبْ» يجوز في «أَنْ» أن تكون المفسِّرة للإيحاء، وأن تكونَ المصدرية. وقوله: «فانبجسَتْ» كقوله: «فانفجرَتْ»[8] إعراباً وتقديراً ومعنىً، وقد تقدم جميعُ ذلك في البقرة. وقيل: الانبِجاسُ: العَرَق. قال

---

(١) تفسير البغوي ٢/٣٠٠. وهو الحسين بن مسعود فقيه محدِّث له لباب التأويل، توفي سنة ٥١٠. وفيات الأعيان ١/١٤٥؛ الأعلام ٢/٢٥٩.
(٢) الكشاف ٢/١٢٤.
(٣) لعل الأنسب ما في ش: وجعله الزمخشري بدلاً.
(٤) انظر إعرابه للآية ١٣٦ من البقرة.
(٥) البحر ٤/٤٠٦؛ الشواذ ٤٦ ونسبها إلى أبـي حيوة.
(٦) البحر ٤/٤٠٦.
(٧) انظر: إعرابه للآية ١٩٦ من البقرة.
(٨) من الآية ٦٠ من البقرة «فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت».

[٤٠٩/ب] أبو عمرو بن العلاء: / «انبجست: عَرِقَتْ، وانفجرت: سالَتْ» ففرَّق بينهما بما ذُكر، وفي التفسير أن موسى عليه الصلاة والسلام كان إذا ضَرَبَ الحجر ظهر عليه مثلُ ثَدْي المرأة فَيَعْرَقُ ثم يَسيل، وهما قريبان من الفَرْق المذكور في النضخ والنضح(١). وقال الراغب(٢): «يقال: بَجَس الماءُ وانبَجَسَ انفجر، لكن الانبجاسَ أكثرُ ما يُقال فيما يَخْرج من شيءٍ ضيق، والانفجار يُستعمل فيه وفيما يخرج من شيء واسع، ولذلك قال تعالى: «فانبجستْ منه اثنتا عشرةَ عيناً»، وفي موضعٍ آخرَ «فانفجرت»(٣)، فاستُعْمل حيث ضاق المخرج اللفظتان» يعني فـفـرَّق بينهما بالعموم والخصوص، فكلُّ انبجاسٍ انفجارٌ من غير عكس. وقال الهروي: «يقال: انبجسَ وتَبَجَّس وتَفَجَّر وتفتَّق بمعنى واحدٍ»، وفي حديث حذيفة(٤): «ما منا إلا رجلٌ له آمَّةٌ يَبْجُسُها الظُّفُرُ غيرَ رَجُلَيْن» يعني عمر وعلياً رضي الله عنهم. الآمَّة: الشجَّة تبلغ أمَّ الرأس، وهذا مَثَل يعني أن الآمَّة منا قد امتلأت صديداً بحيث إنه يُقْدر على استخراج ما فيها بالظفر من غير احتياج إلى آلة حديد كالمِبْضَع فعبَّر عن زَلَلِ الإنسان بذلك، وأنه تفاقم إلى أن صار يشبه شَجَّةً هذه صفتها.

قوله: «كلُّ أناس» قد تقدَّم الوعدُ في البقرة بالكلام على لفظة «أناس» هنا. قال الزمخشري(٤): «الأناس: اسم جمع غير تكسير نحو: رُخال(٥) وتُناء(٦) وتُؤام(٧) وأخواتٍ لها. ويجوز أن يقال: إن الأصل الكسر والتكسير،

---

(١) نضح الإناء رشح، ونضخ الماء: اشتدَّ فورانه من ينبوعه.
(٢) المفردات ٣٧.
(٣) الآية ٦٠ من البقرة.
(٤) انظر: النهاية ١/٩٧؛ والكشاف ٢/١٢٤.
(٥) الرِّخْل: الأنثى من أولاد الضأن، جمعها رُخال.
(٦) تِناء البلد: القاطنون فيه، مفردها تانِىء ولم أجدها بالضم.
(٧) التوءم: المولود مع غيره في بطن، جمعها تؤام. والظاهر أن هذه الجموع الثلاثة أتى بها لمشابهتها أُناساً من حيث اللفظ، فهي ليست بأسماء جموع، حيث إن لها مفرداً من لفظها.

والضمة بدل من الكسرة كما أُبدلت[1] في نحو سُكارَىٰ وغُيارَىٰ من الفتحة».
قال الشيخ[2]: «ولا يجوز ما قال لوجهين، أحدهما: أنه لم يُنْطَقْ بـ «إناس» بكسر الهمزة فيكون جمعَ تكسيرٍ حتى تكونَ الضمةُ بدلاً من الكسرة بخلاف سُكارىٰ وغيارىٰ فإن القياس فيه فَعالىٰ بفتح فاء الكلمة، وهو مسموع فيهما. والثاني: أن سُكارى وغُيارىٰ وعُجالىٰ وما ورد من نحوها ليست الضمةُ فيه بدلاً من الفتحة، بل نَصَّ سيبويه في «كتابه» على أنه جمعُ تكسيرٍ أصلٌ، كما أن فَعالىٰ جمعُ تكسيرٍ أصلٌ، وإن كان لا ينقاس الضمُّ كما ينقاس الفتح.

قال سيبويه[3] في حَدِّ تكسيرِ الصفات: «وقد يُكَسِّرون بعضَ هذا على فُعالىٰ وذلك قول بعضِهم «عُجالىٰ وسُكارىٰ». وقال سيبويه[4] في الأبنية أيضاً: «ويكونُ فُعالىٰ في الاسم نحو: حُبارَىٰ[5] وسُمانىٰ[6] ولُبادىٰ[7] ولا يكون وصفاً إلا أن يُكَسَّر عليه الواحدُ للجمع نحو: سُكارىٰ وعجالىٰ» فهذان نَصَّان من سيبويه على أنه جمعُ تكسير، وإذا كان جمعَ تكسيرٍ أصلاً لم يَسُغْ أن يُدَّعى أن أصلَه فَعالَىٰ وأنه أُبْدلت الحركة فيه. وذهب المبرد إلى أنه اسمُ جمع أعني فُعالىٰ بضم الفاء وليس بجمع تكسير، فالزمخشري لم يذهبْ إلى ما ذهب إليه سيبويه، ولا إلى ما ذهب إليه المبرد، لأنه عند المبرد اسمُ جمعٍ، فالضمة في فائه أصلٌ ليست بدلاً من الفتحة بل أحدث قولاً ثالثاً» انتهىٰ.

قوله: «كُلوا مِنْ طيبات» قد تقدَّم الكلامُ على هذه الجملةِ وما قبلها، وما بعدها في البقرة[8]، وكأن هذه القصةَ مختصرةٌ مِنْ تِيْكَ، فإن تِيْكَ أشبعُ

---

(١) أي: أبدلت الضمة.
(٢) البحر ٤/٤٠٨.
(٣) الكتاب ٢/٢١٢.
(٤) الكتاب ٢/١٩٩.
(٥) (٦) (٧) حبارى وسمانى ولبادى ضروب من الطير.
(٨) انظر: إعرابه للآية ١٧٢.

من هذه. قال الزمخشري[١]: «التقديمُ والتأخيرُ في «وقولوا وادخلوا» سواء قَدَّموا الحِطَّة على دخول الباب أو أخَّروها، فهم جامعونَ في الإيجادِ بينهما» قال الشيخ[٢]: «وقولُه: سواءٌ قَدَّموا أو أخَّروها تركيبٌ غير عربـي، وإصلاحهُ: سواء أقدَّموا أم أخَّروا كما قال تعالىٰ: «سواءٌ علينا أَجَزِعْنا أم صَبَرْنا»[٣] قلت: يعني كونه أتى لفظُ «سواء» بأو دون أم، ولم يأت بهمزة التسوية بعد سواء، وقد تقدم أن ذلك جائزٌ وإن كان الكثيرُ ما ذكره، و أنه قد قرىء «سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تُنْذِرْهم»[٤] والردُّ بمثل هذا غيرُ طائلٍ.

وقرأ[٥] عيسى الهمذاني «ما رَزَقْتُكم» بالإفراد، وسيأتي خلافُ بين السبعة في مثل هذا في سورة طه[٦].

قـوله: «نَغْفِـرْ لكم خطايـاكم»[٧] قد تقـدَّم الخلاف في «يغفـر»[٨] وأما «خطاياكم» فقرأها ابنُ عامر «خطيئتكم» بالتوحيد والرفع على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، والفرض أنه يقرأ «تُغْفَر» بالتاء من فوق[٩]. ونافع قرأ: «خطيئاتكم» بجمعِ السَّلامة رفعاً على ما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ لأنه يقرأ «تُغْفَر» كقراءة ابن عامر، وأبو عمرو قـرأ: «خطاياكم» جمعَ تكسيـر، ويَقرأ «نغفـر» بنونِ العـظمة،

---

(١) الكشاف ٢/١٢٥.
(٢) البحر ٤/٤٠٩.
(٣) الآية ٢١ من إبراهيم.
(٤) الآية ٦ من البقرة وهي قراءة ابن محيصن كما في معجم القراءات ١/٢٢، والذي في شواذ ابن خالويه أن ابن محيصن قرأ بهمزة واحدة ولم ينص على «أو» انظر: الشواذ ٢.
(٥) البحر ٤/٤٠٨ وهو عيسى بن عمير الكوفي القارىء، قرأ عليه الكسائي وقرأ على طلحة بن مصرف ولم تذكر وفاته. الطبقات ١/٦١٣.
(٦) الآية ٨٠، والآية ٨١.
(٧) رسمها على قراءة أبـي عمرو كما سيأتي.
(٨) السبعة ٢٩٥؛ الحجة ٢٩٨؛ البحر ٤/٤٠٩.
(٩) وهو يقرأ كذلك.

والباقون: نَغْفر كأبـي عمرو، «خطيئاتكم» بجمع السَّلامة منصوباً بالكسرة على القاعدة[1]. وفي سورة نوح[2] قرأ أبو عمرو / «خطاياهم» بالتكسير أيضاً، والباقون [٤١٠/أ] بجمع التصحيح. وقرأ ابن هرمز «تُغْفَر» بتاء مضمومة مبنياً للمفعول كنافع، «خطاياكم» كأبـي عمرو. وعنه أيضاً: «يَغْفر» بياء الغيبة، وعنه: «تَغْفِر» بفتح التاء من فوق، على معنى أن الحِطَّة سببٌ للغفران فنسب الغفرانَ إليها.

آ. **(١٦٣) قوله تعالى: ﴿عن القرية﴾**: لا بد من مضافٍ محذوفٍ، أي: عن خبر القرية، وهذا المضافُ هو الناصبُ لهذا الظرف وهو قـوله: «إذ يَعْدون» وقيل: بل هو منصوبٌ بـ «حاضرة». قال أبو البقاء[3]: «وجوَّز ذلك أنها كانت موجودةً ذلك الوقتَ ثم خَرِبَتْ». وقدَّر الزمخشري[4] المضاف «أهل»، أي: عن أهل القرية، وجعل الظرفَ بدلاً من «أهل» المحذوف فإنه قال: «إذ يَعْدون» بدل من القرية، والمرادُ بالقرية أهلُها، كأنه قيل: وسَلْهم عن أهل القرية وقت عدوانهم في السبت، وهو مِنْ بدل الاشتمال.

قال الشيخ[5]: «وهذا لا يجوزُ، لأنَّ «إذ» من الظروف التي لا تتصرَّف، ولا يَدْخل عليها حرفُ جر، وجَعْلُها بدلاً يُجَوِّز دخول «عن» عليها لأنَّ البدلَ هو على نية تكرار العامل، ولو أَدْخَلْت «عن» عليها لم يَجُزْ، وإنما يُتَصَرَّفُ فيها بأنْ تُضِيْفَ إليها بعضَ الظروفِ الزمانية نحو «يوم إذ كان كذا»، وأمَّا قولُ

---

(١) فيكون تفصيل السبعة كما يلي:
ابن كثير والكوفيون: نغفر خطيئاتكم، وأبو عمرو: نغفر خطاياكم، ونافـع: تُغفر خطيئاتُكم، وابن عامر: تُغْفَر خطيئتكم.
(٢) الآية ٢٥. وانظر: السبعة ٦٥٣؛ والحجة ٧٢٦.
(٣) الإملاء ١/٢٨٧.
(٤) الكشاف ٢/١٢٥.
(٥) البحر ٤/٤١٠.

مَنْ ذهب إلى أنها تكونُ مفعولةً بـ «اذكر» فقولُ مَنْ عَجَز عن تأويلها على ما ينبغي لها من إبقائها ظرفاً».

وقال الحوفي: «إذ متعلقةٌ بـ «سَلْهم». قال الشيخ[1]: «وهذا لا يُتَصور، لأن «إذ» لِما مضىٰ، و «سَلْهم» مستقبلٌ، ولو كان ظرفاً مستقبلاً لم يَصِحَّ المعنى، لأنَّ العادِين وهم أهل القرية مفقودون، فلا يمكن سؤالُهم فالمسؤول غير أهل القرية العادين».

وقرأ[2] شهر بن حوشب وأبو نهيك: «يَعَدُّون» بفتح العين وتشديد الدال، وهذه تشبه قراءةَ نافع[3] في قوله «لا تَعَدُّوا في السبت» والأصل «تَعْتَدُّوا» فأدغم التاءَ في الدال لمقاربتها لها. وقُرِىء «تُعِدُّون» بضم التاء وكسرِ العين وتشديد الدال من أعدَّ يُعِدُّ إعداداً: إذا هَيَّأ آلاتِه. وفي التفسير: أنهم كانوا مأمورين في السبت فيتركونها ويُهَيِّئون آلاتِ الصيد.

قوله: «إذْ تـأتيهم» العاملُ فيه «يَعْدُون»، أي: إذ عَدَوا إذ أَتَتْهم، لأنَّ الظرفَ الماضي يَصْرِفُ المضارع إلى المضيّ. وقال الزمخشري[4]: «وإذ تأتيهم بدلٌ من إذْ يَعْدُون بدلاً بعد بدل» يعني أنه بدلٌ ثانٍ من القرية على ما تقرَّر عنه. وقد تقدَّم ردُّ الشيخ عليه هناك وهو عائدٌ هنا.

و «حِيْتان» جمع حُوت، وإنما أُبدلت الواو ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلَها. ومثلُه: نون ونينان. والنونُ: الحوت.

---

(١) البحر ٤/٤١٠.
(٢) البحر ٤/٤١٠؛ الشواذ ٤٦؛ وضبطها الناشر بكسر العين ولعله خطأ.
(٣) الآية ١٥٤ من النساء في رواية ورش. انظر: السبعة ٢٤٠.
(٤) الكشاف ٢/١٢٥.

قوله: «شُرَّعاً» حالٌ من «حِيتانهم» وشُرَّعٌ جمعُ شارع. وقرأ[1] عمر ابن عبدالعزيز «يوم إسْباتهم» وهو مصدرٌ «أسبت» إذا دخل في السَّبْت. وقرأ عاصم بخلافٍ عنه[2] وعيسى بن عمر: لا يَسْبُتون بضم الباء. وقرأ علي والحسن وعاصم بخلاف عنه «يُسْبِتون» بضم الياء وكسرِ الباء مِنْ أَسْبت، أي: دَخَل في السبت. وقرىء: «يُسْبَتُون» بضمِّ الياء وفتح البـاء مبنياً للمفعـول، نقلها الزمخشري[3] عن الحسن قال: «أي: لا يُدار عليهم السَّبْت ولا يُؤْمرون بأن يَسْبِتُوا».

والعاملُ في «يوم لا يَسْبتون» قـوله «لا تَـأْتيهم» أي: لا تأتيهم يـوم لا يَسْبتون، وهذا يدلُّ على جواز تقديم معمول المنفي بـ «لا» عليها[4]. وقد قدَّمْتُ فيه ثلاثةَ مذاهب: الجوازَ مطلقاً كهذه الآية، المنعَ مطلقاً، التفصيلَ: بين أن يكون جوابَ قسم فيمتنعَ أو لا فيجوزَ.

قوله: «كذلك نَبْلُوهم» ذكر الزجاج وابن الأنباري في هـذه الكاف ومجرورِها وجهين، أحدهما: قال الزجاج[5]: «أي: مثلَ هذا الاختبار الشديد نختبرهم، فموضعُ الكاف نصب بـ «نَبْلوهم». قال ابن الأنباري: «ذلك» إشارةٌ إلى ما بعدَه، يريد: نَبْلوهم بما كانوا يفسُقون كذلك البلاءَ الـذي وقع بهم في أَمْرِ الحِيتان، وينقطع الكلام عند قوله «لا تأتيهم».

الوجه الثاني: قال الزجاج[6]: «ويحتمل أن يكون ـ على بُعْدٍ ـ أن

---

(١) البحر ٤/٤١١؛ الشواذ ٤٧.
(٢) وهي رواية الجعفي عن عاصم. البحر ٤/٤١١؛ الشواذ ٤٧.
(٣) الكشاف ٢/١٢٥.
(٤) أي على لا.
(٥) معاني القرآن ٢/٤٢٥.
(٦) معاني القرآن ٢/٤٢٥.

يكونَ: ويومَ لا يَسْبِتُون لا تأتيهم كذلك، أي: لا تأتيهم شُرَّعاً، و يكون نَبْلوهم مستأنفاً». قال أبو بكر[1]: «وعلى هذا الوجهِ: «كذلك» راجعةٌ إلى الشُّروع في قوله تعالىٰ: «يوم سَبْتِهم شُرَّعاً» والتقدير: ويوم لا يَسْبِتون لا تأتيهم كذلك الإتيانَ بالشروع، وموضعُ الكاف على هذا نصبٌ بالإتيان على الحال، أي: لا تأتي مثلَ ذلك الإتيان». / [٤١٠/ب]

وقوله: «بما كانوا» الباء سببيةٌ، و «ما» مصدريةٌ أي: نَبْلُوهم بسببِ فِسْقِهم، ويَضْعُفُ أن تكونَ بمعنى الذي لتكلُّفِ حَذْفِ العائد على التدريج. وقد ذكر مكي هنا مسألةً مختلفاً فيها بين النحاة لا تعلُّق لها بهذا الموضع فقال[2]: «وأفصحُ اللغات أن ينتصبَ الظرف مع السبت والجمعة فتقول: اليومَ السبتُ، واليومَ الجمعة، فَتُنْصَبَ «اليوم» على الظرف وتُرْفَعَ مع سائر الأيام فتقول: اليومَ الأحد، واليومَ الأربعاء، لأنه لا معنى للفعل فيهما، فالمبتدأ هو الخبر فترفع». قلت: هذه المسألة فيها خلافٌ بين النحويين، فالجمهور كما ذكر يوجبون الرفعَ لأنه بمنزلة قولك: اليومُ الأولُ، اليوم الثاني. وأجاز الفراء وهشام النصب قالا: «لأن اليوم بمنزلة الآن، فالآن أعم من الأحد والثلاثاء، فكأنه قيل: الآن الأحد، الآن الاثنان»، أي: إنهما واقعان في الآن، وليست هذه المسألةُ مختصةً بالجمعة والسبت، بل الضابطُ فيها أنه إذا ذُكر «اليوم» مع ما يتضمن عملاً وحدثاً جاز النصب والرفع نحو قولهم: اليوم العيد، اليوم الفطر، اليوم الأضحىٰ، كأنك قلت: اليوم يَحْدُث اجتماع وفطر وأُضْحية.

آ. (١٦٤) **قوله تعالى: ﴿معذرة﴾**: قرأ العامة «معذرة» رفعاً على

---

(١) وهو ابن الأنباري.

(٢) المشكل ٣٣٢/١.

خبر ابتداء مضمر، أي موعظتنا معذرة. وقرأ[1] حفص عن عاصم وزيد ابن علي وعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف: «معذرةً» نصباً. وفيها ثلاثةُ أوجه، أظهرُها: أنها منصوبةٌ على المفعول من أجله، أي: وعَظْناه لأجلِ المعذرة. قال سيبويه[2]: «ولو قال رجلٌ لرجل: معذرةً إلى الله وإليك من كذا انتصب». الثاني: أنها منصوبةٌ على المصدر بفعل مقدرٍ مِنْ لفظِها تقديرُه: نعتذر معذرةً. الثالث: أن ينتصبَ انتصابَ المفعولِ به لأنَّ المعذرةَ تتضمَّن كلاماً، والمفردُ المتضمنُ لكلامٍ إذا وقع بعد القول نُصِبَ نَصْبَ المفعول به كقلت خطبة. وسيبويه يختار الرفع قال[3]: «لأنهم لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تَعِظُون؟ فقالوا: موعظتنا معذرة». والمَعْذِرة: اسمُ مصدر وهو العُذْر. قال الأزهري[4]: «إنها بمعنى الاعتذار» والعُذْر: التنصُّل من الذنب.

آ. (١٦٥) قوله تعالى: ﴿فلمَّا نَسُوا ما ذُكِّروا به﴾: الضمير في «نَسُوا» للمنهيين. و«ما» موصولةٌ بمعنى الذي، أي: فلَّما نَسُوا الوعظَ الذي ذكَّرهم به الصالحون. قال ابن عطية[5]: «ويحتمل أن يُرادَ به الذِّكْرُ نفسُه، ويُحتمل أن يرادَ به ما كان فيه[6] الذكر» قال الشيخ[7]: «ولا يَظْهر لي هذان الاحتمالان» قلت: يعني ابن عطية بقوله «الذكر نفسه»، أي: نفسُ الموصول مرادٌ به المصدر كأنه قال: فلما نَسُوا الذكر الذي ذُكِّروا به، وبقوله «ما كان فيه

---

(١) السبعة ٢٩٦؛ الحجة ٣٠٠؛ البحر ٤/٤١٢.
(٢) الكتاب ١/١٦١.
(٣) الكتاب ٢/١٦١.
(٤) تهذيب اللغة ٢/٣٠٦.
(٥) التفسير ٧/١٨٩.
(٦) الأصل: «في» والتصويب من ابن عطية.
(٧) البحر ٤/٤١٢.

الذكر» نفسُ الشيء المُذَكَّر به الذي هو متعلَّق الذكر، لأن ابن عطية لمَّا جَعَل «ما» بمعنىٰ الذي قال: «إنها تحتملُ الوقوعَ على هذين الشيئين المتغايرين».

قوله: «بعذابٍ بئيس» قرأ[1] نافع وأبو جعفر وشيبة: «بِيْسٍ» بياء ساكنة. وابن عامر بهمزة ساكنة، وفيهما أربعة أوجه، أحدها: أن هذا في الأصل فعلٌ ماضٍ سُمِّي به فأُعْرِب كقوله عليه السلام: «أنهاكم عن قيلٍ وقال» بالإعراب والحكاية، وكذا قولهم: «مُذْ شَبَّ إلى دَبَّ» و «مُذْ شَبٍّ إلى دَبٍّ» فلمَّا نُقِل إلى الاسمية صار وَصْفاً كـ نِضْو ونِقْض. والثاني: أنه وصف وُضِع على فِعْل كحِلْف. الثالث: أن أصلَه بَئِيس كالقراءة المشهورة، فخفَّف الهمزة، فالتقت ياءان ثم كَسَر الباء إتباعاً كرِغيف وشِهيد، فاستثقل توالي ياءين بعد كسرة، فحذفت الياء المكسورة فصار اللفظ بِيْسٍ، وهو تخريج الكسائي. الرابع: أن أصله «بَئِس» بزنة كَتِف ثم أُتْبعت الباءُ للهمزة في الكسر، ثم سُكِّنت الهمزة ثم أُبدلت ياء[2]. وأمَّا قراءةُ ابنِ عامر فتحتمل أن تكون فعلاً منقولاً، وأن تكون وصفاً كحِلْف.

وقرأ أبو بكر عن عاصم «بَيْئَسٍ» بياء ساكنة بين باء وهمزة مفتوحتين وهو صفةٌ على فَيْعَل كضيغَم[3] وصَيْرَف[4] وهي كثيرة في الأوصاف /. وقال امرؤ القيس بن عابس الكندي[5]: [٤١١/أ]

٢٣٢٠ـ كلاهما كان رئيساً بَيْئَساً يَضْرِبُ في يومِ الهياجِ القَوْنَسا

---

(١) السبعة ٢٩٦؛ الحجة ٣٠٠؛ البحر ٤/٤١٣؛ الشواذ ٤٧.
(٢) أي على قراءة نافع.
(٣) الضيغم: الأسد.
(٤) الصيرف: المحتال.
(٥) الطبري ١٣/٢٠٠، البحر ٤/٤١٣. والقونس: مقدم الرأس وأعلى بيضة الحديد.

وقرأ باقي السبعة بَيْئِسٍ بزنة رئيس. وفيه وجهان، أحدهما: أنه وصفٌ على فَعِيل كشديد وهو للمبالغة وأصله فاعل. والثاني: أنه مصدرٌ وُصف به أي: بعذابٍ ذي بأس بئيس، مصدر مثل النذير والنكير والعذير، ومثل ذلك في احتمال الوجهين قول أبي الإصبع العدواني[١]:

٢٣٢١ـ حَنَقاً عَلَيَّ ولا أرَىٰ لِيَ منهما شَرّاً بئيسا

وهي أيضاً قراءةُ علي وأبي رجاء.

وقرأ يعقوبُ القارىء: بَئِسَ[٢] بوزن شَهِدَ، وقرأها أيضاً عيسى بن عمر وزيد بن علي. وقرأ نصر بن عاصم: بَأَس بوزن ضَرَب فعلاً ماضياً.

وقرأ الأعمش ومالك بن دينار: بَأْس فعلاً ماضياً، وأصله بئِس بكسرِ الهمزة فسَكَّنها تخفيفاً كشَهْد في قوله[٣]:

٢٣٢٢ـ لو شَهْدَ عادَ في زمانِ تُبَّعِ

وقرأ ابن كثير[٤] وأهل مكة: بِئِسٍ بكسر الباء والهمز همزاً خفيفاً، ولم يُبَيِّن: هل الهمزةُ مكسورةٌ أو ساكنة؟

وقرأ طلحة وخارجة عن نافع بَيْسٍ بفتح الباء وسكون الياء مثل كَيْل وأصله بَيْئَس مثل: ضَيْغَم فخفَّف الهمزةَ بقلبها ياءً وإدغامِ الياء فيها، ثم خَفَّفه بالحذف كمَيْت في مَيِّت.

---

(١) الطبري ١٣/٢٠١؛ مجاز القرآن ١/٢٣١؛ البحر ٤/٤١٣.

(٢) كذا ضبطها المؤلف وهي في البحر غفل، وضبطها ابن عطية ٧/١٩٠ بَئِّس. وثمة أكثر من قارىء باسم يعقوب: فهناك يعقوب بن إسحاق الحضرمي ويعقوب بن جعفر، ويعقوب الأعشىٰ. انظر: طبقات القراء ٢/٣٨٦.

(٣) تقدم برقم ٢٢٢٧.

(٤) وهي حكاية الزهراوي عنه. البحر ٤/٤١٣.

وقرأ عيسى بن عمر والأعمش وعاصم في رواية: بَيْئِسٍ كقراءة أبي بكر عنه إلا أنه كسر الهمزة. وهذه قد رَدَّها الناسُ لأن فَيْعِلاً بكسر العين في المعتلِّ، كما أن فَيْعَلاً بفتحها في الصحيح كسيِّد وضَيْغَم. على أنه قد شذَّ: صَيْقِل[1] بالكسر، وعَيَّل[2] بالفتح.

وقرأ نصر في رواية مالك بن دينار عنه «بَأَسٍ» بفتح الباء والهمزة وجَرِّ السين بزنة جَبَل.

وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي وطلحة بن مصرف «بَئِسٍ» مثل كَبِد وحَذِر قال عبيدالله بن قيس[3]:

٢٣٢٣ـ ليتني أَلْقَىٰ رُقَيَّةَ في خَلْوةٍ من غيرِ ما بَئِسِ

وقرأ نصر بن عاصم في رواية «بَيِّسٍ» بتشديد الياء كميِّت، وفيها تخريجان، أحدهما: أنها من البؤس ولا أصلَ لها في الهمز، والأصل: بَيْوِس كمَيْوِت ففُعِل به ما فُعِل به. والثاني: أن أصلَه الهمزةُ فأبدلها ياءً ثم أدغم الياء في الياء.

وقرأ أيضاً في روايةٍ «بَأَّس» بهمزةٍ مشددة، قالوا: قَلَبَ الياءَ همزةً وأدغمها في مثلها ماضياً كشَمَّر.

وطائفة أخرىٰ: «بَأَسَ» كالتي قبلها إلا أن الهمزةَ خفيفةٌ.

وطائفة: «باسٍ» بألف صريحة بين الباء والسين المجرورة.

وقرأ أهلُ المدينة: «بِئيس» كرئيس، إلا أنهم كسروا الباءَ، وهذه لغةُ

---

(١) الصيقل: شحّاذ السيوف وجلاّؤها.
(٢) العيّل: واحد العيال.
(٣) ديوانه ١٦٠؛ الطبري ١٣/٢٠١؛ البحر ٤/٤١٣.

تميم في فعيل الحلقيِّ العين نحو: بِعير وشعير وشهيد سواء أكان اسماً أم صفة.

وقرأ الحسن والأعمش: «بِئْيَسٍ» بباءٍ مكسورة ثم همزةٍ ساكنة ثم ياءٍ مفتوحةٍ بزنة حِذْيَم[1] وعِثْيَر[2].

وقرأ الحسن: بِئْسَ بكسرِ الباء وسكون الهمزة وفتح السين، جَعَلَها التي للذَّمِّ في نحو: بئس الرجل زيد، ورُوِيت عن أبـي بكر.

وقرأ الحسن أيضاً كذلك إلا أنه بياءٍ صريحة، وتخريجُها كالتي قبلها وهي مرويَّةٌ عن نافع. وقد ردَّ أبو حاتم هذه القراءةَ والتي قبلها بأنه لا يُقال: «مررت برجلٍ بئس» حتى يقال: بئس الرجل، أو بئس رجلاً. قال النحاس[3]: «وهذا مردودٌ ـ يعني قولَ أبـي حاتم ـ حكى النحويون: «إن فعلتَ كذا وكذا فبها ونعمَتْ»، أي: ونعمَتِ الخَصْلة، والتقدير: بئس العذاب». قلت: أبو حاتم معذورٌ في [ردّ][4] القراءة فإن الفاعلَ ظاهراً غيرُ مذكور والفاعلُ عمدةٌ لا يجوز حذفه، ولكن قد ورد في الحديث: «من توضَّأ فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل»[5] ففاعل «نعمت» هنا مضمرٌ يفسِّره / سياقُ الكلام. قال الشيخ[6]: «فهذه اثنتان وعشرون[7] قراءةً، [٤١١/ب] وضبطُها بالتلخيص أنها قُرِئَتْ ثلاثيةَ اللفظِ ورباعيَّته: فالثلاثي اسماً: بِيْسٍ،

(١) الحذيم: القاطع.
(٢) العثير: التراب.
(٣) إعراب القرآن ١/٦٤٧.
(٤) سقط سهواً من الأصل.
(٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١/٢٩٦.
(٦) البحر ٤/٤١٣.
(٧) الذي ذكره السمين في تفصيله السابق عشرون قراءة وسقط من شرحه ما ذكره صاحب البحر من أن الحسن قد قرأ بِئْيِس، وأن فرقة قد قرأت بَيِس.

بِئْسٍ، بَيْسٍ، بَأْسٍ، بَأَسٍ، بِئِسٍ، بَئِسٍ. وفعلاً: بِئْسَ، بِيْسَ، بَئِسَ، بَأَسَ، بَأْسَ، بَيَسَ. والرباعية اسماً: بَيْئَسٍ، بِيْئِسٍ[1]، بَيْئِسٍ، بَيِّسٍ، بَيْئِس. بِئْيَسٍ، بِئْيَسٍ. وفعلاً: بَأَّسَ.

قلت: وقد زاد أبو البقاء[2] أربع قراءات أخر: بَيِسٍ بباء مفتوحة وياءٍ مكسورةٍ. قال: «وأصلُها همزة مكسورة فأبدلَتْ ياء، وبَيَسٍ بفتحهما، قال: «وأصلها ياءٌ ساكنةٌ وهمزةٌ مفتوحة[3]، إلا أن حركةَ الهمزةِ أُلْقِيَتْ على الياء وحُذِفَتْ، ولم تُقْلَبِ الياءُ ألفاً لأن حركتَها عارضةٌ». وبَأْيَسٍ بفتح الباءِ وسكونِ الهمزة وفتح الياء، قال: «وهو بعيد إذ ليس في الكلام فَعْيَل». وقرىء بَيْآس على فَيْعال وهو غريب. فهذه ستٌّ وعشرون قراءة في هذه اللفظة، وقد حرَّرْتُ ألفاظهاوتوجيهاتها بحمد الله تعالىٰ.

آ. (١٦٧) **قوله تعالى: ﴿وإذ تأذَّنَ﴾**: تَأَذَّن: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بمعنى آذَنَ أي: أَعْلَمَ. قال الواحديُّ: «وأكثرُ أهل اللغة على أنَّ التأذُّن بمعنى الإيذان وهو الإعلامُ. قال الفارسي: «آذن: أَعْلَمَ، وأذَّن: نادى وصاح للإعلام ومنه قوله تعالىٰ: «فأذَّن مؤذِّن بينهم»[4]. قال: «وبعض العرب يُجْري آذَنْتُ مجرىٰ تأذَّنْتُ، فيجعل آذن وتأذَّن بمعنىً، فإذا كان أذَّن أعلم في لغة بعضهم فأذَّن: تفعَّل مِنْ هذا. وقيل: إن معناه حَتَّم وأوجب». وقال الزمخشري[5]: «تأذَّن: عَزَم ربك، وهو تَفَعَّل من الإيذان وهو الإعلامُ، لأن العازمَ على الأمر

---

(١) هذه القراءة رسمها المؤلف هنا ولم يشر إليها هو في تفصيله، ولم يشر إليها أيضاً في البحر، وأسقط من هذا السرد القراءة الخامسة عشرة في تفصيله: بَأَسَ خفيفة الهمزة من الرباعية فعلاً. أما القراءتان اللتان أشار إليهما أبو حَيَّان ولم يُشر السمين إليهما فهما: بَيَسَ، بِئْيَسَ فيكون المجموع اثنتين وعشرين كما قال أبو حيان.

(٢) الإملاء ١/٢٨٨.

(٣) صورة الأصل: بَيْئَسٍ.

(٤) الآية ٤٤ من الأعراف.

(٥) الكشاف ٢/١٢٧.

يحدِّث به نفسَه ويُـؤْذِنُها بفعله، وأُجْري مُجْرى فعل القسم كـعَلِمَ الله وشهد الله، ولذلك أُجيب بما يُجاب به القسم وهو: ليبعثَنَّ». وقال الطبري[1] وغيرُه: «تَأَذَّن معناه أَعْلَمَ» وهو قلقٌ مِنْ جهة التصريف إذ نسبةُ «تأذَّن» إلى الفاعلِ غيرُ نسبة أعلم، وبين ذلك فرقٌ بين التعدي وغيره.

قوله: «إلى يومِ القيامة» فيه وجهان أحدُهما: أنه متعلقٌ بـ «يَبْعَثَنَّ» وهذا هو الصحيحُ. والثاني: أنه متعلقٌ بـ «تأذَّن» نقله أبو البقاء[2]. ولا جائزٌ أن يتعلق بيسُومهم لأن مَنْ: إمَّا: موصولةٌ وإمَّا موصوفةٌ، والصلةُ والصفة لا يعملان فيما قبل الموصول والموصوف.

آ. (١٦٨) **قوله تعالى: ﴿أُمَمًا﴾**: إمَّا حالٌ من مفعول «قطَّعناهم»، وإمَّا مفعولٌ ثانٍ على ما تقدَّم من أنَّ قَطَّعَ تضمَّن معنى صَيَّر. و«منهم» الصالحون» صفةٌ لأمم. وقال أبو البقاء[3]: «أو بدل منه، أي: من أمم» يعني أنه حالٌ من مفعول «قَطَّعناهم» أي: فَرَّقناهم حال كونهم منهم الصالحون.

قوله: «ومنهم دونَ ذلك». «منهم» خبرٌ مقدم، و«دونَ ذلك» نعتٌ لمنعوتٍ محذوف هو المبتدأ، والتقدير: ومنهم ناسٌ أو قومٌ دون ذلك. قال الزمخشري[4]: «معناه: ومنهم ناسٌ منحطُّون عَنِ الصلاح، ونحوه: «وما مِنَّا إلا له مقام معلوم»[5] بمعنى: ما منا أحدٌ إلا له مقامٌ معلومٌ» يعني في كونه حُذِف الموصوفُ وأقيم الجملةُ الوصفية مُقامَه، كما قام مَقـامَه الـظرفُ الوصفي. والتفصيل بـ «مِنْ» يجوز فيه حَذْفُ الموصوف وإقامةُ الصفة مُقامه

---

(١) تفسير الطبري ١٣/٢٠٤.

(٢) الإملاء ١/٢٨٨.

(٣) الإملاء ١/٢٨٨.

(٤) الكشاف ٢/١٢٧.

(٥) الآية ١٦٤ من الصافات.

كقولهم: «منا ظَعَن ومنَّا أقام». وقال ابن عطية[1]: «فإن أريدَ بالصَّلاح الإيمانُ فـ «دون» بمعنىٰ «غير» يُراد به الكفرة». قال الشيخ[2]: «إن أرادَ أنَّ «دون» ترادِفُ غيراً فليس بصحيحٍ، وإن أرادَ أنه يلزم أنَّ مَنْ كان دون شيء أن يكون غيراً له فصحيح».

و «ذلك» إمَّا أن يُشارَ به إلى الصَّلاح، وإما أَنْ يُشار به إلى الجماعة، فإن أُشير به إلى الصلاح فلا بد من حذف مضاف ليصِحَّ المعنىٰ تقديرُه: ومنهم دونَ أهلِ ذلك الصلاح ليعتدل التقسيم، وإن أُشير به إلى الجماعة أي: ومنهم دونَ أولئك الصالحين فلا حاجة إلى تقدير / مضاف لاعتدال [٤١٢/أ]
التقسيم بدونه. وقال أبو البقاء[3]: «ودون ذلك ظرفٌ أو خبر على ما ذكرنا في قوله «لقد تَقَطَّع بينكم»[4]. وفيه نظرٌ من حيث إن «دون» ليس بخبر.

آ. (١٦٩) **قوله تعالى: ﴿وَرِثُوا﴾**: في محلِّ رفع نعتاً لـ «خَلْفٌ» و «يأخذون» حال من فاعل «ورثوا». والخَلْف والخَلَف[5] ـ بفتح اللام وإسكانها ـ هل هما بمعنىً واحد، أي: يُطلق كل منهما على القَرْن الذي يَخْلُف غيره صالحاً كان أو طالحاً، أو أن الساكن اللام في الطالح والمفتوحها في الصالح؟ خلافٌ مشهور بين اللغويين. قال الفراء[6]: «يُقال للقَرْن: خَلْف ـ يعني ساكناً ـ ولمن استخلفته: خلَفاً ـ يعني متحرك اللام ـ». وقال الزجاج[7]: «يُقال للقَرْن يجيء بعد القرن خَلْف». وقال ثعلب: «الناس كلهم

---

(١) التفسير ١٩٤/٧.
(٢) البحر ٤١٥/٤.
(٣) الإملاء ٢٨٨/١.
(٤) الآية ٩٤ من الأنعام.
(٥) انظر: المفردات ١٥٥.
(٦) معاني القرآن ٣٩٩/١.
(٧) معاني القرآن ٤٢٨/٢.

يقولون: «خَلَف صدق» للصالح و«خَلْف سوء» للطالح، وأنشد[1]:

٢٣٢٤ـ ذهبَ الذين يُعاشُ في أكنافِهم   وبَقِيتُ في خَلْف كجِلْدِ الأجرب

وقالوا في المثل: «سكت أَلْفاً ونطق خَلْفاً»[2]، ويُعزىٰ هذا أيضاً إلى الفراء[3] وأنشدوا[4]:

٢٣٢٥ـ خَلَّفْتَ خَلْفاً ولم تَدَعْ خَلَفَا   ليت بهم كان لا بك التَّلَفَا

وقال بعضهم: «قد يجيء في الرديء خَلَف بالفتح، وفي الجيد خَلْف بالسكون، فمِنْ مجيء الأول قوله[5]:

٢٣٢٦ـ ....   إلى ذلـك الخَـلَفِ الأعـور

ومِنْ مجيء الثاني قول حسان[6]:

٢٣٢٧ـ لنا القَدَمُ الأُوْلى عليهم وخَلْفُنا   لأولِنا في طاعة الله تابعُ

وقد جمع بينهما الشاعر في قوله[7]:

٢٣٢٨ـ إنَّا وَجَدْنا خَلْفَنا بِئْسَ الخَلَفْ   عبداً إذا ما ناء بالحِمْل وَقَفْ

فاستعمل الساكنَ والمتحركَ في الرديء، ولهذا قال النضر: «يجوز التحريكُ والسكونُ في الرديء، فأمَّا الجيدُ فبالتحريك فقط»، ووافقه جماعةُ أهل اللغة إلا الفراءَ وأبا عبيد فإنهما أجازا السكون في الخلف المراد به الصالح.

---

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٥٧؛ وتفسير القرطبي ٧/٣١٠؛ والبحر ٤/٤١٥.

(٢) مجمع الأمثال ١/٢٢٣. الصحاح: خلف. وسكت ألفاً: سكت عن ألف كلمة.

(٣) ورد في معانيه ١/٣٩٩: «وأنت خَلَف سَوْء، سمعته من العرب».

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في تفسير الماوردي ٢/٦٧؛ والبحر ٤/٤١٥. من المنسرح.

(٥) لم أهتد إلى تمامه وقائله وهو في ابن عطية ٧/١٩٥.

(٦) ديوانه ٢٦٧؛ والقرطبي ٧/٣١١؛ والبحر ٤/٤١٥.

(٧) لم أهتد إلى قائله وهو في الصحاح خلف، والقرطبي ٧/٣١١؛ والبحر ٤/٤١٥.

والخَلْف ـ بالسكون ـ فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدر، ولذلك لا يثنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُـؤَنَّث وعليه ما تقدَّم من قوله:

إنَّـا وَجَـدْنـا خَلْفَنَـا بئس الخَلَفْ

وإمَّا اسم جمع خالِف كرَكْب لراكب وتَجْر لتاجر، قاله ابن الأنباري. وردُّوه عليه بأنه لو كان اسم جمع لم يَجْرِ على المفرد وقد جرىٰ عليه[1]. واشتقاقُه: إمَّا مِن الخلافة، أي: كلُّ خَلَفٍ يَخْلُفُ مَنْ قبله، وإمَّا مِنْ خَلَفَ النبيذ يخلُف، أي: فسد، يقال: خَلَفَ النبيذُ يَخْلُف خَلْفاً إذا فسد، خَلْفاً وخُلُوفاً، وكذا الفم إذا تغيَّرت رائحتُه. ومن ذلك الحديث: «لَخَلُوف فم الصائم»[2]. وقرأ الحسن البصري[3]: «وُرِّثوا» بضم الواو وتشديد الراء مبنياً لِما لم يُسَمَّ فاعلُه. ويجوز أن يكون «يأخذون» مستأنفاً، أخبر عنهم بذلك. وتقدَّم الكلامُ على لفظ «الأدنىٰ» واشتقاقه[4].

قوله: «ويقولون» نسق على «يأخذون» بوجهيه و«سيُغْفَر» معموله. وفي القائم مَقام فاعلِه وجهان، أحدهما: الجارُّ بعده وهو «لنا». والثاني: أنه ضمير الأخذ المدلول عليه بقوله: «يأخذون»، أي: سيغفر لنا أَخْذُ العَرض الأدنىٰ.

قوله: «وإنْ يَأْتِهم عَرَضٌ» هذه الجملةُ الشرطية فيها وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، والثاني: أن الواوَ للحال، وما بعدها منصوبٌ عليها. قال الزمخشري[5]: «الواو للحال، أي: يرجون المغفرة وهم مُصِرُّون عائدون إلى فعلهم[6] غير تائبين، وغفرانُ

---

(١) ضابط اسم الجمع أنه ليس له مفرد من لفظه نحو: قوم ونساء.

(٢) رواه البخاري: الصوم ٢ (الفتح ٤/١٠٣) ابن حنبل ١/٤٤٦.

(٣) البحر ٤/٤١٦؛ الشواذ ٤٧.

(٤) انظر: إعرابه للآية ٦١ من البقرة.

(٥) الكشاف ٢/١٢٨. ونردُّ عليه بالآية «إن اللهَ لا يَغْفِرُ أن يُشْرَكَ به ويَغْفر ما دونَ ذلك لمَنْ يَشاء».

(٦) الكشاف: مثل فعلهم.

الذنوبِ لا يَصِحُّ إلا بالتوبة، والمُصِرُّ لا غفران له» انتهى. وإنما جَعَل الواو للحال لهذا الغرض الذي ذكره من أن الغفران شرطُه التوبة، وهو رأي المعتزلة، وأمَّا أهل السنة فيجوز مع عدم التوبة لأنَّ الفاعلَ مختار.

قوله: «عَرَض» العرض ـ بفتح الراء ـ ما لا ثبات له، ومنه استعار المتكلمون العَرَض المقابل للجوهر. وقال أبو عبيدة[1]: «العَرَض ـ بالفتح ـ جميعُ مَتَاع الدنيا غيرَ النَّقْدَيْن». والعَرْض بالسكون هو الدراهم والدنانير التي هي قيم المُتْلَفات ورؤوسُ الأموال. وعلى الأول قيل: الدنيا عرضٌ حاضر يأكل منها البَرُّ والفاجر.

قوله: «أنْ لا يقولوا» فيه [أوجه][2] / أحدها: أنَّ محله رفع على البدل [٤١٢/ب] من «ميثاق» لأن قول الحق هو ميثاق الكتاب. والثاني: أنه عطفُ بيان له، وهو قريب من الأول. والثالث: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله. قال الزمخشري[3]: «وإن فُسِّر ميثاق الكتاب بما تقدَّم ذكرُه كان «أن لا يقولوا» مفعولاً من أجله، ومعناه: لئلا يقولوا» وكان قد فَسَّر ميثاق الكتاب بقوله في التوراة: مَنْ ارتكب ذنباً عظيماً فإنه لا يُغفر له إلا بالتوبة. و «أنْ» مفسرةٌ لميثاق الكتاب لأنه بمعنى القول. و «لا» ناهية وما بعدها مجزوم بها، وعلىٰ الأقوال [الأُوَل][4] «لا» نافية والفعل منصوبٌ بـ «أنْ» المصدرية. و «الحق» يجوز أن يكون مفعولاً به وأن يكونَ مصدراً، وأُضيف الميثاقُ للكتاب لأنه مذكورٌ فيه.

قوله: «دَرَسوا» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها ما قال الزمخشري[5] وهو كونُه

---

(١) مجاز القرآن ١/٢٣٢. وعبارته: «أي طمع هذا القريب الذي يعرض لهم في الدنيا».
(٢) سقط من الأصل وثبت في (ش).
(٣) الكشاف ٢/١٢٨.
(٤) سقط من الأصل وثبت في (ش).
(٥) الكشاف ٢/١٢٨.

معطوفاً على قوله «ألم يُـؤْخَذْ» لأنه تقرير، فكأنه قيل: أُخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا، وهو نظيرُ قوله تعالىٰ «ألم نُرَبِّك فينا وليداً ولَبِثْتَ»[1] معناه: قد ربَّيْناك ولَبِثْتَ. والثاني: أنه معطوف على «وَرِثوا». قال أبو البقـاء[2]: «ويكون قولُه «ألم يُـؤْخَذْ» معترضاً بينهما، وهذا الوجهُ سبقه إليه الطبري[3] وغيره.

الثالث: أنه على إضمار قد، والتقدير: وقد درسوا. قلت: وهو على هذا منصوب على الحال نسقاً على الجملة الشرطية أي: يقولون: سيُغْفر لنا في هذه الحال، ويجوز أن يكونَ حالاً من فاعل «يأخذوه»، أي: يأخذون العرضَ في حال دَرْسِهم ما في الكتاب المانع من أخذ الرِّشا[4]. وعلى كلا التقديرين فالاستفهامُ اعتراض.

وقرأ[5] الجحدري: «أن لا تقولوا» بتاء الخطاب وهو التفات حسن. وقرأ[6] عليٌّ رضي الله عنه وأبو عبدالرحمن السلمي «وادَّارسوا» بتشديد الدال والأصل: تدارسوا، وتصريفُه كتصريف «فادَّارأتم فيها»[7] وقد تقدَّم تحريرُه.

قوله: «أفلا تعقلون» تقدَّم الكلام على هذه الهمزة والفاء غيرَ مرة. وقرأ[8] ابن عامر ونافع وحفص «تعملون» بالخطاب والباقون بالغيبة، فالخطاب يحتمل وجهين، أحدهما: أنه التفات من الغيبة إلى الخـطاب، والمراد

---

(١) الآية ١٨ من الشعراء «ولبثت فينا مِنْ عُمُرِك سنين».
(٢) الإملاء ١/٢٨٨.
(٣) تفسير الطبري ١٣/٢١٥.
(٤) الرشا: ج رشوة.
(٥) البحر ٤/٤١٧؛ الشواذ ٤٧.
(٦) البحر ٤/٤١٧؛ الشواذ ٤٧.
(٧) الآية ٧٢ من البقرة.
(٨) الحجة ٣٠٠؛ البحر ٤/٤١٧.

بالضمائـر حينئذ شيءٌ واحـد. والثاني: أن الخـطابَ لهذه الأمـة، أي: أفلا تعقلون أنتم حال هؤلاء وما هم عليه وتتعجَّبون من حالهم. وأمَّا الغيبةُ فجرىٰ على ما تقدَّم من الضمائر. ونقل الشيخ[1] أن قراءة الغيبة لأبـي عمرو وأهلِ مكة، وقراءةَ الخطاب للباقين.

آ. (١٧٠) **قوله تعالى: ﴿والذين يُمَسِّكـون﴾**: فيه وجهـان، أظهرهما: أنه مبتدأ، وفي خبره حينئذ [أوجه][2]، أحدُهما: الجملة من قوله: «إنَّـا لا نُضيع أَجْرَ المُصْلحين» وفي الرابط حينئذ أقوال، أحدها: أنه ضميرٌ محذوفٌ لفَهْم المعنىٰ. والتقدير: المُصْلحين منهم، وهذا على قواعد جمهور البصريين وقواعد الكوفيين تقتضي أن أل قائمةٌ مَقام الضمير تقديره: أَجْر مصلحيهم كقوله: «فإنَّ الجنةَ هي المَأْوىٰ»[3]، أي: مَأْواه، وقوله: «مُفَتَّحَةً لهم الأبواب»[4]، أي أبوابها، وقوله: «في أَدْنَىٰ الأرض»[5]، أي أرضهم، إلى غير ذلك. والثاني: أن الرابطَ تكرُّرُ المبتدأ بمعناه نحو: زيد قام أبو عبدالله[6] وهو رأيُ الأخفش، وهذا كما يُجيزه في الموصول نحو: أبو سعيدٍ الذي رويتُ عن الخدريّ، والحجَّاج الذي رأيت ابنُ يوسف، وقد قدَّمْت من ذلك شواهد كثيرة. الثالث: أن الرابطَ هو العمومُ في «المُصْلحين» قاله أبو البقاء[7]، قال: «وإن شِئْتَ قلت: لمَّا كان المصلحون جنساً والمبتدأ واحد[8] منه استغنيت

---

(١) البحر ٤/٤١٧.

(٢) سقط من الأصل وثبت في (ش).

(٣) الآية ٤١ من النازعات.

(٤) الآية ٥٠ من ص.

(٥) الآية ٣ من الروم «غُلِبت الروم في أدنى الأرض».

(٦) وذلك إذا كان أبو عبدالله كنية لزيد فالتقدير: زيد قام هو.

(٧) الإملاء ١/٢٨٨.

(٨) الإملاء: واحداً.

عن ضمير». قلت: العمومُ رابطٌ من الروابط الخمسة وعليه قولُه[1]:

٢٣٢٩ـ ألا ليت شعري هَلْ إلى أمِّ سالمٍ سبيلٌ فأمَّا الصبر عنها فلا صبرا

ومنه «نِعْم الرجل زيد» على أحدِ الأوجه.

والوجه الثاني من وجهَيْ الخبر أنه محذوف تقديره: والذين[2] يمسكون مأجورون أو مُثابون ونحوه، وقوله: «إنَّا لا نضيع» جملةٌ اعتراضية، قاله الحوفي، ولا ضرورة إلى ادِّعاء مثلِه.

الثاني من وجهي «والذين يُمْسكون»: أنه في محل جر نسقاً على «للذين يتقون»، أي: ولَدار الآخرة خيرٌ للمتقين وللمتمسكين، قاله الزمخشري[3]، إلا أنه قال: «ويكون قوله «إنَّا لا نُضيع اعتراضاً». وفيه نظرٌ لأنه لم يقعْ بين شيئين متلازمَيْن ولا بين / شيئين بينهما تعلُّقٌ معنويٌّ فكان ينبغي أن يقولَ: ويكون على هذا مستأنفاً. [٤١٣/أ]

وقرأ العامَّة: «يُمَسِّكون» بالتشديد مِنْ مَسَّك بمعنى تمسَّك، حكاه أهلُ التصريف، أي: إنَّ فَعَّل بمعنى تَفَعَّل، وعلى هذا فالباء للآلة كهي في: تمسَّكْتُ بالحبل. وقرأ أبو بكر[4] عن عاصم ـ ورُوِيت عن أبي عمرو وأبي العالية: «يُمْسِكون» بسكون الميم وتخفيف السين مِنْ أَمْسَك، وهما لغتان يقال: مَسَكْت وأَمْسكت، وقد جمع كعب بن زهير بينهما في قوله[5]:

٢٣٣٠ـ ولا تُمَسِّكُ بالعَهْدِ الذي زَعَمَتْ إلا كما يُمْسِكُ الماءَ الغرابيلُ

---

(١) البيت للرماح بن أبرد، وهو في الكتاب ١/١٩٣؛ وأمالي الشجري ١/١٨٦؛ والهمع ١/٩٨؛ والدرر ١/٧٤.

(٢) الأصل: «أو» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٢/١٢٨.

(٤) السبعة ٢٩٧؛ الحجة ٣٠١؛ البحر ٤/٤١٧.

(٥) ديوانه ٨، وقصيدة البردة شرح ابن الأنباري ٩٧.

ولكن أمسك متعـدّ. قال تعالىٰ[1]: «ويُمْسك السماء» فعلى هذا مفعولُه محذوفٌ تقديرُه: «يُمْسِكون دينَهم وأعمالهم بالكتاب»، فالباءُ يجوز أن تكونَ للحال وأن تكونَ للآلة، أي: مصاحبين للكتاب، أي لأوامره ونواهيه. وقرأ الأعمش وهي قراءة عبدالله «استمسكوا». وأُبَـيّ «تَمَسَّكوا» ماضِيَيْن.

آ. (١٧١) **قوله تعالى: ﴿فوقهم﴾**: فيه وجهان، أحدهما: هو متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من الجبل، وهي حالٌ مقدرة لأن حالةَ النَّتْق لم تكن فوقَهم، لكنه بالنَّتْق صار فوقهم. والثاني: أنه ظرفٌ لنَتَقْنا. قاله الحوفي وأبو البقاء[2]. قال الشيخ[3]: «ولا يمكن ذلك إلا أن يُضَمَّن معنى فِعْلٍ يمكن أن يعمل في «فوقهم»، أي: رفعنا بالنَّتْقِ الجبلَ فوقهم فيكون كقوله: «ورفَعْنا فوقهم الطور»[4].

والنَّتْق: اختلفَتْ فيه عبارات أهل اللغة. فقال أبو عبيدة[5]: «هو قَلْعُ الشيءِ من موضعه والرَّمْيُ به، ومنه «نَتَق ما في الجِراب»[6] إذا نقضه ورمىٰ ما فيه. وامرأة ناتق ومِنْتاق: إذا كانت كثيرةَ الولادة. وفي الحديث: «عليكم بزواج الأبكار فإنهن أَنْتَقُ أَرْحاماً وأطيبُ أفواهاً وأرضىٰ باليسير»[7]. وقيل: النتق: الجَذْب بشدة. ومنه «نَتَقْتُ السِّقاء»[8] إذا جَذَبْتَه لتقتلعَ الزُّبْدة من

---

(١) الآية ٦٥ من الحج.
(٢) الإملاء ١/٢٨٨.
(٣) البحر ٤/٤١٩.
(٤) الآية ١٥٤ من النساء.
(٥) عبارته في المجاز ١/٢٣٢ «رفعنا فوقهم».
(٦) الجراب: وعاء يحفظ فيه الزاد.
(٧) رواه ابن ماجة: النكاح ٧ (١/٥٩٨) برواية «أعذب» بدلاً من «أطيب».
(٨) السقاء: وعاء من جلد للماء واللبن.

فمه». وقال الفراء[1]: «هو الرفع» وقال ابن قتيبة[2]: «الزعزعة» وبه فسَّر مجاهد. وقال النابغة[3]:

٢٣٣١ـ لم يُحْرَموا حُسْنَ الغِذاءِ وأمُّهُمْ طَفَحَتْ عليـك بناتِقٍ مِـذْكـار

وكلُّ هذه مَعانٍ متقاربة. وقد عَرَفْت أن «فوقهم» يجوز أن يكون منصوباً بـ «نَتَق» لأنه بمعنى رفع وقلع.

قوله: «كأنه ظُلَّة» في محلِّ نصبٍ على الحال من «الجبل» أيضاً فتتعدَّد الحال. وقال مكي[4]: «هي خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو كأنه ظُلَّة» وفيه بُعْدٌ.

قوله: «وظنُّوا» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه في محل جَرٍّ نسقاً على «نَتَقْنا» المخفوض بالظرف تقديراً. والثاني: أنه حال، و«قد» مقدرةٌ عند بعضهم، وصاحب الحال: إمَّا الجبل، أي: كأنه ظُلَّةٌ في حال كونه مظنوناً وقوعُه بهم. ويضعف أن يكون صاحبه «هم» في «فوقهم». والثالث: أنه مستأنف فلا محل له. والظنُّ هنا على بابه، ويجوز أن يكون بمعنى اليقين، والباء على بابها أيضاً. قيل: ويجوز أن تكون بمعنى «على».

قوله: «واذكروا» العامَّةُ على التخفيف أمراً مِنْ ذكر يَذْكُر. والأعمش[5]: «واذَّكِروا» بتشديد الذال من الاذّكار والأصل: اذْتَكِرُوا والاذتكار، وتقدم تصريفه. وقرأ ابن مسعود: تذكَّروا مِنْ تذكَّر بتشديد الكاف. وقرىء: وتَذَّكَّروا

---

(١) معاني القرآن ١/٣٩٩. (٢) تفسير غريب القرآن ١٧٤.
(٣) ديوانه ـ م الجزائر ـ ١٠٨؛ والبحر ٤/٤١٨. طفحت: فاضت. المذكار: التي تلد الذكور.
(٤) المشكل ١/٣٣٥.
(٥) البحر ٤/٤٢٠.

بتشديد الذال والكاف، والأصلُ: وَلْتَتَذَكَّروا، فأدغمت التاء في الذال وحُذِفَتْ لامُ الجر كقوله[1]:

٢٣٣٢ـ محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ ....

آ. **(١٧٢) قوله تعالى: ﴿مِنْ ظهورهم﴾**: بدلٌ من قوله «من بني آدم» بإعادة الجارِّ كقوله: «لَجَعَلْنا لِمَنْ يكفر بالرحمن لِبيوتهم»[2] «للذين استضعفوا لِمَنْ آمن»[3]. وهل هو بدلُ اشتمال أو بدل بعض من كل؟ قولان، الأول لأبي البقاء[4]، والثاني للزمخشري[5]، وهو الظاهر كقولك: ضربت زيداً ظهرَه، وقطعتُه يدَه، لا يُعْرِب[6] أحد هذا بدلَ اشتمال.

و «ذريتَهم» مفعول به. وقرأ[7] الكوفيون وابن كثير «ذريتهم» بالإِفراد، والباقون «ذُرِّيَّاتهم» بالجمع. قال الشيخ[8]: «ويحتمل في قراءة الجمع أن يكونَ مفعولُ «أخذ» محذوفاً لفهمِ المعنى، و«ذريَّاتهم» بدلُ من ضميرِ «ظهورهم»، كما أنَّ «من ظهورهم» بدلٌ من «بني آدم»، والمفعولُ المحذوفُ هو الميثاق كقولِه «وأَخَذْنا منهم ميثاقاً»[9] قال: «وتقديرُ الكلام: وإذ أَخَذَ ربُّك من ظهور ذريات بني آدم ميثاق التوحيد، واستعارَ أن يكون أخذ الميثاق من الظهر، كأن الميثاق لصعوبته، والارتباطَ به شيءٌ ثقيل يُحمل على الظهر».

---

(١) تقدم برقم ٢٢٨٩.

(٢) «لبيوتهم سُقُفاً من فضة» الآية ٣٣ من الزخرف.

(٣) «قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لِمَنْ آمن منهم» الآية ٧٥ من الأعراف.

(٤) الإملاء ١/٢٨٩.

(٥) الكشاف ٢/١٢٩.

(٦) غير واضح في الأصل.

(٧) السبعة ٢٩٧؛ الحجة ٣٠١؛ البحر ٤/٤٢١.

(٨) البحر ٤/٤٢١.

(٩) الآية ١٥٤ من النساء.

[٤١٣/ب] وكذلك قرأ الكوفيون وابن كثير في سورة يس(١) وفي / الطور(٢) في الموضعين: «ذريتهم» بالإفراد، وافقهم أبو عمرو على ما في يس، ونافع وافقهم في أول الطور وهي «ذريتهم بإيمان» دونَ الثانية وهي «أَلْحَقْنا بهم ذريَّاتِهم» فالكوفيون وابن كثير جَرَوا على منوالٍ واحدٍ وهو الإفراد، وابن عامر علىٰ الجمع، وأبو عمرو ونافع جمعوا بين الأمرين كما بَيَّنْتُ لك.

قال الشيخ(٣) في قراءة الإفراد في هذه السورة: «ويتعيَّن أن يكونَ مفعولاً بـ «أخذ» وهو على حَذْف مضاف، أي: ميثاق ذريتهم» يعني أنه لم يَجُزْ فيه ما جازَ في «ذرياتهم» من أنه بدل والمفعول محذوف، وذلك واضحٌ لأنَّ مَنْ قرأ «ذريتهم» بالإفراد لم يَقْرأه إلا منصوباً، ولو كان بدلاً مِنْ «هم» في «ظهورهم» لكان مجروراً بخلافِ «ذرياتهم» بالجمع، فإن الكسرةَ تَصْلُح أن تكون عَلَماً للجر وللنصب في جمع المؤنث السالم.

قوله: «بلىٰ» جوابٌ لقوله «أَلَسْتُ» قال ابن عباس: «لو قالوا: نعم لكفروا» يريد أن النفيَ إذا أُجيب بـ نعم كانت تصديقاً له، فكأنهم أقرُّوا بأنه ليس بربِّهم. هكذا ينقلونه عن ابن عباس رضي الله عنه، وفيه نظرٌ إنْ صَحَّ عنه، وذلك أن هذا النفيَ صار مقرَّراً، فكيف يكفرون بتصديق التقرير؟ وإنما المانع من جهة اللغة: وهو أن النفيَ مطلقاً إذا قُصِد إيجابه أُجيب بـ بلى، وإن كان مقرَّراً بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنما كان ذلك تغليباً لجانب اللفظ، ولا يجوز مراعاةُ جانبِ المعنىٰ إلا في شعر كقوله(٤):

---

(١) الآية ٤١ «وآية لهم أنّا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون».
(٢) الآية ٢١ «والذين آمنوا واتّبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم».
(٣) البحر ٤٢١/٤.
(٤) تقدم برقم ٥٦٧.

٢٣٣٣ـ أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمـروٍ   وإيـانـا فـذاك بنـا تَـداني
نعم وتـرى الهلالَ كمـا أراه   ويعلوهـا النهـار كمـا عـلاني

فأجاب قوله «أليس» بـ نعم مراعاةً للمعنى لأنه إيجاب.

قوله: «شَهِدْنا» هذا من كلامِ الله تعالى. وقيل: من كلام الملائكة. وقيل: من كلام الله تعالى والملائكة. وقيل: من كلام الذرية. قال الواحدي: «وعلى هذا لا يَحْسُن الوقفُ على قوله «بلىٰ» ولا يتعلَّقُ «أَنْ تقولوا» بـ «شَهِدْنا» ولكن بقوله «وأَشْهَدَهُمْ».

قوله «أَنْ تقولُوا» مفعولٌ مِنْ أجله، والعامل فيه: إمَّا شهدْنا، أي: شهِدْنا كراهةَ أن تقولوا، هذا تأويل البصريين، وأمَّا الكوفيون فقاعـدتهم تقديـر لا النافية، تقديره: لئلا تَقولوا، كقوله «أن تميدَ بكم»(١)، وقول الآخر(٢):

٢٣٣٤ـ رَأَيْنـا ما رأى البُصَـراء فيهـا   فـآلَيْنـا عليهـا أنْ تُبـاعـا

أي: أن لا تُباع، وأمَّا «وأشهدهم»، أي: أشهدهم لئلا تقولوا أو كراهةَ أَنْ تقولوا. وقد تقدَّم أن الواحديَّ قد قال: «إنَّ شَهِدْنا إذا كان من قولِ الذرية يتعيَّن أن يتعلَّقَ «أن تقولوا» بـ «أَشْهَدَهم» كأنه رأى أن التركيب يصير: شَهِدْنا أن تقولوا سواءً قرىء بالغيبة أو الخطاب، والشاهدون هم القائلون في المعنى، فكان ينبغي أن يكون التركيب: شهدنا أن نقول نحن. وهذا غيرُ لازم لأن المعنى: شهـد بعضهم على بعض، فبعضُ الـذريـة قـال: شهـدنـا أن يقـول البعض الآخـر كـذلـك. وذكـر الجـرجـانيُّ لبعضهـم وجهـاً آخــر وهو أن يكون قوله «وإذْ أَخَذَ ربك» إلى قوله: «قالوا بلىٰ» تمامَ قصة الميثاق، ثم

(١) الآية ١٥ من النحل «وألقى في الأرض رواسي أن تَميْدَ بكم».
(٢) تقدم برقم ١٦٨٣.

ابتدأ عز وجل خبراً آخر بذِكْرِ ما يقوله المشركون يوم القيامة فقال تعالىٰ: «شَهِدْنا» بمعنى نشهد كما قال الحطيئة[1]:

٢٣٣٥ـ شَهِدَ الحطيئةُ حين يلقىٰ ربَّه ....

أي: يشهد، فيكون تأويله «يَشْهد أن تقولوا».

وقرأ[2] أبو عمرو «يقولوا» في الموضعين[3] بالغَيْبة جرياً على الأسماء المتقدمة، والباقون بالخطاب، وهذا واضحٌ علىٰ قولنا إنَّ «شَهِدْنا» مُسْندٌ لضمير الله تعالىٰ. وقيل: على قراءة الغيبة يتعلَّق «أَنْ يقولوا» بأشهدهم، ويكون «قالوا شهدنا» معترضاً بين الفعلِ وعلَّته، والخطابُ على الالتفات فيكون الضميران لشيء واحد. وهل هذا من باب الحقيقة وأن الله أخرج الذرية من ظهره بأَنْ مَسَح عليه فخرجوا كالذَّرِّ وأَنْطَقهم فشهدوا[4] الكلُّ بأنه ربهم، فالمؤمنون قالوه حقيقةً في الأَزَل والمشركون قالوه تقيَّةً[5]، وعلى هذا جماعةٌ كثيرة، أو من باب التمثيل، قاله جماعة منهم الزمخشري[6]، وجعله كقوله تعالىٰ: «ائتيا طَوْعاً أو كَرْهاً قالتا: أتينا طائعين»[7]، وقولِ الشاعر[8]:

٢٣٣٦ـ إذ قالت الأَنْساع للبطن الحَقِي

---

(١) عجزه:

أن الـولـيـدَ أحـقُّ بـالـعُـذْرِ

وهو في ديوانه ٢٣٣.

(٢) السبعة ٣٠٢؛ الحجة ٢٩٨؛ البحر ٤/٤٢١.

(٣) الموضع الثاني في الآية ١٧٣.

(٤) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٥) غير واضح في الأصل.

(٦) الكشاف ٢/١٢٩.

(٧) الآية ١١ من فصلت.

(٨) تقدم برقم ٦٩٦.

وقول الآخر[1]:

٢٣٣٧ـ قالت له ريحُ الصَّبا قَرْقارِ

إلى غير ذلك.

آ. (١٧٤) **قوله تعالى: ﴿وكذلك نُفَصِّل﴾**: أي: ومثلَ ما بَيَّنَّا أَخْذَ الميثاق المتقدم وفصَّلناه نبيِّن ونفصِّل الآيات. وقرأت[2] فرقة «يُفَصِّل» بياء الغيبة وهو الله تعالىٰ.

آ. (١٧٥) **قوله تعالى: ﴿فَأَتْبعه﴾**: الجمهورُ على «أَتْبعه» رباعياً وفيه وجهان أحدهما: أنه متعدٍّ لواحدٍ بمعنى أَدْركه ولحقه وهو مبالغةٌ في حقه، / حيث جُعِل إماماً للشيطان. ويحتمل أن يكون متعدِّياً لاثنين لأنه [٤١٤/أ] منقولٌ بالهمزة مِنْ تَبع، والمفعولُ الثاني محذوفٌ تقديره: أتبعه الشيطان خطواتِه، أي: جعله تابعاً لها. ومِنْ تعدِّيه لاثنين قولُه تعالىٰ: «وأَتْبعناهم ذرياتهم بإيمان»[3]. وقرأ[4] الحسن وطلحة ـ بخلافٍ عنه ـ «فاتَّبعه» بتشديد التاء. وهل تبعه واتَّبعه بمعنى أو بينهما فرق؟ قيل بكلٍ منهما. وأبدىٰ بعضهم[5] الفرق بأنَّ تَبِعه مشى في أثره، واتَّبعه إذا وازاه في المشي. وقيل: اتَّبعه بمعنى استتبعه[6].

والانسلاخ: التعرِّي من الشيء، ومنه: انسلاخ جلد الحية. وليس في

---

(١) بعده: واختلط المعروف بالإنكار. ولم أهتد إلى قائله وهو في شرح الكافية ٧٦/٢؛ والبحر ٤٢١/٤؛ وشواهد الكشاف ٤٠٤/٤. وقرقار: صوّت.

(٢) البحر ٤٢٢/٤.

(٣) قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة ٦١٢ وهي الآية ٢١ من الطور.

(٤) البحر ٤٢٣/٤.

(٥) نسبه في البحر ٤٢٣/٤ إلى صاحب «اللوامح».

(٦) أي جعله له تابعاً فصار له مطيعاً سامعاً. انظر: البحر ٤٢٣/٤.

الآية قَلْبٌ؛ إذ لا ضرورة تدعو إليه وإن زعمه بعضهم، وأن أصلَه: فانسلختْ منه.

آ. (١٧٦) **قوله تعالى: ﴿لَرَفَعْناه بها﴾**: الضميرُ المنصوبُ الظاهرُ عودُه على الذي أوتي الآيات، والمجرورُ عائد على الآيات. وقيل: المنصوبُ يعودُ على الكفر المفهوم مِمَّا سبق، والمجرور على الآيات أيضاً، أي: لرَفَعْنا الكفر بما ترى من الآيات. وقيل: الضمير المجرور يعود على المعصية والمنصوب على «الذي». والمراد بالرَّفْع الأخذُ كما تقول: رُفِع الظالـمُ، أي قُلِعَ وأُهْلِكَ، أي: لأهلكناه بسبب المعصية. وهذه أقوال بعيدة، وإن كانت مرويةً عن مجاهد وغيره. ولا يظهر الاستدراك إلا على الوجه الأول. ومعنى أخلد، أي: ترامى بنفسه. قال أهل العربية: «وأصله من الإخلاد وهو الدوامُ واللزوم، فالمعنى: لَزِم المَيْلَ إلى الأرض، قال مالك بن نويرة[1]:

٢٣٣٨ــ بأبناء حَيٍّ مِنْ قبائل مالك وعمرو بن يربوعٍ أقاموا فأخلدوا

قوله: «إنْ تَحْمِلْ عليه يلهَثْ» هذه الجملة الشرطية في محل نصب على الحال، أي: لاهثاً في الحالتين. قال بعضهم[2]: «وأما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موضعَ الحال فلا يقال: «جاء زيد إنْ يَسْأَل يُعط» على الحال، بل لو أريد ذلك لجُعِلت الجملة[3] خبراً عن ضمير ما أريد جَعْلُ الحال منه فيقال: جاء زيد وهو إن يسأل يُعط، فتكون الجملة الاسمية في الحال. نعم قد أوقعوا الجملة الشرطية موقعَ الحال، ولكن بعد أن أخرجوها عن حقيقة الشرط، وتلك الجملة لا تخلو: مِنْ أن يُعطف عليها ما يناقضها أو لم يُعطف، فالأول يستمرُّ فيه تَرْكُ الواو نحو: أتيتك إن أتيتني وإن

(١) الأصمعيات ٣٢٣؛ تفسير الطبري ١٣/ ٢٧٠.
(٢) نسبه في البحر ٤/ ٤٢٤ إلى بعض شراح المصباح.
(٣) أي الشرطية.

لم تأتني، إذ لا يَخْفى أن النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يَبْقيَان على معنى الشرط، بل يتحولان إلى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في قوله: «أأنذرتهم أم لم تنذرهم»[1]، والثاني لا بد فيه من الواو نحو: أتيتك وإن لم تأتني، لأنه لو تركْتَ الواوَ فقيل: أتيتُك إن لم تأتِني لالتبس[2]. إذا عُرِف هذا فقوله «إنْ تَحْمِلْ عليه يلهَثْ أو تَتْرُكْه يَلْهَثْ» من قبيل النوع الأول لأنَّ الحَمْل عليه والترك نقيضان».

والكلب: يجمع في القلة على أَكْلُب، وفي الكثرة على كِلاب، وشذُّوا فجمعوا أكلباً على أكالب، وكِلاباً على كِلابات، وأمَّا كَلِيب فاسم جمع كفريق لا جمع قال طرفة[3]:

٢٣٣٩ـ تَعَفَّق بالأَرْطَىٰ لها وأرادَها رجالٌ فبذَّت نبلَهم وكليبُ

وتقدَّمت هذه المادة في المائدة[4]. ويقال: لَهَثَ يَلْهَث بفتح العين في الماضي والمضارع لَهَثاً ولُهْثاً[5] بفتح اللام وضمها وهو خروجُ لسانه في حال راحته وإعيائه، وأمَّا غيره من الحيوان فلا يَلْهَثُ إلا إذا أعيا أو عطش. والذي يَظْهر أن هذه الجملةَ الشرطيَة لا محلَّ لها من الإعراب لأنها مفسِّرة للمثَل المذكور، وهذا معنى واضح كما قالوا في قوله تعالىٰ «خَلَقَه من تراب» فإنَّ الجملةَ من قوله «خَلَقَه من تراب» مفسرةٌ لقوله تعالىٰ: «إنَّ مَثَلَ عيسى عند الله كمثل آدم»[6].

---

(١) الآية ٦ من البقرة.
(٢) أي بالشرط.
(٣) تقدم برقم ١٠٥٦.
(٤) الآية ٤.
(٥) لم أقف على اللُّهْث.
(٦) الآية ٥٩ من آل عمران.

قوله: «ذلك مَثَلُ» يجوز أن يُشارَ بـ «ذلك» إلى صفةِ الكلب، ويجوز أن يُشارَ به إلى المنسلخِ من الآيات أو إلى الكلب. وأداةُ التشبيهِ محذوفةٌ من ذلك، أي: صفة المنسلخ أو صفة الكلب مثل الذين كذَّبوا. ويجوز أن تكون المحذوفةُ من مثَل القوم، أي: ذلك الوصف وهو وصف المنسلخ أو وصف الكلب كمثل القوم.

آ. (١٧٧) **قوله تعالى: ﴿ساءَ مثلاً﴾**: «ساء» بمعنى بئس، وفاعلها مضمر فيها و«مثلاً» تمييزٌ مفسِّر له، وقد تقدَّم غيرَ مرة أنَّ فاعل هذا الباب إذا كان ضميراً يُفَسَّر بما بعده ويُسْتَغْنىٰ عن تثنيته وجمعه وتأنيثه بتثنية التمييز وجمعه وتأنيثه عند البصريين. وتقدَّم أن «ساءَ» أصلُها التعدِّي لمفعولٍ، [٤١٤/ب] والمخصوصُ بالذم لا يكون إلا من جنسِ التمييز /، والتمييز مفسِّر للفاعلِ فهو هو، فلزم أن يَصْدُقَ الفاعلُ والتمييز والمخصوصُ على شيءٍ واحد. إذا عُرِف هذا فقوله «القوم» غيرُ صادقٍ على التمييز والفاعل، فلا جَرَمَ أنه لا بد من تقدير محذوف: إمَّا من التمييز، وإمَّا من المخصوص، فالأولُ يقدَّر: ساء أصحاب مَثَل، أو أهل مثل القوم، والثاني يُقَدَّر: ساء مَثَلاً مثلُ القوم، ثم حُذِف المضاف في التقديرين وأقيم المضاف إليه مُقامه، وهذه الجملةُ تأكيدٌ للتي قبلها.

وقرأ[١] الحسن والأعمش وعيسى بن عمر: «ساء مثلُ القوم» برفع «مثل» مضافاً للقوم. والجحدري رُوِي عنه كذلك، وروي عنه كسرُ الميم وسكونُ الثاء ورفعُ اللام وجَرُّ القوم. وهذه القراءةُ المنسوبةُ لهؤلاء الجماعة تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون «ساء» للتعجب مبنية تقديراً على فَعُل بضم العين كقولهم: «لَقَضُــو الرجل»[٢]، و«مثل القوم» فاعل بها، والتقدير: ما أسوأ مثلَ

(١) البحر ٤/٤٢٥؛ الشواذ ٤٧.

(٢) لـقضو الرجل: تقول ذلك إذا بالغت في الخبر عنه بجودة القضاء. وانظر: الممتع ٢/٥١٩.

القوم، والموصولُ على هذا في محلِّ جرٍ نعتاً لقوم. والثاني: أنها بمعنى بئس، ومَثَلُ القوم فاعل، والموصولُ على هذا في محل رفعٍ لأنه المخصوصُ بالذمِّ، وعلى هذا فلا بد مِنْ حَذْف مضاف ليتصادقَ الفاعلُ والمخصوصُ على شيءٍ واحد. والتقدير: ساءَ مثلُ القومِ مثل الذين. وقَدَّر الشيخ[1] تمييزاً في هذه القراءة وفيه نظرٌ، إذ لا يحتاج إلى تمييز إذا كان الفاعلُ ظاهراً حتى جَعَلوا الجمع بينهما ضرورةً كقوله[2]:

٢٣٤٠ـ تَـزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيـك فينـا   فنعمَ الـزَّادُ زادُ أبيـك زادا

وفي المسألة ثلاثةُ مذاهب: الجوازُ مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتفصيل: فإن كان مغايراً للفظِ ومفيداً فائدةً جديدة جاز نحو: نعم الرجل شجاعاً زيد، وعليه قوله[3]:

٢٣٤١ـ تـخيَّـرَهُ فـلم يَعْـدِلْ سـواه   فنِعْمَ المرءُ مِنْ رجلٍ تَهامي

قوله: «وأنفسَهم كانوا يظلمون» مفعول لـ «يظلمون»، وفيه دليلٌ على تقديم خبر كان عليها؛ لأنَّ تقديم المعمول يُـؤْذِنُ بتقديم العامل غالباً. وقلت «غالباً» لأن ثَمَّ مواضع يمتنع فيها ذلك نحو «فأمَّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ»[4] فاليتيم مفعول بـ «تقهر» ولا يجوز تقديم «تقهر» على جازِمِه، وهو محتملٌ للبحث.

وهذه الجملة الكونيةُ تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكونَ نسقاً على الصلة وهي «كَذَّبوا بآياتنا». والثاني: أن تكون مستأنفة، وعلى كلا القولين

---

(١) البحر ٤/٤٢٦.

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ١٣٥؛ والمقتضب ٢/١٥٠؛ والخصائص ١/٨٣؛ وابن يعيش ٧/١٣٢؛ والخزانة ٤/١٠٨.

(٣) البيت لجبير بن عبدالله القشيري أو الأسود بن شعوب، أو أبي بكر بن الأسود، وهو في ابن يعيش ٧/١٣٣؛ والعيني ٣/٢٢٧؛ ومعجم شواهد العربية ٣٧٠.

(٤) الآية ٩ من الضحى.

فـلا محـلَّ لهـا، وقُـدِّمَ المفعـولُ ليفيـدَ الاختصاص، وهـذا على طـريق الزمخشري[1] وأنظاره.

آ. (١٧٨) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللهُ فهو المهتدي﴾**: راعَى لفظ مَنْ فأفرد، وراعىٰ معناهافي قوله «أولئك هم الخاسرون» فجمع. وياء «المهتدي» ثابتةٌ عند جميع القراء لثبوتها في الرسم، وسيأتي لك خلافٌ في التي في الإسراء[2] وبحثها. وقال الواحدي: «فهو المهتدي: يجوز إثباتُ الياءِ على الأصل، ويجوزُ حَذْفُها استخفافاً كما قيل في بيت الكتاب[3]:

٢٣٤٢ـ فَطِرْتُ بمُنْصُلي في يَعْمَلات ... دوامي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّريحا

ومنـه[4]:

٢٣٤٣ـ كنَواحِ ريشِ حَمامةٍ نَجْديـةٍ ... ومَسَحْتَ باللِّثتين عَصْفَ الإِثْمِدِ

قال ابن جني: «شَبَّه المضاف إليه بالتنوين فحذف له الياء».

آ. (١٧٩) **قوله تعالى: ﴿لجهنَّمَ﴾**: يجوز في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها لامُ الصيرورة والعاقبة، وإنما احتاج هذا القائلُ إلى كونها لامَ العاقبة لقوله تعالىٰ «وما خلقْتُ الجن والإنس إلا ليعبدون»[5] فهذه علةٌ معتبرةٌ محصورة، فكيف تكون هذه العلةُ أيضاً؟ وأوردوا من ذلك قول الشاعر[6]:

---

(١) الكشاف ١٣١/٢.

(٢) الآية ٩٧ «ومن يهد الله فهو المهتد».

(٣) البيت لمضرس بن ربعي، وهو في الكتاب ٩/١ ، ٢٩١/٢؛ وأمالي الشجري ٧٢/٢؛ والمغني ٢٩٧. المنصل: السيف. اليعملات: النوق القوية، السريح: النعال.

(٤) البيت لخفاف بن ندبة وهو في الكتاب ٩/١؛ والمغني ١٤٣؛ وابن يعيش ١٤٠/٣. أراد كنواحي. يصف شفتيها، وعصف الإثمد: ما سحق منه.

(٥) الآية ٥٦ من الذاريات.

(٦) تقدم برقم ١٩٣٢.

٢٣٤٤ـ لِـدُوا للموت وابْنُـوا للخراب . . . .

وقول الآخر[١]:

٢٣٤٥ـ ألا كلُّ مولودٍ فللموتِ يُـوْلَدُ ولستُ أرىٰ حَيّاً لحيٍّ يُخَلَّدُ

وقول الآخر[٢]:

٢٣٤٦ـ فللموتِ تَغْذُو الوالداتُ سِخالَها كما لخرابِ الدور تُبْنَى المساكنُ

والثاني: أنها للعلةِ وذلك أنهم لمَّا كان مآلُهم إليها جعل ذلك سبباً على طريق المجاز.

وقد ردَّ ابن عطية[٣] على مَنْ جعلها لامَ العاقبة فقال: «وليس هذا بصحيح، ولامُ العاقبة إنما تُتَصَوَّر إذا كان فعل الفاعل لم يُقْصد مصيرُ الأمر إليه، وأما هنا فالفعل قُصِد به ما يصير الأمر [إليه][٤] مِنْ سُكْناهم لجهنم»، واللام على هذا متعلقة بـ «ذَرَأْنا». ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنه حال من «كثيراً» لأنه في الأصل صفة لها لو تأخر. ولا حاجة إلى ادعاء قلب وأن الأصل: ذَرَأْنا جهنم لكثير لأنه[٥] ضرورةٌ أو قليلٌ.

و «من الجن» صفة لـ «كثيراً». «لهم قلوب» جملة في محل نصب: إمَّا صفة لكثير أيضاً، وإمَّا حالاً من «كثيراً» وإن كان نكرة لتخصُّصِه بالوصف، أو من الضمير المستكن في «من الجن» لأنه يَحْمل / ضميراً لوقوعِه صفةً. [٤١٥/أ] ويجوز أن يكون «لهم» على حِدَته هو الوصف أو الحال، و «قلوب» فاعل به فيكون من باب الوصفِ بالمفرد وهو أولىٰ. وقوله: «لا يَفْقَهون بها» وكذلك

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤٢٧/٤.
(٢) البيت لسابق البربري، وهو في المغني ٢٨٢؛ والخزانة ١٦٣/٤؛ والدرر ٣١/٢.
(٣) التفسير ٢٠٩/٧.
(٤) من ابن عطية.
(٥) أي القلب.

الجملةُ المنفيَّةُ في محلِّ النعت لما قبلها، وهذا الوصفُ يكاد يكونُ لازماً لو ورد في غير القرآن لأنه لا فائدةَ بدونه لو قلت: «لزيد قَلْبٌ وله عينٌ» وسَكَتَّ لم يظهر لذلك كبيرُ فائدةٍ.

آ. (١٨٠) **قوله تعالى: ﴿الحُسْنى﴾**: فيها قولان، أظهرهما: أنها تأنيث «أحسن»، والجمع المكسَّرُ لغير العاقل يجوز أن يُوْصَفَ بما يوصف به المؤنث نحو: مآرب أخرى، ولو طُوبق به لكان التركيب الحَسَن كقوله: «مِنْ أيام أُخَر»[1]. والثاني: أن الحسنى مصدر على فُعْلَى كالرُّجْعَى والبُقْيا قال[2]:

٢٣٤٧ـ ولا يَجْزون مِنْ حُسْنَى بسوءٍ ....

و «الأسماء» هنا: الألفاظُ الدالَّةُ على الباري تعالى كالله والرحمن. وقال ابن عطية[3]: «المرادُ بها التسمياتُ إجماعاً من المتأولين لا يمكن غيره، وفيه نظرٌ لأنَّ التسمية مصدرٌ، والمصدر لا يُدْعى به على كلا القولين في تفسير الدعاء، وذلك أن معنى «فادعوه» نادوه بها، كقولهم: ياالله يا رحمان يا ذا الجلال والإكرام اغفرْ لنا. وقيل: سمُّوه بها كقولك: «سَمَّيْت ابني بزيد».

قوله: «يُلْحِدون» قرأ حمزة[4] هنا وفي النحل[5] وحم السجدة[6]: يَلْحدون بفتح الياء والحاء مِنْ لحد ثلاثياً. والباقون بضم الياء وكسرِ الحاء مِنْ أَلْحد. فقيل: هما بمعنى واحد، وهو المَيْل والانحراف. ومنه لَحْد القبر لأنه يُمال، بحفره إلى جانبه، بخلاف الضريح فإنه يُحْفر في وسطه، ومن كلامهم

---

(١) «فَعِدَّةٌ من أيام أخر» الآية ١٨٤ من البقرة.
(٢) لم أقف عليه.
(٣) التفسير ٧/٢١٢.
(٤) السبعة ٢٩٨؛ الحجة ٣٠٣؛ البحر ٤/٤٣٠.
(٥) الآية ١٠٣ «لسان الذي يُلحدون إليه أعجمي».
(٦) الآية ٤٠ وهي فُصِّلَتْ «إن الذين يُلْحِدون في آياتنا لا يخفون علينا».

«ما فعل الواجد؟ قالوا لَحَدَه اللاحد». وإلى كونهما بمعنى واحد ذهب ابن السِّكِّيت وقال: «هما العدول عن الحق». وألْحد أكثر استعمالاً مِنْ لَحَدَ قال[1]:

٢٣٤٨ـ ليس الإمام بالشحيح المُلْحِدِ

وقال غيره: «لَحَدَ بمعنى رَكَنَ وانضوى، وألحد: مال وانحرف» قاله الكسائي. ونُقل عنه أيضاً: أَلْحَدَ: أعرض، ولحد: مال. قالوا: ولهذا وافق حمزة في النحل إذ معناه: يميلون إليه.

وروى أبو عبيدة[2] عن الأصمعي: «ألحد: مارى وجادل، ولحد: حاد ومال. ورُجِّحت قراءةُ العامة بالإجماع على قوله «بإلحاد»[3]. وقال الواحدي: «ولا يكاد يُسْمع من العرب لاحد». قلت: فامتناعُهم من مجيء اسم فاعل الثلاثي يدل على قلَّته وقد قَدَّمْتُ من كلامهم «لحده اللاحِد». ومعنى الإلحاد فيها أن اشتقوا منها أسماءً لآلهتهم فيقولون: اللات من لفظ الله، والعزَّىٰ من لفظ العزيز، ومناة مِنْ لفظ المَنَّان، ويجوز أن يُراد سَمُّوه بما لا يليق بجلاله.

آ. (١٨١) **قوله تعالى: ﴿وممَّن خَلَقْنا أمةٌ﴾**: «مَنْ» يجوز أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة، و«يَهْدون» صفة لـ «أمة». وقال بعضهم: «في

---

(١) اختلفوا في نسبته بين أبي بجدلة وحميد الأرقط، وهو في الكتاب ١/٣٨٧، واللسان: لحد.

(٢) ليس في «مجاز القرآن» هذا النقل، وإنما قال: «يلحدون: يجورون ولا يستقيمون». المجاز ١/٢٣.

(٣) «الآية ٢٥ من الحج: «ومَنْ يُرِدْ فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم» ووجهُ الاستدلال أن إلحاد مصدر أفعل وهي قراءة العامة في «يُلحدون» أما حمزة فقد قرأ يَلْحَدون فإجماعهم هنا على «إلحاد» يُستأنس به في ترجيح يُلحدون هناك.

الكلام حَذْفُ تقديره: ومِمَّن خلقنا للجنة، يدل على ذلك ما ثبت لمُقابِلِهِمْ، وهو قوله: «ولقد ذَرَأْنا لجهنم»[1].

آ. (١٨٢) **قوله تعالى: ﴿والذين كذَّبوا﴾**: يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ وخبره الجملة الاستقبالية بعده. والوجه الثاني: أنه منصوب على الاشتغال بفعلٍ مقدَّرٍ تقديرُه: سنستدرج الذين كذَّبوا والاستدراج: التقريبُ منزلةً منزلةً والأخذ قليلاً قليلاً، من الدَّرَج لأن الصاعد يرقى درجةً درجة وكذلك النازل. وقيل: هو مأخوذ من الدَّرْج وهو الطيّ ومنه: «دَرَجَ الثوبَ»: طواه، و «دَرَجَ الميتَ» مثله. والمعنىٰ: تُطوىٰ آجالهم.

وقرأ[2] النخعي وابن وثاب: «سَيَسْتَدْرِجُهم» بالياء، فيحتمل أن يكون الفاعلُ الباريَ تعالىٰ، وهو التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة، وأن يكون الفاعلُ ضميرَ التكذيب المفهوم مِنْ قوله «كذَّبوا». وقال الأعشىٰ في الاستدراج[3]:

٢٣٤٩ـ فلو كنتَ في جُبٍّ ثمانين قامةً
ورُقِّيتَ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ
لَيَسْتَدْرِجَنْكَ القولُ حتى تَهِرَّهُ وتَعْلَمَ أنِّي عنكمُ غيرُ مُلْجَمِ

ويقال: «دَرَجَ الصبيُّ»: إذا قارب بين خطاه، ودرج القوم: مات بعضهم إثرَ بعض.

آ. (١٨٣) **قوله تعالى: ﴿وأُمْلي﴾**: جَوَّز أبو البقاء[4] فيه أن يكون خبر مبتدأ مضمر، أي: وأنا أُملي، وأن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ معطوفاً على

---

(١) الآية ١٧٩ من الأعراف.
(٢) البحر ٤/٤٣١؛ الشواذ ٤٧.
(٣) ديوانه ١٢٣؛ والبحر ٤/٤٣١. تهره: تكرهه.
(٤) الإملاء ١/٢٨٩.

«سنستدرج». وفيه نظر إذ كان من الفصاحة لو كان كذا [لكان][1] «ونُمْلي» بنون العظمة. ويجوز أن يكون هذا قريباً من الالتفات. والإملاء: الإمهالُ والتطويل. والمتين: القوي. ومنه المَتْنُ وهو الوسط لأنه أقوى ما في الحيوان. وقد مَتُنَ يَمْتُنُ مَتانةً، أي: قَوِيَ. وقرأ العامَّة: «إنَّ كيدي» بالكسر على الاستئناف المُشْعر بالغلبة. وقرأ[2] ابن عامر في روايةِ عبدالحميد[3] «أنَّ كيدي» بفتحِ الهمزة على العلة.

آ. (١٨٤) قوله تعالى: ﴿أو لم / يتفكروا ما بصاحبهم﴾: يجوز [٤١٥/ب] في «ما» أوجه، أحدُها: أن تكونَ استفهاميةً في محلِّ رفع بالابتداء، والخبر «بصاحبهم» أي: أيُّ شيء استقرَّ بصاحبهم من الجنون؟ فالجِنَّة مصدرٌ يُراد بها الهيئة كالرِّكبة والجِّلسة. وقيل: المراد بالجِنَّة الجنُّ كقوله: «من الجِنَّةِ والناس»[4] ولا بد حينئذ مِنْ حذف مضاف أي: مَسِّ جنة أو تخبيط جنة.

والثاني: أن «ما» نافية، أي: ليس بصاحبهم جنون ولا مسُّ جِنّ. وفي هاتين الجملتين: أعني الاستفهاميةَ أو المنفية فيهما وجهان، أظهرهما: أنها في محل نصب بعد إسقاطِ الخافض لأنهما عَلَّقا التفكُّر لأنه من أفعـال القلوب. والثاني: أن الكلامَ تمَّ عند قوله: «أو لم يتفكروا» ثم ابتدأ كلاماً آخر: إمَّا استفهامَ إنكار وإمَّا نفياً. وقال الحوفي: «إنَّ «ما بصاحبهم» معلقةٌ لفعلٍ محذوف دلَّ عليه الكلامُ، والتقدير: أو لم يتفكروا فيعلموا ما بصاحبهم». قال: «وتفكَّر» لا يُعَلِّقُ لأنه لم يدخل على جملة». وهذا ضعيفٌ، لأنهم نَصُّوا

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) البحر ٤/٤٣١.

(٣) عبدالحميد بن بكار أبو عبدالله الكلاعي الدمشقي أخذ عن أيوب بن تميم وروى عن الوليد بن مسلم. ولم تُذكر وفاته. طبقات القراء ١/ ٦٠.

(٤) الآية ٦ من الناس.

على أن فعلَ القلب المتعدِّي بحرفِ جر أو إلى واحد إذا عُلِّق هل يبقى على حاله أو يُضَمَّن ما يتعدَّى لاثنين[1]؟

الثالث: أن تكون «ما» موصولة بمعنى الذي تقديره: أو لم يتفكروا في الذي بصاحبهم، وعلى هذا يكون الكلام خرج على زعمهم. وعلى قولنا إنها نافية يكون «من جنة» مبتدأ و«مِنْ» مزيدةٌ فيه و«بصاحبهم» خبره أي: ماجِنَّةٌ بصاحبهم.

آ. (١٨٥) **قوله تعالى: ﴿وأنْ عسى﴾**: «أنْ» فيها وجهان أحدهما: ـ وهو الصحيح ـ أنها المخففةُ من الثقيلة، واسمُها ضمير الأمر والشأن. و«عسى» وما في حيِّزها في محل الرفع خبراً لها، ولم يُفْصل هنا بين أنْ والخبر وإن كان فعلاً؛ لأن الفعل الجامد الذي لا يتصرَّف يشبه الأسماء، ومثله «وأنْ ليس للإنسان إلا ما سَعَى»[2] «والخامسة أنْ غَضِبَ الله عليها»[3] في قراءة نافع لأنه دعاء. وقد وقع خبرُ «أَنْ» جملةً طلبية في هاتين الآيتين الأخيرتين فإنَّ «عسىٰ» للإنشاء، و«غضب الله» دعاء.

والثاني: أنها المصدرية، قاله أبو البقاء[4] يعني التي تنصب المضارع الثنائية الوضع، وهذا ليس بجيد؛ لأن النحاةَ نَصُّوا على أنَّ «أَنْ» المصدرية لا تُوصل إلا بالفعل المتصرِف مطلقاً أي ماضٍ ومضارع وأمر و«عسىٰ» لا يتصرف فكيف يقع صلة لها؟ و «أنْ» على كلا الوجهين في محل جرٍّ نَسَقاً على «ملكوت»، أي: وألم ينظروا في أن الأمر والشأن عسى أن يكون. و «أن يكون» فاعل عسى، وهي حينئذٍ تامَّةٌ لأنها متى رفعت أَنْ وما في حيزها كانت تامةً، ومثلها في ذلك أوشك واخلولق. وفي اسم

---

(١) انظر المسألة في: البحر ٤/٤٣٢.
(٢) الآية ٣٩ من النجم.
(٣) الآية ٩ من النور وانظر: السبعة ٤٥٣.
(٤) الإملاء ١/٢٨٩.

«يكون» قولان، أحدُهما: هو ضمير الشأن، ويكون «قد اقترب أجلهم» خبراً لها. والثاني: أنه «أجلُهم» و«قد اقترب» جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ هو ضمير «أجلهم» ولكن قَدَّم الخبر ـ وهو جملة فعلية ـ على اسمها، وقد تقدَّم ذلك والخلاف فيه: وهو أن ابن مالك[1] يجيزه، وابن عصفور[2] يمنعه، عند قوله: «ما كان يصنعُ فرعون»[3].

قوله: «فبأيِّ» متعلِّقٌ بـ يُـؤْمنون» وهي جملةٌ استفهامية سِيقَتْ للتعجب، أي: إذا لم يؤمنوا بهذا الحديث فكيف يُؤْمنون بغيره؟ والهاء في «بعده» تحتمل العَوْدَ على القرآن وأن تعودَ على الرسول، ويكون الكلامُ على حَذْف مضافٍ، أي: بعد خبره وقصته، وأن تعود على «أجلهم»، أي: إنهم إذا ماتوا وانقضى أجلُهم فكيف يُؤمنون بعد انقضاء أجلهم؟ قال الزمخشري[4]: «فإن قلت: بم تُعَلِّق قوله: «فبأي حديث بعده يؤمنون»؟ قلت: بقوله «عسى أن يكونَ قد اقترب أجلهم». كأنه قيل: لعل أجلَهم قد اقترب فما لهم لا يبادرون [إلى][5] الإيمان بالقرآن قبل الموت، وماذا ينتظرون بعد وضوح الحق، وبأي حديثٍ أحقَّ منه يريدون أن يؤمنوا»؟ يعني التعلُّق المعنويَّ المرتبطَ بما قبله لا الصناعي وهو واضح.

قوله: «ويَذَرهم» قرأ[6] الأخَوان بالياء وجزم الفعل، وعاصم وأبو عمرو بالياء أيضاً ورفع الفعل، ونافع وابن كثير وابن عامر بالنون ورفع الفعل أيضاً. وقد رُوي الجزمُ أيضاً عن نافع وأبي عمرو في الشواذ. فالرفعُ من وجهٍ واحدٍ

---

(١) عبارة ابن مالك في شرح الشافية الكافية ١/٤٠٠ تحتمل ذلك.
(٢) انظر: شرح الجمل له ٢/١٧٧.
(٣) الآية ١٣٧ من الأعراف.
(٤) الكشاف ٢/١٣٣.
(٥) من الكشاف.
(٦) السبعة ٢٩٨؛ الحجة ٣٠٣؛ البحر ٤/٤٣٣.

وهـو الاستئنـاف أي: وهـو يَـذَرُهم، أو: ونحن نـذرهم على حسب
القراءتين. / وأمَّا السُّكون فيحتمل وجهين أحدهما: أنه جزم نسقاً على محلِّ [٤١٦/أ]
قوله «فلا هادي له» لأن الجملَة المنفيَّة جوابٌ للشرط فهي في محلِّ جزمٍ
فَعَطَف على مَحَلِّها وهو كقوله تعالىٰ: «وإنْ تُخْفوها وتُؤْتوها الفقراء فهو خير
لكم ويكفِّر»[١] بجزم «يكفر»، وكقول الشاعر[٢]:

٢٣٥٠ــ أنَّىٰ سلكتَ فإنني لك كاشحٌ   وعلى انتقاصِك في الحياة وأَزْدَدِ

وأنشد الواحدي أيضاً قول الآخر[٣]:

٢٣٥١ــ فَـأَبْـلوني بَـلِيَّـتَـكمْ لـعـلِّي   أُصـالِحُكم وأَسْتدرِجْ نَـوَيَّـا

قال: «حمل «أستدرج» على موضع الفاء المحذوفة من قوله «فلعلي
أصالحكم». والثاني: أنه سكـونُ تخفيف كقراءة أبـي عمرو: «ينصركم»[٤]
و «يشعركم»[٥] ونحوه. وأما الغيبة[٦] فَجَرْياً على اسم الله تعالىٰ، والتكلم
على الالتفات من الغيبة إلى التكلم تعظيماً.

آ. (١٨٧) **قوله تعالى: ﴿أيَّان مُرْساها﴾**: فيه وجهان أحدهما: أن
«أيان» خبر مقدم[٧]، و «مُرْساها» مبتدأ مؤخر. والثاني: أن «أيان» منصوب

---

(١) الآية ٢٧١ من البقرة.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤٣٣/٤؛ وابن عطية ٢١٩/٧.

(٣) البيت لأبـي داؤد وهو في الخصائص ١٧٦/١؛ وأمالي الشجري ٢٨٠/١؛ والمغني ٥٥٣؛ واللسان: علل. أبلوني: أعطوني. البلية: الناقة تربط عند قبر صاحبها حتى تموت. نويا: مفردها نوىٰ وهي الجهة التي ينويها المسافر مِنْ قرب أو بُعد.

(٤) من الآية ١٦٠ من آل عمران: «فمن ذا الذي ينصركم من بعده».

(٥) من الآية ١٠٩ من الأنعام: «وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون». وانظر: السبعة ٢٦٥. وانظر: أيضاً بحثاً مفصلاً حول تسكين أبـي عمرو في إعراب المؤلف للآية ١٧٠ من آل عمران.

(٦) أي في قوله «ويذرهم».

(٧) هذا على أسلوب الاختصار لأنه ظرف زمان متعلق بخبر محذوف.

على الظرف بفعل مضمر، ذلك الفعل رافع لـ «مرساها» بالفاعلية، وهو مذهب أبـي العباس. وهذه الجملةُ في محل نصب لأنها بدل من «الساعة» بدلُ اشتمال، وحينئذ كان ينبغي ألاَّ تكون في محل جر لأنها بدل من مجرور. وقد صرَّح بذلك أبو البقاء فقال[1]: «والجملةُ في موضع جر بدلاً من «الساعة» تقديره: يسألونك عن زمان حلول الساعة»، إلا أنه مَنَع مِنْ كونها مجرورةَ المحل أن البدل في نيَّة تكرار العامل، والعامل هو «يَسْألونك» والسؤال يعلق بالاستفهام وهو متعدٍّ، يعني فتكون الجملة الاستفهاميةُ في محلٍّ نصب بعد إسقاط الخافض كأنه قيل: يسألونك أيان مُرْسى الساعة، فهو في الحقيقة بدلُ من موضع «عن الساعة» لأن موضع المجرور نصب، ونظيره في البدل على أحسن الوجوه فيه: عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هو.

و «أيان» ظرف زمان مبني لتضمُّنه معنى الاستفهام ولا يتصرف، ويليه المبتدأ والفعل المضارع دون الماضي، بخلاف «متى» فإنها يليها النوعان. وأكثرُ ما تكون «أيَّان» استفهاماً كقول الشاعر[2]:

٢٣٥٢ـ أيَّان تَقْضي حاجتي أيَّانا ... أما تَرى لِفِعْلها إبَّانا

وقد تأتي شرطيةً جازمة لفعلين. قال الشاعر[3]:

٢٣٥٣ـ أيَّان نُؤمِنْكَ تُؤمَنْ غيرَنا وإذا ... لم تُدْرِكِ الأمنَ منَّا لم تزلْ حَذِرا

وقال آخر[4]:

٢٣٥٤ـ إذا النَّعْجَةُ العَجْفاءُ باتت بقَفْرةٍ ... فأيَّان ما تَعْدِلْ بها الريحُ تَنْزِلِ

(١) الإملاء ١/٢٩٠.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في تفسير الطبري ١٣/٢٩٣؛ ومجاز القرآن ١/٢٣٤؛ وابن عطية ٧/٢٢٠.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في شرح الشذور ٣٣٦؛ والعيني ٤/٤٢٣؛ والبحر ٤/٤١٩.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الهمع ٢/٦٣؛ والدرر ٢/٨٠.

والفصيحُ فتحُ همزتها وهي قراءةُ العامة. وقرأ[1] السُّلمي بكسرها وهي لغة سُلَيْم. واختلف النحويون في «أيَّان»: هل هي بسيطةٌ أم مركبة؟ فذهب بعضُهم إلى أن أصلَها: أيّ أوانٍ فحُذِفَت الهمزةُ على غيرِ قياس ولم يُعَوَّضْ منها شيء، وقُلبت الواوُ ياء على غير قياس، فاجتمع ثلاثُ ياءات فاسْتُثْقِل ذلك فَحُذِفت إحداهن، وبُنيت الكلمةُ على الفتح فصارت أيان. واختلفوا فيها أيضاً: هل هي مشتقةٌ أم لا؟ فذهب أبو الفتح إلى أنها مشتقة مِنْ أَوَيْتُ إليه، لأن البعض آوٍ إلى الكل، والمعنى: أيّ وقت وأي فعلٍ، ووزنه فَعْلان أو فِعْلان بحسب اللغتين، ومنع أن يكون وزنه فَعَّالاً مشتقةً مِنْ «أين»، لأنَّ أين ظرف مكان وأيان ظرف زمان.

ومُرْساها يجوز أن يكون اسمَ مصدر وأن يكون اسم زمان، قال الزمخشري[2]: «مُرْساها: إرساؤُها أو وقت إرسائها، أي: إثباتها وإقرارها». قال الشيخ[3] «وتقديره: وقت إرسائها ليس بجيدٍ، لأن «أيَّان» استفهام عن الزمان فلا يَصِحُّ أن يكونَ خبراً عن الوقت إلا بمجاز لأنه يكون التقدير: في أي وقتٍ وقتُ إرسائها» وهو كلام حسن، ويقال: رسا يرسو: ثَبَتَ، ولا يقال إلا في الشيء الثقيل نحو: رَسَت السفينةُ تَرْسُو، وأَرْسَيْتها.

قوله: «عِلْمُها» مصدرٌ مضاف للمفعول والظرف خبره. وقوله: «في السموات» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون «في» بمعنىٰ على، أي: على أهل السموات أو هي ثقيلة على نفس السموات والأرض لانشقاق هذه وزلزال ذي. والثاني: أنها على بابها من الظرفية، والمعنىٰ: حَصَل ثِقَلُها وهو شِدَّتها أو المبالغة في إخفائها في هذين الظرفين.

---

(١) البحر ٤/٤٣٤.
(٢) الكشاف ١/١٣٤.
(٣) البحر ٤/٢٣٤.

قوله: «كأنك حفيٌّ» هذه الجملة التشبيهية في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ مفعولِ «يسألونك». وفي «عنها» وجهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بيسألونك وكأنك حَفِيٌّ معترض، وصلتها محذوفة تقديره: حَفِيٌّ بها.

وقال أبو البقاء[1]: «في الكلام تقديمٌ وتأخير، ولا حاجةَ إلى ذلك لأن هذه كلَّها متعلقاتٌ للفعل فإنَّ قولَه: / «كأنك حفيٌّ» حال كما تقدم. والثاني: [٤١٦/ب] أنَّ «عن» بمعنى الباء كما أن الباء بمعنى عن كقوله: «فاسألْ به خبيراً»[2] «ويوم تَشَقَّق السماء بالغمام»[3] لأن حَفِي لا يتعدَّى بـ«عن» بل بالباءِ كقوله: «كان بي حَفِيّا»[4] ويُضَمَّن معنى شيء يتعدَّى بـ«عن»، أي: كأنك كاشف بحفاوتك عنها.

والحَفِيُّ: المستقصي[5] عن الشيء، المهتبل[6] به، المعتني بأمره قال[7]:

٢٣٥٥ـ سؤال حفيٍّ عن أخيه كأنه ... بذُكْرَتِهِ وَسْنانُ أو مُتَواسِنُ

وقال آخر[8]:

٢٣٥٦ـ فلمَّا التقينا بَيَّن السيفُ بيننا ... لسائلةٍ عنا حَفِيٍّ سؤالُها

---

(١) الإملاء ١/٣٩٠.
(٢) الآية ٥٩ من الفرقان.
(٣) الآية ٢٥ من الفرقان.
(٤) الآية ٤٧ من مريم.
(٥) لا تتعدى هذه المادة بـ«عن» يقال: استقصى الأمر وفيه: بلغ أقصاه في البحث عنه.
(٦) اهتبل الصيد: بغاه واغتنمه.
(٧) البيت للمعطَّل الهذلي وهو في ديوان الهذليين ٣/٤٥؛ والطبري ١٣/٣٠١؛ وابن عطية ٧/٢٢١؛ والبحر ٤/٤١٩؛ والذكرة: ضد النسيان.
(٨) البيت لأنيف بن زبان النبهاني وهو في الحماسة ١/١٠٣؛ والكامل ١/٩٤ منسوباً لرجل من طيء، وابن عطية ٧/٢٢١؛ والبحر ٤/٤١٩.

وقال الأعشىٰ[1]:

٢٣٥٧ــ فإنْ تَسْأَلي عني فيا رُبَّ سائلٍ حَفِيٍّ عن الأعشىٰ به حيث أَصْعَدا

والإِحْفاء: الاستقصاء ومنه «إحفاء الشوارب» والحافي، لأنه حَفِيَتْ قدمُه في استقصاء السَّير. والحفاوة: البرُّ واللطف.

وقرأ عبدالله[2] «حَفِيٌّ بها» وهي تَدُلُّ لمن ادَّعىٰ أن «عَنْ» بمعنى الباء. وحَفِيٌّ فعيل بمعنى مفعول أي: محفوٌّ. وقيل: بمعنى فاعل أي: كأنك مبالِغٌ في السؤال عنها ومتطلع إلى عِلْمِ مجيئها.

آ. (١٨٨) **قوله تعالى: ﴿لنفسي﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بأملك. والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوف على أنها حال من «نفعاً» لأنه في الأصل صفةٌ له لو تأخر. ويجوز أن يكون «لنفسي» معمولاً بـ «نفعاً»، واللامُ زائدةٌ في المفعول به تقويةً للعامل لأنه فرع، إذ التقدير: لا أملك أن أنفع نفسي ولا أن أضرَّها. وهو وجهٌ حسن.

قوله: «إلا ما شاء الله» في هذا الاستثناء وجهان، أظهرهما: أنه متصل، أي: إلا ما شاء الله تمكيني منه فإني أملكه. والثاني ــ وبه قال ابن عطية[3]، وسبقه إليه مكيّ[4] ــ: أنه منقطعٌ، ولا حاجةَ تدعو إليه أنه منقطع.

قوله: «وما مَسَّني السوءُ» عطف على جواب «لو» وجاء هنا على أحسنِ الاستعمال من حيث أثبت اللام في جواب «لو» المثبت[5] وإن كان يجوزُ

---

(١) ديوانه ١٨٥؛ والصحاح «حفي»؛ والقرطبي ٧/٣٣٦. وأصعد: مضى في البلاد.
(٢) البحر ٤/٤٣٥؛ الشواذ ٤٧.
(٣) التفسير ٧/٢٢٢.
(٤) المشكل ١/٣٣٧.
(٥) في قوله «لاستكثرت».

غيرُه، وقد تقدَّم، وحَذَف اللامَ من المنفيّ لأنه يمتنع ذلك فيه. وقال الشيخ[1]: «ولم تصحب «ما» النافيةَ ـ أي اللام ـ، وإن كان الفصيحُ أن لا تصحبَها كقوله: «ولو سمعوا ما استجابوا لكم»[2]. وفيه نظرٌ لأنهم نصُّوا على أن جوابَها المنفيَّ لا يجوز دخولُ اللام عليه.

قوله: «لقوم» هذه من باب التنازع فيُختار عند البصريين تعلُّقُه بـ «بشير» لأنه الثاني، وعند الكوفيين بالأول لسبقه، ويجوز أن يكونَ المتعلِّق بالنذارة محذوفاً، أي: نذير للكافرين، ودَلَّ عليه ذِكْرُ مقابله، وهو قريب من حذف المعطوف كقوله: «تقيكم الحَرَّ»[3].

آ. (١٨٩) **قوله تعالى: ﴿حَمْلاً﴾**: المشهور أن الحَمل بالفتح ما كان في بطن أو على رأس شجرة، وبالكسر ما كان على ظهر أو رأس [غير] شجرة. وحكى أبو سعيد[4] في حمل المرأة: حِمْل وحَمْل. وحكى يعقوب[5] في حمل النخلة الكسرة. والحمل في الآية يجوز أن يرادَ به المصدرُ فينتصبَ انتصابَه، وأن يُراد به نفسُ الجنين، وهو الظاهر، فينتصبَ انتصابَ المفعول به كقولك: حَمَلْت زيداً.

قوله: «فَمَرَّت» الجمهورُ على تشديد الراء ومعناه: استمرت به، أي: قامَتْ وقعدت. وقيل: هو على القلب، أي: فمرَّ بها، أي استمر ودام.

وقرأ ابن عباس[6] وأبو العالية ويحيى بن يعمر وأيوب «فَمَرَتْ» خفيفةَ

---

(١) البحر ٤/٤٣٧.
(٢) الآية ١٤ من فاطر.
(٣) «وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر» الآية ٨١ من النحل.
(٤) وهو السيرافي.
(٥) انظر: المشوف المعلم ١/٢١٥.
(٦) البحر ٤/٤٣٩؛ الشواذ ٤٧.

الراء، وفيها تخريجان، أحدهما: أن أصلها التشديد، ولكنهم كرهوا التضعيف في حرف مكرر فتركوه، وهذا كقراءة «وقَرْن»[1] بفتح القاف إذا جَعَلْناه من القرار. والثاني: أنه من المِرْية وهو الشك، أي: فشكَّتْ بسببه أهو حَمْل أم مرض؟

وقرأ عبدالله بن عمرو بن العاص والجحدري: «فمارَتْ» بألف وتخفيف الراء. وفيها أيضاً وجهان، أحدهما: أنها مِنْ مار يمور، أي جاء وذهب، ومارَتِ الريح، أي: جاءت وذهبَتْ وتصرَّفَتْ في كل وجه، ووزنه حينئذ فَعَلَتْ والأصل مَوَرَتْ، ثم قُلبت الواو ألفاً فهو كطافَتْ تطوف. والثاني: أنها من المِرْية أيضاً قاله الزمخشري[2] وعلى هذا فوزنه فاعَلَت والأصل: مارَيَتْ كضارَبَتْ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فَقُلِبَ ألفاً، ثم حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين فهو كبارَتْ[3] ورامت.

وقرأ سعد بن أبي وقاص وابن عباس أيضاً والضحاك «فاسْتَمَرَّتْ به» وهي واضحة. وقرأ أُبَيّ «فاستمارَتْ» وفيها الوجهان المتقدمان في «فمارَتْ»، أي: أنه يجوز / أن يكون من المِرْية، والأصل «اسْتَمْرَيَتْ»[4]، وأن يكون من المَوْر والأصل: استَمْوَرَتْ. [٤١٧/أ]

قوله: «أَثْقَلَتْ»، أي: صارت ذا ثِقَل كقولهم: أَلْبَنَ الرجل وأَتْمَرَ، أي:

---

(١) الآية ٣٣ من الأحزاب وهي قراءة نافع وعاصم وقرأ الباقون بالكسر. السبعة ٥٢١.

(٢) الكشاف ٢/١٣٦.

(٣) بارت في الأمر: عارضت وفعلَتْ مثله.

(٤) هذا سهو من المؤلف لأن الياء على كلامه تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فأصبحت «اسْتَمْراتْ» فالتقى ساكنان، حذفت الألف فأصبحت استَمْرَتْ، في حين أن القراءة «فاستمارَتْ» وينبغي أن يكون الأصل فاستمارَيَتْ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فأصبحت فاستماراْتْ، فالتقى ساكنان فحذفت الألف فأصبحت «فاستمارَتْ».

صار ذا لبنٍ وتمرٍ. وقيل: دخلت في الثقل، كقولهم: أصبح وأمسىٰ، أي: دخلَتْ في الصباح والمساء. وقرىء[1] «أُثْقِلَتْ» مبنياً للمفعول.

قوله: «دَعَوا الله» متعلَّقُ الدعاء محذوفٌ لدلالة الجملة القسمية عليه، أي: دَعَواه في أن يُـؤْتيَهما ولداً صالحاً.

وقوله: «لئن آتَيْتَنا» هذا القسمُ وجوابُه فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفسِّرٌ لجملة الدعاء كأنه قيل: فما كان دعاؤهما؟ كان دعاؤهما كيت وكيت، ولذلك قلت: إن هذه الجملةَ دالَّةٌ على متعلق الدعاء. والثاني: أنه معمول لقول مضمر تقديره: فقالا: لئن آتيتنا. و «لنكونَنَّ» جوابُ القسم، وجواب الشرط محذوفٌ على ما تقرَّر. و «صالحاً» فيه قولان أظهرهما: أنه مفعولٌ ثان، أي: ولداً صالحاً. والثاني ــ وبه قال مكي ــ[2]: أنه نعتُ مصدرٍ محذوف، أي: إيتاءً صالحاً. وهذا لا حاجةَ إليه لأنه لا بد مِنْ تقدير المؤتىٰ لهما.

آ. (١٩٠) **قوله تعالى: ﴿جَعَلا له﴾**: قيل: ثَمَّ مضاف، أي: جعل له أولادُهما شركاءَ، وإلا فحاشا آدم وحواء من ذلك، وإن جُعِل الضمير ليس لآدم وحواء فلا حاجة إلى تقديره. وقيل في الآية أقوال تقتضي أن يكون الضميرُ لآدم وحواء من غيرِ حَذْفِ مضاف بتأويل ذُكر في التفسير[3].

وقرأ نافع[4] وأبو بكر عن عاصم «شِرْكاً» بكسر الشين وتسكين الراء وتنوين الكاف. والباقون بضمِّ الشين وفتح الراء ومدِّ الكافِ مهموزةً من غير تنوين، جمع شريك، فالشِرْك مصدرٌ ولا بد من حَذْف مضاف، أي: ذوي شِرْك بمعنى إشراك، فهو في الحقيقة اسمُ مصدر. وقيل: المرادُ بالشرك

---

(١) البحر ٤/٤٤٠.

(٢) المشكل ١/٣٣٧.

(٣) يقال إن الشرك في طاعة إبليس في التسمية بعبد الحرث. انظر: ابن عطية ٧/٢٢٥.

(٤) السبعة ٢٩٩؛ الحجة ٣٠٤؛ البحر ٤/٤٤٠.

النصيبُ، وهو ما جعلاه مِنْ رزقهما له يأكله معهما، وكانا يأكلان ويشربان وحدَهما. فالضمير في «له» يعود على الولد الصالح. وقيل: الضمير في «له» لإبليس ولم يَجْرِ له ذِكْر. وهذان الـوجهان لا معنىٰ لهمـا. وقال مكي[1] وأبو البقاء[2] وغيرهما: إن التقدير يجوز أن يكون: جَعَلا لغيره شِرْكاً. قلت: هذا الذي قدَّروه[3] هؤلاء قد قال فيه أبو الحسن[4]: «كان ينبغي لمَنْ قرأ «شِرْكاً» أن يقول: المعنىٰ: جعلا لغيره شِرْكاً [فيما أتاهما][5] لأنهما لا يُنْكِران أن الأصل لله، فالشرك إنما لجعله لغيره».

قوله: «فتعالىٰ اللَّـهُ عَمَّا يُشْركون» قيل: هذه جملةٌ استئنافية، والضميرُ في «يشركون» يعود على الكفار، والكلامُ قد تَمَّ قبله. وقيل: يعودُ على آدم وحواء وإبليس، والمرادُ بالإشراك تسميتُهما لولدٍ ثالث بعبد الحرث، وكان أشار بذلك إبليس، فالإشراك في التسمية فقط. وقيل: لم يكن آدمُ عَلِـم، ويؤيد الوجهَ الأولَ قراءةُ السلمي «عَمَّا تشركون» بتاء الخطاب، وكذلك «أَتُشرِكون» بالخطاب أيضاً وهو التفات.

آ. **(١٩١) قوله تعالى: ﴿وهم يُخْلَقون﴾**: يجوز أن تعود على «ما» من حيث المعنىٰ، والمراد بها الأصنام، وعَبَّر عنهم بـ «هم» لاعتقاد الكفار فيها ما يعتقدون في العقلاء، أو لأنهم مختلطون بمَنْ عُبِد من العقلاء كالمسيح وعُزَير، أو يعود على الكفار، أي: والكافرون مخلوقون فلو تفكَّروا في ذلك لآمنوا.

---

(١) المشكل ١/٣٣٧.
(٢) الإملاء ١/٣٩٠.
(٣) كذا على لغة أكلوني البراغيث.
(٤) وهو الأخفش في «معاني القرآن» ٢/٣١٦.
(٥) زيادة من الأخفش.

آ. (١٩٣) قوله تعالى: ﴿وإن تَدْعوهم﴾: الظاهرُ أن الخطاب للكفار وضميرَ النصب للأصنام، والمعنىٰ: وإن تدعوا آلهتكم إلى طَلَب هدى ورشاد كما تطلبونه من الله لا يتابعوكم على مُرادكم. ويجوز أن يكونَ الضميرُ للرسول والمؤمنين والمنصوب للكفار: وإن تدعوا أنتم هؤلاء الكفار إلى الإيمان. ولا يجوز أن يكونَ «تَدْعـوا» مسنداً إلى ضمير الرسـول فقط، والمنصوبُ للكفار أيضاً، لأنه كان ينبغي أن تُحْذف الواو لأجل الجازم، ولا يجوز أن يُقال قَدَّر حَذْفَ الحركة وثبت حرف العلة كقوله[1]:

٢٣٥٨ـ هَجَوْت زَبَّان ثم جِئْتَ مُعْتذراً مِنْ هَجْو زبَّانَ لم تهجو ولم تَدَعِ

ويكون مثلَ قوله تعالىٰ: «إنه مَنْ يتقي / ويصبر»[2] «فلا تنسَىٰ»[3] [٤١٧/ب] «لا تَخَفْ دَرَكاً ولا تخشىٰ»[4] لأنه ضرورةٌ، وأمَّا الآيات فمؤولة وسيأتي ذلك، وقد مضىٰ منه جملة.

قوله: «لا يَتَّبِعكم» قرأ[5] نافع بالتخفيف وكذا في الشعراء[6] «يَتْبَعُهم»، والباقون بالتشديد، فقيل: هما لغتان، ولهذا جاء في قصة آدم: «فَمَنْ تَبع»[7]، في موضع آخر «اتَّبع»[8]. وقيل: تبع: اقتفىٰ أثره، واتَّبعه ـ بالتشديد ـ اقتدَىٰ به. والأول أظهر.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ٨٥/١؛ وابن يعيش ١٠٤/١٠؛ والهمع ٥٢/١؛ والدرر ٢٨/١.

(٢) وهي رواية قنبل عن ابن كثير في الوصل والوقف «إنه مَنْ يتقي ويصبرْ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين» الآية ٩٠ من يوسف. انظر: السبعة ٣٥١.

(٣) الآية ٦ من الأعلى. وإثبات الألف بالإجماع.

(٤) الآية ٧٧ من طه، قرأ حمزة «لا تخفْ» وقرأ الجميع «ولا تخشىٰ». انظر: السبعة ٤٢١.

(٥) السبعة ٣٠٥؛ السبعة ٢٩٩؛ البحر ٤٤١/٤.

(٦) الآية ٢٢٤. وانظر: السبعة ٤٧٤.

(٧) الآية ٣٨ من البقرة: «فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

(٨) الآية ١٢٣ من طه: «فَمَن اتبع هداي فلا يَضِل ولا يشقىٰ».

قوله: «أم أنتم صامتون» هذه جملةٌ اسميةٌ عُطِفت على أخرى فعلية لأنها في معنى الفعلية، والتقدير: أم صَمَتُّم. وقال أبو البقاء[1]: «جملةٌ اسمية في موضعِ الفعلية والتقدير: أدعوتموهم أم صَمَتُّم». وقال ابن عطية[2]: «عَطَفَ الاسمَ على الفعل إذ التقدير: أم صَمَتُّم، ومثله قول الشاعر[3]:

٢٣٥٩ـ سواءٌ عليك الفقرُ أم بِتَّ ليلةً   بأهل القباب مِنْ نميرِ بن عامرِ

قال الشيخ[4]: «وليس[5] من عَطْفِ الفعلِ على الاسم، إنما هو من عَطْفِ الاسمية على الفعلية، وأمَّا البيتُ فليس فيه عطفُ فعلٍ على اسم، بل مِنْ عطفِ الفعليةِ على اسمٍ مقدَّرٍ بالفعلية إذ الأصل: سواء عليك أفتقَرْتَ أم بِتَّ، وإنما أَتَىٰ في الآية بالجملة الثانية اسمية لأن الفعلَ يُشعِر بالحدوث ولأنها رأسُ فاصلة».

والصَّمْتُ: السكون، يقال منه: صمَت يصمُت: بالفتح في الماضي والضم في المضارع. ويقال: صَمِت بالكسر يصمَت بالفتح، والمصدر: الصَّمْت والصُّمات. و«إصْمِت» بكسر الهمزة والميم اسمُ فلاة معروفة، وهو منقولٌ من فعل الأمر من هذه المادة. وقد رَدَّ بعضهم هذا بأنه لو كان منقولاً من الأمر لكان ينبغي أن تكون همزتُه همزةَ وصل، ولكان ينبغي أن تكون ميمُه مضمومةً إن كان مِنْ يَصْمُت، أو مفتوحةً إن كان من يَصْمَت، ولأنه كان ينبغي ألَّا يؤنث بالتاء وقد قالوا إصْمِتة. والجواب أن فعلَ الأمر يجبُ قَطْعُ همزتِهِ إذا

---

(١) الإملاء ١/ ٣٩٠.

(٢) التفسير ٧/ ٢٢٨.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٤/ ١٧٩؛ والبحر ٤/ ٤٤٢؛ وابن عطية ٧/ ٢٢٨.

(٤) البحر ٤/ ٤٤٢ وقد حدث اضطراب في الرد على ابن عطية في مطبوعة البحر.

(٥) أي في الآية.

سُمِّي به نحو «إشرب» لأنه ليس لنا من الأسماء ما همزته للوصل إلا أسماءً عشرة [ونوع الانطلاق من كل مصدر زاد على الخمسة][1] وهو قليلٌ فالإلحاق بالكثير أولى، وأما كسر الميم فلأنَّ التغييرَ يُـؤْنِسُ بالتغيير، وكذلك الجوابُ عن تأنيثِه بالتاء.

آ. (١٩٤) **قوله تعالى: ﴿إن الذين﴾**: العامَّة على تشديد إنَّ فالموصولُ اسمُها وعبادٌ خبرها. وقرأ[2] سعيد بن جبير بتخفيف «إنْ» ونصب «عباد» و«أمثالكم». وقد خَرَّجها أبو الفتح ابن جني[3] وغيره أنها «إنْ» النافيةُ، وهي عاملةٌ عملَ «ما» الحجازية، وهذا مذهب الكسائي وأكثرُ الكوفيين غيرَ الفراء، وقال به من البصريين ابن السراج[4] والفارسي وابن جني، واختلف النقل عن سيبويه[5] والمبرد. والصحيح أن إعمالَها لغةٌ ثابتة نظماً ونثراً وأنشدوا[6]:

٢٣٦٠ـ إنْ هـو مستـوليـاً على أحـد إلا على أَضْعف المجـانيـن

ولكن قد استشكلوا هذه القراءة من حيث إنها تنفي كـونهم عباداً أمثالهم، والقراءة الشهيرة تُثْبت ذلك، ولا يجوز التناقض في كلام الله تعالىٰ. وقد أجابوا عن ذلك بأن هذه القراءة تُفْهم تحقيرَ أمرِ المعبود من دون الله وغباوةَ عابدِه، وذلك أن العابدين أتمُّ حالاً وأقدرُ على الضرِّ والنفع من آلهتهم

---

(١) كذا في الأصل ولم أهتد إلى توجيهه.
(٢) البحر ٤/٤٤٤؛ وشواذ ابن خالويه ٤٨، ولكنه ضبط دال عباد بالضم، ولام أمثالكم بالفتح، ولعله تحريف من ناشره.
(٣) المحتسب ١/٢٧٠.
(٤) الأصول ١/٢٣٦.
(٥) قال سيبويه ١/٤٧٥: «وتكون في معنى ما». وقال ٢/٣٠٦: «وتكون في معنى ليس» ولعل اختلاف النقل لأن سيبويه لم ينص على عملها وإنما ذكر معناها وهو النفي.
(٦) تقدم برقم ٥٦١.

فإنها جمادٌ لا تفعل شيئاً من ذلك فكيف يَعْبُد الكاملُ مَنْ هو دونَه؟ فهي موافقةٌ للقراءة المتواترة بطريق الأَوْلىٰ.

وقد ردَّ أبو جعفر[1] هذه القراءة بثلاثة أوجه، أحدها: مخالفتُها لسواد المصحف. الثاني: أن سيبويه يختار الرفع في خبر «إنْ» المخففة[2] فيقول: «إنْ زيد منطلق» لأن عَمَلَ «ما» ضعيف و«إنْ» بمعناها فهي أضعف منها. الثالث: أن الكسائي لا يرى أنها تكون بمعنى «ما» إلا أن يكون بعدها إيجاب. وما ردَّ به النحاس ليس بشيء لأنها مخالَفَةٌ يسيرة[3]. قال الشيخ[4]: «ويجوز أن يكون كُتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فلا تكون فيه مخالِفَةً للسواد». وأما سيبويه فاختلف الناس في الفهم عنه في ذلك. وأما الكسائي فهذا القيد غير معروف له. وخرَّج الشيخ[5] القراءة على أنها «إنْ» المخففة قال: «وإنْ المخففة تعمل[6] في القراءة المتواترة كقراءة «وإنْ كلًّا»[7]، ثم إنها قد ثبت لها نصب الجُزْأين، وأنشد[8]:

٢٣٦١ـ .... إنَّ حُرَّاسنا أُسْدا

---

(١) وهو النحاس في إعراب القرآن ١/٦٥٧.
(٢) قال النحاس: «إذا كانت بمعنى ما».
(٣) يعني به حجة النحاس الأولىٰ.
(٤) البحر ٤/٤٤٤.
(٥) البحر ٤/٤٤٤.
(٦) قال سيبويه ١/٢٨٣: «حدثنا مَنْ نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق».
(٧) الآية ١١١ من هود: قرأ ابن كثير ونافع: «وإنْ كلًّا لَما لَيُوَفِّينهم».
(٨) تقدم برقم ١٨٣٨.

قال: «وهي لغة ثابتة» ثم قال: «فإن تأوَّلنا ما ورد من ذلك نحو:[1]

٢٣٦٢ـ يا ليت أيامَ الصِّبا رواجعا

أي: تُرىٰ رواجعا / فكذلك هذه يكون تأويلها: إن الذين تدعون من دون [٤١٨/أ] الله خلقناهم عباداً أمثالكم». قلت: فيكون هذا التخريج مبنياً على مذهبين أحدهما: إعمال المخففة وقد نصَّ جماعة من النحويين على أنه أقل من الإهمال، وعبارة بعضهم «إنه قليل» ولا أرتضيه لوروده في المتواتر[2]. والثاني: أن «إنَّ» وإخواتها تنصب الجزأين وهو مذهب مرجوح. وقد تحصَّل في تخريج هذه القراءة ثلاثة أوجه: كون «إنْ» نافيةً عاملةً، أو المخففة الناصبة للجزأين، أو النصب بفعل مقدر هو خبر لها في المعنىٰ.

وقرأ[3] بعضهم «إنْ» مخففة، «عباداً» نصباً، «أمثالُكم» رفعاً، وتخريجها على أن تكونَ المخففة وقد أُهملت، و«الذين» مبتدأ، و«تدعون» صلتها، والعائد محذوف، و«عباداً» حال من ذلك العائد المحذوف، و«أمثالكم» خبره. والتقدير: إن الذين تدعونهم حال كونهم عباداً أمثالكم في كونهم مخلوقين مملوكين فكيف يُعبدون؟ ويَضْعُف أن يكون الموصول اسماً منصوبَ المحل لأن إعمالَ المخففة كما تقدَّم قليلٌ.

وحكى أبو البقاء[4] أيضاً قراءةً رابعةً وهي بتشديد «إنَّ»، ونصب «عباد»، ورفع «أمثالكم»، وتخريجها على ما تقدم قبلها.

---

(١) البيت للعجّاج وهو في الكتاب ٢٨٤/١؛ وابن يعيش ١٠٣/١؛ والهمع ١٣٤/١؛ والدرر ١١٢/١؛ والخزانة ٢٩٠/٤. وليس في ديوانه.

(٢) أي أن المؤلف لا يرتضي نص الجماعة القائلة بأنه أقل من الإهمال كما لا يرتضي عبارة بعضهم «أنه قليل» وذلك لقراءة نافع وابن كثير: «وإنْ كلًّا» وما دام قد ورد في المتواتر فلا يجوز الحكم بالقلة.

(٣) البحر ٤٤٥/٤.

(٤) الإملاء ٣٩٠/١.

آ. (١٩٥) **قوله تعالى: ﴿يَبْطِشون﴾**: العامة على كسر الطاء من بطش يبطِش. وقرأ[1] أبو جعفر وشيبة ونافع في رواية عنه: «يَبطُشون» بضمها وهما لغتان. والبطش: الأخذ بقوة.

قوله: «ثم كيدوني» قرأ[2] أبو عمرو: «كيدوني» بإثبات الياء وصلاً وحَذْفِها وقفاً. وهشام بإثباتها في الحالين. والباقون بحذفها في الحالين، وعن هشام خلافٌ مشهور. وقال الشيخ[3]: «وقرأ أبو عمرو وهشام بخلاف عنه «فكيدوني» بإثبات الياء وصلاً ووقفاً» قلت: أبو عمرو لا يثبتها وقفاً البتة، فإن قاعدَته [في] الياءات الزائدة ما ذكرته لك. وفي القراءة «فكيدوني» ثلاثةُ ألفاظٍ: هذه وقد عُرف حكمُها، وفي هود[4] «فكيدوني جميعاً» أثبتها القُرَّاء كلهم في الحالين، وفي المرسلات[5]: «فإن كان لكم كيدٌ فكيدون» حَذَفَها الجميعُ في الحالين، وهذا نظير ما مرَّ بك من لفظة «واخشوني»[6] فإنها في البقرة ثابتةٌ للكل وصلاً ووقفاً، ومحذوفةٌ في أول المائدة[7]، ومختلف فيها في ثانيتها[8].

آ. (١٩٦) **قوله تعالى: ﴿إنَّ وليِّـيَ الله﴾**: العامة على تشديد «وليـي» مضافاً لياء المتكلم المفتوحة وهي قراءة واضحة. أضاف الوليّ إلى نفسه.

---

(١) البحر ٤/٤٤٥؛ الشواذ ٤٨ وأضاف الحسن.

(٢) السبعة ٢٩٩؛ البحر ٤/٤٤٦.

(٣) البحر ٤/٤٤٦.

(٤) الآية ٥٥.

(٥) الآية ٣٩.

(٦) الآية ١٥٠ من البقرة: «فلا تخشوهم واخشوني».

(٧) الآية ٣.

(٨) أي في الموضع الثاني من المائدة وهو الآية ٤٤، حيث قرأ أبو عمرو بالياء في الوصل، واختلف عن نافع، وقرأ الباقون بغير ياء في الوصل الوقف. السبعة ٢٤٣.

وقرأ أبو عمرو[١] في بعض طرقه: «إن وليَّ» بياء واحدة مشددة مفتوحة، وفيها تخريجان أحدهما: قال أبو علي: «إن ياء فعيل مدغمةٌ في ياء المتكلم، وإن الياء التي هي لام الكلمة محذوفةٌ، ومنع من العكس[٢]. والثاني: أن يكون «وليَّ» اسمها وهو اسمٌ نكرةٌ غيرُ مضاف لياء المتكلم والأصل: إن ولياً الله، فولياً اسمُها واللـهُ خبرها، ثم حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله[٣]:

٢٣٦٣ـ فـألـفيتـه غيـرَ مُـسْتَعْتِـبٍ   ولا ذاكـرَ اللَّـهَ إلا قـليـلا

وكقراءة من قرأ: «قل هو الله أحدُ الله الصمد»[٤]. ولم يبق إلا الإخبارُ عن نكرةٍ بمعرفة وهو واردٌ، قال الشاعر[٥]:

٢٣٦٤ـ وإنَّ حراماً أن أَسُبَّ مجاشعاً   بآبائي الشمِّ الكرام الخضارم

وقرأ الجحدري في رواية[٦]: «إن وليِّ الله» بكسر الياء مشددة، وأصلُها أنه سَكَّن ياء المتكلم فالتقت مع لام التعريف، فحذفت[٧] لالتقاء الساكنين وبقيت الكسرة تدلُّ عليها نحو: إنَّ غلامِ الرجلُ. وقرأه في رواية أخرى: «إن وليِّ الله» بياء مشددة والجلالة بالجر، نقلها عنه أبو عمرو الداني، أضاف الوليّ إلى الجلالة. وذكر الأخفش[٨] وأبو حاتم هذه القراءة عنه، ولم يذكرا نصب الياء. وخرَّجها الناس على ثلاثة أوجه، الأول ـ قولُ الأخفش ـ وهو أن

---

(١) السبعة ٣٠٠؛ الشواذ ٤٨ وأضاف: إلى أبي عمرو والحسن وشيبة.

(٢) لعل سبب المنع أن الحرف الذي جاء لمعنى لا يجوز حذفه.

(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٤) الآيتان ١ ـ ٢ من الصمد وهي رواية هارون عن أبي عمرو وقراءة نصر بن عاصم ورويت عن عمر. السبعة ٧٠١؛ الشواذ ١٨٢.

(٥) تقدم برقم ١٣٥٧.

(٦) قال في البحر ٤/٤٤٦: «نقلها عنه صاحب كتاب «اللوامح في شواذ القراءات».

(٧) أي ياء المتكلم.

(٨) لم يرد في معاني القرآن له.

يكون وليّ الله اسمها، والذي نزَّل الكتاب خبرها، والمراد بالذي نــزَّل الكتاب جبريل، يدلُّ عليه قولُه تعالىٰ «نَزَل به الروح الأمين»[1] «قل نَزَّلـه روح القدس»[2] إلا أن الأخفش قال في قوله «وهو يتولى الصالحين» هو مِنْ صفة الله قطعاً لا من صفة جبريل، وفي تَحَتُّم ذلك نظرٌ. والثاني: أن يكون الموصوف بتنزيل الكتاب هو الله تعالىٰ، والمراد بالموصول النبـي صلى الله عليه وسلم ويكون ثَمَّ عائدٌ محذوف لفهم المعنى، والتقدير: إنَّ وليَّ الله النبـيُّ الذي نَزَّل الله الكتاب عليه، فحذف «عليه» وإن لم يكن مشتملاً على شروط الحذف[3] لكنه قد جاء قليلاً كقوله[4]: / [٤١٨/ب]

٢٣٦٥ـ وإن لساني شُهْدةٌ يُشْتفى بها ... وهُوَّ على مَنْ صَبَّه الله عَلْقَمُ

أي: صَبَّه الله عليه. وقال آخر[5]:

٢٣٦٦ـ فأصبح من أسماء قيسٍ كقابضٍ ... على الماء لا يدري بما هو قابضُ

أي: بما هو قابض عليه. وقال آخر[6]:

٢٣٦٧ـ لعلَّ الذي أَصْعَدْتِني أن يَرُدَّني ... إلى الأرض إن لم يَقْدِرِ الخيرَ قادرُهْ

أي: أَصْعَدْتني به. وقال آخر[7]:

٢٣٦٨ـ ومِنْ حَسَدٍ يجورُ عليَّ قومي ... وأيُّ الدهر ذو لم يحسُدوني

---

(١) الآية ١٩٣ من الشعراء.
(٢) الآية ١٠٢ من النحل.
(٣) أن يكون الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقاً نحو «ويشرب مما تشربون» أي منه. انظر: أوضح المسالك ٨٩.
(٤) تقدم برقم ٣٢٠.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤/٤٤٦.
(٦) تقدم برقم ٧٩٣.
(٧) البيت لحاتم الطائي وليس في ديوانه، وهـو في البحر ٤/٤٤٧؛ والعيني ١/٤٥١؛ والتصريح ١/١٤٧؛ وأوضح المسالك ٩٠.

وقال آخر[1]:

٢٣٦٩ـ فقلت لها لا والذي حَجَّ حاتمٌ أخونُكِ عهداً إنني غيرُ خَوَّانِ

أي: حجَّ إليه. وقال آخر[2]:

٢٣٧٠ـ فَأَبْلِغَنَّ خالدَ بنَ عَضْلَةٍ والمَرْءُ مَعْنِيٌّ بلومِ مَنْ يثقْ

أي: يثق به، وإذا ثَبَتَ أن الضميرَ يُحْذف في مثل هذه الأماكن وإن لم يكمل شرطُ الحذف فلهذه القراءة في التخريج المذكور[3] أسوة بها. والثالث: أن يكون الخبر محذوفاً تقديره: إن وليَّ الله الصالحُ أومَنْ هو صالح، وحُذف لدلالة قوله «وهو يتولَّى الصالحين» وكقوله: «إن الذين كفروا بالذِّكر»[4]، أي: معذَّبون، وكقوله: «إن الذين كفروا ويصدون»[5].

آ. (٢٠٠) والنَّزْغُ[6]: أدنىٰ حركة تكون، وأكثر ما يُسْند للشيطان لأنه أسرعُ في ذلك. وقيل: النَّزْغ: الدخول في أمرٍ لإفساده. وقال الزمخشري[7]: «والنزغ والنَّسْغ الغَرْزُ والنَّخْس، وجعل النزغ نازغاً كما قيل: «جَدَّ جَدُّه» يعني قصد بذلك المبالغة.

آ. (٢٠١) **قوله تعالى: ﴿طائفٌ﴾**: قرأ[8] ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: «طَيْفٌ» والباقون «طائف» بزنة فاعل. فأمَّا طَيْف ففيه ثلاثة أوجه،

---

(١) البيت للعُرْيان بن سهلة الجرمي ـ جاهلي ـ وهو في النوادر ٦٥؛ والخزانة ٢/٥٢١؛ والبحر ٤/٤٤٧.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤/٤٤٦؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٥.

(٣) الأصل: «المذكورة» وهو سهو.

(٤) «إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز» الآية ٤١ من فصلت.

(٥) الآية ٢٥ من الحج.

(٦) انظر: مفردات الراغب ٤٨٨.

(٧) الكشاف ٢/١٣٩.

(٨) السبعة ٣٠١؛ الحجة ٣٠٥؛ البحر ٤/٤٤٩.

أحدُها: أنه مصدرٌ مِنْ طاف يَطيف كباع يبيع، وأنشد أبو عبيدة[1]:

٢٣٧١ـ أنَّى ألمَّ بـك الخيالُ يَـطيفُ ومَـطافُه لـك ذُكْـرَةٌ وشُعُـوفُ

والثاني: أنه مخففٌ من فَيْعِل، والأصل: طَيِّف بتشديد الياء فحذف عين الكلمة كقولهم في ميِّت مَيْت وفي ليِّن لَيْن وفي هيِّن هيْن. ثم طَيِّف الذي هو الأصل يحتمل أن يكون مِنْ طاف يطيف أو من طاف يطوف، والأصل: طَيْوِف فقلب وأدغم وهذا قول أبي بكر بن الأنباري. والثالث: أن أصله طَوْف من طاف يطوف، فقلبت الواو ياءً. قال أبو البقاء[2]: «قلبت الواو ياءً وإن كانت ساكنة كما قلبت في أَيْد[3] وهو بعيد» قلت: وقد قالوا أيضاً في حَوْل: حَيْل[4]، ولكن هذا من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه. وقوله «وإن كانت ساكنة» ليس هذا مقتضياً لمنع قلبها ياء بل كان ينبغي أن يُقال: وإن كـان ما قبلها غيرَ مكسورٍ.

وأمَّا طائفٌ فاسمُ فاعل، يُحْتمل أن يكون مِنْ طاف يطوف فيكون كقائم وقائل، وأن يكونَ مِنْ طاف يطيف فيكون كبائع ومائل. وقد زعم بعضُهم أنَّ طَيْفاً وطائفاً بمعنى واحد ويُعزى للفراء[5]، فيحتمل أن يَرُدَّ طائفاً لطَيْف فيجعلهما مصدرين. وقد جاء فاعِل مصدراً كقولهم: «أقائماً وقد قعد الناس» وأن يَرُدَّ طيفاً لطائف، أي: فيجعله وَصْفاً على فَعْل.

---

(١) مجاز القرآن ١/٢٣٧، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ١١٣؛ والطبري ١٣/٣٣٥، واللسان طيف؛ والبحر ٤/٤٤٩؛ وشواهد الكشاف ٤/١٩٠. والذكرة: الحفظ للشيء أو الشيء يجري على اللسان، وشعفه الحب: أحرق قلبه.

(٢) الإملاء ١/٢٩١.

(٣) الأَوْد: مصدر آده الأمر بلغ منه المجهود، ولم أجد من نَصَّ على قلب واوها ياء.

(٤) الحَوْل والحَيْل: اسم من الاحتيال. انظر: القاموس: حيل.

(٥) معاني القرآن ١/٤٠٢ وذلك لأنه شَرَح لفظي القراءتين فقال: «وهو اللمم والذنب».

وقال الفارسي: «الطيف كالخَطْرة، والطائف كالخاطر» ففرَّق بينهما. وقال الكسائي: «الطَّيْف: اللَّمَم، والطائف ما طاف حول الإنسان». قال ابن عطية[1]: «وكيف هذا وقد قال الأعشىٰ[2]:

٢٣٧٢ـ وتُصْبح مِنْ غِبِّ السُّرَى وكأنما ألمَّ بها من طائفِ الجنِّ أولَقُ

ولا أدري ما تَعَجُّبُه؟ وكأنه أخذ قوله «ما طافَ حول الإنسان» مقيَّداً بالإنسان، وهذا قد جعله طائفاً بالناقة، وهي سَقْطة لأن الكسائي إنما قاله اتفاقاً لا تقييداً. وقال أبو زيد الأنصاري: «طافَ: أقبل وأدبر يَطُوف طَوْفاً وطَوَافاً، وأطاف: استدار القومُ من نواحيهم[3]. وطاف الخيالُ: أَلَمَّ، يَطيف طَيْفاً»[4] فقد فرَّق أبو زيد بين ذي الواو وذي الياء، فخصَّص كلَّ مادة بمعنى. وفرَّق أيضاً بين فعل وأفعل كما رأيت.

وزعم السُّهَيْلي أنه لا يُسْتعمل مِنْ «طاف الخيال» اسم فاعل قال: «لأنه تخيُّلٌ لا حقيقة له». قال: «فأمَّا قوله تعالىٰ: «فطاف عليها طائفٌ من ربك»[5] فلا يقال فيه طَيْف لأنه اسمُ فاعل حقيقةً. وقال حسان[6]:

٢٣٧٣ـ جِنِّيَّةٌ أرَّقَني طيفُها تَذْهَبُ صُبْحاً وتُرىٰ في المنامْ

وقال السدِّي: «الطَّيْفُ: الجنون، والطائف: الغضب»، وعن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ هما بمعنى واحد وهو النَّزْغ.

---

(١) التفسير ٧/٢٣٥.
(٢) تقدم برقم ١١٠٠.
(٣) في البحر عن أبي زيد ٤/٤٥٠ «وأتاهم من نواحيهم».
(٤) تكرر قوله «طيفاً» في نسخة الأصل.
(٥) الآية ١٩ من القلم.
(٦) ديوانه ١٠٦؛ البحر ٤/٤٥٠.

[٤١٩/أ] / آ. (٢٠٢) قوله تعالى: ﴿وإخوانهم يَمُدُّونهم في الغَيِّ﴾: في هذه الآيةِ أوجهٌ، أحدها: أن الضميرَ في «إخوانهم» يعود على الشياطين لدلالةِ لفظ الشيطان عليهم، أو على الشيطان نفسه لأنه لا يُراد به الواحدُ بل الجنس. والضمير المنصوب في «يَمُدُّونهم» يعود على الكفار، والمرفوع يعود على الشياطين أو الشيطان كما تقدَّم. والتقدير: وإخوان الشياطين يَمُدُّهم الشياطين، وعلى هذا الوجه فالخبرُ جارٍ على غير مَنْ هو له في المعنى، ألا ترى أن الإمداد مسند إلى الشياطين في المعنى، وهو في اللفظ خبر عن «إخوانهم»، ومثله[1]:

٢٣٧٤ـ قوم إذا الخيلُ جالُوا في كواثبها ....

وقد تقدم لك في هذا كلامٌ وبحثٌ مع مكي وغيره من حيث جَرَيانُ الفعلِ على غير مَنْ هوله ولم يَبْرُزْ ضمير، وهذا التأويل الذي ذكرته هو قول الجمهور عليه عامَّة المفسرين. قال الزمخشري[2] «هو أَوْجَهُ لأن إخوانهم في مقابلة الذين اتقوا».

الثاني: أن المرادَ بالإخوان الشياطين، وبالضمير المضافِ إليه الجاهلون أو غيرُ المتَّقين؛ لأن الشيء يَدُلُّ على مقابله. والواو تعود على الإخوان، والضميرُ المنصوب يعود على الجاهلين أو غير المتقين، والمعنى: والشياطين الذين هم إخوانُ الجاهلين أو غير المتقين يَمُدُّون الجاهلين أو غير المتقين في الغَيِّ، والخبرُ في هذا الوجه جارٍ على مَنْ هوله لفظاً ومعنى وهذا تفسير قتادة.

---

(١) عجزه:

فوارسَ الخيل لا مِيلٌ ولا قدمُ

وهو في شواهد الكشاف ٤/٥٢٥. ولم أهتد إلى قائله. والكاثبة من الفرس: ما تقدم من السرج. الميل: ج أميل وهو الذي لا يثبت على ظهر الدابة. ولا قدم: ليسوا لئاماً.

(٢) الكشاف ٢/١٣٩.

الثالث: أن يعودَ الضمير المجرور والمنصوب على الشياطين، والمرفوع على الإخوان وهم الكفار. قال ابن عطية[1]: «ويكون المعنى: وإخوان الشياطين في الغيِّ بخلافِ الإخوة في الله يَمُدُّون [الشياطين][2]، أي: بطاعتهم لهم وقبولهم منهم، ولا يترتَّب هذا التأويل على أن يتعلق في الغيّ بالإمداد؛ لأن الإنس لا يُغْوون الشياطين». قلت: يعني يكون في «الغيّ» حالاً من المبتدأ أي: وإخوانهم حال كونهم مستقرين في الغيّ، وفي مجيء الحال من المبتدأ خلاف، والأحسن أن يتعلق بما تضمَّنه إخوانهم من معنى المؤاخاة والأخوة، وسيأتي فيه بحث للشيخ.

قال الشيخ[3]: «ويمكن أن يتعلَّق «في الغيّ» على هذا التأويل بـ «يمدُّونهم» على جهة السببيّة، أي: يمدُّونهم بسبب غوايتهم نحو: «دخلت امرأة النارَ في هرة»[4]، أي: بسبب هرةٍ»، ويُحتمل أن يكون «في الغيّ» حالاً فيتعلَّق بمحذوف، أي: كائنين في الغيّ، فيكون «في الغيّ» في موضعه، ولا يتعلَّق بإخوانهم، وقد جَوَّز ذلك ابن عطية[5]. وعندي في ذلك نظرٌ، فلو قلت: «مُطْعِمُك زيدٌ لحماً» تريد: مطعمك لحماً زيدٌ، فتفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر لكان في جوازه نظر؛ لأنك فَصَلْتَ بين العامل والمعمول بأجنبي لهما معاً، وإن كان ليس أجنبياً لأحدهماوهو المبتدأ». قلت: ولا يظهر منعُ هذا البتةَ لعدم أجنبيَّته.

وقرأ نافع[6]: «يُمِدونهم» بضم الياء وكسر الميم مِنْ أمدَّ، والباقون بفتح

---

(١) التفسير ٧/٢٣٦.

(٢) من ابن عطية.

(٣) البحر ٤/٤٥٠.

(٤) رواه البخاري (فتح الباري) بدء الخلق ٦/٣٥٦؛ ومسلم: التوبة ٤/٢١١٠.

(٥) التفسير ٧/٢٣٦.

(٦) السبعة ٣٠١؛ الحجة ٣٠٦؛ البحر ٤/٤٥١؛ الشواذ لابن خالويه ٤٨.

الياء وضم الميم مِنْ مدَّ، وقد تقدَّم الكلام على هذه المادة، وهل هما بمعنى واحد أم بينهما فرق في أوائل هذا الموضوع. وقرأ الجحدري «يُمادُّونهم» مِنْ مادَّهُ بزنة فاعَلَه.

وقرأ العامة «يُقْصِرُون» مِنْ أَقْصَرَ، قال الشاعر(١):

٢٣٧٥ـ لعَمْرك ما قلبي إلى أهله بحُرّْ ولا مُقْصِرٍ يوماً فيأتيني بقُرّْ

وقال امرؤ القيس(٢):

٢٣٧٦ـ سما لك شوقٌ بعدما كان أَقْصَرا وحَلَّتْ سُلَيْمى بَطْنَ قَوٍّ فعَرْعرا

أي: ولا نازع عمَّا هو فيه، وارتفع شوقك بعدما كان قد نزع وأقلع. وقرأ(٣) عيسى بن عمر وابن أبي عبلة «ثم لا يَقْصُرون» بفتح الياء وضم الصاد مِنْ قصر، أي: ثم لا يَنْقُصون من إمدادهم. وهذه الجملة ــ أعني «وإخوانهم يمدُّونهم» زعم الزجاج(٤) أنها متصلة بالجملة من قوله «لا يستطيعون لهم نصراً» و هو تكلف بعيد.

وقوله «في الغيّ»: قد تقدَّم أنه يجوزُ أن يكون متعلقاً بالفعل، أو بإخوانهم، أو بمحذوف على أنه حال: إمَّا من إخوانهم، وإمَّا مِنْ واو «يمدُّونهم»، وإمَّا مِنْ مفعوله.

آ. (٢٠٤) **قوله تعالى: ﴿له﴾**: متعلِّقٌ بـ استمعوا، على معنى لأجله، والضمير للقرآن. وقال أبو البقاء(٥): «يجوزُ أن يكون بمعنى لله، أي: لأجله»، فأعاد الضميرَ على «الله» وفيه بُعْدٌ، وجَوَّز أيضاً أن تكونَ اللامُ زائدةً،

---

(١) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٠٩؛ والقر: الاستقرار والراحة.

(٢) ديوانه ٥٦.

(٣) شواذ ابن خالويه ٤٨؛ وضبطها المحقق بكسر الصاد.

(٤) معاني القرآن ٢/٤٣٩.

(٥) الإملاء ١/٢٩١.

أي: فاستمعوه، وقد عَرَفْتَ أن هذا لا يجوز عند الجمهور إلا في موضعين: إمّا تقديمِ المعمولِ أوكونِ العامل فرعاً. وجوَّز أيضاً أن تكون بمعنى إلى ولا حاجة إليه.

والاجتباء[1]: افتعال مِنْ جَبَـاه يَجْبيه، أي: جمعه مختاراًله، ولهذا[2] غلب: اجتبيتُ الشيء، أي: اخترته. وقال الزمخشري[3]: «اجتبـى الشيء: بمعنى جَبَاه لنفسه، أي: جمعه / كقولك: اجتمعه أو جُبِـيَ إليه فاجتباه، أي: أخذه كقوله: جَلَيْتُ إليه العروس فاجتلاها، والمعنىٰ: هلا اجتمعتها افتعالاً من عند نفسك لأنهم كانوا يقولون: «إنْ هذا إلا إفْكٌ افتراه»[4]. [٤١٩/ب]

آ. (٢٠٤) والإنصاتُ: السُّكوت للاستماع، قاله الفراء[5]. ويقال: نَصَتَ وأنصت بمعنى واحد، وقد جاء أنصت متعدياً، قال الكميت[6]:

٢٣٧٧ـ أبوك الذي أَجْدَىٰ عليك بنصره ... فأنصت عني بعده كلَّ قائـل

وقوله: «هذا بصائر»[7] جمع بصيرة، وأطلق على القرآن بصائر: إمَّا مبالغةً، وإمَّا لأنه سبُب البصائر، وإمَّا على حَذْف مضاف، أي: ذو بصائر. و «لعل» يجوز أن تكونَ للترجي بحسب المخاطبين، وأن تكون للتعليل.

---

(١) عاد إلى الآية ٢٠٣ «لولا اجتَبَيْتَها».
(٢) قوله: «ولهذا» غير واضح في الأصل.
(٣) الكشاف ٢/١٣٩.
(٤) الآية ٤ من الفرقان.
(٥) عبارته في معاني القرآن ١/٤٠٢: «كان الناس يتكلمون في الصلاة المكتوبة فيأتي الرجل القوم فيقول: كم صليتم فيقول: كذا وكذا، فنهوا عن ذلك، فحرَّم الكلام في الصلاة لما أنزلت هذه الآية».
(٦) البحر ٤/٤٣٨. وأجدىٰ: أعطاه الجدوى وهي العطية.
(٧) عاد إلى الآية ٢٠٣.

آ. (٢٠٥) **قوله تعالى: ﴿تَضَرُّعاً وخِيفة﴾**: في نصبهما وجهان، أظهرهما: أنهما مفعولان من أجلهما لأنه يتسبَّب عنهما الذِّكْر. والثاني: أن ينتصبا على المصدر الواقع موقع الحال، أي: متضرعين خائفين، أو ذوي تضرع وخيفة. وقرىء[١] «وخفية» بتقديم الفاء. وقيل: وهما مصدران للفعل مِنْ معناه لا من لفظه، ذكره أبو البقاء[٢] وهو بعيد.

قوله: «ودونَ الجهر» قال أبو البقاء[٣]: «معطوف على «تضرُّع» والتقدير: ومقتصدين». وهذا ضعيف لأن «دون» ظرف لا يتصرَّف على المشهور، فالذي ينبغي أن يُجْعَل صفةً لشيء محذوف، ذلك المحذوف هو الحال كما قدَّره الزمخشري فقال[٤]: «ودونَ الجهر: ومتكلماً كلاماً دون الجهر؛ لأن الإخفاءَ أَدْخَلُ في الإخلاص وأقربُ إلى حسن التفكر».

قوله: «بالغُدُوِّ والآصال» متعلق باذكر، أي: اذكره في هذين الوقتين وهما عبارةٌ عن الليل والنهار. قال أبو البقاء[٥]: «بالغُدُوِّ» متعلق بـ «ادعوا» وهو سَبْقُ لسانٍ وقلم، إذ ليس نظمُ القرآن كذا.

والغُدُوّ: إمَّا جمع غُدْوة كقمح وقمحة، وعلى هذا فيكون قد قابل الجمع بالجمع المعنوي. وقيل. هو مصدرٌ فيقدَّرُ زمانٌ مضاف إليه حتى يتقابل زمان مجموع بمثله، تقديره: بأوقات الغدو. والآصال: جمع أُصُل، وأُصُل جمع أصيل فهو جمع الجمع. ولا جائزٌ أن يكونَ جمعاً لأصيل؛ لأن فعيلاً لا يُجْمع على أفعال. وقيل: بل هو جمعٌ لأصيل، وفعيل يُجمع على أفعال نحو:

---

(١) البحر ٤/٤٥٣ ولم ينص عليها ابن خالويه في شواذه.
(٢) الإملاء ١/٣٩١.
(٣) الإملاء ١/٣٩١.
(٤) الكشاف ٢/١٤٠.
(٥) الإملاء ١/٢٩١.

يمين وأيمان. وقيل: آصال جمع لـ «أُصُل» وأُصُل مفرد، ثبت ذلك مِنْ لغتهم وهو العشيُّ، وفُعُل يُجمع على أَفْعال قالوا: عُنُق وأعناق، وعلى هذا فلا حاجة إلى دَعْوى أنه جمع الجمع، ويُجْمع على أُصْلان كرَغيف ورُغْفان، ويُصَغَّر على لفظه كقوله[1]:

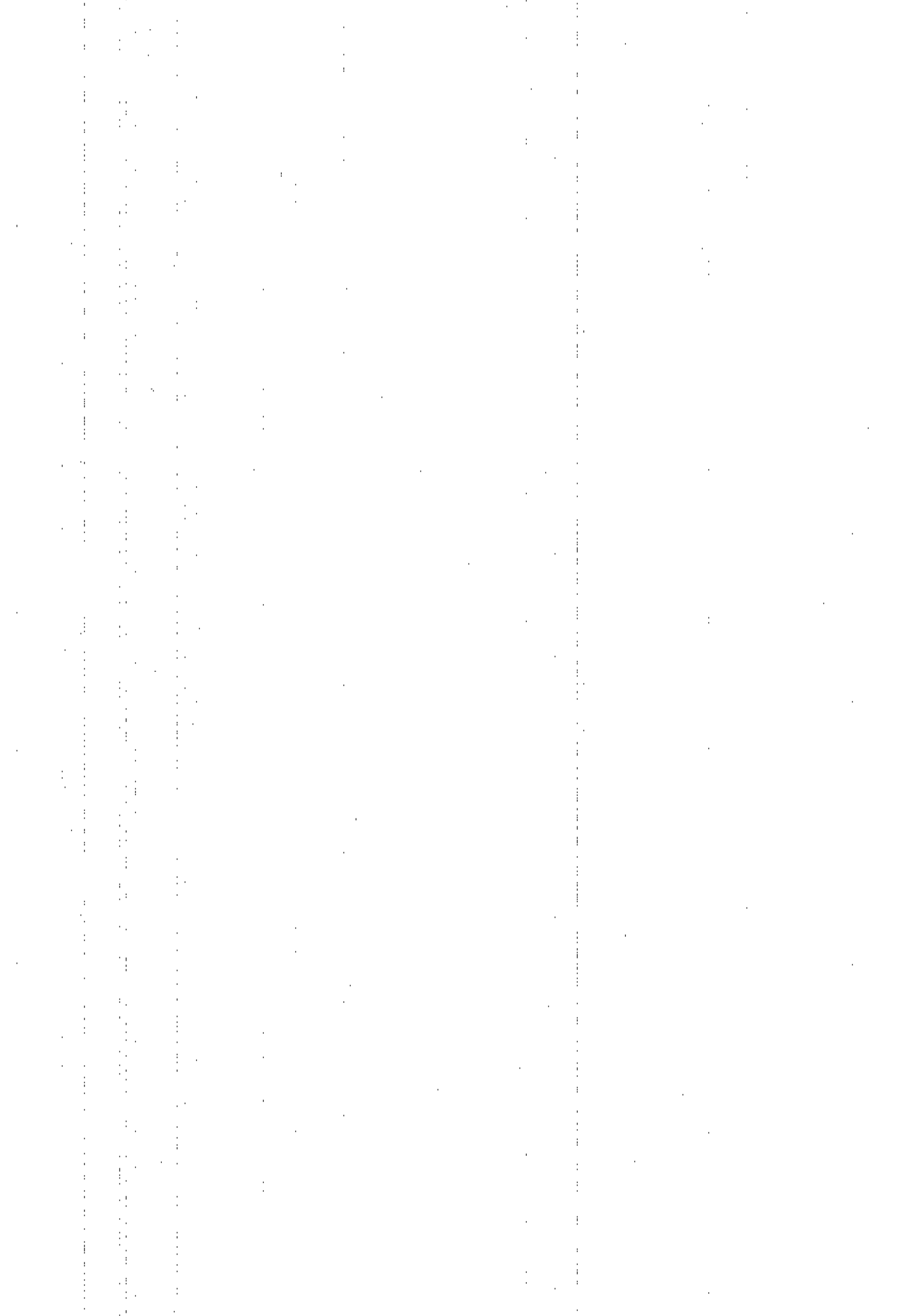
٢٣٧٨ـ وَقَفْتُ فيهـا أُصَيْلالاً أسـائلُها عَيَّتْ جواباً وما بالرَّبْعِ مِنْ أحدِ

واستدلُّ الكوفيون بقولهم «أُصَيْلان» على جواز تصغير جمع الكثرة بهذا البيت، وتأوَّله البصريون على أنه مفرد، وتُبدل نونه لاماً، ويُروىٰ أصيلالاً[2].

وقـرأ[3] أبو مجلز ـ واسمُـه لاحق بن حميد السـدوسي البصري ـ «والإيصال» مصدرُ آصَل، أي: دخل في الأصيل.

* * *

(١) البيت للنابغة وهو في ديوانه ١٦؛ والكتاب ١/٣٦٤؛ ومعاني القرآن للفراء ١/٢٨٨؛ والهمع ١/٢٢٣؛ والدرر ١/١٩١.
(٢) لعل صواب العبارة «وتبدل لامه نوناً ويروى أصيلاناً».
(٣) البحر ٤/٤٥٣؛ الشواذ ٤٨.



سورة الأنفال

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونك عن الأَنْفال﴾: فاعل «يَسْأل» يعود على معلوم، وهم مَنْ حَضَرَ بَدْراً. و«سأل» تارةً تكونُ لاقتضاء معنىً في نَفْسِ المسؤول فتتعدَّى بـ «عن» كهذه الآية، وكقول الشاعر[١]:

٢٣٧٩ــ سَلي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عنَّا وعنهمُ فليس سواءً عالمٌ وجَهولُ

وقد تكون لاقتضاء مالٍ ونحوه فتتعدَّى لاثنين نحو: «سألت زيداً مالاً».
وقد ادَّعىٰ بعضُهم أن السؤالَ هنا بهذا المعنىٰ، وزعم أن «عَنْ» زائدةٌ، والتقدير: يسألونك الأنفالَ، وأيَّد قولَه بقراءة[٢] سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وعلي بن الحسين وزيدٍ ولدِه ومحمد الباقر ولدِه أيضاً وولده جعفر الصادق وعكرمة وعطاء: «يسألونك الأنفالَ» دون «عن». والصحيحُ أن هذه القراءةَ على إرادةِ حرفِ الجر. وقال بعضهم: «عن» بمعنىٰ «مِنْ». وهذا لا ضرورةَ تدعو إليه.

وقرأ ابنُ محيصن: «عَلَّنْفَال». والأصل: أنه نقل حركةَ الهمزة إلى لام

---

(١) تقدم برقم (٨٢٣).
(٢) البحر ٤/٤٥٦؛ مختصر ابن خالويه ص ٤٨.

التعريف، ثم اعتدَّ بالحركة العارضة فأدغم النونَ في اللام كقوله: «وقد تبيَّنْ لْكم»(1)، وقد تقدَّم ذلك في قوله «عن الأهلة»(2).

والأنفال(3): جمع نَفَل وهي الزيادة على الشيء الواجب وسُمِّيَتْ / الغنيمة نَفَلاً لزيادتِها على حِماية الحَوْزة(4). قال لبيد(5): [٤٢٠/أ]

٢٣٨٠ـ إنَّ تقوىٰ ربِّنا خيرُ نَفَلْ ... وبإذنِ الله رَيْثي وعَجَلْ

وقال آخر(6):

٢٣٨١ـ إنَّا إذا احْمَرَّ الوغَىٰ نَرْوي القَنا ... ونَعِفُّ عند مَقاسِمِ الأنفالِ

وقيل: سُمِّيت «الأَنْفال» لأنَّ المسلمين فُضِّلُوا بها على سائر الأمم. وقال الزمخشري(7): «والنَّفَل: ما يُنْفَلُه الغازي، أي يُعْطاه زيادةً على سهمه من المَغْنم».

قوله: «ذاتَ بينكم»: قد تقدَّمَ الكلامُ على «ذات» في آل عمران(8). وهي هنا صفةٌ لمفعولٍ محذوف تقديره: وأَصْلِحوا أحوالاً ذاتَ افتراقِكم وذاتَ وَصْلِكم، أو ذاتَ المكانِ المتصلِ بكم، فإنَّ «بين» قد قيل إنه يُراد به هنا الفراقُ أو الوصل أو الظرف. وقال الزجاج(9) وغيره: «إنَّ «ذات» هنا بمنزلة

---

(1) الآية ٣٨ من سورة العنكبوت. ولم أقف على نسبة هذه القراءة.

(2) الآية ١٨٩ من سورة البقرة.

(3) انظر: مفردات الراغب ص ٥٠٢.

(4) حوزة الإسلام: حدوده ونواحيه.

(5) ديوانه (بيروت)، ص ١٣٩؛ وتفسير ابن عطية ٨/٤؛ والبحر ٤/٤٥٥.

(6) البيت لعنترة وهو في ديوانه، ص ٣٣٧؛ وابن عطية ٨/٤؛ والبحر ٤/٤٥٥؛ والقرطبي ٧/٣٦٢.

(7) الكشاف ٢/١٤٠.

(8) في الآية ١١٩، والآية ١٥٤.

(9) معاني القرآن له ٢/٤٤٢.

حقيقة الشيء ونفسه» وقد أوضح ذلك ابنُ عطية[1]. والتفسير ببيان هذا أولىٰ.

وقال الشيخ[2]: «والبَيْنُ: الفِراق، و«ذات» نعت لمفعول محذوف أي: وأَصْلِحوا أحوالاً ذات افتراقكم، لمَّا كانت الأحوالُ ملابِسةً للبَيْن أُضِيْفَتْ صفتُها إليه، كما تقول: اسْقِني ذا إنائك أي: ماءً صاحبَ إنائك، لَمَّا لابس الماءُ الإناءَ وُصِفَ بـ«ذا» وأُضيف إلى الإناء. والمعنىٰ: اسقِني ما في الإناء من الماء».

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿وَجِلَتْ﴾**: يُقال: وَجِلَ بالكسر في الماضي يَوْجَلُ بالفتح، وفيه لُغَيَّةٌ أخرىٰ، قرىء[3] بها في الشاذ: وَجَلَتْ بفتح الجيم في الماضي وكَسْرِها في المضارع فَتَنْحَذِف الواو كوَعَد يَعِدُ[4]. ويُقال[5] في المشهورة: وَجِل يَوْجَل. ومنهم مَنْ يقول: ياجَلُ بقلب الواو ألفاً، وهو شاذٌ لأنه قَلْبُ حرفِ العلة بأحد السببين: وهو انفتاحُ ما قبلَ حرفِ العلة دون تحركه وهو نظير «طائي» في النسب إلى طَيِّىء. ومنهم من يقول: يِيْجَلُ بكسر حرف المضارعة فتنقلبُ الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. وقد تقدَّم في أول هذا الموضوع[6] أنَّ من العرب مَنْ يكسِرُ حرف المضارعة بشروطٍ منها: أن لا يكونَ حرفُ المضارعة ياءً إلا في هذه اللفظة وفي أَبَـى يِئْبَـىٰ.

---

(١) المحرر الوجيز ٨/١١.

(٢) البحر ٤/٤٥٦.

(٣) البحر ٤/٤٥٧؛ ونسبها ابن خالويه في مختصره ص ٤٨ إلى يحيى وأبي وافد.

(٤) بعده في(ش): «والوجَلُ الفَزَع، وقيل: استشعار الخوف يقال منه: وَجِل يَوْجَل وياجل ويَيْجَل ويِيجل وَجَلاً فهو وَجِلٌ» وقد استلَّها الناسخ من عبارة المؤلف في نهاية بحثه في الآية ٩. ويبدو أن ناسخ (ش) أراد أن يقدم هذه الجملة حيث إن هذا هو مكانها في ترتيب الآيات، ورغبنا نحن في الإبقاء على ما في نسخة المؤلف.

(٥) انظر: الممتع ٢/٤٣٢.

(٦) انظر: الورقة ٧ب.

ومنهم مَنْ ركَّب من هاتين اللغتين لغةً أخرىٰ وهي فتحُ الياء وقلبُ الواو ياءً فقال: يَيْجَلُ، فأخذ قلبَ الواو ممَّن كسرَ حرفَ المضارعة، وأخذ فتحَ الياءِ مِنْ لغة الجمهور.

وقوله: «إن كنتم مؤمنين»[1]: قال ابن عطية[2]: «وجوابُ الشرط المتقدم في قوله: «وأطيعوا»، هذا مذهب سيبويه، ومذهب المبرد أن الجواب محذوف متأخر، ومذهبه في هذا ألَّا يتقدَّمَ الجوابُ على الشرط». قلت: وهذا الذي ذكره أبو[محمد] نقل الناسُ خلافَه، نقلوا ذلك ـ أعني جوازَ تقديمِ جوابِ الشرط عليه ـ عن الكوفيين وأبي زيد وأبي العباس، فالله أعلم أيُّهما أثبت[3]. ويجوز أن يكون للمبرد قولان وكذا لسيبويه، فنقل كلُّ فريق عن كلٍ منهما أحد القولين.

آ. (٣) **وقوله تعالى: ﴿الذين يُقيمون﴾**: يجوز في هذا الموصول أن يكون مرفوعاً على النعت للموصول، وعلى البدل، أو على البيان له، وأن يكون منصوباً على القطع المُشْعِر بالمدح. وقوله: «وعلى ربهم يتوكلون»[4]: التقديمُ يفيدُ الاختصاصَ أي: عليه لا على غيره. وهذه الجملةُ يُحتمل أن يكون لها محلٌّ من الإعراب وهو النصبُ على الحال مِنْ مفعول «زادَتْهم» ويُحتمل أن تكونَ مستأنفةً، ويحتمل أن تكون معطوفةً على الصلة قبلها فتدخلَ في حَيِّزِ الصلاتِ المتقدمةِ، وعلى هذين الوجهين فلا محلَّ لها من الإعراب.

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿حقاً﴾**: يجوز أن يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوف

---

(١) عاد إلى الآية الأولى.
(٢) المحرر الوجيز ١٢/٨.
(٣) سبق للمؤلف أن بحث المسألة في الورقة ٣٠أ.
(٤) عاد إلى الآية ٢.

أي: هم المؤمنون إيماناً حقاً. ويجوز أن يكونَ مؤكِّداً لمضمون الجملة كقولك: هو عبدالله حقاً، والعاملُ فيه على كلا القولين مقدَّرٌ أي: أحقُّه حقاً. ويجوز ـ وهو ضعيف جداً ـ أن يكونَ مؤكِّداً لمضمون الجملة الواقعة بعده وهي «لهم درجات» ويكون الكلامُ قد تمَّ عند قوله «هم المؤمنون» ثم ابتدىء بـ «حقاً» لهم درجات». وهذا إنما يجوز على رأيٍ ضعيف، أعني تقديمَ المصدرِ المؤكِّد / لمضمون جملة عليها. [٤٢٠/ب]

قوله: «عند ربهم» يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ «درجات» لأنها بمعنى «أُجُورٌ»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنها صفةٌ لـ «درجات» أي: استقرَّت عند ربهم، وأن يتعلَّق بما تعلَّق به «لهم» من الاستقرار.

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿كما أَخْرَجك﴾**: فيه عشرون وجهاً: أحدها: أن الكافَ نعتٌ لمصدر محذوف تقديره: الأنفالُ ثابتةٌ لله ثبوتاً كما أخرجك أي: ثبوتاً بالحق كإخراجك من بيتك بالحق، يعني أنه لا مِرْيَةَ في ذلك. الثاني: أن تقديره: وأصلحوا ذاتَ بينكم إصلاحاً كما أخرجك. وقد التفت من خطابِ الجماعةِ إلى خطاب الواحد. الثالث: تقديرُه: وأطيعوا اللَّـهَ ورسولَه طاعةً محققةً ثابتةً كما أخرجك أي: كما أن إخراج الله إياك لا مِرْيَةَ فيه ولا شبهة. الرابع: تقديرُه: يتوكلون توكلاً حقيقياً كما أخرجك ربك. الخامس: تقديره: هم: المؤمنون حقاً كما أخرجك فهو صفة لـ «حقاً».

السادس: تقديره[١]: استقرَّ لهم درجاتٌ وكذا استقراراً ثابتاً كاستقرار إخراجك. السابع: أنه متعلقٌ بما بعده تقديره: يجادلونك مجادلةً كما أخرجك ربك. الثامن: تقديرُه: لكارهون كراهيةً ثابتة كما أخرجك ربك أي: إن هذين الشيئين: الجدالَ والكراهيةَ ثابتان لا محالة، كما أن إخراجك ثابت

---

(١) الأصل: «تقدير» وسقطت الهاء سهواً والتصحيح من (ش).

لا محالة. التاسع: أن الكافَ بمعنىٰ إذ، و«ما» مزيدة. التقدير: اذكر إذ أخرجك. وهذا فاسدٌ جداً إذ لم يَثْبُتْ في موضعٍ أن الكاف تكون بمعنى إذ، وأيضاً فإنَّ «ما» لا تُزادُ إلا في مواضعَ ليس هذا منها.

العاشر: أن الكاف بمعنى واو القسم و«ما» بمعنىٰ الذي، واقعةٌ على ذي العلم مُقْسَماً به، وقد وقعت على ذي العلم في قوله: «والسماءِ وما بناها»[(١)] «وما خلق الذكر والأنثىٰ»[(٢)] والتقدير: والذي أخرجك، ويكون قوله «يجادلونك» جوابَ القسم. وهذا قول أبي عبيدة[(٣)]. وقد ردَّ الناس عليه قاطبةً. وقالوا: كان ضعيفاً في النحو، ومتى ثبت كونُ الكافِ حرفَ قسمٍ بمعنى الواو؟ وأيضاً فإن «يجادلونك» لا يَصِحُّ كونُه جواباً؛ لأنه على مذهب البصريين متى كان مضارعاً مثبتاً وَجَب فيه شيئان: اللام وإحدى النونين، نحو «ليُسْجَنَنَّ ولَيكوناً»[(٤)]، وعند الكوفيين: إمَّا اللامُ وإمَّا إحدى النونين، و«يجادلونك» عارٍ عنهما.

الحادي عشر: أن الكاف بمعنىٰ على، و«ما» بمعنى الذي والتقدير: امْضِ على الذي أخرجَك. وهو ضعيفٌ لأنه لم يثبتْ كونُ الكاف بمعنى «على» البتةَ إلا في موضعٍ يحتمل النزاع كقوله: «واذكروه كما هداكم»[(٥)] أي على هدايته إياكم. الثاني عشر: أن الكافَ في محل رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك فاتقوا الله، كأنه ابتداءٌ وخبر. قال ابن عطية[(٦)]: «وهذا المعنى وَضَعه هذا المفسِّر، وليس من ألفاظ الآية في وِرْدٍ ولا صَدَر».

---

(١) الآية ٥ من سورة الشمس.
(٢) الآية ٣ من سورة الليل.
(٣) المجاز ١/٢٤٠.
(٤) الآية ٣٢ من سورة يوسف.
(٥) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.
(٦) المحرر الوجيز ٨/١٥.

الثالث عشر: أنها في موضعِ رفعٍ أيضاً والتقدير: لهم درجاتٌ عند ربهم ومغفرة ورزق كريم، هذا وعدٌ حقٌّ كما أخرجك. وهذا فيه حذفُ مبتدأ وخبر، ولو صَرَّح بذلك لم يلتئم التشبيهُ ولم يَحْسُنْ. الرابع عشر: أنها في موضع رفعٍ أيضاً. والتقدير: وأصلِحوا ذاتَ بينكم ذلكم خيرٌ لكم كما أخرجك، فالكاف في الحقيقة نعتٌ لخبر مبتدأ محذوف. وهو ضعيف لطول الفصل بين قوله: «وأَصْلِحوا» وبين قوله «كما أَخْرَجَك».

الخامس عشر: أنها في محل رفع أيضاً على خبر ابتداء مضمر والمعنىٰ: أنه شبَّه كراهية أصحاب رسول الله عليه السلام لخروجه من المدينة حين تحققوا خروجَ قريشٍ للدفع عن أبـي سفيان وحِفْظِ عِيره بكراهيتهم لنزعِ الغنائم مِنْ أيديهم وجَعْلِها لله ورسوله يَحْكم فيها ما يشاء. واختار الزمخشري[1] هذا الوجهَ وحَسَّنه، فقال: «يرتفع محلُّ الكاف على أنه خبر ابتداء محذوف تقديره: هذه الحالُ كحالِ إخراجك. يعني أن حالَهم في كراهة ما رأيت من تَنْفيل الغزاة مثلُ حالهم في كراهة خروجهم للحرب» وهذا الذي حَسَّنه الزمخشري هو قول الفراء ــ وقد شرحه ابن عطية[2] بنحو ما تقدَّم مِن الألفاظ ــ فإن الفراء قال[3]: «هذه الكاف شَبَّهت هذه القصة التي هي إخراجه من بيته بالقصة المتقدمة التي هي سؤالهم عن الأنفال».

السادس عشر: أنها صفةٌ لخبر مبتدأ أيضاً / وقد حُذف ذلك المبتدأ [٤٢١/أ] وخبره. والتقدير: قِسْمتك الغنائمَ حقٌّ كما كان إخراجُك حقاً. السابع عشر: أنَّ التشبيه وقع بين إخراجين أي: إخراج ربك إياك من بيتك وهو مكة وأنت

(١) الكشاف ٢/١٤٣.
(٢) المحرر الوجيز ٢/١٤.
(٣) معاني القرآن له ١/٤٠٣ بتعبير قريب.

كارهٌ لخروجك، وكان عاقبة ذلك الإخراج النصرَ والظفرَ كإخراجه إياكَ من المدينة وبعضُ المؤمنين كارهٌ، يكون عقيبَ ذلك الخروجِ الظفرُ والنصر والخير كما كانت[1] عقيبَ ذلك الخروجِ الأول.

الثامن عشر: أن تتعلق الكاف بقوله «فاضربوا». وبَسْطُ هذا على ما قاله صاحب هذا الوجه: الكاف للتشبيه على سبيل المجاز، كقول القائل لعبده: «كما رَجَعْتك[2] إلى أعدائي فاستضعفوك وسألتَ مدداً فَأَمْدَدْتُك وأَزَحْتُ عِلَلك فَخُذْهم الآن وعاقِبْهم كما أَحْسَنْتُ إليك وأَجْرَيْتُ عليك الرزق فاعملْ كذا واشكرْني عليه، فتقدير الآية: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وغَشَّاكم النعاسَ أَمَنَةً منه، وأنزل عليكم من السماء ماءً ليطَهِّرَكم به، وأنزل عليكم من السماء ملائكة مُرْدفين فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كلَّ بنان، كأنه يقول: قد أَزَحْتُ عِلَلكم وأَمْدَدْتكم بالملائكة فاضربوا منهم هذه المواضع وهو القتلُ لتبلغوا مرادَ الله في إحقاق الحق وإبطال الباطل. وهذا الوجه بَعْدَ طوله لا طائل تحته لبُعْده من المعنى وكثرة الفواصل.

التاسع عشر: أن التقدير: كا أخرجك ربك مِنْ بيتك بالحق أي: بسبب إظهار دين الله وإعْزازِ شريعته وقد كرهوا خروجك تهيُّباً للقتال وخوفاً من الموت؛ إذ كانَ أُمِرَ عليه السلام بخروجهم بغتةً ولم يكونوا مستعدِّين للخروج وجادلوك في الحق بعد وضوحه نَصَرَكَ الله وأَمَدَّك بملائكته، ودلَّ على هذا المحذوفِ الكلامُ الذي بعده وهو قوله: «إذ تستغيثون ربكم»[3] الآيات. وهذا الوجهُ استحسنه الشيخ[4]، وزعم أنه لم يُسْبق به، ثم قال: «ويظهر أن الكافَ

---

(١) أي العاقبة.

(٢) في البحر ٤/٤٦٢: «وجَّهتك» وهي أوضح.

(٣) من الآية ٩.

(٤) البحر ٤/٤٦٣.

ليست لمحضِ التشبيه بل فيها معنى التعليل. وقد نصَّ النحويون على أنها للتعليل، وخرَّجوا عليه قولَه تعالىٰ: «واذكروه كما هداكم(١)، وأنشدوا(٢):

٢٣٨٢ـ لا تَشْتُمِ الناس كما لا تُشْتَمُ

أي: لانتفاء شتم الناس لك لا تشتمهم. ومن الكلام الشائع: «كما تطيع الله يدخلك الجنة» أي: لأجل طاعتك الله يدخلك، فكـذا الآية، والمعنىٰ: لَأنْ خرجت لإعزاز دين الله وقَتْل أعدائه نَصَرك وأَمَدَّك بالملائكة».

العشرون: تقديرُه: وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين كما إخراجُك في الطاعة خيرٌ لكم، كما كان إخراجُك خيراً لهم. وهذه الأقوال ــ مع كثرتها ــ غالبُها ضعيف، وقد بَيَّنْت ذلك.

قوله: «بالحق» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بالفعل أي بسبب الحق أي: إنه إخراجٌ بسبب حقٍ يظهر وهو علوُّ كلمة الإسلام والنصرُ على أعداء الله. والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من مفعول «أَخْرَجَكَ» أي: ملتبساً بالحق.

قوله: «وإنَّ فريقاً» الواو للحال، والجملة في محل نصب، ولذلك كُسِرت «إنَّ». ومفعول «كارهون» محذوف أي: لكارهون الخروج، وسببُ الكراهة: إمَّا نفرة الطبع ممَّا يُتَوقَّع من القتال، وإمَّا لعدم الاستعداد.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿يجادلونك﴾**: يُحتمل أن يكونَ مستأنفاً إخباراً عن حالهم بالمجادلة. ويُحتمل أن يكونَ حالاً ثانية أي: أخرجك في حال مجادلتهم إياك. ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير في «لكارهون» أي:

---

(١) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٢) تقدم برقم (٧٧٦).

لكارهون في حال جدال. والظاهر أن الضمير المرفوع يعودُ على الفريق المتقدِّم، ومعنى المجادلة قولهم: كيف نقاتل ولم نعتَدَّ للقتال؟ ويجوز أن يعود على الكفار وجدالُهم ظاهر. قوله: «بعدما تبيَّن» منصوب بالجدال و «ما» مصدرية أي: بعد تبيُّنِه ووضوحِه، وهو أقبحُ من الجدال في الشيء قبل اتِّضاحه. وقرأ عبدالله[1] «بُيِّن» مبنياً للمفعول مِنْ بَيَّنْتُه أي أظهرته.

قوله: «وهم ينظرون» حالٌ من مفعول «يُساقُون».

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿وإذ يَعِدُكم﴾**: «إذ» منصـوب بفعل مقدر أي: اذكر إذ. والجمهور على رفع الدال لأنه مضارع مرفوع. وقرأ[2] / مسلم ابن محارب بسكونها على التخفيف لتوالي الحركات. وقرأ[3] ابن محيصن «يعدكم الله احدى» بوصل همزة «إحدى» تخفيفاً على غير قياس، وهي نظير قراءة مَنْ قرأ: «إنها لاحدى»[4] بإسقاط الهمزة، أجرى همزة القطع مُجْرى همزة الوصل. وقرأ[5] أيضاً «أحد» بالتذكير، لأن الطائفة مؤنث مجازي. وقرأ[6] مسلم بن محارب «بكلمته» على التوحيد، والمراد به اسم الجنس، فيؤدي مؤدَّى الجمع. [٤٢١/ب]

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿ليُحِقَّ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بما قبله أي: ويقطع ليحق الحق. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديره: ليحقَّ الحق فَعَل ذلك أي: ما فعله إلا لهما وهو إثباتُ الإسلام وإظهارُه وزوالُ الكفر ونحـوه.

---

(١) البحر ٤/٤٦٣؛ مختصر ابن خالويه ص ٤٨.
(٢) البحر ٤/٤٦٤؛ المحرر الوجيز ٨/١٨.
(٣) البحر ٤/٤٦٤؛ المحرر الوجيز ٨/١٨؛ الشواذ ص ٤٨.
(٤) آ ٣٥ المدثر قراءة ابن كثير وابن محيصن. السبعة ٦٥٩؛ البحر ٨/٣٧٨.
(٥) أي ابن محيصن في رواية ثانية. انظر: البحر ٤/٤٦٤.
(٦) البحر ٤/٤٦٤. ونسبها ابن عطية ٨/١٨ إلى أبي جعفر وشيبة ونافع بخلافٍ عنهم.

قال الـزمخشري[1] : « ويجب أن يُقَـدَّر المحذوفُ مؤخـراً ليفيدَ الاختصاص وينطبقَ عليه المعنىٰ». قلت: وهذا على رأيه، وهو الصحيح[2].

قوله[3]: «أَنَّها لكم» منصوبُ المحل على البدل من «إحدىٰ» أي: يَعِدُكم أن إحدى الطائفتين كائنة لكم أي: تَتسلَّطون عليها تَسَلُّطَ المُلاَّكِ فهي بدلُ اشتمال.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿إذ تستغيثون﴾**: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه منصوب باذكر مضمراً، ولذلك سمَّاه الحوفي مستأنفاً أي: إنه مقتطعٌ عما قبله. الثاني: أنه منصوب بيحقَّ أي: يحقُّ الحق وقت استغاثتكم. وهو قول ابن جرير[4]. وهو غلط، لأنَّ «ليحقَّ» مستقبل لأنه منصوب بإضمار «أَنْ»، و «إذ» ظرف لما مضىٰ، فكيف يعمل المستقبل في الماضي؟ الثالث: أنه بدلٌ من «إذ» الأولى، قاله الزمخشري[5] وابن عطية[6] وأبو البقاء[7]. وكان[8] قد قَدَّموا أن العامل في «إذا» الأولى[9] «اذكر» مقدراً. الرابع: أنه منصوب بـ «يعدكم» قاله الحوفي وقَبْلَه الطبري[10]. الخامس: أنه منصـوب بقولـه «تَوَدُّون» قاله أبو البقاء[11] وفيه بُعْدٌ لطولِ الفصل.

---

(١) الكشاف ٢/١٤٥.
(٢) انظر: مناقشة أبـي حيان له في البحر ٤/٤٦٤.
(٣) عاد إلى الآية ٧.
(٤) تفسير الطبري ١٣/٤٠٨.
(٥) الكشاف ٢/١٤٥.
(٦) المحرر الوجيز ٨/١٩.
(٧) الإملاء ٢/٤.
(٨) اسم كان هنا خبر الشأن.
(٩) أي في قوله تعالى في الآية ٧ «وإذ يعدكم الله».
(١٠) لم أجد هذا القول للطبري في تفسيره.
(١١) الإملاء ٢/٤.

و «استغاث» يتعدى بنفسه وبالباء. ولم يجئ في القرآن إلا متعدِّياً بنفسه حتى نقم ابن مالك(١) على النحويين قولهم المستغاث له، أو به، والمستغاث من أجله. وقد أنشدوا على تَعَدِّيه بالحرف قول الشاعر(٢):

٢٣٨٣ـ حتى استغاثَ بماءٍ لا رِشَاءَ له ... من الأباطحِ في حافَاتِه البُرَكُ
مُكَلَّلٌ بأصول النَّبْت تَنْسُجه ... ريحٌ خَرِيقٌ لضاحي مائِه حُبُكُ
كما استغاث بِسَيْءٍ فَزُّغَيْطَلَةٍ ... خافَ العيونَ ولم يُنْظَرْ به الحَشَكُ

فدلَّ هذا على أنه يتعدى بالحرف كما استعمله سيبويه(٣) وغيره.

قوله: «أني» العامة على فتح الهمزة بتقدير حذف حرف الجر أي: فاستجاب بأني. وقرأ(٤) عيسى بن عمر ـ ويُروى عن أبي عمرو أيضاً ـ «إني» بكسرها. وفيها مذهبان: مذهبَ البصريين أنه على إضمار القول أي: فقال إني ممدُّكم. ومذهب الكوفيين أنها محكيَّةٌ باستجاب إجراءً له مُجْرى القولِ لأنه بمعناه.

قوله: «بألْفٍ» العامَّة على التوحيد. وقرأ الجحدري(٥): «بآلُفٍ» بزنة أفْلُس. وعنه أيضاً وعن السديّ بزنة أَحْمال. وفي الجمع بين هاتين القراءتين وقراءة الجمهور: أن تُحْمَلَ قراءةُ الجمهور على أن المراد بالألْفِ هم الوجوه، وباقيهم كالأتباع لهم، فلذلك لم يَنُصَّ عليهم في قراءة الجمهور ونصَّ عليهم

(١) انظر: شرح عمدة الحفاظ له ص ٢٨٧.
(٢) الأبيات لزهير في ديوانه ص ١٧٧؛ والبحر ٤/٤٦٥. لا رشاء له: أي يجري على وجه الأرض. والبرك: طير بعينه واحدة بُرْكة. والخريق: الشديدة. الضاحي: البارز للشمس. والحبك: طرائق الماء مفردة حبيك. السيء: اللبن يكون في الضَّرْع قبل الدِّرَّة. والفَزُّ: ولد البقرة. والغيطلة: شجر ملتف. أو البقرة. والحشوك: الدفع باللبن.
(٣) انظر: الكتاب ١/٣١٨ ـ ٣١٩.
(٤) البحر ٤/٤٦٥؛ ابن خالويه، ص ٤٩.
(٥) البحر ٤/٤٦٥؛ وفي شواذ ابن خالويه ص ٤٨ أن الجحدري قرأ بِيَلْفٍ.

في هاتين القراءتين. أو تُحْمل الألْف على مَنْ قاتَلَ من الملائكة دون مَنْ لم يقاتل فلا تنافِيَ حينئذٍ بين القراءات.

قوله: «مُرْدفين» قرأ نافع[1] ـ ويُروى عن قنبل أيضاً ـ «مُرْدَفين» بفتح الدال والباقون بكسرها. وهما واضحتان لأنه يُروى في التفسير أنه كان وراء كل مَلَكٍ مَلَكٌ رديفاً[2] له. فقراءة الفتح تُشْعر بأن غيرهم أردفهم لركوبهم خلفهم، وقراءة الكسر تُشْعر بأن الراكبَ خلفَ صاحبِهِ قد أَرْدَفَه، فصَحَّ التعبيرُ باسم الفاعل تارةً واسمِ المفعول أخرىٰ. وجَعَلَ أبو البقاء[3] مفعولَ «مُرْدِفين» ـ يعني بالكسر ـ محذوفاً أي: مُـرْدِفين أمثالهم. وجَـوَّز أن يكون معنى الإرداف المجيءَ بعد الأوائل أي: جُعِلوا رِدْفاً للأوائل. ويُطلب جوابٌ عن كيفية الجمع / بين هذه الآيةِ وآيةِ آل عمران، حيث قال هناك «بخمسة»[4]، [٤٢٢/أ]
وقال هنا «بأَلْف» والقصة واحدة. والجواب: أن هذه الألف مُرْدِفَةٌ[5] لتلك الخمسة فيكون المجموعُ ستةَ آلاف، ويظهر هذا ويَقْوىٰ في قراءة «مُرْدِفين» بكسر الدال.

وقد أنكر أبو عبيد أن يكون الملائكة أَرْدَفَت بعضها أي: ركَّبَتْ خلفها غيرها من الملائكة. وقال الفارسي[6]: «مَنْ كسر الدال احتمل وجهين، أحدهما: أن يكونوا مُرْدِفين مثلَهم كما تقول: «أَرْدَفْتُ زيداً دابَّتي» فيكون المفعولُ الثاني محذوفاً، وحَذْفُ المفعولِ كثيرٌ. والوجه الآخر: أن يكونوا

---

(١) السبعة ٣٠٤؛ الحجة ص ٣٠٧؛ البحر ٤/٤٦٥؛ الشواذ ٤٩.
(٢) قوله «رديفاً» حال من نكرة وهي جائزة على قلة.
(٣) الإملاء ٢/٤.
(٤) الآية ١٢٥ من سورة آل عمران «يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين».
(٥) الأصل «مرد» وهو سهو والتصحيح من (ش).
(٦) الحجة (خ) ٣/٧٢.

جاؤوا بعد المسلمين. وقال الأخفش[1]: «بنو فلان يَرْدِفوننا أي: يجيئون بعدنا»، وقال أبو عبيدة[2]: «مُرْدِفين: جاؤوا بعدُ، ورَدِفني وأَرْدَفني واحد». قال الفارسي: «هذا الوجه[3] كأنه أَبْيَنُ لقوله تعالىٰ: «إذ تَسْتغيثون ربكم»، قولُه «مُرْدِفين» أي جائين بعدُ لاستغاثتِكم. ومَنْ فتح الدال فهم مُرْدَفون على: أُرْدِفوا الناسَ أي: أُنْزِلوا بعدهم».

وقرأ بعض المكيين فيما حكاه الخليل «مُرَدِّفين» بفتحِ الراء وكسرِ الدالِ مشدَّدة، والأصل: مُرْتَدِفين فأدغم. وقال أبو البقاء[4]: «إن هذه القراءةَ مأخوذةٌ مِنْ رَدَّفَ بالتشديد الدال على التكثير، وإن التضعيف بدلٌ من الهمزة كأَفْرَحْتُه وفرَّحته» وجَوَّز الخليلُ بن أحمد ضمَّ الراءِ إتباعاً لضمِّ الميم كقولهم: مُخُضِم[5] بضم الخاء، وقد قُرِىء بها شذوذاً.

وقُرِىء «مُرِدِّفين» بكسرِ الراء وتشديدِ الدالِ مكسورةً. وكسرُ الراء يَحْتمل وجهين: إمَّا لالتقاء الساكنين وإمَّا للإتباع. قال ابن عطية[6]: «ويجوز على هذه القراءةِ كسرُ الميم إتباعاً للراء، ولا أحفظه قراءة»، قلت: وكذلك الفتحة في «مُرَدِّفين» في القراءةِ التي حكاها الخليل تحتمل وجهين. أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنها حركةُ نَقْلٍ من التاء[7] ـ حين قصد إدغامَها ـ إلى الراء.

---

(١) قال في معاني القرآن له: «تقول العرب: ردفه أمر كما يقولون تبعه وأتبعه». معاني القرآن ص ٤٣١.

(٢) مجاز أبي عبيدة ١/٢٤١. والأصل: «عبيد» وهو سهو.

(٣) أي الوجه الثاني من وجهي تخريج «مُرْدِفين» وهو الذي ذكره بقوله «والوجه الآخر». وانظر: الحجة (خ) ٣/٧٤.

(٤) الإملاء ٢/٤.

(٥) المخضم: الماء لا يبلغ أن يكون أُجاجاً.

(٦) المحرر الوجيز ٨/٢٠.

(٧) لأن الأصل «مُرْتَدِفين».

والثاني: أنها فُتِحَتْ تخفيفاً، وإن كان الأصلُ الكسرَ على أصل التقاء الساكنين كما قد قُرِىء به. وقُرِىء «مِرْدِفين» بكسر الميم إتباعاً لكسرة الراء.

والوَجَل[1]: الفَزَعُ. وقيل: استشعار الخوف يُقال منه: وَجِل يَوْجَل وياجَل ويَيْجَل ويَيْجِل وَجَلاً، فهو وَجِل. والشَّوْكَة[2]: السلاح كسِنان الرُّمْح والنَّصْل والسيف، وأصلها من النبتِ الحديدِ الطَّرْفِ كشَوْك السَّعْدان، يُقال منه: رجلٌ شائِكٌ، فالهمزةُ من واو كقائم، ويجوز قلبُه بتأخيرِ عينه بعد لامه، فيقال: «شاكٍ»، فيصير كغازٍ، ووزنُه حينئذ فالٍ ـ قال زهير[3]:

٢٣٨٤ـ لدى أسدٍ شاكي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ   لـه لِبَـدٌ أظفـارُه لم تُقَلَّمِ

ويُوصَفُ السِّلاحُ بالشاكي كما يُوصف به الرجل فيُقال: رجلٌ شاكٌ وشاكٍ، وسلاحٌ شاكٌ وشاكٍ. فأمَّا شاكٌ فصحيحٌ غيرُ معتلٍّ، وألفُه منقلبةٌ عن عين الكلمة، ووزنُه في الأصل على فَعِل بكسر العين، ولكن قُلِبَتْ ألفاً كما قالوا كَبْشٌ صافٌ أي صَوِف، وكذلك شاكٌ أي شَوِكٌ. ويُحتمل أن يكونَ محذوفَ العينِ وأصلُه شائك فحُذِفَت العينُ فبقي شاكاً فألفُه زائدةٌ ووزنُه على هذا فال. وأمَّا شاكٍ فمنقوصٌ وطريقتُه بالقلب كما تقدم. ومِنْ وصف السلاح بالشاك قوله[4]:

٢٣٨٥ـ وأُلْبِسُ مَنْ رضـاه في طريقي   سلاحاً يَـذْعَر الأبـطال شاكـا

فهذا يُحْتمل أن يكونَ محذوفَ العين، وأن يكون أصله شَوِكاً كصَوِف.

---

(١) عاد إلى الآية ٢.
(٢) عاد إلى الآية ٧.
(٣) تقدم برقم (١٢٧٩).
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٤٥٥.

ويُقال أيضاً: هو شاكٌّ في السلاح بتشديد الكاف مِنَ الشِكَّة وهي السلاح أجمع، نقله الهروي والراغب(١).

والاستغاثة: طلبُ الغَوْث وهو النصرُ والعَوْن وقيل: الاستغاثةُ سَدُّ الخَلَّة(٢) وقت الحاجة. وقيل: هي الاستجارةُ. ويقال: غَوْثٌ وغُواث وغَواث، والغيث من المطر والغَوْث من النصرة، فعلى هذا يكونُ «استغاث» مشتركاً بينهما، ولكن الفرقَ بينهما في الفعل فيقال: استَغَثْتُه فأغاثني من الغَوْث، وغاثَني مِن الغَيْث.

والإردافُ: الإتباع والإركاب وراءك. قال الزجاج(٣): «أَرْدَفْتُ الرجل إذا جئت بعده». ومنه «تَتْبَعُها الرادِفَةُ»(٤)، ويقال: رَدِف وأَرْدَف. واختلف اللغويون فقيل: هما بمعنى واحد، وهو قولُ ابنِ الأعرابي نقله عنه ثعلب، وقولُ أبي زيد نقله عنه أبو عبيد قال: «يُقال: رَدِفْتُ الرجلَ وأَرْدَفْته إذا ركبْتَ خلفَه»، وأنشد(٥):

٢٣٨٦ـ إذا الجوزاءُ أَرْدَفَتِ الثُّرَيَّا ظَنَنْتُ بآل فاطمةَ الظُّنونا

أي جَاءَتْ على رِدْفِها. وقيل: بل بينهما فرقٌ، فقال الزجاج(٦): «يقال: رَدِفْتُ الرجلَ: رَكِبْتُ خلفَه وأَرْدَفْتُه: أركبتُه خلفي» وهذا يناسِبُ قولَ

(١) المفردات ص ٢٧١. وانظر: القاموس شكك.

(٢) الخَلَّة: الحاجة والفقر والثلمة.

(٣) معاني القرآن له ٢/٤٤٥.

(٤) الآية ٧ من سورة النازعات.

(٥) البيت لخزيمة بن مالك أو حزيمة بن نهد وهو في تفسير الطبري ١٣/٤١٥؛ والمحرر الوجيز ٨/٢٠؛ وتفسير الماوردي ٢/٨٥. والتاج ردف.

(٦) معاني القرآن ٢/٤٤٥.

مَنْ يُقَدِّر مفعولاً في «مُرْدِفين» بكسرِ الدال، وأَرْدَفْتُه: إذا جِئْتَ بعده أيضاً، فصار أَرْدَفَ على هذا مشتركاً بين معنيين. وقال شمر: «رَدِفْتُ وأَرْدَفْتُ إذا فَعَلْتَ ذلك بنفسك، فأمَّا إذا فعَلْتَهما / بغيرك فَأَرْدَفْتُ لا غير». [٤٢٢/ب]

وقوله: «مُرْدَفين» بفتح الدالِ فيه وجهان، أظهرهما: أنه صفةٌ لِألْف أي أَرْدَف بعضُهم لبعض. والثاني: أنه حالٌ من ضمير المخاطبين في «يمدُّكم» قال ابن عطية[١]: «ويُحتمل أن يُراد بالمُرْدَفين المؤمنون أي: أُرْدِفوا بالملائكة» وهذا نصٌّ فيما ذكرته من الوجه الثاني. وقال الزمخشري[٢]: «وقرىء «مُرْدِفين» بكسر الدال وفتحها مِنْ قولك: رَدِفه إذا تبعه، ومنه قوله تعالىٰ: «رَدِف لكم»[٣]، أي: رَدِفَكم، وأَرْدَفْتُه إياه إذا تَبِعْتَه[٤]، ويقال: أَرْدَفته كقولك: اتَّبَعْته إذا جئت بعده، فلا يخلُو المكسورُ الدالِ مِنْ أن يكون بمعنى مُتْبِعين أو مُتَّبِعين. فإن كان بمعنى مُتْبِعين فلا يخلو من أن يكون بمعنى مُتْبِعِيْن بعضَهم بعضاً، أو مُتْبِعين بعضهم لبعض، أو بمعنى مُتْبعين إياهم المؤمنين، بمعنى يتقدَّمونهم فيُتْبعونهم أنفسهم أو مُتْبِعين لهم يُشَيِّعونهم ويُقَدِّمونهم بين أيديهم وهم على ساقتهم[٥] ليكونوا على أعينهم وحِفْظهم، أو بمعنىٰ مُتْبِعين أنفسهم ملائكةً آخرين، أو متبعين غيرهم من الملائكة. ويعضد هذا الوجهَ قولُه تعالىٰ في سورة آل عمران «بثلاثة آلافٍ من الملائكة مُنْزَلِين»[٦] «بخمسة آلاف من الملائكة مُسَوِّمين»[٧]، ومن قرأ «مُرْدَفين» بالفتح فهو بمعنى مُتْبَعين أو مُتَّبَعين».

(١) المحرر ١٩/٨ ـ ٢٠.
(٢) الكشاف ١٤٦/٢.
(٣) الآية ٧٢ من سورة النمل.
(٤) في الزمخشري: أتبعته.
(٥) الساقة: مؤخرة الجيش.
(٦) الآية ١٢٤ من سورة آل عمران.
(٧) الآية ١٢٥ من سورة آل عمران.

قلت: وهذا الكلامُ على طوله شرحُه أنَّ «أَتْبع» بالتخفيف يتعدَّى إلى مفعولين، و«اتَّبع» بالتشديد يتعدى لواحدٍ، وأَرْدَف قد جاء بمعناهما، ومفعولُه ـ أو مفعولاه ـ محذوفٌ لفهم المعنى، فيقدَّر في كل موضع ما يليق به. إلا أنَّ الشيخ عابَ عليه قوله «مُتْبِعين إياهم المؤمنين وقال(١): «هذا ليس من مواضعِ فَصْلِ الضمير بل مما يتصل وتُحْذف له النون، لا يقال: هم كاسون إياك ثوباً، بل كاسوك، فتصحيحه أن يقول: متبعيهم المؤمنين أو مُتْبعين أنفسَهم المؤمنين».

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿وما جعله﴾**: الهاء تعود على الإمداد أي: وما جعل اللَّـهُ الإمدادَ. ثم هذا الإمدادُ يحتمل أن يكون المنسبكَ من قوله «أنِّي مُمِدُّكم»(٢)، إذ المعنى: فاستجاب بإمدادكم. ويحتمل أن يكون مدلولاً عليه بقوله «مُمِدُّكم» كما دلَّ عليه فِعْلُه في قوله: «اعدِلوا هو أقرب»(٣). وهذا الثاني أَوْلى لأنه مُتَأَتٍّ على قراءة الفتح والكسر في «إني» بخلاف الأول فإنه لا يتجه عَوْدُه على الإمداد على قراءة الكسر إلا بتأويلٍ ذكره الزمخشري(٤) وهو أنه مفعولُ القول المضمر فهو في معنى القول. وقيل يعود على المَدَد قاله الزجاج(٥). قال الواحدي: «وهذا أَوْلَىٰ لأنَّ بالإمداد بالملائكة كانت البشرىٰ». وقال الفراء(٦): «إنه يعودُ علىٰ الإرداف المدلول عليه بمردفين». وقيل: يعودُ على الألف. وقيل: على الوعد المدلول عليه بـ«يَعِدُكم»(٧).

---

(١) البحر ٤/٤٦٦.

(٢) في الآية ٩.

(٣) الآية ٨من سورة المائدة.

(٤) الكشاف ٢/١٤٦.

(٥) معاني القرآن له ٢/٤٤٥.

(٦) معاني القرآن له ١/٤٠٤.

(٧) في الآية ٧.

وقيل: علىٰ جبريل أو على الاستجابة، لأنها مؤنث مجازي، أو على الإخبار بالإمداد. وهي كلُّها محتملة وأرجحها الأولُ، والجَعْل هنا تصييرٌ.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿إذ يَغْشاكم﴾[1]: في «إذ» وجوه أحدها: أنه بدل من «إذ» في قوله: «وإذ يَعِدُكم»[2]. قال الزمخشري[3]: «إذ يغشاكم بدلٌ ثانٍ من «إذ يَعِدكم». قوله: «ثان» لأنه أبدل منه «إذ» في قوله «إذ تَسْتغيثون» ووافقه على هذا ابن عطية[4] وأبو البقاء[5]. الثاني: أنه منصوبٌ بالنصر[6]. الثالث: بـ «ما عند الله»[7] من معنى الفعل. الرابع: بـ «ما جعله الله»[8]. الخامس: بإضمار «اذكر». ذكر ذلك الزمخشري[9]. وقد سبقه إلى الرابع الحوفيُّ.

وقد ضَعَّفَ الشيخُ[10] الوجهَ الثاني[11] بثلاثة أوجه أحدها: أنَّ فيه إعمالَ المصدرِ المقرون بأل قال: «وفيه خلاف ذهب الكوفيون إلى أنه لا يَعْمل. الثاني من الأوجه المضعِّفة أنه فيه فصلٌ بين المصدر ومعموله بالخبر وهو قوله: «إلا من عند الله»، ولو قلت: «ضَرْبُ زيدٍ شديدٌ عمراً» لم يَجُزْ. الثالث: أنه عَمل ما قبل «إلا» فيما بعدها وليس أحدَ الثلاثةِ الجائزِ ذلك فيها،

---

(١) رسمها المؤلف على قراءة أبي عمرو وكما سيأتي.
(٢) في الآية ٧.
(٣) الكشاف ٢/١٤٦.
(٤) المحرر الوجيز ٨/٢٢.
(٥) الإملاء ٢/٤.
(٦) في الآية ١٠.
(٧) في الآية ١٠.
(٨) في الآية ١٠.
(٩) الكشاف ٢/١٤٦.
(١٠) البحر ٤/٤٦٧.
(١١) أي منصوباً بالنصر.

لأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكونَ مستثنى أو مستثنىً منه أو صفةً له. وقد جوَّز الكسائي والأخفش إعمالَ ما قبل «إلا» فيما بعدها مطلقاً، وليس في هذه الأوجه أحسنُ من أنه أخبر عن الموصول قبل تمام صلته.

[٤٢٣/أ] وضَعَّفَ الثالثَ(١) بأنه يلزم منه أن يكون استقرارُ النصر مقيَّداً / بهذا الظرفِ، والنصرُ من عند الله لا يتقيَّد بوقت دون وقت. وهذا لا يَضْعُفُ به لأنَّ المرادَ بهذا النصرِ نصرٌ خاص، وهذا النصرُ الخاصُّ كان مقيداً بذلك الظرف. وضعَّف الرابعَ(٢) بطولِ الفصل ويكون معمولاً لما قبل «إلا».

السادس: أنه منصوبٌ بقوله: «ولتطمئنَّ به» قاله الطبري(٣). السابع: أنه منصوبٌ بما دلَّ عليه «عزيز حكيم» قاله أبو البقاء(٤). ونحا إليه ابن عطية(٥) قبله.

وقرأ(٦) ابن كثير وأبو عمرو «يَغْشاكم النعاسُ». نافع: «يُغْشِيكم» بضم الياء وكسر الشينِ خفيفةً. «النعاسَ» نصباً. والباقون «يُغَشِّيكم» كالذي قبله، إلا أنه بتشديد الشين(٧) فالقراءة الأولىٰ مِنْ غَشِي يَغْشَىٰ، و «النعاس» فاعل. وفي الثانية مِنْ «أغشىٰ»، وفاعلُه ضميرُ الباري تعالى، وكذا في الثالثة مِنْ «غَشَّىٰ» بالتشديد. و «النعاس» فيهما مفعول به، وأغشىٰ وغشَّىٰ لغتان.

قوله: «أَمَنَةً» في نصبِها ثلاثةُ [أوجه] أحدُها: أنه مصدرٌ لفعلٍ مقدر أي: فَأَمِنْتُم أَمَنةً. الثاني: أنها منصوبة على أنها واقعةٌ موقعَ الحال: إمَّا من

---

(١) أي بـ «ما عند الله» من معنى الفعل. وانظر: البحر ٤/٤٦٧.
(٢) أي بـ «ما جعله الله».
(٣) تفسير الطبري ١٣/٤١٩.
(٤) الإملاء ٢/٤.
(٥) المحرر الوجيز ٨/٢٢.
(٦) السبعة ص ٣٠٤؛ الحجة ص ٣٠٨؛ البحر ٤/٤٦٧.
(٧) ونصب النعاس.

الفاعل، فإن كان الفاعلُ «النعاس» فنسبةُ الأمنة إليه مجازٌ، وإن كان الباريَ تعالىٰ كما هو في القراءتين الأخيرتين فالنسبة حقيقةٌ، وإمَّا من المفعولِ على المبالغة أي: جَعْلهم نفسَ الأمنة، أو على حَذْفِ مضاف أي: ذوي أمنة. الثالث: أنه مفعولٌ من أجله وذلك: إمَّا أن يكونَ على القراءتين الأخيرتين أو على الأولى، فعلى القراءتين الأخيرتين أمرُها واضحٌ، وذلك أن التغشيةَ أو الإغشاءَ من الله تعالىٰ، والأمنةُ منه أيضاً، فقد اتحد الفاعلُ فصحَّ النصب على المفعول له. وأمَّا على القراءة الأولىٰ ففاعل «يغشىٰ» النعاسُ، وفاعل «الأمنة» الباري تعالىٰ. ومع اختلافِ الفاعلِ يمتنع النصبُ على المفعول له على المشهور وفيه خلافٌ، اللهم إلا أن يُتَجَوَّز بتجوز.

وقد أوضح ذلك الزمخشري[1] فقال: «وأَمَنَةً» مفعولٌ له. فإن قلت: أما وجب أن يكون فاعلُ الفعلِ المُعَلَّلِ والعلةِ واحداً؟ قلت: بلى ولكن لمَّا كان معنى «يَغْشاكم النعاسُ» تَنْعَسون انتصب «أَمَنةً» على معنى: أنَّ النعاسَ والأَمَنَة لهم، والمعنى إذ تَنْعَسُون أمناً»[2]. ثم قال: «فإن قلت: هل يجوزُ أن ينتصبَ على أن الأمنةَ للنعاس الذي هو يغشاكم أي: يَغْشاكم النعاسُ لأمنة، على أنَّ إسنادَ الأَمْنِ إلى النعاس إسنادٌ مجازي وهو لأصحابِ النُّعاس على الحقيقة، أو على أنه أتاكم[3] في وقت كان مِنْ حق النعاس في ذلك الوقتِ المَخُوف أن لا يُقَدَّمَ على غشيانكم، وإنما غَشَّاكم أمنةً حاصلةً له من الله لولاها لم يَغْشكم[4] على طريقة التمثيل والتخييل». قلت: لا تبعد فصاحة القرآن عن مثله، وله فيه نظائرُ، وقد ألمَّ به من قال[5]:

---

(١) الكشاف ٢/١٤٧.
(٢) الكشاف: تنعسون أمنة بمعنى أمناً.
(٣) الكشاف: أنامكم.
(٤) الأصل: لم يغشاكم وهو سهو.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٤٦٨؛ والكشاف ٤/٣٧٤. وشرود: مستعصٍ.

٢٣٨٧ـ يَهاب النَّوْمُ أن يَغْشى عيوناً تهابُكَ فهْوَ نَفَّارٌ شَرودُ

وقوله: «مِنْه» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «أَمَنَة»، والضمير في «منه» يجوزُ أن يعودَ على الباري تعالى، وأَنْ يعودَ على النعاس بالمجاز المذكور آنفاً.

وقرأ ابن محيصن والنخعي ويحيى بن يعمر «أَمْنَةً» بسكون الميم. ونظير أَمِنَ أَمَنَةً بالتحريك حَيِي حياة، ونظيرُ أَمِن أَمْنة بالسكون رَحِم رَحْمَةً.

قوله: «ماءً لِيُطَهِّرَكم» العامَّةُ على «ماءً» بالمد. و «ليطهركم» متعلِّقٌ بـ «يُنَزِّل». وقرأ[1] الشعبي «ما ليطهركم» بألفٍ مقصورة، وفيها تخريجان أظهرهما ـ وهو الذي ذكره ابن جني[2] وغيره ـ أنَّ «ما» بمعنى الذي، و «ليطهِّرَكم» صلتُها، وقال بعضهم: تقديره: الذي هو ليطهركم، فقدَّر الجارَّ[3] خبراً لمبتدأ محذوفٍ، والجملةُ صلة لـ «ما». وقد ردَّ الشيخ[4] هذين التخريجين بأن لامَ «كي» لا تقعُ صلةً. والثاني: أن «ما» هو ماء بالمد، ولكن العرب قد حَذَفَتْ همزتَه فقالوا: «شربت ماً» بميم منونة، حكاه ابن مقسم، وهذا لا نظيرَ له إذ لا يجوز أن يُنْتَهك اسمٌ مُعْرَبٌ بالحذف حتى يبقى على حرفٍ واحد. إذا عُرِف هذا فيجوزُ أن يكونَ قَصَرَها، وإنما لم ينوِّنْه إجراءً للوصل مُجْرى الوقف. ثم هذه الألفُ يحتمل أن تكون عين الكلمة وأن الهمزةَ [٤٢٣/ب] محذوفةٌ / وهذه الألفُ بدلٌ مِنَ الواو التي في «مَوَه» في الأصل، ويجوز أن تكونَ المبدلةَ من التنوين وأجرى الوصلَ مُجْرى الوقف. والأولُ أَوْلَى لأنهم يُراعون في الوقف أن لا يتركوا الموقوف عليه على حرفٍ واحد نحو «مُرٍ» اسم فاعل مِنْ أرى يُري.

---

(١) البحر ٤/٤٦٨.
(٢) المحتسب ١/٢٧٤.
(٣) وهو ليطهركم.
(٤) البحر ٤/٤٦٨.

قوله: «ويُذْهِبَ» نسقٌ على «ليطهِّرَكم». وقرأ[1] عيسى بن عمر «ويُذْهِبْ» بسكون الباء، وهو تخفيف سمَّاه الشيخ[2] جزماً. والعامة على «رِجز» بكسرِ الراء والزاي. وقرأ[3] ابن محيصن بضم الراء، وابنُ أبـي عبلة بالسين. وقد تقدَّم الكلامُ على كل واحد منها[4]. ومعنى «رجز الشيطان» هنا ما ينشأُ عن وسوسته.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿إذ يُوحي﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ ثالث من قوله «وإذ يَعِدكم»[5]. والثاني: أن ينتصب بقوله «ويثبِّتَ»، قالهما الزمخشري[6]، ولم يَبْنِ ذلك على عود الضمير. وأمَّا ابنُ عطية[7] فبناه على عَوْد الضمير في قوله «به»، فقال: «العاملُ في «إذ» العاملُ الأول على ما تقدَّم فيما قبلها، ولو قدَّرْناه قريباً لكان قوله «ويُثَبِّتَ» علىٰ تأويل عَوْده على الرَّبْط، وأمَّا على تأويل عَوْده على الماء فَيَقْلَق أن يعمل «ويثبت» في إذ»، وإنما قَلِق ذلك عنده لاختلاف زمان التثبُّت وزمان الوحي، فإنَّ إنزالَ المطر وما تعلَّق به مِنْ تعليلاتٍ متقدمٌ على تغشية النعاس، وهذا الوحيُ وتغشيةُ النعاس والإِيحاءُ كانا وقتَ القتال.

قوله: «أني معكم» مفعول بـ «يوحي»، أي: يوحي كوني معكم بالغلبة والنصر. وقرأ[8] عيسى بن عمر ـ بخلافٍ عنه ـ «إني معكم» بكسرِ الهمزة.

---

(١) البحر ٤/٤٦٩.
(٢) البحر ٤/٤٦٩.
(٣) البحر ٤/٤٦٩؛ ونسبها في المختصر ٤٩ إلى مجاهد.
(٤) انظر: إعرابه للآية ١٣٤ من سورة الأعراف.
(٥) في الآية ٧.
(٦) الكشاف ٢/١٤٧، ١٤٨.
(٧) المحرر الوجيز ٨/٢٦.
(٨) البحر ٤/٤٦٩.

وفيه وجهان، أحدهما: أن ذلك على إضمارِ القول، وهو مذهب البصريين. والثاني: إجراء «يوحي» مُجْرى القول لأنه بمعناه، وهو مذهب الكوفيين.

قوله: «فوق الأعناق» فيه أوجه، أحدها: أن «فوق» باقيةٌ على ظرفيتها، والمفعولُ محذوفٌ أي: فاضربوهم فوق الأعناق، عَلَّمَهم كيف يضربونهم. والثاني: أن «فوق» مفعولٌ به على الاتِّساع لأنه عبارةٌ عن الرأس كأنه قيل: فاضربوا رؤوسَهم. وهذا ليس بجيدٍ لأنه لا يَتَصَرَّف. وقد زعم بعضُهم أنه يتصرَّف وأنك تقول: فوقُك رأسُك برفع «فوقك»، وهو ظاهرُ قول الزمخشري[1] فإنه قال: «فوق الأعناق: أراد أعالي الأعناق التي هي المذابح التي هي مفاصل». الثالث: ـ وهو قول أبي عبيدة[2] ـ أنها بمعنىٰ على أي: على الأعناق، ويكون المفعول محذوفاً تقديره: فاضربوهم على الأعناق، وهو قريبٌ من الأول. الرابع: قال ابن قتيبة: «هي بمعنى دون». قال ابن عطية[3]: «وهذا خطأ بَيِّنٌ وغلطٌ فاحش، وإنما دخل عليه اللَّبْس من قوله: «بعوضةً فما فوقها»[4]، أي: فما دونها، وليست «فوق» هنا بمعنىٰ دون، وإنما المرادُ: فما فوقها في القلة والصغر. الخامس: أنها زائدة أي اضربوا الأعناق وهو قول أبي الحسن[5]، وهذا عند الجمهورِ خطأ، لأنَّ زيادةَ الأسماءِ لا تجوز.

قوله: «منهم كلَّ بنان» يجوز أن يتعلَّق «منهم» بالأمر قبله أي: ابْتَدِئوا الضرب من هذه الأماكن. وهذا الكلامُ مع ما قبله معناه: اضربوهم في جميع الأماكن والأعضاء من أعاليهم إلى أسافِلهم. ويجوز أن يتعلَّق بمحذوف على

(١) الكشاف ٢/١٤٨.
(٢) المجاز ١/٢٤٢.
(٣) المحرر ٨/٢٨.
(٤) الآية ٢٦ من سورة البقرة.
(٥) وهو الأخفش في معاني القرآن ٢/٣١٩.

أنه حال مِنْ «كلِّ بنان»؛ لأنه في الأصل يجوز أن يكون صفةً له لو تأخَّر قال أبو البقاء[1]: «ويَضْعُف أن يكون حالاً من «بنان» إذ فيه تقديمُ حالِ المضاف إليه على المضاف» فكأن المعنىٰ: اضربوهم كيف ما كان. قال الزمخشري[2]: «يعني ضَرْبَ الهام» قال[3]:

٢٣٨٨ـ .... وأَضْرِبُ هامةَ البطلِ المُشيحِ

وقال[4]:

٢٣٨٩ـ غَشَّيْتُه وَهْو في جَأْواءَ باسلةٍ عَضْباً أصابَ سَواءَ الرأسِ فانفلقا

وقال ابن عطية[5]: «ويُحتمل أن يريد بقوله: «فوق الأعناق» وَصْفَ أبلغِ ضَرَبات العنقِ، وهي الضربة التي تكون فوق عظم العنق، ودون عظم الرأس»، ثم قال: «ومنه قوله[6]:

٢٣٩٠ـ جَعَلْتُ السيفَ بين الجِيْدِ مِنْه وبين أَسِيْلِ خَدَّيْه عِذارا»

وقيل: هذا مِنْ ذِكْر الجزء وإرادةِ الكل كقول عنترة[7]: / [٤٢٤/أ]

---

(١) الإملاء ٢/٥.

(٢) الكشاف ٢/١٤٨؛ مقولة الزمخشري هذه في شرح «فوق الأعناق».

(٣) البيت لعمرو بن الإطنابة وصدره:

وإقْدامي على المكروهِ نَفْسي

وهو في اللسان شيح.

(٤) البيت لبلعاء بن قيس الكناني وهو جاهلي، في الحماسة ١/٦٧؛ والكشاف ٢/١٤٨؛ والبحر ٤/٤٧٠. والجأواء: الكتيبة المخضرَّة.

(٥) المحرر ٨/٢٨.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤/٤٧١؛ وابن عطية ٨/٢٨.

(٧) تقدم برقم (٢١٢١).

٢٣٩١ـ عَهْدي به شَـدَّ النهار كـأنما خُضِب البَنانُ ورأسُه بالعِظْلم

والبَنان: قيل الأصابع، وهو اسمُ جنسٍ، الواحد بَنانة قال عنترة(١):

٢٣٩٢ـ وإنَّ الموتَ طَوْعُ يدي إذا ما وصلْتُ بنـانَهـا بـالهُنْـدُواني

وقال أبو الهيثم: «البنان: المفاصِلُ، وكلُّ مَفْصِلٍ بنانـة». وقيل: البَنان: الأصابعُ من اليدين والرجلين. وقيل: الأصابع من اليدين والرِّجلين وجميع المَفَاصل من جميع الأعضاء، وأنشد لعنترة(٢):

٢٣٩٣ـ وكان فتىً الهَيْجاءِ يَحْمي ذِمارَها ويَضْرِبُ عند الكَرْب كلَّ بنانِ

وقد تُبْدَلُ نونُه الأخيرة ميماً. قال رؤبة(٣):

٢٣٩٤ـ يا هالَ ذاتَ المَنْطِقِ النَّمْنامِ وكَفِّـك المخضَّـبِ البـنَـامِ

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم﴾**: مبتدأ وخبر. والإشارةُ إلى الأمر بضَرْبهم، والخطابُ يجوز أن يكون للرسول، ويجوز أن يكونَ للكفار، وعلى هذا فيكونُ التفاتاً. كذا قال الشيخ(٤) وفيه نظر لوجهين أحدهما: أنه يلزمُ من ذلك خطابُ الجمع بخطاب الواحد وهو ممتنعٌ أو قليل، وقد حُكِيَتْ لُغَيَّة. والثاني: أن بعده «بأنهم شاقُّوا» فيكون التفتَ من الغَيْبة إلى الخطاب في كلمة واحدة، ثم رَجَع إلى الغَيْبة في الحال وهو بعيد.

قوله: «ومَنْ يُشاقِق الله» «مَنْ» مبتدأ والجملة الواقعة بعدها خبرها

---

(١) ديوانه ص٢٩٧؛ والقرطبي ٧/٣٧٩؛ والهندواني: السيف الهندي.

(٢) ديوانه ص٣١٢؛ والقرطبي ٧/٣٧٩.

(٣) البيت الأول في ديوانه ص١٤٤ وبعده فيه:

كـأنَّ وَسْـواسَـكِ بـالـنُّمـامِ

والثاني ـ في رواية المؤلف ـ في ابن يعيش ١٠/٣٣؛ والعيني ٤/٥٨٠.

(٤) البحر ٤/٤٧١.

أو الجملة الواقعة جزاءً أو مجموعهما. ومَنْ التزم عَوْدَ ضميرٍ مِنْ جملةِ الجزاء على اسم الشرط قدَّره هنا محذوفاً تقديرُه: فإنَّ الله شديدُ العقاب له. واتفق القراءُ على فَكِّ الإدغـام هنا في «يُشـاقِق» لأن المصاحفَ كَتَبَتْـه بقافين مفكوكَتَيْن، وفكُّ هذا النوعِ لغةُ الحجاز، والإدغامُ بشروطه لغة تميم.

آ (١٤) **قوله تعالى: ﴿ذلكم فذوقوه﴾**: يجوز في «ذلكم» أربعةُ أوجه أحدها: أن يكونَ مرفوعاً على خبر ابتداء مضمر أي: العقاب ذلكم أو الأمر ذلكم. الثاني: أن يرتفعَ بالابتداء والخبرُ محذوفٌ أي: ذلكَ العقابُ. وعلى هذين الوجهين فيكون قولُه «فذوقوه» لا تَعَلُّق لها بما قبلها مِنْ جهة الإعراب. والثالث: أن يرتفع بالابتـداء، والخبرُ قـوله: «فذوقوه»، وهـذا على رأي الأخفش[1] فإنه يرى زيادة الفاء مطلقاً أعني سواءً تضمَّن المبتدأ معنى الشرط أم لا، وأما غيرُه فلا يُجيز زيادتها إلا بشرط أن يكون المبتدأ مشبهاً لاسم الشرط، وقد قَدَّمْتُ تقريرَه غير مرة. واستدلَّ الأخفش على جواز ذلك بقول الشاعر[2]:

٢٣٩٥ـ وقائلةٍ خولانُ فـانكِحْ فتـاتَهُمْ وأُكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هيا

وخرَّجه الآخرون على إضمار مبتدأ تقديره: هذه خولان. الرابع: أن يكون منصوباً بإضمار فعل يُفَسِّره ما بعده، ويكون من باب الاشتغال. وقال الزمخشري[3]: «ويجوز أن يكون نصباً على «عليكم ذلكم» كقوله: زيداً فاضربه». قال الشيخ[4]: «ولا يَصِحُّ هذا التقديـر لأنَّ «عليكم» من أسماء

---

(١) الأخفش في معاني القرآن ص ٣١٩، لم يقدِّر زيادتها هنا فقال: «كأنه جعل «ذلكم» خبراً لمبتدأ أو مبتدأ أضمر خبره».

(٢) تقدم برقم (١٧٢٥). ولم يقدر زيادتها في هذا البيت وإنما أعربها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هؤلاء خولان. انظر: معاني القرآن ١/ ٨٠.

(٣) الكشاف ٢/ ١٤٨.

(٤) البحر ٤/ ٤٧٢.

الأفعال، وأسماءُ الأفعالِ لا تُضْمَر، فتشبيهُه بقولك: «زيداً فاضرِبْه» ليس بجيد، لأنهم لم يُقَدِّروه بـ «عليك زيداً فاضربه» وإنما هذا منصوبٌ على الاشتغال»، قلت: يجوز أن يكون نحا الزمخشري نَحْوَ الكوفيين، فإنهم يُجرونه مُجْرىٰ الفعل مطلقاً، وكذلك يُعْملونـه متأخـراً نحو: «كتابَ الله عليكم»[1].

وقال أبو البقاء[2]: «ويجوز أن يكون في موضع نصب، أي: ذوقوا ذلكم، ويُجْعَلَ الفعلُ الذي بعده مفسِّراً له، والأحسن أن يكون التقدير: باشروا ذلكم فذوقوه لتكون الفاءُ عاطفةً». قلت: ظاهرُ هذه العبارةِ الثانية أن المسألةَ لا تكون مِن الاشتغال لأنه قَدَّر الفعلَ غيرَ موافقٍ لما بعده لفظاً مع إمكانه، وأيضاً فقد جَعَلَ الفاءَ عاطفةً لا زائدةً، وقد تقدَّمَ تحقيقُ الكلام في هذه الفاء عند قوله: «وإياي فارهبون»[3].

قوله: «وأنَّ للكافرين عذابَ النار» الجمهور على فتح «أنَّ» وفيهـا تخريجات، أحدهـا: أنها وما في حَيِّزها في محل رفع على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديره: حَتْمٌ استقرارُ عذابِ النار للكافرين. والثاني: أنها خبر مبتدأ محذوف أي: الحتم / أو الواجب أن للكافرين، أو الواجب أن للكافـرين [٤٢٤/ب]
عـذاب النار. الثـالث: أن تكون عـطفاً على «ذلكم» في وجهَيْه، قـالـه الزمخشري[4]، ويعني بقوله «في وجهيه»، أي: وجهي الرفع وقد تقدَّما. الرابع: أن تكون في محلِّ نصب على المعيَّة، قال الزمخشري[5]: «أو نصب

---

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.
(٢) الإملاء ٢/٥.
(٣) الآية ٤٠ من سورة البقرة.
(٤) الكشاف ٢/١٤٨.
(٥) الكشاف ٢/١٤٨.

على أن الواو بمعنىٰ مع، والمعنىٰ: ذوقوا هذا العذابَ العاجلَ مع الآجل الذي لكم في الآخرة، فوضَع الظاهرَ موضعَ المضمر» يعني بقوله «وَضَع الظاهرَ موضعَ المضمر» أن أصلَ الكلام: فذوقوه وأن لكم، فوضع «للكافرين» موضعَ «لكم»، شهادةً عليهم بالكفر ومَنْبَهَةً على العلة. الخامس: أن يكون في محل نصب بإضمار اعلموا[1]، قال الشاعر[2]:

٢٣٩٦ـ تسمع للأَحْشاء منه لَغَطاً ... ولليدين جُسْأَةً وبَدَدا

أي: وترىٰ لليدين بَدَداً، فأضمر «ترىٰ»، كذلك فذوقوه: واعلموا أنَّ للكافرين. وأنكره الزجاج[3] أشدَّ إنكارٍ وقال: «لو جاز هذا لجاز: «زيد قائم وعمراً منطلقاً»، أي: وترىٰ عمراً منطلقاً، ولا يُجيزه أحد».

وقرأ[4] زيد بن علي والحسن بكسرها على الاستئناف.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿زَحْفاً﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدر، وذلك الناصب له في محل نصب على الحال، والتقدير: إذا لقيتم الذين كفروا زاحفين زحفاً، أو يزحفون زحفاً. والثاني: أنه منصوبٌ على الحال بنفسه ثم اختلفوا في صاحبِ الحال فقيل: الفاعل، أي: وأنتم زَحْف من الزحوف، أي: جماعة، أو وأنتم تمشون إليهم قليلاً قليلاً على حَسَب ما يُفَسَّر به الزَّحْف وسيأتي. وقيل: هو المفعول أي: وهم جمٌّ كثير أو يمشون إليكم. وقيل: هي حالٌ منهما أي: لقيتموهم متزاحِفين بعضَكم إلى بعض.

---

(١) وهو رأي الفراء في معاني القرآن ١/٤٠٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١/٤٠٥؛ والخصائص ٢/٤٣٢. واللغط: الأصوات المبهمة، والجُسْأة: الصلابة، والبدد: تباعد ما بين اليدين.

(٣) معاني القرآن له ٢/٤٥٠.

(٤) البحر ٤/٤٧٣؛ مختصر ابن خالويه ص ٤٩.

والزَّحْفُ: الدنوُّ قليلاً قليلاً يقال: زَحَف يَزْحَف إليه بالفتح فيهما فهو زاحفٌ زَحْفاً، وكذلك تَزَحَّفَ وتَزَاحف وأَزْحَفَ لنا عدوُّنا أي: دَنَوا لقتالنا. وقال الليث: «الزَّحْفُ: الجماعة يمشون إلى عدوِّهم، قال الأعشى[1]:

٢٣٩٧ـ لِمَنِ الظعائنُ سَيْرُهُنَّ تَزَحُّفُ ... مثلَ السَّفينِ إذا تقاذَفُ تَجْدِفُ

وهذا من باب إطلاق المصدر على العين. والزَّحْفُ: الدبيب أيضاً مِنْ «زَحَفَ الصبيُّ»، قال امرؤ القيس[2]:

٢٣٩٨ـ فَزَحْفاً أَتَيْتُ على الرُّكْبَتَيْنِ ... فثوباً لَبِسْتُ وثوباً أَجُرّْ

ويجوز جمعُه على زُحوف ومَزاحِف، لاختلاف النوع، قال الهذلي[3]:

٢٣٩٩ـ كأنَّ مَزاحِفَ الحَيَّاتِ فيه ... قبيلَ الصُّبْحِ آثارُ السِّياطِ

ومَزاحِف جمع مَزْحَف اسمَ المصدر[4].

قوله: «الأَدْبار» مفعول لـ «تُوَلُّوهم».

آ. (١٦) وكذا ﴿دُبُرَه﴾ مفعول ثان لـ ﴿يُوَلِّهم﴾: وقرأ الحسن[5] بالسكون كقولهم «عُنْق» في عُنُق، وهذا من باب التعريض حيث ذكر لهم حالةً تُسْتَهْجَنُ[6] مِنْ فاعلها فأتى بلفظ الدُّبُر دون الظَّهر لذلك. وبعضهم من أهل علم البيان سَمَّى هذا النوع كنايةً وليس بشيء.

---

(١) ليس في ديوانه وهو في التاج (زحف) غير منسوب. وزاد المسير لابن الجوزي ٣/٣٣١.

(٢) تقدم برقم (١٦٧٨).

(٣) البيت للمتنخل الهذلي، وهو في ديوانه الهذليين ٢/٢٥؛ والبحر ٤/٤٧٤؛ والصحاح: زحف، وتفسير ابن عطية ٤/٣١.

(٤) لعله يعني المصدر الميمي.

(٥) البحر ٤/٤٧٥؛ المختصر ص ٤٩.

(٦) الأصل: «تستجهن»، وهو سهو.

قوله: «إلا مُتَحرِّفاً» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه حال. والثاني: أنه استثناء. وقد أوضح ذلك الـزمخشري(1) فقـال: «فإن قلت: بمَ انتصبَ «إلا متحرِّفاً»؟ قلت: على الحال، و«إلا» لغوٌ، أو على الاستثناء من المُوَلِّين، أي: ومَنْ يُوَلِّهم إلا رجلاً منهم متحرفاً أو متحيزاً». قال الشيخ(2): «لا يريد بقوله «إلا لغوٌ» أنها زائدة، بل يريد أن العامل وهو «يُوَلِّهم» وَصَلَ لِما بعدها كقولهم في نحو «جئت بلا زاد» إنها لغو، وفي الحقيقة هي استثناءٌ من حال محذوفة والتقدير: ومَنْ يُوَلِّهم مُلْتبساً بأية حال إلا في حال كذا، وإن لم تُقَدَّر حالٌ عامةٌ محذوفة لم يَصِحَّ دخولُ «إلا» لأنَّ الشرطَ عندهم واجبٌ، والواجبُ حكمُه أن لا تدخلَ «إلا» فيه لا في المفعول ولا في غيره من الفَضَلات، لأنه استثناءٌ مفرغ، والمفرَّغ لا يكون في الواجب إنما يكون مع النفي أو النهي، أو المؤول بهما، فإن جاء ما ظاهرُه خلافُ ذلك يُـؤَوَّل»، قلت: قوله: «لا في المفعول ولا في غيره من الفَضَلات» لا حاجةَ إليه؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يدخل في الإيجابِ مطلقاً سواءً كان ما بعد «إلا» فَضْلَةً أم عمدةً، فذكرُ الفَضْلةِ والمفعول / يوهم جوازَه في غيرهما. [٤٢٥/أ]

وقال ابن عطية(3): «وأمَّا الاستثناءُ فهو مِنَ المُـوَلِّين الذين تضمَّنهم «مَنْ». فَجَعَلَ نَصْبَه على الاستثناء. وقال جماعة: إن الاستثناء من أنواع التولِّي. وقد رُدَّ هذا بأن لو كان كذلك لوَجَبَ أن يكونَ التركيبُ: إلا تحيُّزاً أو تحرُّفاً.

والتحيُّـزُ والتَّحَوُّزُ: الانضمـام. وتحوَّزَت الحَيَّـة: انطوَتْ، وحُـزْتُ الشيءَ: ضَمَمْتُه. والحَوْزَةُ ما يَضُمُّ الأشياءَ. ووزنُ متحيِّز: مُتَفَيْعِل، والأصل:

---

(1) الكشاف ٢/١٤٩.

(2) البحر ٤/٤٧٥.

(3) المحرر ٨/٣٢.

مُتَحَيْوِز. فاجتمعت الياء والواو وسبقَتْ إحداهما بالسكون فقُلِبت الواو ياءً وأُدْغِمت في الياء بعدها كـمَيِّت. ولا يجوز أن يكون مُتَفَعِّلاً لأنه لو كان كذا لكان متحوُّزاً، فأمَّا متحوِّز فمتفعِّل.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿فلَمْ تَقْتلوهم﴾**: في هذه الفاء وجهان أحدهما ــ وبه قال الزمخشري[١] ــ: أنها جوابُ شرطٍ مقدر أي: إن افتخرتم بقَتْلهم فَلَمْ تقتلوهم»، قال الشيخ[٢]: «وليست جواباً بل لرَبْطِ الكلام بعضِه ببعض».

قوله: «ولكنَّ اللَّـهَ قَتَلَهم» قرأ[٣] الأخَوان وابن عامر «ولكن الله قَتَلهم» «ولكن الله رمى» بتخفيف «لكن» ورفع الجلالة، والباقون بالتشديد ونصب الجلالة. وقد تقدَّم توجيهُ القراءتين مُشْبعاً في قوله «ولكن الشياطين»[٤]. وجاءت هنا «لكن» أحسن مجيْءٍ لوقوعها بين نفي وإثبات، وقوله: «وما رَمَيْت إذ رَمَيْت» نفىٰ عنه الرَّميَ وأثبته له، وذلك باعتبارين: أي: ما رَمَيْتَ على الحقيقة إذ رَمَيْتَ في ظاهر الحال، أو ما رَمَيْتَ الرُّعْبَ في قلوبهم إذ رَمَيْت الحَصَيَات والتراب. وقوله: «وما رَمَيْتَ» هذه الجملة عطفٌ على قوله «فلم تقتلوهم» لأنَّ المضارع المنفي بـ لم في قوة الماضي المنفي بـ «ما»، فإنك إذا قلت: «لم يَقُم» كان معناه ما قام. ولم يقل هنا: فلم تقتلوهم إذ قتلتموهم، كما قال: «إذ رَمَيْت» مبالغةً في الجملة الثانية.

قوله: «وليُبْليَ المؤمنين»، متعلِّقٌ بمحذوف أي: وليبليَ فَعَلَ ذلك.

---

(١) الكشاف ٢/١٤٩.
(٢) البحر ٤/٤٧٦.
(٣) الحجة ص ٣٠٩.
(٤) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

أو يكون معطوفاً على علةٍ محذوفة أي: ولكن الله رَمَىٰ ليمحق الكفار وليُبْلي المؤمنين. والبلاء في الخير والشر. قال زهير(١):

٢٤٠٠ـ .... وأبلاهما خيرَ البلاء الذي يبلو

والهاءُ في «منه» تعود على الظفر بالمشركين. وقيل: على الرمي قالهما مكي(٢). والظاهر أنها(٣) تعود على الله تعالى.

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿ذلكم﴾**: يجوز فيه الرفعُ على الابتداء أي: ذلكم الأمر، والخبرُ محذوف قاله الحوفي، والأحسنُ أن يُقَدَّر الخبر: ذلكم البلاءُ حقٌّ وَحَتْمٌ. وقيل: هو خبر مبتدأ، أي: الأمر ذلكم وهو تقدير سيبويه(٤). وقيل: محلُّه نصب بإضمار فِعْلٍ أي: فَعَل ذلك. والإشارةُ بـ«ذلكم» إلى القتل والرمي والإبلاء. وقوله «بلاءً» يجوز أن يكونَ اسمَ مصدر أي إبلاء، ويجوز أن يكون أريد بالبلاء نفسُ الشيء المبلوِّ به.

قوله: «وأن الله» يجوز أن يكون معطوفاً على «ذلكم» فيُحكم على محلِّه بما يُحْكَمُ على محلِّ «ذلكم» وقد تقدَّم، وأن يكون في محلِّ نصبٍ بفعل مقـدَّر أي: واعلموا أن الله، وقد تقدَّم ما في ذلك(٥). وقال الزمخشري(٦): «إنه معطوفٌ على «وليُبْلي»، يعني أن الغرضَ إبلاء المؤمنين وتوهينُ كيد الكافرين».

---

(١) تقدم برقم (٤٥٢).
(٢) المشكل ١/٣٤٤.
(٣) الأصل: «أنه» وهو سهو.
(٤) الكتاب ١/٤٦٣.
(٥) انظر: إعرابه للآية ١٤.
(٦) الكشاف ٢/١٥٠ وقد ذكر الغرض ولكنه بدأه بقوله «معطوف على «ذلكم». وقد يكون ما نقله السمين من نسخة ثانية من الكشاف.

وقرأ[1] ابن عامر والكوفيون[2] «مُوْهِن» بسكون الواو وتخفيف الهاء مِنْ أوهن كأكرم. ونَوَّن «موهن» غيرُ حفص. وقرأ الباقون «مُوَهِّن» بفتح الواو وتشديد الهاء والتنوين. فـ«كيد» منصوبٌ على المفعول به في قراءة غير حفص، ومخفوضٌ في قراءةِ حَفْص، وأصلُه النصب. وقراءة الكوفيين جاءت على الأكثر لأن ما عينُه حرفُ حلقٍ غيرَ الهمزة تعديتُه بالهمزة، ولا يُعَدَّى بالتضعيف إلا كَلِمٌ محفوظة نحو: وهَّنْتُه وضَعَّفْتُه.

آ. (١٩) **قوله تعالى: ﴿ولن تُغْنِيَ﴾**: قرأ الجمهور بالتاء من فوق لتأنيث الفئة. وقرىء[3] «ولن يُغْني» بالتـاء من تحت لأن تأنيثه مجازي وللفصلِ أيضاً. «ولو كَثُرَت» هذه الجملةُ الامتناعية حالية، وقد تقدَّم تحقيق ذلك.

قوله: «وأنَّ الله مع المؤمنين» قرأ[4] نافع وابن عامر وحفصٌ عن عاصم بالفتح والباقون بالكسر. فالفتح من أوجه أحدها: أنه على لام العلة تقديره: ولأن الله مع المؤمنين كان كيت وكيت. والثاني: أنَّ التقدير: ولأن الله مع المؤمنين امتنع عنادهم. والثالث: أنه خبرُ مبتدأ محذوف، أي: والأمر أن الله مع المؤمنين. وهذا الوجهُ الأخيرُ يَقْرُب في المعنى مِنْ قراءة الكسر لأنه استئناف.

[٤٢٥/ب] آ. (٢٠) **قوله تعالى: ﴿ولا تَوَلَّوا﴾**: الأصل: تَتَوَلَّوا / فحذف إحدى التاءين. وقد تقدَّم الخلاف في أيهما المحذوفة.

---

(١) السبعة ص ٣٠٥؛ الحجة ص ٣٠٩؛ البحر ٤/٤٧٨.

(٢) الأصل: والكوفيين وهو سهو.

(٣) نسبها ابن خالويه في مختصره ص ٤٩، إلى يحيى وإبراهيم.

(٤) الحجة ص ٣١٠؛ السبعة ص ٥٠٣؛ البحر ٤/٤٧٩.

قوله: «وأنتم تَسْمعون» جملةٌ حالية، والضمير في «عنه» يعود على الرسول؛ لأن طاعته من طاعة الله. وقيل: يعود علىٰ الله وهذا كقوله تعالىٰ: «واللَّـهُ ورسولهُ أحقُّ أن يُرْضُوه»[1]. وقيل: يعود على الأمر بالطاعة.

آ. (٢٢) **وقوله تعالى: ﴿الصُّـمُّ﴾**: إنما جُمِع «الصُمُّ» وهو خبر «شر»[2] لأنه يُراد به الكثرةُ، فجُمع الخبر على المعنى، ولو كان الأصم لكان الإفرادُ علىٰ اللفظ، فالمعنى على الجمع.

وقوله: «الذين لا يَعْقِلون» يجوز رفعُه أو نصبه على القطع.

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿بين المَرْء﴾**: العامَّةُ على فتح الميم، وقرأ ابن أبـي إسحاق[3] بكسرِها على إتباعها لحركة الهمزة وذلك أن في «المَرْء» لغتين أفصحُهما على فَتْح الميم مطلقاً. والثانية بإتباع الميم لحركة الإعراب، فتقول: هذا مُرْءٌ بضم الميم ورأيت مَرْءاً بفتحها، ومررت بمِرْءٍ بكسرها. وقرأ الحسن والزهري بفتح الميم وتشديد الراء. وتوجيهُها أن يكون نَقَلَ حركة الهمزة إلى الراء، ثم ضَعَّف الراء وأجرى الوصل مُجْرى الوقف.

قوله: «وأنه» يجوز أن تكون الهاء ضمير الأمر والشأن، وأن تعودَ على الله تعالى، وهو الأحسنُ لقوله «الله»[4].

آ. (٢٥) **قوله تعالى: ﴿لا تُصِيْبَنَّ﴾**: في «لا» وجهان، أحدهما: أنها ناهيةٌ، وعلى هذا فالجملةُ لا يجوز أن تكون صفةً لـ «فتنة»؛ لأنَّ الجملة الطلبيةَ لا تقعُ صفةً، ويجوز أن تكون معمولة لقول، ذلك القولُ هو الصفةُ أي: فتنةً

---

(١) الآية ٦٢ من سورة التوبة.
(٢) الأصل: «شرا» والألف مقحمة سهواً.
(٣) البحر ٤/٤٨٢.
(٤) في قوله «واعلموا أن الله».

مقولاً فيها: لا تصيبنَّ. والنهيُ في الصورة للمصيبة وفي المعنى للمخاطبين، وهو في المعنى كقولهم: لا أُرَيَنَّك ههنا أي: لا تتعاطوا أسباباً يُصيبكم فيها مصيبةٌ لا تَخُصُّ ظالمَكم. ونونُ التوكيد على هذا في محلِّها. ونظيرُ إضمارِ القولِ قولُه(١):

٢٤٠١ـ جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطّْ

أي: مقول فيه: هل رأيت. والثاني: أن «لا» نافية، والجملةُ صفةٌ لـ «فتنة» وهذا واضحٌ من هذه الجهة، إلا أنه يُشْكل عليه توكيد المضارع في غير قسم ولا طلب ولا شرط، وفيه خلافٌ: هل يَجْري النفيُ بـ «لا» مَجْرى النهي؟ من الناس من قال نعم، واستشهد بقوله(٢):

٢٤٠٢ـ فلا الجارةُ الدنيا لها تَلْحَيَنَّها ... ولا الضيفُ منها إنْ أناخَ مُحَوَّلُ

وقال آخر(٣):

٢٤٠٣ـ فلا ذا نعيمٍ يُتْرَكَنْ لنعيمه ... وإن قال قَرِّظْني وخُذْ رشوةً أبى
ولا ذا بيئسٍ يُتركَنَّ لبؤسه ... فينفعَه شكوٌ إليه إنِ اشْتكى

فإذا جاز أن يُؤكَّد المنفيُّ بـ «لا» مع انفصاله فلأَنْ يؤكَّد المنفيُّ غيرُ المفصولِ بطريق الأَوْلى. إلا أن الجمهور يَحْملون ذلك على الضرورة.

وزعم الفراء(٤) أنَّ «لا تصيبَنَّ» جواب للأمر نحو: «انزلْ عن الدابة

---

(١) يُنسب للعجاج وليس في ديوانه، وهو في العيني ٤/٦١؛ والهمع ٢/١١٧؛ والدرر ٢/١٤٨.

(٢) البيت للنمر بن تولب، وهو في ديوانه ص ٩٢؛ وجمهرة القرشي ٢/٥٤٦؛ والأشموني ٣/٢١٨؛ والعيني ٤/٣٤٢. تلحينها: تلو منها. أناخ: نزل.

(٣) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في البحر ٤/٤٨٣.

(٤) معاني القرآن له ١/٤٠٧.

لا تَطْرَحَنَّك»، أي: إنْ تنزل عنها لا تَطْرحنك، ومنه قوله «لا يَحْطِمَنَّكم»[1]، أي: إنْ تَدْخُلوا لايَحْطِمنَّكم، فدخلت النونُ لِما فيه من معنى الجزاء. قال الشيخ[2]: «وقوله: لا يَحْطِمَنَّكم وهذا المثالُ ليس نظيرَ «فتنةً لا تصيبنَّ الذين» لأنه ينتظم من الآيةِ والمثالِ شرطٌ وجزاءٌ كما قَدَّر، ولا ينتظم ذلك هنا، ألا ترىٰ أنه لا يَصِحُّ تقدير: إنْ تتقوا فتنة لا تُصِبِ الذين ظلموا، لأنه يترتَّبُ على الشرط غيرُ مقتضاه من جهة المعنىٰ».

قال الزمخشري[3]: «لا تصيبنَّ»: لا يخلو: إمَّا أن يكونَ جواباً للأمر أو نهياً بعد أمرٍ أو صفةً لفتنة. فإذا كانت جواباً فالمعنىٰ: إنْ أصابَتْكم لا تُصِبِ الظالمين منكم خاصة، بل تَعُمُّكم»، قال الشيخ[4]: «وأخذ الزمخشري قولَ الفراء فزاده فساداً وخَبَط فيه»، فذكر ما نقلتُه عنه ثم قال: «فانظر إليه كيف قدَّر أن يكون جواباً للأمر الذي هو «اتقوا»، ثم قدَّر أداةَ الشرطِ داخلةً على غير مضارع «اتقوا» فقال: المعنىٰ: إن أصابَتْكم، يعني الفتنة. وانظر كيف قدَّر الفـراء: انزل عن الـدابة لا تَـطْرَحَنَّـك، وفي قـولـه: «ادخلوا مسـاكنَكم لا يَحْطِمَنَّكم»[5]، فأدخل أداةَ شرطٍ على مضارع فعل الأمر وهكذا [يُقَدِّر][6] ما كان جواباًللأمر».

وقيل: «لا تصيبنَّ» جوابُ قسمٍ محذوف، والجملةُ القسميةُ صفةٌ لفتنة أي: فتنة واللَّهِ لا تصيبنَّ. ودخولُ النونِ أيضاً قليـلٌ لأنه منفيٌّ. وقـال:

---

(١) الآية ١٨ من سورة النمل.
(٢) البحر ٤/٤٨٤.
(٣) الكشاف ٢/١٥٢.
(٤) البحر ٤/٤٨٤.
(٥) الآية ١٨ من سورة النمل.
(٦) زيادة من البحر.

أبو البقاء(١): «ودخلت النون على المنفي في غير القسم على الشذوذ»، وظاهرُ هذا أنه إذا كان النفي في جواب القسم يَطَّرد دخولُ النونِ، وليس كذلك.

وقيل: إن اللامَ لامُ التوكيد، والفعلُ بعدها مثبتٌ، وإنما مُطِلت اللام، أي: أُشْبِعَتْ فتحتُها فتولَّدَتْ ألفاً، فدخول النون فيها قياسٌ. / وتأثَّر هذا [٤٢٦/أ] القائلُ بقراءةِ جماعةٍ كثيرة «لتصيبَنَّ» وهي قراءةُ(٢) أميرِ المؤمنين وابن مسعود وزيد بن ثابت والباقر والربيع وأنس وأبـي العالية وابن جماز. وممن وَجَّه ذلك ابن جني(٣). والعجب أنه وَجَّه هذه القراءةَ الشاذة بتوجيهٍ يَرُدُّها إلى قراءةِ العامَّة، فقال: «ويجوز أن تكون قراءةُ ابن مسعود ومَنْ ذُكر معه مخففةً من «لا» يعني حُذِفَتْ ألفُ «لا» تخفيفاً، واكتُفي بالحركة»، قال: «كما قالوا: أمَ والله يريدون: أما والله». قال المهدوي: «كما حُذِفت مِنْ «ما» وهي أختُ «لا» في نحو «أما والله لأفعلنَّ» وشبهه. قوله «أخت لا» ليس كذلك لأن «أما» هذه للاستفتاحِ كـ «ألا»، وليست مِنَ النافية في شيءٍ، فقد تحصَّل من هذا أن ابن جني خرَّج كلاً من القراءتين على الأخرى، وهذا لا ينبغي أن يجوز البتة، كيف يُورِدُ لفظَ نفيٍ ويتأوَّل بثبوتٍ وعكسِه؟ هذا إنما يَقْلب الحقائق ويؤدِّي إلى التعمية.

وقال المبرد والفراء(٤) والزجاج(٥) في قراءة العامَّة: «لا تصيبنَّ»: «إنَّ الكلامَ قد تَمَّ عند قوله «فتنة» وهو خطابٌ عامٌّ للمؤمنين، ثم ابتدأ نَهْيَ الظلمةِ

---

(١) الإملاء ٢/٥.
(٢) البحر ٤/٤٨٤؛ وأمير المؤمنين علي، والمختصر ص ٤٩.
(٣) المحتسب ١/٢٧٧.
(٤) معاني القرآن ١/٤٠٧.
(٥) معاني القرآن ٢/٤٥٣.

خاصةً عن البُعْد من الظلم فتصيبهم الفتنة خاصة. والمرادُ هنا: لا يتعرَّض الظالم للفتنة فتقعَ إصابتُها له خاصة».

قال الزمخشري[1] في تقرير هذا الوجه: «وإذا كانت نهياً بعد أمرٍ فكأنه قيل: واحذروا ذنباً أو عقاباً، ثم قيل: لا تتعرَّضوا للظلم فيصيبَ العقابُ أو أثرُ الذنبِ مَنْ ظَلَم منكم خاصة».

وقال علي بن سليمان[2] «هو نَهْيٌ على معنى الدعاء، وإنما جعله نهياً بمعنى الدعاء لأنَّ دخولَ النونِ في المنفي بـ لا عنده لا يجوز، فيصير المعنى: لا أصابَتْ ظالماً ولا غيرَ ظالم، فكأنه قيل: واتقوا فتنةً لا أوقعها الله بأحدٍ». وقد تَحَصَّلْتُ ممَّا تقدَّم في تخريج هذه الكلمة على أقوال: النهي بتقديرَيْه، والدعاء بتقديريْه، والجواب للأمر بتقديريه، وكونها صفةً بتقدير القول.

قوله[3] «منكم» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنها للبيان مطلقاً. والثاني: أنها حالٌ فتتعلَّقُ بمحذوف، وجعلها الزمخشري[4] للتبعيض على تقديرٍ، وللبيان على تقدير آخر فقال: «فإن قلت: ما معنى «مِنْ» في قوله «الذين ظلموا منكم»؟ قلت: التبعيضُ على الوجه الأول، والبيان على الثاني؛ لأن المعنى: لا تصيبنَّكم خاصة على ظلمكم، لأنَّ الظلمَ منكم أقبحُ مِنْ سائر الناس». قلت: يعني بالأولِ كونَه جواباً لأمر، وبالثاني كونَه نهياً بعد أمرٍ. وفي تخصيصه التبعيض بأحد الوجهينِ دون الآخر وكذا الثاني نظرٌ؛ إذ المعنى يَصِحُّ بأحد التقديرين مع التبعيضِ والبيان.

قوله: «خاصَّةً» فيه ثلاثة أوجه، أحدُها: ـ وهو الظاهر ـ أنها حالٌ من الفاعلِ المستكنِّ في قوله: «لا تصيبنَّ»، وأصلها أن تكون صفةً لمصدرٍ

---

(١) الكشاف ٢/١٥٢.

(٢) وهو الأخفش الصغير وتقدمت ترجمته.

(٣) الأصل «له» وسقطت «قو» سهواً.

(٤) الكشاف ٢/١٥٣.

محذوفٍ تقديره: إصابةً خاصة. الثاني: أنها حالٌ من المفعول وهو الموصولُ تقديره: لا تصيبنَّ الظالمين خاصة بل تعمُّهم وتعمُّ غيرهم. والثالث: أنه حالٌ من فاعل «ظلموا» قاله ابن عطية(1). قال الشيخ(2): «ولا يُعْقَلُ هذا الوجهُ». قلت: ولا أدري ما عَدَمُ تَعَقُّلِه؟ فإن المعنى: واتقوا فتنةً لا تصيبنَّ الذين ظلموا ولم يَظْلم غيرُهم، بمعنى أنهم اختصوا بالظلم ولم يشاركهم فيه غيرهم، فهذه الفتنةُ لا تختصُّ إصابتها هؤلاء بأنفسهم وتصيبُ مَنْ لم يَظْلم البتة، وهذا معنًى واضح.

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿إذ أنتــم قليلٌ﴾: فيه ثلاثةُ أوجه، أوضحها: أنه ظرف ناصبه محذوف تقديره: واذكروا حالكم الثابتة في وقت قلَّتكم، قاله ابن عطية(3). والثاني: أنه مفعول به. قال الزمخشري(4): «نصبٌ على أنه مفعولٌ به مذكورٌ لا ظرفٌ / أي: اذكروا وقتَ كونكم أقلةً أذلةً. وفيه نظر لأن «إذ» لا يُتَصَرَّف فيها إلا بما ذكرته فيما تقدم، وليس هذا منه. الثالث: أن يكون ظرفاً لـ «اذكروا» قاله الحوفي وهو فاسدٌ، لأن العاملَ مستقبلٌ، والظرفُ ماضٍ، فكيف يتلاقيان؟ [٤٢٦/ب]

قوله: «تخافون» فيه ثلاثةُ أوجهٍ أظهرُها: أنه خبرٌ ثالثٌ. والثاني: أنه صفةٌ لـ «قليل» وقد بُدِىء بالوصفِ بالمفرد ثم بالجملة. والثالث: أن يكونَ حالاً من الضمير المستتر في «مُسْتَضْعَفون».

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿وتخونوا﴾: يجوز فيه أن يكونَ منصوباً بإضمار «أنْ» على جواب النهي أي: لا تجمعوا بين الجنايتين كقوله(5):

---

(١) المحرر الوجيز ٨/٤٢ ــ ٤٣.
(٢) البحر ٤/٤٨٥.
(٣) المحرر الوجيز ٨/٤٣.
(٤) الكشاف ٢/١٥٣.
(٥) تقدم برقم (٤١١).

٢٤٠٤ـ لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه　　　عارٌ عليك إذا فَعَلْتَ عظيمُ

والثاني: أن يكونَ مجزوماً نسقاً على الأول، وهذا الثاني أَوْلى؛ لأنه فيه النهيُ عن كلِّ واحدٍ علىٰ حِدَته بخلاف ما قبله، فإنه نهيٌ عن الجمع بينهما، ولا يلزمُ من النهي عن الجمع بين الشيئين النهيُ عن كلِّ واحدٍ علىٰ حِدَته. وقد تقدَّم تحريرُ هذا في قوله: «وتكتموا الحق»(١) أولَ البقرة.

و«أماناتِكم» على حَذْف مضاف أي: أصحابَ أماناتكم. ويجوز أن يكونوا نُهوا عن جناية الأماناتِ مبالغةً كأنها جُعِلت مخونةً. وقرأ(٢) مجاهد ـ ورُوِيت عن أبي عمرو ـ «أمانتكم» بالتوحيد والمرادُ الجمع.

«وأنتم تعلمون» جملة حالية، ومتعلَّقُ العلم يجوز أن يكون مراداً أي: تعلمونَ قُبْحَ ذلك أو أنكم مؤاخذون بها. ويجوز ألَّا يُقَدَّر أي: وأنتم من ذوي العلم. والعلمُ يُحتمل أن يكون على بابه، وأن يكونَ بمعنىٰ العرفان.

آ. **(٢٩)** وتقدَّم الكلامُ على «الفرقان» أول البقرة(٣) والمراد به هنا المُخْرِج من الضلال، أو الشيء الفارق بين الحق والباطل، قال مزرد ابن ضرار(٤):

٢٤٠٥ـ بادَرَ الأفقَ أن يغيبَ فلمَّا　　　أظلم الليلُ لم يَجِدْ فُرْقانا

وقال آخر(٥):

٢٤٠٦ـ ما لك مِنْ طولِ الأسى فُرْقانُ　　　بعد قَطينٍ رحلوا وبانُوا

---

(١) في الآية ٤٢.
(٢) البحر ٤/٤٨٦؛ الشواذ ص ٤٨.
(٣) الآية ٥٣.
(٤) المحرر الوجيز ٨/٤٧؛ والبحر ٤/٤٨٦.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحرر الوجيز ٨/٤٧؛ البحر ٤/٤٨٦؛ القرطبي ٧/٣٩٦.

وقال آخر(١):

٢٤٠٧ــ وكيفَ أُرَجِّي الخلدَ والموتُ طالبي ... وما ليَ من كأسِ المنية فرقانُ

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿وإذ يمكر﴾**: هذا الظرفُ معطوفٌ على الظرف قبله، و «لِيُثْبِتوك» متعلِّقٌ بـ «يَمْكُرُ». والتثبيتُ هنا الضربُ حتى لا يبقى للمضروبِ حركةٌ قال(٢):

٢٤٠٨ــ فقلت وَيْحَكَ ماذا في صحيفتكمْ ... قالوا الخليفةُ أمسى مُثْبَتاً وجِعا

وقرأ(٣) ابن وثاب «لِيُثَبِّتوك» فعدَّاه بالتضعيف. وقرأ النخعي «لِيُبَيِّتُوك» من البيات.

آ. (٣٣) **قوله تعالى: ﴿هو الحق﴾**: العامَّةُ على نصب «الحق» وهو خبر الكون و «هو» فصل، وقد تقدَّم الكلامُ عليه مُشْبعاً. وقال الأخفش(٤): «هو» زائد، ومرادُه ما تقدَّم من كونِه فصلاً. وقرأ(٥) الأعمش وزيد بن علي برفع «الحق»، ووجهُها ظاهرٌ برفع «هو» بالابتداء و «الحق» خبره، والجملةُ خبرُ الكون كقوله(٦):

٢٤٠٩ــ تَحِنُّ إلى ليلى وأنت تركتَها ... وكنتَ عليها بالمَلا أنت أقدرُ

وهي لغةُ تميم. وقال ابن عطية(٧): «ويجوز في العربية رفع «الحق»

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في المحرر الوجيز ٨/٤٧؛ البحر ٤/٤٨٦؛ القرطبي ٧/٣٩٦.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٤٨٧؛ والقرطبي ٧/٣٩٧.
(٣) المحرر الوجيز ٨/٤٩؛ الكشاف ٢/١٥٥؛ الشواذ ص ٤٩.
(٤) معاني القرآن ٢/٣٢١.
(٥) البحر ٤/٤٨٨.
(٦) تقدم برقم (١٨٥٧).
(٧) المحرر ٨/٥٢.

على خبر «هو»، والجملةُ خبرٌ لـ «كان». وقال الزجاج[1]: «ولا أعلم أحداً قرأ بهذا الجائزِ». قلت: قد ظهر مَنْ قرأ به وهما رجلان جليلان.

وقوله: «مِنْ عندك» حالٌ من معنى الحق أي: الثابت حالَ كونه مِنْ عندك. وقوله «من السماء» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بالفعل قبله. والثاني: أنه صفة لحجارة فيتعلقُ بمحذوفٍ. وقولهم «من السماء» مع أن المطر لا يكون إلا منها، قال الزمخشري[2]: «كأنه أراد أن يقال: فأمطرْ علينا السِّجِّيلَ، فوضعَ «حجارة من السماء» موضعَه، كما يقال: «صبَّ عليه مسرودةً من حديد» تريد: درعاً»، قال الشيخ[3]: «إنه يريد بذلك التأكيد»، قال: «كما أن قوله «من حديد» معناه التأكيد؛ لأنَّ المسرودَ لا يكون إلا من حديد كما أن الأمطار لا تكون إلا من السماء». وقال ابن عطية[4]: «قولهم من السماء مبالغة وإغراق». قال الشيخ[5]: «والذي يظهر أنَّ حكمةَ قولِهم من السماء هي مقابلتُهم مجيءَ الأمطارِ من الجهة التي ذَكَر عليه السلام أنه يأتيه الوحي من جهتها أي: إنك تذكر أن الوحيَ يأتيك مِن السماء فَأْتِنا بالعذابِ من الجهة التي يأتيك الوحي منها قالوه استبعاداً له».

آ. (٣٣) **قوله تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَهم﴾**: قد تقدَّم الكلامُ على هذه اللام المسماة لام الجحود. والجمهورُ على كسرها. وقرأ أبو السمال[6] بفتحها قال ابن عطية[7] عن أبي زيد: «سمعت من العرب مَنْ يقول: «لَيعذبهم» بفتح

---

(١) معاني القرآن له ٢/٤٥٥.
(٢) الكشاف ٢/١٥٥.
(٣) البحر ٤/٤٨٨.
(٤) المحرر ٨/٥٢.
(٥) البحر ٤/٤٨٩.
(٦) البحر ٤/٤٨٩؛ الشواذ ص ٤٩.
(٧) المحرر ٨/٥٣.

اللام، وهي لغةٌ غيرُ معروفةٍ ولا مستعملةٍ في القرآن»، قلت: يعني في المشهور منه ولم يَعْتَدَّ بقراءة أبـي السمال». وروى ابن مجاهد عن أبـي زيد فتحَ كلِّ لامٍ / عن بعض العرب إلا في «الحمد لله»[1]. وروى عبدالوارث [٤٢٧/أ] عن أبـي عمرو فَتْحَ لامِ الأمرِ من قوله «فَلْيَنْظُرِ الإنسانُ إلى طعامه»[2].

وأتى بخبر «كان» الأولى على خلاف ما أتى به في الثانية، فإنه: إمَّا أن يكونَ محذوفاً وهو الإرادة كما يقدِّره البصـريون أي: مـا كان الله مُـريداً لتعذيبهم، وانتفاءُ إرادة العذاب أبلغُ من نفي العذاب، وإمَّا أنه أكَّده باللام على رأي الكوفيين لأنَّ كينونَته فيهم أبلغُ من استغفارهم فشتَّان بين وجودِه عليه السلام فيهم وبين استغفارِهم.

وقوله: «وأنت فيهم» حال، وكذلك «وهم يَسْتغفرون». والـظاهر أن الضمائرَ كلَّها عائدةٌ على الكفار وقيل: الضمير في «يُعَذِّبهم» و«مُعَذِّبهم» للكفار، والضمير من قوله «وهم» للمؤمنين. وقال الزمخشـري[3]: «وهم يستغفرون» في موضع الحال، ومعناه نفيُ الاستغفارِ عنهم أي: ولو كانوا ممَّن يؤمن ويَسْتغفر من الكفر لَمَا عذَّبهم كقوله تعالى: «وما كان ربك لِيُهْلِكَ القرى بظلمٍ وأهلُها مُصْلحون»[4] ولكنهم لا يَسْتغفرون ولا يؤمنون ولا يُتوقَّع ذلك منهم» وهـذا المعنى الـذي ذكـره منقـولٌ عن قتـادة وأبـي زيـد واختـاره ابنُ جرير[5].

آ. **(٣٤) قوله تعالى: ﴿أن لا يُعَذِّبَهم﴾**: في «أن» وجهان، أحدهما:

---

(١) أي لام الجر كما في البحر ٤/٤٨٨، إذا دخلت على الظاهر أو ياء المتكلم.

(٢) الآية ٢٤ من سورة عبس.

(٣) الكشاف ٢/١٥٦.

(٤) الآية ١١٧ من سورة هود.

(٥) الطبري ١٣/٥١٧.

ـ وهو الظاهر ـ أنها مصدريةٌ، وموضعها: إمَّا نصبٌ أو جرٌّ لأنها على حذف حرف الجر؛ إذ التقدير: في أن لا يعذبهم. وهذا الجارُّ متعلقٌ بما تعلَّق به «لهم» من الاستقرار. والتقدير: أيُّ شيء استقرَّ لهم في عدم تعذيبِ اللّـهِ إياهم، بمعنى لا حظَّ لهم في انتفاء العذاب. والثاني: أنها زائدةٌ وهو قول الأخفش(١). قال النحاس(٢): «لو كانت كما قال لَرَفع «يُعَـذِّبهم». يعني النحاس فكان ينبغي أن يرتفع الفعلُ على أنه واقعٌ موقعَ الحال كقوله: «وما لنا لا نؤمن بالله»(٣)، ولكن لا يلزم من الزيادة عدمُ العمل، ألا ترى أن «مِنْ» والباء تعملان وهما مزيدتان(٤). وقال أبو البقاء(٥): «وقيل: هو حال وهو بعيد؛ لأنَّ «أَنْ» تُخَلِّص الفعلَ للاستقبال». والظاهر أن «ما» في قوله «وما لهم» استئنافية، وهو استفهامٌ معناه التقرير أي: كيف لا يُعَذَّبون وهم متصفون بهذه الحال؟ وقيل: «ما» نافية فهي إخبارٌ بذلك أي ليس عدمُ التعذيب، أي: لا ينتفي عنهم التعذيبُ مع تلبُّسِهم بهذه الحال.

قوله: «وما كانـوا أولياءَه» في هـذه الجملةِ وجهان أحـدهما: أنهـا استئنافيةٌ، والهاء تعود على المسجد أي: وما كانوا أولياءَ المسجد. والثاني: أنها نسقٌ على الجملة الحالية قبلها وهي «وهم يَصُدُّون» والمعنى: كيف لا يُعَذِّبُهم الله وهم متصفون بهذين الوَصْفَيْن: صَدِّهم عن المسجد الحرام وانتفاءِ كونهم أولياءَه؟ ويجوز أن يعودَ الضميرُ على الله تعالى، أي: لم يكونوا أولياءَ الله.

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٢٢.
(٢) إعراب القرآن ١/٦٧٥.
(٣) الآية ٨٤ من سورة المائدة.
(٤) والأخفش نفسه بعد أن قرر زيادتها قال: «وقد عملت وقد جاء في الشعر».
(٥) الإملاء ٢/٦.

آ. (٣٥) **قوله تعالى: ﴿إلا مُكاءً وتَصْدِيةً﴾**: أي: ما كان شيءٌ مِمَّا يَعُدُّونه صلاةً وعبادةً إلا هذين الفعلين وهما المُكاء والتَّصْدية، أي: إن كان لهم صلاةٌ فلم تكن إلا هذين كقول الشاعر[١]:

٢٤١٠ـ وما كنت أخشى أن يكونَ عطاؤُه   أداهِمَ سُوداً أو مُحَدْرَجَةً سُمْرا

فأقام القيود والسِّياط مُقام العطاء.

والمُكاء: مصدر مَكا يمكو، أي صَفَر بين أصابعه أو بين كَفَّيْه، قال الأصمعي: «قلت لمسجع بن نبهان: ما تمكو فريصتُه؟ فشَبَك بين أصابعه وجَعَلها على فِيه ونفخ فيها. قلت: يريد قول عنترة[٢]:

٢٤١١ـ وحَليلِ غانيـةٍ تركتُ مُجَـدَّلاً   تَمْكُو فريصتُه كشِدْق الأَعْلَمِ

يقال: مَكَتِ الفَريصة، أي: صَوَّتَت بالدم. ومكت اسْتُ الدابة، أي: نفخت بالريح. وقال مجاهد: المُكَّاء: صفير على لحنِ طائرٍ أبيضَ يكون بالحجاز[٣] قال الشاعر:

٢٤١٢ـ إذا غرَّد المُكَّاء في غير روضةٍ   فويلٌ لأهل الشَّاءِ والحُمُـرات

المُكَّاء فُعَّال بناء مبالغة. قال أبو عبيدة[٤]: «يقال مكا يمكـو مُكُوّاً ومُكاءً: صَفَر، والمُكاء بالضم كالبُكاء والصُّراخ. قيل: ولم يشذَّ من أسماء الأصوات بالكسرِ إلا الغِناء والنِّداء.

---

(١) تقدم برقم (١٤٦٩).
(٢) ديوانه ص ٢٠٧؛ تفسير الطبري ١٣/ ٥٢١. واللسان: مكا. الحليل: الزوج. مجدلاً: صريعاً على الأرض. الفريصة: لحمة ترعد عند الفزع؛ والأعلم: الجمل المشقوق الشفة العليا.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: مكا. والقرطبي ٧/ ٤٠٠.
(٤) ليس في المجاز.

والتَّصْدِية فيها قولان أحدهما: أنها من الصَّدى وهو ما يُسْمع مِنْ رَجْع الصوت في الأمكنة الخالية الصُّلبة يقال منه: صَدِي يَصْدَىٰ تَصْدِيَة، والمراد بها هنا ما يُسْمع من صوت التصفيق بإحدىٰ اليدين علىٰ الأخرىٰ. وفي التفسير: أن المشركين كانوا إذا سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي ويتلو القرآن صفَّقوا بأيديهم وصَفَروا بأفواههم لِيُشْغِلوا عنه مَنْ يَسْمَعُه ويَخْلطوا عليه قراءته. وهذا مناسبٌ لقوله: «لا تَسْمعوا لهذا القرآن والْغَوا فيه لعلكم تَغْلِبُون»[1] /. وقيل: هي مـأخوذةٌ من التَّصْـدِدَة وهي الضجيج والصِّيـاحُ [٤٢٧/ب] والتصفيق، فأُبْدِلَت إحدى الدالين ياءً تخفيفاً، ويدلُّ عليه قولُه تعالىٰ: «إذا قومُكَ منه يَصِدُّون»[2] في قراءة[3] مَنْ كسر الصاد أي: يضجُّون ويَلْغَطون. وهذا قول أبـي عبيدة[4]. وقد ردَّه عليه أبو جعفر الرُّسْتمي[5]، وقال: «إنما هو مِنْ الصَّدْي فكيف يُجعل من المضعَّف»؟ وقد ردَّ أبو علي على أبـي جعفر رَدَّه وقال: «قد ثبت أنَّ يَصُدُّون مِنَ نحو الصوت فأَخْذُه منه، وتَصْدِية تَفْعِلَة»، ثم ذكر كلاماً كثيراً. والثاني: أنها من الصدِّ وهو المنعُ والأصل: تَصْدِدَة بدالين أيضاً، فأُبْدِلت ثانيتهما ياءً. ويؤيِّد هذا قراءةُ مَنْ قرأ «يَصُدُّون» بالضم أي: يمنعون.

وقرأ العامَّةُ «صلاتُهم» رفعاً، «مُكاءً» نصباً، وأبان[6] بن تغلب والأعمش

---

(١) الآية ٢٦ من سورة فصلت.

(٢) الآية ٥٧ من سورة الزخرف.

(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبـي عمرو وعاصم وحمزة وقرأ الباقون بضم الصاد. انظر: السبعة ص ٥٨٧.

(٤) المجاز ١/٢٤٦.

(٥) لعله أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم البغدادي النحوي كان بصيراً بالعربية ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١/١١٤.

(٦) السبعة ص ٣٠٥؛ البحر ٤/٤٩٢؛ الشواذ ص ٤٩.

وعاصم بخلافٍ عنهما «وما كـان صلاتَهم» نصباً، «مكاءٌ» رفعاً. وخطَّأ الفارسي[1] هذه القراءةَ وقال: «لا يجوز أن يُخْبر عن النكرةِ بالمعرفةِ إلا في ضرورة كقول حسان[2]:

٢٤١٣ـ كـأنَّ سَبيئةً مِنْ بيت رَأْسٍ   يكـونُ مـزاجَهـا عَسَـلٌ ومـاءُ

وخرَّجها أبو الفتح[3] على أن المُكاء والتصدية اسما جنس، يعني أنهما مصدران قال: «واسم الجنس تعريفُه وتنكيره متقاربان فلِمَ يُقال ثانيهما جُعل اسماً والآخر خبراً؟ وهذا يَقْرُب من المعرَّف بـأل الجنسية حيث وُصِف بالجملة، كما يُوصف به النكرة كقوله تعالىٰ: «وآيةٌ لهم الليلُ نَسْلَخُ منه النهارَ»[4]، وقولِ الآخر[5]:

٢٤١٤ـ ولقد مَرَرْتُ على اللئيم يَسُبُّني   فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني

وقال بعضهم[6]: «وقد قرأ أبو عمرو «إلا مُكاً» بالقصر والتنوين، وهذا كما قالوا: بكاء وبُكىٰ بالمد والقصر. وقال الشاعر فجمع بين اللغتين[7]:

٢٤١٥ـ بَكَتْ عيني وحُقَّ لها بُكاهـا   وما يُغْني البكاءُ ولا العـويلُ

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿ليميز الله الخبيث﴾: قد تقدَّم الخلافُ فيه في

---

(١) الحجة (خ) ٣/٨٦.
(٢) تقدم برقم (١٨٢٩).
(٣) المحتسب ١/٢٧٩.
(٤) الآية ٣٧ من سورة يس.
(٥) تقدم برقم (٦٩٧).
(٦) انظر: البحر ٤/٤٩٢.
(٧) البيت لحسان وهو في ديوانه ص ٥٠٤؛ والسيرة ص ٦٣٣؛ والمقتضب ٤/٢٩٢؛ والمنصف ٣/٤٠؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٦٦.

آل عمران(١). وقوله «ويَجْعل»: يحتمل أن تكون تصييريةً فتنصبَ مفعولين، وأن تكونَ بمعنىٰ الإلقاء فتتعدَّى لواحد، وعلى كلا التقديرين فـ «بعضه» بدلُ بعضٍ من كل، وعلىٰ القول الأول يكون «على بعض» في موضع المفعول الثاني، وعلى الثاني يكون متعلقاً بنفس الجَعْل نحو قولك: «ألقيْتَ متاعك بعضَه على بعض». وقال أبو البقاء(٢) بعد أن حكم عليها بأنها تتعدَّى لواحد: «وقيل: الجار والمجرور حالٌ تقديرُه: ويجعل الخبيث بعضه عـالياً على بعض».

واللام في «ليميز» متعلقة بيُحْشَرون. ويقال: مَيَّزتـه فتميَّز، ومِـزْتُه فانماز. وقرىء شاذاً «وانمازوا اليوم»(٣)، وأنشد أبو زيد(٤):

٢٤١٦ـ لمَّا نبا اللَّـهُ عني شرَّ غَدْرتِه ... وانْمِزْتُ لا مُنْسِئاً غَدْراً ولا وَجِلا

وقد تقدَّم الفرق بين هذه الألفاظ في آل عمران(٥).

قوله: «فيركمه» نسقٌ علىٰ المنصوب قبله. والرَّكْمُ: جَمْعُك الشيءَ فوق الشيء حتى يَصير رُكاماً ومَرْكوماً، كما يُركم الرمل والسحاب، ومنه «يقولوا سحابٌ مَرْكوم»(٦). والمُرْتَكم: جادَّة الطريق للرَّكْم الذي فيه، أي: ازدحام السَّابلة(٧) وآثارهم. و «جميعاً» حال. ويجوز أن يكونَ توكيداً عند بعضهم.

---

(١) الآية ١٧٩.
ويعني الخلاف بين يميز ويميِّز، قرأ حمزة والكسائي بضم الياء والتشديد، وقرأ الباقون بفتح الياء والتخفيف. السبعة ص ٣٠٦.
(٢) الإملاء ٢/٦.
(٣) الآية ٥٩ من سورة يس. ولم أقف على نسبة هذه القراءة.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٤/٤٩٤ ونبا: دفع. والمنسىء: المؤخّر.
(٥) انظر: إعرابه للآية ١٧٩ من سورة آل عمران.
(٦) الآية ٤٤ من سورة الطور.
(٧) السابلة: المارُّون على الطرقات.

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿للذين كفروا﴾: في هذه اللام الوجهان المشهوران: إمَّا التبليغ، أَمَرَ أن يبلِّغهم معنى هذه الجملةِ المحكيةِ بالقول، وسواءً أوردها بهذا اللفظ أم بلفظٍ آخرَ مؤدٍ لمعناها. والثاني: أنها للتعليل وبه قال الزمخشري[1] ومنع أن تكون للتبليغ فقال: «أي: قل لأجلهم هذا القولَ إن ينتهوا، ولو كان بمعنى خاطبهم به لقيل: إن تَنْتهوا يغفر لكم وهي قراءةُ ابن مسعود، ونحوه: «وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سَبَقونا»[2] خاطبوا به غيرَهم [لأجلهم][3] ليسمعوه».

وقرئ[4] «يَغْفر» مبنياً للفاعل، وهو ضمير يعود على الله تعالىٰ.

[٤٢٨/أ] آ. (٣٩) قوله تعالى: / «﴿ويكونَ﴾: العامةُ على نصبِه نسقاً على المنصوب قبله. وقرأه[5] الأعمشُ مرفوعاً على الاستئناف. وقرأ[6] الحسن ويعقوب وسليمان بن سلام[7] «بما تَعْملون» بتاء الخطاب، والباقون بياء الغيبة.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿أنَّ اللَّـهَ مولاكم نِعْم المولى﴾: يجوز في «مولاكم» وجهان، أظهرُهما: أنَّ «مولاكم» هو الخبر و«نِعْم المولى» جملةٌ مستقلة سِيْقَتْ للمدح. والثاني: أن تكون بدلاً من «الله» والجملةُ المَدْحِيَّةُ خبر لـ «أن» والمخصوصُ بالمدح محذوف أي: نِعْم المولَى اللَّـهُ أو ربكم.

---

(١) الكشاف ١٥٧/٢.
(٢) الآية ١١ من سورة الأحقاف.
(٣) من الكشاف.
(٤) البحر ٤٩٤/٤.
(٥) البحر ٤٩٥/٤؛ مختصر الشواذ ص ٤٩.
(٦) البحر ٤٩٥/٤.
(٧) في البحر: سلام بن سليمان.

آ. (٤١) **قوله تعالى: ﴿واعلموا أنما غَنِمْتُمْ﴾**: الظاهرُ أن «ما» هذه موصولةٌ بمعنى الذي، وكان مِنْ حقها أن تُكتب منفصلةً من «أنَّ» كما كُتِبَتْ «إنَّ ما توعدون لآتٍ»[1] منفصلةً ولكن كذا رُسِمت. و «غَنِمْتم» صلتُها، وعائدها محذوف لاستكمال الشروط أي: غَنِمْتموه. وقوله: «فأنَّ الله» الفاءُ مزيدةٌ في الخبر، لأن المبتدأ ضُمِّن معنى الشرط، ولا يَضُرُّ دخولُ الناسخ عليه لأنه لم يغيِّرْ معناه وهذا كقوله تعالى: «إن الذين فَتَنوا»[2] ثم قال: «فلهم». والأخفش مع تجويزه زيادةَ الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً يمنع زيادتها في الموصول المشبه بالشرط إذا دخلَتْ عليه «إنَّ» المكسورة، وآيةُ البروج حجَّةٌ عليه. وإذا تقرَّر هذا فـ «أنَّ» وما عَمِلَتْ فيه في محلِّ رفع على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: فواجبٌ أن لله خُمُسَه، والجملة من هذا المبتدأ والخبر خبر لـ «أنَّ». وظاهر كلام الشيخ[3] أنه جَعَلَ الفاءَ داخلةً على «أن لله خُمُسَه» من غير تقديرِ أن تكونَ مبتدأ وخبرها محذوف، بل جَعَلَها بنفسها خبراً، وليس مرادُه ذلك، إذ لا تدخل هذه الفاءُ على مفردٍ بل على جملةٍ، والذي يُقَوِّي إرادَته ما ذكرتُه أنه حكى قولَ الزمخشري[4] أعني كونَه قَدَّره أنَّ «أنَّ» وما في حَيِّزها مبتدأٌ محذوفُ الخبر، فَجَعَله قولاً زائداً على ما قدَّمه.

ويجوز في «ما» أن تكونَ شرطيةً، وعاملُها «غَنِمْتُم» بعدها، واسمُ «أنَّ» حينئذٍ ضميرُ الأمرِ والشأن وهو مذهبُ الفراء[5]. إلا أن هذا لا يجوز عند البصريين إلا ضرورةً بشرط أَنْ لا يليها فعل كقوله[6]:

---

(١) الآية ١٣٤ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ١٠ من سورة البروج.

(٣) البحر ٤٩٨/٤.

(٤) الكشاف ١٥٨/٢.

(٥) معاني القرآن له ٤١١/١.

(٦) تقدم برقم (١٣٩٥).

٢٤١٧ـ إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةِ يوماً يَلْقَ فيها جآذِراً وظِباءَ

وقول الآخر(١):

٢٤١٨ـ إنَّ مَنْ لامَ في بني بنتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطوبِ

وقيل: الفاءُ زائدةٌ و«أن» الثانيةُ بدلٌ من الأولى. وقال مكي(٢): «وقد قيل: إن الثانيةَ مؤكدةٌ للأولى، وهذا لا يجوز لأن «أنَّ» الأولى تبقى بغير خبرٍ، ولأنَّ الفاء تحول بين المؤكَّد والمؤكِّد، وزيادتُها لا تَحْسُن في مثل هذا». وقيل: «ما» مصدريةٌ والمصدر ـ بمعنى المفعول أي: أنَّ مَغْنومكم ـ [هو] المفعول به، أي: واعلموا أنَّ غُنْمكم، أي مغنومكم.

قوله: «مِنْ شيءٍ» في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ عائد الموصول المقدَّر، والمعنى: ما غنمتموه كائناً من شيء أي: قليلاً أو كثيراً. وحكى ابن عطية(٣) عن الجعفي عن أبي بكر عن عاصم، وحكى غيرُه عن الجعفي عن هارون(٤) عن أبي عمرو: «فإن لله» بكسر الهمزة. ويؤيد هذه القراءة قراءة النخعي(٥) «فللَّه خمسُه» فإنها استئناف. وخرَّجها(٦) أبو البقاء(٧) على أنها وما في حَيِّزها في محل رفع خبراً لـ «أنَّ» الأولى.

---

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ص ٣٣٥؛ والكتاب ١/٤٣٩؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٢؛ وابن يعيش ٣/١١٥؛ وأمالي الشجري ١/٢٩٥؛ والخزانة ٢/٤٦٣.

(٢) المشكل ١/٣٤٦.

(٣) المحرر ٨/٧٣.

(٤) الأصل: هرنون وهو سهو. والتصحيح من البحر ٤/٤٩٩.

(٥) البحر ٤/٤٩٩.

(٦) أي خرَّج قراءة كسر همزة إن الثانية.

(٧) الإملاء ٢/٧.

وقـرأ[1] الحسن وعبدالـوارث عن أبـي عمرو «خُمْسَـه» وهو تخفيفُ حسن. وقرأ الجعفي «خِمْسَه»، قالوا[2]: وتخريجها أنه أتبعَ الخاءَ لحركة ما قبلها، وهي هاء الجلالة مِنْ كلمة أخرى مستقلة قالوا: وهي كقراءة مَنْ قرأ «والسمـاء ذاتِ الحِبُك»[3] بكسـر الحاء إتبـاعاً لكسـرةِ التـاء من «ذات» ولم يَعْتَدُّوا بالساكن وهو لامُ التعريف لأنه حاجزٌ غيرُ حصين. ليت شعري وكيف يَقْرأ الجعفي والحالةُ هذه؟ فإنَّه إنْ قرأ كذلك مع ضم الميم[4] فيكون في غاية الثقلِ لخروجه مِنْ كسرٍ إلى ضم، وإن قرأ بسكونها وهو الظاهر فإنه نقلها قراءةً عن أبـي عمرو أو عن عاصم، ولكن الذي قرأ «ذاتِ الحِبك» يُبْقي ضمَّة الباء فيؤدي إلى فِعُل بكسر الفاء وضمِّ العين وهو بناءٌ مرفوض، وإنما قلت إنه يقرأ كذلك؛ لأنه لو قرأ بكسر الباء لَما احتاجوا إلى تأويل قراءته على الإتبـاع لأنَّ في «الحبك» لغتين: ضمُّ الحـاء والباء أو كسـرَهمـا، حتى زعم / بعضُهم أن قراءة الخروج مِنْ كسرٍ إلى ضمٍ من التداخل. [٤٢٨/ب]

والغنيمة أصلُها مِن الغُنْم وهو الفوز، وأصل ذلك مِن الغَنَم هذا الحيوان المعروف فإن الظفرَ به يُسَمَّى غُنْماً ثم اتُّسِع في ذلك فسُمِّي كلُّ شيء مظفورٍ به غُنْماً ومَغْنَماً وغنيمةً. قال علقمة بن عبدة[5]:

٢٤١٩ـ ومُطْعَمُ الغُنْم يومَ الغُنْمِ مَطْعَمُه　　أنَّى توجَّه والمحـرومُ محرومُ

وقال آخر[6]:

---

(١) البحر ٤/٤٩٩؛ الشواذ ص ٤٩.

(٢) انظر: البحر ٤/٤٩٩.

(٣) الآيـة ٧ من سورة الذاريات، وذكر ابن خالويه في شواذه ص ١٤٥ هـذه القراءة من غير نسبة.

(٤) أي ميم «خمسه».

(٥) ديوانه ص ٦٧؛ وتفسير القرطبـي ٨/١.

(٦) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانـه ص ٩٩؛ والبحر ٤/٤٩٧؛ وابن عطية ٨/٦٧؛ وتفسير القرطبـي ٨/١.

٢٤٢٠ـ لقد طَوَّفْتُ في الآفـاق حتى رَضِيتُ من الغنيمـة بالإيـاب

قوله: «إن كنتم» شرطٌ جوابه مقدرٌ عند الجمهور لا متقدمٌ، أي: إن كنتم آمنتم فاعلموا أن حكمَ الخُمْس ما تقدَّم، أو فاقبلوا ما أُمِرتم به.

قوله: «وما أَنْزَلْنا» «ما» عطفٌ على الجلالة فهي مجرورةُ المحـلِّ، وعائدُها محذوف. وزعم بعضهم أن جوابَ الشرط متقدم عليه، وهو قوله «فنِعْم المَوْلىٰ» وهذا لا يجوزُ على قواعد البصريين.

قوله «يومَ الفرقان» يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ: أحدها: أن يكون منصوباً بـ «أَنْزلنا» أي: أَنْزَلْناه في يوم بدر الذي فُرِق فيه بين الحق والباطل. الثاني: أن ينتصبَ بقوله «آمنتم»، أي: إن كنتم آمنتمْ في يومِ الفرقـان. ذكره أبو البقاء[1]. والثالث: أنه يجوزُ أن يكون منصوباً بغَنِمْتُمْ. قال الزجاج[2]: «أي ما غنمتم في يوم الفرقان حكمُه كذا وكذا». قال ابن عطية[3]: «وهذا تأويلٌ حسنٌ في المعنى، ويعترضه أنَّ فيه الفصلَ بين الظرف وما يَعْمل فيه بهذه الجملةِ الكثيرةِ الألفاظِ». قلت: وهو ممنوعٌ أيضاً من جهةٍ أخرىٰ أخصَّ من هذه، وذلك أن «ما»: إمَّا شرطية كما هو رأي الفراء[4]، وإمَّا موصولة، فعلى الأول يؤدِّي إلى الفصل بين فعلِ الشرط ومعمولـه بجملة الجزاء ومتعلَّقاتها، وعلى الثاني يؤدِّي إلى الفصلِ بين فعل الصلة ومعموله بخبر «أنَّ».

قوله: «يومَ التقى الجمعان» فيه وجهان: أحدهما: أنه بدلٌ من الظرفِ قبله. والثاني: أنه منصوب بالفرقان لأنه مصدرٌ فكأنه قيل: يومَ فرق فيه في

---

(١) الإملاء ٢/٧.
(٢) ليس في كتابه «معاني القرآن».
(٣) المحرر ٨/٧٣ ـ ٧٤.
(٤) معاني القرآن له ١/٤١١.

يوم التقى الجمعان أي: الفرق في يوم التقاءِ الجمعين. وقرأ[1] زيد بن علي «عُبُدنا» بضمتين وهو جمع عَبْد، وهذا كما قرىء «وعُبُد الطاغوت»[2] والمراد بالعُبُدِ في هذه القراءة هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومَنْ تبعه من المؤمنين.

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿إذ أنتم﴾**: في هذا الظرفِ أربعةُ أوجهٍ أحدها: أنه منصوبٌ بـ «اذكروا» مقدراً وهو قول الزجاج[3]. الثاني: أنه بدل من «يوم الفرقان» أيضاً. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «قدير»، وهذا ليس بواضحٍ، إذ لا يتقيَّد اتصافُه بالقدرة بظرفٍ من الظروف. الرابع: أنه منصوبٌ بالفرقان أي: فَرَقَ بين الحق والباطل إذ أنتم بالعُدْوة.

قوله: «بالعُدْوة» متعلقٌ بمحذوف لأنه خبر المبتدأ، والباء بمعنى «في» كقولك»: زيد بمكة. وقرأ[4] ابن كثير وأبو عمرو بالعِدوة بكسر العين فيهما. والباقون بالضم فيهما وهما لغتان في شطِّ الوادي وشفيره[5] وضِفَّته، سُمِّيَتْ بذلك لأنها عَدَتْ ما في الوادي من ماءٍ ونحوه أن يتجاوزَها أي منعته. قال الشاعر[6]:

٢٤٢١ـ عَـدَتْني عن زيارتهـا العَوادي ‏ ‏ ‏ ‏ وحـالَتْ دونَهـا حـربٌ زَبُـونُ

وقرأ الحسن وزيد بن علي وقتادة وعمرو بن عبيد بالفتح، وهي كلُّها لغاتٌ بمعنى واحد. هذا هو قولُ جمهورِ اللغويين. على أن أباعمرو بن العلاء أنكر

---

(١) البحر ٤/٤٩٩؛ الشواذ ص ٥٠.
(٢) الآية ٦٠ من سورة المائدة، وهي قراءة ابن عباس والنخعي. البحر ٣/٥١٩.
(٣) لم يرد هذا القول له في كتابه «معاني القرآن».
(٤) السبعة ص ٣٠٦؛ الحجة ص ٣١٠؛ البحر ٤/٤٩٩؛ الشواذ ص ٥٠.
(٥) شفير الوادي: جانبه.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن عطية ٨/٧٤؛ والبحر ٤/٤٩٩؛ وحرب زبون: تصدم الناس وتدفعهم.

الضمَّ ووافقه الأخفش(١) فقال: «لم يُسْمَعْ من العرب إلا الكسرُ». ونقل أبو عبيد اللغتين إلا أنه قال: «الضمُّ أكثرهما». وقال اليزيدي: «الكسر لغة الحجاز» وأنشد قولَ أوس بن حجر(٢):

٢٤٢٢ـ وفارسٍ لم يَحُلَّ القوم عِدْوَتَه ... وَلَّوا سِراعاً وما هَمُّوا بإقبال

بالكسر والضم، وهذا هو الذي ينبغي أن يُقال فلا وجهَ لإنكار الضمِّ ولا الكسر لتواتر كلٍ منهما. ويُحْمل قول أبي عمرو على أنه لم يَبْلُغْه.
[٤٢٩/أ] ويُحتمل أن يُقال في قراءةِ مَنْ قرأ بفتح / العين أن يكون مصدراً سُمِّي به المكان.

وقُرِىء شاذَّاً «بالعِدْية» بقلب الواو ياءً لانكسار ما تقدَّمها، ولا يُعْتبر الفاصلُ لأنه ساكن فهو حاجز غير حصين وهذا كما قالوا: «هو ابن عمي دِنيا» بكسر الدال وهو من الدنو، وكذلك قِنْية(٣) وصِبْية، وأصله السَّلامة كالذِّرْوَة والصِّفْوة والرِّبوة. وقوله: «الدنيا» قد تقدَّم الكلام على هذه اللفظة مسبقاً(٤).

قوله: «القُصْوىٰ» تأنيث الأقصىٰ. والأقصىٰ: الأبعد. والقَصْوُ: البعد. وللتصريفيين(٥) عبارتان أغلبهما أن فُعْلى من ذوات الواو: إن كانت اسماً أُبْدِلَتْ لامُها ياءً، ثم يُمَثِّلون بنحو الدُّنْيا والعُلْيا والقُصْيا، وهذه صفاتٌ لأنها من باب أفعل التفضيل وكأنَّ العذرَ لهم أن هذه وإن كانت في الأصلِ صفاتٍ إلا أنها جَرَتْ مجرى الجوامد. قالوا: وإن كانت فُعْلى صفةً أُقِرَّتْ لامُها على حالها نحو: الحُلْوى تأنيث الأحلى، ونَصُّوا على أن القُصْوى شاذة وإن كانت

---

(١) لم يرد هذا القول في كتابه «معاني القرآن».
(٢) ديوانه ص١٠٤؛ البحر ٤٩٩/٤. العدوة: الناحية ولا تحل عدوته: عزيز الجانب.
(٣) القنية: ما اكتُسب.
(٤) انظر: إعرابه للآية ٨٥ من سورة البقرة.
(٥) انظر: الممتع في التصريف ٥٤١/٢.

لغة الحجاز، وأن القُصْيا قياسٌ، وهي لغة تميم. وممَّن نصَّ على شذوذ القصوى يعقوب بن السكيت. وقال الزمخشري[١]: «وأما القصوى فكالقَوَد في مجيئه على الأصل، وقد جاء القُصْيا إلا أنَّ استعمالَ القُصْوى أكثر، كما كثر استعمال «استصوب» مع مجيء «استصاب» وأَغْيلت مع أغالَتْ»[٢] انتهىٰ. وقد قرأ[٣] زيد بن علي «بالعُدْوَة والقَصْيا» فجاء بها على لغة تميم، وهي القياسُ عند هؤلاء.

والعبارة الثانية ـ وهي المغلوبَةُ القليلةُ ـ العكس، أي: إن كانَتْ صفةً أُبْدِلت نحو: العُليا والدنيا والقُصْيا، وإن كانت اسماً أُقِرَّت نحو: حُزْوَىٰ كقوله[٤]:

٢٤٢٣ـ أداراً بحُزْوَىٰ هِجْتِ للعين عَبْرةً   فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ

وعلى هذا فالحُلْوى شاذة لإقرار لامها مع كونها صفةً، وكذا القُصوى أيضاً عند هؤلاء لأنها صفة.

وقد ترتَّب على هاتين العبارتين أن «قُصْوى» على خلافِ القياس فيهما، وأن «قُصْيا» هي القياس لأنها عند الأوَّلين من قبيل الأسماء، وهم يقلبونها ياء، وعند الآخرين من قبيل الصفات وهم يقلبونها أيضاً ياءً، وإنما يَظْهر الفرقُ في الحُلْوى وحُزْوى: فالحُلْوى عند الأوَّلين تصحيحُها قياسٌ لكونها صفةً وشاذة عند الآخرين لأنَّ الصفةَ عندهم تُقْلَبُ واوُها ياءً، والحُزْوَىٰ عكسُها: فإن الأوَّلين يُعِلُّون في الأسماء دون الصفات، والآخرون عكسُهم. وهذا موضعُ

---

(١) الكشاف ٢/١٥٩.

(٢) أغيلت المرأة ولدها: أرضعته وهي حامل.

(٣) البحر ٤/٥٠٠.

(٤) تقدم برقم (٥٩٩).

حَسَنٌ يختلط على كثير من الناس فلذلك نَقَّحْته. ونعني بالشذوذِ شذوذَ القياسِ لا شذوذَ الاستعمال، ألا ترى إلى استعمال المتواتر بالقصوى.

قوله: «والركبُ أسفلَ منكم» الأحسنُ في هذه الواو، والواو التي قبلها الداخلة على «هم» أن تكونَ عاطفةً ما بعدها على «أنتم» لأنها مَبْدأُ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم. ويجوز أن تكونا واوَيْ حال. و «أسْفل» منصوبٌ على الظرف النائب عن الخبر، وهو في الحقيقة صفةٌ لظرف مكان محذوف أي: والركب مكاناً أسفلَ من مكانكم. وقرأ[1] زيد بن علي «أسفلُ» بالرفع وذلك على سبيل الاتِّساع، جعل الظرف نفسَ الركب مبالغة واتساعاً. وقال مكي[2]: «وأجاز الفراء[3] والأخفش[4] والكسائي «أسفلُ» بالرفع على تقديرِ محذوفٍ أي: موضعُ الركب أسفلُ». والتخريجُ الأولُ أبلغُ في المعنى.

والرَّكْبُ اسمُ جمعٍ لراكب لا جمعُ تكسيرٍ له خلافاً للأخفش[5] لقوله[6]:

٢٤٢٤ــ بَنَيْتُه مِنْ عُصْبَةٍ مِنْ ماليا ... أخشى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً غاديا

فصَغَّره على لفظه، ولو كان جمعاً لَما صُغِّر على لفظه.

قوله: «ولكنْ لِيَقْضِي» «لِيَقْضي» متعلِّقٌ بمحذوف، أي: ولكن تلاقَيْتم ليقضيَ. وقدَّر الزمخشري[7] ذلك المحذوفَ فقال: «أي: ليقضيَ الله أمراً كان واجباً أن يُفْعل وهو نصرُ أوليائه وقَهْرُ أعدائه دَبَّر ذلك».

---

(١) البحر ٤/٥٠٠.
(٢) المشكل ١/٣٤٧.
(٣) معاني القرآن له ١/٤١١.
(٤) معاني القرآن له ٢/٣٢٣.
(٥) معاني القرآن ٢/٥٠٤.
(٦) البيت لأحيحة بن الجلاح وهو في المنصف ٢/١٠١؛ وتكملة الفارسي ص ١٧٨؛ وابن يعيش ٥/٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٠.
(٧) الكشاف ٢/١٦٠.

و «كان» يُحتمل أن تكون على بابها من الدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي، وأن تكونَ بمعنى صار، فتدلَّ على التحوُّل أي: صار مفعولاً بعد أن لم يكن كذلك.

/ قوله: «ليَهْلِكَ» فيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من قوله: «ليقضيَ» بإعادة [٤٢٩/ب] العامل فيتعلَّق بما تعلَّق به الأول. الثاني: أنه متعلقٌ بقوله «مفعولاً»، أي: فعل هذا الأمر لِكَيْتَ وكيتَ. الثالث: أنه متعلِّقٌ بما تعلَّق به «ليقضيَ» على سبيل العطف عليه بحرفِ عطفٍ محذوف تقديره: وليهلك، فحذف العاطفَ وهو قليلٌ جداً. وقد قدَّمْتُ التنبيهَ عليه. الرابع: أنه متعلِّقٌ بـ «يَقْضي» ذكره أبو البقاء(١). وقرأ(٢) الأعمش وعصمة عن أبي بكر عن عاصم «ليهلَكَ» بفتح اللام، وقياسُ ماضي هذا «هَلِك» بالكسر. والمشهور إنما هو الفتح قال تعالى: «إنِ امرؤُ هَلَكَ»(٣) «حتى إذا هَلَكَ»(٤).

قوله: «مَنْ حَيَّ» قرأ(٥) نافع، وأبو بكر عن عاصم، والبزي عن ابن كثير بالإظهار، والباقون بالإدغام. والإظهارُ والإدغام في هذا النوع لغتان مشهورتان: وهو كلُّ ما آخرُه ياءان من الماضي أولاهما مكسورة نحو: حَيِيَ وعَيِيَ. ومن الإدغام قولُ المتلمس(٦):

---

(١) الإملاء ٢/٧.
(٢) البحر ٤/٥٠١.
(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء.
(٤) الآية ٣٤ من سورة غافر.
(٥) السبعة ص ٣٣١؛ الحجة ص ٣١١؛ البحر ٤/٥٠١.
(٦) الديوان ص ١٢٣؛ والحماسة ١/٣٣٢؛ الخصائص ٢/٣٧٧؛ المحرر الوجيز ٨/٧٨؛ البحر ٤/٥٠١. وعجزه:
زنـابـيـرُه والأزرقُ المتـلمِّس
العرض: وادٍ باليمامة. حي ذبابه: عاش بالخصب فيه. الأزرق: جنس آخر غير الأول. المتلمس: الطالب.

٢٤٢٥ـ فهذا أوانُ العِرْضِ حَيَّ ذُبابُه ....

وقال آخر[١]:

٢٤٢٦ـ عَيُّوا بأمرِهِمُ كما عَيَّتْ ببيضَتِها الحمامَهْ

فأدغم «عيُّوا»، ويُنْشَدُ: عَيَّتْ وعَيِيَتْ بالإظهار والإدغام. فَمَنْ أظهر فلأنه الأصلُ، ولأن الإدغامَ يؤدِّي إلى تضعيفِ حرفِ العلةِ وهو ثقيلٌ في ذاته، ولأن الياءَ الأولى يتعيَّن فيها الإظهارُ في بعضِ الصور، وذلك في مضارع هذا الفعلِ لانقلاب الثانية ألفاً في يَحْيَا ويَعْيَا، فَحُمِل الماضي عليه طَرْداً للبابِ، ولأن الحركة في الثاني عارضةٌ لزوالها في نحو: حَييت وبابه، ولأنَّ الحركتين مختلفتان، واختلافُ الحركتين كاختلاف الحرفين قالوا[٢]: ولذلك قالوا: لَحِحَت عينه[٣] وضَبِبَ المكان[٤] وأَلِلَ السِّقاء[٥] ومَشِشَتْ الدابة[٦]. قال سيبويه[٧]: «أخبرَنا بهذه اللغة يونس» يعني بلغة الإظهار. قال: «وسمعت بعض العرب يقول: أَحْيِياء[٨] وأَحْيِيَة فيُظْهر» وإذا لم يُدْغم مع لزومِ الحركةِ فمع عُروضها أَوْلى. ومَنْ أدغم فلاستثقالِ ظهورِ الكسرة في حرفٍ يُجانسه؛ ولأنَّ حركةَ الثانية لازمةٌ لأنها حركةُ بناء، ولا يَضُرُّ زوالُها في نحو حَيِيْتُ، كما لا يضرُّ ذلك فيما يجب إدغامُه من الصحيح نحو: حَلَلْتُ وظَلَلْتُ؛ وهذا كلُّه فيما كانت حركتُه حركةَ بناءٍ، ولذلك قُيِّد به بالماضي، أمَّا إذا كانت حركة إعراب فالإظهارُ فقط له: يُحْيِيَ ولن يُعْيِيَ.

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ص ١٢٦؛ والكتاب ٢/٣٨٧؛ والمقتضب ١/١٨٢؛ والمنصف ٢/١٩١؛ وابن يعيش ١٠/١١٥، ورصف المباني ص ١٩٩.

(٢) أحصى الغلاييني في جامع الدروس ٢/١٠٠ هذه الألفاظ.

(٣) لححت عينه: لصقت بالرَّمَص.

(٤) ضبب المكان: كثر ضبابه.

(٥) أكل السقاء: فسدت رائحته.

(٦) مششت الدابة: إذا ظهر في وظيفها المشش. والوظيف: مستدق الذراع.

(٧) الكتاب ٢/٣٨٧ ـ ٣٨٨. (٨) أحْيِياء: جمع حَيِيّ كغني.

قوله: «عن بَيِّنَةٍ: متعلقٌ بـ«يَهْلِكَ» و«يَـحْيَـا». والهلاكُ والحياةُ عبارةٌ عن الإيمان والكفر. والمعنىٰ: ليصدرَ كفرُ مَنْ كفر عن وضوحٍ وبيان لا عن مخالجةِ شبهة، وليصدرَ إسلامُ مَنْ أسلم عن وضوحٍ لا عن مخالجة شبهة.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿إذ يُرِيْكَهُمُ اللهُ﴾: الناصب لـ«إذ» يجوز أن يكون مضمراً أي: اذكر، ويجوز أن يكون «عليم» وفيه بُعْدٌ من حيث تقييدُ هذه الصفةِ بهذا الوقت. ويجوز أن تكون «إذ» هذه بدلاً من «إذ» قبلها.

والإراءة هنا حُلْمية واختلف فيها النحاةُ: هل تتعدَّى في الأصلِ لواحدٍ كالبصَريَّة أو لاثنين كالظنيَّة؟ فالجمهورُ علىٰ الأول. فإذا دخلت همزةُ النقلِ أَكْسَبَتْها ثانياً أو ثالثاً على حسب القولين، فعلى الأول تكون الكافُ مفعولاً أول، و«هم» مفعول ثان. و«قليلاً» حال، وعلى الثاني يكون «قليلاً» نصباً على المفعول الثالث، وهذا يَبْطُلُ بجواز حَذْفِ الثالث في هذا البـاب اقتصاراً، أي من غيرِ دليلٍ تقول: أراني الله زيداً في منامي، ورأيته في النوم، ولو كانت تتعدَّى لثلاثةٍ لَمَا حُذِف اقتصاراً لأنه خبر في الأصل.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿وإذ يُرِيكُموهم﴾: الإراءةُ هنا بَصَرية والإتيان هنا بصلة ميم الجمع[1] واجبٌ لاتصالها بضمير. ولا يجوز التسكينُ ولا الضمُّ من غير واو. وقد جوَّز يونس ذلك فيقول: أنتم ضَـرَبْتُمُه في «ضربتموه» بتسكين الميم وضمها. وقد يتقوَّى بما رُوي عن عثمان رضي الله عنه: «أراهُمُني / الباطل شيطاناً». وفي هذا الكلام شذوذٌ من وجهٍ آخرَ: [٤٣٠/أ]
تقديم الضمير غيرِ الأخص علىٰ الأخصِّ مع الاتصال.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿فَتَفْشَلوا﴾: يحتمل وجهين، أحدهما: نصبٌ على جواب النهي. والثاني: الجزم عطفاً على فعل النهي قبله، وقد تقدَّم

---

(١) وهي الواو بعد الميم.

تحقيقهما في «وتَخُونوا»[1] قبل ذلك. ويدلُّ على الثاني قراءةُ[2] عيسى ابن عمر «ويَذْهَبْ» بياء الغيبة وجزمه. ونقل أبو البقاء[3] قراءةَ الجزم ولم يُقَيِّدها بياء الغيبة. وقرأ أبو حيوة وأبان وعصمة «ويَذْهَبَ» بياء الغيبة ونصبِه. وقرأ[4] الحسن: فَتَفْشِلوا بكسر الشين. قال أبو حاتم: «هذا غيرُ معروف» وقال غيره: إنها لغةٌ ثانية.

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿بَطَراً ورِئاء﴾**: منصوبان على المفعول له، ويجوز أن يكونا مَصْدرين في موضع نصبٍ على الحال من فاعل «خرجوا» أي: خَرَجُوا بَطِرين ومُرائين. و «رئاء» مصدرٌ مضاف لمفعوله.

قوله: «ويَصُدُّون» يجوز أن يكونَ مستأنفاً، وأن يكون عطفاً على «بطراً» ورئاء» لأنه مُـؤوَّل بالحال أي: بَـطِرين ومُرائين وصادِّين النـاسَ، وحُذِفَ المفعولُ للدلالة عليه أو تناساه.

آ. (٤٨) **قوله تعالى: ﴿وإذ زَيَّنَ﴾**: أي: اذكر وقت تزيين و «قال» يجوز أن تكون عطفاً على «زَيَّن»، ويجوز أن تكون الواو للحال، و «قد» مضمرةٌ بعد الواو عند مَنْ يَشْترط ذلك.

قوله: «لا غالبَ لكم» «لكم» خبر «لا» فيتعلَّق بمحـذوف و «اليوم» منصوبٌ بما تعلَّق به الخبر. ولا يجوز أن يكون «لكم» أو الظرف متعلقاً بـ «غالب» لأنه يكون مُطوَّلاً، ومتى كان مُطَوَّلاً أُعرب نصباً.

قوله: «من الناس» بيان لجنس الغالب. وقيل: هو حال من الضمير في «لكم» لتضمُّنه معنى الاستقرار. ومنع أبو البقاء[5] أن يكون «من الناس» حالاً

---

(١) الآية ٢٧ من سورة الأنفال.
(٢) البحر ٥٠٣/٤.
(٣) الإملاء ٨/٢.
(٤) البحر ٥٠٣/٤؛ الشواذ، ص ٥٠. (٥) الإملاء ٨/٢.

من الضمير في «غالب» قال: «لأن اسم «لا» إذا عمل فيما بعده أُعْرِب»[1] والأمر كذلك.

قوله: «وإني جارٌ لكم» يجوز في هذه الجملةِ أن تكونَ معطوفةً على قوله «لا غالبَ لكم» فيكون قد عطف جملةً منفيَّةً على أخرى منفيةٍ. ويجوز أن تكونَ الواو للحال. وألف «جار» من واو لقولهم «تجاوروا» وقد تقدم تحقيقه[2]. و «لكم» متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ لـ «جار»، ويجوز أن يتعلق بـ «جار» لما فيه من معنى الفعل.

و «الريح»[3] في قوله «ريحكم» كنايةٌ عن الدَّوْلة والغلبة قال[4]:

٢٤٢٧ـ إذا هَبَّتْ رياحُكَ فاغتنِمْها ... فإنَّ لكلِّ عاصفةٍ سكونا

ورواه أبو عبيد «ركوداً». وقال آخر[5]:

٢٤٢٨ـ أتَنْظُران قليلاً رَيْثَ غَفْلَتِهِمْ ... أم تَعْدُوانِ فإن الريح للعادي

وقال[6]:

٢٤٢٩ـ قد عَوَّدَتْهمْ ظُباهمْ أن يكونَ لهم ... ريحُ القتالِ وأسلابُ الذين لَقُوا

وقيل: الريح: الهيبة، وهو قريبٌ من الأول كقوله[7]:

---

(١) لأنه يصير شبيهاً بالمضاف، وإذا كان كذلك فكيف يقول بالبناء في «غالب» ولم يقل لا غالباً؟».

(٢) انظر إعرابه للآية ٣٦ من سورة النساء.

(٣) في الآية ٤٦.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن عطية ٨/٨٤؛ والبحر ٤/٥٠٣؛ والقرطبي ٨/٢٤.

(٥) البيت لتأبط شراً أو السليك بن السلكة أو أعشى فهم، وهو في الصحاح روح، والكشاف ٢/١٦٢؛ والبحر ٤/٥٠٣.

(٦) البيت لضرار بن الخطاب وهو في السيرة ٢/١٤٦؛ والمحرر ٨/٨٣؛ والبحر ٤/٥٠٤. والأسلاب: ج سلب.

(٧) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ص ٥٩؛ والطبري ١٣/٥٧٥؛ وابن عطية ٨/٨٣؛ والبحر ٤/٥٠٤؛ والنعف: ما انحدر من حزونة الجبل.

٢٤٣٠ـ كما حَمَيْناكَ يوم النَّعْفِ مِنْ شَطَطٍ والفضلُ للقوم مِنْ ريحٍ ومن عَدَدِ

قوله: «نَكَص» جواب «لمَّا» والنُّكوص: قال النضر بن شميل: «الرجوع قهقرى هارباً». قال بعضهم: هذا أصلُه، إلا أنه قد اتُّسِع فيه حتى استُعْمل في كل رجوع وإن لم يكن قَهْقَرىٰ قال الشاعر(١):

٢٤٣١ـ همْ يضربون حَبِيْكَ البَيْض إذ لَحِقُوا لا يَنْكُصُون إذا ما استُلْحِموا لَحِموا

وقال المؤرِّج: «النُّكوص: الرجوعُ بلغة سُلَيْم» وقال الشاعر(٢):

٢٤٣٢ـ ليس النكوصُ على الأعْقابِ مَكْرُمَةً إن المكارمَ إقدامٌ على الأَسَلِ

فهذا إنما يريد به مُطْلَق الرجوع لأنه كنايةٌ عن الفِرار، وفيه نظر؛ لأن غالب الفِرار في القتال إنما هو كما ذُكِر رجوعُ القَهْقَرىٰ. و «على عَقِبَيْه» حال: إمَّا مؤكدةٌ عند مَنْ يَخُصُّه بالقهقرىٰ، أو مؤسِّسةٌ عند مَنْ يَسْتعمله في مطلق الرجوع.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿إذ يقولُ﴾**: العامل في «إذ» إمَّا «زَيَّن»، وإمَّا «نكص»، وإمَّا «شديد العقاب، وإمَّا اذكروا. و «غرَّ هؤلاءِ دينَهم» منصوبُ المحل بالقول.

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿يَتَوَفَّى الذين كفروا﴾**: قرأ(٣) ابن عامر والأعرج «تتوفَّى» بتاء التأنيث في «تتوفَّى» لتأنيث الجماعة. والباقون بياء الغيبة وفيها تخريجان: أظهرهما: ـ لموافقة قراءة مَنْ تقدم ـ أن الفاعل الملائكة

---

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ص ١٥٩؛ والطبري ١٤/١١؛ وابن عطية ٨٦/٨. وحبيك البيض: طرائق حديده. والبيض: ج بيضة وهي الخوذة. استلحم: نشب في القتال فلم يجد مخلصاً.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٢٧/٨. والأسل: الرماح.

(٣) السبعة ص ٣٠٧؛ الحجة ص ٣١١؛ البحر ٥٠٦/٤.

وإنما ذُكِّر للفصل؛ لأن التأنيث مجازي. والثاني: أن الفاعل ضمير الله تعالى لتقدُّم ذِكْرِه، و«الملائكةُ» مبتدأ و«يَضْربون» خبره. وفي هذه الجملةِ حينئذٍ وجهان أحدُهما: أنها حالٌ من المفعول. والثاني: أنها استئنافيةٌ جواباً لسؤالٍ مقدر، وعلى هذا فيوقف على «الذين كفروا» بخلاف الوجهين قبله. وضَعَّف ابنُ عطية[1] وجهَ الحال بعدم / الواو، وليس بضعيفٍ لكثرة مجيء الجملة [٤٣٠/ب] الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال خاليةً من واو نظماً ونثراً. وعلى كون «الملائكة» فاعلاً يكون «يَضْربون» جملةً حاليةً سواءً قرىء بالتأنيث أم بالتذكير. وجوابُ «لو» محذوفٌ للدلالة عليه أي: لرأيت أمراً عظيماً.

قوله: «وذُوقوا» هذا منصوب بإضمار قول الملائكة أي: يضربونهم ويقولون لهم: ذوقوا. وقيل: الواو في «يَضْربون» للمؤمنين، أي: يَضْربونهم حالَ القتال وحال تَوَفِّي أرواحِهم الملائكة.

قوله: «وأنَّ الله» عطفٌ على «ما» المجرورة بالباء أي: ذلك بسببِ تقديم أيديكم، وبسبب أنَّ الله ليس بظلَّامٍ للعبيد.

آ. (٥٢) وقوله تعالى: ﴿كدَأْب آل﴾: قد تقدَّم نظيره في آل عمران[2].

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿ذلك بأنَّ﴾: مبتدأ وخبر أيضاً كنظيره، أي: ذلك العذابُ أو الانتقامُ بسبب أن الله. وقوله: «وأنَّ الله سميعٌ» الجمهورُ على فتح «أنَّ» نَسَقاً على «أنَّ» قبلها، أي: وسبب أن الله سميع عليم. ويُقْرأ[3] بكسرِها على الاستئناف.

---

(١) المحرر ٨/٩٠.
(٢) الآية ١١ من سورة آل عمران.
(٣) ذكرها العكبري في الإملاء ٢/٨ من دون نسبة.

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ﴾**: قال قومٌ: «هو تكريرٌ للأول». وقال قوم: كُرِّر لغير تأكيد لوجوهٍ منها: أن الأول دَأْبٌ في أن هلكوا لمَّا كفروا، وهذا دَأْبٌ في أَنْ لم يغير الله نعمتهم حتى غَيَّروها هم، قاله ابن عطية[1]. ومنها: أن الثاني جارٍ مجرىٰ التفصيل الأول فإن الأولَ متضمِّنٌ لذِكْرِ إجرامهم والثاني متضمِّنٌ لذكر إغراقهم، وفي الأولى ما يَنْزِل بهم حالَ الموت من العقوبة، وفي الثاني ما يَحُلُّ بهم من العذاب في الآخرة، وجاء في الأولى بآيات الله إشارةً إلى إنكارِ ذِكْر دلائلِ الإلهيَّة. وفي الثاني بآيات ربهم إشارةً إلى إنكارهم مَنْ رَبَّاهم وأحسنَ إليهم. وقال الكرماني: «يُحتمل أن يكون الضمير في «كفروا» في الآية الأولى عائداً على قريش، والضمير في «كذَّبوا» في الثانية عائداً على آلِ فرعون ومَنْ ذُكِر معهم».

قوله: «وكلٌّ كانوا ظالمين» جُمِع الضميرُ في «كانوا» وجُمع «ظالمين» مراعاةً لمعنى «كل»؛ لأنَّ «كلاً» متى قُطعت عن الإضافة جاز مراعاةُ لفظِها تارةً ومعناها أخرىٰ، وإنما اختير هنا مراعاةُ المعنى لأجلِ الفواصلِ، ولو رُوعي اللفظُ فقيل مثلاً: وكلٌّ كان ظالماً لم تتَّفق الفواصل.

آ. (٥٦) **قوله تعالى: ﴿الذين عاهَدْتَ﴾**: يجوز فيه أوجه، أحدها: الرفعُ على البدل من الموصولِ قبلَه أو على النعت له، أو على عطف البيان، أو النصبُ على الذم، أو الرفعُ على الابتداء، والخبرُ قولُه: «فإمَّا تَثْقَفَنَّ» بمعنى: مَنْ تعاهد منهم ـ أي من الكفار ـ ثم ينقضون عهدهم، فإن ظَفِرْتَ بهم فاصنعْ كيت وكيت، فدخلت الفاءُ في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط، وهذا ظاهر كلام ابن عطية[2]. و«منهم» يجوز أن يكون حالاً من عائد الموصول

---

(١) المحرر ٩٢/٨.

(٢) لم أجد في «محرر» ابن عطية هذا القول.

المحذوف إذ التقدير: الذي عاهدتهم أي: كائنين منهم، فـ «مِنْ» للتبعيض. وقيل: هي[1] بمعنى مع. وقيل: الكلامُ محمولٌ على معناه، أي: أَخَذْتَ منهم العهدَ. وقيل: زائدةٌ أي: عاهَدْتَهم. والأقوالُ الثلاثةُ ضعيفةٌ والأول أصحُّ.

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿فَشَرِّدْ﴾**: العامَّةُ على الدال المهملة والتشريدُ: التطريد والتفريقُ والتسميع، وهذه المعاني كلُّها لائقة بالآية. وقرأ[2] الأعمش بخلافٍ عنه بالذال المعجمة. قال الشيخ[3]: «وكذا هي في مصحف عبدالله». قلت: وقد تقدم أن النَّقْط والشَّكْلَ أمرٌ حادثٌ أحدثه يحيى بن يعمر فكيف يُوْجَد ذلك في مصحف ابن مسعود؟ قيل: وهذه المادة أعني الشين والراء والذال المعجمة مهملةٌ في لغة العرب. وفي هذه القراءةِ أوجه أحدها: أن الذالَ بدلٌ من مجاورتها[4] كقولهم: لحم خراديل وخراذيل[5]. الثاني: أنه مقلوبٌ مِنْ شذر من قولهم: تفرقوا شَذَر مَذَر، ومنه الشَّذْر المُلْتَقَطُ من المعدن لتفرُّقِه، قال[6]:

٢٤٣٣ـ غرائِرُ في كِنٍّ وصَوْنٍ ونَعْمة   يُحَلَّيْنَ ياقوتاً وشَذْراً مُفَقَّرا

الثالث: أنه مِنْ «شَذَر في مقاله» إذا أكثر فيه، قاله أبو البقاء[7]، ومعناه غير لائق هنا. وقال قطرب: «شرذ» بالمعجمة: التنكيل، وبالمهملة التفريق، وهذا يقوِّي قول مَنْ قال: إن هذه المادة ثابتةٌ في لغة العرب.

---

(١) قوله «هي» تكرر سهواً في الأصل.

(٢) البحر ٤/٥٠٩؛ الشواذ ص ٥٠.

(٣) البحر ٤/٥٠٩.

(٤) لعله يعني بالمجاورة أن الدال في الترتيب المعجمي تجاور الذال.

(٥) لحم خراديل: لحم مقطَّعٌ قطعاً وافرة.

(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان فقر، والبحر ٤/٥٠٩. وفقر الخرز: ثقبه.

(٧) الإملاء ٢/٩.

قوله: «مَنْ خَلْفَهم» مفعولُ «شَرِّد». وقرأ[1] الأعمش ـ بخلافٍ عنه ـ وأبو حيوة «مِنْ خلفِهم» جاراً ومجروراً. والمفعولُ على هذه القراءةِ محذوفٌ أي: فَشَرِّدْ أمثالَهم من الأعداء أو ناساً يعملون بعملهم. والضميران في «لعلهم يَذَّكَّرون» الظاهر عَوْدُهما على «مَنْ خلفهم»، أي: إذا رَأَوا ما / حَلَّ [٤٣١/أ] بالناقِضين[2] تذكَّروا. وقيل: يعودان على المُنْقِضين، وليس له معنى طائل.

آ. (٥٨) **قوله تعالى: ﴿فانْبِذْ إليهم﴾**: مفعولُه محذوف، أي: انبِذْ إليهم عهودَهم، أي: اطرَحْها ولا تكترِثْ بها. و«على سواء» حال إمَّا: من الفاعِل أي: انبذها وأنت على طريقٍ قَصْدٍ، أي: كائناً على عدل فلا تَبْغَتْهُمْ بالقتال، بل أَعْلِمْهم به، وإمَّا من الفاعل والمفعول معاً، أي: كائنين على استواء في العلم أو في العداوة. وقرأ العامة بفتح السين، وزيد[3] بن علي بكسرِها، وهي لغةٌ تقدَّمَ التنبيهُ عليها أولَ البقرة[4].

قوله: «إنَّ اللَّـهَ لا يُحِبُّ الخائنين» يُحتمل أن تكون هذه الجملةُ تعليلاً معنوياً للأمر بنبذ العهد على عدل، وهو إعلامُهم، وأن تكونَ مستأنفةً سِيْقَتْ لِذَمِّ مَنْ خان رسول الله صلى الله عليه وسلم ونَقَضَ عهده.

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ﴾**: قرأ[5] ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم «يَحْسَبَنَّ» بياء الغيبة هنا، وفي النور[6] في قوله «لا يَحْسَبَنَّ

---

(١) البحر ٤/٥٠٩؛ الشواذ، ص ٥٠.
(٢) ش: بالناكصين.
(٣) البحر ٤/٥٠٩ ـ ٥١٠.
(٤) لم يُشِرْ إلى شيء. وانظر في لغاتها: اللسان: سوي.
(٥) السبعة، ص ٣٠٧؛ الحجة، ص ٣١٢؛ البحر ٤/٥١٠.
(٦) الآية ٥٧.

الذين كفروا معجزين [في الأرض] » كذلك خلا حَفْصاً[1]. والباقون بتاء الخطاب.

وفي قراءة الغَيْبةِ تخريجاتٌ كثيرة سَبَقَ نظائرُها في أواخر[2] آل عمران. ولا بد مِنْ ذكر ما ينبِّهك هنا على ما تقدَّم فمنها: أن الفعلَ مسندٌ إلى ضميرٍ يُفَسِّره السياق تقديره: ولا يَحْسَبَنَّ هو أي قبيل المؤمنين أو الرسول أو حاسب، أو يكون الضمير عائداً على مَنْ خلفهم. وعلى هذه الأقوالِ فيجوزُ أن يكون «الذين كفروا» مفعولاً أولَ، و «سبقوا» جملة في محل نصب مفعولاً ثانياً. وقيل: الفعلُ مسندٌ إلى «الذين كفروا» ثم اختلفوا[3] هؤلاء في المفعولين: فقال قوم: الأولُ محذوفٌ تقديره: ولا يَحْسَبَنَّهم الذين كفروا سبقوا، فـ «هم» مفعول أول، و «سَبَقوا» في محلِّ الثاني، أو يكون التقدير: لا يَحْسَبنَّ الذين كفروا أنفسَهم سَبَقوا، وهو في المعنى كالذي قبله. وقال قومٌ: بل «أن» الموصولة محذوفة، وهي وما في حيِّزها سادةٌ مَسَدَّ المفعولين، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أنْ سبقوا، فحذفت «أن» الموصولة وبقيت صلتها كقوله «ومِنْ آياته يُريكم»،[4] أي: أن يريكم وقولهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه»[5] وقوله[6]:

٢٤٣٤ــ ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغى ....

ويؤيد هذا الوجهَ قراءةُ عبدالله «أنهم سبقوا». وقال قوم: «بل «سبقوا» في

(١) فحفص قرأ في النور بالتاء.

(٢) انظر: إعرابه للآية ١٨٨.

(٣) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٤) الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٥) مجمع الأمثال ١٢٩/١، ويضرب لمن خَبَرُه خير مِنْ مَرآه.

(٦) تقدم برقم (٥٢١).

محلِّ نصبٍ على الحال، والسادُّ مَسَدَّ المفعولين «أنهم لا يعجزون» في قراءة مَنْ قرأ بفتح «أنهم» وهو ابن عامر، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا سابقين أنهم لا يعجزون، وتكون «لا» مزيدةً ليصح المعنىٰ».

قال الزمخشري(١) بعد ذِكْره هذه الأوجهَ: «وليست هذه القراءةُ التي تَفَرَّد بها حمزةُ بنيِّرة». وقد رَدَّ عليه جماعةٌ(٢) هذا القولَ وقالوا: لم ينفرد بها حمزةُ بل وافقه عليها مِنْ قُرَّاء السبعةِ ابنُ عامر أسنُّ القراءِ وأعلاهم إسناداً، وعاصمٌ في رواية حفص، ثم هي قراءةُ أبـي جعفر المدني شيخِ نـافع وأبـي عبدالرحمن السلمي وابن محيصن وعيسى والأعمش والحسن البصري وأبـي رجاء وطلحة وابن أبـي ليلى. وقد رَدَّ الشيخ(٣) عليه أيضاً أنَّ «لا يحسبَنَّ» واقع على «أنهم لا يُعْجِزون» وتكونُ «لا» صلة بأنه لا يتأتَّى على قراءة حمزة، فإنَّ حمزة يقرأ بكسر الهمزة يعني فكيف تلتئم قراءةُ حمزة على هذا التخريج؟ قلت: هو لم يلتزم التخريج على قراءةِ حمزة في الموضعين: أعني «لا يَحْسَبَنَّ» وقولهم «أنهم لا يعجزون» حتى نُلْزِمه ما ذكر.

وأمَّا قراءةُ الخطاب فواضحةٌ أي: لا تَحْسَبَنَّ يا محمدُ أو يا سامعُ، و «الذين كفروا» مفعولٌ أولُ، والثاني «سبقوا»، وكان قد تقدَّم في آل عمران وجهٌ: أنه يجوز أن يكون الفاعلُ الموصولَ، وإنما أتىٰ بتاءِ التأنيث لأنه بمعنى القوم كقوله: «كَذَّبَتْ قوم نوح»(٤)، وتقدَّمَ لك فيه بحثٌ وهو عائدٌ ههنا.

وأمَّا قراءةُ الباقين في النور ففيها ما ذُكِر ههنا إلا الوجهَ الذي فيه تقديرُ «أنْ» الموصولة لتعذُّرِ ذلك، ولكن يَخْلُفُه وجهٌ آخر لا يتأتى ههنا: وهو أن يكون

---

(١) الكشاف ٢/١٦٥.
(٢) انظر: البحر ٤/٥١٠.
(٣) البحر ٤/٥١٠.
(٤) الآية ١٠٥ من سورة الشعراء.

«الذين كفروا» فاعلاً، و«مُعْجزين» مفعول أول و«في الأرض» الثاني. أي: لا تَحْسَبوا أحداً يعجز الله في الأرض أي بقوته. وأمّا قراءةُ الخطاب فواضحةٌ على ما قدَّمته لك.

وقرأ[1] الأعمش: «ولا يَحْسَبَ الذين كفروا» بفتح الباء. وتخريجها أن الفعلَ مؤكَّد بنون التوكيد الخفيفة، فَحَذَفَها لالتقاء الساكنين، كما يُحْذَفُ له التنوين فهو كقول الآخر[2]:

٢٤٣٥ـ لا تُهينَ الفقيـر عَلَّكَ أَنْ تَرْ　　كَعَ يومـاً والدهـرُ قـد رفعـهْ

أي: لا تهينَنَّ. ونقل[3] بعضهم: «ولا تحسَبِ الذين» من غير توكيدٍ البتة. وهذه القراءةُ بكسرِ الباء على أصل التقاء الساكنين.

قولهم: «انَّهم لا يُعْجِزون» قرأ ابن عامر[4] بالفتح[5]، والباقون بالكسر. فالفتح: إمَّا على حَذْفِ لام العلة، أي: لأنهم. واستبعد أبو عبيد وأبو حاتم قراءة ابن عامر. ووجهُ الاستبعادِ أنها تعليلٌ للنهي أي: لا تَحْسَبَنَّهم فائتين لأنهم لا يُعْجزون، أي: لا يقع منك حسبانٌ لقولهم لأنهم لا يُعْجزون، وإمَّا على أنها بدلٌ من مفعول الحسبان.

وقال أبو البقـاء[6]: «إنه متعلقٌ بتحسب: / إمَّـا مفعولٌ أو بـدلٌ من «سَبَقوا»، وعلى كلا الـوجهين تكون «لا» زائـدةً. وهو ضعيفٌ لوجهين: [٤٣١/ب]

---

(١) البحر ٤/٥١٠.
(٢) تقدم برقم (٤٢٢).
(٣) ذكرها صاحب الكشاف ٢/١٦٥ من دون نسبة.
(٤) السبعة ص٣٠٨؛ الحجة ص٣١٢؛ البحر ٤/٥١٠.
(٥) أي فتح همزة أنَّ.
(٦) الإملاء ٢/٩.

أحدهما: زيادة لا، والثاني: أن مفعول «حَسِب» إذا كان جملةً وكان مفعولاً ثانياً كانت «إنَّ» فيه مكسورة لأنه موضعُ ابتداء وخبر».

قوله: «لا يُعْجزون» العامَّةُ بنون واحدة خفيفةٍ مفتوحةٍ وهي نونُ الرفع. وقرأ[1] ابن محيصن «يُعْجِزوني» بنونٍ واحدةٍ بعدها ياء المتكلم، وهي نون الوقاية أو نون الرفع. وقد تقدَّم الخلافُ في ذلك في سورة الأنعام في «أتحاجُّوني»[2]. قال الزجاج[3]: «الاختيارُ الفتحُ في النون، ويجوز كسرُها على أن المعنى: لا يُعْجزونني، وتُحْذف النونُ الأولى لاجتماع النونين كما قال عمر بن أبي ربيعة[4]:

٢٤٣٦ـ تراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني

وقال متمم بن نويرة[5]:

٢٤٣٧ـ ولقد عَلِمْتِ ولا محالةَ أنني للحادثات فهل تَرَيْني أجزعُ

قال الأخفش في هذا البيت[6]: «فهذا يجوز على الاضطرار».

وقرأ ابن محيصن أيضاً «يُعْجِزونِّ» بنون مشددة مكسورةٍ، أدغم نونَ الرفع في نون الوقاية وحذف ياء الإضافة مُجْتزِئاً عنها بالكسرة. وعنه أيضاً فتحُ العين وتشديدُ الجيم وكسر النون، مِنْ «عَجَّز» مشدَّداً. قال أبو جعفر[7]:

---

(١) البحر ٤/٥١٠؛ الشواذ ص ٥٠.
(٢) الآية ٨٠ من سورة الأنعام.
(٣) معاني القرآن له ٢/٤٦٧.
(٤) كذا في الأصل، والصواب أنه لعمرو بن معد يكرب وتقدم البيت برقم (٧٥٠).
(٥) ابن عطية ٨/٨٨؛ البحر ٤/٥١١.
(٦) لم يستشهد الأخفش في «معاني القرآن» بهذا البيت، وإنما استشهد بما قبله على أنه حذف النون الآخرة فحسب.
(٧) أبو جعفر النحاس ولم يرد هذا القول في «إعراب القرآن».

«وهذا خطأٌ من وجهين أحدهما: أن معنى عجَّزه ضعَّفه وضعَّف أمره، والآخر: كان يجب أن يكون بنونين» قلت: أمَّا تخطئة النحاسِ له فخطأٌ، لأن الإتيان بالنونين ليس بواجب، بل هو جائز، وقد قرىء به في مواضع في المتواتر سيأتي بعضُها. وأما عجَّز بالتشديد فليس معناه مقتصراً على ما ذكر بل نَقَل غيرُه من أهل اللغة أن معناه نسبتي إلى العجز، وأن معناه بَطَّأ وثبَّط، والقراءة معناها لائقٌ بأحد المعنيين. وقرأ طلحة بكسر النونِ خفيفةً.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿مِنْ قوةٍ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال، وفي صاحبها وجهان أحدهما: أنه الموصولُ. والثاني: أنه العائد عليه، إذ التقدير: ما استطعتموه حال كونه بعضَ القوة. ويجوز أن تكونَ «مِنْ» لبيان الجنس. و«رباط» جوَّزوا فيه أن يكون جمعاً لـ «رَبْط» مصدر رَبَط يَرْبُط نحو: كَعْب وكِعاب، وكلب وكِلاب، وأن يكون مصدراً لـ «رَبَط» نحو: صاح صِياحاً قالوا: لأن مصادر الثلاثي لا تنقاس، وأن يكونَ مصدرَ «رابط». ومعنى المفاعلة أنَّ ارتباط الخيل يفعله كلُّ واحد لفعل الآخر، فيرابط المؤمنون بعضهم بعضاً، قال معناه ابن عطية[1]. قال الشيخ[2]: «قوله «مصادرُ الثلاثي غيرِ المزيد لا تنقاس» ليس بصحيح، بل لها مصادرُ منقاسةٌ ذكرها النحويون» قلت: في المسألة خلافٌ مشهور، وهو لم ينقل الإجماعَ على عَدَمِ القياس حتى يَرُدَّ عليه بالخلاف، فإنه قد يكون اختار أحدَ المذاهب وقال به، فلا يُردُّ عليه بالقول الآخر. وقال الزمخشري[3]: «والرِّباط: اسم للخيل التي تُرْبَطُ في سبيل الله، ويجوز أن يُسَمَّى بالرباط الذي هو بمعنى المرابطة، ويجوز أن

(١) المحرر ١٠١/٨، وعبارته: «فإذا ربط كل منهم فرساً لأجل صاحبه فقد حصل بينهم رباط».

(٢) البحر ٥١٢/٤.

(٣) الكشاف ١٦٥/٢.

يكونَ جمعَ رَبيط، يعني بمعنى مربوط كفَصِيل وفِصال»(1). والمصدر هنا مضافٌ لمفعول له.

قوله: «تُرْهبونَ» يجوز أن يكونَ حالاً من فاعل «أعِدُّوا» أي: حَصِّلوا لهم هذا حالَ كونكم مُرْهِبين، وأن يكون حالاً من مفعوله وهو الموصولُ أي: أعِدُّوه مُرْهَباً به، وجاز نسبتُه لكلٍّ منها لأنَّ في الجملة ضميرَيْهما، هذا إذا أَعَدْنا الضمير من «به» علىٰ «ما» الموصولة. أمَّا إذا أَعَدْناه على الإعدادِ المدلول عليه بأَعِدُّوا، أو على الـرِّباط، أو على القوة بتأويل الحَوْل فلا يتأتَّى مجيئُها من الموصول. ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «لهم» كذا نقله الشيخ عن غيره فقال(2): «وتُرْهبون قالوا: حال من ضمير «أعِدُّوا» أو من ضمير «لهم» ولم يَتَعَقَّبْه بنكير، وكيف يَصِحُّ جَعْلُه حالاً من الضميـر في «لهم» ولا رابط بينهما؟ ولا يَصِحُّ تقديرُ ضمير في جملة «تُرْهبون» لأَخْذِه معمولَه.

وقرأ(3) الحسن ويعقوب ورواها ابن عقيل عن أبـي عمرو «تُرَهِّبون» مضعَّفاً عدَّاه بالتضعيف كما عدَّاه العامة بالهمزة، والمفعول الثاني على كلتا القراءتين محذوف لأن الفعل قبل النقل بالهمزة / أو بالتضعيف متعدٍّ لواحد نحو: رَهَّبْتُك، والتقدير: تُرَهِّبون عدوَّ الله قتالكم أو لقاءَكم. وزعم أبو حاتم أنَّ أبا عمرو نَقَلَ قراءةَ الحسن بياء الغيبة وتخفيف «يُرْهبون» وهي قراءة واضحة، فإن الضميرَ حينئذٍ يَرْجع إلى من يرجع إليه ضمير «لهم»، فإنهم إذا خافوا خَوَّفوا مَنْ وراءهم. [432/أ]

(1) الفصل: ولد الناقة بعد فطامه.
(2) البحر 4/512.
(3) البحر 4/512.
(4) البحر 4/512.

وقرأ[1] الحسن وأبو حيوة ومالك بن دينار «ومن رُبُط» بضمتين، وعن الحسن أيضاً رُبْط بضم وسكون، وذلك نحو كتاب وكُتُب. قال ابن عطية[2]: «وفي جَمْعِه وهو مصدرٌ غيرُ مختلفٍ نظرٌ». قلت: لا نُسَلِّم والحالةُ هذه أنه مصدر، بل حكى أبو زيد أن «رِباطاً» الخَمْسُ من الخيل فما فوقَها وأن جمعها «رُبُط»، ولو سُلِّم أنه مصدرٌ فلا نُسَلِّم أنه لم تختلف أنواعُه، وقد تقدَّم أن «رباطاً» يجوز أن يكون جمعاً لرَبْط المصدر، فما كان جواباً هناك فهو جوابٌ هنا.

قوله: «عدوَّ اللَّـهِ» العامَّة قرؤوه بالإضافة، وقرأه السلميُّ[3] منوناً، و «لله» بلام الجر، وهو[4] مفرد والمراد به الجنس فمعنـاه أعداء لله. قال صاحب «اللوامح»: «وإنما جَعَله نكَرةً بمعنى العـامَّة، لأنهـا نكرة أيضـاً لم تتعرَّفْ بالإضافة إلى المعرفة؛ لأنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يتعرَّف ذلك وإن أُضيف إلى المعارف، وأمَّا «وعدوَّكم» فيجوز أن يكونَ كذلك نكرةً، ويجوز أن يتعرَّف لأنه قد أُعيد ذِكْره، ومثله: «رأيت صاحباً لكم، فقال لي صاحبكم». يعني أن «عدوًّا» يجوز أن يُلْمَحَ فيه الوصفُ فلا يتعرَّفُ وأن لا يُلْمَحَ فيتعرَّفَ.

قوله: «وآخرين» نسقٌ على «عدو الله» و «من دونهم» صفةٌ لـ «آخرين». قال ابن عطية[5]: «من دونهم» بمنزلة قولك «دون أن يكون هؤلاء» فـ «دون» في كلام العرب و «من دون» تقتضي عدمَ المذكور بعدها من النازلة التى فيها

---

(١) البحر ٥١٢/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٢) المحرر ١٠١/٨.

(٣) البحر ٥١٢/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٤) أي عدو.

(٥) المحرر ١٠٣/٨.

القول، ومنه المثل: «وأُمِرَّ دون عُبَيْـدَةَ الوَذَمُ»[1] يعني أن الظرفيةَ هنا مجازية، لأن «دون» لا بد أن تكونَ ظرفاً حقيقةً أو مجازاً.

قوله: «لا تَعْلمونهم، اللَّـهُ يَعْلَمهم» في هذه الآية قولان، أحدهما: أنَّ «علم» هنا متعديةٌ لواحدٍ، لأنها بمعنى عرف ولذلك تَعَدَّتْ لواحد. والثاني: أنها على بابها فتتعدى لاثنين، والثاني: محذوف، أي: لا تَعْلَمونهم قارعين أو محاربين. ولا بد هنا من التنبيه على شيء: وهو أن هذين القـولين[2] لا يجوز أن يكونا في قوله «الله يَعْلمهم»، بل يجب أن يقال: إنها المتعدية إلى اثنين، وإن ثانيهما محذوف، لِما تقدم لك من الفرق بين العِلْم والمعرفة، منها: أنَّ المعرفة تستدعي سَبْقَ جهل، ومنها: أن متعلقها الذوات دون النسب، وقد نصَّ العلماء على أنه لا يجوز أن يُطْلَقَ ذلك ــ أعني الوصفيةَ بالمعرفةِ ــ على الله تعالىٰ.

آ. (٦١) **قوله تعالى: ﴿وإن جَنَحوا﴾**: الجُنوح: المَيْل، وجَنَحت الإبلُ: أمالَتْ أعناقها، قال ذو الرمة[3]:

٢٤٣٨ــ إذا ماتَ فوق الرَّحْلِ أَحْيَيْتُ روحَه ... بذكراكِ والعِيسُ المَراسِيلُ جُنَّحُ

ويقال: جَنَح الليلُ: أقبل. قال النضر بن شميل: «جَنَح الرجـل إلى فلان ولفلان: إذا خضع له». والجُنوح: الاتِّباع أيضاً لتضمُّن الميلِ، قال النابغة يصف طيراً يتبع الجيش[4]:

---

(١) يُضرب مثلاً للرجل يُقطع الأمرُ دونَه. والوذم: سيور تُشَدُّ بها أطراف خشبتَيْ الدَّلْو. انظر: جمهرة الأمثال ١/١٦٥.

(٢) أي المذهبين في إعراب الآية.

(٣) ديوانه ٢/١٢١٥. اللسان: جنح. العيس: الإبل البيض. المراسيـل: السِّراع في سهولة.

(٤) ديوانه ص ٥٧؛ وتفسير الطبري ١٤/٤٠؛ وابن عطية ٨/١٠٤؛ والبحر ٤/٥١٣.

٢٤٣٩ـ جَوانحَ قد أيقَنَّ أنَّ قبيلَه   إذا ما التقى الجمعانِ أولُ غالبِ

ومنه «الجوانح» للأضلاع لمَيْلِها على حَشْوة الشخص، والجناح من ذلك لميلانه على الطائر. وقد تقدَّم الكلام على شيء من هذه المادة في البقرة(١). وعلى «السِّلم»(٢).

وقرأ(٣) أبو بكر عن عاصم هنا بكسرِ السين، وكذا في القتال(٤): «وتَدْعوا إلى السلم». وافقه حمزة على ما في القتال. و«للسِّلْم» متعلق بـ «جَنَحوا» فقيل: يَتَعدَّى بها وبـ إلى. وقيل: هي هنا بمعنى إلى. وقرأ(٥) الأشهب العقيلي «فاجنُحْ» بضم النون وهي لغة قيس، والفتح لغة تميم. والضمير في «لها» يعود على «السلم» لأنها تذكَّر وتؤنَّث. ومن التأنيث قولُه(٦):

٢٤٤٠ـ وأَقْنَيْتُ للحربِ آلاتِها   وأَعْدَدْتُ للسِّلْم أوزارَها

/ وقال آخر(٧): [٤٣٢/ب]

٢٤٤١ـ السِّلْمُ تأخذ منها ما رَضِيْتَ به   والحربُ يَكْفيك من أنفاسها جُرَعُ

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكون «مَنْ» مرفوعَ المحلِّ عطفاً على الجلالة، أي: يكفيك الله والمؤمنون، وبهذا

---

(١) الآية ١٥٨ من سورة البقرة.
(٢) وردت المادة في آيات كثيرة متقدمة منها في سورة البقرة الآيات ١١٢، ٢٣٣.
(٣) السبعة ص ٣٠٨؛ الحجة ص ٣١٢.
(٤) وهي سورة محمد صلى الله عليه وسلم: «فلا تَهِنوا وتَدْعُوا إلى السِّلْمِ» الآية ٣٥.
(٥) البحر ٤/٥١٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٤/٥١٣.
(٧) تقدم برقم (٩٠٨).

فسَّر الحسن البصريّ وجماعة، وهو الظاهر، ولا مَحْذورَ في ذلك من حيث المعنىٰ، وإن كان بعضُ الناسِ استَصْعَبَ كونَ المؤمنين يكونون كافِين النبي صلى الله عليه وسلم وتأوَّل الآيةَ على ما سنذكره.

الثاني: أن «مَنْ» مجرورةُ المحلِّ عطفاً على الكاف في «حَسْبُك» وهو رأيُ الكوفيين[١]، وبهذا فسَّر الشعبي وابن زيد، قالا: معناه: وحسبُ مَن اتَّبعك. الثالث: أن محلَّه نصبٌ على المعيَّة. قال الزمخشري[٢]: «ومَن اتبعك»: الواو بمعنى مع، وما بعده منصوبٌ. تقول: «حَسْبُك وزيداً درهمٌ» ولا تَجُرُّ؛ لأن عطفَ الظاهرِ المجرورِ على المُكْنى ممتنعٌ. وقال[٣]:

٢٤٤٢ـ .... فَحَسْبُكَ والضحاكَ سيفٌ مُهَنَّدُ

والمعنىٰ: كفاك وكفى تُبَّاعَك المؤمنين [اللَّهُ][٤] ناصراً»، وقال الشيخ[٥]: «وهذا مخالف كلامَ سيبويه فإنه قال: «حَسْبُك وزيداً درهمٌ» لَمَّا كان فيه معنى كفاك، وقَبُح أن يَحْملوه على المضمر نَوَوا[٦] الفعل كأنه قال: بحسبك[٧] ويُحْسِب أخاك [درهمٌ][٨] »، ثم قال: «وفي ذلك الفعل المضمرِ ضميرٌ[٩] يعودُ على الدرهمِ، والنيةُ بالدرهم التقديمُ، فيكون مِنْ عطفِ الجمل. ولا يجوزُ أن يكونَ من باب الإعمال، لأنَّ طلبَ المبتدأ للخبر وعملَه

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٦٣.
(٢) الكشاف ٢/١٦٧.
(٣) تقدم برقم (٤٩٤).
(٤) من الكشاف.
(٥) البحر ٤/٥١٦. وانظر: الكتاب ١/١٥٦.
(٦) في الأصل «دون» والتصحيح من الكتاب والبحر ونسخة ش.
(٧) الكتاب: حسبك.
(٨) من الكتاب والبحر.
(٩) البحر: فاعل.

فيه ليس من قبيل طلب الفعل أو ما جرى مَجْراه ولا عمله فلا يُتَوَّهم ذلك فيه».

قلت: وقد سبق الزمخشري إلى كونه مفعولاً معه الزجاج[١]، إلا أنه جَعَل «حسب» اسمَ فعلٍ فإنه قال: «حسبُ: اسمُ فعلٍ، والكافُ نصبٌ، والواو بمعنى مع» وعلى هذا يكون «اللَّهُ» فاعلاً، وعلى هذا التقدير يجوز في «ومَنْ» أن يكونَ معطوفاً على الكاف؛ لأنها مفعول باسم الفعل لا مجرورٌ؛ لأن اسم الفعل لا يُضاف. ثم قال الشيخ[٢]: «إلا أن مذهب الزجاج خطأٌ لدخولِ العواملِ على «حَسْب» نحو: بحَسْبك درهم»، وقال تعالى: «فإنَّ حَسْبَكَ اللَّـهُ»[٣]، ولم يَثْبُتْ في موضعٍ كونُه اسمَ فعلٍ فيُحْمل هذا عليه».

وقال ابن عطية[٤] بعدما حكىٰ عن الشعبي وابن زيد ما قَدَّمْتُ عنهما من المعنىٰ: «فـ «مَنْ» في هذا التأويل في محلِّ نصب عطفاً على موضع الكاف؛ لأن موضعَها نصبٌ على المعنى بـ «يكفيك» الذي سَدَّتْ «حَسبك» مَسَدَّه». قال الشيخ[٥]: «هذا ليس بجيد؛ لأن «حَسْبك» ليس ممَّا تكونُ الكافُ فيه في موضع نصب بل هذه إضافة صحيحة ليست مِنْ نصب، و «حسبك» مبتدأ مضافٌ إلى الضمير، وليس مصدراً ولا اسم فاعل، إلا إنْ قيل إنه عطف على التوهم، كأنه تَوَهَّم أنه قيل: يكفيك الله أو كفاك الله، لكن العطفَ على التوهُّم لا ينقاسُ، والذي ينبغي أن يُحمل عليه كلامُ الشعبي وابنِ زيد أن تكون «مَنْ» مجرورةً بـ «حَسْب» محذوفةً لدلالة «حَسْبك» عليها كقوله[٦]:

---

(١) عبارة الزجاج في معاني القرآن ٢/٤٦٨ «وأما من نصب فعلى تأويل الكاف، المعنى: فإن الله يكفيك ويكفي من اتبعك من المؤمنين».

(٢) البحر ٤/٥١٦.

(٣) الآية ٦٢ من سورة الأنفال.

(٤) المحرر ٨/١٠٧.

(٥) البحر ٤/٥١٥.

(٦) البيت لأبي دؤاد الإيادي وهو في ديوانه ص ٣٥٣؛ والكتاب ١/٣٣؛ وأمالي الشجري ١/٢٩٦؛ وابن يعيش ٣/٢٦؛ والهمع ٢/٥٢؛ والدرر ٢/٦٥.

٢٤٤٣ـ أكلَّ امرىء تحسبين امرَأً ونارٍ توقَّدُ بالليل ناراً

أي: وكلِّ نارٍ، فلا يكونُ من العطف على الضمير المجرور». قال ابن عطية[١]: «وهذا الوجهُ مِنْ حَذْفِ المضاف مكروهٌ، بابُه ضرورةُ الشعر». قال الشيخ: «وليس بمكروهٍ ولا ضرورة، بل أجازه سيبويه[٢] وخَرَّج عليه البيتَ وغيرَه من الكلام»، قلت: قوله: «بل إضافةٌ صحيحة ليست من نصب» فيه نظر لأن النحويين على أنَّ إضافةَ «حسب» وأخواتِها إضافةٌ غيرُ محضة، وعَلَّلوا ذلك بأنها في قوةِ اسمِ فاعلٍ ناصبٍ لمفعولٍ به، فإن «حَسْبك» بمعنى كافيك وغيرك بمعنى مُغايرك، وقيد الأوابد بمعنى مقيِّدها قالوا: ويدل على ذلك أنها تُوصف بها النكرات فقال: «مررت برجلٍ حَسْبِك من رجلٍ».

وجَوَّز أبو البقاء[٣] فيه الرفعَ من ثلاثة أوجه أحدها: أنه نسقٌ على [٤٣٣/أ] الجلالةِ كما تقدَّم، إلا أنه قال: فيكون خبراً آخر كقولك: «القائمان / زيد وعمرو، ولم يُثَنِّ «حَسْبك» لأنه مصدرٌ. وقال قوم: هذا ضعيفٌ؛ لأن الواوَ للجمع ولا يَحْسُن ههنا، كما لا يَحْسُن في قولهم: «ما شاء الله وشئت». و «ثم» هنا أولى»، قلت: يعني أنه من طريق الأدب لا يؤتى بالواو التي تقتضي الجمع، بل تأتي بـ «ثم» التي تقتضي التراخي، والحديثُ دالٌّ على ذلك. الثاني: أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف تقديرُه: وحسب[٤] مَنْ اتبعك. والثالث: هو مبتدأ والخبر محذوف تقديره: ومَن اتبعك كذلك أي: حسبهم الله.

وقرأ[٥] الشعبي «ومَنْ» بسكون النون» «أَتْبَعَك» بزنة أَكْرمك.

---

(١) المحرر ١٠٧/٨.
(٢) الكتاب ٣٣/١.
(٣) الإملاء ١٠/٢.
(٤) الإملاء: وحسبك.
(٥) البحر ٥١٦/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

آ. (٦٥) قوله تعالى: ﴿حَرِّض﴾: أي حُضَّ وحُثَّ. يقال: حَرَّض وحَرَّش وحَرَّك بمعنـىً واحد. وقال الهروي: «يقال حارَضَ على الأمر وأَكَبَّ وواكب وواظب وواصَبَ بمعنًى قيل: وأصله مِن الحَرَض وهو الهلاك قال(١):

٢٤٤٤ـ إني امرؤ رابني همٌّ فأَحْرَضني حتى بُلِيْتُ وحتى شفَّني سَقَم

قال أبو إسحاق(٢): «تأويل التحريض في اللغة أن يُحَثَّ الإنسـانُ على شيءٍ حتى يُعْلَمَ منه أنه حارضٌ، والحارضُ المقارِبُ للهلاك»، واستبعد الناسُ هذا منه. وقد نحا الزمخشري(٣) نحوه فقال: «التحريضُ: المبالغَةُ في الحثِّ على الأمر، من الحَرَض، وهو أن يَنْهكه المرض ويتبالغَ فيه حتى يُشْفِيَ على الموت أو تُسَمِّيه حَرَضاً وتقول: ما أراك إلا حَرَضاً».

قوله: «إن يكنْ منكم عِشْرون صابرون» الآيات: أثبت في الشرط الأول قيداً وهو الصبرُ وحَذَفَ من الثاني، وأثبت في الثاني قيداً وهو كونُهم مِن الكفرة وحَذَف من الأول. والتقدير: مئتين من الذين كفروا ومئة صابرة، فحذف من كلٍ منهما ما أثبتَ في الآخر وهو في غاية الفصاحة.

وقرأ الكوفيون(٤): «وإن يكنْ منكم مئة يَغْلبوا» «فإن يكنْ منكم مئة صابرة» بتذكير «يكن» فيهما. ونافـع وابن كثير وابن عـامر بتـأنيثه فيهمـا، وأبو عمرو في الأولى كالكوفيين، وفي الثانية كالباقين. فَمَنْ ذَكَّرَ فللفَصْل بين الفعل وفاعله بقوله «منكم»؛ ولأن التأنيث مجازي، إذ المراد بالمئة الذُّكور. ومن أنَّث فلأجلِ الفصلِ، ولم يلتفت للمعنى ولا للفصل. وأمَّا أبو عمرو

---

(١) تقدم برقم (١٦٢٦).
(٢) وهو الزجاج في معاني القرآن ٢/٤٦٩.
(٣) الكشاف ٢/١٦٧.
(٤) السبعة ص ٣٠٨؛ الحجة ص ٣١٣؛ البحر ٤/٥١٧.

فإنما فرَّق بين الموضعين فَذَكَّر في الأول لِما ذكر، ولأنَّه لحَظَ قولَه «يَغْلبوا»، وأنَّث في الثاني لقوة التأنيث بوصفِه بالمؤنث في قوله «صابرة».

وأمَّا «إنْ يكنْ منكم عشرون» «وإن يكنْ منكم ألْفٌ»، فبالتذكير عند جميع القرَّاء إلا الأعرج[1] فإنه أنَّث المسند إلى «عشرون».

وقرأ الأعمش[2]: «حَرِّصْ» بالصاد المهملة وهو من الحِرْص، ومعناه مقاربٌ لقراءة العامة. وقرأ[3] المفضل عن عاصم: «وعُلِم» مبنياً للمفعول، و «أن فيكم ضعفاً» في محل رفع لقيامه مقامَ الفاعل، وهو في محلٍّ نصبٍ على المفعولِ به في قراءة العامَّة لأنَّ فاعلَ الفعلِ ضميرٌ يعودُ على الله تعالى. و «يكن» في هذه الأماكن يجوز أن تكون التامَّةَ فـ «منكم»: إمَّا حالٌ من «عشرون» لأنها في الأصل صفةٌ لها، وإمَّا متعلق بنفس الفعل لكونه تاماً، وأن تكونَ الناقصةَ، فيكون «منكم» الخبرَ، والمرفوعُ الاسمَ وهو «عشرون» و «مئة» و «ألف».

قوله: «ضعفاً» قرأ[4] عاصم وحمزة هنا وفي الروم[5] في كلماتها الثلاث: «اللّـهُ الذي خَلَقكم مِنْ ضعف، ثم جَعَل من بعد ضعفٍ قوة، ثم جَعَلَ من بعد قوةٍ ضعفاً» بفتح الضاد، والباقون بضمها، وعن حفص وحدَه خلافٌ في الروم خاصةً. وقرأ عيسى بن عمر «ضُعُفاً» بضم الفاء والعين، وكلُّها مصادرُ. وقيل: الضَّعْفُ بالفتح في الرأي والعقل، والضم في البدن، وهذا قول الخليل بن أحمد، هكذا نقله الراغب[6] عنه. ولمَّا نقل ابن عطية[7] هذا عن

(١) البحر ٥١٧/٤.
(٢) البحر ٥١٧/٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٣) البحر ٥١٧/٤.
(٤) السبعة ص ٣٠٨؛ الحجة، ص ٣١٣؛ البحر ٥١٧/٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٥) الآية ٥٤.
(٦) المفردات ص ٢٩٦.
(٧) المحرر ١١١/٨.

الثعالبـي قال: «هذا القول تردُّه القراءة». وقيل: هما بمعنى واحد، لغتان: لغـةُ الحجاز الضمُّ، ولغـة تميم الفتح، نقله أبو عمرو فيكونان كالفَقْـر والفُقر، والمَكْث والمُكث، والبُخْـل والبَخَل. وقـرأ ابن عباس فيمـا حكىٰ عنه النقاش وأبـو جعفر: ضُعَفاء جمعاً علـى فُعَلاء كظَريف وظُرَفاء. وقـد نَقَلْت عن القرَّاء كلاماً كثيراً فـي هذا الحرف فـي شرح «حرز الأماني» فإنـه أليقُ بـه من هذا فعليك بـه.

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿أن يكون له أَسْرىٰ﴾**: قرأ[١] أبو عمرو «تكون» بالتأنيث مراعاةً لمعنى الجماعة. والباقون / بالتذكير مراعاةً للفظ الجمع. والجمهورُ هنا على «أَسْرى» وهو قياس فعيل بمعنى مفعول دالاً على أنه كجريح وجَرْحى. وقرأ[٢] ابن القعقاع والمفضَّل عن عاصم «أُسَارى» شبَّهوا «أسير» بكَسْلان فجمعوه على فُعالَىٰ ككُسالى، كما شبَّهوا به «كسلان» فجمعوه على كَسْلى. وقد تقدَّم القولُ فيهما في البقرة محققاً[٣]. [٤٣٣/ب]

وقوله: «يُثْخِن» قرأ العامـة «يُثْخن» مخففاً عـدُّوه بالهمـزة، وقرأ[٤] أبـو جعفر ويحيـى بن وثـاب ويحيـى بن يعمر «يُثَخِّن» بـالتشديـد، عـدَّوْه بالتضعيف وهو مشتقٌّ من الثَّخانة،وهي الغِلْظ والكثافة في الأجسام، ثم يُستعار ذلك في كثرة القتل والجراحات فيقال: أَثْخَنَتْه الجراح أي: أثقلته حتى أَثْبَتَتْه، ومنه «حتى إذا أَثْخَنْتموهم»[٥]. وقيل: حتى تقهر. والإثخان: القهر. أنشد المفضل[٦]:

---

(١) السبعة، ص ٣٠٩؛ الحجة ص ٣١٣؛ البحر ٥١٨/٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٢) البحر ٥١٨/٤.
(٣) انظر إعرابه للآية ٨٥ من سورة البقرة.
(٤) البحر ٥١٨/٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٥) الآية ٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.
(٦) لم أهتد إلى قائله،وهو في القرطبي ٤٨/٨.

٢٤٤٥ـ تُصَلِّي الضُّحى ما دهرُها بتعبُّدٍ وقد أَثْخَنَتْ فرعونَ في كفره كفرا

كذا أنشده الهرويُّ شاهداً على القهر وليس فيه معنى، إذ المعنى على الزيادة والمبالغةِ المناسِبةِ لأصل معناه وهي الثَّخانة ويقال منه: ثَخُنَ يَثْخُنُ ثَخانةً فهو ثَخِين، كظَرُف يَظْرُف ظَرافةً فهو ظريف.

قوله: «واللَّـهُ يريد الآخرةَ» الجمهور على نصب «الآخرة»، وقرأ[1] سليمان بن جماز المدني بجرها، وخُرِّجت على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جَرِّه. وقدَّره بعضهم: عَـرَض الآخرة، فعيب عليه إذ لا يحسن أن يقال: والله يريد عرض الآخرة، فأصلحه الزمخشري[2] بأنْ جَعَله كذلك لأجل المقابلة قال «يعني ثوابها». وقدَّره بعضُهم بأعمال أو ثواب. وجعله أبو البقاء[3] كقول الآخر[4]:

.... ونـارٍ تَـوَقَّـدُ بـالليـلِ نـارا

وقدَّر المضاف «عَرَض الآخرة». قال الشيخ[5]: «ليست الآيةُ مثلَ البيت فإنه يجوز ذلك إذا لم يُفْصل بين حرف العطف[6] وبين المجرور بشيء كالبيت، أو يُفصل بـ «لا» نحو: «ما مثل زيد ولا أخيه يقولان ذلك»، أمَّا إذا فُصِل بغيرها كهذه القراءةِ فهو شاذٌّ قليل».

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿مِمَّا غَنِمْتُمْ﴾: يجوز أن تكون مصدريةً،

---

(١) البحر ٤/٥١٨.
(٢) الكشاف ٢/١٦٨.
(٣) الإملاء ٢/١٠.
(٤) تقدم برقم (٢٤٤٣).
(٥) البحر ٤/٥١٩.
(٦) لم يكرر «بين» في البحر.

والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ. ويجوز أن تكونَ بمعنى الذي، وهـو في المعنى كالذي قبله، والعائد على هذا محذوف.

قوله: «حَلالاً» نصبٌ على الحال: إمَّا من «ما» الموصولة أو مِنْ عائدِها إذا جعلناها اسميةً. وقيل: هو نعتُ مصدرٍ محذوف أي: أكلاً حلالاً.

قوله: «واتقوا اللَّـهَ» قال ابن عطية[1]: «وجاء قوله: «واتقوا الله»اعتراضاً فصيحاً في أثناء القول، لأنَّ قولَه: «إن الله غفور رحيم» متصلٌ بقوله: «فكُلوا ممَّا غَنِمْتُم» يعني أنه متصلٌ به من حيث إنه كالعلة له.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿من الأَسْرىٰ﴾**: قرأه[2]أبو عمرو بزنة فُعالىٰ، والباقون بزنة فَعْلَى وقد عُرِفَ ما فيهما. ووافق أبا عمروٍ قتادةُ ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق وأبو جعفر. واختُلف عن الحجدري والحسن. وقرأ ابن محيصن «مِنْ أَسْرى» منكَّراً.

قوله: «يُـؤْتِكم» جواب الشرط. وقرأ[3] الأعمش: «يُثِبْكم» من الثواب. وقرأ[4] الحسن وأبو حيـوة وشيبة وحميد «ممَّا أَخَذَ» مبنياً للفاعل، وهو الله تعالىٰ.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿وإن يُريدا﴾**: الضمير يعود على الأَسْرىٰ لأنهم أقربُ مذكور. وقيل: على الجانحين[5]. وقيل: على اليهود. وقيل: على كفار قريش.

آ. (٧٢) **قوله تعالى: ﴿فعليكم النصرُ﴾**: مبتدأ وخبر، أو فعل

---

(١) المحرر ١١٦/٨.
(٢) السبعة ص ٣٠٩؛ الحجة ص ٣٠٩؛ البحر ٥٢١/٤.
(٣) البحر ٥٢١/٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٤) البحر ٥٢١/٤؛ الشواذ ص ٥٠.
(٥) في قوله: «وإن جنحوا للسلم» في الآية ٦١.

وفـاعل عنـد الأخفش، ولفظةُ «على» تُشْعِـرُ بالـوجوب. وكـذلـك قـدَّره الزمخشري[1] وشبَّهه بقوله[2]:

٢٤٤٦ـ على مُكْثريهم رِزْقُ مَنْ يَعْتريهم   وعند المُقِلِّين السماحةُ والبَذْلُ

قوله: «مِنْ ولايتهم» قرأ حمزة[3] هنا وفي الكهف[4]: «الولاية لله» هو والكسائي بكسر الواو. والباقون بفتحها فقيل: لغتان. وقيل: بالفتح مِن المَـوْلَى، يقال: مَـوْلى بيِّن الوَلايـة، وبالكسـر مِنْ وِلاية السلطان، قـاله أبو عبيدة[5]. وقيل: بالفتح مِنَ النُّصْرَة والنسب، وبالكسر من الإمارة قاله الزجاج[6]. قال: «ويجوز الكسرُ لأنَّ في تَوَلِّي بعضِ القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل، وكلُّ ما كان من جنس الصناعة مكسـورٌ مثل الخِيـاطة والقِصارة. وقد خَطَّأ / الأصمعيُّ قراءةَ الكسرِ، وهو المُخْطِىءُ لتواترها. [٤٣٤/أ]

وقال أبو عبيد: «والذي عندنا الأَخْذُ بالفتـح في هذين الحـرفين[7]، لأنَّ معناهما مِنَ الموالاة في الدين». وقال الفارسي[8]: «الفتحُ أَجْود لأنها في الدين»، وعَكَس الفراء[9] هذا فقال: «يُـريـد مِنْ مواريثهم، بكسر الواو أحبُّ[10]

---

(١) الكشاف ٢/١٧٠ غير أن البيت المذكور لم يرد في مطبوعة الكشاف في هذا الموضع.

(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ١١٤ والبحر ٤/٥٢٢. مكثريهم: مياسيرهم. ويعتريهم: يطلب منهم.

(٣) السبعة ص ٣٠٩؛ الحجة ص ٣١٤؛ البحر ٤/٥٢٢.

(٤) الآية ٤٤ «هنالك الولاية لله».

(٥) المجاز ١/٢٥١.

(٦) ليس في معاني القرآن.

(٧) أي هنا وفي الكهف.

(٨) الحجة (خ) ٣/٩٦.

(٩) معاني القرآن ١/٤١٨.

(١٠) في مطبوعة الفراء: أعجب.

إليَّ من فتحها، لأنها إنما تفتح إذا كانت نصرة، وكان الكسائي يذهب بفتحها إلى النصرة، وقد سُمع الفتح والكسر في المعنيين جميعاً». وقرأ[1] السلمي والأعرج «واللـهُ بما يعملون» بالياء للغيبة، وكأنه التفات أو إخبار عنهم.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿إنْ لا تَفْعَلوه﴾: الهاءُ تعود: إمَّا على النصر أو الإرث أو الميثاق أي: حِفْظه، أو على جميع ما تقدَّم ذِكْرُه، وهو معنى قول الزمخشري[2] «إنْ لا تَفْعلوا ما أَمَرْتُكم به». والعامة قرؤوا[3] [كبير][4] بالباء الموحدة. وقرأ[5] الكسائي فيما حكى عنه أبو موسى الحجازي[6]: «كثير» بالثاء المثلثة، وهذا قريبٌ ممَّا في البقرة[7] وهو يقرؤها كذلك.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿والذين آمنوا وهاجروا﴾: زعم بعضهم أن هذه الجملةَ تكرارٌ للتي قبلها، وليس كذلك، فإن التي قبلها تضمَّنَتْ ولايةَ بعضِهم لبعض، وتقسيمَ المؤمنين إلى ثلاثة أقسام، وبيان حكمهم في ولايتهم وتناصرهم، وهذه تضمَّنت الثناء والتشريف والاختصاص، وما آل إليه حالُهم من المغفرة والرزق الكريم.

---

(١) البحر ٤/٥٢٢.
(٢) الكشاف ٢/١٧٠.
(٣) في الأصل: «قرأ»، وهو سهو، والتصحيح من ش.
(٤) سقطت من الأصل، وهي من قوله: «وفساد كبير».
(٥) البحر ٤/٥٢٣؛ الشواذ ٥١.
(٦) عيسى بن سليمان الشيزري حيث انتقل إلى شيزر بعد الحجاز، أخذ عن الكسائي واسماعيل بن جعفر ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٨.
(٧) في قوله: «فيهما إثم كبير»، حيث قرأ حمزة والكسائي بالثاء، وقرأ الباقون بالباء الموحدة. انظر: السبعة ١٨٢.

قوله في: «كتاب» يجوز أن يتعلَّق بنفس «أَوْلَى» أي: أحقّ في حكم الله أو في القرآن أو في اللوح المحفوظ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمر أي: هذا الحكمُ المذكور في كتاب. وما أحسنَ ما جيء بخاتمتها بقوله: «بكل شيء عليم».

* * *

فهـــرس

* * *

انتهى الجـــزء الخـــامس من كتـــاب

الدُّرُّ المَصُون

ويليه إن شاء الله الجزء السادس

مبتدئاً بسورة التوبة

جدول بأهم الأخطاء المطبعية في المجلد الثالث

الخطأ	الصواب	ص	س
ذنت	ذِيْتَ	١٤	٥ تحت
بتفعِلة	بتفعَلة	١٦	٥ تحت
الصفاءِ	الصفاءُ	٣١	٥
سودَ	سودُ	٣٢	١ تحت
بغير	بضمير	٣٤	٤ تحت
فيها	فيها	٣٨	١ تحت
والعُدَّة	والعِدَة	٥٢	٧ تحت
بالبُلْق	بالبَلَق	٦٠	٨
شَهِد وحدانيةَ	شُهِد وحدانيةُ	٧٢	٥
وكان	وكأنَّ	٩٤	١
وقاتِلوا	وقاتلوا	٩٤	٥
يغرِه	يغُره	٩٦	٧
تَيك	تِيك	٩٨	١ تحت
الواو	الواو[٦]	١١٠	٤ تحت
إضافة حاشية	كذا العلها الياء	١١٠	٤ تحت
فعلَه	فُعَلَة	١١١	٦ تحت
والياء	والتاء	١١٢	٥
أجلُ	أجلَ	١١٦	٤
يَسألوا	يُسألوا	١٢٠	٤
خَبروا	خُبروا	١٢٠	٤
والفاء ما	والفاء يرتفع ما	١٢١	٧
هَم	هِم	١٦٠	٧ تحت
ذُلوا	ذَلُّوا	١٦١	٣
يتمَّ	يتمُّ	١٦٤	٦ تحت
إليتيك	أليتيك	١٦٧	٧
بقَين	بَقِيْنَ	١٧٣	٦
الأصمِّ	الأصمْ	١٧٣	٦
أسماه أسماها	أسماؤه أسماؤها	١٧٤	٢
التغصي	التقصِّي	١٩٨	٦
إلغاء ح ٢	—	١٩٨	—
الأَكل	الأُكل	٢٠٠	٣
فإنَّ	فأنْ	٢٣٣	١٠
بإبقاء	بإيقاع	٢٤١	١
مَنْ تبع	إلا من تبع	٢٥١	٦ تحت
الزي٠ الهيئة	الزي: الحجب	٢٥٣	ح ١
المتعين	المتقين	٢٦٩	٥ تحت
آتيناكم	آتيتكم	٢٨٤	٥ تحت
وتبصرته	وبنصرته	٢٩٤	٩
تشهدون	شهداء	٣٢٥	٧
ضرابه	ضُرَّابه	٣٣١	٨
يَسألوا	يُسألوا	٣٦٦	٧
فوهٌ	فوهُ	٣٦٧	١١
والعَضّ	والعُضّ	٣٧١	٨
منملُ	منملِ	٣٧١	٣ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
يضرِرْكم	يَضْرُرْكم	٣٧٦	٣
عجزِ	عَجَز	٣٨٣	٨ تحت
السَّومة	السُّومة	٣٨٧	١٠
ولا يخرجَ	ولا يخرجُ	٣٩٥	٦ تحت
وسطُهم	وسطَهم	٤٠٣	٨ تحت
وتجادل	وتخاذل	٤٢٨	٨ تحت
الرُّبَّة	الرُّبْة	٤٣٠	١ تحت
لَمَّا	لِما	٤٣١	٢ تحت
القومَ	القومُ	٤٩٨	٣ تحت
يقدُم	يقدَم	٥٠٨	٣ تحت
انْ	إنَّ	٥١٣	٣ تحت
لا تحسبن	لا يحسبن	٥٢٥	٤
ما رأيته	ما رأيت	٥٢٦	٣ تحت
ظننته	ظننت	٥٢٦	٣ تحت
عُشرة	عِشرة	٥٦٧	٦
انحِلوهن	انحَلوهن	٥٧١	٦
قوانتٌ حوافظٌ	قوانتٌ حوافظُ	٦٧٢	١
فاعِل	فاعَل	٦٩٢	٨
مسمعِ	مسمَع	٦٩٨	٧

سبق لدار القلم أن نشرت للمحقق الطبعة الثانية من «**رصف المباني**» للمالقي. وهذا جدول بأهم الأخطاء المطبعية.

الخطأ	الصواب	ص	س
من أثر	أثر	٦٢	١٠
القواف	القوا. . . . فِيَ	١٠٨	٤
ضَيزى	ضِيزَى	١٠٩	١
أنا	أنتا	١١٧	١٠
لنصدقَنْ	لنصدقَنَّ	١٢٤	٥
آلأنتم	لأنتم	١٣٥	٧ تحت
قام	ما قام	١٧٥	٩
أشاء	شاء	١٨٠	٢
«إنَّ»	و «إنَّ»	١٨١	٧
الدارُ	الدارَ	١٨٢	٨
الضبْع	الضبُع	١٨٣	٣
ولام وكي	ولام كي	١٩٣	٢ تحت
يلقى	لا يلقى	٢٦١	١ تحت
وماذا	وبماذا	٢٦٤	٧
غريرةً	غريرةٍ	٢٦٧	٤ تحت
ولتقم	ولنقم	٣٠٢	٩
العليّ ــ المطيّ	العلي ــ المطي	٣١٢	٤
فلا	فلما	٣١٨	٥ تحت
إليها(*)	إليها(مع حذف ح ٥)	٣٢٠	٢ تحت
وأولاكم وأولاكما	وأولالكم وأولالكما	٣٢٣	٤
الغوانيَ	الغواني	٣٤١	٤
بَرَمٍ	بَرِم	٣٤٢	٢
عظيمُ	عظيمَ	٣٥٠	١
يا لهفاً	يا لهفا	٣٥٨	٢
حال	جاز	٣٦٧	٥ تحت
شجعُم	شجعَم	٣٧٤	٦ تحت
لحق (مثل	(لحق مثل	٣٧٩	٧
فانِعني	فانعَني	٣٨٢	١٢
تمشي	نمشي	٣٩٦	١
وقريب من	ومن قريب وإلغاء ح ٦	٤٢١	٢ تحت
قَبْل	قَبَل	٤٢٩	٤ تحت
مغيَل	مغيِل	٤٥٠	٣
السَبت	السِبت	٤٥١	٣ تحت
ويحك	ـهُ ويحك	٤٦٤	٥
بالَبرين	بالبِرين	٤٩١	٢